

المكتبة التاريخية

وَشَائِقَ وَنُصُوصَ

التاريخ الحديث والمعاصر

الدكتور

جمال يحيى

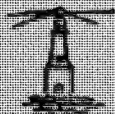
امتاز التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
بجامعة ليبيا وعين شمس

الدكتور

عبد العزيز محمد الشناوي

استاذ كرسي التاريخ الحديث
بجامعة الأزهر

١٩٦٩



دار المعارف

وَشَانِقَ وَنُصُوصَ
التَّارِيخِ الْحَدِيثِ وَالْمَعَاصِرِ

جَلال حَسَنِي

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
جامعة بني أسباط وعين شمس

عبد العزيز محمد الشناوي

أستاذ كرسي التاريخ الحديث
جامعة الأزهر

١٩٦٩



دارالمُحَرِّفِ

مقدمة

يدرك الباحثون العرب في ميدان الدراسات التاريخية أن المكتبة العربية تفتقر إلى مجموعات من الوثائق التاريخية ، على الرغم من ثراء هذه المكتبة في المؤلفات التاريخية . ولا جدال في أن الوثائق هي المصدر الأساسي الذي يستقى منه الباحثون المادة العلمية في دراساتهم ، سواء كانت الوثائق لا تزال مخطوطة ومدرجة في سجلات ومحافظ وزارات الخارجية ودور المحفوظات التاريخية ، أو كانت مطبوعة في سلاسل ومجموعات .

وإن التقدم الذي أحرزته الدراسات التاريخية في عدد من الجامعات في العالم العربي في السنوات الأخيرة ، يجعل نشر مجموعات الوثائق التاريخية أمراً ضرورياً لا غناء عنه . ولقد أصبحت دراسة الوثائق التاريخية في الجامعات تشكل ركناً أساسياً في خطط الدراسة في أقسام التاريخ ، فالوثيقة التاريخية تحمل روح العصر ، وتصور أسلوبه في التفكير والعمل ، والتخطيط ورسم السياسة العامة ، وما إلى ذلك من مظاهر حضارية وإتجاهات سياسية أو إقتصادية أو إجتماعية . ولذلك فإن الوثيقة قد وصفت بأنها قطعة حية من العصر ، تنتقل إلينا عبر السنين ، وتصوره لنا ، فتلقى ضوءاً على عصر ولي وإنقضى . ولا تتم دراسة التاريخ بدون الرجوع إلى الوثائق .

ولقد دأبت الدول الأوروبية منذ أواخر القرن التاسع عشر على نشر مجموعات من الوثائق الرسمية إستخرجتها من محفوظات وزارات الخارجية والحرب والمستعمرات والبحرية ، وتعلق ببعض المشكلات أو الأزمات السياسية ، والتي كان لهذه الدول الأوروبية إتصال بها ، ومنها مجموعات الكتب الصفراء الفرنسية ، والزرقاء البريطانية ، والخضراء الإيطالية . وحين نزلت

بالعالم كارثة الحرب العالمية الأولى، إهتمت الدول الأوروبية بإخراج نجم من الوثائق الخاصة بأصول وأسباب هذه الحرب، وفي سلاسل من المجلدات وتكرر نفس الشيء مع الحرب العالمية الثانية . وتقوم الآن الأمم المتحدة بنشر الوثائق الهامة التي تسجل في أمانتها ، وكذلك الحال بالنسبة للمؤتمرات الدولية المتخصصة ، وبالنسبة للمنتظمات الإقليمية ، ومن أهمها ، بالنسبة لمنطقتنا ، جامعة الدول العربية . ولا شك في أن هذه المجموعات من الوثائق تعتبر مادة أساسية لدراسة التاريخ ، وبخاصة في عصوره الحديثة ، مراحلها المعاصرة .

ونرجو أن يكون إخراج هذه المجموعة يسد فقراً ونقصاً في الأبحاث العربية ، ويساعد الدراس والباحث على الرجوع إلى أصول بعض المسائل وعلى التوسع فيها . وعلى الله قصد السبيل .

الإسكندرية في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٨ .

دكتور
جمال يحيى

دكتور
عبد العزيز محمد الشناوى

محتویات الكتاب

६५६

	المقدمة	١
ج	محتويات الكتاب	٢

القسم الأول

العالم العربي ١

المجموعة الأولى

القرن التاسع عشر

١ - معاهدة القرماني الأولى مع إسبانيا سنة ١٧٨٤ م

٢ - خطى هايون - ١٨ فبراير سنة ١٨٥٩

٣ - رسالة من محمد باشا هاي تونس إلى السلطان يطلب التولية سنة

١٢٧١ هـ (١٨٥٤) م

٤ - امر يتضمن القواعد العامة في ضبط سير البلاد وإلزام سمو الباي بالعمل بها ، وهو الأمر المعبر عنه بعهد الأمان ، في ٢٠ المحرم

١٢٧٤ = سبتمبر ١٨٥٧

٥ - أمر يتعلق بنظام البلاد السياسي في ١٥ شوال ١٢٧٧ - وفي

٢٦ أبريل ١٨٦١

٦ - صورة الف-رمان الذي أرسل إلى جناب مشير تونس المعظم بخصوص إدخال مملكته تحت سيادة الباب العالي بامتيازات مخصوصة ، وذلك في ٩ شعبان سنة ١٢٨٨ الموافق ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٧١

صفحة

- ٧ - صورة المعاهدة التي أمضيت بين حضرة دولو محمد الصادق باشا ،
باى مشير تونس المعظم ، وبين دولة إنكلترة ، وذلك فى ١٦
جمادى الثانية سنة ١٢٩٢ الموافق ٢٩ يولية سنة ١٨٧٥ ... ٤٧
- ٨ - معاهدة باردو ، سنة ١٨٨١ ٦٤
- ٩ - إتفاقية المرسى ، سنة ١٨٨٣ ٦٦
- ١٠ - الإتفاق الفرنسى الإنجليزى فى ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ ، التصريحات
الخاصة بمصر والمغرب ٦٧
- ١١ - مواد سرية أضيفت إلى البيان الفرنسى البريطانى ، الصادر بتاريخ
٨ أبريل سنة ١٩٠٤ ٧١
- ١٢ - الإتفاق الفرنسى الاسبانى المعلن فى ٣ تشرين الأول (أكتوبر)
سنة ١٩٠٤ - المواد السرية ٧٢
- ١٣ - أهم نقاط إتفاقية الجزيرة - الموقعة بتاريخ ٧ نيسان (أبريل)
سنة ١٩٠٦ ٧٤
- ١٥ - معاهدة الحماية الفرنسية فى المملكة الشريفيه ، الموقع عليها فى
فاس فى ٢٠ آذار (مارس) ١٩١٢ ٧٦

المجموعة الثانية

- الثورية العربية ٨٠
- ١ - من الشريف إلى السير هنرى مكهاون ، فى ١٤ يوليو سنة ١٩١٥ . ٨٠
- ٢ - من السير هنرى مكهاون إلى الشريف حسين ، فى ٣٠ أغسطس سنة ١٩١٥ . ٨٤
- ٣ - من الشريف إلى مكهاون ، فى ٩ سبتمبر سنة ١٩١٥ ٨٦
- ٤ - من السير هنرى مكهاون إلى الشريف حسين ، فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ . ٨٠

صفحة

- ٥ - من الشريف حسين إلى السير هنرى مكماهون فى ٥ نوفمبر
سنة ١٩١٥ ٩٢
- ٦ - من السير هنرى مكماهون إلى الشريف حسين فى ١٤
ديسمبر سنة ١٩١٥ ٩٥
- ٧ - من الشريف حسين إلى السير هنرى مكماهون فى أول يناير
سنة ١٩١٦ ٩٧
- ٨ - من مكماهون إلى الشريف فى ٣٠ يناير سنة ١٩١٦ ... ٩٩
- ٩ - من الشريف حسين إلى السير هنرى مكماهون فى ١٨ فبراير
سنة ١٩١٦ ١٠٠
- ١٠ - من السير هنرى مكماهون إلى الشريف حسين فى ١٠
مارس سنة ١٩١٦ ١٠٤
- ١١ - الإتفاقية الانجليزية - الفرنسية - الروسية - أبريل - مايو
سنة ١٩١٦ المعروفة باسم إتفاقية سايكس بيكو ١٠٧
- ١٢ - مذكرة من الحكومة البريطانية إلى ملك الحجاز فى ٨ فبراير
سنة ١٩١٨ ١١٢
- ١٣ - تصريح الحكومة البريطانية للعرب السبعة - ١٦ يونيو
سنة ١٩١٨ ١١٣
- ١٤ - التصريح الإنجليزى - الفرنسى - ٧ نوفمبر سنة ١٩١٨ ... ١١٥
- ١٥ - إتفاقية فيصل - وايزمان - يناير سنة ١٩١٩ ... ١١٧
- ١٦ - مقررات المؤتمر السورى العام - دمشق ٢ يوليو سنة ١٩١٩ ١٢٠
- ١٧ - توصيات لجنة كنج - كراين الخاصة بسوريا وفلسطين
والعراق فى ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٩ ١٢٣

المجموعة الثالثة

مشكلة فلسطين

١٤٥

١ - وعد بلفور ١٤٥

٢ - ترجمة نص المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم - وقع العهد بتاريخ ٢٨ يونيو سنة ١٩١٩ وأصبح نافذ المفعول في ١٠ يناير

سنة ١٩٢٠ ١٤٨

٣ - القسم الخاص بفلسطين والصهيونية من تقرير اللجنة الأمريكية

كننج - كراين في ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٩ ١٥٠

٤ - رسالة ملك الإنكليز إلى شعب فلسطين بمناسبة إصدار مجلس الحلفاء في سان ريمو قراره بانتداب بريطانيا على فلسطين بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٠ - وقد أذيع البيان في ٧ يوليو

سنة ١٩٢٠ في القدس ١٥٨

٥ - خلاصة تقرير لجنة التحقيق العسكرية للتحقيق في أسباب الإضطرابات التي وقعت في القدس في ٢٠ أبريل

سنة ١٩٢٠ ١٥٩

٦ - خلاصة تقرير لجنة هيكرافت ١٦٠

٧ - صك الانتداب على فلسطين - أعلنته عصبة الأمم في ٦ يوليو سنة ١٩٢١ وصدق عليه في ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٢ ووضع

موضع التنفيذ في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٣ ١٦٥

٨ - الكتاب الأبيض الذي أصدره وزير المستعمرات البريطانية

« مستمر تشرشل » في يونيو سنة ١٩٢٢ ١٧٦

صفحة	
	٩ - خلاصته عن توصي لجنة شو البرلمانية وقد أذيع تقريرها في
١٨٢	شهر مارس سنة ١٩٣٠
	١٠ - بلاغ حكومة فلسطين عن فشل المحادثات مع الوفد العربي
١٨٣	وقد صدر في ٣٠ مايو سنة ١٩٣٠
	١١ - خلاصته تقرير جون هوب سمبسون عن الهجرة ومشاريع
١٨٥	الإسكان والعمران
١٨٩	١٢ - الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٠ - فلسطين
	١٣ - كتاب رسمي من رمزي ماكدنالد رئيس وزراء بريطانيا إلى
	الدكتور وايزمان رئيس الوكالة اليهودية لفلسطين في ١٣
٢١٩	فبراير سنة ١٩٣١
	١٤ خلاصة تقرير اللجنة الملكية لفلسطين. بلاغ رسمي رقم ٣٧/٩
٢٢٩	في ٧ تموز (يوليو) سنة ١٩٣٧
	١٥ - بيان سياسة حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة -
	المرفوع من قبل وزير المستعمرات إلى البرلمان في شهر تموز سنة
٢٧٩	١٩٣٧ بلاغ رسمي رقم ١١/٣٧ في ٧ تموز سنة ١٩٣٧
	١٦ - مقدمة لتقرير لجنة التقسيم «وود هيد» وخلاصة عن التقرير
٢٨٢	نفسه مقدم إلى الكوم ماكدونالد وزير المستعمرات
	١٧ - خلاصة تقرير لجنة التقسيم «وود هيد» كما وضعته اللجنة في
٢٨٦	الفصل الأخير من تقريرها
	١٨ - فلسطين : بيان من حكومة المملكة المتحدة - بلاغ رسمي
٣١١	رقم ٣٨/٨ في ٩ تشرين الثاني سنة ١٩٣٨

صفحة

- ١٩ - بيان الخطة السياسية الصادرة من الحكومة البريطانية . بلاغ
رسمى رقم ٢٩/٢ فى ١٧ مايو سنة ١٩٣٩ ... ٣١٥
- ٢٠ - نص الكتاب الذى وجهه الملك عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية إلى الرئيس روز فلت فى ١٠ مارس سنة ١٩٤٥ ٣٣٣
- ٢١ - نص الرد الذى بعث به الرئيس روز فلت إلى الملك عبد العزيز آل سعود فى ٥ أبريل سنة ١٩٤٥ ... ٣٣٨
- ٢٢ - بيان وزير الخارجية البريطانية عن لجنة التحقيق الانكليزية الأمريكية لفلسطين فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٥ ... ٣٣٩
- ٢٣ - توصيات وتعليقات لجنة التحقيق الانجليزية - الأمريكية بشأن مشاكل اليهود فى أوروبا وقضية فلسطين ... ٣٤٧
- ٢٤ - المذكرة التى أرسلتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى الحكومة الأمريكية عملاً بقرار مجلس الجامعة فى ١٢ يونيو سنة ١٩٤٦ ... ٣٧١
- ٢٥ - مؤتمر فلسطين - لندن سنة ١٩٤٦ - المقترحات المقدمة على أثر المناقشات بين مندوبى الحكومة البريطانية والولايات المتحدة فى يوليو سنة ١٩٤٦ - مذكرة مندوبى المملكة المتحدة ... ٣٧٦
- ٢٦ - خطاب عبد الرازق السنهورى باشا فى مؤتمر فلسطين بلندن فى ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٦ ... ٣٨٧
- ٢٧ - نص مقترحات الوفود العربية فى مؤتمر فلسطين بلندن سنة ١٩٤٦ ... ٣٩٥

المجموعة الرابعة

الفترة المعاصرة

- ٤٠٠
- ١ - المعاهدة اليمنية الإيطالية سنة ١٩٢٦ ٤٠٠
- ٢ - معاهدة مكة بشأن العسير سنة ١٩٢٦ ٤٠١
- ٣ - المعاهدة اليمنية البريطانية سنة ١٩٣٤ ٤٠٣
- ٤ - بيان إعلان الثورة في مصر (٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢) ٤٠٧
- ٥ - خلع فاروق - ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ - صيغة الإنذار ٤٠٨
- ٦ - وثيقة التنازل من العرش . أمر ملكي رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢ ٤٠٩
- ٧ - إعلان الجمهورية - سقوط أسرة محمد علي - ١٨ يونيو سنة ١٩٥٣ ٤١٠
- ٨ - قرارات مؤتمر باندونج - ٢٤ أبريل سنة ١٩٥٥ ٤١٢
- ٩ - قرار الأمم المتحدة المتعلق بالمغرب في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٢ ٤٢٢
- ١٠ - » » » » » ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٣ . ٤٢٣
- ١١ - بيان سيل سان كلو المشترك في ٦ نوفمبر سنة ١٩٥٥ ٤٢٤
- ١٢ - خطاب العرش المغربي - الرباط في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٥ . ٤٢٥
- ١٣ - إعلان استقلال المغرب - نص التصريح المشترك في ٢ مارس سنة ١٩٥٦ ٤٢٩
- ١٤ - الإتفاق على التمثيل الدبلوماسي الفرنسي المغربي في ٨ مايو سنة ١٩٥٦ ٤٣٢
- ١٥ - إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة - أول فبراير سنة ١٩٥٨ ٤٣٥
- ١٦ - ميثاق الاتحاد العربي ٤٣٧

القسم الثاني

صفحة

- ٤٤٧ مصر الحديثة والمعاصرة
- المجموعة الاولى
- ٤٤٩ مصر العربية إبان الحكم العثماني
- ١ - قادة جيش الاحتلال العثماني يتفقون على إبطال المظالم في مصر - فبراير سنة ١٧٠٩ ٤٤٩
- ٢ - تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية في مصر على عهد ابراهيم بك ومراد بك ٤٥١
- ٣ - رسالة من روسيا إلى الأمراء المماليك لعقد تحالف معهم ورفع العلم الروسى في مصر ٤٥٣
- ٤ - إنتفاضة شعبية على ظلم الأمراء المماليك ٤٥٥
- ٥ - رأى العثمانيين في زعامة مصر العالمية - حديث بين الباشا العثماني وشيخ الجامع الأزهر ٤٥٧
- ٦ - المجتمع المصرى إبان الحكم العثماني - واعظ تركى يحمل على المصريين بسبب مايفعلوه بضرائح الأولياء ٤٥٩
- ٧ - المجتمع المصرى إبان الحكم العثماني - خنل ختان ٤٦٢
- ٨ - » » » » » هدية من شحاذى مصر لأمير عرف بالعطف عليهم ٤٦٣
- ٩ - المجتمع المصرى إبان الحكم العثماني - المجون والنسق فى موالد الأولياء ٤٦٤

صفحة

- ١٠ - صور من المجتمع في مصر إبان الحكم العثماني - المجاذيب . ٤٦٥
- ١١ - شخصيات ظهرت في الحياة السياسية المصرية إبان الحكم العثماني
ترجمة همام بن يوسف الهواري عظيم بلاد الصعيد ٤٦٧
- ١٢ - شخصيات ظهرت في الحياة السياسية المصرية إبان الحكم العثماني
ترجمة سويلم بن حبيب أحد كبار مشايخ العرب في القليوبية ٤٧١
- ١٣ - شخصيات تاريخية في مصر إبان الحكم العثماني - ترجمة
علي بك الكبير ٤٨٠
- ١٤ - شخصيات تاريخية في مصر إبان الحكم العثماني - محمد بك أبو الذهب ٤٨٨

المجموعة الثانية

- ٤٩٤ مصر العربية إبان الحكم الفرنسي .
- ١ - رسالة بوناپرت إلى أبي بكر باشا والي العثماني على مصر قبيل
رسو الأسطول الفرنسي في مياه الإسكندرية ٤٩٤
- ٢ - رسالة بوناپرت إلى إدريس بك قومندان السفينة التركية «عقاب
بحري» الراسية في الاسكندرية مع إثنين آخرين ٤٩٥
- ٣ - أول منشور وجهه بوناپرت إلى الشعب المصري ٤٩٦
- ٤ - رحيل أهل القاهرة عقب معركة إمبابة - ٢١ يوليو
سنة ١٧٩٨ ٤٩٩
- ٥ - الشعب وزعماءه يرفضون حمل شعار الثورة الفرنسية ... ٥٠١
- ٦ - خطبة لإفتتاح الديوان العام - ٦ أكتوبر سنة ١٧٩٨ ... ٥٠٢
- ٧ - ثورة القاهرة الأولى - ٢١ أكتوبر سنة ١٧٩٨ ... ٥٠٥
- ٨ - بوادر إنحلال المجتمع في مصر - تبرج النساء ... ٥١٠

صفحة

- ٩ - إنضمام فرق من شباب الأقباط إلى الجيش الفرنسي ... ٥١٢
- ١٠ - إتفاقية العريش - ٢٤ من يناير سنة ١٨٠٠ ... ٥١٤
- ١١ - إتفاقية الصلح بين الجنرال كليبر ومراد بك ه أبريل سنة ١٨٠٠ ٥٢٢
- ١٢ - الجبرتى يسجل التقاليد العسكرية في تشييع جنازة كليبر . ٥٢٥
- ١٣ - معاهدة الجلاء عن منطقة القاهرة والجزيرة - أبرمها الجنرال بليار Belliard في ٢٧ يونيو سنة ١٨٠١ - ملحق إضافي وتفسير للمعاهدة ٥٣٣
- ١٤ - إتفاقية الجلاء عن الأسكندرية - شروط التسليم المعروضة يوم ٣٠ أغسطس سنة ١٨٠١ من عيد الله جاك فرنسوا مينو على القواد البريطانيين ٥٣٥

المجموعة الثالثة

- ٥٤٥ مصر في القرن التاسع عشر
- ١ - الحملة البريطانية على مصر سنة ١٨٠٧ - هوكب الأسرى البريطانيين في القاهرة بعد هزيمتهم في معركة رشيد (٣١ مارس سنة ١٨٠٧) ٥٤٥
- ٢ - الحكومة تحتكر صناعة النشوق وتوزعه بالإكراه على الأهالي وتطبق نفس النظام على شراب العرقى ٥٤٦
- ٣ - مظاهرات النساء احتجاجاً على إلغاء نظام الإلتزام كلية . ٥٤٨
- ٤ - التجريس ٥٤٩
- ٥ - إعتقد المغفلون أن محمد على قد تاب عن ظلم الشعب ... ٥٥٠

صـلـحـة

- ٦ - مقتطفات من تقرير جون باورنج John Bowring ... ٥٥١
- ٧ - معاهدة لندن (١٥ يوليو سنة ١٨٤٥) ٥٥٨
- ٨ - قانون خاص (ملحق بمعاهدة لندن في ١٥ يوليو سنة ١٨٤٥) ٥٦٠
- ٩ - قرار خاص تابع للمعاهدة ... ٥٦١
- ١٠ - فرمان سلطاني إلى محمد علي بتقليده حكم السودان (١٣ فبراير سنة ١٨٤١) ... ٥٦٢
- ١١ - فرمان حق الوراثة لمحمد علي في حكومة مصر (يونيو سنة ١٨٤١) ... ٥٦٢
- ١٢ - فرمان سنة ١٨٧٣ (الفرمان الشامل) ٥٦٥

الاجهـوة الرابعة

- ٥٧١ الوثائق الخاصة بتاريخ قناة السويس
- ١ - عقد الإمتياز الأول الصادر من محمد سعيد باشا وإلى مصر إلى فرديناند دي ليسبس في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٨٥٤ لإنشاء شركة تقوم بحفر وإستغلال قناة السويس ... ٥٧١
- ٢ - عقد الإمتياز الثاني الصادر من محمد سعيد باشا وإلى مصر إلى فرديناند دي ليسبس في ٥ من يناير سنة ١٨٥٦ لإنشاء شركة تقوم بحفر واستغلال قناة السويس وملحقاتها ... ٥٧٥
- ٣ - لائحة إستخدام العمال المصريين في أشغال قناة السويس . (٢٠ من يوليو سنة ١٨٥٦) ... X ... ٥٨٥
- ٤ - إتفاق بين الحكومة المصرية وبين الشركة العالمية لقناة السويس لإنشاء ترعة الماء العذب من القاهرة إلى الوادي (١٨ من مارس سنة ١٨٦٣) ... ٥٨٨

صفحة

- ٥ - مذكرة الباب العالى الخاصة بشروط التصديق على عقد الإمتياز
(فى ٦ من أبريل سنة ١٨٦٣) ٥٩٣
- ٦ - قرار تحكيم صادر عن نابليون الثالث امبراطور فرنسا بشأن
المسائل المتنازع عليها بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس
(٦ من يولييه سنة ١٨٦٤) ٥٩٧
- ٧ - إتفاقية ٣٠ من يناير سنة ١٨٦٦ بين الحكومة المصرية وبين
شركة قناة السويس ٦١٨
- ٨ - الاتفاق الصادر فى ٢٢ من فبراير سنة ١٨٦٦ بين اسماعيل باشا
وشركة قناة السويس ٦٢٢
- ٩ - فرمان سلطانى فى ١٩ مارس سنة ١٨٦٦ بالتصديق على العقد
الصادر فى ٢٢ من فبراير سنة ١٨٦٦ بين والى مصر ودليسيبس
بشأن قناة السويس ٦٣٢
- ١٠ - الاتفاق الأول الصادر فى ٢٣ من أبريل سنة ١٨٦٩ بشأن
تنازل الشركة عن بعض إمتيازاتها ٦٣٣
- ١١ - الاتفاق الثانى الصادر فى ٢٣ من أبريل سنة ١٨٦٩ بشأن
عرض أراضى الشركة للبيع ٦٣٧
- ١٢ - بيع حصص مصر فى الأرباح السنوية لشركة قناة السويس
فى ٢١ من مارس سنة ١٨٨٠ والمحددة ١٥٪ من صافى الأرباح ٦٤٠
- ١٣ - منشور لورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانية المؤرخ فى
٣ من يناير سنة ١٨٨٣ إلى الدول الأوربية الكبرى ٦٤٣
- ١٤ - بريطانيا تستعمل إحتلالها لمصر فى تدعيم نفوذها فى شركة
القناة - الاتفاق المبرم فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٨٢ بين شركة
قناة السويس وشركات الملاحة البريطانية ٦٤٥

صفحة

- ١٥ - تصريح لندن الدولي المؤرخ في ١٧ من مارس سنة ١٨٨٥ ٦٤٨
- ١٦ - مشروع معاهدة خاصة بحرية المرور في قناة السويس مقدم إلى لجنة باريس الدولية من مندوبي فرنسا في جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٨٨٥ ٦٥٠
- ١٧ - مشروع معاهدة تقرر أن قناة السويس ممر محايد مقدم إلى لجنة باريس الدولية من مندوبي بريطانيا في جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٨٨٥ ٦٥٢
- ١٨ - مشروع المعاهدة الخاصة بحرية المرور في قناة السويس وقد فرغت من إعداد لجنة باريس الدولية بجلستها العامة المنعقدة في ١٣ من يونيو سنة ١٨٨٥ ووافقت عليه جميع الدول الاعضاء ماعدا بريطانيا وإيطاليا ٦٥٥
- ١٩ - إتفاقية الآستانة المقررة لحرية المرور في قناة السويس . أبرمت في الآستانة في ٢٨ من أكتوبر سنة ١٨٨٨ ٦٦٠
- ٢٠ - التحفظ البريطاني على إتفاقية الآستانة المبرمة في ٢٨ من أكتوبر سنة ١٨٨٨ ٦٦٦
- ٢١ - التنازل عن التحفظ البريطاني على إتفاقية الآستانة - في الوفاق بين بريطانيا وفرنسا في ٨ من أبريل سنة ١٩٠٤ ٦٦٦
- ٢٢ - قناة السويس في معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا في ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٣٦ ٦٦٧
- ٢٣ - قناة السويس في إتفاقية الجلاء بين مصر والمملكة المتحدة في ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ ٦٦٨

صفحة

- ٢٤ قرار جمهورى رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم الشركة العالمية
لقناة السويس البحرية ٦٦٩
- ٢٥ - التنظيم الإقليمى المصرى الانفرادى لقناة السويس :
أولا : رسالة من وزير خارجية مصر إلى سيادة راج
همر شلد السكرتير العام للأمم المتحدة
فى ٢٤ من أبريل سنة ١٩٥٧
ثانيا : - بيان بالتنظيم الإقليمى المصرى الانفرادى
لقناة السويس ٦٧٣
- ٢٦ - تصريح صادر من مصر - مصر تقبل الولاية الجبرية لمحكمة
العدل الدولية فى جميع المنازعات التى تنشأ عن تطبيق الفقره ٩
(ب) من التنظيم الإقليمى المصرى الانفرادى لقناة السويس
(١٨ من يوليو سنة ١٩٥٧) ٦٧٧
- المجموعه الخامسة
- ٦٧٩ مصر والإحتلال والحماية
- ١ - المذكرة المشتركة فى ٧ من يناير سنة ١٨٨٢ ٦٧٩
- ٢ - المذكرة المشتركة فى ٦ من فبراير سنة ١٨٨٢ ٦٨٠
- ٣ - المذكرة المشتركة فى ٢٥ من مايو سنة ١٨٨٢ ٦٨٢
- ٤ - رد الوزارة المصرية فى ٢٦ من مايو سنة ١٨٨٢ ٦٧٣
- ٥ - استقالة محمود سامى البارودى فى ١٦ من مايو سنة ١٨٨٢ ٦٨٤
- ٦ - منشور الحديو توفيق عقب إستقالة البارودى ٦٨٥
- ٧ - إنذار الأميرال سيمور - فى ٦ من يوليو سنة ١٨٨٢ ٦٨٦
- ٨ - رد طلبه باشا عصمت محافظ الاسكندرية على الأميرال سيمور ٦٨٦

- ٦٨٦ - ٩ - برقية الأميرال سيمور في ٩ يولييه سنة ١٨٨٢ بطلب
تسليم الحصون ٦٨٧
- ٦٨٧ - ١٠ - إنذار الأميرال سيمور الهنأى في ١٠ يولييه سنة ١٨٨٢ ... ٦٨٧
- ٦٨٧ - ١١ - كتاب نائب القنصل البريطانى إلى رئيس مجلس الوزراء
بقطع العلاقات بين مصر وبريطانيا ٦٨٨
- ٦٨٨ - ١٢ - رد مجلس الوزراء على الإنذار الهنأى طبقا لقرار المجلس ... ٦٨٨
- ٦٨٩ - ١٣ - برقية الخديو توفيق إلى عرابى في ١٧ يولييه سنة ١٨٨٢
يأمره بالكف عن الاستعدادات الحربية بكفر الدوار ... ٦٨٩
- ٦٩٠ - ١٤ - رد عرابى على برقية الخديو توفيق ٦٩٠
- ٦٩٢ - ١٥ - قرار الجمعية العمومية بالإجماع على وجوب مداومة
الاستعدادات الحربية ٦٩٢
- ٦٩٤ - ١٦ - قرار الخديو توفيق في ٢٠ يولييه سنة ١٨٨٢ بعزل عرابى
من وزارة الحربية ٦٩٤
- ٦٩٥ - ١٧ - قرار الجمعية العمومية في ٢٢ يولييه سنة ١٨٨٢ بوقف أوامر
الخديو توفيق ونظاره وعدم تنفيذها ٦٩٥
- ٦٩٦ - ١٨ - عهود إنجلترا باحترام استقلال مصر وبعض وعودها بالجلء
١٩ - مذكرة من شريف باشا مؤرخة في ٢١ من ديسمبر سنة
١٨٨٣ إلى سير أفلين بارنج (لورد كرومر) يرفض فيها
طلب الحكومة البريطانية سحب الجيش المصرى من
السودان وإخلائه. ٧٠٦
- ٧٠٨ - ٢٠ - برقية لورد جرانفيل وزير خارجية بريطانيا الى اللورد كرومر
بضرورة إتباع النصائح البريطانية (٤ من يناير سنة ١٨٨٤) ... ٧٠٨

صـلـحـة

- ٢١ - خطاب إستقالة وزارة شريف باشا احتجاجاً على إصرار
الحكومة البريطانية على إخلاء السودان ٧٠٩
- ٢٢ - مذكرة بريطانية بتبرير رفع العلم البريطاني بجانب العلم المصري
في الخرطوم (٤ من سبتمبر سنة ١٨٩٨) ٧١٠
- ٢٣ - إتفاقية الحكم الثنائي في السودان (١٩ يناير سنة ١٨٩٩) ٧١٠
- ٢٤ - إتفاقية الحكم الثنائي في السودان (١٠ يولية سنة ١٨٩٩) ٧١٤
- ٢٥ - إعلان الحماية - في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ٧١٥
- ٢٦ - برقية ملك إنجلترا إلى السلطان حسين ٧١٥
- ٢٧ - احتجاج الأمة المصرية على إعراف مؤتمر الصلح بالحماية على
مصر - كتاب سعد زغلول في ١٢ مايو سنة ١٩١٩ ٧١٦
- ٢٨ - إنجلترا ترفع الحماية عن مصر : ٧٢٠
- أولاً : - تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢
- ثانياً : - تبليغ من المندوب السامي إلى سلطان مصر ٧٢١
- ٢٩ - النصوص الخاصة بمصر في معاهدة لوزان المعقودة بين
تركيا وإنجلترا وحلفائها في ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٣ ٧٢٤
- ٣٠ - مفاوضات سنة ١٩٢٤ (سعد زغلول - ماكدونالد) ٧٢٤
- ٣١ - المذكرات المتبادلة بين المندوب السامي البريطاني والحكومة
المصرية إثر مقتل سيرلى ستالكس ٧٢٥

المجموعة السادسة

- المفاوضات والإستقلال ٧٣٩
- ١ - كتاب الجبهة الوطنية إلى المندوب السامي ٧٣٩
- ٢ - مذكرة الحكومة البريطانية على خطاب الجبهة الوطنية ٧٤٢

صفحة	
٧٤٣	٣ - تبليغ شفوى
	٤ - معاهدة تحالف بين مصر والمملكة المتحدة في ٢٦ من
٧٤٣	أغسطس سنة ١٩٣٦
	٥ - مذكرات لندن في ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٣٦
٧٦٧	المذكرة الأولى
٧٦٨	المذكرة الثانية
٧٦٩	المذكرة الثالثة
	٦ - إعادة النظر في معاهدة سنة ١٩٣٦، المذكرة التي سلمها سفير مصر
٧٧٠	بلندن إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٥
٧٧٢	٧ - مشروع صدق بينفن في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦
	٨ - قطع المفاوضات قرار مجلس الوزراء في ٢٥ من يناير
٧٧٦	سنة ١٩٤٧
٧٧٧	٩ - قرار مجلس الأمن في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٧
	١٠ - مفاوضات سنة ١٩٥٠ - ١٩٥١ : -
	أولاً : - رساله وزير الخارجية المصرية
٧٧٧	إلى مستر بينفن وزير خارجية بريطانيا
٧٧٩	ثانياً : - رساله من مستر بينفن إلى وزير الخارجية المصرية
٨٧٠	ثالثاً : - رساله من وزير الخارجية المصرية إلى مستر بينفن
	١١ - بيان الدكتور محمد صلاح الدين وزير الخارجية في مجلس
٧٨١	البرلمان (يوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥١)
	١٢ - مصر تقرر إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ، قانون رقم ١٧٥ لسنة

صفحة

- ١٩٥١ بانتهاء العمل بأحكام معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦
وملحقاتها - وبأحكام إتفاقيتي ١٩ من يناير و ١٠ من يوليو
- سنة ١٨٩٩ ٧٨٧
- ١٣ - نشوب الثورة - بيان إعلان الثورة في مصر (٢٣ يوليو
سنة ١٩٥٢) ٧٨٨
- ١٤ - خلع فاروق .
- ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ - صيغة الإنذار ٧٨٩
- ١٥ - وثيقة التنازل عن العرش
- أمر رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢ ٧٨٩
- ١٦ - إعلان الجمهورية .
- سقوط أسرة محمد علي - (١٨ يونيو سنة ١٩٥٣) ٧٨٩
- ١٧ - إتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة
بشأن لحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان . (١٢ من فبراير
سنة ١٩٥٣) ٧٨٩
- ١٨ - نص إتفاق الجلاء (في ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٤) ٧٩٤
- ١٩ - قرار جمهوري رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم الشركة العالمية
لقناة السويس البحرية ٧٩٨
- ٢٠ - إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة
- في أول فبراير سنة ١٩٥٨ ٧٩٨
- ٢١ - ميثاق الاتحاد العربي ٧٩٨
- ٢٢ - قوانين يوليو الاشتراكية ٧٩٨

القسم الأول
العالم العربي

المجموعة الأولى

القرن التاسع عشر

(١) معاهدة على القرمانيلى الأول^(١) مع اسبانيا سنة ١٧٨٤ م

هذه شروط الصلح والمحبة الواقع فيه و كالمتمسكة بقية مع الأسعد الأرشد ،
الهام الأحمى ، الطاهر الظاهر صاحب المفاخر المتوكل على الملك ، القفال
لما يشاء سيدنا ومولانا على باشا بن المرحوم مولانا محمد باشا بن المرحوم
مولانا أحمد باشا القره مانلى صاحب ولاية دار الجهاد طرابلس المحمية المرمية
وساير عمالها وبين دون جوان سليستر وصليبي وأخيه دون بترو صليرو
صليبي وذلك من أطراف عظيم الروم يرتجى دون كارلوس الثالث بفضل
مولاه عليه رى^(٢) اسبانيا والهند وغيره وغيره بالوكالة التى بيدها من
أطراف الرى المذكور التى منشأ تاريخها فى أيام من نوفمبر سنة ١٧٨٣
وذلك بموافقة دون جوان دى سلسراكونتى دى شوالفتشو ماركينى وغيره
نير الجدور .

الشروط الأولى

حتى يتم هذا الصلح المبارك المنعقد بين السيد على باشا قرمانيلى والرى
الاسبانيولى كارلو الثالث وبين عملائه ببقى أهل وجاق طرابلس مع الصبنيول
فى صلح دائم الأجل .

(١) أنظر : طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانيلى . ملاحق الوثائق التى أعدها

الأستاذ كمال الدين الخربوطلى .

منقولة من النص الأصلى بالمرية الموحد لى الأستاذ على الفقيه حسن بطرابلس
ويلاحظ أنها مكتوبة باللهجة العامة المحلية التى تتداخل فيها مفردات إيطالية .
(٢) ملك

الشرط الثانى

الصلح الذى جمعه حضرة السلطان الأعظم والخاقان الأكرم مولانا السلطان عبد الحميد خان مع الرى كارلو الصبنيول هذا مثله وهو بصلح لوجاق طرابلس عمرها المولى بمئه .

الشرط الثالث

قرصان طرابلس إذا تلاقى مع مراكب الصبنيول واستحق فى شيء يعينه ويخليه يسافر إلى حال سبيله فى طريقه وقرصان الصبنيول إذا تلاقى مع قرصان طرابلس يفعل مثل ذلك يعينهم على ما يلزمهم وما يحتاجون إليه .

الشرط الرابع

قرصان طرابلس حين يتلاقى مع مراكب كبروانت الصبنيول تمشى فلوكت القرصان بجوز السنيال من غير الذى يعبدوا المجداف ولا يركب لمركب الصبنيول إلى الجوز فسيال يطلعوا على الباصورت وغيره وقرصان الصبنيول يفعل فى مراكب الوجاق مثل ذلك .

الشرط الخامس

قرصان طرابلس يحتاج يسافر بقرمان السيد الباشا أيده المولى وباصيرته من عند القنصل فان كان لم يكن عنده ذلك يحبسوه بجمهور الصبنيول مثل ما يحبسوا الزبنطوط (١) .

الشرط السادس

قرصان طرابلس لا يأخذ عدوة إلا بعد عشرة ايجات على البر الا صبنيول وكوشطها (٢) والذى يخالف ذلك يحبسوا مثل الزبنطوط .

(١) الهارب من العدالة

(٢) ساحلها .

الشرط السابع

فإن كان قرصان عمل شاي مخالف، للطريق مع بعض مراكب كبروانت الصبنيول أو أخذ منهم شيئاً للسيد الباشا حفظه المولى يعاقب راييس القرصان ويخلف ما أخذ منهم من صاحب القرصان والصبنيول يفعل مثل ذلك .

الشرط الثامن

اليولوجية والركاب الذين يركبوا في مراكب الصبنيول سوا عدو أو غيره لم يأسوا^(١) عليهم قرصان طرابلس وإن وجدوا في بعض غنائم صبنيول ركاب أو تجار كذلك لم يأخذوهم يكونوا في شكر ، هــم ورزقهم ، وكذلك أناس وجاق طرابلس لا يتيسروا^(٢) في اسبانيا لاهم ولا رزقهم .

الشرط التاسع

السيد الباشا دامت معاليه يمنع كل من يريد يهر^(٣) على مراكب الصبنيول ويخرج عليهم قرصان من مرست طرابلس ولا من عاملها ولا يكون معين لعدو الصبنيول عليهم .

الشرط العاشر

اليسير بتاع الصبانيول إذا حط رجله بوجاق طرابلس يبقى فرنك^(٤) وكذلك يسير الوجاق المنصور إذا حطوا رجله في تراب الصبنيول يكون فرانكو .

(١) يعتدى

(٢) لا يؤسرون

(٣) تعتدى

(٤) حر

الشروط العاشر

فإذا كان جاء بهض زنبطوط إلى طرابلس السيد الباشا دامت معاليه وأدام أيامه يمسك ذلك الزنبطوط على كامل ويوم واحد وإن وجد عند الزنبطوط شيء من الصبنيول يتسلمه لتمثيل الصبنيول .

الشروط الثاني عشر

مراكب وجاق طرابلس يقدرها يمشوا إلى جميع مراسي الصبنيول ومراكب الصبنيول يقدرها يمشوا لجميع مراسي طرابلس ويأخذوا جميع ما يحتاجونه ويعطو (١) حقه .

الشروط الثالث عشر

مدافع القلعة امتاع وجاق طرابلس وعملاتها يمتنعوا جميع ما يأتي من العدو للصبنيول بحيث لا يضرهم أحد تحت رمية المدفع وإن تعدى أحد السيد الباشا دامت معاليه بمنه وفضله وجوده يعاقب الرايس القرصان وكذلك الصبنيول عليهم مثل ذلك .

الشروط الرابع عشر

فإن كان قرصان الجزائر أو تونس أو قرصان سيدي يأخذ بعض من مراكب الصبنيول من بعض المراسي الذين يكون بها قلعة السيد الباشا أدام المولى وجوده وأيامه يرجعهم السيد الباشا منهم مثل ما كانوا عليه وإن أخذوا القرصان المزبور من مراسي الذين لهم بهم قلعة السيد الباشا يكاتب تلك السلطنة التي فعل قرصانهم ذلك ويسعى في حبسه مثل ما يكون هو امتاعه ولا عليه لزوم في ذلك بوجه من الوجوه .

الشروط الخامس عشر

إن كان مراكب الصبنيول في المراسي وعدوهم حاضر يمسك عدوهم يوهين إلى أن يتقاعدوا مراكب الصبنيول .

(١) يدفعون ثمنه

الشرط السادس عشر

ومراكب الصبنيول فان بعضهم قدر المولى عليه وتبوزوا^(١) أو شحطوا^(٢) في نواحي بر طرابلس فيموتونهم أهل الوجاق ويدفعوا لهم ويأخذوا كراهم من المتبوزين وأن فيهم وسق ينزلوا وسقيهم والذي يطلع منهم لم يدفع منهم جمره لأنه إلى غير وطن بلاد طرابلس .

الشرط السابع عشر

القبطان الصبنيول الذي يأتي إلى وجاق طرابلس ينزل قبله^(٣) إلى حوش قنصل الصبنيول .

الشرط الثامن عشر

مراكب الصبنيول لا يعطوا انقراج^(٤) الاسبعة وعشرين ريالاً قرامل ورايس المرسى بسطي قطينة الأجل الفلوكة لا يهربوا .

الشرط التاسع عشر

ريسي المرسى بيعت فلوكة لأجل الأخبار وان رايس المركب ناداهم تطلع الفلوكة تدخلهم ويعطوهم عوايد .

الشرط المئتم للعشرون

المراكبي^(٥) الصبنيول يجيب كل ما يريده من السلعة وكذلك يجيب الشراب والعراقي ولم يعط جمره الاثلاثة بالمائة ويأخذ ما يريده من سلعة طرابلس ويعطى ما يلزمه الجمره ٣/١ لاغير جمره وأهل طرابلس مثل ذلك

(١) تمطلوا عن العمل .

(٢) جنحوا

(٣) مباشرة .

(٤) رسم دخول .

(٥) التجار .

إذا مضوا لبلاد الصبنيول يعطو الجمره وغيره مثل المهاجرين معهم من كل الأجناس من أحبائهم .

الشرط الحادى والعشرون

البارود والرصاص والقنوع وكلما هو دالت الحرب إذا أتوا به الصبنيول لم يعط جمره .

الشرط الثانى والعشرون

التجار الصبنيول إذا أتوا ببضاعة لبلاد وجاق طرابلس ولم تباع فى البلاد وأرادوا إخراجها إلى بلاد أخرى لم يعطوا عليها جمره وتجار وجاق طرابلس كذلك فى بلاد الصبنيول .

الشرط الثالث والعشرون

القنصل الصبنيول لم ينزلوا من مركبة قلاع ولادومان فى البر .

الشرط الرابع والعشرون

إذا قرصان طرابلس أراد أن يتكى لم يغصب مراكب الصبنيول لأجل يتكى مركبة عليهم الا بطييه خاطر قبطان المراكب الصبنيول .

الشرط الخامس والعشرون

القبطان الصبنيول لم يقدر يغصبه أحد فى كرا (١) مركبة أو فى سفر بالغصب الا أن يكون بطييه خاطر .

الشرط السادس والعشرون

فان كان فى المرسى مراكب كيروانة لم يصرقنهم (٢) القرصان الا ثمانية أيام وذلك بعد أن يرسل السيد الباشا دامت معاليه يرسل للقنصل ويعلمه بذلك ،

(١) تاجير .

(٢) يحجزم .

وأما الفزاط التي بالمجداف لا يتصرفونها لأجلهم وإذا السيد الباشا مسك مركب
لأجل مصلحة من المصالح يعلم القنصل بذلك .

الشرط السابع والعشرون

السيد الباشا دامت معاليه ما يزيد في الجمر ك ولا مثلها ما يدفع الصبنيول
الا على العادة السابقة ومراكب الصبنيول إذا شحطوا ما يعطوا شيئا وإن
أخذوا مونة للجحارك لا يعطوا جمر ك .

الشرط الثامن والعشرون

فان كان المسلمين أهل وجاق طراباس عاملوا (١) واحد اسبانيول من
غير إذن القنصل ومشورته أو بضمانه القنصل لا يعطى عليه شيئا الا أن يكون
بأذنه أو بضمانته .

الشرط التاسع والعشرون

فان كان بعض بحرية الاسبانيول اشترى خمر من الطبارم (٢) ولم يدفعوا
حقه - القنصل الصبنيول لا يضمن ولا يطاق له ولا يسكوه في ذلك ولا يمسك
البحرية إذا أرادوا السفر .

الشرط المؤفي للثلاثين

فان أحدا من النصاري الاسبانيول يهلك بأوجاق طراباس وعمالتها
القنصل الاسبانيول يضبط ماله وما يخلفه ومثل ذلك أهل وجاق طراباس
إذا هلك في اصا بانيا وعملها لا يضيع له رزق مثل ذلك .

(١) يقصد المعاملات المالية .

(٢) الخانات .

الشروط الاثنتا عشرة والثلاثين

السيد الباشا دامت معاليه : على الشرع بين أهل الوجاق المنصور والاصبانيول بذلك بحضرة القنصل في اشداء في عمالة وطن طرابلس يكون خصامهم على ايدي المتولي للبلاد من المال

الشروط الثاني والثلاثين

الاصبانيول إذا حصلت لهم منازعة أو مضاربة بينهم وبين بعض المسلمين وهرب الاصبانيول والقنصل لا يكون ضامنا وإن أحد الاصبانيول عاب في رجل مسلم ومسكوه لا يجري عليه حكم الا بحضرة السيد الباشا دامت له معه وحضور القنصل .

الشروط الثالث والثلاثين

إذا أراد أحد الاصبانيول أن يولي^(١) مسلما يحضره في حوش القنصل ثلاث أيام وبعد مضي ثلاث أيام يسأل فان اختار الاسلام يسلم ويكون مسلما .

الشروط الرابع والثلاثون

المحب لجنا بنا ري. الاصبانيول يقدر يعمل قنصل والقنصل الصبنيول إن اراد أن يصلي في داره له الاذن والقنصل الصبنيول يعاون جنسه في الذي يحتاجون اليه وله الحرية والقدر مثل القناصل الآخرين والقنصل الاصبانيول يجعل الشرع بين جنسهم سواء أكانوا رياس أو نجار ولا يعرض له أحد من ارباب الدولة ولا من أهل الوجاق المنصور وله الاذن بحمل السجق^(٢) في الحوش وكذلك في القلوكة إذا ركب في المرسى وبأخذ ترجمان ومسمار باذن السيد الباشا دام المولى عزه ، وإن أراد أن يسد لهم وله الاذن يمشى

(١) يصبح

(٢) العلم .

للمراكب فى المرسى من غير مانع له فى ذلك وموت (١) حوشه لا يعطى عليه جمره رله الادن يقدر يهمل قنصل فى بنغازى ، ودرنة فيتشى (٢) قنصل يجرى مجرى تلك الشروط وإن أراد الرى يعمل فيتشى قنصل له ذلك .

الشرط الخامس والثلاثون

فان أتت مركب جيرا (٣) بتاع رى اسبانيا القنصل الصبنيول يعلم السيد الباشا دامت معاليه وبعد ذلك الحصار (٤) والقلعة يسلموا عليه بالمدافع مثل تسليمه على غيرهم من الاجناس الرياس وإذا تلاقى مع فرسان طرابلس مراكب البليك فى البحر وسلموا عليهم يردوا لهم سلامهم مثلهم .

الشرط السادس والثلاثون

يحتاج قنصل الصبنيول حين يأتى مركب أو مراكب بإيليك يعلم السيد الباشا ادام المولى وجوده وكتب حسوده لاجل يأمر بحفظ يسير (٥) ، الوجاق المنصور من الهروب لأنه إن هرب يسير المراكب المزبوره يكون فرتك .

الشرط السابع والثلاثون

فان كان عند الآخرين من النصارى المصالحين مع الوجاق المنصور بعض شروط غير ما سطر يكون مثلهم جمهور الصبنيول وإن حدث لهم شئ ، يكونوا مثلهم .

(١) تموين منزله .

(٢) نائب قنصل .

(٣) حرب .

(٤) الاسوار .

(٥) الأسير .

الشرط الثامن والثلاثين

إن وقع خلاف الصلح من إحدى الدولتين لا يجعل القيرا (١) إلا أن يبحثوا على السبب وتوضع المخاطبة بينهم .

الشرط التاسع والثلاثون

فإن كان وقع فساد في الصلح القنصل وجميع أجناس الصنبيول الذين في وطن طرابلس وعمالهم لهم أجل ستة أشهر لاجل يخرجوا بما عندهم ولا يمسون .

وعلى الإنفاق المسطور يمانه واعلاه جعلنا ثلاثة دفاتر صورت شروط الصلح بيتنا وبين المحب لجنا بنا الداي رى كارلو الصنبيول مرسوم بخط قلم التركية وخط الوكلاء المذكورين ونزلنا به طابعا (٢) الشريف وطوابع عمالها ونزلوا الوكلاء بخطوط أيديهم من أطراف الداي المزبور وهم دون بيرا و صليبي وأخيه دون جوان صليبي الذين بأيديهم التوكيل من المحب الينا رى صباينة وقع ذلك في ٤ من شوال سنة ١١٩٨ هـ وفي سنة ١١٩٨ ثمان وتسعة ومائة والى وقع الإنفاق والرضا بين الدولتين وهو عظيم الروم راي أصباينة وبين الاسعد الارشد السيد على باشا قرمانلى صاحب ولاية وجاق طرابلس ورجال الدولة والرباط وتابعهم منها ومؤكدا على جملة أهل الدولة يكون محافظا على مقتضى الشروط المسطورة من غير خلاف ولا مخالفة قبولاً تاماً وهذا الرعية الدولتين - وقع ذلك على تسعة وثلاثين شرط المقيدتين يسراه وبه نزل الخط ايدى كاملين العقل بالتوكيل المعوض لديها وذلك بلسان الطليان ومهرهم (٣) المقام الارفع الارشد الاسعد مولانا السيد على باشا باى

(١) الحرب .

(٢) خاتما .

(٣) وقع عليهم

دای وطابع السید البای بای الوطن وکاهیه القلعة وأغة الديوان وأغة العسکر
وريس المرسى وخازندار وشیخ البلاد ودفتردار۔ الکل راضین رضاء تاما
على انعقاد الصلح المسطور فی ٣٩ شرط ونزل طابع السید الباشا ما ذکر
بعده فی ٣ دفاتر وسلم لنا ولهم والثلاثة بالقنصلاته بیدالقنصل نطلبوا المولی
جل جلاله أن یکون مبارکا على الوجاق وسائر الاسلام بجاه من ظللته الغمام
بتاریخ ٢٣ خلت من شوال سنة ١١٩٨ .

وما مرسوم یمناه هو ما یکتبه القنصل فی الباسبورت وبعد کتب الشروط
المرسومة تسعة وثلاثین شرطا وانتم لأجل هذا التوکیل الذی یدى دون
بترو وسلیرو وأخیه دون جوان سلیرو باسم الری دون سلسریه نمسکو
هذا الصلح باسم المحب لجنابنا دای نابلی وکل الشروط الی تصلح لنا وله
ولذا وباسم الری نجعلو هذا الشیء وهو یمسک فی حالة الصلح والشروط هو
وکافة أهل نابلی من غیر فساد بشیء منها والاسعد الارشد السید الباشا دامت
معاليه بعطیه مکتوب فی ذلك یصلح به ولأجل ذلك وافق الوكلاء المذکورین
ونزلوا مهرهم فی ذلك بتاریخ ٢٤ شوال سنة ١١٩٩ هـ

على القرمانلی

حسن بای القرمانلی

صاحب إيالة دار الجهاد طرابلس المحمية .

(توقيعات أخرى)

(٢) خطي همايون

١٨ فبراير سنة ١٨٥٦

«لا يخفى أنه منذ ابتداء ظهور دولتنا العلية كانت الاحكام القرآنية الجليلة والقوانين الشرعية المنيفة في غاية المراعاة الكاملة ولذلك كانت قوة سلطنتنا السنية وثبوتها مع راحة جميع الرعايا ورفاهيتهم وعمار البلاد في غاية ما يكون من السكال . ولكن منذ مائة وخمسين سنة لم يعد انقياد ولا امتثال لا للشرع الشريف ولا للقوانين المنيفة لسبب ماطرأ عليها من الحوادث الكثيرة . ولهذا قد تحولت تلك القوة إلى ضعف والراحة إلى التعب والهمار إلى الدثار . وأية مملكة لا تقوم بحفظ القوانين الشرعية تأول إلى الاضمحلال ومنذ جلوس سلطنتنا على تحت الخلافة انجحت افكارنا الخيرية خاصة إلى عمار البلاد وراحة العباد . فنظراً الى مواقع ممالك دولتنا العلية واراضيها الخصبة وقابلية أهلها واستعدادهم إذا اخذ في عمل الوسائط اللازمة يشاهد سرعة حصول المقصود بتوفيق الله تعالى في برهة خمس أو عشر سنين .

فاعتماداً على عون الله تعالى واستمداداً بروحانية نبينا (صلعم) قد شوهد من الامور المهمة اللازمة وضع قوانين جديدة لحسن ادارة دولتنا العلية وممالكنا المحروسة . ونتيجة خلاصة هذه القوانين هي عبارة عن امنية الحياة وصيانة العرض وحفظ شرف الانسان وامواله وتعيين مال الويركو وطريقة أخذ العساكر ومدة استخدامهم . فلا يوجد في الدنيا شيء أفضل من الحياة والعرض والشرف . فالإنسان إذا نظر لهذه الامور وكانت على خلاف رضاه يشس من الحياة ويبادر الى حفظ حياته وشرفه بأعمال يؤذى بها الدولة والبلاد . وبخلاف هذا إذا كان مطمئناً على حياته وعرضه وشرفه

لا يحيد عن طريق الاستقامة ويكون مجتهداً في حسن الخدمة للدولة والملة .
 وإذا كان الإنسان غير مطمئناً على ماله فيتأخر عن الاهتمام في كل ما يأول
 لنجاح الدولة وعمار البلاد بخلاف ما إذا كان مطمئناً عليه فيكون مهتماً في
 أعماله ومجتهداً في توسيعها ونضاعف عنده الفيرة للدولة والملة وحسب الوطن
 ويبدل نفسه دونها . فهذا الأمر يجعله أن يكون مستعداً لكل فعل حميد .
 وأما ترتيب مال الويركو (أى المطالب الأميرية) فهو من أهم الأمور لكون
 الدولة يقتضى لها نفقات كثيرة لتجهيز العساكر . وللدول أن تأخذ النفقات
 من الأهالي لصيانة المملكة .

وقد أمرنا برفع الحجز عن بيع كل صنف من البضائع والمحصولات بيد
 شخص واحد الأمر الذى كان الاقدمون يعتقدون أنه أصل كل سعادة ،
 وتفرض الاموال الاميرية على كل إنسان بحسب قدرته بالمال والاملاك
 وأن لا يطلب منه شيء خلافه .

ومن الأمور المهمة أيضاً وضع قوانين لتعيين مصاريف عساكرنا البرية
 والبحرية . ومن حيث أن صيانة البلاد أمر واجب وفرض لازم فعلى الأهالي
 أن يندبوا أنفارا للمسكرية . فقد أمرنا بوضع قوانين في كيفية أخذ الانفار
 على قدر امكان كل مكان ومدة إقامتهم في سلك المسكرية اربع سنين أو خمس .
 لأنه إذا أخذنا انفار أكثر من طاقة الاماكن أو مكثوا مدة حياتهم في المسكرية
 يكون ذلك ظلماً وضرراً على المباد والبلاد ويصير الانفار يئأسون من
 حياتهم إذا مكثوا مدة طويلة . ومن الآن فصاعداً لا يقاص أحداً لاسراً
 ولا جبراً بأى نوع كان من القصاص الا بعد الفحص والتدقيق تطبيقاً
 لشريعتنا الإلهية . ولا يسمح لأحد أن يهين شرف الآخر كائناً من كان ولكل
 واحد الحرية الكاملة ان يتمتع باملاكه وامواله بدون معارض كما ان

اقارب المذنب لابقاصيون بذنبه ولا يحرمون من ميراثه إذا كانوا أبرياء .
فلتعم هذه الترتيبات جميع رعايانا من أية ملة كانت وليتمتع بها الجميع
بدون استثناء وليكن اطمئنانا كاملا ممنوحا منا إلى جميع أهالى المملكة على
حياتهم وشرفهم واموالهم حسب فرائض شريعتنا المطهرة وقد أمرنا بوضع
مجلس الاحكام العادلة يكون فيه وزراؤنا ووكلاء رجال دولتنا يتكلمون
فيه بالحرية التامة لاجل ترتيب ما يلزم لاطمئنان الرعايا على حياتهم واموالهم
وتعيين الاموال الاميرية . وأما للشرائع المختصة بترتيب العساكر فتصير
المفاوضة بها فى المجلس العسكرى تحت نظارة المر عسكر . وكل ما يرتبوه
من الاشياء المستحسنة تعرض لسمدتنا السلطانية فنشرها فى اعلاها خطأ
بيدنا الملوكية لأجل المصادقة .

ولما كانت هذه الترتيبات ليس لها غاية سوى تقدم الديانة والدولة والشعب
وخير المملكة فعظمتنا الشاهانية نتعهد أن لا نفعل شيئا يخالفها . وتأكيذا على
الاقامة بعهدنا هذا فنقسم بالله العظيم أمام كل العلماء ووكلاء رجال الدولة
فى بيت الخرقه الشريفة ونخلفهم أيضا . وبعد ذلك كل من يخالف هذه
الترتيبات بصير قصاصه على قدر ذنبه مع قطع النظر عن رتبته واعتباره . وبما
أو المتوظفين ماهيات كافية فيجربى القصاص الصارم على كل من يقبل
الرشوة التى تحرمها الشريعة الالهية وتكون سببا لسقوط المملكة . وبما أن
هذه القوانين المتقدم ذكرها قد جعلناها عوضا عن القوانين القديمة فلتعلن
ارادتنا الملوكية السنية فى الاستعانة العلية وفى مائى مما لكتنا المحروسة وتعطى
صورها أيضا إلى سفراء الدول المتحايه الموجودين فى دار السعادة العلية
لتكون دولهم شهودا على دوامها إلى ما شاء الله وعدا ذلك فليحفظنا الله
بحفظه الالهى وكل من خالف هذه الترتيبات فليكن موضوعا للعنة الالهية إلى
الأبد آمين . »

(٣) رسالة من محمد باشا باي تونس إلى السلطان يطلب التولية

سنة ١٢٧١ هـ (١٨٥٤) (١)

(ومنها) مكتوب من محمد باشا عند ولايته على القطر يطلب التولية والتقرير ويعلم بارسال نجدة عسكرية لحرب القريم وهدية مالية معصاجبة للمكتوب (ونعمة) اللهم بالثناء عليك نتقرب إليك وبالصلاة على رسلك وخلفائه المتناسقين نسئلك سبل المتقين وبشكر نعمك نقرع باب كرمك وهو باب الدولة العلية العثمانية والسلطنة المجيدة الخاقانية المخدمومة بالاعمال والنية المقصودة بلبلوغ الأمنية الوارد فضلها إلى الأقطار من كل ثنية والشمس عن مدح المادح غنية وكفاها أن رفعت من الملة الخنفية اركاننا وأقامت للحق قسطا ساما وميزانا وروت أحاديث العناية صيحا حاسنا وورث ملوكها الأرض وهم الصالحون سلطانا يتبع سلطانا من سمى ذى النورين إلى من اختاره المجيد سبحانه لعباده وأقام به شرائع دينه وفروض جهاده وتولاه باعانتة وإسعاده ويسر على يده مصالح أرضه وبلاده لازالت القلوب بطاعته مؤتلفة والسيوف والأقلام بخدمته متصفية والألسن فى الاقرار بمجزها عما يجب له منصفية وبما ذا أحبي تلك الحضرة العلية الشاخصة والقدم التى فى كل فضل راسخة ضاق نطاق العبارة ولم يبق إلا مسلك الإشارة فالرجوع إلى السنة وتحية أهل الجنة السلام على أمير المؤمنين ورحمة الله من عبد نعمته العاكف منذ نشأ على خدمته محمد بن خديم الدولة حسين باشا باي (أما بعد) فالمروض على تلك الحضرة ولها طول العمر ونفوذ الأمر أن رعين نعمتكم وعبد طاعتكم وعاشر هذا البيت فى خدمتكم ابن عم عبدكم ومقام أخيه المشير أحمد باشا باي سار إلى عفو الله فداء الحضرة السلطانية متزودا بما مات عليه من طاعة الخلافة

(١) أنظر: - (صفوة الاعتبار ج ١ ص ١٤٣ - ١٧٥) -

وخدمتها بالعمل والنية وفي الحين بادر أهل الأيالة التونسية عموما وخصوصا
وكبارا بنينا من عرصها إلى هذا العبد النقيز وألقوا إليه مقاليد أمورهم
والنظر في حفظ مفردهم وجمهورهم وقام العبد بما وجب عليه من جمع الكلمة
الإسلامية والدعاء على المنابر للسلطنة المجيدة راجيا من رضى الخلافة في تأمين
البلاد وزوال العاد وسد طرق الفساد واعتصمنا بحبل الله جميعا ولبي العبد
الفقير سلطنتكم سامعا مطيعا على عادة أسلافه الخدام مع السالف الصالح
السلطين الكرام ووسيلة هذا العبد أنه نشأ في ظل سلطنتكم وتغذى بلبان
نعمتكم وتعرف من نعمكم الأنواع والأجناس واستضاء من عنايتكم بنور
يمشي به في الناس والكرم يرى السالف الخدمة تأكيد حرمة وقد أرجى
العناية من ذلك الباب اعتمادا على فضل ذلك الجناح ولايت بغيره من الأسباب
وعادات السادات سادات العادات والأمل أن تزيد خدمة عبدكم على خدمة
من مضى حتى يرى من ظل الله الرضى والله يهملني في نيتي فيما عرضت من
أهنيئتي قبل حلول منيتي وقد ابتدأ العبد خدمته بما كانت إليه فيه مع من تقدم
واحدة والقلوب والحوارج عليه متضادة وهو إرسال طائفة من العسكر
إعانة لتلك الفئة القليلة التي تقدمت وبحسن القبول وقوبلت والامل الذي عليه
المهول أن يشملهما الفضل الأول ومهما جهد المقل ومنتهى طاقة الضعيف وعلى
قدر المهدى الهدية في هذه الإعانة الجهادية وعلم السلطنة باحوال والكنه يقتضى
الاعضاء عنه يقدم ذلك عبد السلطنة المكتفى بوثوقه وأمانته وسياسته ونجايته
أحد خواص عبدكم ومحل ابنه محمد أمير اللواء وهو النائب عن العبد العاجز
في طلب الفضل الذي وسيلته الرجاء والأمل وفضل الكرام لا يتوقف على
ملاحظة عمل اللهم أعنا على ما أوجبت لهذه السلطنة من فروض الطاعة وتأدية
الحق جهد الاستطاعة واعصمنا بها الطولى من الاضاعة واحملنا من مرضاتها

على سنن السنة والجماعة (اللهم) إنا إليه نأخرون وعن أمره صادر ون
ولا نجاز وعدك في نصر من ينصر دينك منتظرون فما فقد شيئاً من وجسدك
ولا خاب من قصرك آمين يا رب العالمين وسلام على المرسلين والخلفاء الراشدين
ومن تبعهم باحسان إلى يوم الدين وكتب في شوال سنة ١٢٧١ .

(٤) أمر يتضمن القواعد العامة في ضبط سير البلاد والنظام

سوى الباي بالعمل بها وهو الأمر المعبر عنه بعهد الأمان

في ٢٠ المحرم ١٢٧٤ = سبتمبر ١٨٥٧

الحمد لله الذي أوضح للحق سبيلاً ، وجعل العدل لحظ نظام العالم كفيلاً ،
ونزل الأحكام على قدر المصالح تنزيلاً ، ووعد العادل ، وتوعد الجائر ، ومن
أصدق من الله قيلاً ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي مدحه في كتابه
بالرؤف الرحيم وفضله تفضيلاً ، وبعثه بالحنيفية السمحاء فبينها تبييناً وفضلها
تفضيلاً وربتها كما أسره ربه بإباحة وندبا وتحريماً وتحليلاً فإن تجدد لسنة الله
تبدلاً ولن تجد لسنة الله تحويلاً وعلى آله وأصحابه الذين أقاموا على معالم
الهدى علماً لمن اقتدى ودليلاً . وفهموا الشريعة نصاً وتأييلاً وأبقوا سيرتهم
الفاضلة وأحكامهم العادلة أماناً جليلاً . ونستوهبك اللهم توفيقاً يوصل إلى
الإسعاد برضائك توصيلاً وعوناً على أمور الإمارة التي من محلها فقد حل عبثاً
ثقيلاً . فقد توكلنا عليك والتجأنا إليك وكفى بالله وكيلاً . أما بعد فإن
هذا الأمر الذي قلدنا الله منه ما قلده وأسنده إلينا من أمور خلقه بهذا القطر
فما أسنده ألزمتنا فيه حقوقاً واجبه وفروضاً لازمة راتبة لا تستطلع إلا
بإعانتها التي عليها الاعتماد ، ولولاها فمن يقوم بحق الله وحق العباد . فمحضنا
النصيحة لله في عبادته ، وأرضه وبلاده ، والأمل أن لا تبقى فيهم بحول الله

ظلمنا ، ولا هضمنا ، ولا نحرّم لهم في إقامة حقوقهم نضاماً . وأن ينصرف عن هذا القصد بعمله ونيتته من يعلم أن الله لا يظلم مثقال ذرة لا يحب الضالين في بريته فقد قال لنبيه المعصوم الأواب . ياداد إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله إن الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما قسوا يوم الحساب . والله يرى أنى آثرت في قبول هذا الأمر على خطره مصلحة الوطن على ذاتي وعمرت بخدمته الفكرية والبدنية غالب أوقاته وقدمت من التخفيفات في الجبايات ما علم خبره وظهر بعون الله أثره . فانتشرت الآمال وتشوقت النفوس إلى ثمرات الأعمال . وانقبضت عن التعدي أيدي العال . واستقصد المصالح يقتضى تفريح إحمال . ومن رامها جملة فقد عرضها بسبب التعمد للإهمال . ورأينا غالب أهل القطر لم تحصل لهم الأمنية . باجراء ما عقدنا عليه النية وجرت عادة الله تعالى أن لا يقع من نوع الإنسان - إلا إذا علم أن براءته هي الأمن له والأمان وتحقق أن سياج العدل يرفع عنه خوف العدوان وأن لا وصول لهتك ستر من حرمانه إلا بقوة الدليل ووضوح البرهان ولا يكفي لتحقيقه الواحد والاثنان فاذا رأى الجاني تعدد الأنظار غلط إن كان منعفا حرسه وقال : ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه . وقد رأينا سلطنة الإسلام والدول العظام الذين على سياستهم الدنيوية أعمال الإعلام في النقص والإبرام يؤكدون الأمان من أنفسهم للرعية ويرونه من الحقوق للرعية وهو أمر يستحسنه العقل والطبع وإذا اعتبرت مصلحته فهو مما يشهد باعتباره الشريعة لأن الشريعة جاءت لإخراج المسكلف عن داعية الهوى ومن التزم العدل وأقسم عليه فهو أقرب للتقوى والأمان تطمئن القلوب وتقوى وقبل هذا كاتبنا علماء الملة الأركان وبعض الأعيان فعزّ منّا على ترتيب مجالس ذات أركان للنظر في

أحوال الجنابات من نوع الإنسان والمتاجر التي بها ثروة البلدان وشرعنا في
فصوله السياسية بما لا يصادم إن شاء الله القواعد الشرعية هذا وأحكام مجلس
الشرعية أعزها الله جارية مطاعة . والله يديم العمل بها إلى قيام الساعة . وهذا
القانون السياسي يستدعي زمنا لتحرير تربيته وتكوينه وتهذيبه وأرجو الله
الذي ينظر إلى قلوبنا أن تستقيم به أحوال الرئاسة ولا يخالفه بعد ما ورد
عن السلف الصالح من اعتبار السياسة . وأنا العبد الفقير نعجل لمرضاة ربي بما
تطمئن إليه النفوس وتكون منزلته في النفس منزلة المشاهد المحسوس وتأسيه
على قواعد .

الفصل ١ - تأكيد الأمان لسائر رعيتنا وسكان إيلنا على اختلاف
الأديان والألسنة والألوان في أبدانهم المسكومة وأموالهم المحرمة وأعراضهم
المحترمة إلا بحق يوجب نظر المجلس بالمشورة ويرفعه إلينا ولنا النظر في الإمضاء
والتخفيف ما أمكن أو الإذن بإعادة النظر (١) .

الفصل ٢ - تساوي الناس في أصل قانون الأداء المرتب أو ما يترب وإن
اختلف باختلاف الكمية بحيث لا يسقط القانون عن العظيم لعظمته ولا يحط
عن الحقير لحقارته ويأتي بيانه موضحا .

الفصل ٣ - التسوية بين المسلم وغيره من سكان الإيالة في استحقاق الإنصاف
لأن استحقاقه لذلك بوصف الإنسانية لا بغيره من الأوصاف والعدل في الأرض
هو الميزان المستوي يؤخذ به المصحق من المبطل وللضعيف من القوى .

(١) حق الحكم وإعادة النظر في القضايا أحييت بمقتضى النظم العصرية
على أحكام المجالس العدلية التي تحكم اليوم طبق القوانين المسطرة نيابة عن
محمولنا الباي لعظم كياساتنا في بابها أما مسألة التخفيف فقد شككت لها
لجنة تحرر لأمتنا معروض سامي يعرض على الطابع السعيد كما يشار له في إيلانه .

الفصل ٤ - إن الذى من رعيئنا لا يجوز على تبديل دينه ولا يمنع من إجراء ما يلزم ديانتة ولا تمتن مجامعهم ويكون لها الأمان عن الإذابة والامتهان لأن ذمتهم تقتضى أن لهم مالنا وعليهم ما علينا .

الفصل ٥ - لما كان العسكر من أسباب حفظ النوع ومصالحته نعم المجموع ولا بد للإنسان من زمن لتدبير عيشه والقيام على أهله فلا تأخذ العسكر إلا بترتيب وقرعة ولا يبقى العسكرى فى الخدمة أكثر من مدة معلومة كما تحرره فى قانون العسكر (١) .

الفصل ٦ - إن مجلس النظر فى الجنايات إذا كان الحكم فيه بعقوبة على أحد من أهل الذمة يلزم أن يحضره من نعينه من كبرائهم تأنيسا لنفوسهم ودفعاً لما يتوقعونه من الحيف والشريرة توصى بهم خيراً (٢) .

الفصل ٧ - أن تجعل مجلساً للتجارة برئيس وكاتب وأعضاء من المسلمين وغيرهم من رعايا أحيانا الدول للنظر فى توازن التجارات بعد الاتفاق مع أحياء الدول العظام فى كينية دخول رعاياهم تحت حكم المجلس كما يأتى أيضاً تفصيله قطعاً للشعب الخصام (٣) .

(١) جاء فيما بعد قانون فى التجنيد يقع التعرض إليه فى بابه .
(٢) كان وقع تأسيس مجلس يعرف بمجلس الجنايات تطبيقاً لهذا الفصل وعين فيه عدة أفراد من أعيان الحاضرة وبلدان المملكة ثم وقع إلغائه وخلال عام ١٨٩٦ وقع تأسيس محاكم الحلق العام الجسارى بها الآن تطبيقاً قواعد القانون الجنائى التونسى .

(٣) وقع تأسيس هذه المحكمة التجارية بموجب هذه القاعدة وهى المحكمة المعروفة بمجلس العشرة الكبار ووقع الاستمرار على تسمية أفرادها إلى ما بعد نهى الحماية على البلاد حتى أن من قوانين الحماية تأييد وجود هذا المجلس كما جاء بذلك الأمر المؤرخ فى ١٤ جمادى الأولى ١٣٠١ وفى ٢٢ مارس ١٨٨٤ وقد جاء فى تمديد نظر المجلس التجارى وكيفية تركيبه كما سينشر فى بابه .

الفصل ٨ - إن سائر رعيئتنا من المسلمين وغيرهم لهم المساواة في الأمور العرفية والقوانين الحكيمية لا فضل لأحدهم على الآخر في ذلك .

الفصل ٩ - تسريح المتاجر لاختصاص لا حديد به بل يكون مباحا لكل أحد ولا تتاجر الدولة بتجارة ولا تمنع غيرها منها وتكون العناية بإدانة عموم المتاجر ومنع أسباب تعطيلة .

الفصل ١٠ - إن الوافدين على إبلتنا لهم أن يحترفوا بسائر الصناعات والحرف بشرط أن يتفقوا القوانين المرتبة والتي يمكن أن تترتب مثل سائر أهل البلاد لا فضل لأحدهم على الآخر بعد انفصالنا مع دولهم في كيفية دخولهم تحت ذلك كما يأتي بيانه .

الفصل ١١ - أن الواردين إلى إبلتنا من سائر أتباع الدول لهم أن يشترروا سائر ما يملكون من الدور والاجنة الأرضين مثل سائر أهل البلاد بشرط أن يتباو القوانين المرتبة والتي تترتب من تير امتناع ولا فرق في أدنى شيء من قوانين البلاد ونبين بعد هذا كيفية السكنى بحيث أن المالك يكون عالما بذلك داخلا على اعتباره بعد الاتفاق مع أحبابنا الدولة فعلى عهد الله وميثاقه أن نجري هذه الأصول التي سطرناها على نحو ما بيناها ووراها البيان لمعناها واشهد الله وهذا الجمع العظيم المرموق بعين التعظيم في نفسى ومن يكون بعدى أن لا يتم له أمر إلا باليمين على هذا الأمان الذى بذلت فيه جهدى وجهات فيه سائر الحاضرين من نواب الدول العظام وأعيان رعيئتنا شهداء على عهدى والله يعلم أن هذا القصد الذى أظهرته وجمعت له هؤلاء الأعيان وشهرته هو ما أودعه الله فى نبيى وإجراء أصوله وفروعه فوراً .

أعظم أمنيتى والمرء مطلوب بجهده ومن عاهد الله لزمه الوفاء بعهده والحق

هو العروة الوثقى والآخرة خير وأبقى واستعطف من حولى من هؤلاء الثقات
والحمات الكفات، أن يكونوا معي في إجراء هذه المصلحة يدا واحدة بقلوب
سليمة متعاضدة وأقول لهم ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله
عليكم كفيلاً إن الله يعلم بما تعملون . اللهم من أعاننا على مصالح عبادك فكن
له معيناً وأورده من توفيقك عذاباً معيناً اللهم اجعل لنا من عنايتك وإعانتك
مدداً وهب لنا من لدنك رحمة وهى لنا من أمرنا رشداً منك الإعانة على
ما وليت والمهدى من هديت والخير كله فيما قضيت هذه مقدمة انجبتها
الاستشارة ورآها العبد الفقير ناصحة فاعنا اللهم ببركة القرءان وأسرار الفاتحة
والسلام من الفقير إلى ربه تعالى عبده المشير محمد باشا باى صاحب المملكة
التونسية .

(٥) أمر يتعلق بنظام البلاد السياسى

فى ١٥ شوال ١٢٧٧ - وفى ٢٦ أبريل ١٨٦١

قانون الدولة التونسية وفيه أبواب ١٢

الباب الأول فى قانون آل بيت المملكة الحسينيين

وفيه فصول ٨

الفصل ١ - أكبر هذا البيت الحسينى هم الذى يتقدم لولاية المملكة عند
انقضاء سلفه على عادة آل المقررة المألوفة ولا يتقدم صغير على كبير إلا لعذر
يجوز به عن خدمة المملكة .

الفصل ٢ - جميع ما يقع فى بيت الملك من ولادة ووفاة يكون فى زمامين
مصححين من الوزير الأكبر وأحد الزمامين يبنى فى خزائن الوزارة .

الفصل ٣ - المتولى من هذا البيت الحسينى هو الذى له النظر فى آل بحيث

لا ينصرف واحد منهم في ذاته أو ماله إلا باذنه وحكمه معهم حكم الوالد مع صغار بذية له عليهم حق الأبوة ولهم عليه حق البنوة .

الفصل ٤ - لكبير هذا البيت المتولى بمقتضى ماله من على آل من حقوق الأبوة أن يجريمهم على ما يرضيه منهم مما يناسب مقامهم العالي وبإزمهم لما يراه من المصلحة لذواتهم ومقاماتهم ويبتهم ويجب عليهم طاعة الابن لأبيه .

الفصل ٥ - لا يتزوج أحد من هذا البيت الحسيني ذكراً أو أنثى إلا باذن الكبير المتولى .

الفصل ٦ - إذا وقعت نازلة في هذا البيت الحسيني تخص آل في أنفسهم من مخالفة قانون بينهم أو نحو ذلك مما يخص آل فللكبير البيت المتولى أن يعقد مجلساً يرأسه بنفسه أو من يعينه من كبار آل وأعضاؤه وأحد من آل والوزراء المباشرين وأهل مجلسه الخاص وحسبهم تلخيص النازلة وإيضاح تقريرها فإن ظهرت لهم المخالفة يكتبون أن السيد الباي فلان متوجه عليه اللوم ويرفعون ذلك للمتولى وله النظر في تربية آل بيته بما يراه من وجوه الجزاء .

الفصل ٧ - إذا صدرت جريمة ثقيلة من أحد من هذا البيت الحسيني نعم أو تخص لا يتوجه النظر فيها إلى مجلس الجنائيات والأحكام العرفية وإنما يعقد لها الملك مجلساً يرأسه بنفسه أو أكبر آل وأعضاؤه ، الوزراء المباشرين وأهل مجلسه يحرون الشكاية وحججها فإن ظهر لهم صدقها يكتبون في التقرير أن هذه الشكاية قامت الحجة على صدقها ويرفعونه إلى الملك وهو الذي يعين ما يقتضيه نظره في الجزاء .

الفصل ٨ - إذا صدرت جريمة ثقيلة من أحد من هذا البيت الحسيني نعم أو تخص لا يتوجه النظر فيها إلى مجلس الجنائيات والأحكام العرفية وإنما

يعقد لها الملك مجلساً برأسه بنفسه أو أكبر آله وأعضائه الوزراء المباشرين وأهل المجلس الأكبر للنظر في تقريرها بما يجب وتقرير حكمها الثابت في الجنايات ويرفعون ذلك إلى الملك مصححاً بخط الرئيس وكافة الحاضرين والملك النظر الإمضاء والتخفيف .

الباب الثاني فيما للملك من الحقوق وما عليه

وفيه فصول ١٠

الفصل ٩ - على الملك عند ولايته أن يحلف بالله وعهده وميثاقه أن لا يخالف شيئاً من قواعد عهد الأمان ولا شيئاً من القوانين الناشئة منه وأن يحفظ حدود المملكة وتكون يمينه جهرأً بحضور أهل الحل والعقد وهم أهل المجلس الأكبر وأهل المجلس الشرعى وبعد اليه — ين يقبل البيعة ولا يتم له أمر بدون هذه اليمين وإن خالف القانون بعد الولاية عهداً فعقد بيعته منتهكة .

الفصل ١٠ - لكل من يقوم بأمر هذه المملكة أن يحلف كل ذى خطة عسكرية أو سياسية وصورة يمينه والله أنى أطيع القوانين الناشئة من عهد الأمان وأوفى بحقوق الملك .

الفصل ١١ - الملك مسئول في تصرفاته للمجلس الأكبر إن خالف القانون .

الفصل ١٢ - الملك أن يتصرف في سياسة المملكة بواسطة الوزراء .

الفصل ١٣ - الملك رئاسة العساكر البرية والبحرية وعند الحرب وشروط الصلح والمعاهدة والتجارة .

الفصل ١٤ - للملك أن يقلد رئاسات خدمته من شاء من متأهلي أهل المملكة بحسب ما يظهر له وله أن ينزع تلك الرئاسة متى شاء .

الفصل ١٥ - للملك أن يعفو عمن شاء من الجرائم إذا لم يتعاق بذلك حق للغير .

الفصل ١٦ - للملك تعيين جميع الوظائف وإصدار الترتيب والأوامر الضرورية لتنفيذ القانون .

الفصل ١٧ - واحد من رجال الدولة وعساكرها وأعوانها إذا صدرت منه مزية في خدمته تقتضى الاحسان عليها ويعرضها الوزير على الملك له أن يجازيه عليها لما يراه مناسباً ويكون ذلك من المقدار المعين من المال الاحسان أما من صدرت منه خدمة مهمة للوطن في دفع ضرر أو جلب نفع للملك أن يأمر المجلس الأكبر بالنظر فيها هل يستحق عليها جزاء مرتباً أو لا يستحق ويمضى الملك ما اقتضاه نظر المجلس في تعيين القدر والكمية .

الفصل ١٨ - غير الأمور المذكورة في الفصل ١٣ من خدمة المجلس الأكبر يمضيها الملك ويكتفي فيها برأى وزرائه المباشرين .

الباب الثالث في ترتيب الوزارات والمجلس الأكبر ومجاس

وفيه فصول ١٠

الفصل ١٩ - الوزارة هي أول المخطط في الدولة .

الفصل ٢٠ - الوزراء يتصرفون عن إذن الملك وهم المسؤولون من المجلس الأكبر .

الفصل ٢١ - المجلس الأكبر لحماية حقوق الملك وحقه - وقى السكان والمملكة .

الفصل ٢٢ - مجلس الضبطية لفصل النوازل الخفيفة .

الفصل ٢٣ - مجلس الجنائيات والأحكام العرفية لفصل جميع النوازل عدا الأمور العسكرية والمتجربة .

الفصل ٢٤ - مجلس التحقيق ترفع له الشكايات الواقعة من حكم مجلس الجنايات والأحكام العرفية ومن مجلس التجارة .

الفصل ٢٥ - مجلس التجارة لفصل التوازل المتجربة .

الفصل ٢٦ - مجلس الحرب لفصل جميع التوازل العسكرية .

الفصل ٢٧ - الأحكام التي تصدر من ساير المجالس المرتبة لا تكون إلا

على مقتضى القوانين المعمولة لهم .

الفصل ٢٨ - وظيفة أعضاء مجلس الجنايات والأحكام العرفية ومجلس

التحقيق لا يعزل صاحبها إلا بذنب يقتضى عزله في المجلس ويجرى العمل في

شأنهم في المدة الأولى على ما في الفصل ٥ من تركيب مجلس الجنايات

والأحكام العرفية .

الباب الرابع في دخل الدولة وفيه فصول ٣

الفصل ٢٩ - يعين من دخل الدولة مقدار من المال المنصب الملكي وهو

مليون ومائتا ألف ريال في السنة الواحدة .

الفصل ٣٠ - يعين من دخل الدولة مقدار من المال لآل الملك وهو لكل

واحد من السادات البيات الغير المتزوجين الذين في حجر والديهم ستة آلاف

ريال في العام الواحد فاذا توفي والدهم يأخذ اثنى عشر ألف في العام حتى

يتأهل فاذا أراد الزواج يأخذ خمسة عشر ألف ريال لجميع ما يلزم لتزويجه

من المصاريف ولكل واحدة من بنات السادات البيات المتزوجات عشرون

ألف ريال في كل عام وكذلك إذا كانت أيتما ولكل واحدة من بنات

السادات البيات الغير المتزوجات الثلاثي في حجر والدهن ثلاثة آلاف ريال

في العام أما إذا توفي والدهن فان الواحدة تأخذ ثمانية آلاف ريال حتى

تتأهل وإذا أرادت الزواج تأخذ خمسين ألف ريال لتجهيزها ولكل واحدة

من أزواج الملوك المرحومين إثنا عشر ألف ولكل أيم من زوجات السادات البيات ثمانية آلاف ريال فى العام الواحد .

الفصل ٣١ - الباقي من دخل الدولة به، تعيين المقادير المذكورة بالمصلين قبله يكون لمساكرها وعمالها وأعرانها ومصلحتها العامة وحصونها ومهماتا الحربية برية وبحرية وغير ذلك مما فيه نفع المملكة أى نفع كان ويكون ذلك على يد الوزراء المباشرين على مقتضى الفصل ٦٣ من خدمة المجلس الأكبر .

الباب الخامس فى ترتيب خدمة الوزارات وفيه فصول ١٢

الفصل ٣٢ - تصدر قوانين بموافقة الملك والمجلس الأكبر لتعيين خدمة كل وزير وتعاطى خدمته مع متوظفى الدولة أو مع نواب الدول الاجانب وترتيب خدمة الوزارة الداخلية .

الفصل ٣٣ - تصرف الوزير ينقسم إلى ثلاثة أقسام قسم له الرخصة فى تنفيذه من غير إذن خاص من الملك فى جزئياته لدخوله فى عموم خدمته وقسم يعرضه على الملك مما أصوله محررة فى القانون على صورة رأى لياخذ فى تنفيذه إذن الملك وقسم يلزم عرضه على المجلس الأكبر عن إذن الملك وهو الأمور المقررة فى الفصل ٦٣ من خدمة المجلس الأكبر .

الفصل ٣٤ - الوزير مطلوب للدولة فى القسم الاول من الفصل قبله إن خالف القانون وفى القسمين الآخرين بالإمضاء فقط ومستشار الوزارة مطلوب فى تنفيذ الأمر الصادر من الوزير فى ترتيب خدمة الموظفين فى الوزارة وفى صحة التلاخيص والتقارير فى النوازل التى يعرضها على الوزير وفى تنفيذ الإذن الصادر من الوزير على مقتضاها وفى الأمور التى يحمرها هو بنفسه من غير احتياج فيها لإذن الوزير على مقتضى ماله من الرخصة فى قانون الخدمة .

الفصل ٣٥ - على كل وزير أن يجعل ترتيباً لإجراء خدمته داخل وزارته لتسهيلها وضبط حججها ودفاترها بما يراه صالحاً ومخالفتها من أهاماً ذنب ويلزم أن يكون هذا الترتيب معلوماً لكل أحد وإنما يجب علمه لموظفى الوزارة لأنهم المطالبون بأجرائه ويمكن إبدال هذا الترتيب أو التغيير فيه بحسب ما يظهر للوزير والمستشار مطلوب للوزير فى تنفيذ الترتيب المذكور .

الفصل ٣٦ - كل وزير له النظر فى انتخاب سائر الموظفين فى خدمة وزارته بامضاء الملك وإن لم يصلح به أحد الموظفين فى خدمته يرفع أمره إلى الملك ليمضى رأى الوزير فى ذلك .

الفصل ٣٧ - سائر متوظفى الوزارة من مستشار وغيره مطلوبون للوزير فى سائر خدمتهم .

الفصل ٣٨ - على الوزير أن يكتب بخطه فى كل مكتوب يصدر من الملك فيما يتعلق بخدمة وزارته .

الفصل ٣٩ - كل وزير ظهرت له مصلحة يعود تقعها على البلاد مما له تعاقب بخطته يحررها فى تقرير يبين فيه الأسباب الداعية لذلك وللغائدة التى تحصل منه ويعرضه على الملك ليأمر بعرضه على المجلس الأكبر .

الفصل ٤٠ - كل وزير عرضت فى وزارته شكاية من بعض الموظفين بوزارته أو من لنظرها يجب عليه أن ينظر فى الشكاية بما يمكن به التوصل إلى معرفة الحق ولو لم يكن على عادات مجالس الأحكام فى كيفية التقارير لأن نظر الوزير فى ذلك نظر آمر فى فعل مأموره ليس نظر مجلس حكم وعند ثبوت الحق يرفع الضرر عن الشاكي وللشاكي إن لم ينصفه الوزير من لنظره بعد مضى مدة أكثرها شهران يرفع تقرير شكايته للمجلس الأكبر .

الفصل ٤١ - كل وزير عرضت في وزارته شكاية وعلم أنها رفعت
إلى الملك لا يباشر فصلها قبل أن يعلم ماصدر من الملك فيها .

الفصل ٤٢ - شكايات الرعية من العمال والعمال من الرعية فيما يتعلق بخدمة
العمل السياسية يقع تقريرها والنظر في حقيقتها بوزارته ومنها تعرض على
الملك بمجلسه .

الفصل ٤٣ - جميع ما يعرض على الملك من وزرائه أو من المجالس يكون
بالكتابة وكذلك ما يصدر من الملك لوزرائه أو للمجالس يكون بالكتابة
ولاحاجة بغير الكتابة .

الباب السادس في تركيب أعضاء المجالس الأكبر

وشروطه وفيه فصول ١٦

الفصل ٤٤ - المجلس الأكبر مركب من ستين عضوا في الأكثر الثلث منهم
يكون من الوزراء ومن المتوظفين في خدمة الدولة كانوا في الخدمة العسكرية
أو السياسية والثلثان من أعيان أهل المملكة ممن يشهد لهم بالكمال والوجاهة ويلقب
كل واحد من أعضاء هذا المجلس بمستشار المملكة ويكون للمجلس من
الكتاب على قدر الحاجة .

فصل ٤٥ - الملك بموافقة وزرائه ينتخب هذا المجلس في أول الأمر .

الفصل ٤٦ - مدة خدمة مستشاري المملكة في المجلس الأكبر سواء كانوا
من متوظفي الدولة أو من أهل المملكة عدا الوزراء خمس سنين ثم يقع تبديلهم
عند تمام المدة المذكورة الخمس في كل عام بالقرعة هذا في الأعضاء غير الوزراء
وبعد العشر سنين الأولى يخرج السابق على حسب الترتيب في كل عام .

الفصل ٤٧ - المجلس الأكبر عند ابتداء خدمته ينتخب بموافقة الملك أربعين
ركنا من أعيان أهل المملكة بحضور جميع الأعضاء وتفيد أسماءهم ويمضي

الملك وتبقى في المجلس ليؤخذ منهم بالقرعة عوض من يبدل أو ينقص من أهل المملكة من الأعضاء في كل عام .

الفصل ٨ : - إذا بقي من الأربعين المهيئين للدخول في المجلس ربعهم ينتخب كمال الأربعين عضوا في المجلس بحضرة سائر أعضائه ليكون منهم عوض من يتبدل أو ينقص كما ذكر في الفصل قبله وهلم جرا .

الفصل ٤٩ - الملك ينتخب بمجلس وزرائه من أعيان متوظفي الدولة أعضاء عوض الخارجين من متوظفي الدولة من أعضاء المجلس الأكبر عند وقوع التبدل في كل عام على نسبة عددهم وهلم جرا .

الفصل ٥٠ - أعضاء المجلس الأكبر لا يعزل أحد منهم في المدة المعينة في الفصل ٤٦ إلا لذنوب ثبت بالمجلس .

الفصل ٥١ - للمجلس عند انتخاب الأعضاء للعرض عن الذين تمت مدة خدمتهم أن ينتخب من خدم عضوا بالمجلس وخرج عند انتهاء مدته سواء كان من المتوظفين في الدولة وسلم في وظيفة أو من أهل المملكة بشرط أن تمتضى خمسة أهوام من يوم خروجه .

الفصل ٥٢ - لا يمتضى رأى من المجلس إلا بحضور أربعين عضوا فأكثر .

الفصل ٥٣ - يكون العمل في المجلس على رأى الأكثر منهم فان تساوا في العدد يكون العمل على رأى القسم الذى فيه الرئيس .

الفصل ٥٤ - ينتخب من أعضاء المجلس الأكبر قسم للنظر في الأمور المعتادة الجارية كالإشارة بالرأى فيما يعرض عليه من الملك أو الوزراء من النوازل التى لا تتوقف على موافقة جميع أعضاء المجلس الأكبر أو غالبهم مثل تهذيب الامور وترتيب النوازل التى يلزم عرضها على المجلس الأكبر وتعيين وقت اجتماع المجلس ونحو ذلك ومحله محل المجلس الأكبر .

الفصل ٥٥ - يكون هذا القسم المشار إليه في الفصل قبله مركبا من رئيس ونائبه وعشرة من الأعضاء منهم الثالث من متوظفي الدولة .

الفصل ٥٦ - لا يعضى رأى هذا القسم فى الأمور التى يباشرونها إذا لم يحضر من مجموعهم سبعة أعضاء بشرط أن يكون فيهم رئيس القسم أو نائبه .

الفصل ٥٧ - ينتخب الملك من المجلس الأكبر ركنين ممن يصلح للرئاسة بهذا المجلس أحدهما يجعله رئيسا والثانى يجعله كاهيته .

الفصل ٥٨ - ينتخب الملك من المجلس الأكبر ركنين ممن يصلح للرئاسة أحدهما يجعله رئيسا بالقسم المكلف بالأمور المعتادة من المجلس الأكبر والثانى كاهيته .

الفصل ٥٩ - خدمة أعضاء المجلس الأكبر لوطنهم لا مرتب لها .

الباب السابع فى أصول خدمة المجلس الأكبر

وشروطه وفيه فصول ١٠

الفصل ٦٠ - المجلس الأكبر هو المحافظ على العهود والقوانين والخاصة بحقوق جميع السكان والمانع من وقوع ما يخالف أو يضعف أصول القوانين وكل ما يقتضى عدم مساواة الناس لدى الحكم ويقبل شكاية المحكوم عليه من مجالس التحقيق لمطابق الحكم على القانون إذا كانت النازلة فى جنائية وهو القاطع لسائر أعذار المحكوم عليه كما يمنع عزل أحد أعضاء مجالس الأحكام إلا لذنب ثبت عندهم واقتضى ذلك الذنب عزله .

الفصل ٦١ - المجلس الأكبر إذا رفعت له شكاية محكوم عليه من مجالس التحقيق وكانت النازلة فى جنائية عليه أن يعين مجلسا من أعضائه أقله اثنا عشر عضوا للنظر فى الحكم هل هو مطابق للقانون أم لا فإن رأى الحكم تام الشروط مطابقا للقانون يحكم به بحسنه وبحكمه تنتهى النازلة ويقطع عذر المحكوم

عليه وإن رأى مخالفة فيعيد النظر في الحكم بما حكم به وإلا تجتمع أعضاء المجلس الأكبر كلهم ولا يتخلف إلا من له عذر يمنعه من الحضور وما يقع عليه اتفاق الأكثر يمضى .

الفصل ٦٢ - على المجلس الأكبر ترتيب ما تظهر في المصلحة للدولة والمملكة وعرض ذلك على الملك فإذا أضاءه الملك بمجلس وزرائه يلحق بالقوانين .

الفصل ٦٣ - لا يمكن إحداث قانون جديد في حكم أو زيادة في أداء أو تنقيص منه أو إبدال قانون ولو بأصلح منه أو زيادة أو نقص في المرتبات أو صرف أى مصرف كان أو زيادة في عسكر أو مهمات برية أو بحرية أو إحداث شيء لم يتقدم نظيره أو عزل موظف في الدولة لذنوب يقتضى طرحه من الخدمة أو فصل نازلة بين المتوظفين من النوازل التى لم تذكر في هذا القانون أو فهم عبارة في القانون إذا وقع الخلاف في الفهم أو بعث عسكر لغصب جهة لا يمضى شيء مما ذكر إلا بعد عرضه على المجلس الأكبر والمباحثة فيه وفى أسبابه المقتضية له وموافقة الأكثر .

الفصل ٦٤ - للمجلس الأكبر النظر في تصحيح محاسبات الوزراء عن العام الماضى هل صرفوا على الوجه المقرر لهم فى قانون خدمتهم أم لا وما يطلبونه للمصرف فى السنة المستقبلية بعد التأمل فى دخل المملكة فى تلك السنة ليعتبر منه ما يلزم وما لا يلزم ومقدار ما يتعين لكل وزارة بحيث لا يمكن لأحد أن يصرف شيئاً زائداً على المقدار المعين له ولا فى غير الأمور المعينة له ولا تمضى جميع هذه الأمور المقررة إلا بعد موافقة أرباب المجلس أو أكثرهم عليها .

الفصل ٦٥ - للملك بموافقة المجلس الأكبر أن ينقل مصرفاً معيناً لجهة فى مدة العام إلى جهة أخرى أهم منها .

الفصل ٦٦ - كل من يدعى مخالفة وقعت في القانون سواء كانت المخالفة من الملك أو من غيره يرفع دعواه للقسم المكلف بالأمر المعتادة من المجلس الأكبر وعلى القسم المذكور أن يجمع لذلك المجلس الأكبر في مدة ثلاثة أيام بحيث لا يتأخر الاجتماع أكثر من المدة المذكورة هذا إذا كان المجلس غير مجتمع أما إذا كان مجتمعاً فالنازلة تنشر في الحين للنظر فيها .

الفصل ٦٧ - محل اجتماع المجلس الأكبر سرية المملكة بالحاضرة .

الفصل ٦٨ - لا بد من اجتماع المجلس في المحل كل خميس من الأسبوع مدة ساعتين أنهاؤها قبل الزوال بساعة والاجتماع بغيره من الأيام يكون على حسب النوازل .

الفصل ٦٩ - محل اجتماع المجلس الأكبر هو المحل المعد لحفظ أصول القوانين وعلى هذا مهمها أمضى الملك قانوناً يرفع إلى هذا المحل لينسخ في الدفاتر ويحفظ الأصل الممضى من الملك بعد أن يأخذ منه الوزير المكلف بمضائه نسخة .

الباب الثامن في فصل الجنايات التي تصدر من متوظفي الدولة

حال مباشرتهم لخدمتهم وغير ذلك وفيه فصول ٤

الفصل ٧٠ - إذا وقعت شكاية من وزير في أمر لا يتوصل إليه إلا بالخطة أو إتهم بمخالفة للقانون فالنازلة تعرض بالمجلس الأكبر بجميع حججها والمجلس يعين حكمها من القانون من عزل أو دفع مال معين في القانون أما التي يترتب عليها عقاب ثقيل فالحكم فيها بمجلس الجنايات والأحكام العرفية .

الفصل ٧١ - إذا وقعت شكاية من أحد المأمورين في الدولة غير الوزراء مما يتعلق بمأموريته وبها توصل إلى سبب الشكاية فانها تعرض على الوزارة الراجع لها نظره ومنها تعرض على المجلس الأكبر ليطبق حكمها من القانون

أما إذا بلغت للمعقوبة الثقيلة من نفي أو سجن مغلظ أو كراكة أو قتل فالحكم فيها بمجلس الجنائيات والأحكام العرفية .

الفصل ٧٢ - إذا صدرت جنابة شخصية من وزير أو من أعضاء المجلس الأكبر أو غيرهم من سائر المأمورين في الدولة فالحكم فيها من مجلس الجنائيات بشرط أن لا يطالب الجاني إلا بعد أخذ الرخصة من المجلس الأكبر إلا إذا كانت النازلة مما يفوت بفوات الوقت فله أن يوقف الجاني ويعلم المجلس الأكبر وليأخذ منه الرخصة .

الفصل ٧٣ - إذا وقعت شكاية ممن ذكر بالفصل قبله وكانت شكاية مالية لانتقضى حضور المشتكى به بنفسه كأن اشترى شيئاً وعينه قائمة وتلد عن دفع الثمن ولمجلس الجنائيات والأحكام العرفية أن يحكم عليه بما يقتضيه القانون من غير أخذ الرخصة من المجلس الأكبر .

الباب التاسع في ضبط مدخول الدولة ومصروفها وفيه فصول ٣
الفصل ٧٠ - على وزارة المال أن تعرض على الوزير الأكبر دخل المملكة وخارجها في كل سنة ماضية وتعرض عليه دخل المملكة عن السنة القابلة بجميع البيان .

الفصل ٧٥ - على سائر الوزارات أن تعرض على الوزارة الكبرى سائر مصاريفها في العام الماضي مما قبضت وتعرض عليها ما يلزمها في العام المستقبل مثاله في محرم سنة ١٢٧٧ تعرض تفصيل حسابها على سنة ١٢٧٦ وما يلزمها لمصروف سنة ١٢٧٨ .

الفصل ٧٦ - على الوزارة الكبرى أن تعرض سائر الحسابات وحججها كما تلقتها من الوزارات على المجلس الأكبر مستوفى البيان ليتأمل فيها كما في الفصل ٦٤ .

الباب العاشر فى ذكر مراتب الولايات

وفيه فصل واحد

الفصل ٧٧ - المخطط السياسية فى الدولة تنقسم إلى ست مراتب وهى مقبسة على المخطط العسكرية أولها مرتبة أمير الأمراء وسادسها رتبة بيلباشى وإيضاح موازاتها مقرر فى قانونها .

الباب الحادى عشر فى المتوظفين على الاطلاق وما لهم

وما عليهم وغير ذلك وفيه فصول ٨

الفصل ٧٨ - كل واحد من أهل المملكة التونسية لم تصدر منه جنابة تشين عرضه أو تنقص مروءته الإنسانية وحكم عليه بسببها من المجلس سجن مغاظ له الحق فى سائر منافع الوطن والدولة من المخطط والخدم إذا كان أهلاً .

الفصل ٧٩ - كل أجنبى يباشر خدمة فى المملكة التونسية يجرى عليه قوانينها مادام فى الخدمة وكذلك إذا تعلق به نازلة صدرت منه مدة مباشرته للخدمة المذكورة ولو بعد انفصاله من الخدمة تجرى عليه الأحكام المذكورة فى خصوص ذلك .

الفصل ٨٠ - كل موظف سياسى أو عسكري خدم الدولة ثلاثين سنة وخرج من الخدمة له مرتب عن تقاعده على ما يتحرر فى قانون مخصوص .

الفصل ٨١ - كل ذى رتبة سياسية أو عمالية فى الدولة لا يعزل عقاباً إلا لذنوب فعلى أو قولى ينافى الأمانة فى خطبه ويثبت ذلك فى المجلس الأكبر فإذا ثبتت فى المجلس براءته فهو على منصبه ويجرى على من اتهمه بإبطال العقوبة المقررة فى الفصل من قانون الجنابات .

الفصل ٨٢ - الجنابة التي عتق عنها ثقلها ولم البدن وتشين العرض المعينة من مجلس الجنابات والأحكام التي فيها نهي الزنى المخطط .

الفصل ٨٣ - إذا استعفى موظف من خدمة الدولة يكتب طلبه ذلك ويقبل استعفاؤه .

الفصل ٨٤ - كل متوظف في الدولة ويتبع عليه الحكم من المجلس بالانتقال إلى غير بلد عمله أو غير عرضه أو السنتين يدين ويحجوه وأداء مال عن فعل اقتضاه لايمحق اسمه من ديوان الخدمة لهذه الأسباب .

الفصل ٨٥ - كل ذي رتبة عسكرية أو سياسية في الدولة مطلوب بما ينشأ من تصرفه في خدمته بسبب خيانة أو أخذ رشوة أو مخالفة قانون مكتوب أو إذن مكتوب ممن هو لنظره .

الباب الثاني عشر فيما لأهل المملكة التوسعية من الحقوق

وما عليهم وفيه فصل ١٩

الفصل ٨٦ - كل واحد من أهل المملكة التوسعية سواء ولد بالخاضرة أو غيرها من البلدان والقرى ونراجع التراب على اختلاف الأديان له من الحق أن يكون آمنا على نفسه وعرضه وماله كما في المفتح به في عهد الأمان .

الفصل ٨٧ - جميع رعايانا على اختلاف الأديان لهم الحق في الوقوف على دوام إجراء قانون المملكة وسائر القوانين والأحكام الصادرة من الملك على مقتضى القوانين ولهم معرفتها بما يستبر ولا منع والشكاية للمجلس الأكبر من عدم إجرائها ولو في حق شير الشاكي .

الفصل ٨٨ - سائر أهل المملكة على اختلاف الأديان بين يدي الحكم سواء لافضل لأحد على آخر بوجه من الوجوه يجزى حكم هذا القانون على أعلا الناس مع أدناهم من غير نظر لمقام ولا لرئاسة وقت الحكم .

الفصل ٨٩ - سائر سكان المملكة لهم - حق التصرف في أنفسهم وأموالهم ولا يجبر أحد منهم على فعل شيء بغير إرادته إلا الخدمة العسكرية على قانونها ولا توضع يد على كسب لأحد بأي وجه إلا لمصلحة عامة كتوسعة الطريق ونحوه بثمن المثل .

الفصل ٩٠ - سائر رعايانا على اختلاف الأديان لا يحكم على أحد منهم في جنائية ثقيلة أو خفيفة شديدة أو ضمنية إلا في مجالس الحكم على مقتضى هذا القانون ولا يكون الحكم إلا بما في هذا القانون .

الفصل ٩١ - كل من ولد بالمملكة التونسية إذا بلغ عمره إلى الثانية عشر سنة يجب عليه خدمة الوطن المدة المطلوبة للخدمة العسكرية على مقتضى القانون العسكري ومن جنى بالحروب يعاقب العقاب المفروض في القانون العسكري .

الفصل ٩٢ - التونسي إذا انتقل لوطن آخر على أي وجه وبأي سبب طالت مدة مغيبه أو قصرت حسب من أهل الوطن المنتقل إليه أو لم يحسب ثم رجع للمملكة تونس يحسب من أصلها كما كان .

الفصل ٩٣ - التونسي إذا خرج من وطن لوطن آخر ولو بغير تصريح وله ملك بالمملكة التونسية وأراد بيعه فله ذلك بشرط أن تكون عقدة البيع في البلاد وعلى قوانينها المسطرة وله أخذ ثمنه إلا إذا كان الخارج عليه تباعة من دين ونحوه فيقتضى منه الحق الثابت عليه .

الفصل ٩٤ - غير المسلم من رعيتنا إذا انتقل لدين آخر لا يخرج منه من الحماية التونسية ورعايتها .

الفصل ٩٥ - كل من يملك من رعايانا على اختلاف الأديان الريع والمعار والشجر وغير ذلك يلزمه كل أداء مرتب عليه الآن وما يمكن أن يترتب في المستقبل على مقتضى القانون .

الفصل ٩٦ - كل من ملك ربعا أو عقار أو نحوهما كالحلوات والإنزالات والمغارسات ليس له أن ينقل ملكه ببيع أو هبة أو نحوهما إلا لأحد ممن له أن يملك بالمملكة ولا يمضى فعله لغيره .

الفصل ٩٧ - جميع رعايانا على اختلاف الأديان لهم أن يخدموا كل صناعة أرادوها بالآلات التي تظهر لهم إلا خدمة البارود وملحجه وسائر آلات الحرب من سلاح على اختلاف أنواعه فإن ذلك يكون بأذن خاص من الدولة ولا تكون جودة الماعون وإتقانه ضرراً لمن ليس له ذلك الماعون في تلك الصناعة ولا يسوغ لأحد أن يعمل فابريكة في الحاضرة أو بلدانها واحواز الحاضرة والبلدان إلا بأذن من مجلس البلدى في تعيين المحل بحيث تكون في موضع لا يقع منه ضرر عام أو خاص وجميع الآلات التي تأتي من الخارج تؤدي القمرق وكل من احترف منهم بصناعة يلزمه كل أداء مرتب الآن وما يمكن أن يترتب في المستقبل .

الفصل ٩٨ - التجارة مسرحة لسائر رعايانا على اختلاف الأديان من غير تخصيص في سائر نفايج المملكة على اختلاف أنواعها وسائر ما يوقى به من خارج الى المملكة على مقتضى قوانينها وسائر أحكامها من دفع الأداء الموظف عليها في المملكة والأداء الموظف على اخراجها يمكن أن يوظف .

الفصل ٩٩ - إذا اقتضت مصلحة المملكة منع إخراج شيء من نتائجها أو ادخال شيء من خارج مما يضر كالممنوع الآن وهو البارود وآلات الحرب على اختلاف أنواعها والملح والدخان وغير ذلك مما تقتضى المصلحة عدم قبوله يجب على أهل المملكة العمل بما يصدر به الأمر في ذلك لاعتبار المصلحة والضرر .

الفصل ١٠٠ - لسائر رعايانا على اختلاف الأديان نقل حبوبهم وزيتهم

وسائر سلعهم في المسبر والبحر على الكيفية التي تظهر لهم ولا يجبر أحد منهم على نقل سلعته أو وسقها على يد لزام مخصوص انما يلزم أن يكون الكيل أو الوزن المرتب على مقداره الأداء تحت نظر المأمور بذلك من الدولة .

الفصل ١٠١ - سائر الشقوق التي تأتي لسائر مراسى المملكة بقصد التجارة تدفع الأداء المرتب عليها من عوائد المرسى والسوق والتبريغ على مقدار واحد في سائر مراسى المملكة بحيث لا يكون أداؤها في مراسى أكثر من أدائها في غيرها على ما يتحرر ويلحق بهذا القانون .

الفصل ١٠٢ - يجب لإعانة المتجر وتسهيل طريقة وأسباب نموه أن يكون المكيال والميزان في سائر بلدان المملكة واحداً بحيث لا يكون فيها اختلاف بسائر المملكة على ما يتحرر ويلحق بهذا القانون .

الفصل ١٠٣ - الدولة لا تلزم شيئاً من دخلها على اختلاف أنواعه وإنما يكون قبض مداخلها على يد نوابها بمقتضى ما يترتب في مباشرة الوكلاء ويلحق بهذا القانون .

الفصل ١٠٤ - كل ما هو مرتب من الاداء الموظف على الأشياء لا يكون عن عين الشيء بل يكون مقداره دراهم عدا أعشار النغمة والزيت فانها من عين الصابة .

الباب الثالث عشر فيما لرعاية احبا بنا الدول القاطنين

بالمملكة التونسية من الحقوق وما عليهم

وفيه فصول ١٠

الفصل ١٠٥ - لجميع رعايا الدول الاحباب الوافدين على المملكة التونسية والقاطنين بها الامن والامان التام في دينهم وعباداتهم .

الفصل ١٠٦ - جميع رعايا الدول الاحباب لا يقع لهم التعرض في أحوال دياناتهم وواجباتها ولا يجبر أحد منهم على تبديل دينه ولا يمنع من الانتقال لغير دينه إن شاء وانتقاله لغير دينه لا يخرج من جنسيته ولا يمنعه من رعايتها .

الفصل ١٠٧ - لجميع الوافدين والقاطنين من رعايا الدول الاحباب الامان التام في انفسهم وابدانهم مثل ما لأهل المملكة نصا سواء من غير فرق في شيء على ما حرر في الركن الثاني من شرح قواعد عهد الامان .

الفصل ١٠٨ - لا يجبر أحد من رعايا الدول الاحباب على الدخول في الخدمة العسكرية بسائر أنواعها ولا يجبر على شيء من الخدم في المملكة .

الفصل ١٠٩ - لجميع الوافدين والقاطنين بالمملكة من رعايا الدول الاحباب الامان التام في أموالهم وأعراضهم ومكاسبهم على اختلاف أنواعها وصنائعهم مثل ما هو مؤكد مضمون لأهل المملكة من غير فرق في شيء على ما حرر في الركن الثالث والرابع من شرح قواعد عهد الأمان .

الفصل ١١٠ - جميع رعايا الدول الاحباب لهم أن يتحرفوا بسائر الصنائع ويحلبوا ما يظهر لهم من الآلات والموازين على شرط أن يتبعوا سائر القوانين المرتبة وما يمكن أن يترتب مثل سائر أهل المملكة .

الفصل ١١١ - كل واحد من رعايا الدول الاحباب لا يسوغ له أن يحدث فريكة لصناعة إلا في الأماكن التي يرخص فيها الملك بعد تعيين المحل من المجلس البلدى كما هو في الفصل ٩٧ .

الفصل ١١٢ - جميع رعايا الدول الاحباب لهم التجارة في كل شيء من نتائج المملكة وفي كل شيء يؤتى به من خارجها على شرط اتباع القوانين المرتبة في الاداء والتجوير المحكوم على أهل المملكة نصا سواء .

الفصل ١١٣ - الافادة الحادية عشر من عهد الامان اعطت الرخصة لرعايا الدول الاحباب في ملك الريع والمقار على شروط سيقع عليها الاتفاق ومن المعلوم ضرورة وقوع الالتزام بمفهوم العقد المذكور ولما اعتبرنا مائة تضميه السياسة في حالة دواخل المملكة تعين أنه يتيسر تسريح رعايا الدول الاحباب الملك بدواخل المملكة خشية وقوع ضرر ولاجل ذلك يصدر أمر مخصوص بتعيين أماكن بالحاضرة واحوازا وبلدان الشطوط واحوازا محددة يملك فيها رعايا الدول وعلى من يملك في المساكن المذكورة أن يتبع القوانين المرتبة وما يمكن أن يترتب مثل سائر أهل المملكة .

الفصل ١١٤ - لما كان من الواجب التسوية لدى الحكم بين سائر الناس على اختلاف الأديان والمقامات وكان لرعايا أحبابنا الدول والرعايانا من الحقوق والمنافع وجب أن يكونوا تابعين لأحكام المجالس التي جعلناها لذلك كرعايانا وقد اعطينا للجميع ضمانا كافية في انتخاب أعضاء المجالس وفي تدقيق أحكام القوانين التي تصدر على مقتضاها الأحكام وفي تعديد مراتب المجالس ولزيادة الاطمئنان جعلنا في قانون الجنائيات والأحكام العرفية أن النوازل المشورة أمام المجالس المتعلقة برعايا احبابنا الدول يحضرها قناصلهم لواحد فيسات القنصلات نائبا من طرفه .

(٣) صورة فرمان الذى أرسل إلى جناب مشير تونس

المعظم بخصوص إدخال مملكته تحت سيادة الباب

العالى بامتيازات مخصوصة وذلك فى ٩ شعبان سنة

١٢٨٨ الموافق ٢٤ أكتوبر سنة ١٧١

الدهستور المكرم المشير المفخيم نظام العالم مدبر أمور الجمهور بالفكر
الثاقب متم مهمات الأنام بالرأى الصائب ممد بنيان الدولة والإقبال مشيد
أركان السعادة والاجلال المحفوف بصنوف عواطف الملك الأعلى الوالى
بتونس الان الحائز الحامل للنیشان المجيدى الشريف من رتبته الأولى مع
النیشان الهايونى العثمانى المرصع وزيرى محمد الصادق باشا أدام الله تعالى
إجلاله أمين ليكن معلوما عند ما يصل توقيعى الرفيع الهايونى أنه منذ وجهت
وأودعت من جانب سلطنتنا السنية إدارة الايالة التونسية التى هى من ممالك
دولتنا العلية المحروسة المتوارثة إلى عهدتك ذات الياقة والأهلية كما وجهت
مابقا إلى عهدة اسلافك لم تزل تظهر حسن السيرة والخدمة وتنتهى إلى طرفنا
الملوكى الأشرف خلوص النية والاستقامة حتى صار ذلك قرينا لعلمنا الماضى
بالعالم فامولنا السلطانى على مقتضى الشيم المرضية التى جبات عليها هو الدوام
فى ذلك المسلك المرضى والجد والاجتهاد فى كل ما ينمى عمران ممتلكتنا
الشاهانية وسعادة أهاليها تبعه دولتنا العلية ورفاهيتهم وراحتهم حتى تستديم
بذلك استحقاق عنايتى الشاهانية واعتمادى السلطانى المبذولين فى حقك آنأ
فأنأ وتعرف قدر تلك العناية والاعتماد وتشكرهما ولما كان المقصود الأصلي
والمراد القطعى لسلطنتنا السنية هو ارتقاء طمأنينة الأيالة المهمة الراجعة
لدولتنا العلية ونمو عمرانها وتأسيس أبنية الأمن والراحة لسكانها يوما

فيوما وكان من البديهيات أن السلطنة العزيزة لا يعجزها ولا يؤديها صرف الهمة والعناية، العائدة إلى حقوقها الأصلية تمام استحصان هاته المطالب وورد الطلب المتدرج بكتابتك المخصوص الموجه من طرفك أخيراً إلى جناب الخلافة العلية قررت وأبقيت أياالة تونس المحدودة بمحدودها القديمة المعلومة بمعهدك بضم اتميم از الوراثة وبالشرائط الآتية وحيث أن مرغوبنا السلطاني على ما تقدم بيانه إنما هو تزايد عمران تلك المملكة الشاهانية ونروة أهاليها وهي الآن في حالة مضايقة وتأخر في الواردات لكل من الحكومة والأهالي قد سمحت السلطنة السنية بعدم إرسال ما كان يرسل باسم معلوم من الأياالة لطرف دولتنا العلية بموجب التبعية المقررة المشروعة رحمة لأهالي تلك الأياالة ولما كانت الأياالة المشار إليها من الأجزاء المتممة للملكنا الملوكية صدرت إرادتنا السنية بأن يكون الوالي بتونس مرخصاً له في تولية المناصب الشرعية والعسكرية والملكية والمالية وهما السياسية لمن يكون متأهلاً لها وفي العزل عنها بمقتضى قوانين العدل وفي إجراء المعاملات المعلومة مع الدول الأجنبية كما كانت سابقاً فيما عدا المواد السياسية العائدة إلى حقوقنا المقدسة الملوكية ونعني بها ما كان كعقد الشروط المتعلقة بأصول السياسة والحرب وتغيير الحدود ونحوها مما يكون إجرائه راجعاً إلى حقوق سلطنتنا السنية وعند حلول القدر المحتوم في الولاية وتقديم المعروض بطلب الفرمان الشريف من الوارث الأكبر من عائلتك لعلف سلطنتنا السنية يرسل له الفرمان الشريف مع منشور الوزارة والمشييرة الهاموني كما استمر العمل بذلك إلى الآن بشروط أن تستمر الخطبة باسمنا السلطاني وتزين به السكة التي تضرب هناك علامة علنية للارتباط القديم الشرعي لا يالة تونس لمقام الخلافة الجليل وأن يبقى السنجق على لونه وشكله ومهما وقع حرب لسلطنتنا السنية مع أجنبي

يرسل العسكر من تلك الأيالة الشاهانية بقدر الاستطاعة طبق ماجرت به
العادة القديمة في الجميع ومع تلك المراد يكون أمر الولاية بطريق الوراثة
مخصوصا بعائلتك على أن تبقى سائر المعاملات الارتباطية مع دولتنا العلمية
جارية مرعية كما كانت سابقا وأن تجرى الإدارة الداخلية لتلك الولاية
مطابقة للشرع الشريف وموافقة لقوانين العدل التي يقتضيها الوقت والحال
الكافلة بتأمين السكان في النفس والعرض والمال فأعلنا لما ذكر أصدر هذا
الفرمان الشريف الجليل القدر من ديواننا الهمايوني وأرسل موشحا أعلاه
بخطنا الميمون السلطاني فخلاصة نياتنا الشهانية إما هي إصلاح حالة تلك
الولاية المهمة وما لآل بيتكم وتقوية ذلك حالا ومالا واستكمال أسباب
السعادة والرفاهية والأمنه لصنوف تبعتنا المستظلين بظل عدلنا السلطاني
ومأمولنا القطعي الملوكي أن يبذل من جهتك الجهد في حصول ما ذكر ثم
حيث كان تمام المحافظة على حقوق سلطنتنا السنية المحققة بتونس من قديم
الأزمان وعلى أمانة الأهالي القاطنين بتلك الولاية المودعة بعهد صدائقتك من
حيث النفس والعرض والمال وسائر الحقوق العمومية شرائط امتياز الوراثة
الأساسية المقررة فيقتضى أن تتأكد محافظتها عن تطرق الخلل دائما سرمدًا
ويتباعد عن وقوع الحال والحركة على خلافها إذا عانت ذلك فلا بد أن
تعرف أنت ومن يقام في أمر الولاية بالتوارث من أعضاء عائلتك قدر هاتبه
النعمة العلمية الشاهانية وتشكروها فعلى ذلك تسمى لتحصيل رضاى السلطاني
بالغيرة ومزيد الاهتمام بأجراء هذه الشروط المؤسسة حرر في اليوم التاسع
من شهر شعبان المعظم سنة ثمان وثمانين ومائتين وألف .

(٧) صورة المعاهدة التي أمضيت بين حضرة دولتو

محمد الصادق باشا باي مشير تونس المعظم وبين

دولة انكلترة وذلك في ١٩ جادى الثانية سنة

١٢٩٢ الموافق ١٩ يولييه « تموز » سنة ١٨٧٥

إن دولة سيادة ملكة بريطانيا وأورلاندة وسيادة محمد الصادق باشا باي صاحب المملكة التونسية لما لهما من الرغبة في دوام وتأكيد أسباب المخالطة والمعاملات التجارية الجارية منذ طول الزمان بينهما وبين رعايا الانقليز ورعايا تونس اتفاقا على إعادة النظر في المعاهدات المنعقدة سابقا بينهما وإصلاحها فبموجب ذلك تعاقد سيادة باي تونس والمحترم ريشارد وود اسكوبير صاحب النيشان الكثير الاحترام المسمى الباث نائب وقنصل جنرال بريطانيا المفوض له في ذلك من دولته واتفقنا على الفصول الآتية :

الفصل الأول - لسيادة ملكة بريطانيا وأورلاندة أن تعين دون نائبها السياسى كل من يظهر لها لازما من القناصل وويش قناصل ونواب قناصل بمملكة تونس وقيميون بما يختارونه أو تختاره الدولة الانقليزية من مراسى المملكة أو بلدانها التي يظنونها أصلح لقضاة أحوال سيادة ملكة بريطانيا وإعانة رعاياها .

الفصل الثانى - تقع في كل وقت معاملة نائب وقنصل جنرال بريطانيا الموجه لسيادة الباي بجميع علامات التهظيم والاکرام المعامل بها أيا كان من نواب الدول الأخرى ويستحق الامتيازات والمعاافة المعطاة لمن ذكر وكذلك تقع معاملة القناصل والويش قناصل ونواب القناصل الانقليز المقيمين بمملكة تونس بسائر علامات الاعتبار والاکرام فتكون أهلهم وديارهم في الأمن

والأمان ولا يتداخل أحد فيما يخصهم ولا يباشرهم بأى ظلم أو عدم احترام لفظا كان أو فعلا فان وقع ذلك فعلى المتوظفين التونسيين أن يبادروا بأخذ ما يلزم من الوسائل لعقاب المتعدى والقناصل والویش قناصل ونواب القناصل يبقون حائزين الحوز التام لجميع الامتيازات والمعا فاة المعطاة الآن أو التى عسى أن تعطى فيما بعد لقناصل أو نواب قناصل الدول الأكثر تبجيلا .

الفصل الثالث - لنائب وقنصل جنرال بريطانيا أن يتخذ مترجمين وسماسرة وحراسا وخداما سواء كانوا من أهل البلاد أو غيرهم ويكون هؤلاء المترجمون والسماسرة والحراس والخدام برئين من الخدمة العسكرية ومن دفع الأداء الشخصى أو أداء المغصوب أو ما يشاكله من الأداءات وكذلك القناصل والویش قناصل ونواب القناصل المقيمون بمراسى مملكة تونس تحت إذن النائب وقنصل جنرال السابق ذكره يكون لهم هذا الامتياز فبموجب ذلك يكون لكل قنصل مترجم واحد وسمسار واحد وخدامان وثلاثة خدام ولكل ویش قنصل ونائب قنصل مترجم واحد وسمسار واحد وحارس واحد وخدامان ولا يكون أحد منهم فى الخدمة العسكرية وكل من هؤلاء الأنفار برىء من خدمة العسكر والأداء الشخصى وأداء المغصوب أو ما يشاكل ذلك من الأتقال والأداء وجميع الأمتعة والمأكولات وغير ذلك من الأشياء المجالوبة من خارج المملكة لنائب وقنصل جنرال بريطانيا أو لقنصل أو لویش قنصل لنفسه ولأهله لا يقع منع دخولها ولا تؤدى شيئا من الأداء عند دخولها . فیسامها مديرو القمرق عند قبول تذكرة مصححة ممن ذكر محتوية على أسماء ما يريدون إدخاله على الوجه المذكور وان كان هذا الامتياز لا يستحقه إلا من هو غير متعاطى المتاجر ممن ذكر وإن لزم أحدا منهم السفر إلى بلاده لأجل خدمة دولته لا ينصب أدنى تعطيل إلى سفره ولا يتعرض له

له أو لخدامه أو أمتعته ويسوغ له السفر والرجوع مبعجلاً مكرماً وإذا عين أحداً غرضه يقوم مقامه زمن مغيبه لا يمنع من تعيين هذا النائب ولا يمنع النائب من إجراء وكالته .

الفصل الرابع - تكون حرية مطلقة تامة تامة للتجارة بين ممالك جناب ملكة انجلترا واراندة وعمالة تونس فبموجب ذلك للتجار الانقليز أو نوابهم أو سماسرتهم أن يشترخوا في كل مكان من العمالة سواء كان للبيع في العمالة أو للوسق خارجاً سائر نتائج عمالة تونس أو مصنوعات من غير استثناء البتة وللشارى أن ينقل مشتراه من البضائع من مكان إلى آخر من غير أن يتداخل في ذلك عامل البلاد الكائن هو بها .

الفصل الخامس - إن جناب باى تونس عملاً بالمودة الموجودة في كل زمان بين الدولتين يلتزم بحماية في كل من يأتي مملكته من الرعايا الانقليز سواء كان للتجارة أو لقصد السياحة فلهم أن يسيحوا في أى مكان من مملكة تونس أو يستقروا به من غير منع أو إيذاء لهم فيقبلون بالاكرام والمحبة والاحترام ويكونون بريئين من كل خدمة عسكرية برأ كان أو بحراً ومن الفرض للدولة غصباً ومن كل أداء غير معتاد وإنما تحترم مساكنهم ومخازنهم التي ينتخبونها لقصد السكنى والتجارة وكذلك تحترم جميع مكاسبهم المنقولة والغير المنقولة على اختلاف أنراعيها وشروط معاهدة العاشر من أكتوبر سنة ١٨١٣ الموقعة بين دولة بريطانيا وتونس في شأن الرخصة المعطاة للرعايا الانقليز بأن يملكوا الربع والعقار بمملكة تونس بعد تصحيحها هذا كاملاً بوجه خصوصى ورعايا بريطانيا وسفنها ومتجرها تستحق جميع الامتيازات والمعافة المعطاة الآن والتي عسى أن تعطى لرعايا أى كانت من الدول وسفنها ومتجرها وأن جناب ملكة بريطانيا تستلزم بأن تعطى لرعايا تونس وسفنها ومتجرها

كل ما يحوزه رعايا أ.ح.ب الدول وسفنها وتجارها من الحماية والامتيازات في سائر ممالكها .

الفصل السادس - إن الحماية التامة التي تعهد بها جناب الباي لرعايا الانقليز وتجارهم القسامين بالعمالة تتعلق أيضا بأحوال دينهم وعبادتهم فلمهم أن يبنوا كنائس بعد الرخصة لهم في ذلك عند طلب نائب وقنصل جنرال بريطانيا وأن المقبرة الانجليزية المعروفة بمقبرة صان جورج وجميع المقابر الموجودة الآن أو الممكن إيجادها تصان وتحترم كما احترمت إلى هذا الوقت .

الفصل السابع - يلتزم على جناب الباي بأنه لا يمنع إدخال أى شىء كان في العمالة مما هو ناتج في ممالك أو عمالات بريطانيا أو مصنوع فيها أى كانت البلاد المجاورة منه ولا يستخلص أبدا على تلك الأشياء أداء يتجاوز الثمانية في المائة على ثمن البضائع بمقتضى تقويم تلك البضائع بمحل وصولها أو أداء خصموصياً مساوياً للآخر يتفق عليه الجانبان وأن تلك البضائع عند دفعها الثمانية في المائة على الدخول لا تدفع أيا كان من الأداء الداخل أو غيره تونسياً كان الشارى أو أجنبياً وإن لم تبع تلك البضائع في العمالة وأراد صاحبها إخراجها في مدة عام من تاريخ دخولها يلزم القمرق أن يرجع إلى التاجر أداء الثمانية في المائة المستخلصة عند دخول بضائعه بعد أن يأتى التاجر بالحجج الصحيحة في دفعة ذلك الأداء وبشرط أن بالات البضائع المذكورة ورباطاتها لم تكن فتحت وبعد انقضاء العام وللتاجر أن يخرج بضائعه من غير أن يطلب ترجيع الأداء المخلص عليها عند دخولها ولا يستخلص القمرق أيا كان من الأداء عليها عند وسقها وإن أراد تاجر الانقليز أو نائبه أن ينقل سلعه الخالصة من أداء الثمانية في المائة من مكان من العمالة إلى آخر برأ أو بحراً لا يلزم عليها أداء آخر عند وسقها ولا عند هبوطها بشرط أنها تكون

مصحوبة بشهادة من مدير القمارق التونسية في دفعها الثمانية في المائة ووقع الاتفاق أن يجعل أداء آخر أو زائد على دخول نتائج أو مصنوعات كلا الجانبين في ممالكها إذا لم يجعل مثله على نتائج والمصنوعات المجلوبة من بلدان الممالك الأخرى ومن نوعها .

الفصل الثامن - إن السفن الحاملة للصنيجق التونسي لهم أترخصة في المساحلة في ممالك الجانبين وعمما لهما فيكون لهم جميع الحقوق والمعافاة التي لسفن البلاد ولهم أيضا أن ينزلوا شيئا من وسعها وأن يركبوا جابا من بضائع البلاد أو بلاد أخرى لتكميل وسعهم في فروض المملكتين من غير أن يضطروا إلى إذن مخصوص في ذلك من عمال البلاد ومن غير دفعهم شيئا من الأداء لم ترده سفن البلاد وشروط هذا الفصل فيما تمس مساحلة المستعمرات الانقليزية لا تطاق إلا لمساحلة المستعمرات التي رخصت المساحلة للسفن الأجنبية في القانون المخصوص في ذلك .

الفصل التاسع - سيادة الباي يلتزم با بطل الاختصاص ببيع نتائج الفلاحة أو غير ذلك من الاشياء أية كانت ماعدا الدخان والملح ولزم الحوت ودباغ جلد البقر والجمال والخليل وإنما لرعايا الانقليزية أو بوابهم الذين يبيعون أو يشترون الملح والدخان بالاذن عليهم أن يتبعوا ما على الرعايا التونسية المتجرين في هذين الفصلين من القوانين ولهم أن يزاحموا في أخذ لزمة الحوت ومباشرة خدمتها مع الاذعان لأحكام البلاد وقوانينها .

الفصل العاشر - إذا اشترى تاجر انقليزي أو نائبه في مملكة تونس شيئا من نتائج البلاد أو مصنوعاتا ليبيها داخل العمالة لا يخلص التاجر المذكور أو نائبه عند اشتراء تلك البضائع أو بيعها شيئا من الأداءات زائداً على ما يخلصه الرعايا التونسية أو نوابهم بالممالك الانقليزية ولا يدفعون عنده

بيعهم أو اشتراهم شيئا من نتائج بريطانيا أو مصنوعات شيئا من الحقوق والأداءات زائدا على ما يخلصه الأكثر تجيلا من الرعايا الانقليز ورعايا الدول المتعاطون التجارة الداخلية في ذلك النوع من النتائج أو المصنوعات .

الفصل الحادى عشر - إذا اشترى تاجر انقليزى أو نائبه شيئا من نتائج عمالة تونس أو مصنوعاتا لوسقها من المملكة سواء كان فى عين المكان النتائج فيه ذلك أو فى انتقاله من مكان إلى آخر وهو خالص فى الأداء الواجب المعروف بالعشر والقانون والمحصولات ونحوها مما يجب دفعه عند السراح لا تؤدى تلك البضاعة فى مراسى وسقها إلا القمرق الواجب للوسق والمصاريف اللازمة المشهود والكيالة بمقتضى قوانين البلاد .

الفصل الثانى عشر - إن وقعت مخالفة بين القمرق والتاجر فى شأن تقويم ما أجتبه من البضائع والسلع إلى عمالة تونس فالتاجر أن يؤدى الأداء اللازم من عين السلعة على وجه العدل والإنصاف فان لم يرد التاجر أو لم يقدر أن يتصرف بالرخصة المذكورة فلقمرق أن يشتري تلك البضائع على ما يقومه التاجر بزيادة خمسة فى المائة فان لم يكف هذان الوجهان لقطع النزاع ينتخب سيادة الباسى قنصلا ونائب قنصل جزال بريطانيا فيصلا آخر من جانبه كلاهما من أهل المتجر فان اختلف رأيها يعيننا فيصلا ثالثا من المتجر يحكم بينهما حكما قاطعا .

الفصل الثالث عشر - ان جناب الباسى لما له من الرغبة فى إنماء الفلاحة يلتزم بأن يسرح الدخول للمملكة من غير أداء القمرق أو غير ذلك من الأداءات الداخلية آلات الحرث والماكنات والدواب والانعام المحلوبة لاصلاح أصل دواب البلاد وذلك بعد أن يتحقق أن تلك الآلات والماكنات

والدواب والأنعام مجلوبة للخدمة الشخصية وليس للتجارة فإن كانت للتجارة فتؤدى أداء الثمانية فى المائة المفروض على الدخول لا غير .

الفصل الرابع عشر - إن لزم جلب قمح أو شعير أو قطانية للمملكة لجذب السنة أو لغير ذلك من الأسباب والعياذ بالله فذلك القمح والشعير والقطانية لا يؤدى شيئاً من الأداء عند دخوله إلا خمسة أرباع الريال على القفيز وما عدا الثلاثة أشياء السابق ذكرها فجميع المأكولات المجلوبة كالأرز والعدس والفول وغيره من الحشائش تؤدى أداء الثمانية فى المائة لا أكثر عند دخولها ولكن يسوغ للتاجر أو لنائبه بيع ذلك بالتفصيل أو على ما شاءه من الوجوه من غير خلاص شيء آخر من الأداء .

الفصل الخامس عشر - إن المتفق بين الجانبين أن للدولة التونسية حقاً بأن تمنع دخول البارود فى العمالة إلا إذا طلب قنصل جنرال بريطانيا سراحاً خصوصياً فى ذلك فعلى الدولة أن تعطيه له إن لم يكن لذلك مانع معتبر ويؤدى عند دخوله أداء لا يتجاوز الثمانية فى المائة ويكون تحت الشروط الآتية : الأول لا تباع الرعايا الانقليز مقدراً من البارود يتجاوز المقدار المرتب فى قوانين البلاد الثانى لما تأتى سفينة انقليزية موسوقة بالبارود فى إحدى مراسى العمالة عليها أن ترسى فى مكان خصوصى يعينه عمال البلاد ويبيع ذلك البارود تحت نظر هؤلاء العمال لمخازن أو أماكن مخصصة تعينها الدولة لا يدخل فيها أصحاب البارود إلا بما يلزم من الاحتفاظ هذا وأما البارود المجلوب فى العمالة خلافاً للمنع الواقع من الدولة أو من غير السراح المذكور أعلاه فيسوغ للدولة الاستيلاء عليه ما عدا المقادير اليسيرة من البارود المجلوب لاستعمال خصوصى بقصد الصيادة فهى غير داخلة تحت شروط هذا الفصل والمدافع والسلاح والاعسادات الحربية وكذلك الصواريخ والمخاطيف.

وحبال السفن تدخل من غير أداء بشرط أن تنزل في المراسى المرخص فيها التجارة وكذا يلزم في خصوص تنزيل المدافع استئذان الدولة .

الفصل السادس عشر - لرعايا الجانبين أن يركبوا في ممالك بعضهم شركات للتجارة والبانكة والصنائع سواء كان على وجه التشارك أو بالحصص أو غيره من الوجوه وسواء كان بينهم وبين رعايا تونس أو بينهم وبين رعايا دولة أخرى هذا بشرط أن يكون قصد تلك الجمعيات سائغا بمقتضى قوانين المملكة التي يحدث فيها ذلك وتكون دائما تحت قوانين المملكة المركبة فيها الجمعية والمتفق أيضا بين الجانبين أنه لا يقع تركيب كبرانيات من التي لها حصص للحامل المعروفة بجنت صتوك كبراني ولا كبرانيات غير مسماة (أى انونيم) من غير سراح دولة البلاد التي يراد تركيب الكبرانية المذكورة فيها .

الفصل السابع عشر - إن الرعايا الانقليزية والرعايا التونسية لهم أن يحترفوا بسائر الحرف والصنائع في ممالك بعضهم وأن يركبوا مصنعات وفبركات ويدخلوا ماكينات تتحرك بالبخار أو بغيره من غير أن يضطروا إلى شيء من الرسوم أو يدفعوا شيئا من الأداء أكثر أو غير ما رتب بقوانين البلاد وقوانين المجالس البلدى أو ما تدفعه أهل البلاد أنفسهم والمتفق أن المصنعات ومتعلقاتها لما كانت من الملك الغير المنقول فانها تابعة لشروط معاهدة العاشر من اكتوبر سنة ٨٦٣ (ثلاث وستين وثمانمائة وألف)

الا فرنجي المرخص فيها للرعايا الانقليز كسب الربح والعقار بمملكة تونس .

الفصل الثامن عشر - لا يلزم شقوف الانجليز أداء شيء من أداءات المرسى أو رئاسة أو فتار أو كرتينة ما لم تؤده الشقوف التونسية أو شقوف احب الدول وان كان دخل شقوف انقليزى مرسى تونسية لشدة البحر ويسافر بعد ذلك لا يلزمه دفع تلك الأداءات إلا اجرة البلوط إن احتاج له فان دخل

شقف انقليزى مرسى تونسمة لقصده أخذ الماء أو اشتراء المونة لا يدفع إلا جانباً لا يتجاوز النصف من أدااءات المرسى والرئاسة والفنار والكرناتينة وغيره من الأدااءات المعتادة فى تلك المرسى وكذلك إذا دخل شقف تونسى مرسى انقليزية لا يدفع إلا أدااءات المرسى والكرناتينة وما يشاكلها من الأدااءات مما يدفعها الشقوف الانقليزية .

الفصل التاسع عشر - رؤساء الشقوف المتجرية الحاملة السلع لادخالها فى العمالة يعطون للقمرق نسخة صحيحة من جريدة البضائع عند وصولهم المرسى الموجهون اليها .

الفصل العشرون - إذا وقع الظفر بأحد من الرعايا الانقليزية فى ادخاله سلعا للمملكة بالكترة من أى نوع كانت أو عند اخراجه من العمالة بضائع من أى نوع كانت من نتائج تونس من غير سراح من القمرق فان للخزينة التونسية أن تستولى على تلك السلع ولكن ينبغى تحرير تقريره فيها يدعى عليه بالكترة عند الاستيلاء عليها فيعرض هذا التقرير على الولاة القنصلية الانقليزية ولا يمكن الاستيلاء على السلع بدعوى الكثرة إلا إذا ثبت بالحجة استعمال الفرر فى اخراجها أو ادخالها والمتفق على أن الشقوف الانقليزية الحاملة للصنحق الانقليزى عليهم أن يتبعوا قوانين المرسى التى يكونون بها وان تلك الشقوف والزوارق والفلائك وما يشاكل ذلك من مراكب البحر لا تستعمل لخزن البضائع فيها وأنه لما تمكث واحدة منهم فى أحد مراسى المملكة مدة تتجاوز الثمانية أشهر عليها أن تشرح أسباب اقامتها للقنصل الانقليزى واعمال البلاد لما يطلبون منها ذلك فان لم يكن هذا البيان مرضيا يسوغ للقمرق بموافقة نائب وقنصل جنرال بريطانيا أن يجعل اساسا على السفينة قطعا لأسباب الضرر فتكون مصاريف العساس على السفينة .

الفصل الحادى والعشرون - إذا أرادت رعايا الانقليز أن يوسقوا سلعها بسفينة أو ينزلوها منها فليهم أن يستعملوا فلانك القمرق وإذا استعملوها فليهم أن يدفعوا له الأجر المعتاد لفلائك كما أن لهم أن يباشروا تنزيل سلعهم بغير واسطة القمرق ومن يريد من التجار من الرعايا المذكورين أن يباشروا تنزيل سلعهم بغير واسطة القمرق كما ذكر فعليه أن يعلم بذلك إدارة القمرق كتابة ويتمهد فى كتابته بأن يحضر بنفسه أو بوكيل عنه عند قدوم كل فابور أو سفينة يكون له بها بضائع ليباشروا تنزيلها فان تغيب فللقمرق أن يهبط سلعهم ويتحمل عهدة ذلك كما كانت إلى الآن وذلك فيما عدا الأمور السماوية وعلى كل حال فلا يسوغ بوجه توجيه الطاب على القمرق بدعوى أنه باشر تهبيط سلع لاحق له فى تهبيطها حيث أن التهبيط منوط بارادة رئيس المركب لا بارادة القمرق وكل من يريد أن يباشروا تهبيط سلعهم فمن قدم مطلبه للقمرق كتابة عليه أن يأخذ حارسا من حراس القمرق ليتوجه معه للمركب ويرجع معه للقمرق ومصرف ذلك المستخدم على التاجر .

الفصل الثانى والعشرون - كلما تمنع الدولة التونسية وسق القمح والشعير والبقر وغير ذلك من نتائج البلاد منعا وقتيا لايجزى العمل بهذا المنع إلا بعد انقضاء ثلاثة أشهر من تاريخ الاعلام الرسمى به وما يطلق إلا على الأشياء المسماة بالأمر العلى المتضمن المنع .

الفصل الثالث والعشرون - لايجزى أحد رعايا الانقليز أو محتم بالدولة الانقليزية على دفع دين على رجل آخر من أمته بعمالة تونس إلا إذا كان ضمن المدين بحجة صحيحة وكذلك لايجزى أحد رعايا الانقليز على بيع شئ لتونسى أو اشترا شئ منه من غير رضاه التام وما يسلم البائع للشارى إلا ما باعه له من السلع برضاه التام ولا يدعى الشارى حقا على السلع أو الأمتعة الباقية من النوع المباع له وكذلك

لا يجبر احد رعايا تونس بمالك بريطانيا أن يدفع دينا على رجل اخر من امته إلا إذا ضمن فيه بحجة صحيحة .

الفصل الرابع والعشرون - سائر الجنايات التي الشاكي فيها والمشتكى به من رعايا الانقليز وسائر النوازل والخصام العرفية الواقعة بين رعايا الانقليز دون غيرهم لا يحكم فيها إلا نائبا وقنصل جنرال بريطانيا أو وبش قنصل أو غيرهما من المتوظفين الانقليز فما لأحد التداخل فيها ولا ترفع إلا للمجالس الانقلزية وسائر النوازل والمرافعات العرفية بين رعايا الانقليز وغيرهم من الرعايا الاجانب يكون فصلها بمجالس القناصل الاجانب بمقتضى المادة المسلوكة إلى الآن أو الطريقة التي يعينها القناصل المذكورون من غير تداخل الدولة التونسية .

الفصل الخامس والعشرون - إذا وقعت منازعة بين أحد من رعايا الانقليز وأحد من رعايا تونس سواء كانت في أحوال المتجر أو الأمور العرفية وسواء كان الانقليزى طالبا أو مطلوبا عدا الجنايات والجرائم يكون فصلها من حضرة الباي أو نوابه بمحضر القنصل الجنرال أو القنصل الانقليزى وموافقته ووقع الاتفاق أيضا إذا حدثت صورة أخرى في الحكم غير ماذكر وجرى العمل بها الآن أو في المستقبل في معاملة أى جنس كان فإن الانتفاع بذلك يكون للرعايا الانقليز أيضا من غير استثناء عندما تطلب دولة انقلزة ذلك ، والمتفق أنه إذا تركب في أى زمان كان مجالس مختلطة بتونس بموافقة دولة بريطانيا ورضاها ، فيحينئذ جميع النوازل والخصام العرفية والتجارية الواقعة بين رعايا الانقليز ورعايا تونس ترفع إلى تلك المجالس المختلطة بمقتضى القوانين الواقع الاتفاق عليها حينئذ من الجانبين المتعاهدين .

الفصل السادس والعشرون - مباشرة الردع على الجنايات والجرائم إذا

وقعت من الرعايا الانقليز في المملكة التونسية ، وكذلك الزجر على مخالفة قانون من القوانين السياسية أو غير ذلك من الاحكام فان القنصل جنرال أو القنصل هو الذى يتولى ذلك وكذلك قصاص من أجرم منهم يجزىه القنصل بموافقة حضرة الباي وإذا هرب مجرم من سجن القنصلات وغيرها فان القنصل أو قنصل جنرال لا يطلب به على أى حال كان .

الفصل السابع والعشرون - كل توصيل أو إبراء يعرضه أحد رعايا الانقليز إلى مجلس مضمونها أنه خالص من دين عليه لأحد رعايا تونس لا يعتبر صحيحاً إلا بعد أن يوضح الانقليزى أن تلك الحجة بخط التونسي أو مضمية منه أو محررة من عدول البلاد مصدقاً عليها من الشيخ القاضى أو عامل المكان وكذلك لا يصبح توصيل ولا إبراء يعرضه أحد رعايا تونس مضمونة خلاص دين عليه إلى أحد رعايا الانقليز إلا أن يبين أن تلك الحجة بخط الانقليزى أو بامضائه أو على يد عدول البلاد ومصدقاً عليها من قنصله أو علامته إن لم يعرف الكتابة مصدقاً عليها من قنصله .

الفصل الثامن والعشرون - إذا تبين على أحد رعايا تونس بالمجالس التونسية أنه شهد شهادة كاذبة على أحد من رعايا الانقليز فعلى الدولة التونسية معاقبته بمقتضى قوانين البلاد ، وكذلك كلما شهد أحد رعايا الانقليز شهادة باطلة كاذبة على أحد رعايا تونس ، فعلى نائب وقنصل جنرال انقلطرة أن يعاقبه حسبما هو مقرر بقوانين بريطانيا .

الفصل التاسع والعشرون - إذا اضطر فى أى وقت كان نائب وقنصل جنرال بريطانيا أو قنصل أو ویش قنصل أو نائب قنصل إلى إعانة عساكر أو حرس أو فلائك مسلحة أو غير ذلك من أوجه الإعانة للقبض على بعض الرعايا الانقليزية أو بعثه خارجاً فعلى الدولة أن تعطيه تلك الاعانة بشرط أنه يدفع

ما تدفعه الرعايا التونسية من المصاريف في مثل هذه النوازل .
 الفصل الثلاثون - إذا تكسر أو شحط أحد شقوف مملكة بريطانيا أو
 رعاياها على أحد سواحل مملكة تونس ، فعلى عمال ذلك الموضع أن يساعدوا
 الرئيس ويسرعوه على اتخاذ ما يراه من الوسائل ، وعليهم المبادرة في حمايته
 وإعانتته على جميع احتياجاته حسبما تقتضيه المودة وعليهم أن يتخذوا حالا
 جميع ما يكون لازما من الوسائل لحماية البحرية والساح أو كل ما يمكن أن
 يستخلص من بضائع وكواعد وغير ذلك وقت التكسير أو بعده ويبادروا
 بإعلام أقرب قنصل انكليزي في هذا الحادث فيسلمون له جميع البضائع والكواعد
 والأوراق والأشياء من غير استثناء شيء قد أخذت من السفينة وسلمت من
 الفرق ويعطون للرئيس والبحرية كل ما يحتاجون إليه من المونة والمأكولات
 فيدفع لهم ثمن ذلك فإعانتهم وحسن سيرتهم في حمايته ما في السفينة أو بجانب
 منه ونجاته وتسليمه إلى قنصلات بريطانيا يكون لهم حق على مقدار من الجزاء
 يعينه قنصل جنرال بريطانيا وأكبر متوظف الدولة بالمسكان والرئيس السفينة
 المكسرة والبحرية أن يتوجهوا أينما شاءوا وفي أي حين يظهر لهم من غير
 تعرض أحد لهم ، وكذلك شقوف سيادة الباي أو رعاياه تكون لهم في
 مملكة بريطانيا كل ما يعطى للشقوف الانكليزية من الحماية والإعانة ولا
 يدفعون من الجزاء الموظف لمن أنجى الشقف إلا ما تعطيه الشقوف الانكليزية
 في مثل ذلك .

الفصل الحادي والثلاثون - إن تكسرت سفينة إنكليزية أو شحطت وقتل
 أهل البلاد بحرية تلك السفينة لاسمح الله أو جانباً منهم أو قبضوا على جميع
 وسبقها أو بعضها أو سرقة تلزم الدولة التونسية باتخاذ أقرب وسائل له بض على
 المراقق وتشديد العقاب عليهم حسبما تقتضيه جريمتهم وتلتزم أيضا الدولة المذكورة
 ببذل أكثر جهدها في البحث عن الأشياء المسروقة وترجيئها إلى أربابها وإن

كانت الدولة المذكورة تعطى الآن أو سوف تعطى إلى رعايا الجنس الأكثر تيجيلا شيئا على وجه التعويض للضرر اللاحق للأشخاص أو الأشياء في مثل هذا الحادث أو قيمته فيكون ذلك واجبا أيضا لرعايا جناب ملكة برطانية .

الفصل الثاني والثلاثون - قد وقع الاتفاق بأنه لوهرب أحد بحماية شقوف مملكة برطانيا الحربية أو المتجرية من أى أمة كان وهو مكتتب على جريدة بحرية ذلك الشقف فاكتم الهارب في إحدى مراسى المملكة فعلى عمال ذلك المرسى أو الوطن أن يبذلوا جميع جهدهم للقبض على الهارب إن طلب منهم ذلك الوالى الانقلابى ، وكذلك إن هرب أحد بحرية شقوف سيادة الباي ليس في حال الملكية فيكتم في إحدى مراسى مملكة برطانيا ، فعلى عمال تلك المرسى بذل جميع جهدهم للقبض على الهاربين عند طلب ذلك منهم من طرف القسماى التونسى أو الرئيس أو غيرهم من الولاة التونسية ولايسوغ لمن كان أن يحمى الهاربين المذكورين أو يخفيهم .

الفصل الثالث والثلاثون - إن الشقوف الحربية التى للملكة برطانيا والشقوف التى لسيادة الباي لهم الرخصة التامة بأن يستعملوا مراسى بعضهم للاقتسال والتنظيف وإصلاح ما يلزم إصلاحه وأن يشتروا أنواع جميع المأكولات على اختلاف أنواعها مئة كانت أو حية بمجرد دفع ثمنها لصاحبها على قيمة السوق من غير أداء شئ ، للغمرق وقد وقع أيضا الاتفاق أن كلما يأتى أحد شقوف ملكة برطانيا الحربية بمرسى تونس بدفع إحدا وعشرين مدفعا فيدفع لهم من قلعة حلق الوادى أو من الشقوف التونسية احد وعشرون مدفعا إكراما للمراية الانقليزية طبق ما جرت به العادة القديمة .

الفصل الرابع والثلاثين - دولة ملكة برطانيا وارلاندة عملا بالمودة الصافية الموجودة في كل زمان بينها وبين دولة جناب باى تونس تتعهد بأن

السفن التونسية ووسقها تقبل في مراسى بريطانيا كما تقبل السفن الانكليزية ووسقها من غير اختلاف .

الفصل الخامس والثلاثون - أن سفن الانكليز التي تأتي لأحد مراسى مملكة تونس بقصد التجارة أو لأجل شدة البحر لإصلاح ما بها من الضرر لا تجبر على تنزيل وسقها أو جانب من وسقها ولا أن تغير محل توجهها أو أن تقبل ركابا من غير إرادتها التامة ولكن تكترم وتسافر من غير تعطيل ولا اعتراض أحد لها فان لزم لهم تنزيل وسقها أو جانب منه لأجل إصلاح السفينة فلهم أن يركبوا ذلك الوسق من غير دفع أى كان من الأداء والأثقال وكذلك السفن التونسية تكون لها هذه المعاملة الحبيبة بمراسى ممالك بريطانيا .

الفصل السادس والثلاثون - إن توفى أحد رعايا الانكليز في أحد بلدان مملكة تونس أو أوطانها لا يسوغ لأى عامل أو غيره من الموظفين التونسية باى علة كانت أن ان يستولى على كسب الميت أو يتصرف فيه أو يتدخل في شؤونه على أى وجه فأما لورثاء الميت أو للقنصل الانكليز أن يستولوا على ذلك الكسب على اختلاف أنواعه من غير تعرض من طرف العامل أو غيره من متوظفى الدولة لكن ان توفى أحد رعايا الانكليز في بلد ليس به قنصل انكليز أو على سفر فعلى حكام البلد أو المكان الذى توفى فيه والحالة هذه أن يحفظوا كسبه وماله فيحررون فيها جريدة بالعدالة وبعثون حالا تلك الجريدة لأقرب عامل بلديها قنصل انكليز وان توفى أحد رعايا الانكليز وعليه دين لأحد من الأهالى فعلى القنصل جنرال أو نائبه أن يخلصه فيما يستحقه من مخلف الميت بالوسائل الشرعية وكذلك ان كانت له دراهم على أحد من الأهالى فعلى العامل التونسى أو من له النظر في ذلك أن يجبر المدين على دفع ما عليه للقنصل جنرال أو نائبه في ذمة ورثة المتوفى .

الفصل السابع والثلاثون - أن الدولة الانكليزية وجناب الباي لما لها من الحلم والاعتبار لحقوق الانسانية وعملا بما رزقته المملكتان بفضل الله تعالى من حرية الاحكام والقوانين قد يتعهدان ببذل جميع جهدهما لاصحاء العبودية فتلتزم الدولة الانكليزية من جانبها بأن لا تنفر في التأكيد على أحباها الدول بقطع أسباب تلك التجارة ولاعطاء الحرية للعبيد ومن الجانب الآخر يلتزم سيادة الباي بأن يسعى ليكون المنشور المؤرخ بشهر محرم سنة ١٢٦١ (اثنين وستين ومائتين وألف) المبطل العبودية في المملكة ناهذا ومعمولا به وأن يبذل جهده في البحث عن من يخالف ذلك المنشور بمملكة، ويعاقبه .

الفصل الثامن والثلاثون - الدولة الانكليزية وسيادة الباي يتعهدان في عمل كل ما في قدرتهما لاصحاء التلصص في البحر ويتعهد سيادة الباي بأن يفتش ويعاقب كل من يتعاطى تلك الجريمة بداخل العالة أو بشطوطها وأن يعين الدولة الانكليزية في ذلك .

الفصل التاسع والثلاثون - أن التفويضين زمن الحرب ممحى من الآن فصاعدا ولما كان لسيادة الباي رغبة في إبقاء اعتزال العمالة التونسية توافقي الجانبان على أن لو وقع حرب لا يرخص لأعداء سيادة ملكة انقلترا بأن يجهزوا شقوفا للتلصص على الشقوف الانكليزية بمراسي المملكة ولأن يخرجوا من مراسي المملكة بقصد الاستيلاء على شقوف وبضائع الرعايا الانكليز وقد وقع الاتفاق أيضا بأن على جناب الباي أن لا يسمح أن يباع بمملكة تونس أيا كانت من الغنائم التي للفريقين المتحاربين وأن ملكة بريطانيا تتعهد بسلك صورة هذا الاعتزال في أوقات حرب فيما يخص شقوف المملكة التونسية في جميع مراسي بريطانيا .

الفصل الأربعون - لتكون للجانبين فرصة فيما بعد بأن يتراضيا على ما يظهر لهما من الأمور المؤدية إلى زيادة المودة بينهما والراجعة إلى زيادة

صلاح حال رعاياهما قد وقع الاتفاق بأنه عند انقضاء سبعة أعوام بعد تاريخ هذه المعاهدة - لكلا الجانبين التخييمين أن يطلب من الآخر إعادة النظر عليها ولكن مادام لم يتم إعادة النظر بين الجانبين ولم تنعقد معاهدة جديدة ويجرى العمل بمقتضاها تبقى هذه المعاهدة صحيحة تامة القوة والعمل .

الفصل الحادى والأربعون - المتفق أنه إذا وقع شك فيما يمس تفسير أحد شروط هذه المعاهدة أو كيفية تطبيقه يكون تفسيرها فى عمالة تونس على الوجه الأنفع للرعايا الانقليز وفى ممالك بريطانيا على الوجه الأنفع للرعايا التونسية وليس من قصد الفصول السابقة طلب أكثر مما ينبج من معنى ألفاظها الصريح ولا منع الدولة التونسية من استعمال حقوقها على الادارة الداخلية ما لم يخالف استعمال تلك الحقوق والامتيازات المعطاة للرعاية الانقليز وللتجارة الانقليزية بمقتضى الفصول الحرة .

الفصل الثانى والأربعون - ان شروط هذه المعاهدة يجرى عليها العمل حالا عوضا عن شروط جميع المعاهدات المنعقدة سابقا بين دولة بريطانيا والمملكة التونسية ما عدا معاهدة العاشر من اكتوبر سنة ١٨٦٣ (ثلاث وستين وثمانمائة وألف مسيحية) المسمى اليها فى الفصل السابع عشر التى تجددت ونصحت هنا . حررت ثلاث نسخ أصيلة من هذه الشروط المركبة من الاثنين والأربعين شرطا وتعهدتها المحرر جميع ذلك بالتسع والأربعين ورقة المتقدمة على هذه ليقع تصحيحها من الطرفين ويجرى بها على ما تضمنته من الأحكام المستوفاة البيان الواضحة للعيان القاضية بدوام المحنة وتأبيدها وبقاء المواصله وتخليدها وذلك يوم الاثنين السادس عشر من جمادى الثانية سنة اثنتين وتسعين ومائتين وألف الموافق اليوم التاسع عشر من يولييه الافرنجى سنة خمس وسبعين وثمانمائة وألف مسيحية بسراية خلق الوادى (١) .

(١) أنظر : مقتنيات الجوائب ج ٥ ص ٢٨٨ - ٣١٤ .

(٨) معاهدته باردو

١٨٨١

إن دولة الجمهورية الافرنسية ودولة سمو باى تونس لما كان غرضهما أن يمنعا إلى الأبد حدوث قلاقل كالتى حصلت أخيراً على حدود الدولتين بسرا حل المملوكة التونسية وأن يحكما علاقات ودادهما القديم وروابط حسن الجوار ، قد اتفقا على عقد معاهدة من شأنها تحقيق مصالح كلا الجانبين الساميين المتعاقدين ، وبناء على ذلك فان نخامة رئيس الجمهورية الافرنسية قد عين جناب الجنرال بريمار نائبا مفوضا من طرفه ، فانفق جنابه مع سمو الباي المعظم على البنود الآتية :-

البند الأول : ان معاهدة الصلح والمودة والتجارة وجميع المعاهدات الأخرى الآن بين الجمهورية الافرنسية وسمو باى تونس قد وقع تأكيدها وتميدها

البند الثاني : لأجل تسهيل القيام بالأجراءات التى يتحتم على دولة الجمهورية الافرنسية اتخاذها للوصول إلى الغرض الذى يقصده الجانبان العالمان المتعاقدان فقد رضى سمو باى تونس بأن تحتل القوات الإفرنسية العسكرية المراكز التى تراها صالحة لاستتباب النظام والأمن بالحدود والسراحل ، ويزول هذا الاحتلال عندما تتفق السلطان : الافرنسية والتونسية وتقرران معا بأن الادارة المحلية قد أصبحت قادرة على المحافظة على استتباب الأمن .

البند الثالث : تتعهد دولة الجمهورية الافرنسية ببذل مساعدتها المستمرة لسمو الباي وحمايته من كل خطر يمكن أن يهدد ذاته أو عائلته أو يعيث بأمن مملكته .

البند الرابع : تضمن الدولة الافرنسية تنفيذ جميع المعاهدات المعقودة بين الدولة التونسية ومختلف الدول الأوروبية .

البند الخامس : يمثل الدولة الافرنسية لدى سمو الباي وزير مقيم عام تكون وظيفته السهر على تنفيذ هذه المعاهدة ويكون هو الواسطة بين الدولة الافرنسية وبين السلطات التونسية في جميع القضايا التي تهم الجانبين .

البند السادس : يكلف الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون لفرانسة في البلاد الأجنبية بحماية رعايا المملكة التونسية ومصالحها وفي مقابل ذلك يلتزم سمو الباي بأن لا يعقد أى عقد ذى صبغة دولية من دون اعلام الدولة الافرنسية والحصول على موافقتها مقدما .

البند السابع : تحتفظ دولة الجمهورية الافرنسية ودولة سمو الباي لنفسها بحق الاتفاق على وضع نظام مالى بالمملكة التونسية من شأنه الوفاء بواجبات الدين العام وضمان حقوق دائنى المملكة .

البند الثامن : تفرض غرامة حربية على القبائل العاصية بالحدود والمواحل وتحدد قيمة هذه الغرامة وطرق جبايتها باتفاق يعقد فيما بعد وتكون حكومة الباي هى المسؤولة عن تنفيذ هذا الاتفاق .

البند التاسع : لأجل صيانة ممتلكات الجمهورية الافرنسية بالقطر الجزائري من تهريب الأسلحة والذخائر فان دولة سمو الباي تتعهد بأن تمنع قطعاً إدخال السلاح والذخائر الحربية لجزيرة جربة ومرسى قابس والمراسى الأخرى بالمملكة التونسية .

البند العاشر : سيقع عرض هذه المعاهدة على دولة الجمهورية الافرنسية للمصادقة عليها وتسلم الوثيقة المصدق عليها بعد ذلك لسمو باى تونس في أقرب وقت ممكن .

وكتب في بارود في ١٢ يونيو ١٨٨١

محمد الصادق باى الجنرال بريار

(٩) إتفاقية المرسى

١٨٨٣

لما كانت عناية سمو الباي المعظم متجهة إلى تحسين الأحوال الداخلية بالمملكة التونسية وفقا لأحكام المعاهدة المبرمة في الثاني عشر من مايو سنة ١٨٨١ ، وكانت حكومة الجمهورية الافرنسية راغبة تمام الرغبة في تحقيق أغراض سموه وتوثيقا لعرى المودة بين القطرين العاشرين اتفق الطرفان على عقد اتفاق لتحقيق هذا الغرض واعتمد رئيس الجمهورية الافرنسية في ذلك ميسيو بيير بولس كامبون .

البند الأول : لما كان غرض سمو الباي المعظم أن يسهل للحكومة الافرنسية اتمام حمايتها تكفل بادخال الاصلاحات الادارية والعلمية والمالية التي ترى الحكومة المشار اليها فائدة من إدخالها .

البند الثاني : تضمن الحكومة الافرنسية قرضا يعقده سمو الباي لتحويل أو لدفع الدين المجمع البالغ ١٢٥ مليون فرنك والدين السائر لا يمكن أن يتجاوز ١٧٥ مليون فرنك ، ولكنها هي التي تختار الزمن والشروط الموافقة لذلك وقد تعهد سمو الباي المعظم بأن لا يعقد قرضا في المستقبل لحساب المملكة التونسية دون إذن سابق من الحكومة الافرنسية .

البند الثالث : يخصص لسمو الباي المعظم من مداخيل المملكة

أولا : المبالغ اللازمة للقيام بواجبات القرض الذي ضمنته فرانسة .

ثانيا : مخصصات لسمو الباي وقدرها مليون من الريالات التونسية أي

١٢٠٠٠٠٠ فرنك وما فضل من ذلك يعنى لمصاريف إدارة المملكة ودفع مصاريف الحماية .

البند الرابع : هذه الاتفاقية مؤكدة ومكاملة للمعاهدة المعقودة في ٢٢ مايو سنة ١٨٨١ فيما يحتاج منها أمر التأكيد والتكميل ، ولا تغيير بها الأنظمة التي سبق وضعها فيما يتعلق بتقرير الغرامة الحربية .

البند الخامس : تعرض هذه الاتفاقية على الحكومة الأفرنسية للمصادقة عليها وتسليم وثيقة التصديق إلى سمو الباي المعظم في أقرب وقت ممكن ، وإيداناً بصحة ما تقدم حررت هذه الاتفاقية وختمها الموقعان بختميهما .

وكتب بالمرسى في ٨ يونيو سنة ١٨٨٣
على باي بولس كامبون

(١٠) الاتفاق الفرنسي الانجليزي في ٨ أبريل سنة ١٩٠٤
التصريحات الخاصة بمصر والمغرب

المادة الاولى

تعلن حكومة صاحب الجلالة البريطانية أنها لا تنوى تغيير وضع مصر السياسية وتهان حكومة الجمهورية الفرنسية من جانبا ، أنها ان تعرقل مساعي بريطانيا العظمى في مصر بطلب تحديد وقت معين لإنهاء الاحتلال البريطاني أو أى طلب آخر وبأنها توافق على مسودة مشروع الإرادة الخديوية المتضمنة الضمانات المعتبرة لضرورة الحماية جامل السندات المصرية ، المرفقة بهذه الاتفاقية وذلك منذ صدورهما رسميا فقط . لا يمكن تعديل هذه الإرادة

بأى شكل من الأشكال بدون موافقة الدول الموقعة على ميثاق لندن في سنة ١٨٨٥ .

إن وظيفة مدير الآثار العام في مصر متفق عليها أن تستمر كما كانت عليه في الماضي بأن تعهد إلى خير فرنسي وبأن تبقى المدارس الفرنسية متمتعة بالحريات نفسها التي كانت تتمتع بها في الماضي .

المادة الثانية

تعلن الحكومة الفرنسية أنها لا تنوى تغيير وضعية المغرب السياسية، وتعترف حكومة صاحب الجلالة البريطانية أنها تعلق آمالاً على فرنسا نظراً لتجاور ، ممتلكاتها للأراضي المغربية مسافة طويلة ، أن تسهر على أمن البلاد وأن تقدم لها كامل مساعدتها فيما تحتاج إليه من إصلاحات إدارية وإقتصادية وعسكرية وتعلن أنها لن تعرقل الإجراءات الفرنسية التي تهدف إلى تحقيق هذه الغاية على شرط أن تدع حقوق بريطانيا العظمى المستمدة من المعاهدات والمواثيق والأعراف الدولية على حالها بما في ذلك حق التجارة البحرية في المرافئ المغربية الممنوحة للسفن البريطانية منذ سنة ١٩٠١ .

المادة الثالثة

ستحترم حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، من جانبها ، الحقوق التي تتمتع بها فرنسا في مصر بفضل المعاهدات والمواثيق والأعراف الدولية بما في ذلك حق التجارة البحرية في الموانئ المصرية الممنوحة للسفن الفرنسية .

المادة الرابعة

إن الحكومتين ، نظراً لارتباطهما المتكافئ بمبدأ التجارة الحرة في كلا البلدين ، مصر والمغرب ، تعلنان أنهما لن تؤيدا أى تمييز في فرض

الضرائب الجمركية أو الضرائب الأخرى أو في فرض رسوم النقل بالسكك الحديدية .

ستتمتع تجارة المرور الحر (الترانزيت) لكلا الدولتين مع المغرب ومصر بنفس المعاملة التي تعامل بها في الممتلكات الفرنسية والبريطانية في افريقية .
إن اتفاقا بين الحكومتين سيسوى أوضاع مثل هذا المرور الحر (الترانزيت) وسيعين نقاط الدخول .

ستكون هذه الإتفاقية المتبادلة نافذة المفعول لمدة ثلاثين سنة إلا إذا عبر علنا عدم الرضى عن أى بند قبل سنة على أقل تقدير فانما ستمد في كل مرة لفترة خمس سنوات .

على كل تحتفظ حكومة الجمهورية الفرنسية بحقها في المغرب كما تحتفظ حكومة صاحب الجلالة البريطانية بحقها في مصر بمراقبة عدم منح إمتيازات تعبيد الطرق وإنشاء السكك الحديدية وبناء الموانئ البحرية إلا على أساس الاحتفاظ بسلطة الدولة كاملة غير منقوصة على هذه المرافق الحيوية الكبيرة ذات المنفعة العامة .

المادة الخامسة

تعلن حكومة صاحب الجلالة البريطانية أنها ستستغل نفودها كي لا يعامل الموظفون الفرنسيون العاملون في المصالح المصرية معاملة أقل ملائمة من المعاملة المطبقة على الموظفين البريطانيين العاملين في ذات المصلحة .

إن تمناع حكومة الجمهورية الفرنسية ، من جانبها ، في تطبيق نفس الشروط على الموظفين البريطانيين العاملين حاليا في المصالح المغربية .

المادة السادسة

تعلن حكومة صاحب الجلالة البريطانية أنها تتمسك بالبنود التي تنص عليها معاهدة ٢٩ تشرين الأول سنة ١٨٨٨ وتوافق على وضعها قيد التنفيذ كي تؤمن حرية الملاحة في قناة السويس . ونظراً لكون حرية الملاحة قد أمنت هكذا فيبقى تطبيق الجملة الأخيرة من الفقرة الأولى والفقرة الثانية من المادة الثامنة لتلك المعاهدة معلقاً .

المادة السابعة

لتأمين حرية الملاحة في مضيق جبل طارق توافق الحكومتان على عدم السماح بإقامة أية تحصينات ومعاقل استراتيجية على ذلك الجزء من الشاطئ المغربي الواقع بين مائلة المضاب المشرقة على الضفة اليمنى لنهر سيو مع عدم شمولها .

على أية حال لا تطبق هذه الشروط على الأماكن التي تحتلها إسبانيا حالياً الشاطئ المغربي من البحر الأبيض المتوسط .

المادة الثامنة

إن الحكومتين ، مدفوعتين بشعور صداقتهما العميق نحو إسبانيا ، تأخذان بعين الاعتبار المصالح التي تستمدّها إسبانيا من وضعها الجغرافي ومن وضع ممتلكاتها على الشاطئ المغربي للبحر الأبيض المتوسط . وبالنسبة لهذه المصالح ستوصل الحكومة الفرنسية إلى تفاهم مع الحكومة الإسبانية ويبلغ أي اتفاق يتوصل إليه بين فرنسا وإسبانيا على هذا الموضوع إلى حكومة صاحب الجلالة البريطانية .

المادة التاسعة

لتأمين تطبيق مواد هذا البيان الحالى المتعلق بمصر والمغرب توافق
الحكومتان على تقديم المؤازرة الدبلوماسية لبعضها البعض .

(١١) مواد سرية أضيفت إلى

البيان الفرنسى البريطانى

المصادر بتاريخ ٨ أبريل سنة ١٩٠٤

المادة الاولى

فى حالة أن تجد احدى الحكومتين نفسها مضطرة بدافع الظروف لتعديل
سياستها المتعلقة بمصر والمغرب تبقى التعهدات التى أخذتها على عاتقها بعضها
لبعض فى المواد الرابعة والسادسة والسابعة من البيان الحالى على حالها .

المادة الثانية

لا تنوى حكومة صاحب الجلالة البريطانية حاليا تقديم عروض إلى الدول
الكبرى بأية تغييرات على نظام الامتياز أو على جهاز القضاء المصرى . فى
حال اعتبارها أن تقديم اصلاحات فى مصر أمر مرغوب فيه لوضع نظام
التشريع المصرى فى مصاف الأنظمة المطبقة فى البلدان المتقدمة فان الحكومة
الفرنسية لا تمنع فى قبول مثل هذه الاقتراحات على أساس أن توافق حكومة
صاحب الجلالة البريطانية على قبول الاقتراحات التى قد تنوى الحكومة الفرنسية
اقتراحها بقصد تقديم اصلاحات مماثلة فى المغرب .

المادة الثالثة

توافق الحكومتان على أن بعض مناطق الحدود المغربية المجاورة للميلة
وسبته ومناطق أخرى يجب أن تدخل ، عندما يكف السلطان عن ممارسة

سلطانة عليها ، ضمن منطقة النفوذ الاسبانية ، وأن إدارة الشاطئ ، الممتد من مليلة إلى هضاب الضفة اليمنى لنهر سيو ، مع عدم شمولها ، ستوضع تحت الوصاية الاسبانية .

على كل حال يجب أن توافق اسبانية رسميا مسبقا على محتويات المادتين الرابعة والسابعة وتعهد بتنفيذهما .

وعليها أن تعهد بعدم نقل ملكية الحدود أو بعض هذه الحدود الموضوعة تحت سيطرتها أو الواقعة ضمن منطقة نفوذها .

المادة الرابعة

إذا ما تمتعت اسبانية عند دعوتها للموافقة على مضمون المادة السابقة ستبقى الاتفاقية المعقودة بين فرنسا وبريطانية كما ينص عليها الاتفاق الحالي نافذة المفعول .

المادة الخامسة

في حال عدم حصول موافقة الدول الأخرى على مشروع الإدارة الوارد في المادة الأولى من الاتفاق الحالي فإن الحكومة الفرنسية لا تمنع في إعادة دفع حصتها من ضمانات الديون المميزة والموحدة بعد الخامس عشر من شهر تموز سنة ١٩١٠ .

(١٣) الاتفاق الفرنسي الاسباني

المعلن في ٣ تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٠٤ (المواد السرية)

لم نعرف فقرات البيان السابق السرية (الملحق الثالث) الا عندما نشرتها جريدة الماتان الصادرة بتاريخ ٨ تشرين الثاني سنة ١٩١١ .

توجز الفقرات السرية الإحدى عشرة التي تضمنها البيان بما يلي :

تقسم منطقة النفوذ الاسبانية إلى شقين : تمتد في الشمال من مرفأ موليه على

البحر الأبيض المتوسط إلى خط يمتد بين مجارى نهري أناون وسيبو ومجارى نهري ورقة وكرت ثم ينعطف شمالا حتى الكوس بطريق جبل مولاي بوشتا ماراً بعدئذ على الشاطئ الأطلسى بالقرب من الزرقا (المادة الثانية) .

حددت المنطقة الاسبانية فى الجنوب ، بالإضافة إلى ممتلكات ريودورو الموصوفة فى معاهدة ٢٧ حزيران (يونيو) سنة ١٩٠٠ ، بواسطة خط فى اتجاه دراع والسوس حتى يصل إلى البحر عند مصب ميزا (المادتان الرابعة والخامسة) .

تعهدت اسبانيا أن لا تتخلى ، جزئيا أو كليا ، عن سيطرتها على أى من هذه المناطق (المادة السابعة) .

وافقت اسبانيا ألا تقوم منفردة باجراءات فى المنطقة الشمالية بدون استشارة فرنسا أولا على أن يكون هذا الشرط نافذاً لمدة أقصاها خمس عشرة سنة . تبطل مفعول هذا التعهد الشروط التالية فقط :

- ١ - إذا ما انهارت سلطة السلطان وتلاشى النظام السياسى فى المغرب .
 - ٢ - إذا ما أصبحت صيانة الوضع الراهن مستحيلا نتيجة عدم قدرة الحكومة الشريفة على حفظ الأمن العام .
 - ٣ - إذا ما برهن ، لأى سبب آخر خاضع بطبيعته إلى الاتفاقية الفرنسية الاسبانية ، أن صيانة الوضع الراهن متعذرة .
- يبقى وضع طنجة الدولى على حالة .

كانت هناك أيضا فقرات تعالج النظام الاجتماعى والاقتصادى مشابهة للفقرات السياسية السرية . أباحت المادتان العاشرة والحادية عشرة التعاون الفرنسى الاسبانى فى بعض المشاريع التجارية وحرية تداول العملة الاسبانية وبناء المدارس الاسبانية .

(١٣) أهم نقاط اتفاقية الجزيرة

الموقعة بتاريخ ٧ نيسان (ابريل) سنة ١٩٠٦

عالج الفصل الأول موضوع الشرطة ونص على :

- ١ - يجب أن توضع الشرطة تحت سلطة السلطان ويعبأ أفرادها من سكان أبناء البلاد وتتمركز في « مرافئ التجارة » الثمانية .
 - ٢ - يستخدم الضباط الفرنسيون والاسبانيون غير المنتدبين رسميا ، لمساعدة السلطان في تنظيم القوة لمدة خمس سنوات . تخضع التدابير المفصلة لمصادقة الملك الديبلوماسي في طنجة .
 - ٣ - على ألا يزيد عدد أفراد الشرطة عن ٥٠٠٠ شخص وألا يقل من ٢٠٠٠ .
 - ٤ - أن يؤمن بنك الدولة المخصصات المالية .
 - ٥ - أن يكون المفتش العام مواطنا سويسريا .
 - ٦ - سترسل نسخات من تقرير المفتش العام إلى طنجة التي لها صلاحية طلب تقارير منه عند الاقتضاء .
 - ٧ - على أن يناقش موضوع معاش المفتش العام .
 - ٨ - أن يوقع عقد عمله في طنجة .
 - ٩ - أن يكون المفتشون اسبانيون في تطوان والعريش وفرنسيون في الرباط ومخملطين في طنجة والدار البيضاء وفرنسيون في المرافئ الثلاثة الباقية .
- عالج الفصل الثاني موضوع تجارة الأسلحة واضعاً أنظمة مفصلة وعلى فرنسا تطبيق هذه الأنظمة على الحدود الجزائرية ، وعلى اسبانية أن تطبقها على حدود المنطقة الاسبانية .

عالج الفصل الثالث موضوع بنك الدولة - بنك الدولة المغربية - له صلاحية اصدار الاوراق المالية ويعمل بمثابة خزانة للدولة . علاوة على ذلك :

١ - له الحق المطابق في القروض القصيرة المدى والافضالية فيما يتعلق بالشئون العامة .

٢ - قد يقدم ، بشروط ، قروضا إلى الحكومة المغربية .

٣ - سيأخذ لنفسه صفة بنك الاصدار .

٤ - سيحتفظ بحساب منفصل لضريبة خاصة ، $\frac{1}{4}$ بالمائة توضع على سعر الواردات الاجنبية الاصلى .

سيكون البنك خاضعا للانظمة الفرنسية وستحدد اتفاقيات لاحقة العلاقة الصحيحة بين البنك والحكومة المغربية . سيكون مركز البنك الإدارى فى طنجة .

عالج الفصل الرابع بفقرات ثمان موضوع المداخيل والضرائب .

ورد فى احدى الفقرات أن على المواطنين الاجانب ضريبة تعرف

بـ « ترتيب » واعطتهم فقرة أخرى حق شراء الاراضى لتشييد الابنية .

عالجت الفقرات الثانوية المشاريع المالية والضرائب ، الخ ..

وسمحت الفقرة ٦٦ المهمة للحكومة المغربية أن تفرض ضريبة مؤقتة ،

$\frac{1}{4}$ المائة ، على سعر الواردات الاجنبية الاصلى ، ويخصص ربع هذا المدخول

للاشغال العامة (تخضع العقود لمراقبة السلك الديبلوماسى)

عالجت فقرات الفصل الخامس (٧٧ حتى ١٠٤) شئون الجمارك

عالج الفصل السادس الخدمات والاشغال العامة وقرر :

١ - الانازم هذه الأمور للمنافع الخاصة .

٢ - تحتفظ الدول الموقعة لنفسها بحق السهر على الا تكون الامتيازات الممنوحة لرؤوس الأموال الاجنبية مضعفة لسيطرة الحكومة المغربية على الخدمات العامة الحيوية .

٣ - على الحكومة المغربية أن تسلم جميع العقود إلى السلك الدبلوماسي .
٤ - للسلك الدبلوماسي حق مراقبة امتيازات التعدين وقلع الحجارة والتحريج وجميع الأمور المتعلقة بنزع الملكية .
عالج الفصل السابع والأخير التدابير العامة المتعلقة بإبرام الاتفاقية .

(١٤) معاهدة الحماية الفرنسية في المملكة الشريفة .

الموقع عليها في فاس في ٢٠ آذار (مارس) ١٩١٢

بناء على اهتمام حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة جلالته الشريفة بتأسيس حكم منظم في المغرب قائم على السكينة الداخلية والأمن العام والذي من شأنه أن يساعد على ادخال الاصلاحات وضمان نمو البلاد الاقتصادي اتفقت الحكومتان على المواد التالية .

المادة الاولى

اتفقت حكومة الجمهورية الفرنسية مع جلالته السلطان على انشاء نظام جديد في المغرب يسمح بالاصلاحات الادارية والقضائية والتربوية والاقتصادية والمالية والعسكرية التي ترى الحكومة الفرنسية فائدة في ادخالها إلى المغرب .

وهذا النظام سيحترم الانظمة الفرنسية ويحافظ على مقام السلطان ومكانته المعتادة وتطبيق الدين الاسلامي وسيصون المؤسسات الاسلامية خصوصا مؤسسات الأحماس كما أنه سيتضمن تنظيم « مخزن شربني » على اساس اصلاحي .

ستتفاوض حكومة الجمهورية الفرنسية مع الحكومة الاسبانية فيما يتعلق بمساحتها المستمدة من موقعها الجغرافي وممتلكاتها المتاخمة على الشاطئ المغربي. كما أن مدينته طنجة ستحتفظ بطابعها المميز المعترف لها به والذي سيحدد نظامها البلدي .

المادة الثانية

يقبل جلالة السلطان ، منذ الآن ، أن تشرع الحكومة الفرنسية ، بعد إعلان المخزن مسبقاً ، في الاحتلالات العسكرية التي تراها ضرورية لاستتباب السكينة وتأمين المعاملات التجارية في الأراضي المغربية كما أنه يقبل أن تمارس الحكومة الفرنسية كل اشرف تقوم به الشرطة برا وضمن المياه الإقليمية المغربية .

المادة الثالثة

تتعهد حكومة الجمهورية الفرنسية أن تبذل لجلالته الشريفة تأييداً دائماً ضد جميع الاخطار التي قد تهدد شخصه أو عرشه أو تقاوق راحة ولاياته وسيمنح وريث العرش وخلفاؤه من بعده التأييد ذاته .

المادة الرابعة

سيمصدر جلالته الشريفة القرارات بالإجراءات التي يتطلبها النظام أو من السلطات التي قد ينميها عنه ، طبقاً لاقتراح الحكومة الفرنسية . ستراعى نفس الطريقة في مسألة القوانين الجديدة وفي تعديل القوانين المعمول بها .

المادة الخامسة

ستمثل الحكومة الفرنسية عند جلالة السلطان براسطة مندوب مقمّ عام،

مخول جميع سلطات الحكومة الفرنسية في المغرب ، حيث سيسهر على تنفيذ هذا الاتفاق الحالى .

وسيكون المندوب المقيم العام الوسيط الوحيد بين السلطان والممثلين الدبلوماسيين الأجانب وبينهم وبين الحكومة المغربية فى العلاقات التى لهم معها . وسيكلف على الأخص بجميع الشئون المتعلقة بالأجانب فى المملكة الشريفة . سيخول ، باسم الحكومة الفرنسية ، سلطة أو مصادقة ونشر القرارات الصادرة عن جلالته الشريفة .

المادة السادسة

سيكلف ممثلوا فرنسا الدبلوماسيون والقنصليون بتمثيل الرعايا المغريين وحماية مصالحهم فى الخارج . ويتعهد جلاله السلطان ألا يوقع أى اتفاق ذى صبغة دولية دون موافقة مسبقة من الحكومة الفرنسية .

المادة السابعة

تحتفظ حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة جلالته الشريفة لنفسها بحق تحديد ، باتفاق متبادل ، أسس تنظيم مالى بضمان التزامات الخزينة الشريفة وجباية مداخيل المملكة بانتظام مع رعاية الحقوق المخولة لحاملى سندات الديون المغربية العمومية .

المادة الثامنة

يصرح جلالته الشريفة أنه سيمتنع ، فى المستقبل ، أن يعقد ، مباشرة أو مداورة ، أى قرض ، عام أو خاص ، أو أن يمنح ، بأى شكل من الأشكال ، أى امتياز دون ترخيص من الحكومة الفرنسية .

المادة التاسعة

سيقدم هذا الاتفاق الحالى إلى حكومة الجمهورية الفرنسية المصادقة عليه

وستسلم وثيقة المصادقة المذكورة إلى جلالة السلطان بدون تأخير. وإقرارا
بما جاء أعلاه حرر الموقعان الاتفاق الحالي ووقعاه بختميهما .

فاس ١١ ربيع الثاني سنة ١٣٣٠

الموافق ٣٠ آذار سنة ١٩١٢ .

توقيع

رينو

سفير فرنسا

مولاي عبد الحفيظ

سلطان مراکش .

المجموعة الثانية

الثورة العربية

(١) من الشريف حسين إلى السير هنري مكماهون^(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

مكة في ٢٨ رمضان سنة ١٣٣٣ (١٤ يوليو سنة ١٩١٥)^(٢)

لصاحب السعادة والرفعة نائب جلالة الملك بمصر ، سلمه الله

أقدم لجنا بكم العزيز أحسن تحياتي الودية واحترماتي ، وأرجو أن تعملوا كل ما في وسعكم لتنفيذ المذكرة المرسلة إليكم طيه ، المتضمنة الشروط المقترحة المتعلقة بالقضية العربية .

(١) أن جيم الوثائق ابتداء ١ - ٢٢ باستثناء ٨ و ٣١ نقلت عن كتاب مؤتمر فلسطين العربي البريطاني المنعقد في مدينة لندن في ٧ فبراير سنة ١٩٣٩ ، وقد ترجم محاضره ووثائقه الانكليزية الى العربية المرحوم الأستاذ ابراهيم عبد القادر المازني وطبع بأمر حضرة صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن عبد العزيز بإشراف الأستاذ خير الدين الزركلي . وقد تفضلت وزارة خارجية المملكة العربية السعودية مشكورة فأهدت الى الامانة العامة نسخة من هذا الكتاب وسمحت لها بنقل هذه الوثائق منه ، وقد طبعت فيه الرسائل المتبادلة بين الشريف حسين وهنري مكماهون بالانكليزى وراف .

(٢) ان هذه الرسالة التى يطلق عليها الأستاذ جورج انطونيوس اسم covering letter « مطابقة للنسخة العربية وهى مؤرخة والمذكرة التى تليها مباشرة حسبما ورد بالنسخة الانكليزية بتاريخ هجرى واحد هجرى هو ٢ رمضان سنة ١٣٣٣ فى حين أن هذا التاريخ بالنسخة العربية هو ٢٨ رمضان سنة ١٣٣٣ كما ذكر أعلاه أما التاريخ الميلادى فجاء مطابقا فى كلا المرجعين .

وأود بهذه المناسبة أو أصرح لحضرتكم ولحكومتكم أنه ليس هناك حاجة لأن تشغلوا أفكاركم بآراء الشعب هنا ، لأنه بأجمعه ميال إلى حكومتكم بحكم المصالح المشعركة .

ثم يجب أن لاتنعموا أنفسكم بارسال الطيارات أو رجال الحرب ، لاقاء المناشير ، وإذاعة الشائعات ، كما كنتم تفعلون من قبل ، لأن القضية قد قررت الآن .

وإنى لأرجوكم هنا أن تفسحوا المجال أمام الحكومة المصرية؛ لترسل الهدايا المعروفة من الخنطة للاراضى المقدسة « مكة والمدينة » التى أوقف إرسالها منذ العام الماضى .

وأود أن ألفت نظركم إلى أن ارسال هدايا هذا العام ، والعام الفاتى ، سيكون له أثر فعال فى توطيد مصالحتنا المشتركة واعتقد أن هذا يكفى لاقناع رجل ذكى مثلك ، أطل الله بقاءكم .

حاشيه - أرجو أن لاتزعجوا أنفسكم بارسال أى رسالة ، قبل أن تروا نتائج أعمالنا هنا ، خلا الجواب على مذكرتنا وما تتضمنه .
ونرجو أن يكون هذا الجواب بواسطة رسولنا كما نرجو أن تعطوه بطاقة منكم ليسهل عليه الوصول اليكم عندما نجد حاجة لذلك .
والرسول موثوق به .

المذكرة

لما كان العرب بأجمعهم دن إستثناء - قد قرروا فى الأعوام الأخيرة أن يعيشوا وأن يفوزوا بحريتهم المطلقة ، وأن يتسلموا مقاليد الحكم نظريا وعمليا بأيديهم . ولما كان هؤلاء قد شعروا وتأكدوا أنه من مصلحة

حكومة بريطانيا العظمى أن تساعد وتعاونهم للوصول إلى أمانهم المشروعة، وهي الأمانى المؤسسة على بقاء شرفهم ، وكرامتهم وحياتهم .. ولما كان من مصلحة العرب أن يفضلوا مساعدة حكومة بريطانيا عن أية حكومة أخرى بالنظر لمرکزها الجغرافى . ومصالحهم الاقتصادية وموقفهم من حكومة بريطانيا .

أنه بالنظر لهذه الأسباب كلها يرى الشعب العربى أنه من المناسب أن يسأل الحكومة البريطانية إذا كانت ترى من المناسب أن تصادق بواسطة مندوبيها أو ممثليها على الإقتراحات الأساسية الآتية : (١)

أولاً - أن تعترف انكثراً باستقلال البلاد العربية من مرسين - ادنه ، حتى الخليج الفارسى شمالاً ، ومن بلاد فارس حتى خليج البصرة شرقاً ، ومن المحيط الهندى للجزيرة جنوباً يستثنى من ذلك عدن التى تبقى كما هى - ومن البحر الأحمر ، والبحر المتوسط حتى سيناء غرباً (٢)

(١) ورد فى النسخة الانكليزية العبارة التالية بعد هذه الكلمة .

(Which as time dresses, have not been made to include matters of relatively smaller importance, since such matters can wait until the time comes for their consideration.)

(٢) وجاء النص الانكليزى لهذا البند أدق تحديداً من النص العربى وهذا نصه :

1. Great Britain recognises the independence of the Arab countries which are bounded : on the north, by the line Mersin-Adana to parallel 37°N. and thence along the line Birejik-Urfa-Midait-Jajirrat (ibn 'Umer)-Amadia to the Persian frontier, on the east, by the Persian frontier down to the Persian Gulf ; on the south, by the Indian Ocean (with the exclusion of Aden whose status will remain as at present) ; on the west, by the Red Sea and the Mediterranean Sea back to Mersin.)

على أن توافق انكلترا أيضا على إعلان خليفة عربي على المسلمين .
ثانيا - تعترف حكومة الشريف العربية بأفضلية انكلترا في كل مشروع
اقتصادي في البلاد العربية ، إذا كانت شروط تلك المشاريع متساوية .
ثالثا - تتعاون الحكومتان الانكليزية والعربية في مجابهة كل قوة تهاجم
أحد الفريقين وذلك حفظا لاستقلال البلاد العربية . وتأمينا لأفضلية انكلترا
الاقتصادية فيها .. على أن يكون هذا التعاون في كل شيء ، في القوة
العسكرية ، والبحرية والجوية ..

رابعا - إذا تعدى أحد الفريقين على بلد ما ونشب بينه وبينها عراك
وقتال ، فعلى الفريق الآخر أن يلزم الحياد . على أن هذا الفريق المعتدى
إذا رغب في اشتراك الفريق الآخر معه في وسع الفريقين أن يجتمعا معا وأن
يتفقا على الشروط .

خامسا - مدة الاتفاق في المادتين الثالثة والرابعة من هذه المعاهدة خمس
عشر سنة . وإذا شاء أحد الفريقين تجديدها عالية أن يطلع الفريق الآخر على
رغبته قبل انتهاء مدة الاتفاقية بعام (١)

هذا ولما كان الشعب العربي بأجمعه قد اتفق « والحمد لله » على بلوغ
الغاية وتحقيق المكرة مهما كلفه الأمر ، فهو يرجو الحكومة البريطانية أن
تجيبه سلبا أو إيجابا في خلال ثلاثين يوما من وصول هذا الاقتراح . وإذا
انقضت هذه المدة ولم يتلق من الحكومة جوابا فإنه يحفظ لنفسه حرية العمل
كما يشاء .

وفوق هذا فإننا نحن عائلة الشريف نعتبر أنفسنا - إذا لم يصل الجواب -
أحرارا في القول والعمل من كل التصريحات ، والوعود السابقة التي قدمناها
بواسطة على افندي .

(١) ورد في هذا البند نص بالانكليزية يلغى الامتيازات الأجنبية في البلاد العربية ولم
يزد ما يماثلة باللغة العربية .

(٢) من السيد هزى مكما هون إلى الشريف حسين

إلى السيد الحسين بن الحسين سلاله الأشراف وتاج النخار وفروع الشجرة
المحمدية والدوحة القرشية الاحمدية صاحب المقام الرفيع والمسكنة السماوية
السعيد ابن السعيد والشريف ابن الشريف السعيد الجليل المبجل دولتو الشريف
حسين سيد الجميع أمير مكة المكرمة قبلة العالمين ومحيط رجال المؤمنين الطائمين
عمت بركته الناس أجمعين .

بعد رفع رسوم وافرة التحيات العاطرة والتسليمات القلبية الخالصة من
كل شائبة نعرض أن لنا الشرف بتقديم واجب الشكر لظهاركم عاطفة
الاخلاص وشرف الشعور والاحساسات نحو الانكليز . وقد يسرنا علاوة
على ذلك أن نعلم أن سيادتكم ورجالكم على رأى واحد وأن مصالح
العرب هي نفس مصالح الانكليز والعكس بالعكس . ولهذا النسبة فنحن
نؤكد لكم أقوال فخامة اللورد كيتشنر التي وصلت إلى سيادتكم عن يد
على افندى وهي التي كان موضعها بها رغبتنا في استقلال بلاد العرب وسكانها
مع استصوابنا للخلافة العربية عند اعلانها .

وأنا نصرح هنا مرة أخرى أن جلالة ملك بريطانيا العظمى يرحب
باسترداد الخلافة إلى يد عربي صميم من فروع تلك الدوحة النبوية
المباركة .

وأما من خصوص مسألة الحدود والتخوم فالمفاوضة فيها تظهر انها
سابقة لاوانها - وتصرف الاوقات سدى في مثل هذه التفاصيل في حالة أن
الحرب دائمة رحاها ولان الاتراك أيضا لايزالون محتلين لاغلب تلك الجهات
احتلالا فعليا وعلى الاخص ما علمناه وهو مما يدهش ويحزن أن فريقا من
العرب القاطنين في تلك الجهات نفسها قد غفل وأهمل هذه الفرصة الثمينة التي

ليس أعظم منها - وبدل اقدام ذلك الفريق على مساعدتنا نراه قد مد يد المساعدة إلى الألمان - نعم مد يد المساعدة لذلك السلاب النهاب الجديد وهو الألمان والأتراك الظالم الصوف وهو الأتراك .

مع ذلك فأنا على كمال الاستعداد لان نرسل إلى ساحة دولة السيد الجليل وللبلاد العربية المقدسة والعرب الكرام من الحبوب والصدقات المقررة من البلاد المصرية وسنحصل بمجرد اشارة من سيادتكم وفي المكان الذي يعينونه . وقد عمدنا الترتيبات اللازمة لمساعدة رسولاكم في جميع سفرائه اليانا ونحن على الدوام معكم قلوبا وقالبا مساهمة تشقين راحة مودتكم الزكية ومستوفقين بحري محبتكم الخالصة سائلين الله سبحانه وتعالى دوام حسن العلائق بيننا . وفي الختام أرفع إلى تلك السدة العليا كامل تحياتي وسلامي وفائق احترامي .

المخلص

(السير ارثر مكماهون)

نائب جلالة الملك

تحريرا في ١٩ شوال ١٣٣٣

الموافق ٣٠ اغسطس ١٩١٥

(١) من الشريف الى منماهون

بسم الله الرحمن الرحيم

مكة في ٢٩ شوال سنة ١٣٢٣ (٩ سبتمبر سنة ١٩١٥)

لصاحب السعادة والرفعة نائب جلالة الملك بمصر، سلمه الله
بمزيد من السرور والغبطة تلقيت كتابكم المؤرخ في ١٩ شوال وطالعت
بكل احترام واعتبار رغم شعوري بعموضه وبرودته وتردده فيما يتعلق بنقطتنا
الاساسية . أعني نقطة الحدود .

وأرى من الضروري أنؤكد لسهادتكم اخلاصنا نحو بريطانيا العظمى
واعتمادنا بضرورة تفضيلها على الجميع في كل الشؤون وفي أى شكل ، وفي أية
ظروف ويجب أنؤكد لكم أيضا أن مصالح اتباع ديارتنا كلها تتطلب
الحدود التي ذكرتها لكم .

ويعذرني فيخامة المندوب إذا قلت بصراحه أن « البرودة » و « التردد »
الذين ضمنهما كتابة فيما يتعلق بالحدود وقوله أن البحث في هذه الشؤون إنما
هو اضاعة للوقت، وان تلك الاراضى لا تزال بيد الحكومة التي تحكمها . . .
ويعذرني فيخامته إذا قلت أن هذا كله يدل على عدم الرضا ، أو على النفور
أو على شيء من هذا القبيل .

فان هذه الحدود المطلوبة ليست لرجل واحد - نتمكن من ارضاءه ،
ومفاوضته بعد الحرب بل هي مطالب شعب يعتقد أن حياته في هذه الحدود
وهو متفق بأجمعه على هذا الاعتقاد .

(١) طابقت هذه الرسالة من حيث المعنى ما نشره الاستاذ جورج انطونيوس ماعدا
القسم الاخير من النسخة الانكليزية المتعلق بهيات وزارة الاوقاف المصرية للشعب الحجازي
فلم يرد لها ذكر في هذه الرسالة .

وهذا ما جعل الشعب يعتقد انه من الضروري البحث في هذه النقطة قبل كل شئ مع الدولة التي يثقون بها كل الثقة ويعلقون عليها كل الآمال وهي بريطانيا العظمى .

وإذا أجمع هؤلاء على ذلك فانما يجمعون عليه في سبيل الصالح المشترك . وهم يرون انه من الضروري جدا أن يتم تنظيم الاراضى المجزأة ، ليعرفوا على أى اساس يؤسسون حياتهم . كى لا تعارضهم انكسرترا أو احدى حليفاتها في هذا الموضوع مما يؤدى إلى نتيجة معاكسة ، الامر الذى حرمه الله .

وفوق هذا فان العرب لم يطلبوا - فى تلك الحدود - مناطق يقطنها شعب أجنبي بل هى عبارة عن كلمات وألقاب يطلقونها عليها .

أما الخلافة فان الله يرضى عنها ، ويسر الناس بها . وأنا على ثقة يا صاحب الفخامة ، أنكم لا تشكون قط بأنى لست أنا شخصيا الذى يطلب تلك الحدود التى يقطنها عرب مثلنا ، بل هى مقترحات شعب بأسره ، يعتقد بأنها ضرورية لتأمين حياته الاقتصادية .

او ليس هذا صحيحا يا فخامة الوزير ؟

وبالاختصار فاننا ثابتون فى اخلاصنا نصرح بكل تأكيد بتفويضنا لكم على الجميع أكنتم راضين عنا - كما قيل - أو غاصبين .

أما ما يتعلق فى قولكم بأن قسما من شعبنا لا يزال يبذل جهده فى سبيل تأمين مصالح الانراك ، فلا أظن أن هذا يبرر « البرودة » و « التردد » اللذين شعرت بهما فى كتابكم فيما يتعلق بموضوع الحدود، الموضوع الذى لا أعتقد أن رجلا مثلكم ثاقب الرأى ينكر انه ضرورى لحياتنا الادبية والمادية .

وأنا حق الساعة لا أزال انفذ ما تأمر به الديانة الاسلامية فى كل عمل أقوم به ، وأراه مفيدا وصالحا لبقية المملكة ، وانى سأستمر فى هذا إلى أن يأمر الله فى غير ذلك .

وأود هنا يا صاحب الفخامة أن أؤكد لكم بصراحة أن كل الشعب - ومن جملة هؤلاء الذين تقولون انهم يعملون لصالح تركيا والمانيا - ينتظر بفارغ الصبر نتائج هذه المفاوضات المتوقفة على موافقتكم أو رفضكم قضية الحدود ، وقضية المحافظة على ديانتهم ، وحمايتهم من كل أذى أو خطر .

وكل ماتجده الحكومة البريطانية موافقا لسياستها ، في هذا الموضوع ، فما عليها الا أن تعلمنا به وأن تدلنا على الطريق التي يجب أن نسلكها .

ولذلك نرى أن من واجبنا أن نؤكد لكم اننا سنطلب اليكم في أول فرصة بعد انتهاء الحرب ما ندعه الان لفرنسا في بيروت وسواحلها .

ولست أرى حاجة هنا لأن ألفت نظركم إلى أن خطتنا هي آمن على مصالح انكلترا من خطة انكلترا على مصالحنا ، ونعتقد أن وجود هؤلاء الجيران في المستقبل سيقاق أفكارنا كما يلق أفكارها .

وفوق هذا فإن الشعب البيروتي لا يرضى قط بهذا الابتعاد والانزواء وقد يضطروننا لاتخاذ تدابير جديدة قد يكون من شأنها خلق متاعب جديدة ، تفوق في صعوبتها المتاعب الحاضرة .

وعلى هذا لا يمكن السماح لفرنسا بالاستيلاء على قطعة صغيرة من تلك المنطقة .

وأنا أصرح بهذا رغم اني اعتقد وأؤمن بالتعهدات التي قطعتها في كتابكم .

ويستطيع معالي الوزير ، وحكومته أن يثقا كل الثقة بأننا لا نزال عند قولنا وعزيمتنا وتعهداتنا التي عرفها مستر ستورس منذ عامين .

ونحن ننتظر اليوم الفرصة السانحة التي تناسب موقفنا ، وخاصة فيما يتعلق بالحركة التي أضحت قريبة والتي يدفعها اليها القدر بسرعة ووضوح ، لنكون

حجة - نحن والذين يرون رأينا - في العمل ضد تركيا ، ودون أن نتعرض
للوم والنقد .

وأعتقد أن قولكم « بأن بريطانيا لا تحبكم ولا تدفعكم للاسراع في
حركتكم مخافة أن يؤدي هذا التسرع إلى تصديق نجاحكم » لا يحتاج إلى
إيضاح . . الا فيما يتعلق بمطالبكم بالاسلحة والذخائر عند الحاجة .
أعتقد الآن أن في هذا الكفاية ...

(٤) من السير هنري مكماهون إلى الشريف حسين في ٢٤ أكتوبر

سنة ١٩١٥ .

Certified True Copy.

British Embassy, Cairo.

Assistant Oriental Secretary 19 - G - 37 .

Arabic Version of letter from Sir Arthur McMahon to King
Hussain dated 24 - 10 - 15. (Dispatch No. 172 of 14 - 12 - 15).

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى فرع الدوحة المحمدية وسلالة النسل النبوي الحبيب النسيب دولة
صاحب المقام الرفيع الأمير المعظم السيد الشريف بن الشريف أمير مكة المكرمة
صاحب السدة العاليه الله حوزا منيعا للاسلام والمسلمين بعونه تعالى
آمين وهو دولة الأمير الجليل الشريف حسين بن علي أعلى الله مقامه .

قد تلقيت بهد الاحتفاء والسرور رقيمكم الكريم المؤرخ بتاريخ ٢٩
شوال سنة ١٣٣٣ وبه من عباراتكم الودية المحضه وامخلاصكم ما أورثني
رضاء وسرورا .

أني متأسف أنكم استنتجتم من عبارة كتابي السابق أني قابلت مسألة

الحدود والتخوم بالتردد والفتور ، فإن ذلك لم يكن القصد من كتابي قط
والكنى . أيت حينئذ أن الفرصة لم تكن قد حانت بعد للبحث في ذلك الموضوع
بصورة نهائية .

وَمَعَ ذلك فقد أدركت من كتابكم الأخير أنكم تعتبرون هذه المسألة
من المسائل الهامة الحيوية المستعجلة ، فلذا فاني قد أسرعت في ابلاغ حكومة
بريطانيا العظمى مضمون كتابكم ، وأنى بكال السرور أبغلكم بالنيابة عنها
التصريحات الآتية التي لاشك في أنكم تنزلونها منزلة الرضى والقبول .

ان ولا يبق مرسين واسكندرونة وأجزاء من بلاد الشام الواقعة في الجهة
الغربية لولايات دمشق وحمص وحماه وحلب لا يمكن أن يقال أنها
عربية محضة . وعليه يجب أن تستثنى من الحدود المطلوبة .

مع هذا التعديل وبدون تعرض للمعاهدات المعقودة بيننا وبين بعض
رؤساء العرب نحن نقبل تلك الحدود .

وأما من خصوص الأقاليم التي تضمها تلك الحدود حيث بريطانيا العظمى
مطلقة التصرف بدون أن تمس مصالح حليفتها فرنسا فأنى مفوض من قبل
حكومة بريطانيا العظمى أن أقدم الموائيق الآتية وأجيب على كتابكم بما يأتى :
١ - أنه مع مراعاة التعديلات المذكورة أعلاه فبريطانيا العظمى مستعدة
بأن تعترف باستقلال العرب وتؤيد ذلك الاستقلال في جميع الأقاليم الداخلة
في الحدود التي يطلبها دولة شريف مكة .

٢ - أن بريطانيا العظمى تضمن الأماكن المقدسة من كل اعتداء خارجي
وتعترف بوجوب منع التعدي عليها .

٣ - وعندما تسمح الظروف تمد بريطانيا العظمى العرب بنصائحها
وتساعدهم على إيجاد هيئات حاكمة ملائمة لتلك الأقاليم المختلفة .

٤ - هذا وأن المفهوم أن العرب قد قرروا طلب نصائح وإرشادات بريطانيا العظمى وحدها وأن المستشارين والموظفين الأوروبيين اللذين لتشكيل هيئة إدارية قومية يكونون من الإنكليز .

٥ - أما من خصوص ولايتي بغداد والبصرة فإن العرب تعترف أن مركز ومصالح بريطانيا العظمى الموطدة هناك تستلزم اتخاذ تدابير إدارية مخصوصة لوقاية هذه الأقاليم من الاعتداء الأجنبي وزيادة خير سكانها وحماية مصالحنا الاقتصادية المتبادلة .

واني متيقن أن هذا التصريح يؤكد لدولتكم بدون أقل إرتياب ميل بريطانيا العظمى نحو رغائب أصحابها العرب وتنتهي بعقد محادثة دائمة ثابتة معهم ويكون من نتائجها المستعجلة طرد الأتراك من بلاد العرب وتحرير الشعوب العربية من نير الأتراك الذي أثقل كاهلهم السنين الطوال .

ولقد اقتصر في كتابي هذا على المسائل الحيوية ذات الأهمية الكبرى وان كان هناك مسائل في خطاباتكم لم تذكر هنا فسنعود إلى البحث فيها في وقت مناسب في المستقبل .

ولقد تلقيت بمزيد السرور والرضى خبر وصول الكسوة الشريفة وما معها من الصدقات بالسلامة وأنها بفضل إرشاداتكم السامية وتدابيركم المحكمة قد أنزلت إلى البر بلا تعب ولا ضرر رغما عن الأخطار والمصاعب التي سببتها هذه الحرب المحزنة ، ونرجو الحق سبحانه وتعالى أن يعجل بالصالح الدائم والحرية لأهل العالم .

اني مرسل خطابي هذا مع رسولكم النبيل الأمين الشيخ محمد بن عارف بن عريفان وسيعرض على مساهمكم بعض المسائل المفيدة التي هي من الدرجة الثانية من الأهمية ولم أذكرها في كتابي هذا .

وفي الختام أثبت دولة الشريف ذا الحسب المنيف والأمير الجليل كامل
تحقيق وخالص مودتي وأعزب عن محبتي له ولجميع أفراد أسرته الكريمة
راجيا من ذي الجلال أن يوفقنا جميعا لما فيه خير العالم وصالح الشعوب .
ان بيده مفاتيح الأمر والغيب يحركها كيف يشاء ونسأله تعالى حسن
الختام والسلام .

تحريرا في يوم الاثنين ١٥ ذى الحجة ١٣٣٣

نائب جلالة الملك

(السير آرثر مكماهون)

(قيدنا الاسم الشريف بعاليه بهذا اللون)

(٥) من الشريف حسين إلى السير هنري مكماهون

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى معالم الشهم الهام ذو الاصل والرياسة الوزير الخطير وفقه الله لمرضاته .
بملاء الايتاس تلقينا مرسومكم الموقر الصادر وأحليناه محل التبجيل وعلى
مؤداه نجيب الشهامة .

أولا - تسهيلات لوفاق وخدمة للاسلامية فرارا عما يكلفها المشاق والأحن
ولما لحكومة بريطانيا العظمى من الصعقات والمزايا الممتازة لدينا نترك الالحاح
في ادخال ولايات مرسين وأطنه في أقسام المملكة العربية وأما ولايتي حلب
وبيروت وسواحلها فهي ولايات عربية محضه ولا فرق بين العربي المسيحي
والمسلم فانها ابنا جده واحد ، ولتقوم فيهم منا معاشر المسلمين ماسلكة أمير
المؤمنين عمر ابن الخطاب من أحكام الذين الاسلامي ومن تبعه من الخلفاء
بأن يعاملون المسيحيين كما عاملاتهم لأنفسهم بقوله « لهم مالنا وعليهم ما علينا »
علاوة على امتيازاتهم المذهبية وبما تراه المصلحة العامة وتحكم به .

ثانيا - حيث أن الولايات العراقية هي من أجزاء المملكة العربية المحضة ، بل هي مقر حكمها ، على عهد علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ثم على عهد عموم الخلفاء من بعده ، وبها قامت مدينة العرب وأول ما اختطوه من المدن والأصهار واستحدثت دولهم فلها لدى العرب أقصاهم وأدناهم القيمة الثينة والآثار التي لا تنسى ، فلا يمكننا إرضاء الأمة العربية وإرضائها وترك ذلك الشرف ولكن تسهلا للوفاق سيما والمحاذير التي أشرتم إليها في المادة الخامسة من رقيمكم آنف الذكر محفوظيها وصيانتها من طبقة وضرورة ما نحن فيه وحيازة ما نريد التوصل إليه ، فإن أهم ما في هذا هي صيانة تلك الحقوق المعزوجة بحقوقنا بصورة كأنها الجوهر الفريد يمكننا الرضا بترك الجهات التي هي الآن تحت الاشغال البريطانية إلى مدة يسيرة ، البحث فيما يقبل عن قدرها دون أن يلحق حقوق الجانبين مضرة أو خلل . سيما العربية بالنسبة لأمر مرافقها ومنابعها الاقتصادية الحياتية ، وأن يدفع للمملكة العربية في مدة الاشغال المقدار المناسب من المال لضرورة تركه كل مملكة حديثة الوجود . احترامنا لوفائكم المشار عليها مع مشايخ تلك الجهات وبالأخص ما كان منها جوهريا .

ثالثا - رغبتم في الاسراع بالحركة نرى فيه من الفوائد بقدر ما نرى فيه من المحاذير ، أوله خشية لوم الاسلامية كما سبق الجاهل عن حقائق الحالة بأننا شققنا عصاها وأبدنا قواها ، الثاني المقام تركيا معاضدتها جميع معاني قوى جرمانيا لجهلنا عما إذا حصل وهن إحدى دول الانلاف وأوجبها على صالح دول الاتفاق ، فكيف تكون خطرة بريطانيا العظمى وحلفائها لثلاث تمكن الأمة العربية أمام تركيا وحلفائها معاذلا يهمننا ما إذا كنا والعثمانية رؤسا لرؤس .

وعلى هذا فضرورى ملاحظة هذه الأوجه ولا سيما عقد صلح اشتركتنا
فى حربته بصورة غير رسمية يخول للمتصالحين البحث فيه عن شئوننا .

رابعا - أن الأمة العربية تعتقد يقينا أن العثمانية عند وضع أوزار الحرب
سيوجهون كل أعمالهم فيما يغضب العرب ويغتصب حقوقهم المادية والمعنوية
وذهاب شعارهم وأحسابهم واخضاعهم بكل معانى الاخضاع مع بقائها تحت
النفوذ الألمانى فهم عازمون على حربهم حتى لا يبقى لنا باقية وما يرى فينا الآن
من التآنى فقد سبق بيان علته .

خامسا - متى علمت العرب أن حكومة بريطانيا حلفائهم لا يتركونهم عند
الصلح على حالهم أمام تركيا وجرمانيا وأنهم يدافعون عنهم وبعاضدوهم
ويدافعون عنهم الدفاع الفعلى فالدخول فى الحرب من الساعة لاشك أنه مما
يوافق المصالح العربية .

سادسا - افادتنا السابقة الصادرة بتاريخ ٢٩ شوال ١٣٣٣ تغنى عن إعادة
القول فى المادة الثالثة والرابعة من مرسومكم هذا الموقر فى خصوصيات
الهيئات الحاكمة والمشاورين والموظفين سيما وقد صرحتم يا حضرة الشهم
بأنكم لا تتدخلون فى أمور الداخلية .

سابعا - وصول الجواب الصريح النطعمى فى أقرب زمن على ذكر أعلاه
من الطلبات إذ أنا استعملنا كلما يقربنا اليكم من التساهل الجدى الذى لا يراد
به حقيقة جوهرية فانا نعلم أن نصيبنا من هذه الحروب أما سعادة تضمن
للحرب الحياة التى تناسب تاريخهم أو الاضمحلال فى سبيلها . ولو لا ما رأيت
ورأيت ما فى عزمهم لاخترت العزلة فى شواهد السراة ، واسكن أبوا على
يا عزيزى - أدلك البارى بمرضاته الا أن يقودنى إلى هذه المواقف .

ودم غانما سالما بما نحبته وتريده .

وحرر فى ٢٧ من ذى الحجة ١٣٣٣ هـ
٥ نوفمبر سنة ١٩١٥ .

(٦) من السير هنرى مكماهون إلى الشريف حسين

Certified True Copy.

British Embassy, Cairo.

Assistant Oriental Secretary 19 - 6 - 37.

Arabic Version of letter from Sir Arthur McMahon to King Hussain dated 14 - 12 - 15. (Dispatched 172 of 14 - 12 - 15).

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى صاحب الاصلالة والرفعة وشرف المحمد سلاله بيت النبوه والحسب
الظاهر والنسب الفاخر دولة الشريف المعظم السيد حسين بن على أمير مكة
المكرمة قبلة الاسلام والمسلمين . أدامه الله فى رفعة وعلاء .

وبعد ، فقد وصلنى كتابكم الكريم بتاريخ ٢٤ الحجة ١٣٣٣هـ وسمرنى
مارأيت فيه من قبولكم اخراج ولائى مرسين واضنه من حدود البلاد
العربية .

وقد تلقيت أيضا بمزيد السرور والرضا تأكيدكم أن العرب عازمون
على السير بموجب تعاليم الخليفة عمر بن الخطاب رضى الله عنه وغيره من
السادة الخلفاء الأوائل - التعاليم التى تضمن حقوق كل الأديان وامتيازاتها
على السواء .

هذا ، وفى قولكم أن العرب مستعدون أن يحترموا ويعترفوا بجميع
معاهدتنا مع رؤساء العرب الآخرين يعلم منه طبعاً أن هذا يشمل جميع البلاد
الداخلية فى حدود المملكة العربية لأن حكومة بريطانيا لا تستطيع أن تنقض
اتفاقات قد أبرمت بينها وبين أولئك الرؤساء .

أما بشأن ولائى حلب وبيروت فهذه حكومة بريطانيا العظمى قد فهمت

كل ما ذكرتهم بشأنهما ودونت ذلك عندها بهناية تامة - ولكن لما كانت مصالح مصلحتيها فرنسا داخلة فيهما فالسما له نحتاج إلى نظر دقيق - وسنخبركم بهذا الشأن مرة أخرى في الوقت المناسب .

ان حكومة بريطانيا العظمى كما سبقت فأخبركم مستعدة لأن تعطى كل الضمانات والمساعدات التي في وسعها إلى المملكة العربية ولكن مصالحها في ولاية بغداد تتطلب إدارة ودية ثابتة كما رسمتم ، على أن صيانة هذه المصالح كما يجب تستلزم نظرا أدق وأتم مما تسمح به الحالة الحاضرة والسرعة التي تجرى بها هذه المفاوضات .

وإننا نستصوب تماما رغبتكم في اتخاذ الحذر ولما نريد أن ندفعكم الى عمل سريع ربما يعرقل نجاح أغراضكم ولكننا في الوقت نفسه نرى من الضروري جدا أن تبدلوا مجهوداتكم في جمع كلمة الشعوب العربية إلى غايتنا المشتركة وأن تحثوهم على أن لا يمدوا يد المساعدة إلى أعدائها بأي وجه كان . فانهم على نجاح هذه المجهودات وعلى التداير الفعلية التي يمكن للعرب أن يتخذوها لاسعاف غرضنا عندما يحىء وقت العمل تتوقف قوة الاتفاق بيننا وثباته .

وفي هذه الأحوال فان حكومة بريطانيا العظمى قد فوضت لي أن أبلغ دولتكم أن تكونوا على ثقة من أن بريطانيا العظمى لا تنوى إبرام أى صلح كان إلا إذا كان من ضمن شروطه الأساسية حرية الشعوب العربية وخلاصها من سلطة الألمان والأتراك .

هذا وعربون على صدق نيتنا ولأجل مساعدتكم في مجهوداتكم في غايتنا المشتركة فاني مرسل مع رسو لكم مبلغ عشرين ألف جنيه .

وأقدم في الختام عاطر التحيات القلبية وخالص التسابات الودية مع مراسم
الاجلال والتعظيم المشموين بروابط الألفة والمحبة الصرفة لمقام دولتكم
السامى ولأفراد أسر تكم المكرمة .

مع فائق الاحترام

المخلص

نائب جلالة الملك بمصر

(السير آرثر هنرى مكماهون)

تحريراً في ٨ صفر ١٣٣٣

(٧) من الشريف حسين إلى السير هنرى مكماهون

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الوزير الخطير الشهم الهام

بأنامل الابلال والتوقير تلقينا رقيمكم ٩ ظفر الجارى برفق حاملهم
وعامت مضمونيهما وأدخلا علينا من الانشراح والارتساح مالا مزيد
لازالتهما ما يخلج بصدرى ألا وهو وقوف حضرتك بعد وصول أحمد شريف
وحظوته بالجناب بأن كلما أتينا به فى الحال والشأن ليس بنا شىء عن
عواطف شخصية أو ما هو فى معناها مما لا يعقل ، وأنها قرارات ورغائب
أقوام وأنا لسنا الا مبايعين أو منفذين لها بصفتنا التى ألزمتنا بها اذ هذا
عندى من أهم ما يجب وقوف شهامة الجناب عليه وعلمه به . أما ما جاء
بالمحررات الموقرة فيما يتعلق بالعراق من أمر التعويض مدة الأشغال فلزيادة
ايضاح وقول بريطانيا العظمى بصفتنا فى القول والعمل فى المادة والمعنى
واعلامها بأكد اطمئنانا باعتماد حكومتها المتفخمة نترك أمر تقدير مبلغه

مدارك حكمتها ونصفتها . أما الجهات الشمالية وسواحلها فما كان في الامكان من تعديل أتيننا به في رقيمنا السابق . هذا ، وماذاك الا للحرص على الأمنيات المرغوب حصولها بمشيئة الله تبارك وتعالى . وعن هذا الحس والرغبة هما التي ألزمتنا بملاحظة اجتناب ما ربما أنه يحس حلف بريطانيا العظمى لفرنسا واتفاقهما ابان هذه الحروب والنوازل الا اننا مع هذا نرى من القرائض التي يذغى لشهامة الوزير صاحب الرئاسة أن يتيقننا بأن عند أول فرصة تضع فيها أوزار هذه الحروب سنطالبكم بما نغض الطرف عنه اليوم لفرنسا في بيروت وسواحلها ولا أرى لزوم بأن نحيطكم بما في هذا أيضا من تأمين المنافع البريطانية وصيانة حقوقها هو أهم وأكبر مما يعود إلينا ، وأن لا بد من هذا على أى حالة كانت ليلم للعظمة البريطانية أن ترى اخصاؤها في البهجة والرونق التي تهتم أن تراهم فيه سيما وأن جوارهم لنا سيكون جرثومة للمشاكل والمناقشات التي لا يمكن معها استقرار الحالة عدى أن البروتيين بصورة قطعية لا يقبلون هذا الانفصال وبلغجونا على حالات جديدة تهم وتشغل بريطانيا بصورة لا تكون بأقل من اشتغالنا الحالي بالنظر لما نعتقد ونتيقنه من اشتراك المنفعة ووحدها وحدها وهي الداعية الوحيدة لعدم التفاتنا لسواكم في المخاطر وعليه يستحيل امكان أى تساهل يكسب فرنسا أو سواها شيئا من أراضى تلك الجهات ، أصبح بهذا مع اعتماد لكل جوارحى اعتمادا يرثه الحى منا بعد الميت بتصرىحاتكم التي ختمتم بها رقيمكم الموقر . وعليه فليتعقد جناب الوزير الخطير ولتعتقد بريطانيا الكبرى أننا على العزم الذى أشير اليه ويعلمه منا جناب الأريب الكامل استورس منذ عامين ولا نناظر فيه الا الفرص المناسبة لأحوالنا وأخصها داعيته ووسيلته التي إقترب وقتها مما تسوقه الإقذار إلينا بكل سرعة ووضوح

لتكن حجة لنا وعن رأينا على الاعتراضات والمسؤوليات المقدرة وفي
تصريحائكم بقولكم « وانا لسنا نريد أن ندفعكم إلى عمل سريع ربما يعرقل
نجاح أغراضكم » بغنى عن زيادة الايضاح ، ماعدا طلب ما نرى لزومه عند
الحاجة من الأسلحة وذخائرها الحربية وما هو في ههنا .
وأكتفى بهذا القدر عن اشغال شها متكم بتقديم وافر احتشاماتى وجزيل
توقيراتى لمقام المقر الموقر .

وحرر في اليوم الخامس والعشرين من ظفر الخير ١٣٣٤
أول يناير سنة ١٩١٦ .

(٨) من مكماهون إلى الشريف (١)

القاهرة في ٢٤ ربيع الاول سنة ١٣٣٤ ، ٣٠ يناير سنة ١٩١٦ .
تلقينا بسرور كتابكم المؤرخ في ٢٥ صفر بواسطة رسولكم الموثوق به
واطلعنا منه على رسالتكم الشفوية .

واننا لنقدر حق التقدير الدوافع التي تقودكم في هذه القضية الهامة ونعرف
جيدا أنكم تعملون في صالح العرب وأنكم لا ترمون إلى شيء - في عملكم
- غير صالحهم وحريتهم .

وقد عنيت خاصة بملاحظاتكم بشأن ولاية بغداد . وسنبحث هذا

(١) أن نص هذه الرسالة يطابق النسخة التي نشرها الاستاذ جورج انطونيوس تمام
المطابقة باستثناء القسم الأخير فقد ورد بالنسخة الانكليزية دون العربية وهو يتعلق بالحركة
السوسية وكذلك التاريخ الميلادي وجد مطابقا في هذين المرجعين ومخالفا لما جاء في
(بيان الوثائق) حيث ذكر أن تاريخ هذه الوثيقة الميلادي هو ٢٥ يناير سنة ١٩١٦ +

الموضوع باهتمام وعناية زائدين عندما تتم هزيمة الأعداء ونهبل إلى التسويات السلمية .

أما ما يتعلق بالجهات الشمالية فقد كتبت ملاحظة عن رغبتكم في تجنب كل ما من شأنه الاساءة إلى تحالف انكلترا وفرنسا وسررت جدا بإبداء مثل هذه الرغبة .

وأظنكم تعرفون جيدا أننا مقررون قرارا نهائيا ألا نسمح بأى تدخل — مهما قل شأنه — في اتفاقنا المشترك في إيصال هذه الحرب إلى الفوز ثم متى انتهت الحرب فإن صداقة فرنسا وانكلترا ستقوى وتشتد ، وهما اللتان بذلتا الدماء الانكليزية والفرنسية جنبا إلى جنب في سبيل الدفاع عن الحقوق والحريات .

والآن وقد قررت البلاد العربية أن تشارك معنا في الدفاع عن الحقوق وتعمل معنا في سبيل هذه القضية الهامة فأنا لنرجو الله أن تكون نتيجة هذه الجهود المشتركة وهذا التعاون الوطيد ، صداقة دائمة ، تعود على الجميع بالسرور والغبطة .

وقد سررنا جدا للحركة التي تقومون بها لاقتناع الشعب بضرورة الانضمام إلى حركتنا والكف عن مساعدة أعدائنا . ونترك لفظتكم وتقدير انكم تقرير الوقت المناسب ، لاتخاذ تدابير أوسع من هذه .

(٩) من الشريف حسين إلى السير هنرى كيماهون

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى حضرة ذو الاصلة فيخامة نائب جلالة الملك دام مرعيا .
بعد فبايدى التوقيع والاحتشام تلقينا رقيم الفخامة المؤرخ ٢٥ ربيع الأول ،
وأن مضامينه أدخلت علينا مزيد الارتياح والسرور لحصول التفاهم المطلوب

والتقارب المرغوب أسأل الله أن يسهل المقصود وينجح المساعي . ومن
الايضاحات الآتية نفهم الفخامة الاعمال الجارية والاسباب المقتضية :

أولا - قد علمنا خاتمكم بأننا بعثنا بأحد أنجالنا إلى الشام ليرأس ما يقتضى
عمله هناك ، ولقد ظفرنا منه بتقرير مفصل يفيد به أن اعتسافات الحكومة
هناك لم تبق من الأشخاص الذين نعتمد عليهم في الأمر سوى أن كانوا من
الجند على اختلاف مراتبهم أم ممن لم يكونوا من ذلك الصنف إلا القليل مما
كان في الدرجة التالية ، وأنه ينتظر وصول القوات المعلن بقعودها من مواقع
مختلفة أحصاها من أهالي البلاد وما جاورها من الأقطار العربية كحجاب وجنوب
الموصل المشاع بأن عددها ما ينوف عن المائة ألف على ما يزعمون . وأنه لا بد
يؤمل أن كانت الأثرية من القوة المذكورة من العرب فهو عازم على اجراء
الحركة والقيام بهم ، وأن كان العكس يعنى الأثرية من الأتراك وسواهم
فسيبناظر تقدمهم نحو الرقة وعند اشتباك الحرب حركته بهم عند ما يريدون .
ثانيا - عزمنا على ارسال نجلنا الكبير الى المدينة المنورة بقوة كافية ليكون
رده الاخيه الذى بالشام ولكل احتمال واستيلائه على الخط الحديد وما هو في
معنى ذلك مما تظهره الشئون . وهذا هو المبدأ للحركة الأساسية المكتنفين في
مبدئها بما جندناه برسم المحافظة على راحة داخلية البلاد وبأهل الحجاز أهل
المركز فقط لأسباب يطول شرحها :

(أولا) نعسر احضار لوازمهم بعبورة تجعل المشروع في حيز الكتمان ،
مع عدم الضرورة على ذلك وسهولة جلب الامدادات عند الحاجة ، هذا
خلاصة ما رغبت في الجواب عليه والاستفهام عنه . وفي ظنى أن فيه الكفاية
وانخاذه أساسا وقياسا في أعمالنا أمام كل التبدلات والطوارئ التى يظهرها
سير الحالة .

بقى علينا بيان ما نحتاجه والحالة هذه هو :

أولاً - مبلغ خمسين ألف جنيه ذهبا لمشاهدة القوات المجندة ونحوها مما
ضرورته تغني عن بيانته .
فالرجاء احضارها بوجه السرعة الممكنة .

الثاني - احضار عشرين ألف كيس أرز وخمسة عشر ألف دقيق وثلاثة
آلاف شعير ومائة وخمسين كيس بن قهوة ومثلها سكر ومقدار خمسة آلاف
بندقية من الطراز الجديد وما تحتاجه النسبة لها من المرميات وأيضاً مقدار مائة
صندوق من النوع المرسل منه مرميتين طيه . ومن مرميات بواريد مارتن هنري
وبارودات غرا أعنى بواريد ميمبل سانت آتين الافرنسية لاستعمال هذين
الصنفين في بواريد أى بنادقيات قبائلنا ، ولا بأس من جعل لكل نوعهما
خمسمائة صندوق .

الثالث - انا استنسبنا مركز سوقيات هذه المواد المرغوبة يكن بور سودان .
الرابع - بالنظر لكون المواد الغذائية واللوازم الحربية الموضحة أعلاه
لا حاجة لنا بها الا عند ابتداء الحركة، وسنبفكم اياها بصورة رسمية تبقى في
الموضع المذكور وعند الحاجة اليها يبلغ أمير الجهة المذكورة وقائدها بالمواقع
التي يقتضى سوقها اليها والوسائط التي سيكونون حاملين الوثائق بتسليمها اياهم .
الخامس - النقود المطلوبة يقتضى ارسالها في الحال إلى أمير بور سودان،
وسيرده من طرفنا معتمد يتسلمها اما دفعة أو دفعتين على حسب استطاعته .
وهذه علامة اعتماد الرجل T .

السادس - مندوبنا في قبض المبالغ المذكورة سيتوجه الى بور سودان
بعد ثلاثة أسابيع ، يعنى يكون وصوله اليها في ٥ من جماد الاول حامل كتاب
منا باسم الخواجة الياس افندى وانه يصرف له بموجبه مالهديه من ايجارات
أملأكنها والامضاء صراحه باسمنا ، غير اننا معدته يسأل عن قائد الموقع

وأمره، فأنتم تخبروهم عن ذلك الشخص وبمراجعتهم يجرى له ما يقتضى من صرف مالههم بشرط ألا يبحثوا معه فى أى موضوع كان مؤكدين غاية التأكد فى عدم المظاهرة له وكتمان أمره ومعاملته فى الظاهر بأنه لا شىء، لا يظن أن نقتنا للشخص الاخير من اعتناء الأول حامله هذا لابل لعدم ضياع الوقت لتعييننا له خدمة فى جهة ثانية، مع تكرار رجاءنا بعدم اركابه وأبعائه فى بابور أو فى شىء من هذه الرسميات فان وسائله كافية.

السابع - مندوبنا حامل هذا أكدنا عليه بالاكتماء بإيصال هذا وأظن أن مأموريته فى هذا الدور تمت، حيث أن الحالة علمت أساساتها وفروعها فلا حاجة فى بحث شخص آخر، إذ أن اللزوم للمخبرة يكن منا، ولا سيما أن مندوبنا الاخير سيردكم بعد ثلاثة أسابيع يمكن فى ظرفها افادتنا بما يلزم له الحال وألا يعامل فى الصورة الظاهرة الا معاملة بسيطة.

الثامن - تعهد الحكومة البريطانية العظمى قبول هذه المصاريف الحربية بموجب الدفاتر التى تقدم اليها ببيان الوجهة التى صرفت فيها .
وبالختام أهدبكم أشواقي التى لا تعمد واجتشامى الذى ليس له .

١٤ ربيع الآخر ١٣٣٤

١٨ فبراير سنة ١٩١٦ .

(١٠) من السير هنرى مكماهون إلى الشريف حسين

Certified True Copy.

British Embassy, Cairo.

Assistant Oriental Secretary 19 - 6 - 37.

Arabic Version of letter from sir Arthur McMahon to King Hussain
dated 10 - 3 - 16. (Dispatch No. 54 of 13 - 3 - 16)

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى ساحة ذلك المقام الرفيع ذى الحسب الطاهر والنسب الفاضل قبله
الاسلام والمسلمين معدن الشرف وطيب المختد سلالة مهبط الوحى المحمدي
الشريف بن الشريف صاحب الدولة السيد الشريف حسين بن على أمير مكة
المعظم زاده الله رفعة وعلاء آمين .

بعد ما يليق بمقام الأمير الخطير من التجلة والاحتشام وتقديم خالص
التحية والسلام وشرح عوامل الالفة وحسن التفاهم والمودة الممزوجة بالمحبة
القلبية أرفع إلى دولة الأمير المعظم أننا تلقينا رقيمكم المؤرخ ١٤ ربيع الآخر
١٣٣٤ من بد رسولكم الأمين ، وقد سررنا لوقوفنا على التدابير الفعلية التى
تنوونها وأنها موافقة فى الأحوال الحاضرة .

وان حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى تصادق عليها .
وقد يسرنى أن أخبركم بأن حكومة جلالة الملك صادقت على جميع
مطالبكم وان كل شئ، رغبتكم الاسراع فيه وفى ارساله فهو مرسل مع رسولكم
حامل هذا . والاشياء الباقية ستحضر بكل سرعة ممكنة وتبقى فى بورسودان
تحت أمركم لحين ابتداء الحركة وابلاغنا اياها بصوره رسمية (كما ذكرتم)
وبالمواقع التى يقتضى سوقها اليها والوسائط التى يكونون حامليها الوثائق
بتسليمها اياهم .

ان كل التعليمات التي وردت في محرركم قد أعلمنا بها محافظ بور سودان وهو سيجريها حسب رغبتكم - وقد عملت جميع التسهيلات اللازمة لارسال رسولكم حامل خطابكم الأخير إلى جزان حتى يؤدي مأموريته التي نسأل الله أن يكملها بالنجاح وحسن النتائج وسيعود إلى بور سودان وبعدها يصلكم بحراسة الله ليقص على مسامع دولتكم نتيجة عمله .

وننتهز الفرصة لنوضح لدولتكم في خطابنا هذا ما ربما لم يكن واضحاً لديكم أو ما عساه ينتج سوء تفاهم ، ألا وهو انه يوجد بعض المراكز أو النقاط العسكرية فيها بعض العساكر التركية على سواحل بلاد العرب يقال انهم يجاهدون بالعداء لنا والدين هم يعملون على ضرر مصالحنا الحربية البحرية في البحر الأحمر . وعليه نرى أنه من الضروري أن نأخذ التدابير الفعالة ضدهم ، ولكننا قد أصدرنا الأوامر القطعية أنه يجب على جميع بوارجننا أن تفرق بين عساكر الاتراك الذين يبدأون بالعداء وبين العرب الأبرياء الذين يسكنون تلك الجهات ، لاننا لا نقدم للعرب أجمع إلا كل عطفة ودية . وقد أبلغنا دولتكم ذلك حتى تكونوا على بينة من الأمر إذا بلغكم خبراً مكذوباً عن الاسباب التي تضطرننا إلى أي عمل من هذا القبيل . وقد بلغنا اشاعات مؤداها أن أعداءنا الألداء باذلون جهدهم في أعمال السفن ليهبوا بها الألغام في البحر الأحمر ولالحاق الأضرار بمصالحنا في ذلك البحر ، وانا نرجوكم سرعة اخبارنا إذا تحقق ذلك لديكم .

وقد بلغنا أن ابن الرشيد قد باع للاتراك عدداً عظيماً من الجمال ، وقد أرسلت إلى دمشق الشام . ونؤمل أن تستعملوا كل ماosكم من التأثير عليه حتى يكف عن ذلك ، وإذا صمم على ما هو عليه أمكنكم عمل الترتيب مع

العربان الساكنين بينه وبين سوريا أن يقبضوا على الجمال حال سيرها ،
ولا شك أن في ذلك صالح لمصلحتنا المتبادلة .

وقد يسرنى أن أبلغ دولتكم أن العربان الذين ضلوا السبيل تحت قيادة
السيد أحمد السنوسي وهم الذين أصبحوا ضحية دسائس الألمان والأتراك
قد ابتدأوا يعرفون خطأهم وهم ياتون إلينا وحدانا وجماعات يطلبون
العفو عنهم والتودد إليهم . وقد والحمد لله هزمت القوات التي جمعها هؤلاء
الدساسون ضدنا . وقد أخذت العرب تبصر النش والخدمة التي حاقت بهم .
وان لسقوط أضرور من يد الأتراك وكثرة انهزاماتهم في بلاد القوقاز
تأثير عظيم ، وهو في مصلحتنا المتبادلة وخطوة عظيمة في سبيل الأمر الذي
نعمل له وإياكم .

ونسأل الله عز وجل أن يكلل مساعيكم بتاج النجاح والفلاح وأن
يمهد لكم في كامل أعمالكم أحسن السبل والمناهج .

وفي الختام ، أقدم لدولتكم ولكامل أفراد أسرتكم الشريفة عظيم
الاحترامات وكامل ضروب المودة والاخلاص مع المحبة التي لا يزعزها كـ
العصور ومرور الأيام .

كتبه المختص

(السيد آرثر هنرى مكماهون)

نائب جلالة الملك بمصر

تحريرا في ٦ جماد الأولى ١٣٣٤

الموافق ١٠ مارس ١٩١٦

(١١) الاتفاقية الانجليزية - الفرنسية - الروسية

نيسان (ابريل) - ايار (مايو) ١٩١٦

المعروفة

باتفاقية سايكس - بيكو

(لقد تم عقد اتفاقية سايكس - بيكو على شكل مذكرات دبلوماسية تبادلتها حكومات الدول الثلاث ، واعترفت فيها كل دولتين بحق الدولة الثالثة في اجزاء الامبراطورية العثمانية بعد تجزئتها .

وقد جرى تبادل المذكرات التي تحدد الحصص الروسية في بيتروجراد في السادس والعشرين من نيسان (ابريل) سنة ١٩١٦ بين وزير الخارجية م. سazonoff (M. sazonoff) والسفير الفرنسي م. باليولوج (M. Paléologue) ، وبعد اسابيع قليلة في لندن بين وزير الخارجية السيرادوارد جراي (Sir-Edward Grey) والسفير الروسي الكونت بينكيندوروف (Count Benckendorff).

أما المذكرات التي تحدد الحصص البريطانية والفرنسية فقد تبودات في لندن في التاسع والسادس عشر من ايار (مايو) بين السيرادوارد جراي والسفير الفرنسي م. بول كامبون (M. Paul Cambon) .

ان النص المدرج ادناه يقتصر على القسم الانجليزي - الفرنسي من الاتفاقية ، اذ ان هذا القسم وحده يعالج في مضمونه مستقبل الاقطار برية العية).

وقد ترجم هذا الملحق إلى الانجليزية عن الاصل الفرنسي

للاتفاقية وهو منشور في A. Giannini. Documenti - per La Storia della pace Orientale, Rome. 1933).

نص الاتفاقية الموقعة في لندن

بتاريخ ١٦ أيار (مايو) ١٩١٦

المادة الاولى

ان فرنسا وبريطانيا العظمى مستعدتان أن تعترفا وتحميا دولة عربية مستقلة أو حلف دول عربية تحت رئاسة رئيس عربي في المنطقتين (أ) (داخلية سورية) و (ب) (داخلية العراق) الميتين في الخريطة الملحقة بهذا ويكون لفرنسا في منطقة (أ) ولانكلترا في منطقة (ب) حق الاولوية في المشروعات والقروض المحلية ، وتنفرد فرنسا في منطقة (أ) وانكلترا في منطقة (ب) بتقديم المستشارين والموظفين الاجانب بناء على طلب الحكومة العربية أو حلف الحكومات العربية .

المادة الثانية

يباح لفرنسا في المنطقة الزرقاء (شقة سورية الساحلية) ولانكلترا في المنطقة الحمراء (شقة العراق الساحلية من بغداد حتى خليج فارس) إنشاء ما ترغبان فيه من شكل الحكم مباشرة أو بالواسطة أو من المراقبة بعد الاتفاق مع الحكومة أو حلف الحكومات العربية .

المادة الثالثة

تنشأ إدارة دولية في المنطقة السمرراء (فلسطين) يعين شكلها بعد استشارة روسيا وبالاتفاق مع بقية الحلفاء وممثلي شريف مكة .

المادة الرابعة

تزال انكلترا ما يأتي :

(١) ميناء حيفا وعكا .

(٢) يضمن مقدار محدود من ماء دجلة والفرات في المنطقة (١) المنطقة (ب) وتتعهد حكومة جلالة الملك من جهةها بأن لا تدخل في مفاوضات ما مع دولة أخرى للتنازل عن قبرص إلا بعد موافقة الحكومة الفرنسية مقدما .

المادة الخامسة

تكون اسكندرونة ميناء حراً لتجارة الامبراطورية البريطانية، ولا تنشأ معاملات مختلفة في رسوم الميناء ، ولا ترفض تسهيلات خاصة للملاحة والبضائع البريطانية وتباح حرية النقل للبضائع الانكليزية عن طريق اسكندرونة وسكة الحديد في المنطقة الزرقاء سواء كانت واردة إلى المنطقة الحمراء أو إلى المنطقتين (١) و (ب) أو صادرة منهما . ولا تنشأ معاملات مختلفة (مباشرة أو غير مباشرة) على أى سكة من سكك الحديد أو في أى ميناء من موانئ المناطق المذكورة تمس البضائع والبواخر البريطانية .

وتكون حيفا ميناء حراً لتجارة فرنسا ومستعمراتها والبلاد الواقعة تحت حمايتها ولا يقع اختلاف في المعاملات ولا يرفض اعطاء تسهيلات للملاحة والبضائع الفرنسية ويكون نقل البضائع الفرنسية حراً بطريق حيفا وعلى سكة الحديد الانكليزية في المنطقة الحمراء ، سواء كانت البضائع صادرة من المنطقة الزرقاء أو الحمراء أو المنطقة (١) أو المنطقة (ب) أو واردة إليها ولا يجرى أدنى اختلاف في المعاملة بالذات أو بالتبعية تمس البضائع أو البواخر الفرنسية في أى سكة من سكك الحديد ولا في ميناء من الموانئ في المناطق المذكورة .

المادة السادسة

لا تمد سكة حديد بغداد في المنطقة (ا) إلى ما بعد الموصل جنوباً ولا في المنطقة (ب) إلى ما بعد سامرا شمالاً إلى أن يتم إنشاء خط حديدى يصل بغداد بحلب ماراً بوادى الفرات ويكون ذلك بمساعدة الحكومتين .

المادة السابعة

يحق لبريطانيا العظمى أن تنشئ وتدير وتكون المالكه الوحيدة لخط حديدى يعمل حيفا بالمنطقة (ب) ، ويكون لها ما عدا ذلك حق دائم بنقل الجنود فى أى وقت كان على طول هذا الخط . ويجب أن يكون معلوما لدى الحكومتين ، أن هذا الخط يجب أن يسهل اتصال حيفا ببغداد ، وأنه إذا حالت دون إنشاء خط الاتصال فى المنطقة السمراء مصاعب فنية ونفقات وافرة لادارته تجعل إنشاءه متعذراً فالحكومة الفرنسية تكون مستعدة أن تسمح بمروره فى طريق بربرورة - ام قيس - ملقى - ايدار - غسطا - مغايز ، قبل أن يصل إلى المنطقة (ب) .

المادة الثامنة

تبقى تعريفه الجمارك التركيه نافذة عشرين سنة فى جميع جهات المنطقتين الزرقاء والجرء والمنطقتين (ا) و (ب) فلا تضاف أى علاوة على الرسوم ولا تبدل قاعدة النشمين فى الرسوم بقاعدة أخذ العين الا أن يكون باتفاق بين الحكومتين .

ولا تنشأ جمارك داخلية بين أية منطقة وأخرى من المناطق المذكورة أعلاه وما يفرض من رسوم الجمرء على البضائع المرسلة إلى الداخل يدفع فى الميناء ويعطى لادارة المنطقة المرسلة إليها البضائع .

المادة التاسعة

من المتفق عليه أن الحكومة الفرنسية لا تجرى مفاوضات في أى وقت كان للتنازل عن حقوقها ، ولا تعطى مالها من الحقوق في المنطقة الزرقاء لدولة أخرى إلا للدولة أو حلف الدول العربية بدون أن توافق على ذلك سلفا حكومة جلالة الملك التي تتعهد للحكومة الفرنسية بمثل هذا في ما يتعلق بالمنطقة الحمراء .

المادة العاشرة

تتفق الحكومتان الانكليزية والفرنسية بصفتهم حاميّتين للدولة العربية، على أن لا تمتسكا ولا تسمحا لدولة ثالثة أن تمتلك أقطارا في شبه جزيرة العرب ، أو تنشئ قاعدة بحرية في الجزائر على ساحل البحر الأبيض الشرقى على أن هذا لا يمنع تصحيحا في حدود عدن ، قد يصبح ضروريا بسبب عداء الترك الأخير .

المادة الحادية عشرة

تستمر المفاوضات مع العرب باسم الحكومتين بالطرق السابقة نفسها لتعيين حدود الدولة أو حلف الدول العربية .

المادة الثانية عشرة

من المتفق عليه عدا ما ذكر أن تنظر الحكومتان في الوسائل اللازمة لمراقبة جلب السلاح إلى البلاد العربية .

(١٢) مذكرة من الحكومة البريطانية إلى ملك الحجاز

٨ شباط (فبراير) ١٩١٨

(لقد ظهر النص الأصلي للمذكرة في الصحف العربية مرات عديدة منقولا عن صورة فوتوغرافية مقدمة من الملك حسين) .
(وقد كانت المذكرة الأصلية بالعربية ، أما النص الذي أورده انطاكيوس فهو صياغته الخاصة للأصل العربي) .

من المعتمد البريطاني في الوكالة في جدة ، إلى الملك حسين

جدة في ٨ شباط (فبراير) ١٩١٨

بتوجيه من المفوض السامي لجلالة ملك بريطانيا ، فاني أرفع إلى جلالتيكم نص الرسالة البرقية التي تلقاها سعادتكم من وزارة الخارجية في لندن ، لنقلها كمذكرة موجهة من حكومة جلالة الملك إلى جلالتيكم يجرى النص كما يلي : يبدأ .

أن الرغبة والصرحة التامة اتخذتموها جلالتيكم بإرسالكم الكتب التي أرسلها القائد التركي في سورية إلى سمو الأمير فيصل إلى جناب نائب جلالة الملك كان لها أعظم التأثير الحسن لدى حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى وأن الاجراءات التي اتخذتموها جلالتيكم في هذا الصدد لم تكن إلا رمزا يعبر عن تلك الصداقة التي كانت دائما شاهدا لعلاقة بين كل من الحكومة الحجازية وحكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى .

و مما لا يحتاج إلى دليل أن السياسة التي تنسج عليها تركيا هي إيجاد الارتياح والشك بين دول الحلفاء والعرب الذين هم تحت قيادة وعظيم

ارشادات جلالتيكم قد بذلوا المهمة الشاه ليظفروا بإعادة حريتهم القديمة. إن السياسة التركية لا تفتأ تفرس ذلك الارتباب بأن فوسوس للعرب أن دول الحلفاء يرغبون في الاراضي العربية ونلقى بأذهان دول الحلفاء أنه يمكن ارجاع العرب عن مقصدهم ولكن أقوال الدسائين لن تقوى على إيجاد الشقاق بين الذين اتجهت عقولهم إلى فكر واحد وغرض واحد .

أن حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى وحلفاءها مازالت واقفة موقف الشبات لكل نهضة تؤدي إلى تحرير الامم المظلومة وهي مصممة على أن تقف بجانب الامم العربية في جهادها حتى تنفي عالما عربيا يسود فيه القانون والشرع بدل الظلم العثماني وبحيث التنافس المصطنع الذي أحدثته السلطات الرسمية التركية . وأن حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى قد سلكت مسلك سياسة التحرير وتقصد أن تستمر عليه بكل استقامة وتصميم بأن تحفظ العرب الذين تحرروا من السقوط في وهدة الدمار وتساعد العرب الذين لا يزالون تحت نير الظالمين لينالوا حريتهم . وفي الختام التمس قبول خالص التحيات وعظيم الاحترامات والتمنيات .

(١٣) تصريح الحكومة البريطانية للعرب السبعة

١٦ حزيران (يونيه) ١٩١٨

(لقد أعلن هذا التصريح جوابا على مذكرة قدمها إلى وزارة الخارجية ، بواسطة المكتب العربي في القاهرة ، سبعة من الزعماء العرب المقيمين في مصر . وقد تلا هذا التصريح أحد موظفي المكتب العربي في اجتماع عقد خصيصا لهذه الغاية بالقاهرة في الساعة ١٠ من شهر من حزيران ١٩١٨ وحضره الزعماء السبعة .

وقد عرف هذا التصريح في الأوساط العربية بالتصريح للسبعة) .
(قلت : وقد أشار المؤلف إلى أنه ترجم النص إلى الإنجليزية مستعملا
نصا عربيا كان في حوزة أحد السبعة مقدمي المذكرة) .

التصريح للسبعة

نظرت حكومة جلالته في مذكرة السبعة ، بأعظم عناية . وحكومة
جلالته تقدر تمام التقدير الأسباب التي تدفع أصحاب المذكرة إلى الاحتفاظ
بتنكيرهم وإخفاء اسمائهم ، وليس في كون المذكرة غفلا من التواقيع ما يغض
من قيمتها في نظر حكومة جلالته .

وتنقسم الأراضي التي ورد ذكرها في المذكرة إلى أربعة أقسام أوطبات:

- ١ - الأراضي التي كانت حرة ومستقلة قبل قيام الحرب .
- ٢ - أراضي حررت من السيطرة التركية بعمل العرب أنفسهم في أثناء
الحرب الحاضرة .
- ٣ - أرض كانت في الماضي تحت الحكم العثماني وتحتلها قوات الحلفاء
في الحرب الحاضرة .
- ٤ - أراضي لا تزال تحت السيطرة التركية .

ففيما يتعلق بالطبقتين الأوليين ، تعترف حكومة جلالته بالاستقلال التام
والسيادة للعرب الذين يقطنون هذه الأراضي ، وتؤيدهم في جهادهم في
سبيل الحرية .

وفيما يتعلق بالأراضي التي تحتلها قوات الحلفاء تلقت حكومة جلالته نظر
أصحاب المذكرة إلى نصوص التصريحات الصادرة من القواد العاملين ، عند
الاستيلاء على بغداد والقدس ، وهذه التصريحات تنضم من سياسة حكومة

جلالته بازاء أهالى هذه الأقاليم . وترغب حكومة جلالته فى أن تكون حكومة هذه الأقاليم قائمة على رضا المحكومين . وهذه السياسة ستظل مؤيدة من حكومة جلالته .

وأما فيما يتعلق بالأراضى المذكورة فى القسم الرابع ، فإن من رغبة حكومة جلالته أن تفوز الشعوب المظلومة من هذه الأراضى ، بالحرية والاستقلال . ولا تزال حكومة جلالته تعمل على تحقيق هذه الغاية .

وحكومة جلالته تعلم ، تمام العلم ، مقدار الصعوبات والأخطار التى تحيط بالذين يعملون لاسترداد (حرية) البلاد المذكورة .

على أن حكومة جلالته ، على الرغم من هذه العقبات ، تنفق وتؤمن بامكان التغلب عليها . وهى راغبة فى تأييد كل من يعملون على تذليلها . ومستعدة للنظر فى أى مشروع للتعاون ، يتفق مع الأعمال الجارية الحالية وينطبق على المبادئ السياسية التى تسترشد بها حكومة جلالته وحلفاؤها .

(١٤) التصريح الانجائزى - الفرنسى .

٧ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩١٨

(لقد صدر هذا التصريح فى فلسطين وسورية والعراق بصورة بلاغ رسمى عن مركز القيادة العامة لقوات الحملة المصرية بتاريخ ٧ نوفمبر ١٩١٨ . وقد وزع نفيه على الصحف بأذن من دائرة المراقبة العسكرية مع تعليقات بأن يعطى أفضلية خاصة .

وعلمت نسخ منه على لوحات البيانات العامة فى جميع المدن وفى عدد كبير من القرى فى الأقاليم العربية التى كانت آنذاك تحتلها قوات الحلفاء وبمعنى آخر فى طول فلسطين وسورية والعراق وعرضها .

ويظهر أن التصريح صيغ في الأصل بالفرنسية وواضح أن الروايات الرسمية التي ظهرت في الانجليزية ما هي إلا ترجمات ، هذا دون استثناء تلك التي وزعت كجواب على سؤال طرح في مجلس العموم بتاريخ ٢٥ تموز - يوليو - ١٩٢٥ .

(قلت : كان المؤلف قد وضع النص في لغة انجليزية باعتماده على النص الفرنسي الرسمي حسبها نشر في إحدى الكراسات التي وزعت بشكل رسمي في ذلك الحين) .

التصريح الانجليزي - الفرنسي .

٧ تشرين ثانى (نوفمبر) ١٩١٨

« إن السبب الذى من أجله حاربت فرنسا وإنكلترا في الشرق تلك الحروب التي أهاجتها مطامع الألمان إنما هو لتحرير الشعوب التي رزحت أجيالا طويلا تحت مظالم الترك تحريرا تاما نهائيا وإقامة حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطتها من اختيار الأهالي الوطنيين لها اختيارا حرا . ولقد أجمعت فرنسا وإنكلترا على أن تؤيدا ذلك بأن تشجعا وتعينا على إقامة هذه الحكومات والإدارات الوطنية في سورية والعراق - المنطقتين اللتين أتم الحلفاء تحريرهما ، وتعترفا بها عندما تؤسس فعلا - وليس من غرض لفرنسا وإنكلترا أن تنزلا أهالي هذه المناطق على الحكم الذى تريدانه ولكن مهمما الوحيد أن يتحقق بمعاونتهما ومساعدتهما المفيدة عمل هذه الحكومات والإدارات التي يختارها الأهاليون من ذات أنفسهم وأن تضمنا لهم عدلا مزها يساوى بين الجميع ويسهل عليهم ترقية الأمور الاقتصادية في البلاد ، باحياء مواهب الأهالي الوطنيين وتشجيعهم على نشر العلم ووضع حد للخلاف القديم الذى قضت به السياسة التركية - تلك هي الأغراض التي ترمى إليها الحكومتان المتعاقدتان في هذه الاقطار المحررة » .

(١٥) اتفاقية فيصل - وايز من

المؤرخة في ٣ كانون الثاني - يناير - (؟) ، ١٩١٩ .

« ان المصدر الذي اعتمدت عليه هو صورة فوتوغرافية للأصل . لقد ظهرت بضع روايات للاتفاقية في الصحف ، إلا أن أيا مما وقعت عليه منها لا يمكن وصفه بالدقة والشمول .

والنص الذي ظهر في مجموعة الوثائق التي نشرها (د. ه. ميلر) D.H.Miller يطابق في مجموعته الاصل باستثناء خلوه من التحفظ الذي سطره فيصل على الاتفاقية نفسها .

لقد كتبت هذه الاتفاقية باللغة الانجليزية ، أما تحفظ فيصل فتد أدرج بالعربية في الفراغ الذي يلي المادة الأخيرة مباشرة . وقد نالت الترجمة التقريرية التي قام بعملها ل. لورنس في ذلك الحين رواجاً وبخاصة في صحيفة التايمز الصادرة في العاشر من حزيران (يونيو) ١٩٣٦ ، وفي تقرير لجنة التحقيق الملكية لفلسطين - بوصفها ترجمة موثوقة للأصل ، ولكن الحقيقة أن « ترجمة » لورنس هذه ما هي إلا شرح يفتقر إلى الضبط وما هو مضاف إلى حد ما .

والتاريخ المدرج على الاتفاقية هو الثالث من كانون الثاني (يناير) ١٩١٩ ، ولكني تشككت في التاريخ . إذ يبدو محتملاً من الشواهد التي تضمنتها تحفظ فيصل أن الاتفاقية قد وقعت في تاريخ لاحق ، لا يقل قبل ٤ كانون الثاني (يناير) على أي حال .

نص اتفاقية فيصل - وايز من

إن صاحب السمو الملكي الأمير فيصل ممثل المملكة العربية الحجازية والقائم بالعمل نيابة عنها ، والدكتور حاييم وايز من ممثل المنظمة الصهيونية والقائم بالعمل نيابة عنها ، يدركان القرابة الجنسية والصلات القديمة القائمة بين العرب والشعب اليهودي ، ويتحققان أن أضمن الوسائل لبلوغ غاية أهدافهما الوطنية هو في اتخاذ أقصى ما يمكن من التعاون في سبيل تقدم الدولة العربية وفلسطين ، ولكونهما يرغبان في زيادة توطيد حسن التفاهم الذي يقوم بينهما فقد اتفقا على المواد التالية :

١ - يجب أن يسود جميع علاقات والتزامات الدول العربية وفلسطين أقصى النوايا الحسنة والتفاهم المخلص ، وللوصول إلى هذه الغاية تؤسس ويحتفظ بوكالات عربية ويهودية معتمدة حسب الاصول في بلد كل منهما .

٢ - تحدد بعد اتمام مشاورات مؤتمر السلام مباشرة الحدود النهائية بين الدولة العربية وفلسطين من قبل لجنة يتفق على تعيينها من قبل الطرفين المتعاقدين .

٣ - عند إنشاء دستور ادارة فلسطين تتخذ جميع الاجراءات التي من شأنها تقديم أوفى الضمانات لتنفيذ وعد الحكومة البريطانية المؤرخ في اليوم الثاني من شهر نوفمبر سنة ١٩١٧ .

٤ - يجب أن تتخذ جميع الإجراءات لتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين على مدى واسع والحث عليها وبأقصى ما يمكن من السرعة لاستقرار المهاجرين في الارض عن طريق الاسكان الواسع والزراعة الكثيفة . ولدى اتخاذ مثل هذه الاجراءات يجب أن تحفظ حقوق الفلاحين والمزارعين المستأجرين العرب ويجب أن يساعدوا في سيرهم نحو التقدم الاقتصادي .

٥ - يجب أن لا يسن نظام أو قانون يمنع أو يتدخل بأى طريقة ما فى ممارسة الحرية الدينية ويجب أن يسمح على الدوام أيضا بحرية ممارسة العقيدة الدينية والقيام بالعبادات دون تمييز أو تفضيل ويجب أن لا يطالب قط بشروط دينية لممارسة الحقوق المدنية أو السياسية.

٦ - أن الاماكن الاسلامية المقدسة يجب أن توضع تحت رقابة المسلمين.
٧ - تقترح المنظمة الصهيونية أن ترسل إلى فلسطين لجنة من الخبراء لتقوم بدراسة الامكانيات الاقتصادية فى البلاد وأن تقدم تقريراً عن احسن الوسائل للنهوض بها ، وستضع المنظمة الصهيونية اللجنة المذكورة تحت تصرف الدولة العربية بقصد دراسة الامكانيات الاقتصادية فى الدولة العربية وأن تقدم تقريراً عن أحسن الوسائل للنهوض بها ، وستستخدم المنظمة الصهيونية أقصى جهودها لمساعدة الدولة العربية بتزويدها بالوسائل لاستثمار الموارد الطبيعية والامكانيات الاقتصادية فى البلاد .

٨ - يوافق الفريقان المتعاقدان أن يعملوا بالاتفاق والتفاهم التامين فى جميع الأمور التى شملتها هذه الاتفاقية لدى مؤتمر الصلح .
٩ - كل نزاع قد يثار بين الفريقين المتنازعين يجب أن يحال إلى الحكومة البريطانية للتحكيم.

وقع فى لندن ، إنجلترا ، فى اليوم الثالث من شهر يناير سنة ١٩١٩

(ترجمة تحفظات فيصل عن الانكليزية)

يجب أن أوافق على المواد المذكورة أعلاه :

بشرط أن يحصل العرب على استقلالهم كما طلبت بمذكرتى المؤرخة فى الرابع من شهر يناير سنة ١٩١٩ المرسلة إلى وزارة خارجية بريطانيا العظمى لكن إذا وقع أقل تعديل أو تحويل (يقصد بما يتعلق بالمطالب الواردة

بالمذكورة) فيجب أن لا اكون عندها مقيداً بأي كلمة وردت في هذه الاتفاقية
التي يجب اعتبارها ملغاة لا شأن ولا قيمة قانونية لها ويجب أن لا اكون
مسئولاً بأي طريقة مهما كانت .

فيصل بن حسين

حاييم وايزمن

(١٦) مقررات المؤتمر السوري العام

دمشق ٢ تموز - يولييه - ١٩١٩

إننا نحن الموقعين ادناه بامضاءاتنا أعضاء المؤتمر السوري العام المنعقد
في دمشق الشام والمؤلف من مندوبي جميع المناطق الثلاث الجنوبية والشرقية
والغربية الجائزين على اعتمادات سكان مقاطعاتنا وتدوينضاتهم من مسلمين
ومسيحيين وموسويين قد قررنا في جلستنا المنعقدة في نهار الاربعاء المصادف
لتاريخ ٢ يوليو سنة ١٩١٩ وضع هذه اللائحة المبينة لرغبات سكان البلاد
الذين انتدبونا ورفعهم إلى الوفد الاميركي المحترم من اللجنة الدولية .
(جميع هذه البنود ووفق عليها بالاجماع ، عدا البند الخامس الذي أقرته أغلبية
عظمى) .

«أولاً - إننا نطلب الاستقلال السياسي التام الناجز للبلاد السورية التي
تحدّها شمالاً جبال طوروس وجنوباً (رفح) فالخط المسار من جنوب
(الجوف) إلى جنوب (العقبة الشامية) و (العقبة الحجازية) وشرقاً نهر
الفرات فالخطابور والخط الممتد شرقاً (أبي كمال) إلى شرقاً (الجوف)
وغرباً البحر المتوسط ، بدون حماية ولا وصاية .

«ثانياً - إننا نطلب أن تكون حكومة هذه البلاد السورية ملكية مدنية،
نيابية تدار مقاطعاتها على طريقة اللامركزية الواسعة وتحفظ فيها

حقوق الأقليات على أن يكون ملك هذه البلاد الأمير فيصل الذي جاهد في سبيل تحرير هذه الامة جهاداً استعصى به أن نضع تمام الثقة بشخصه وأن نجاهر بالاعتماد التام على سموه .

«ثالثاً - حيث أن الشعب العربي الساكن في البلاد السورية شعب لا يقل رقياً من حيث الفطرة عن سائر الشعوب الراقية وليس هو في حالة أحط من حالات شعوب البلغار والصرب واليونان ورومانيا في مبدأ استقلالها فاننا نحتج على المادة (٢٢) الواردة في عهد جمعية الامم والقاضية بادخال بلادنا في عدد الامم المتوسطة التي تحتاج إلى دولة منتدبة .

«رابعاً - إذا لم يقبل مؤتمر الصلح هذا الاحتجاج العادل لاعتبارات لا نعلم كنهها فاننا بعد ما أعلن الرئيس ويلسن أن القصد من دخوله في الحرب هو القضاء على فكرة الفتح والاستعمار ، نعتبر مسألة الانتداب الواردة في عهد جمعية الامم عبارة عن مساعدة فنية واقتصادية لاتتمس باستقلالنا السياسي التام . وحيث أننا لانريد أن تقع بلادنا في أخطار الاستعمار . وحيث أننا نعتقد أن الشعب الاميركي هو أبعد الشعوب عن فكرة الاستعمار وأنه ليس له مطامع سياسية في بلادنا ، فاننا نطالب هذه المساعدة الفنية والاقتصادية من الولايات المتحدة الامريكية على أن لاتتمس هذه المساعدة استقلال البلاد السياسي التام ووحدتها وعلى أن لايزيد أمد هذه المساعدة عن عشرين عاماً .

«خامساً - إذا لم تتمكن الولايات المتحدة من قبول طلبنا هذه المساعدة منها نطلب أن تكون هذه المساعدة من دولة بريطانيا العظمى على أن لاتتمس استقلال بلادنا السياسي التام ووحدتها وعلى أن لايزيد أمدها عن المدة المذكورة في المادة الرابعة .

«سادساً - أننا لانعترف بأى حق تدعيه الدولة الفرنسية في أى بقعة كانت

من بلادنا السورية ونرفض أن يكون لها مساعدة ويد في بلادنا بأي حال من الأحوال .

«سابعاً - أننا نرفض مطالب الصهيونيين بجعل القسم الجنوبي من البلاد السورية أي فلسطين وطناً قومياً للإسرائيليين ونرفض هجرتهم إلى أي قسم من بلادنا . لأنه ليس لهم فيها أدنى حق ولأنهم خطر شديد جداً على شعبنا من حيث الاقتصاديات والقومية والسكان السياسي . أما سكان البلاد الاصليون من اخواننا الموسويين فلهم مالنا وعليهم ما علينا .

«ثامناً - أننا نطلب عدم فصل القسم الجنوبي من سورية المعروف بفلسطين والمنطقة العربية الساحلية التي من جملتها لبنان ، عن القطر السوري ونطالب أن تكون وحدة البلاد مضمونة لا تقبل التجزئة بأي حال كان .

«تاسعاً - أننا نطلب الاستقلال التام للقطر العراقي المحرور ونطلب عدم إيجاد حواجز اقتصادية بين القطرين .

«عاشراً - أن القاعدة الأساسية من قواعد الرئيس ويلسن التي تقضى بإلغاء المعاهدات السرية تجعلنا نحتج على كل معاهدة تقضى بتجزئة بلادنا السورية أو كل وعد خصوصي يرمي إلى تمكين الصهيونيين في القسم الجنوبي من بلادنا ونطلب أن تلغى تلك المعاهدات والوعود بأية حال كان .

«هذا وأن المبادئ الشريفة التي صرح الرئيس ويلسن لتجعلنا واثقين كل الثقة في أن رغائبنا هذه الصادرة من اعماق القلوب ستكون هي الحكم القطعي في تقرير مصيرنا . وأن الرئيس ويلسن والشعب الأمريكي الحر سيكونون لنا عوناً على تحقيقها فيثبتون للملأ صدق مبادئهم السامية وغايتهم الشريفة نحو البشرية بنوع عام ونحو شعبنا العربي بنوع خاص . وأن لنا الثقة الكبرى في أن مؤتمر السلام بالاحظ أننا لم نر على الدولة التركية . التي كنا

واياها شركاء في جميع الحقوق التمثيلية والمدنية والسياسية الا لأنها تحامات على حقوقنا القومية فيحقق لنا رغائبنا بتمامها فلا تكون حقوقنا قبل الحرب أقل منها بعد الحرب بعد أن أرقنا من الدماء ما أرقناه في سبيل الحرية والاستقلال ونطلب السماح لنا بارسال وفد يمثلنا في مؤتمر السلام للدفاع عن حقوقنا الثابتة تحقيقاً لرغباتنا هذه والسلام »

(١٧) توصيات لجنة كنج - كراين

الخاصة بسورية - فلسطين والعراق

٢٨ آب (أغسطس) ١٩١٩

١ - سورية - فلسطين

تقدم اللجنة إلى مؤتمر الصلح الآراء الآتية لمعالجة المسألة السورية :

(١) - أن أول وأهم ما تشير به هو أنه مهما كانت الإدارة أجنبية سواء كان ما يؤتى به إلى سورية دولة أو أكثر - أن لا تأتى كدولة مستعمرة بل كدولة وصية من قبل جمعية الأمم غايتها ومهمتها المقدسة (خدمة الشعب السوري وترفيعته) .

١ - ويجب أن تكون مدة الوصاية محدودة تعينها الجمعية حسب الحقائق التي تراها في تقارير الدولة الوصية .

٢ - وأن تكون للدولة الوصية سلطة كافية ذات زمن محدد أيضا لتكفل نجاح الحكومة الجديدة وتمكن من القيام بالمشاريع الأدبية والاقتصادية اللازمة لحياة البلاد .

٣ - وأن تصرف الدولة الوصية همها الأكبر إلى التعليم الضروري لأبناء البلاد الديموقراطية وتكوين روح وطنية قوية وهذا لازم بنوع خاص في سورية التي استفاق ضميرها حديثا .

٤ - وعلى الدولة الوصية أن تسعى منذ البداية لتدريب الشعب السوري على الحكم الذاتي المستقل بأسرع ما تسمح الأحوال وذلك بإنشاء جميع ما يقتضى لحكومة ديموقراطية من الدساتير وإشراك السكان فى الإدارة وزيادة نصيبهم من الحكم شيئاً فشيئاً حتى تنشأ بالتدريج روح وطنية متنورة فى الوطنيين لا تنظر إلى مصالحها الشخصية عند النظر فى مصلحة البلاد. وتتألف فى الوقت نفسه قوة كبيرة منظمة لخدمة البلاد.

٥ - ولا كان من الواجب ألا يطول زمن المشاورة بلا سبب مشروع فمن الضرورى إنشاء حكومة ذاتية مستقلة حالما يمكن الإقدام على هذا الأمر مع العلم بأن الغرض الأول من الحكومات ليس الحصول على أشياء معينة بل ترقية الوطنيين .

٦ - ومن واجب الدولة الوصية فى سورية وفى هذا العصر المتعبد أن تجعل الحرية الدينية التامة فى مأمن قولاً من الدساتير ، وعملاً فى الإدارة . وأن تكون عنايتها شديدة بالمحافظة على حقوق الأقليات إذ لا شيء أكثر أهمية من هذا فى نجاح الحكومة العربية الجديدة .

٧ - ويجب التوفى من تراكم الديون الكبيرة على الحكومة الجديدة فى ترقية الاقتصادية كما يجب التوفى من غمستها فى شؤون الدولة الوصية الاقتصادية والمحافظة من جهة أخرى على امتيازات الأجانب كحقوقهم فى إنشاء المدارس والمشاريع الاقتصادية . الخ ومن الواجب عرضها على جمعية الأمم لتعهد لها كما تقتضى مصالحه سورية . ولا ينبغى للدولة الوصية أن تستخدم سلطتها لتأييد مشاريع إحتكارية إلى حد يضر بسورية أو الأمم الأخرى بل يجب أن تعمل للسير بالحكومة الجديدة إلى الاستغلال الاقتصادى سريعاً كما سير بها إلى الاستقلال السياسى .

ومهما كان نصيب الآراء الأخرى فإنه يجب العمل بهذه الآراء إذا كان مؤتمر الصلح وجمعية الأمم مخلصين لبدأ الوصايات (الموضوع في دستور الجمعية) ويجب المحافظة على مصالح سورية الجوهرية كيفما كان شكل الإدارة فيها فإن المؤتمر السوري في دمشق تساوره المخاوف من جعل سورية مستعمرة لاحدى الدول تحت اسم آخر غير الاستعمار ، فلذلك يجب نزع هذا الخوف بنزع أسبابه .

(ب) - وتشير اللجنة في الدرجة الثانية بالمحافظة على وحدة سورية حسب رغائب السواد الأعظم من سكانها كما تدل على ذلك عرائضهم .

١ - لأن البلاد المشار إليها محدودة وعدد سكانها قليل جداً ووحدتها الجغرافية والاقتصادية والجنسية واللغوية واضحة بيئة لا تحتل إنشاء حكومات مستقلة ضمن حدودها المطلوبة . وإذا كان في الوسع تجنب هذا التقسيم فإن البلاد عريضة بلغتها ومدنيتها وتقاليدها وعاداتها .

٢ - أن هذا الرأي مطابق للنظريات العامة التي سبق ورودها كما أنه ينطبق على مبادئ جمعية الأمم ويتفق مع رغائب الاكثرية في البلاد .

٣ - يجب أن ترسم حدود سورية الجغرافية لجنة خاصة وتعتقد اللجنة أن طلب المؤتمر السوري إدماج كيليكية في سورية لاسوغ له تاريخياً ولا تجارياً ولا من حيث العلاقات اللغوية لأن الحد الفاصل بين أبناء اللسان العربي وأبناء اللسان التركي يضع كيليكية مع آسيا الصغرى أكثر مما يضعها مع سورية . وعلاوة على ما تقدم فليست سورية محتاجة إلى شاطئ بحري آخر مثل أقسام آسيا الصغرى .

٤ - ولا ينبغي حين الاعتراف بوحدة سورية نسيان الأماني الطبيعية في المناطق التي تشبه لبنان الذي له نوع من الاستقلال . وتكون الوحدة أصبح وأمتن إذا أعطى لبنان وماشاكله نوعاً واسعاً من الاستقلال الإداري فإن برنامج دمشق نفسه يطلب حكومة على فائدة اللامركزية الواسعة . تمتع

لبنان بكثير من الرخاء والحكم الادارى فى المملكة التركية فمن الضروري أن لا يكون حظه فى المملكة السورية أقل من حظه فى المملكة التركية ، بل يجب أن يعتقد بأن علاقاته الاقتصادية والسياسية مع باقى سورية تكون وهو - وعضو فى سورية أفضل منها إذا انفصل عنها إنفصالا تاما . وبالطبع أن لبنان كبلاد أكثر سكانها مسيحيون يخشى تسلط المسلمين فى سورية المتحدة وهناك موانع أربع تقيه هذا الخوف .

أولا - إستقلاله الادارى الواسع .

ثانيا - وجود دولة وصية قوية مدة طويلة يتألف فيها الدستور الذى تدير عليه الحكومة الجديدة .

ثالثا - مشاركة جمعية الأمم التى تحافظ على الحرية الدينية وحقوق الأقليات .

رابعا - شعور الحكومة العربية بضرورة المحافظة على لبنان لىكى نستطيع الدخول فى جمعية الأمم .

وعلاوة على ذلك فاذا كان عدد المسيحيين كبيراً فى داخل المملكة يزول الخطر من جنوح المسلمين إلى الاستياء الذى لا بد منه إذا كان عدد المسيحيين كبيراً خارج المملكة وهذا الأمر يؤيده الحوادث فى الهند فى علاقات الأديان المختلفة .

ثم أن لبنان كبلاد أكثر سكانها مسيحيون يكون أقوى وأفيد إذا كان ضمن سورية المتحدة مما لو كان خارجها منفرداً لوحده إذ يكون شريكا لها فى منافعتها ومصالحها الحيوية ولذلك نرى ان تكون سورية ولبنان متحدتين معا لفائدتهما وهذا رأى اللبنانيين المتخوذين أنفسهم .

ومثل هذا الكلام يقال عن فلسطين وهي وإن كانت (الأرض

المقدسة) عند المسلمين والمسيحيين واليهود على السواء فانها ذات موقف دقيق يحتاج إلى معالجة دقيقة وسيأتى الكلام عنها فى سياق الحديث عن الصهيونية.

الوحدة السورية والوصايات

(ج) - تشير اللجنة فى الدرجة الثالثة بوضع سورية تحت وصاية دولية واحدة كواسطة طبيعية لتأمين الوحدة وفائدتها .

١ - ولا ترى تقسيم إدارة المقاطعات السورية بين عدة وصيات ولو كانت الوحدة الوطنية معترفا بها فليست هذه ولاتلك بالطريقة الطبيعية التى تعتقد اللجنة أنها الفضلى لتوحيد الحكومة الجديدة أو الشعب كله وليس من المستبعد أن ترغم الظروف مؤتمر الصلح على الأخذ بوصاية مقسمة وهذا ليس بالحل الذى يجب إختياره عن طواعية لعدم إتفاقه مع مهبلحة السكان الكبرى .

٢ - ويجب أن لا ننسى أن السوريين هناك وأنهم مضطرون إلى الاتفاق معا على صورة ما ولا بد لهم من العيش بعضهم مع بعض سواء العرب فى الجهة الشرقية أو الذين على الساحل من المسلمين والمسيحيين . فهل يعاونون على ذلك أم يعرقلون بإنشاء علاقات ودية ولائمة بواسطة دولة وصية واحدة ؟ لا يرغب فى أن الحل الإدارى السريع لمسألة العلاقات الصعبة هو تقسيم القوم إلى أجزاء صغيرة مستقلة وبعض الأحيان لا بد أن يكون الفصل جليا واضحا كما فى قضية العلاقات بين الترك والأرمن ولكن الفصل التام بين تلك الأجزاء لا ينتج عنه غير إشتداد الخلاف وزيادة العداوات بين العناصر .

ان العبرة التى يلقىها علينا درس الشعور الاجتماعى الحديث توجب ادراك (النصف الآخر) على قدر ما يستطيع ادراكه بالعلاقات المكيه الحية فعلى

الدولة الوصية التي تمنح بعض الجماعات استقلالا إداريا محايلا مهمة ولا أن تعمل في الوقت نفسه على تقوية وحدة الشعور الوطني في سائر البلاد وعلى تحسين العلاقات الودية بين تلك الجماعات المختلفة لأن سكان سورية كما سمعناهم أكدوا لنا مراراً أن العلاقات القديمة بين الجماعات المختلفة ناشئة عن سياسة الحكومة التركية السيئة فإذا شمل العدل الجميع على السواء ووضح أن غرض الحكومة هو خدمة جميع الطبقات بلا تفضيل ولا تمييز - تحسنت العلاقات وزال سوء التفاهم ولا يتم الوصول إلى هذا الأمر بتفريق الناس بعضهم عن بعض وجعلهم أعداء .

بناء على ما تقدم يلح رجال اللجنة في وضع سورية تحت وصاية واحدة وذلك لفائدة المذاهب والجماعات كلها .

الأمير فيصل

(د) وتشير رابعا بأن يكون الأمير فيصل رئيس حكومة سورية المتحدة للأُمور الآتية :

١ - طلب المؤتمر السوري التمثيلي هذا الطلب بالإجماع باسم الشعب السوري وليس هناك ما يشمل على الشك بأن السواد الأعظم من سكان سورية يرغبون رغبة صادقة في أن يكون الأمير فيصل حاكما .

٢ - أن المملكة الدستورية القائمة على مبادئ الديمقراطية ملائمة للعرب بطبيعة الحال ولما انغمس من أحوال القبيلة ولا احترامهم لزعمائهم فانهم يحتاجون أكثر من كل شعب إلى ملك كبر كز شخصي لسلطة الحكومة .

٣ - أن الأمير فيصل وصل إلى سلطته الحاضرة وصولا طبيعيا ، ولا يوجد شخص آخر يقوم مقامه .

ومن مميزاته أنه ابن شريف مكة وله مقام كبير في العالم الاسلامي وكان أحد زعماء العرب الكبار الذين حملوا التبعة في ثورة العرب ضد الترك واشتركوا في تحرير الشعوب الناطقة بالعربية في المملكة التركية ولذلك وضع فيه المؤتمر السوري ثقته التامة ولقد أخذ الانكليز بناصره وتوسموا خيرا من تقلده رئاسه الحكومة العربية الجديدة فهو عربي عصري يميل إلى الأخذ بفضائل المدنية الغربية . وصلاته مع العرب في شرق سورية ودية فلا خوف على مملكته من هذا الجانب ولكنه بالطبع غير محبوب من المسيحيين في الشواطىء كما هو محبوب من العرب في المنطقة الشرقية ولكن هيهات أن يوجد رجل يتفق الناس على محبته أكثر منه فهو متساهل حكيم حاذق في سلوكه مع الناس واكتساب مودتهم ونفقتهم وهو رجل مخلص بعيد النظر . ولا يمكن الجزم الآن فيما إذا كانت له القوة الكافية التي يحتاج اليها في معالجة الصعوبات ولكن مما لا شك فيه أنه لا يوجد زعيم عربي آخر فيه من عناصر القوة ما فيه وسيكون أكبر معين في زمن الوصاية .

يستطيع مؤتمر الصلح أن يثق كل الوثوق بأن وجود عربي له هذه الصفات على رأس هذه الحكومة الجديدة في الشرق الأدنى مفيد .

الصهيونية

(هـ) تشير اللجنة بوجوب تنقيح البرنامج الصهيوني لفلسطين تنقيحا كبيرا لاسيما مهاجرة اليهود غير المحدودة التي ترمى إلى جعل فلسطين بلادا يهودية .

١ - باشرت اللجنة درس الصهيونية وهي ميالة إلى استحسانها ولكن الحقائق الحسية التي وجدت في فلسطين مع قوة المبادئ العامة التي أعلنها الحلفاء وقبلها السوريون حملتها على وضع المشورة الآتية :

٢ - تلقت اللجنة من اللجنة الصهيونية فصولا إنشاءية كثيرة عن البرنامج الصهيونى وسمعت كثيرا عن المستعمرات الصهيونية ومطالبها فى المؤتمرات شديدا مما فعلته ووجدت عدداً كبيراً يؤيد أماني الصهيونيين وخططهم وهى تعجب من انصراف تلك الجوالى إلى العمل وتغلبها بالوسائط الحديثة على العتبات الطبيعية .

٣ - تهتمد اللجنة أن الصهيونيين حصلوا على تشجيع معلوم من الحلفاء فى تصريح اللورد بلفور الذى كثر اقتباسه والاستشهاد به وتعديق ممثلى الحلفاء الآخرين عليه . إنما إذا عمل بهذا التصريح الذى يقضى بإنشاء « وطن قومى لليهود فى فلسطين مع الفهم الصريح بأنه لا يجب أن يعمل شيء يمس بالحقوق المدنية والدينية التى للجماعات غير اليهودية فى فلسطين » .

إذا عمل بهذا النص لا يبقى شك فى أنه يجب ادخال تعديل كبير على البرنامج الصهيونى .

إن إنشاء وطن قومى « للشعب اليهودى » لا يعنى جعل فلسطين بلداً يهودية كما أنه لا يمكن إقامة حكومة يهودية بدون احتضام الحقوق المدنية والدينية التى للجماعات غير اليهودية فى فلسطين . والحقيقة التى وقفت اللجنة عليها فى أحاديثها مع ممثلى اليهود هى أن الصهيونيين يتوقعون أن يحلوا السكان غير اليهود من فلسطين لشراء الأراضى منهم .

إن الرئيس ويلسن فى خطبته التى القاها فى ٤ يوليو سنة ١٩١٨ وضع المبدأ التالى كواحد من المقاصد الأربعة الكبرى التى يحارب الحلفاء من أجلها وهو :

« حل كل مسألة سواء كانت تتعلق بالأرض أو السيادة أو المسائل الاقتصادية والسياسية يجب أن يبنى على قبول الناس الذين يتعلق بهم قبولاً

حرراً لا على المصالح المادية أو لفائدة أى دولة من أمة أو أخرى ترغب في حل آخر خدمة لنفوذها الخارجى أو لسيادتها » فإذا كان هذا المبدأ سيسود وإذا كانت رغائب السكان في فلسطين سيعمل بها فيما يتعلق بفلسطين فيجب الاعتراف بأن السكان غير اليهود في فلسطين - وهم تسعة أعشار السكان كلهم تقريباً - يرفضون البرنامج الصهيونى رفضاً باتاً والجداول تثبت أن سكان فلسطين لم يجمعوا على شيء مثل إجماعهم على هذا الرفض فتعرض شعب هذه حالته النفسية لمهاجرة يهودية لاحد لها واضط اقتصادى اجتماعى متواصل ليسلم بلاده - نقض شائن للمبدأ العادل الذى تقدم شرحه ، واعتداء على حقوق الشعب وأن كان ضمن صور قانونية .

وقد اتضح أيضاً أن الشعور العدائى ضد الصهيونية غير قاصر على فلسطين بل يشمل سكان سورية بوجه عام فان ٧٢ بالمئة من مجموع العرائض - البالغ عددها ١٣٥٠ - في سورية ضد الصهيونية ولم ينل مطلب نسبة أكبر من هذه النسبة غير الوحدة السورية والاستقلال . وقد أعرب المؤتمر السوري الدمشقي عن هذا الشعور العام في المواد ٤ ، ٨ ، ١٠ ، من بيانه .

ولا ينبغي لمؤتمر الصلح أن يتجاهل أن الشعور ضد الصهيونية في فلسطين وسورية بالغ أشده وليس من السهل الاستخفاف به فان جميع الموظفين الانكليز الذين حادتهم اللجنة يعتقدون أن البرنامج الصهيونى لا يمكن تنفيذه إلا بالقوة المسلحة ويجب أن لا تقل هذه القوة عن خمسين ألف جندي ، وهذا في نفسه برهان واضح على ما في البرنامج الصهيونى من الاجحاف بحقوق غير اليهود . لا بد من الجيوش في بعض الاحيان لتنفيذ القرارات ولكن ليس من المعقول أن تستخدم الجيوش لتنفيذ قرارات جائرة . هذا فضلاً عن أن مطالب الصهيونيين

الاساسية في حقهم على فلسطين مبنية على كونهم احتلوا منذ النى سنة وهذه دعوى لا تستوجب الاكتراث والاهتمام .

وهناك أمر لا يجوز اغفاله إذا كان العالم يريد أن تعير فلسطين مع الوقت بلاداً يهودية وهو أن فلسطين هي الأرض المقدسة عند اليهود والمسيحيين والمسلمين على السواء أهم أمرهما ملاين من المسيحيين والمسلمين في العالم ولا سيما ما يتعلق من تلك الأحوال بالعقائد الدينية والحقوق ، فمسألة فلسطين وما يتفرع منها مسألة دقيقة وحرارة ومن المستحيل أن يرضى المسلمون والمسيحيون بوضع الأماكن المقدسة تحت رعاية اليهود مهما حسنت مقاصد هؤلاء . والسبب في ذلك هو أن الأماكن الأكثر تقدساً عند المسيحيين هي ماله علاقة بالمسيح والأماكن التي يقدسها المسلمون غير مقدسة عند اليهود بل مكروهة . ولا يستطيع المسيحيون والمسلمون في هذه الأحوال أن يرضوا عن وضع تلك الأماكن تحت اشراف اليهود . ثم هناك أماكن أخرى لها في نفوس المسلمين مثل هذا الشعور، ولما كانت هذه الأماكن كلها مقدسة ومحترمة من المسلمين كانت وصاياهم عليها فيما مضى أمراً طبيعياً فالذين يطلبون صيرورة فلسطين يهودية لم يحسبوا للنتائج حساباً ولا للشعور العدائي ضد الصهيونية في جميع أنحاء العالم التي تعتبر فلسطين أرضاً مقدسة .

وبناء على ما تقدم تشعر اللجنة مع عطفها على مسألة اليهود أن الواجب يقضى عليها بأن تشير على المؤتمر أن لا يؤيد غير برنامج صهيوني معتدل يجب العمل منه بالتدريج وبعبارة أخرى يجب تحديد المهاجرة اليهودية إلى فلسطين والعدول بتاتا عن الخطة التي ترمى إلى جعل فلسطين حكومة يهودية .

ولا يوجد هناك سبب يمنع ضم فلسطين إلى سورية المتحدة كأقسام البلاد الأخرى ووضع الأماكن المقدسة تحت إدارة لجنة دولية دينية تكون كما هي الحال في الوقت الحاضر تحت إشراف الدولة الوصية وجمعية الأمم ويكون لليهود بالطبع عضو في هذه اللجنة .

من تكون الوصاية على سورية . ؟

أن هذه الآراء التي تؤدي بالطبع إلى ضرورة الإشارة إلى الدولة التي يجب أن تكون وصية على سورية كلها .

١ - إن الاعتبارات التي سبق الكلام عنها تبين الصفات المطلوبة في الدولة الوصية وأول هذه الصفات أن يكون مرغوبا فيها من السكان وأن تتقيد بروح نظام الوصاية قلبا وقائما وتعمل للفرص الذي وضع النظام لاجلها وترضى بالجلاء بعد زمن معلوم ولا تحاول استغلال البلاد لمصالحها الشخصية ويجب أن يكون لها شغف بالديمقراطية وترقية الجمهور العام واحياء الروح الوطنية وتحتاج في هذه المهمة التي لا شكر عليها إلى رغبة غير محدودة وصبر طويل إذ لا تستطيع دولة أن تنظر نظرات صادقة في الأحوال المحسوسة - كملكية الأراضي مثلا - وتحاول أن تصلح تلك الأحوال بدون أن يكون لها كثير من الاعداء ويجب أن تكون قد سبقت لها خبرة في سياسة قوم أقل ارتقاء وأن تكون ذات موارد كبيرة في الرجال والمال .

٢ - من المرجح أن هذه الصفات لم تجتمع في دولة ، ومن المؤكد أنها لم تجتمع فيها متناسبة متوازية . وهذه الصفات مطلوبة كثيرا أو قليلا كما ظهر لنا من احاديثنا مع الأمة السورية ووجود هذه الصفات يؤدي إلى طور جديد في العلاقات بين الأمم بحيث تدخل فيها روح التفهيمية والدولة التي

تأخذ الوصاية على سورية كلها على هذه الشروط لا نخدم سورية وحدها بل العالم كله وفي الوقت ذاته نخدم أنفسنا لانها تعمل على تحقيق مقاصد الخلفاء السامية في الحرب وتعطى برهاننا دامغا على أن هذه المقاصد لم تهمل، الأمر يساعد كثيرا على استبقاء الأمم المتحدة متمسكة بمبادئها العالية .

٣ - إن قرارات مؤتمر الصلح في ٣٠ يناير سنة ١٩١٩ مندمجة في الأوامر المعطاة لنا وهي توضح حالة المناطق التي ستفصل فصلا تاما عن المملكة التركية وقد جاء فيها « أنه يجب أن تراعى رغائب هذه الجماعات في اختيار الدولة الوصية أولا » .

أن ما وصلنا اليه في درسنا لا يدع مجالا للشك في رغبة أكرثية الشعب السوري فانه بالرغم من كون قبول أميركا الوصاية أمراً مجهولاً كل الجمل وبالرغم من كون اللجنة لم تشجع الافكار على الاتجاه نحو هذه الجهة أو الأخذ بها بل ثبطتها - أنه مع ذلك فقد كانت أميركا الدولة التي اختارها السوريون في الدرجة الأولى وكانت نسبة العرائض التي تطلبها ٦٠ بالمئة في المجموع كله - عددها ١١٥٢ - بينما لم تزل دولة أخرى أكثر من ١٥ بالمئة من المجموع .

وقد ثبت أن القوم يعرفون الأسباب التي بنوا عليها اختيارهم أميركا فهم يقولون إنما اختاروها لأنهم يعرفون سيرتها ومقاصدها السامية التي لاشوبها شائبة والثقة التي لها عند الجماهير السورية التي كانت في أميركا والروح الطيبة التي ظهرت من المعاهد الاميركية التهذيبية في سورية ولا سيما كلية بيروت التي تواصل تشجيع الروح الوطنية السورية مما اثبت لهم أن أميركا ليس لها مطامح جغرافية ولا استعمارية وأنها لا تلبث أن تنجلي من تلقاء نفسها حالما يثبت بناء الحكومة السورية . ويتخذون كوبا والفلبين

مثالين على روحها الديمقراطية النبيلة وهما لها من الموارد الغزيرة وهكذا يتضح من النظر في رغائب الشعب السوري أن الوصاية يجب أن يعهد بها إلى أميركا. ٤ - أما من حيث الصفات المطلوبة في الدولة الوصية دلي سورية فأمر كما التي أختارها الشعب بالدرجة الأولى لا خوف عليها من تقديم كل إمتحان دقيق على المقياس الذي أشرنا إليه في كلامنا السابق وإن كانت أقل خبرة من انكلترا في هذا العمل وربما كانت علاقاتها مع سورية غير كثيرة ولا متينة مثل علاقات فرنسا فهي على الأقل حاصلة على الصفة التي يتطلبها نظام الوصاية الجديد الذي يحدد العلاقات التي يجب أن تكون للدولة كبيرة مع شعب ضعيف .

وهي أن قبلة الوصاية مع التردد فانها سترى كيف أن المنطق يقضى بحمل هذه التبعة التي نجمت عن المقاصد التي خاضت الحرب من أجلها وعن دعوتها إلى تأليف جمعية الأمم .

٥ - وهناك مسألة أخرى وهي أن أميركا هي الدولة التي تقدر أن تعالج المسألة السورية - في البدء على الأقل - بدون اعتراض عليها من الشعب السوري فقد ظهر أن الأكثرية ترغب في مجيئها أكثر من رغبتها في مجيء أية دولة أخرى .

وأنه لا سهل على انكلترا وفرنسا معا أن تتنازلا عن مطالبها لايركا من أن تتنازل أحدهما للأخرى وهي الدولة التي ليس لها منافس ولها موارد غزيرة تساعد على نشر العمران في سورية ، الأمر الذي يفيد الأمم التي لها مصالح مكينة مع سورية وبمساعدة على حفظ العلاقات الودية بين الحلفاء ، يضاف إلى ذلك أن الانكليز الذين لهم مصالح كبيرة في مصر وبلاد العرب

والعراق لا يرحبون بدولة أخرى مثلما يرحبون بصيرورة أميركا جارة لهم، وكذلك العرب والسوريون في تلك المناطق والفرنسيون الذين لهم مصالح كثيرة خصوصية في بيروت ولبنان .

المصاعب التي أمام أميركا

٦ - ترد على الإشارة بوصاية أميركية واحدة على سورية كلها جملة اعتراضات أولها : أن ارضاء الشعب الأميركي بقبول الوصاية غير مؤكد ، وثانيها : أن رضا الانكليز أو الفرنسيين بالجللاء وترحيبهم بمجيئهم أو غير مؤكد أيضا وهذه حالة قد تسبب تعباً دائماً لإدارة أميركية علاوة على أن التشجيعات الكثيرة التي أعطيت للصهيونيين وإن كانت مهمة قد تؤدي إلى عرقلة أميركا بالنظر إلى سكانها اليهود ذوي النفوذ . ثم إذا كانت أميركا مستقبل وصاية ما فعلى الغالب أن الوصاية على آسيا الصغرى أكثر ملءمة وأكبر أهمية لأن هناك مهمة عظيمة تحتاج إلى مانعند أميركا من المقدرة فتخرج عن سياستها التقليدية فيما يتعلق بشؤون القارة الشرقية . وتعتقد اللجنة أنه لا دولة غير أميركا تقدر أن تذهب إلى آسيا الصغرى ولها حرية تامة لتعامل سائر العناصر بالعدل على السواء .

ويمكن القول عن هذه الاعتراضات بوجه عام أنها قد تكون من النوع الذي يحل نفسه أو من العراقيل التي يجب توقعها في مهمة عظيمة كهذه ، ولكن هذا لا يمنع اللجنة من القيام بواجبها وهو الإشارة إلى ما تعتقد أنه الطريقة الفضلى التي ينبغي السير فيها . لذلك تشير بأن تسأل الولايات المتحدة الأميركية أن تأخذ الوصاية على سورية كلها .

نبوة تمت

إذا لم تعط أميركا الوصاية على سورية لسبب ما تشير اللجنة في هذه الحالة عملاً برغائب أكثرية الشعب السوري أن تعطى الوصاية لبريطانيا العظمى فإن الجداول تبين أن هناك ١٠٧ عريضة في سوريا تطلب وصاية بريطانيا العظمى إذا لم تأخذ أميركا الوصاية وهذا يزيد كثيراً على العرائض التي تطلب فرنسا ، بل أن ستين في المئة من العرائض تحتاج بشدة على وصاية فرنسوية مباشرة وتتجاشى اللجنة البحث في أسباب هذه الحالة مضطرة إلى الاعتقاد بأن الموقف نفسه يستحيل معه الإشارة بأن تكون سورية كلها تحت وصاية فرنسوية . ان شعور العرب في الجهة الشرقية شديد ضد فرنسا . وهناك سبب خطير يدعو إلى الاعتقاد بأن السعي لأكراه القوم على قبول الوصاية الفرنسية يؤدي إلى حرب بين العرب والفرنسيين ويوجد بريطانيا في مأزق حرج .

ولعل اللجنة يسمح لها أن تقول أن هذا الاستنتاج يخالف ما كانت ترجوه في البدء فقد كانت تأمل - بالنظر إلى علاقات فرنسا القديمة والودية مع سورية ، وإلى تضمحياتها الفسائقة في الحرب ، وإلى ما ينتظر أن تناله المملكة الانكليزية من الأراضي بعد الحرب - أن تتمكن من الإشارة على المؤتمر بوضع سورية كلها تحت وصاية فرنسا ولكن كلما طال مقام اللجنة ، في سورية تأكدت أن هذا الأمر لا يمكن الإشارة إليه ولا العمل به .

بناء على ما تقدم ترى اللجنة أنه إذا كانت أميركا لا تستطيع قبول الوصاية ان تعطى لبريطانيا العظمى لأن الأكثرية تطلبها ثم لأنها هناك ولديها رجال إداريون متمرون وهي ذات خبرة كافية في معاملة الشعوب الأقل

منها ارتقاء ومتوفرة فيها صفات كثيرة مما يجب أن تكون في الدولة الوصية كما تقدم البيان .

الاعتراضات على بريطانيا العظمى

غير أننا لا ننصف الشعب السوري إذا نحن لم نصف بعبارة صريحة بعض الأسباب التي حملت القوم في سورية على تفضيل أمريكا على انكلترا فان القوم أظهروا في أحاديثهم معنا خوفهم من أن وضع الوصاية في أيدي الانكليز يحول الدولة الوصية إلى دولة استعمارية من الطراز القديم ويهعب على بريطانيا العظمى أن تتخلى عن مبدأ الاستثمار لاسيما في بلاد تحسب أهلها غير راقين وترهق الشعب الفقير لكي تزيد عدد الموظفين الاداريين وتصبح مصالح سورية تبعاً لمصالح الامبراطورية وتستثمر البلاد أخيراً لما فيها ولا تنجلي عنها أبداً لتعطي أهلها الاستقلال الحقيقي ، كما أنها لا تعنى بالتعليم العمومي فلا تهنيء له أسبابه الكافية فضلاً عن أن تحت سيطرتها من الأراضي أكثر مما يجب أن يكون لمبادئها وفائدة العالم بالرغم من تاريخها الاستعماري المجيد . وهذه المخاوف التي تساور نفوس السوريين توضح لماذا يطلبون الاستقلال الناجز ، ومساعدة محدودة الأمد ، عشرون سنة فقط ، كما توضح احتجاجاتهم على المادة ٢٢ من دستور جمعية الأمم وكلهم يعتقد أن الدولة التي يرسلها مؤتمر الصلح إلى سورية يجب أن تأتي كوصية حقيقية تحت إشراف الجمعية ولأجل محدود . وكل ما خالف هذين فهو خيانة للشعب السوري .

ويجب الايضاح أيضاً بأن المصالح المشروعة لفرنسا في سورية تكون مضمونة تحت الوصاية الحقة إذ لا يوجد سبب يدعو إلى قطع رابطة من

الروابط التي لفرنسا مع سورية أو اضعافها سواء كانت سورية تحت وصاية دولة أخرى أو مستقلة .

بقي أمر واحد يجب اضافته وهو أنه إذا كانت فرنسا تتشبه بمهاْلِها في سورية تشبها لا نبالي معه بالعلاقات الودية التي بين الحلفاء فإنه من الممكن بالطبع أن تعطى وصاية على لبنان « غير مكبر » بالأفراد عن سورية كما ترغب جماعات كبيرة في هذه المنطقة . ولاستطيع اللجنة للأسباب التي تقدم شرحها أن تشير بهذا الأمر على المؤتمر ولكنه ترتيب ممكن .

٢ - العراق

بالنظر للقرارات ، التي أصدرها مؤتمر الصلح في ٣٠ كانون الثاني (يناير) ١٩١٩ ، وبالنظر للتصريح الانكليزي الفرنسي الصادر في ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٩ - في عشية الهدنة - وكل من هذه الوثائق يصنف سورية والعراق في مقام واحد ليعالج أمرهما بطريقة واحدة ، كما يقطع لكل منهما الوعود والتأكيدات ذاتها فإن عضوى اللجنة يوصيان مؤتمر الصلح بأن يتبع تجاه العراق سياسة توازى بشكل عام تلك التي أوصى باتباعها حيال سورية لا يتحول التهرج الانكليزي - الفرنسي إلى « قصاصة أخرى من الورق » .

١ - ووفقا لذلك فإننا نوصى ، انسجاما تاما مع التعليمات الصادرة البنا ، وباعتبار أن ذلك يتقدم على غيره في الأهمية ، بأن أية إدارة (حكومة) أجنبية تدخل إلى العراق يجب أن تأتي العراق ليس كدولة مستعمرة بالمعنى القديم لهذه الكلمة ، بل كدولة منتدبة من عصبة الأمم ، مشفوعة بأدراكها الجلى بأن « رفاهة الشعب واثماءة » يؤلفان بالنسبة إليها أمانة مقدسة . ومن

أجل هذه الغاية يجب أن يكون للانتداب أجل محدود . أن تقدر موعد انتهائه عصبة الأمم ، في ضوء جميع الوقائع كما نرد من عام إلى آخر ، سواء أفي التقارير السنوية للدولة المنتدبة المرفوعة إلى العصبة أو بطرق أخرى . إن النص الكامل للتوصية الأولى بشأن سورية مشفوعا بالتوصيات الملحقة بها ، ينطبق نقطة نقطة على العراق بالصحة ذاتها التي ينطبق فيها على سورية .

وإذا ما قام مؤتمر الصلح وعصبة الأمم والدولة الموكل إليها الانتداب بتنفيذ سياسة الانتدابات المتجسدة في ميثاق عصبة الأمم ، تنفيذاً مخلصاً ، فإن أهم مصالح العراق الأساسية تصان بذلك تماماً .. ولا تصان بغير هذا .

٢ - ونوصي ، في المقام الثاني ، بأن تصان وحدة العراقي ، وأن تخطط حدوده المضبوطة بواسطة لجنة تخطيط للحدود ، بعد تعيين الانتداب عليه . وعلى وجه الاحتمال يجب أن يشمل (العراق) على الأقل ، على ولايات البصرة وبغداد والموصل . كما يمكن إلحاق المناطق الكردية والآشورية الجنوبية بالعراق . فالحكمة من إيجاد قطر موحد هي في حالة العراق في غنى عن النقاش .

٣ - ونوصي في المقام الثالث ، بأن يوضع العراق تحت أشرف دولة منتدبة واحدة ، باعتبار ذلك السبيل الطبيعي لتأمين وحدة حقيقية وفعالة . كما أن مهمة انماء الشعب اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وتعليمياً تستدعي مثل هذا الانتداب الموحد . وليس خليفاً بأن ينبج عن محاولة تقسيمه وتجزئته إلى « مناطق نفوذ » من جانب عديد من الدول ، الا تعريض مصالح الشعب إلى الهدر والاضطراب والاحتكاك والاذى . وهذا يتضمن

أنه ليس للدولة المنتدبة أن تكون دولة مستعمرة إنما يجب أن تحافظ على حقوق الشعب كأمانة مقدسة .

٤ - لما كان من المرغوب فيه بوضوح أن يكون ثمة انسجام عام في المؤسسات السياسية والاقتصادية والتدابير المتبعة بسورية والعراق ، ولما كان يجب أن يكون للشعب الكفاءة الأولى في تقرير شكل الحكومة التي سيعيش في ظلها ، فإتينا نوصي بأن تكون حكومة العراق ، إنسجاماً مع الرغبات السافرة لشعبها ، ملكية دستورية ، كالحكم المقتراح السورية ، وبأن يعطى شعب العراق فرصة يعان فيها ملكة المختار وأن تراجع عصبة الأمم إختياره هذا وتثبته ، ويمكن الافتراض بما يقارب الصواب أن الـ ١٢٧٨ عريضة الواردة من سوريين بطلب الاستقلال للعراق وتعادل ٦٨ بالمائة من مجموع العرائض الواردة - تعكس الشعور في العراق بالذات ، كما أن الاتصالات التي استطعنا تأمين عقدها مع العراقيين تدعم هذا الافتراض وتجبر الى الاعتقاد بأن البرنامج الذي رفعه في حلب ، الممثلون العراقيون ، برئاسة جعفر باشا الحاكم العسكري لمنطقة حلب ، والذي يوازي عملياً البرنامج المرفوع في دمشق ، خليق بأن يؤيده الشعب العراقي بشكل عام . وسواء أكان هذا التأييد يشمل كل مادة في البرنامج على وجه سواء ، وسواء أكان يشمل تعيين ملك من أبناء ملك الحجاز ، فليس لدينا من المعلومات الكافية للفصل في الأمر ، ولهذا أوصينا بإجراء استفتاء على هذه النقطة . هذا على الرغم من وجود بيانات بريطانية على أن العراقيين قد عبروا عن تمييزهم لواحد من أبناء عاهل الحجاز كأمر يولى عليهم .

٥ - يعان البرنامج العراقي عن إختياره أمريكة كدولة متعديّة

من غير بديل ثان . ولا شك أنه كان في العراق قسط كبير من الانفعال الساخط ضد بريطانيا العظمى ، فالعرائض تنهم على وجه التعيين السلطات البريطانية في العراق بتدخل كبير في حرية الرأي والتعبير (الكلام) والانتقال — وقد يبرر الكثير منه وقت الاحتلال العسكري ، ولكن المشاعر المهيجة بذلك القدر قد تنتج بالطبع عدم استعداد للتعبير عن الرغبة في اختيار بريطانية العظمى دولة منتدبة . ومن جهة أخرى فإن مادة الكتيب « نسخ وترجمات التصاريح وغيرها من الوثائق المتعلقة بتقرير المصير في العراق » وقد استدعتها محاولة من جانب الحكومة البريطانية في العراق لتأمين آراء الزعماء المتقدمين في كل جماعة فيما يتعلق بتقرير المصير . أما هذه المادة ، نظرا لأنها مرفوعة مباشرة إلى المسؤولين البريطانيين ، فهي بلا ريب أميز لمصلحة البريطانيين مما لو كانت خلاف ذلك ، ولكنها تدال بما لا يقبل الشك على أن قسما كبيرا من الرأي (العام) من شأنه أنه يختار الانتداب البريطاني — وعلى كل حال فإن مجال اختيار دولة منتدبة ذات قدرة وتجربة كافيتين ومتميزة بالعدالة الأساسية هو مجال محدود ولا بد . وأنه ليس مما لا يقبل الاحتمال ، أن العراقيين إذا جبهوا برفض أميركا قبول الانتداب على العراق ، خالقون بأن يجهلوا بريطانيا موضع خيارهم الثاني على الأقل ، كما فعلت الأغلبية السورية . وهناك شواهد إضافية كذلك على هذه النقطة .

ولما كان لا يبدو محتملا أن أحريكا تسمتطيع أن ، أو خليفة بأن تنقبل انتدابا على العراق ، بالإضافة إلى إمكان قبول انتداب على سورية وآسية الصغرى ، فإن عضوى اللجنة يوصيان بأن ينيط مؤتمر الصالح الانتداب على العراق بريطانيا العظمى للأسباب العامة الآنف ذكرها في معرض التوصية

بجعلها دولة منتدبة على سورية في حالة عدم قبول أمريكا ذلك ، ذلك أنها قد تكون أنسب الدول المهمة الخاصة المنطوية في ذلك ، ونظرا لعلاقتها العربية مع العرب ، كعرفان الجليل تضحياتها التي بذلتها لانقاذ العراق من الاتراك ، هذا مع عدم الاقرار لها بحق الفتح ، كما تعبر بياناتها هي عن اسقاطها لادعائها بهذا الحق ، ونظرا للمصالح الخاصة التي لها ، طبعيا ، في العراق بسبب من قربها إلى الهند وصلاته الوثقى مع شبه الجزيرة العربية ، وبسبب مما سبق أن قامت به من عمل في الاقليم (العراق) .

وأن تلك الأسباب لتجعل انتدابا بريطانيا أحسن ما يكون ، على وجه الاحتمال ، لخدمة المصالح الكبرى للشعب العراقي ككل ، على الرغم من أنه من الأحسن لبريطانية وللعالَم ، من وجهة نظر المصالح العالمية الكامنة في الحيلولة دون اثاره الغير والشكوك والخاوف من سيطرة دولة مفردة ، الا بضاف أى إقليم جديد إلى الامبراطورية البريطانية . وعلى كل حال فإن انتدابا بريطانيا سيستمتع بميزة مقررة هي النزول إلى دعم الوحدة الاقتصادية والتعليمية في كل من أرجاء سورية والعراق ، سواء أكانت سورية تحت انتداب بريطانيا أو أمريكا ، وهكذا فإن (الانتداب) سيعكس بشكل أكثر مما سبق العلائق الوثقى في ميدان اللغة والعادات والتجارة بين هذين الجزئين من الامبراطورية العثمانية السابقة .

وفي بلد كالعراق وافر الغنى بالامكانيات الزراعية والبتروول وغيره من المصادر سيلوح حتميا ، رغم توفر كل النوايا الطيبة ، خطر الاستثمار والسيطرة الاحتكارية من قبل الدولة المنتدبة عن طريق فرض سيادة المصالح البريطانية وخاصة عن طريق هجرة هندية واسعة النطاق . فهذا الخطر

يتطلب احترازا متزايدا ونزيها . وأن العراقيين يشعرون شعورا قويا بوحدة هذا الخطر وبخاصة خطر الهجرة الهندية ، حتى ولو اقتصرمت الهجرة على المسلمين الهنود . فهم يتخوفون من التمازج بشعب آخر من عرق متباين سكانية وعادات مختلفة كلبية باعتباره يهدد حضارتهم العربية .

مع الاحترام

هنري س. كنيج
تشارلس ر. كراين .

المجموعة الثالثة

مشكلة فلسطين

(١) وعد بلفور^(١)

في اليوم الثاني من شهر نوفمبر سنة ١٩١٧ أصدرت الحكومة البريطانية وعد بلفور بصفة كتاب وجهه مستر بلفور، الذي كان عندئذ وزيراً للخارجية، إلى اللورد روتشيلد وفيما يلي نص هذا الكتاب :

« يسرني جداً أن أبلغكم ، بالنيابة عن حكومة جلالتكم ، التهنيتات التامة التي ينطوي على العطف على آماني اليهود الصهيونية وقد عرض على الوزارة وأقرته :

« ان حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية ، على أن يفهم جلياً أنه ان يؤتى بعمل من شأنه أن يغير الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين ، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى^(٢).

(١) نقلنا نصه المذكور من تقرير اللجنة الملكية لفلسطين المطبوع بالعربية في شهر يوليو سنة ١٩٣٧ والصادر بشكل كتاب أبيض رقم ٥٤٧٩ بعد أن عرض على البرلمان بأسر الملك .

(٢) جاء في الصفحات ٣٠ و ٣١ و ٣٢ من تقرير اللجنة الملكية لفلسطين المشار إليه أعلاه بصدد وعد بلفور ما يأتي :

« إن خوض الامبراطورية العثمانية لغمار الحرب أثار الآمال القومية في اليهود كما أثارها في العرب . فقد لاح لليهود أن انتصار الحلفاء قد يفتح باباً لرجوعهم الى فلسطين =

• • • • •

على مجال أوسع كثيرا مما كان يظن يمكننا حتى ذلك الحين ولذلك عمد الزعماء الصهيونيون الى وضع آرائهم في قالب مشروع نهائي لمرضه على حكومات الحلفاء عند أول فرصة ملائمة تسنح لهم . وفي أواخر سنة ١٩١٦ ، أخذت تضعف مقاومة الحكومة الروسية للصهيونية لهم . وقد كانت هذه المقاومة العتبة السكود التي تعترض سبيلهم . وعندما صحت النية على زحف الجيوش البريطانية على فلسطين في شهر شباط سنة ١٩١٧ فتح باب المفاوضات الرسمية بين الصيونييين والحكومة البريطانية ، وتلتها مفاوضات أخرى بينهم وبين الحكومتين الفرنسية والاطيالية قتمت الموافقة رسميا على المشروع الصهيوني في باريس وروما كما في لندن وأرحى ، نشر هذه الموافقة حتى أواخر شهر تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩١٧ عند ما ظهر أن انتصار الجنرال اللنبي في حملته أصبح أمرا محققا وفي اليوم الثاني من شهر نوفمبر سنة ١٩١٧ نشرت الحكومة البريطانية بيان بسياستها ، اشتهر فيما بعد « بتصريح بلفور » .

وكان نص هذا التصريح قد عرض قبل نشره على الرئيس ويلسون واقرت بموافقته ، وفي ١٤ شباط (فبراير) سنة ١٩١٨ أبدته الحكومة الفرنسية تأييدا علنيا ثم تلتها الحكومة الايطالية فأبدته بتاريخ ٩ ايار (مايو) سنة ١٩١٨ « ثم قالت « ذكر لنا المستر لويد جورج الذي كان رئيسا للوزارة في ذلك الزمن في سياق الشهادة التي أدلى بها أمامنا أنه بالرغم من أن القضية الصهيونية كانت تاتي معاوضة واسعة في بريطانيا وأمريكا قبل شهر نوفمبر سنة ١٩١٧ ، كان اعلان تصريح بلفور في ذلك الحين أمرا « اقتضته موجبات الدعاية » وشرح لنا الموقف الحرج الذي كان يحيق بدول الحلفاء والدول المشتركة معها في ذلك الوقت . فالرومانيون كانوا قد سحقوا معنويات الجيش الروسي كانت قد أخذت في الانحلال ولم يكن في وسع الجيش الفرنسي انثد أن يقوم بهجوم واسع المجال ، وكان الايطاليون قد فشلوا فشلا مروعا في موقعة كابوريتو كما أن الغواصات الألمانية كانت قد أغرقت ما يبلغ محوله ملايين الاطنان من السفن البريطانية ولم تمكن قد وصلت الفرق الامريكية بعد الى الخنادق . وفي تلك الحالة الحرجة ساد الاعتقاد بأن اكتساب عطف اليهود أو مناوأتهم قد يكون له أثره النعال في توجيه كفة الميزان نحو قضية الحلفاء أو ضدهم ، ثم ان

تعطف اليهود من شأنه على الاخص أن يضرب معاضدة اليهود في أمر بكا ويجعل من الصعب على ألمانيا تخفيف قواها العسكرية وتحسين وضعها الاقتصادي في الميدان الشرقي .

تلك هي الاحوال التي أسدرت فيها الحكومة البريطانية تصريح بلفور . وقد ذكر لنا مستر لويد جورج : « أن الزعماء الصهيونيين تطعوا لنا وعدا أكيدا مآله انه اذا أخذ الحلفاء على عاتقهم تسهيل انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين فانهم «أي الزعماء الصهيونيين» سيعملون كل ما في وسعهم لا يقاط عاطفة اليهود في كافة أنحاء العالم وتأليبهم لمعاوضة قضية الحلفاء ، وقد بروا بوعدهم هذا »

إن فكرة « الوطن القومي اليهودي » بالمعنى المقصود به في « وعد بلفور » ليس له سند من القانون أو العرف الدولي وليس له في التاريخ سابقة واحدة تدعمه وتؤيد فكرته ، ولم يحاول واضعوا ذلك الانتداب شرح الفكرة ولم يرد في أى وثيقة رسمية ما اذا كان المقصود بالوطن القومي اليهودي مجرد إيجاد وسيلة للتدرج نحو الدولة اليهودية أو أن الوطن القومي هو غاية في حد ذاته ، والمستند الوحيد الذي حاول واضعه تحديد معنى الوطن القومي اليهودي هو « السكتاب الأبيض لسنة ١٩٢٢ » راجع الوثيقة (٢٩) من هذه المجموعة الذي أصدره وزير المستعمرات آنشد المستر تشرشل . الا أنه استعمل في صياغته عبارات مرنة غامضة زادت من تعقيد الفكرة والمعنى واحتاجت الى شرح وتفسير وهم أن الوضع القانوني للوعد لم يطرأ عليه جديد ، الا أن مصادر حديثة قد صدرت خلال الفترة من سنة ١٩٤٥ - ١٩٥٤ فألقت نورا على الظروف والملاسات التي أحاطت بصدور وعد بلفور ومدى تغفل النفوذ اليهودي في الاوساط الدولية وعلى الخصوص البريطانية والأمريكية ومقدار عيشه بأجهزة الدولتين وافساد نمائر القائمين على الحكم فيهما .

(٢) ترجمة نص المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم^(١)

وقع العهد بتاريخ ٢٨ يونيو سنة ١٩١٩

وأصبح نافذ المفعول في ١٠ يناير سنة ١٩٢٠^(٢)

ان المستعمرات والبلاد التي زالت عنها صولة التابعة للدول التي كانت تحكمها سابقا نتيجة للحرب الأخيرة والتي يقطنها أقوام لا يستطيعون النهوض وحدهم حسب مقتضيات العالم الحديث للنشطة يجب أن يطبق عليها المبدأ القائل بأن رفاهية مثل هذه الشعوب وتقدمها يعتبر ودبعة مقدسة في عنق المدنية وأن الضمانات للقيام بما تتطلبه هذه الودبعة يجب أن يشتمل عليها هذا العهد .

(١) وأن أحسن وسيلة لتنفيذ هذا المبدأ عمليا هو أن يعهد بالوصاية على مثل هذه الشعوب للأمم المتقدمة ، والتي تستطيع بسبب مواردها وخبرتها أو موقعها الجغرافي أن تأخذ على عاتقها هذه المسؤولية على أحسن وجه وتتقبلها ويجب عليها ان تمارس هذه الوصاية بوصفها دولة منتدبة بالنيابة عن عصبة الأمم .

(٢) أن نوع الانتداب يجب أن يختلف تبعا لدرجة تقدم الشعب وموقع البلاد الجغرافي وأحواله الاقتصادية وغير ذلك من الظروف المماثلة .

(٣) أن بعض الشعوب التي كانت خاضعة للإمبراطورية التركية قد وصيات

(١) يؤلف عهد عصبة الأمم القسم الأول من معاهدة فرساي .

(٢) ترجم نص هذه المادة عن أصل عهد عصبة الأمم كما نقل في كتاب :

«Basic Documents of International Relations» المطبوع في أمريكا سنة ١٩٥١

لواضعه فرديريك ه. هارتمان ، مساعد أستاذ علم السياسة في جامعة فلوريدا .

إلى درجة من التقدم يمكن معها الاعتراف مؤقتا بكيانها كأهم مستقلة خاضعة لقبول الارشاد الادارى والمساعدة من قبل الدول المنتدبة حتى ذلك الوقت الذى تصبح فيه هذه الشعوب قادرة على النهوض وحدها ويجب أن يكون لرغبات هذه الشعوب المقام الأول فى اختيار الدولة المنتدبة .

٤) أن الشعوب الأخرى وخصوصا شعوب وسط أفريقيا فانها فى مثل الدرجة التى هى عليها يجب معها على الدولة المنتدبة أن تكون مسئولة عن إدارتها تحت ظروف تضمن لها حرية العقيدة والدين مراعية فقط حفظ النظام العام ومبادئ الأخلاق وان تمنع التصرفات السيئة مثل تجارة الرقيق ونقل السلاح والخمور ومنع إنشاء الحصون العسكرية والقواعد البحرية وعدم تدريب الوطنيين عسكريا إلا بقصد إستخدامهم فى البوليس وفى الدفاع عن البلاد ، وان تضمن أيضا فرصا متساوية فى المناجزة الاعضاء الآخرين فى عصبة الأمم .

٥) وهناك بلاد مثل جنوب غربى أفريقيا وبعض جزر المحيط الهادى الجنوبي ، نظرا لتفرق سكانها أو قلة عددهم أو بعدهم عن مراكز المدنية أو الانهمال الجغرافى فى بلاد الدول المنتدبة وغير ذلك من الظروف ؛ يمكن ادارتها على وجه أحسن بمقتضى قوانين الدول المنتدبة كجزء من بلادها بشرط أن تراعى التحفظات المذكورة أعلاه لصالح السكان الوطنيين .

٦) فى كل حالة يفرض فيها الانتداب ، على الدولة المنتدبة أن تقدم إلى المجلس تقريرا سنويا يتعاق البلد الذى عهدت اليها شؤونه .

٧) أن درجة السلطة ، الرقابة أو الادارة التى تمارسها الدولة المنتدبة ، ان لم تكن قد اتفق عليها سابقا من قبل اعضاء عصبة الأمم ، يجب أن تحدد بصراحة فى كل حالة من قبل المجلس .

٨) يجب أن تؤلف لجنة دائمة لتسلم التقارير السنوية التي تقدمها الدول المنتدبة وفحصها ، ولتقديم المشورة للمجلس في جميع المسائل المتعلقة بمراعاة شؤون الانتداب .

(٣) القسم الخاص بفلسطين والصهيونية من تقرير
اللجنة الامريكية كنيج - كراين^(١)

مؤرخ في ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٩

وصلت اللجنة الامريكية إلى يافا يوم ١٠ يونيو ١٩١٩ وأذاعت البيان
التالي :

ان الشعب الامريكي ليس له مطامع سياسية في أوروبا أو الشرق الأدنى
بل يفضل - على قدر الامكان - تجنب كل علاقة بالمشاكل الاوروبية والاسيوية
والافريقية ويرغب باخلاص أن يسود السلام الدائم وانه بهذه الروح يدنو
من مشاكل الشرق الأدنى .

« لقد عين مجلس الأربعة لجنة دولية لدرس الحالة في المملكة التركية
علاقتها بالصراعات ، وغاية اللجنة الفرعية الامريكية الموجودة الآن الوقوف
جهد المستطاع على أحوال السكان والطبقات وعلاقتهم ليكون الرئيس ولسون

(١) نشر الاستاذ أمين سعيد في الجزء الثاني من كتابه « الثورة العربية الكبرى »
أقساماً مفصلة عما احتواه تقرير هذه اللجنة وخصوصاً ما يتعلق منه بفلسطين والصهيونية
وذلك في الصفحات ٧٦ و ٦٢ و ٧٦ ولم يذكر المرجع الذي اعتمد عليه في نقل هذه المعلومات
فرجعنا الى المالحق (II) الذي نشره الاستاذ جورج انطونيوس في الصفحة ٤٣ ، من كتابه
« Arab Awakening » وهو القسم المختص بسوريا وفلسطين من تقرير اللجنة الامريكية
المذكورة وقد دون في هامش الصفحة أن (النص منقول عن « Editor & Pubilsher »
(نيويورك) الصادرة في ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٢) وعلى الاثر قارنا الترجمة العربية مع النص
الذي أورده الاستاذ جورج انطونيوس المتعلق بالبرنامج الصهيوني فوجد مطابقة كل المطابقة
وإن الترجمة آمنة وصحيحة ولقد اعتمدنا على الترجمة العربية كما جاءت بكتاب الثورة .
العربية الكبرى » .

والشعب الأمريكى على بينة من الحقائق فى كل سياسة يدعى إلى السير عليها فيما يتعلق بمشاكل الشرق الأدنى سواء أكان ذلك فى مؤتمر الصلح أو فى جامعة الأمم .

« لقد اتضح لهذه اللجنة أن الشعور العدائى نحو الصهيونية ليس قاصرا على فلسطين فحسب بل يشمل سكان سوريا بوجه عام فإن ٧٢ فى المائة من مجموع العرائض التى تناولتها اللجنة فى سوريا مضادة للصهيونية ولم ينل مطلب نسبة أكثر من هذه النسبة سوى الوحدة السورية والاستقلال . وبعد أن ذكر التقرير أن اللجنة قضت أسبوعا فى القدس واستفتت رؤساء الطوائف المختلفة وزارت خلاله بيت لحم والخليل وبئر السبع ثم طافت شملى فلسطين واستقبلت الوفود فى رام الله ونابلس وجنين والناصرة وحيفا وعكا واجتمعت بمستعمرة (ريشون زيون) بزعماء عدة ممثلمعمرات يهودية وبأعضاء اللجنة الصهيونية المركزية تناول التقرير مطالب الشعب الفلسطينى على الوجه التالى :

« اجتمعت كلمة المسلمين وهم حسب الاحصاء الانجليزى الاخير نحو أربعة أضعاف السكان على المطالبة باستقلال سوريا المتحدة ولم تشذ منهم سوى طائفة معروفة من الموظفين كانت تسير مع تيار النفوذ السياسى . وقررت الاحزاب التى اجتمعت فى يافا أن سوريا أهل للحكومة مستقلة بلا دولة وصية وانه إذا أصر مؤتمر الصلح على يقين دولة فانهم يفضلون الولايات المتحدة . وقد أبى الناس فى القدس وغيرها . من مدن فلسطين هذا القرار وكانوا يحملون مسألة الوصاية إلى المؤتمر السورى الذى ينطق بلسانهم ورفض بعض المسلمين ولا سيما فى الجنوب قبول الوصاية رفضا باتا مهما كان نوعها . وقد ظهر منذ أعلن المؤتمر السورى رغبته فى مساعدة أمريكا بالدرجة الأولى

وانكسروا في الدرجة الثانية ورفض الوصاية الفرنسية بتاتا أن هذا هو ما يطلبه
سواد المسلمين في فلسطين . ويرجع أن ذلك كان يحول في خواطرهم حينما
أحالوا اللجنة على المؤتمر .

وكانت مطالب المسيحيين في فلسطين وهم (١٠) في المائة من مجموع
السكان مختلفة ، فكانت جماعات الشمال كاللاتين والكانوليك في طبريا وحيفا
وأكثر مسيحيي الناصرة مع المسلمين في طلب الاستقلال وترك تقرير مسألة
الوصاية إلى المؤتمر السوري . وكان الروم الكاثوليك والموارنة يطلبون
الوصاية الفرنسية ، وكان الارثوذكس في كل مكان متفقين على طلب
الوصاية الانكليزية . وهناك جماعات أخرى لم تطلب أحد منها وصاية
امريكا مباشرة ولكنها كانت تقول بأنها لو تأكدت من قبول الولايات
المتحدة فانها لانتختار سواها وأكثر المسيحيين من هذا الرأي وكلهم في جانب
الوصاية يريدون دولة ذات حكم صحيح .

وكان اليهود الذين يؤلفون أكثر من (١٠) في المائة من سكان فلسطين
يؤيدون الصهيونية الانكليزية في الحين الذي اتفقت فيه كلمة المسلمين والمسيحيين
على مقاومة الصهيونية وهذه المسألة ذات علاقة كبيرة بوحدة سوريا .
وبما يتعاق بالصهيونية ذكر التقرير عنها ما يأتي :

أعلن يهود فلسطين تأييدهم للصهيونية بوجه عام واختلفوا في التفاصيل
والطرق الموصلة إلى تحقيقها ويمكن وصف الأمور التي اتفق عليها بما يلي :

جعل فلسطين « وطنا قوميا » في الحال وان يصبح الحكم السياسي في
البلاد عاجلا أو آجلا معروفا باسم الحكومة اليهودية . والسماح لليهود
بالهجرة إلى فلسطين من كل مكان في العالم وان يكون شراء الاراضي مباحا
لهم وأن تكون العبرانية لغة رسمية . وأن تكون بريطانيا هي الدولة الوصية

على فلسطين فتحمل اليهود وتساعدهم على تحقيق مشروعاتهم . ولما كانت الدول الكبرى في العالم قد استجسنت فكرة الصهيونية فهي لا تحتاج سوى التنفيذ . أما الذي اختلف عليه اليهود فهو مسألة الحكومة اليهودية وهل يجب انشائها عاجلا أو بعد زمان طويل وهل يسرون على حسب الظروف والتقاليد اليهودية القديمة أم على الطريقة العصرية فيهتمون بالمسائل الاقتصادية واستثمار الموارد وتوليد القوى الكهربائية من الأنهار .

ثم بحث اللجنة البرنامج الصهيوني فقالت :

تشير اللجنة بتنقيح البرنامج الصهيوني لفلسطين تنقيحا كبيرا لاسيما ما جرة اليهود غير المحدودة التي ترمى إلى جعل فلسطين بلادا يهودية .

١ - باشرت اللجنة درس الصهيونية وهي ميالة إلى استعسانها ولكن الحقائق الحسية التي وجدت في فلسطين مع قوة المبادئ العامة التي أعلنها الحلفاء وقبلها السوريون حملتها على وضع المشورة الآتية .

٢ - تلقت اللجنة من اللجنة الصهيونية فصولا انشائية كثيرة عن البرنامج الصهيوني وسمعت كثيرا عن المستعمرات الصهيونية ومطالبها في المؤتمر ورأت بنفسها شيئا مما فعلته ووجدت عددا كبيرا يؤيد أمانى الصهيونيين وخططهم وهي تعجب من انصراف تلك الجوالي إلى العمل وتغلبها بالوسائل الحديثة على العقبات الطبيعية .

٣ - تعتقد اللجنة أن الصهيونيين حصلوا على تشجيع معلوم من الحلفاء في تصريح الورد بلقور الذي كثر اقتباسه والاستشهاد به وتصديق ممثلي الحلفاء الآخرين عليه . انما إذا عمل بهذا التصريح الذي يقضى بانشاء « وطن قومي لليهود في فلسطين مع الفهم الصريح بأنه لا يجب أن يعمل شيء مما يمس بالحقوق المدنية والدينية التي للجماعات غير اليهودية في فلسطين » .

إذا عمل بهذا النص لا يبقى شك في انه يجب ادخال تعديل كبير على البرنامج الصهيوني .

أن انشاء « وطن قومي للشعب اليهودي » لا يعنى جعل فلسطين بلادا يهودية كما انه لا يمكن اقامة حكومة يهودية بدون احتضام الحقوق المدنية والدينية للجماعات غير اليهودية في فلسطين والحقيقة التي وقفت اللجنة عليها في أحاديثها مع ممثلى اليهود هي أن الصهيونيين يتوقعون أن يحلوا السكان غير اليهود من فلسطين بشراء الاراضى منهم .

ان الرئيس ولسن في خطبته التي ألقاها في ٤ يوليو سنة ١٩١٨ وضع المبدأ التالى كواحد من المقاصد الأربعة الكبرى التي يحارب الحلفاء من أجلها وهو :

« حل كل مسألة سواء كانت تتعلق بالأرض أو السيادة أو المسائل الاقتصادية والسياسية يجب أن يبنى على قبول الناس الذين يتعلق بهم قبولاً حراً لا على المصالح المادية أو الفائدة أى دولة أو أمة أخرى ترغب في حل آخر خدمة لنفوذها الخارجى أو لسيادتها » فإذا كان هذا المبدأ سيسود وإذا كانت رغائب السكان في فلسطين سيعمل بها فيما يتعلق بفلسطين فيجب الاعتراف بأن السكان غير اليهود في فلسطين - وهم تسعة أعشار السكان كلهم تقريباً - يرفضون البرنامج الصهيوني رفضاً باتاً والجداول تثبت أن سكان فلسطين لم يجمعوا على شيء مثل اجتماعهم على هذا الرفض فتعريض شعب هذه حالته النفسية لمهاجرة يهودية لا أحد لها ولضغط اقتصادى اجتماعى متواصل ليسلم بلاده - نقض شائن للمبدأ العادل الذى تقدم شرحه ، واعتداء على حقوق الشعب وان كان ضمن صور قانونية .

وقد اتضح أيضاً أن الشعور العدائى ضد الصهيونية غير قاصر على فلسطين .

بل يشمل سكان سورية بوجه عام فان ٧٢ بالمائة من مجموع العرائض في سورية ضد الصهيونية ولم ينل مطلب نسبة أكبر من هذه النسبة غير الوحدة السورية والاستقلال . وقد أعرب المؤتمر السوري الدمشقي عن هذا الشعور العام في المواد ٧ و ٨ و ١٠ من بيانه .

ولا ينبغي لمؤتمر الصلح ان يتجاهل ان الشعور ضد الصهيونية في فلسطين وسورية بالغ أشده وليس من السهل الاستخفاف به فان جميع الموظفين الانكليز الذين حادتهم اللجنة يعتقدون ان البرنامج الصهيوني لا يمكن تنفيذه الا بالقوة المسلحة ويجب أن لا تقل هذه القوة عن خمسين ألف جندي ، وهذا في نفسه برهان واضح على ما في البرنامج الصهيوني من الاجتفاف بحقوق غير اليهود . لابد من الجيوش في بعض الأحيان لتنفيذ القرارات ولكن ليس من المعقول أن تستخدم الجيوش لتنفيذ قرارات جائرة . هذا فضلا عن أن مطالب الصيونييين الأساسية في حقهم على فلسطين مبنية على كونهم احتلوا منذ ألفي سنة وهذه دعوى لا تستوجب الاكتراث والاهتمام .

وهناك أمر لا يجوز اغفاله إذا كان العالم يريد أن تصير فلسطين مع الوقت بلادا يهودية وهو أن فلسطين هي الأرض المقدسة عند اليهود والمسيحيين والمسلمين على السواء . يهتم أمرها ملايين من المسيحيين والمسلمين في العالم ولا سيما ما يتعلق من تلك الأحوال بالعقائد الدينية والحقوق فمسألة فلسطين وما يتفرع منها مسألة دقيقة حرجية ومن المستحيل أن يرضى المسلمون والمسيحيون بوضع الأماكن المقدسة تحت رعاية اليهود مهما حسنت مقاصد هؤلاء والسبب في ذلك هو أن الأماكن الأكثر تقدسًا عند المسيحيين هو ما له علاقة بالمسيح والأماكن التي يقدسها المسلمون غير مقدسة عند اليهود بل مكروهة ولا يستطيع المسيحيون والمسلمون في هذه الأحوال وضع تلك الأماكن تحت اشراف اليهود . ثم هناك أماكن أخرى

لها في نفوس المسلمين مثل هذا الشعور ولما كانت هذه الأماكن كلها مقدسة ومحترمة من المسلمين كانت وصاياهم عليها فيما مضى أمرا طبيعيا فالذين يطلبون صيرورة فلسطين يهودية لم يحسبوا للتأثيرات حسابها ولا للشعور العدائي ضد الصهيونية في فلسطين وفي جميع أنحاء العالم التي تعتبر فلسطين أرضا مقدسة . وبناء على ما تقدم تشعر اللجنة مع عطفها على مسألة اليهود أن الواجب يقضى عليها بأن تشير على المؤتمر بأن لا يؤيد غير برنامج صهيوني معتدل يجب العمل فيه بالاندراج وبعبارة أخرى يجب تحديد المهاجرة اليهودية إلى فلسطين والعدول بتاتا عن الخطة التي ترمى إلى جعل فلسطين حكومة يهودية . ولا يوجد هناك سبب يمنع ضم فلسطين إلى سورية المتحدة كاقسام البلاد الأخرى ووضع الأماكن المقدسة تحت إدارة لجنة دولية دينية تكون كما هي الحال في الوقت الحاضر تحت إشراف الدولة الوصية وجمعية الأمم يكون لليهود بالطبع عضو في هذه اللجنة (١) .

(١) ذكر الدكتور نجيب مبدقه في كتابه « قضية فلسطين » المطبوع في بيروت سنة ١٩٤٦ في الصفحة ٦٥ وما بعدها بصدد لجنة كنج - كراين المذكورة ما يأتي :

اجتمع ممثلو الدول الكبرى ، بعد سماع الوفدين العرب والصهيوني ، لتقرير مصير البلدان العربية في جلسة سرية هامة عقدت في ٢٠ آذار سنة ١٩١٩ ونشر محضرها الرسمي الكاتب الأمريكي (Baker) فادلى كليمنصو وبيشون بوجهة النظر الفرنسية ، وأدلى لويد جورج والنبي بوجهة النظر البريطانية ، وحدث بعد ذلك نقاش عنيف بين العريقين تدخل فيه ولسن واقترح أن يرأى البحث في القضية إلى أن تتألف لجنة تحقيق حلينة تتولى درس الحالة في سوريا وفلسطين وتضم تقريرا تقدمه الى الدول الكبرى وتبين فيه وجهة نظر السوريين والفلسطينيين أنفسهم • قال ولسن « ان الولايات المتحدة ليست مستعدة أن تميز أي اهتمام لطلب بريطانيا وفرنسا في بلاد لا ترضى بحكمها • ان احدى المبادئ الأساسية

== التي تركز عليها دوما سياسة الولايات المتحدة هي احترام ارادة الشعوب . فالولايات المتحدة تود ان تعلم اذا كان السوريون يقبلون بحسبهم فرنسا والعراقيون بحسبهم بريطانيا ، فلم يسم لويد جورج وكليمنصو الا ان يقبلوا مبدأ بفكرة ولسن ، واتفق الحاضرون على ان تؤلف لجنة تحقيق خليفة يدخل فيه أعضاء بريطانيون وفرنسيون وأمريكيون وإيطاليون وتسمى الى معرفة رغائب الشعوب العربية في قضية مصيرها الدولي . غير ان انكسرتا وفرنسا ما لبثتا أن رجعتا عن رأيهما ورفضتا الاشتراك بهذه اللجنة فأجبتنا المشروع . وقرر ولسن عند ذلك أن تؤلف لجنة أمريكية تبحث عن رغائب العرب « فتجمع المعلومات وتسمى النصح لرئيس الولايات المتحدة وممثليها لكي يتمكنوا من الاطلاع اطلاقا كافيا على القضايا التي يطلب منهم البت فيها » ثم قال : لم يحدث هذا التقرير أقل تأثير على مجرى الحوادث ، حتى أن ولسن نفسه ، وحتى الساسة الأمريكيين لم تأبه لما جاء فيه ، بل اثمرت الاخذ براء لجنة أخرى هي لجنة الشرق الأدنى في دائرة الاستخبارات الامريكية (Intelligence section) وقد جاء في توصياتها فيما يخص فلسطين : (١) توصي بأن تنشأ في فلسطين دولة منفصلة عن الدول المجاورة (٢) أن توضع هذه الدولة تحت الانتداب البريطاني وتحت اشراف عصبة الأمم لان فلسطين تحتاج الى مرشد عاقل حازم . فسكانها مؤلفون من عناصر مختلفة عديمو الخبرة السياسية شديدا والتأثر بالتعصب وبالانزاعات الدينية (٣) أث يدعو اليهود الى العودة الى فلسطين والى الاقامة فيها ، وأن يؤمن لهم مؤتمر السلام تقديم المساعدات اللازمة للنجاح في مساعدتهم ، على ألا تضار الحقوق الشخصية (والدينية منها بنوع خاص) وحقوق الملكية التي يتمتع بها السكان غير اليهود . وتوصي بأن يضمن مؤتمر السلام لليهود أنه مستعد للاعتراف بالدولة اليهودية حالما تشكل هذه الدولة بالفعل . فن العدل والانصاف أن تصبح فلسطين دولة يهودية اذا تمسكن اليهود ، بفضل التسهيلات المقدمة لهم لتحقيق هذه الغاية ، من أن يحولوها الى دولة . فلسطين كانت مهد العنصر اليهودي ومحل سكناء ، والعنصر اليهودي ساهم مساهمة جليلة في تطور الفكر البشري . وفلسطين هي الارض الوحيدة التي يمكن اليهود أن يجدوا فيها وطنًا خاصا بهم . (٤) توصي بأن توضع الاماكن المقدسة والحقوق الدينية التي تتمتع بها سائر الطوائف ، تحت حماية عصبة الأمم والدولة المنتدبة .

(٤) رسالة ملك الانكليز الى شعب فلسطين بمناسبة اصدار
مجلس الخلفاء في سان ريمو قراره بانتداب بريطانيا على
فلسطين بتاريخ ٢٠ ابريل سنة ١٩٢٠ وقد أذيع البيان يوم
الأربعاء في ٧ يوليو سنة ١٩٢٠ في القدس (١)

الى أهالي فلسطين :

ان الدول المختلفة التي نالت الفوز الباهر في هذه الحرب قد أودعت بلادى
أمر الانتداب على فلسطين لكي تسهر على صوالحها وتكفل لبلادكم العمران
السلمي الذي طالما كنتم تفشّدونه . واني أذكر بافتخار العمل المجيد الذي
قامت به جنودى تحت قيادة الفيلدمارشال اللورد اللنبي بتحرير بلادكم من النير
التركي وسأتهل حقيقة إذا وفقت أنا وشعبى أيضا إلى أن نكون وسيلة
لتألوا المساعدة بوجود إدارة حازمة وصادقة . انى أرغب أن أؤكد لكم
أن الدولة المنتدبة ستنفذ ما عليها من الواجبات بدون محاباة مطلقا . كما وأن
في عزم حكومتى أن تحترم حقوق العناصر والمذاهب على اختلافها في المدة
التي يلزم انقضائها الى أن يصادق مجلس جامعة الأمم نهائيا على أمر الانتداب
وفي المستقبل عندما يصبح الانتداب أمرا واقعا .

ولا يخفاكم أن الدول المتحالفة والمشاركة قد قررت أن تتخذ التدابير
لتضمن تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين بالتدريج ، وهذه التدابير
لن تؤثر قطعيا على حقوق الأهالي الدينية والمدنية وان تنقص من الرقي
المئوى لعموم طبقات الشعب الفلسطيني .

(١) هذا النص هو الترجمة الرسمية لحكومة الانتداب .

انى واثق أن المندوب السامى الذى انتدبه (١) لانقاذ هذه المبادئ .
سيفعل بعزم ثابت ونية صادقة ، وسيسعى لاستعمال كل الوسائل التى تؤول
إلى خير واتحاد طبقات الشعب على اختلاف مذاهبه .
انى أدرك جيداً خطورة الائتمان المحدقة بحكومة البلاد التى يقدسها .
المسيحى والمسلم واليهودى على السواء ، وسأحافظ بكل اهتمام وعاطفة
حارة فى المستقبل على رقى وعمران البلاد التى ينظر العالم إلى تاريخها
باهتمام عظيم .

(٥) خلاصة لجنة التحقيق العسكرية

للتحقيق فى أسباب الاضطرابات التى وقعت فى القدس

فى ٢٠ ابريل سنة ١٩٢٠

قام الثائرون من العرب فى مدينة القدس بهجوم وحشى على اليهود
وأموالهم وقد قتل خمسة من اليهود وجرح ٢١١ وقد أعيد الأمن إلى نصابه
بتدخل كتائب من الجيش البريطانى ، وكان عدد القتلى من العرب أربعة
والجرحى ٢١ .

وقد قررت لجنة التحقيق العسكرية « لم يطبع تقريرها » (٢) أن أسباب
الاضطرابات هى ما يأتى :

(١) هو السير هيربرت صمويل اليهودى البريطانى وأحد أقطاب الحركة الصهيونية وأول
من عمل لها وأيدها من الرجال الرسميين البريطانيين خلال الحرب العالمية الاولى وبعدها .

(٢) لم ينشر هذا التقرير وظل مكتوماً إلى أن نشرت هذه الخلاصة فى تقرير حكومة
الاتحاد : (Survey of Palestine) الجزء الاول صحيفة ١٧ الصادر

(١) خيبة أمل العرب لعدم تنفيذ الوعود باستقلالهم التي يدعون بأنها منحت لهم أثناء الحرب .

(ب) اعتقاد العرب بأن وعد بلفور يتضمن انكارا لحق معبرهم وخوفهم من أن انشاء الوطن القومي يعني الزيادة الهائلة في الهجرة اليهودية التي ستؤدي إلى اخضاعهم لسيطرة اليهود الاقتصادية والسياسية .

(ج) ازدياد حدة الشعور بسبب الدعاية التي ثبت من خارج فلسطين ، معجوبة بإعلان الأمير فيصل ملكا على سوريا التي اعيدت لها وحدتها وبنمو فكرة الاتحاد العربي والاتحاد الاسلامي من ناحية وبسبب نشاط اللجنة الصهيونية مؤيدة بموارد وتقوى اليهود في انحاء العالم من الناحية الأخرى .

(٦) خلاصة تقرير لجنة هيكرافت (١)

نظرة عامة :

ان الشعب الحقيقي الذي نبحث عنه ليس شعبا اعتياديا لأنه دام عدة أيام وقد ازداد يوما بعد يوم إلى أن عم قضاء يافا بأجمعه ، وهوجت المستعمرات اليهودية بشدة والحقيقة أن مظاهرة البواشفيك كانت الشرارة التي اشعلت حنق العرب القابل للانفجار وحدثت الهياج الذي آلى إلى سفك دماء العرب واليهود .

ونحن متيقنون بأن ليس هناك دافع لوقوع الاضطرابات غير الشعور

(١) وهي اللجنة التي عينتها حكومة فلسطين على أثر الاضطرابات التي وقعت بمدينة يافا في أول شهر ما يوسنة ١٩٢١ وانتشرت في جميع قضاها وكانت برئاسة قاضي قضاء فلسطين السير توماس هيكرافت وعضوية مستر ج. ستابس . ومستر ه. لوك .

السائد في البلاد ضد اليهود وهو ناشئ عن خطة الحكومة فيما يتعلق بالوطن القومى اليهودى، وقد أكد لنا الكثيرون وتحققنا نحن بأنفسنا أنه لولا وجود القضية اليهودية في فلسطين لما لاقى الحكومة أقل صعوبة في إدارة الشؤون المحلية ونعتقد أن كره العرب للحكومة البريطانية نشأ عن مساعدتها للسياسة الصهيونية .

ولا أساس للشبهة التي كان اليهود يواجهونها للعرب بأنهم قد دبروا هذه الاضطرابات هم أو قادة الأفكار بينهم ورتبوا وقوعها في اليوم الأول من آيار . أن يوم آيار كان عيد الفصح عند العرب الارثوذكس الذين كانوا صباح ذلك اليوم في كنائسهم وأخذوا بعدئذ يتقبلون زيارات المعابدات الاعتيادية من أصدقاؤهم المسلمين ، وبناء عليه يكون بعيد الاحتمال أن ينتخب المسلمون والمسيحيون ذلك اليوم للقيام بفتنة عمومية .

وعندما ندقق النظر في الهجوم على المستعمرات اليهودية، ملابس، والحضيرة، وديران ، واليهودية ، نجد أن السبب الأول في ذلك كان الاشاعات عن قتل اليهود للعرب في حداث يافا ، وكذا كانت كل الغارات نتيجة الحنق على اليهود المسبب عن هذه الاشاعات .

وما دام اليهود أقلية لأهمية لها كما كانوا في عهد الحكومة التركية فلا يضابقهم ويكرههم أحد ولكن عندما بدأ العرب يعتقدون أن اليهود أصبحوا ذوى نفوذ عظيم على الحكومة نشأ شعور في البلاد لم يحتاج إلا إلى تحرش قليل من جانب عدد صغير من اليهود الممقوتين لاضرام نار السخط العام ضد اليهود عموما .

وقد تقدم الينا طوعا أشخاص يمثلون كافة فئات الشعب غير اليهود ليشيروا لنا لماذا نار الشعور العام ضد اليهود وكان هؤلاء الشهود من المسلمين

والارثوذكس واللاتين والموارنة والروم الكاثوليك والانجليكان بما في ذلك
كهننة الطوائف المسيحية المذكورة فاستنتجنا أن كل الشعب غير اليهود تقريبا
كان متحدا في العداء لليهود .

شكاوى العرب :

إن شكاوى العرب التي كان لها دخل عظيم في الاضطرابات هي كما يلي :-
١ - أن الصهيونيين جعلوا حكومة بريطانيا العظمى عند استلامها زمام
ادارة فلسطين تتخذ خطة موجهة في الغالب نحو تأسيس وطن قومي لليهود
وليس لمنفعة كافة الفلسطينيين على السواء .

٢ - أن حكومة فلسطين وفقا لهذه الخطة قد اتخذت كهيئة استشارية
رسمية لها ، جمعية صهيونية مرتبطة بها تهتم بالمصالح اليهودية قبل غير ها وهؤلفة
بموجب امتيازاتها العديدة كحكومة داخل حكومة .

٣ - أنه يوجد في خدمة الحكومة عدد كبير من اليهود تزيد نسبتهم على
عدد طائفتهم .

٤ - أن قسما من خطة الصهيونيين هو غمر فلسطين بشعب ذي مقدرة في
الامور التجارية والادارية أكثر من العرب فينتج عن ذلك تفوقهم على
بقية الاهالى .

٥ - أن المهاجرين خطر اقتصادي على أهالى فلسطين بسبب مزاحمتهم
ولان المزاولة تسهل عليهم .

٦ - أن اليهود والمهاجرين يسيئون للعرب بتعجرفهم واحتقارهم العادات
الاجتماعية العربية .

٧ - أنه بالنظر للاحتياجات غير الكافية فقد منح لليهود والمتشربين بالافكار
البشيفية الدخول إلى البلاد وأن هؤلاء الأشخاص قد سبوا لاحداث نزاع

اجتماعى واضطراب اقتصادى فى فلسطين وبث المبادئ البلشفية .
ومن جملة أسباب تهيج العرب فى يافا ضد اليهود العجرفة التى كان شبان
وشابات « الحالوتسيم » يظهرونها فى شوارعها مرتدين لباسا خارجا عن
اللياقة ، متأبطين بعضهم بعضا ذراعا بذراع يشدون الاناشيد ويعيقون
حركة السير وعلى العموم كانوا يسلكون سلوكا مخالفا لمبادئ التآدب
والخشمة عند العرب .

وبدئى أن الانتقال من أحوال الشدة التى كانوا يقاسونها فى البلاد التى
جاءوا منها إلى حرية « وطنهم القومى » محط أحلامهم وآمالهم قد ضاعف
وأنعش روحهم ومن جهة أخرى بدئى أيضا أن يتهيج العرب من تبجح
أولئك اليهود القادمين حديثا إذ ليس من السهل صب الخمر الحديد فى
أوعيته القديمة .

ونحن نعتقد أنه لولا البواغى المذكورة أعلاه لما كان حقد على اليهود
ولما وجد ميل غريزى ضدهم Anti Semitism فى البلاد جنسيا كان أودنيا .
ومن المهم أن يدرك أن ما يكتبه الصهيونيون ومن يعطف عليهم فى أوروبا
يقرأه العرب فى فلسطين ويبحثون فيه لا فى المدن فقط بل فى القرى أيضا
ونذكر على سبيل المثال فقرة مهيجة قدمها لنا أحد الشهود من كتاب عنوانه
« انكلترا وفلسطين » تأليف ه . سايد بوتام ، طبع فى لندن سنة ١٩١٨ :
« ويرغب فى تشجيع المهاجرة اليهودية بكل وسيلة وفى ذات الوقت عدم
تنشيط مهاجرة العرب » (١) ونقتطف ما يأتى من مقالة افتتاحية للجويف
كرونيكال فى عددها ٢٧٢٠ بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٢١ :

(١) وقد سارت حكومة الانتداب البريطانية على هذه الخطة بكل دقة .

« ان الحل الوحيد لمسألة فلسطين هو إعطاء اليهود كيهود تلك الحقوق والامتيازات في فلسطين التي تمكنهم من جعلها يهودية كما أن انكلترا انكليزية وكندا كندية » .

ولم تدرك اللجنة إلى أي حد يصادق الصهيونيون المسؤولون على التعابير التي ذكرناها آنفا إلى أن بدأت باستنطاق الدكتور أيدر نائب رئيس الجمعية الصهيونية الذي كان معتدلا بالنسبة إلى غيره فهو لم يحذ مطلقا فكرة الوطن القومي كما صرح بها وزير المستعمرات والمندوب السامي ، وفي رأيه :

« ليس من الممكن أن يكون في فلسطين سوى وطن قومي واحد وهو الوطن اليهودي ومن المستحيل أن تكون ثمة مساواة في الشركة بين اليهود والعرب ، وينبغي أن تكون هناك سيادة يهودية حالما يزداد عدد هذا العنصر ازديادا كافيا » .

ولا يخفى أن تصريحات الدكتور « أيدر » بصهرته محيطا بأفكار الصهيونيين واعتقاداتهم الرسمية من جميع وجوها تعتبر ذات شأن عظيم . وقد قال أيضا بصريح العبارة « انه يجب أن يسمح لليهود لا العرب بحمل السلاح وأكد أن تسليح اليهود يحسن العلاقات بينهم وبين العرب وانه يجب أن يسمح للجمعية الصهيونية بتقديم الاعتراضات على تعيينات الحكومة وأن تقدم إليها أسماء الذين ترغب في ترشيحهم لمنصب المندوب السامي فتنتخب الحكومة منهم واحدا (١) » .

(١) يلاحظ من الخطه السياسية التي اتبعتها الحكومة البريطانية فيما بعد انها أخذت بالمبادئ التي ذكرها « أيدر » وطبقها جميعا وهي التي تنزع اللجنة (هيكرافت) من مجرد سامها »

(٧) صك الانتداب على فلسطين

أعلن مشروعه من قبل عصبة الأمم بتاريخ ٦ يوليو سنة ١٩٢١ وصودق عليه في ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٢ ووضع موضع التنفيذ في ٢٩ سبتمبر

سنة ١٩٢٣

« المقدمة »

مجلس عصبة الأمم :

لما كانت دول الحلفاء الكبرى قد وافقت على أن يعهد بإدارة فلسطين التي كانت تابعة فيما مضى للمملكة العثمانية ، بالحدود التي تعينها تلك الدول إلى دولة منتدبة تختارها الدول المشار إليها تنفيذا لنصوص المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم ،

ولما كانت دول الحلفاء الكبرى قد وافقت أيضا على أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ التصريح الذي أصدرته في الأصل حكومة صاحب الجلالة البريطانية في اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني سنة ١٩١٧ وأقرته الدول المذكورة لصالح إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ، على أن يفهم جليا أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يضر بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية الموجودة الآن في فلسطين أو بالحقوق والوضع السياسي مما يتمتع به اليهود في أية بلاد أخرى ،

ولما كان قد اعترف بذلك بالصلة التاريخية التي تربط الشعب اليهودي بفلسطين وبالأَسباب التي تبعث على إعادة إنشاء وطنهم القومي في تلك البلاد ، ولما كانت دول الحلفاء قد اختارت صاحب الجلالة البريطانية ليكون منتدبا على فلسطين ،

ولما كان الانتداب على فلسطين قد صيغ في النصوص التالية وعرض على مجلس عصبة الأمم لاقراءه ،
ولما كان صاحب الجلالة البريطانية قد قبل الانتداب على فلسطين وتعهد بتنفيذه بالنيابة عن عصبة الأمم طبقا للنصوص والشروط التالية ،
ولما كانت الفقرة الثامنة من المادة ٢٢ المتقدمة الذكر تنص على أن درجة السلطة أو السيطرة أو الإدارة التي تمارسها الدولة المنتدبة سيحددها بصرامة مجلس عصبة الأمم إذا لم يكن هناك اتفاق سابق بشأنها بين أعضاء عصبة الأمم ،
لذلك فإن مجلس عصبة الأمم بعد تأييده الانتداب المذكور يحدد شروطه ونصوصه بما يلي :

« المادة الاولى »

يكون للدولة المنتدبة السلطة التامة في التشريع والإدارة باستثناء ما يكون قد قيد في نصوص هذا الصك .

« المادة الثانية »

تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن انشاء الوطن القومي اليهودي وفقا لما جاء بيانه في ديباجة هذا الصك ، وترقية مؤسسات الحكم الذاتي ، وتكون مسؤولة أيضا عن صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الجنس والدين .

« المادة الثالثة »

يترتب على الدولة المنتدبة أن تعمل على تشجيع الاستقلال المحلي على قدر ما تسمح به الظروف .

« المادة الرابعة »

يعترف بوكالة يهودية ملائمة كهيئة عمومية لاسداء المشورة إلى إدارة

فلسطين والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الأمور التي قد تؤثر في انشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين ولتساعد وتشترك في ترقية البلاد على أن يكون ذلك خاضعا دوما لمراقبة الإدارة .

يعترف بالجمعية الصهيونية كوكالة ملائمة مادامت الدولة المنتدبة ترى أن تأليفها ودستورها يجعلانها صالحة ولائقة لهذا الغرض ، ويطالب على الجمعية الصهيونية أن تتخذ ما يلزم من التدابير بعد استشارة حكومة صاحب الجلالة البريطانية للحصول على معونة جميع اليهود الذين يرغبون المساعدة في انشاء الوطن القومي اليهودي .

« المادة الخامسة »

تكون الدولة المنتدبة مسئولة عن ضمان عدم التنازل عن أى جزء من أراضى فلسطين إلى حكومة دولة أجنبية وعدم تأجيرها إلى تلك الحكومة أو وضعها تحت تصرفها بأية صورة أخرى .

« المادة السادسة »

على إدارة فلسطين ، مع ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضع فئات الأهالى الأخرى ، تسهيل هجرة اليهود في أحوال ملائمة وأن تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية المشار إليها في المادة الرابعة ، حشد اليهود في الأراضى الأميرية والأراضى الموات غير المطلوبة للمقاصد العمومية .

« المادة السابعة »

تتولى إدارة فلسطين مسئولية سن قانون الجنسية ويجب أن يشتمل ذلك القانون على نصوص تسهل اكتساب الجنسية الفلسطينية لليهود الذين يتخذون فلسطين مقاما دائما لهم .

« المادة الثامنة »

أن امتيازات وحصانات الأجانب بما فيها مزايا المحاكم القنصلية والحماية التي يتمتع بها الرعايا الأجانب في السابق بحكم الامتيازات أو العرف في المملكة العثمانية لا تكون نافذة في فلسطين .

غير أنه متى انتهى أجل الانتداب تمام هذه الامتيازات في الحال برمتها أو مع التعديل الذي يكون قد تم الاتفاق عليه بين الدول صاحبة الشأن إلا إذا سبق للدول التي كان رعاياها يتمتعون بالامتيازات المذكورة في أول آب سنة ١٩١٤ أن تنازلت عن حق استرجاع تلك الامتيازات أو وافقت على عدم تطبيقها لأجل مسمى .

« المادة التاسعة »

تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن جعل النظام القضائي القائم في فلسطين ضامنا تمام الضمان لحقوق الأجانب والوطنيين على السواء .
ويكون احترام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية لمختلف الشعوب والطوائف مضمونا تمام الضمان أيضا ، وبصورة خاصة تكون إدارة الأوقاف خاضعة للشرائع الدينية وشروط الواقفين .

« المادة العاشرة »

تكون المعاهدات المبرمة بين الدولة المنتدبة وسائر الدول الأجنبية بشأن تسليم المجرمين مرعية الاجراء في فلسطين إلى أن تعقد اتفاقات خاصة بذلك فيما يتعلق بفلسطين .

« المادة الحادية عشرة »

تتخذ إدارة فلسطين جميع ما يلزم من التدابير لصون مصالح الجمهور فيما

يتعلق بترقية البلاد وعمرانها ويكون لها السلطة التامة في وضع ما يلزم من الأحكام لاستملاك أى مورد من موارد البلاد الطبيعية أو الأعمال والمصالح والمنافع العمومية الموجودة في البلاد أو التي ستؤسس فيها بعد أو السيطرة عليها بشرط مراعاة الالتزامات التي قبلتها الدولة المنتدبة على نفسها . ويترتب عليها أن توجد نظاما للأراضي يلائم احتياجات البلاد مراعية في ذلك ، من بين الأمور الأخرى ، الرغبة في تشجيع حشد السكان في الأراضي وتكثيف الزراعة .

ويمكن لإدارة البلاد أن تتفق مع الوكالة اليهودية المذكورة في المادة الرابعة على أن تقوم هذه الوكالة بإنشاء أو تسيير الأشغال والمصالح والمنافع العمومية وترقية مرافق البلاد الطبيعية بشروط عادلة ومنصفة ما دامت الإدارة لا تتولى هذه الأمور مباشرة بنفسها ، غير أن كل اتفاق كهذا يجب أن يشترط فيه ألا تتجاوز الأرباح التي توزعها الوكالة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مقدار الفائدة المعقولة التي يعود بها رأس المال المستثمر ، وأن كل ما يزيد على هذه الفائدة من الأرباح يجب أن يستخدم لما فيه نفع البلاد على الوجه الذي توافق عليه الإدارة .

« المادة الثانية عشرة »

يعهد إلى الدولة المنتدبة بالاشراف على علاقات فلسطين الخارجية وحق إصدار البراءات إلى القناصل الذين تعينهم الدول الأجنبية ويكون لها الحق أيضا في أن تشمل رعايا فلسطين وهم خارج حدود منطقتها بحماية سفرائها وقناصلها .

« المادة الثالثة عشرة »

تضطلع الدولة المنتدبة بجميع المسؤوليات المتعاقبة بالأماكن المقدسة والمباني

أو المواقع الدينية في فلسطين بما في ذلك مسئولية المحافظة على الحقوق الموجودة وضمان الوصول إلى الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية وحرية العبادة مع المحافظة على مقتضيات النظام العام والآداب العامة ، وتكون الدولة المنتدبة مسؤولة أمام عصبة الأمم دون سواها عن كل ما يتعلق بذلك بشرط أن لا تحول نصوص هذه المادة دون اتفاق الدولة المنتدبة مع ادارة البلاد على ما تراه الدولة المنتدبة ملاءماً لتنفيذ نصوص هذه المادة وبشرط أن لا يفسر شيء من هذا الصك تفسيراً يخول الدولة المنتدبة سلطة التعرض أو التدخل في نظام أو ادارة المقامات الاسلامية المقدسة الصرفة ، المصونة حصانته .

« المادة الرابعة عشرة »

تؤلف الدولة المنتدبة لجنة خاصة لدرس وتحديد وتقرير الحقوق والادعاءات المتعلقة بالأماكن المقدسة والحقوق والادعاءات المتعلقة بالطوائف الدينية المختلفة في فلسطين وتعرض طريقة اختيار هذه اللجنة وقوامها ووظائفها على مجلس عصبة الأمم لاقرارها ، ولا تعين اللجنة ولا تقوم بوظائفها دون موافقة المجلس المذكور .

« المادة الخامسة عشرة »

يتروى على الدولة المنتدبة أن تضمن جعل الحرية الدينية التامة وحرية القيام بجميع شعائر العبادة مكفولتين للجميع بشرط المحافظة على النظام العام والآداب العامة فقط ، ويجب أن لا يكون ثمة تمييز منها كان نوعه بين سكان فلسطين على أساس الجنس أو الدين أو اللغة وأن لا يحرم شخص من دخول فلسطين بسبب معتقده الدينى فقط .

ويجب أن لا تحرم أية طائفة كانت من حق صيانة مدارسها الخاصة

لتعليم أبنائها بلغتها الخاصة وأن لا ينتقص من هذا الحق مادام ذلك مطابقا لشروط التعليم العمومية التي قد تفرضها الإدارة.

« المادة السادسة عشرة »

تكون الدولة المنتدبة مسئولة عن ممارسة ما يقتضيه أمر المحافظة على النظام العام والحكم المنظم من الاشراف على الهيئات الدينية والجزئية التابعة لجميع الطوائف المذهبية في فلسطين ، ومع مراعاة هذا الشرط لا يجوز أن تتخذ في فلسطين تدابير من شأنها اعاقة أعمال هذه الهيئات أو التعرض لها أو اظهار التحيز ضد أي ممثل من ممثليها أو عضو من أعضائها بسبب دينه أو جنسيته.

« المادة السابعة عشرة »

يجوز لإدارة فلسطين أن تنظم على أساس التطوع القوات اللازمة للمحافظة على السلام والنظام والقوات اللازمة للدفاع عن البلاد أيضا بشرط أن يكون ذلك خاضعا لأشراف الدولة المنتدبة ولكن لا يجوز لإدارة فلسطين أن تستخدم هذه القوات في غير الأغراض الآتية الذكر الا بموافقة الدولة المنتدبة وفيما عدا ذلك لا يجوز لإدارة فلسطين أن تؤلف أو أن تستبقى أية قوة من القوات العسكرية أو البحرية أو الجوية .

ليس في هذه المادة ما يمنع إدارة فلسطين من الاشتراك في نفقات القوات التي تكون للدولة المنتدبة في فلسطين .

ويحق للدولة المنتدبة في كل وقت أن تستخدم طرق فلسطين وسككها الحديدية ومرافئها لحركات القوات المسلحة ونقل الوقود والمهمات .

« المادة الثامنة عشرة »

يجب على الدولة المنتدبة ان تضمن عدم التمييز في فلسطين بين رعايا أية

دولة من الدول الداخلة في عصبة الأمم (ومن جملة ذلك الشركات المؤلفة بحسب قوانين تلك الدولة) ، ورعايا الدولة المنتدبة أو رعايا أية دولة أجنبية أخرى في الأمور المتعلقة بالضرائب أو التجارة أو الملاحة أو تعاطى الصنائع أو المهن أو في معاملة السفن التجارية أو الطائرات المدنية. وكذلك يجب ان لا يكون هناك تمييز في فلسطين ضد البضائع التي يكون اصلها من بلاد من بلدان الدول المذكورة أو تكون مرسلة اليها. وتطلق حرية مرور البضائع بطريق التوسط (الترانزيت) عبر البلاد المشمولة بالانتداب بشروط عادلة .

ومع مراعاة ما تقدم وسائر أحكام صك الانتداب هذا ، يجوز لادارة فلسطين أن تفرض بالتشاور مع الدولة المنتدبة ما تراه ضروريا من الضرائب والرسوم الجمركية وأن تتخذ ما تراه صالحا من التدابير لتنشيط ترقية المرافق الطبيعية في البلاد وصيانة مصالح السكان فيها ويجوز لها أن تعقد بالتشاور مع الدولة المنتدبة اتفاقا جمركيا خاصا مع أية دولة من الدول التي كانت جميع أملاكها في سنة ١٩١٤ داخلة في تركيا الاسيوية أو شبه جزيرة العرب .

« المادة التاسعة عشرة »

تنضم الدولة المنتدبة بالنيابة عن ادارة فلسطين إلى كل ميثاق من المواثيق الدولية العامة التي سبق عقدها أو التي تعقد فيما بعد بموافقة عصبة الأمم بشأن الاتجار بالرقيق والاتجار بالسلاح والذخيرة أو بالمخدرات أو فيما يتعلق بالمساواة التجارية وحرية مرور البضائع بطريق التوسط (الترانزيت) والملاحة والطيران والمواصلات البريدية والبرقية واللاسلكية أو بالامتلاكات الادبية والفنية والصناعية .

«المادة العشرون»

تتعاون الدولة المنتدبة بالنيابة عن إدارة فلسطين في تنفيذ كل سياسة مشتركة تقررها عصبة الأمم لمنع انتشار الامراض ومكافحتها ، بما في ذلك أمراض النباتات والحيوانات بقدر ما تسمح به الأحوال الدينية والاجتماعية وغيرها من الأحوال .

«المادة الحادية والعشرون»

ويترتب على الدولة أن تؤمن وضع وتنفيذ قانون خاص بالآثار القديمة على أساس القواعد المذكورة فيما يلي ، خلال الاثني عشر شهرا الأولى من هذا التاريخ ، ويكون هذا القانون ضامنا لرعايا جميع الدول الداخلة في عصبة الأمم المساواة في المعاملة فيما يتعلق بالحفريات والتنقيبات الأثرية : -

(١)

تعني عبارة (الآثار القديمة) كل ما أنشأته أو أنتجته أيدى البشر قبل سنة ١٧٠٠ ميلادية .

(٢)

يسن التشريع المتعلق بحماية الآثار القديمة على أساس التشجيع لا التهديد . وكل من اكتشف أثرا دون أن يكون مزودا بالتصريح المذكور في الفقرة الخامسة وأبلغ الأمر إلى أحد موظفي الدائرة المختصة يكافأ بمكافأة تتناسب مع قيمة ما اكتشفه .

(٣)

لا يجوز بيع شيء من الآثار القديمة الا للدائرة المختصة ما لم تتنازل تلك الدائرة عن شرائه ، ولا يجوز اخراج شيء من الآثار القديمة من البلاد الا بموجب رخصة تصدير صادرة من تلك الدائرة .

(٤)

كل من أ تلف أو ألحق ضرراً بقطعة من الآثار القديمة عن سوء نية أو إهمال يعاقب بالعقوبة المعينة .

(٥)

يحظر اجراء الحفر أو التنقيب للبحث عن الآثار القديمة الا بتصريح من الدائرة المختصة وبغرم المخالف بغرامة مالية .

(٦)

توضع شروط عادلة لنزع ملكية الاراضى ذات القيمة التاريخية أو الأثرية سواء أكان نزع الملكية مؤقتاً أم دائماً .

(٧)

يقتصر في اعطاء التصريح لاجراء الحفريات على الأشخاص الذين يقدمون أدلة كافية على خبرتهم في الآثار . ويتروى على إدارة فلسطين أن لا تسير عند إعطاء هذا التمهديد على طريقة تؤدي إلى استثناء علماء أية أمة من الأمم من الترخيص بدون سبب مبرر .

(٨)

يقسم نائج الحفريات بين المكتشف والدائرة المختصة على أساس النسبة التي تعينها تلك الدائرة . فاذا تعذرت القسمة لأسباب علمية يعطى المكتشف تعويض عادل بدلاً من اعطائه قسماً من الآثار المكتشفة .

« المادة الثانية والعشرون »

تكون الانكليزية والعربية والعبرية اللغات الرسمية لفلسطين وكل عبارة أو كتابة بالعربية وردت على طوابع أو عملة تستعمل في فلسطين يجب أن تكرر بالعبرية وكل عبارة أو كتابة بالعبرية يجب أن تكرر بالعربية .

« المادة الثالثة العشرون »

تعترف ادارة فلسطين بالأيام المقدسة (الأعياد) عند كل طائفة من الطوائف في فلسطين كأيام عطلة قانونية لافراد تلك الطائفة .

« المادة الرابعة والعشرون »

تقدم الدولة المنتدبة إلى عصبة الأمم تقريراً سنوياً بصورة تقنع المجلس ، يتناول التدابير التي اتخذت أثناء تلك السنة لتنفيذ نصوص الانتداب ، وترسل نسخ من جميع الأنظمة والقوانين التي تسن أو تصدر أثناء تلك السنة مع التقرير .

« المادة الخامسة والعشرون »

يحق للدولة المنتدبة بموافقة مجلس عصبة الأمم أن ترجىء أو توقف تطبيق ما تراه من هذه النصوص غير قابل التطبيق على المنطقة الواقعة ما بين نهر الاردن والحد الشرقى لفلسطين كما سيعين فيما بعد ، بالنسبة للاحوال المحلية السائدة في تلك المنطقة وأن تتخذ ما تراه ملائماً من التدابير لادارة تلك المنطقة وفقاً لاحوالها المحلية بشرط أن لا يؤتى بعمل لا يتفق مع أحكام المواد ١٥ ، ١٦ ، ١٨ .

« المادة السادسة العشرون »

توافق الدولة المنتدبة على أنه إذا وقع خلاف بينها وبين عضو آخر من أعضاء عصبة الأمم حول تفسير نصوص صك الانتداب أو تطبيقها ، وتعذر حله بالمفاوضات يعرض على محكمة العدل الدولية الدائمة المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من ميثاق عصبة الأمم .

« المادة السابعة والعشرون »

ان كل تعديل يجرى في شروط هذا الانتداب يجب أن يكون مقترناً بموافقة مجلس عصبة الأمم .

« المادة الثامنة العشرون »

في حالة انتهاء الانتداب الممنوح للدولة المنتدبة بموجب هذا الصك يتخذ مجلس عصبة الأمم ما يراه ضروريا من التدابير لضمان استمرار الحقوق المؤمنة ، بموجب المادتين ١٣ ، ١٤ على الدوام بضمان العصبة وبمستعمل نفوذه لأن يكفل بضمان الجمعية احترام حكومة فلسطين للالتزامات المالية التي تحملتها ادارة فلسطين بصورة مشروعة في عهد الانتداب احتراماً تاماً وفي جملة ذلك حقوق الموظفين في رواتب التقاعد أو المكافآت (١) .

(٨) الكتاب الأبيض الذي أصدره وزير المستعمرات البريطانية

« مستر تشرشل » في يونيو سنة ١٩٢٢ (٢)

نظرية وزير المستعمرات مجدداً في الحالة السياسية الحاضرة في فلسطين برغبة صادقة بغية الوصول إلى حل للمسائل المتعلقة التي أفسحت مجالاً للعموض والقلق للذين استحوذوا على بعض طبقات من السكان . وقد وضع البيان التالي بعد استشارة المندوب السامي لفلسطين ، وهو يتضمن خلاصة الأجزاء المهمة من المخبرات التي دارت بين وزير المستعمرات ووفد الجمعية الإسلامية المسيحية في فلسطين الذي مضى على وجوده بعض الزمن في

(١) نقل هذا النص عن تقرير اللجنة المالكية (الترجمة العربية الرسمية) الكتاب

الأبيض رقم ٥٤٧٩ (الصادر في شهر تموز سنة ١٩٣٧ صفحة ٤٦ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١٩ و ٥٢٠ و ٥٢١ و ٥٢٢ .

(٢) هذا النص هو الترجمة الرسمية لحكومة الانتداب في فلسطين منقول عن « الوقائع

الفلسطينية » وهي الجريدة الرسمية لهذه الحكومة .

انكلترا وغير ذلك من الاستنتاجات الأخرى التي تم لوصل اليها منذ ذلك الحين .
ان التوتر الذي ساد فلسطين من حين إلى آخر يعزى معظمه إلى مخاوف
أخذت تساور بعض طبقات من السكان العرب واليهود . أما مخاوف العرب فبعضها
مبنى على تفاسير مبالغ فيها لمعنى التصريح الذي أعطى بالنيابة عن حكومة
جلالته في اليوم الثاني من شهر نوفمبر سنة ١٩١٧ والذي يجسد انشاء وطن
قومي لليهود في فلسطين ، ذلك لأنه نشرت بيانات غير رسمية بأن الغاية
المنشودة هي جعل فلسطين يهودية برمتها ، واستعمات عبارات قيل فيها أن
فلسطين ستصبح يهودية كما أن انكلترا انكليزية . فحكومة جلالته تعتبر
هذه الآمال غير قابلة للتحقيق وتعلن أنها لا ترمى إلى مثل هذه الغاية ، وانها
لم تفكر قط في اخضاع أو محو السكان العرب أو القضاء على لغتهم وآدابهم
في فلسطين كما يتخوف الوفد العربي . وهي تلقت النظر إلى أن عبارات
التصريح المنوه بها لا تشير إلى تحويل فلسطين بجمليتها وجعلها وطنا قوميا
لليهود بل انما تعني بأن وطنا كهذا يؤسس في فلسطين . وما يلاحظ بمرور
فيما يتعلق بهذا الأمر أن المؤتمر الصهيوني الذي عقد في كارلسباد في شهر
أيلول سنة ١٩٢١ وهو المجلس الأعلى المسيطر على الجمعية الصهيونية اتخذ قرارا
أعرب فيه رسميا عن المقاصد الصهيونية جاء فيه :

« ان الشعب اليهودي عقد النية على أن يعيش مع الشعب العربي باتحاد
واحترام متبادلين وأن يسعيا معا لجعل هذا الوطن المشترك زاهرا بحيث
يضمن تجديد الرقي القومي لكل من الشعبين بسلام » .

وهناك أمر آخر لا بد من لفت النظر اليه وهو أن اللجنة الصهيونية في
فلسطين المعروفة الآن باللجنة التنفيذية الصهيونية لا ترغب في ان يكون لها كبراً أنها
لا تملك أي قسم في ادارة البلاد العامة ، والمركز الخاص الذي تشغله الجمعية

الصهيونية بموجب المادة الرابعة من صك الانتداب لا يجوز لها صلاحية تولى هذه الوظيفة، وإنما ينحصر مركزها الخاص في الدوائر التي تتعلق باليهود ومساعدة البلاد في تقدمها دون أن يجوز لها ذلك حتى الاشتراك بصورة ما في حكومتها. وفضلا عن ذلك فإن الحكومة تفكر في جعل جنسية الاهالي في نظر القانون الجنسية الفلسطينية ولم يقدم قط أن يكون للاهالي أولاية فئة منهم صفة قانونية أخرى .

أما فيما يتعلق بسكان فلسطين اليوم -ود فالظاهر أن بعضهم يخشى أن تنحرف حكومة جلالاته عن السياسة المدرجة في التصريح الصادر في ١٩١٧ ولذا من الضروري التأكيد مرة أخرى بان هذه المخاوف لا أساس لها وأن ذلك التصريح الذي تأيد في مؤتمر دول الحلفاء الكبرى المنعقد في سان ريمو ثم معاهدة سيفر هو غير قابل للتغيير .

وقد عاد اليهود في الجيلين أو الثلاثة الاجيال الاخيرة انشاء طائفة لهم في فلسطين يبلغ عددها الآن ثمانين ألفا ربعم تقريبا مزارعون أو عملة في الأرض، ولهذه الطائفة ادارات سياسية خاصة منها مجمع منتخب لادارة شئونها الداخلية ومجالس منتخبة في المدن وهيئة تشرف على مدارسها ورئاسة حاخامين ومجالس رباني لادارة شئونها الدينية، وتدار أعمال هذه الطائفة باللغة العبرية كلغةها الوطنية، ولها صحف عبرية تنفي بحاجتها . وهي تتبع نمطا تهذيبيا يميزها عن سواها وتبدى نشاطا كبيرا في الحركة الاقتصادية . فهذه الطائفة بسكان المستعمرات والمدن وهيئاتها السياسية والدينية والاجتماعية ولغتها الخاصة وعوائدها وطرق معيشتها الخاصة لها في الحقيقة مميزات قومية . ومق سأل سائل ما هو معنى ترقية الوطن القومي اليهودي في فلسطين يمكن أن يحاب على ذلك بأنه لا يعني فرض الجنسية اليهودية على أهالي فلسطين اجمالا بل

زيادة رقي الطائفة اليهودية بمساعدة اليهود الموجددين في جميع أنحاء العالم ، حتى تصبح مركزا يكون فيه للشعب اليهودي برمته اهتمام وفخر من الوجهتين الدينية والقومية . ولكن حتى يكون للطائفة اليهودية أمل وطيد في تقدمها الحر وينفسح للشعب اليهودي مجال واف لكي يظهر فيه مقدراته كان من الضروري أن يعلم أن وجوده في فلسطين هو كحق وليس كمنة . ذلك هو السبب الذي جعل من الضروري ضمان انشاء الوطن القومي اليهودي ضمانا دوليا والاعتراف رسميا بأنه يستند إلى صلة تاريخية قديمة .

هذا اذن هو التفسير الذي تنسره به حكومة جلالته تصريح سنة ١٩١٧ ، ويرى وزير المستعمرات أن هذا التصريح أن فهم على هذا الوجه لا يتضمن صراحة أو ضمنا شيئا من شأنه أن يثير مخاوف عرب فلسطين أو بسبب استياء لليهود .

ومن الضروري لأجل تطبيق هذه السياسة تمكين الطائفة اليهودية في فلسطين من زيادة عددها بالمهاجرة . ولكن هذه المهاجرة لا يمكن أن تكون كبيرة إلى حد يزيد في أية ظروف كانت على مقدرة البلاد الاقتصادية في قبول مهاجرين جدد إذ ذاك ، ومن الضروري عدم صيرورة المهاجرين عالة على أهالي فلسطين عموما وعدم حرمان أى فئة من السكان الحاليين من اشغالها . وقد جرت المهاجرة حتى الآن على هذه الشروط وبلغ عدد المهاجرين منذ الاحتلال البريطاني نحو ٥٠ ألف مهاجر . ومن الضروري أيضا ضمان عدم ادخال الاشخاص غير المرغوب فيهم سياسيا إلى فلسطين . وقد اتخذت الادارة وستتخذ كل الاحتياطات لهذه الغاية .

وفي النية تأليف لجنة خاصة في فلسطين من أعضاء المجلس التشريعي الجديد

المنتخبين من الاهالى للبحث مع الادارة فى الامور المتعلقة بتنظيم المهاجرين ، فاذا وقع خلاف فى رأى بين هذه اللجنة والادارة برفع الامر إلى حكومة جلالاته وحى تعيره اهتماما خاصا وفضلا عن ذلك فليكل طائفة مذهبية أو أى قسم كبير من أهالى فلسطين توفيقا لاحكام المادة (٨١) من مشروع دستور فلسطين حق استئناف أى مسألة يرى أن حكومة فلسطين لم تجر فيها على أحكام صدك الانتداب ، إلى جمعية الامم بواسطة المندوب السامى ووزير المستعمرات .

أما بشأن الدستور المنوى تطبيقه فى فلسطين والذي نشر مشروعه فمن المرغوب فيه ايضاح بعض النقاط بشأنه . ففي الدرجة الاولى ليس الامر كما ادعى الوفد العربى أن حكومة جلالة الملك أعطت فى أثناء الحرب تعهدا بأن ينشأ حالا حكومة وطنية مستقلة فى فلسطين . أن هذا القول يستند فى الغالب إلى كتاب أرسله فى ٢٤ اكتوبر سنة ١٩١٥ السير هنرى مكماهون الذى كان عندئذ مندوبا ساميا فى مصر إلى شريف مكة الملك حسين ملك الحجاز اليوم . وقد ادعى أن هذا الكتاب يتضمن وعدا لشريف مكة بالاعتراف باستقلال العرب ضمن البلاد التى اقترحها الشريف وتأييده . غير أن هذا الوعد أعطى معلقا على تحفظ ورد فى نفس الكتاب وهذا التحفظ يستثنى فى جملة ما يستثنيه من المناطق ذلك القسم من سوريا الواقع غربى ولاية الشام . وقد اعتبرت حكومة جلالاته على الدوام أن هذا التحفظ يشمل ولاية بيروت وسنجد القدس المستقل ، وبناء عليه تكون فلسطين برمتها غربى الاردن مستثناء من تعهد السير هنرى مكماهون .

ومع ذلك فى عزم جلالاته تأسيس حكومة ذاتية واسعة النطاق فى فلسطين ولكنها ترتضى بالنظر للظروف الخاصة فى تلك البلاد أن يتم ذلك تدريجيا

لا طفرة ، وقد خطت الخطوة الأولى في هذا السبيل حين تأسيس الادارة المدنية فعيّنت المجلس الاستشارى الحالى ، وذكر المندوب السامى وقتئذ أن هذه الخطوة هي الخطوة الأولى في سبيل ترقية مؤسسات الحكم الذاتى ، وفي الزية الآن اتحاد خطوة ثانية بتأليف مجلس تشريعى تكون أكتريه أعضائه منتخبة على أساس انتخابى واسع .

وقد اقترح في مشروع الدستور أن يكون ثلاثة من أعضاء المجلس غير موظفين يعينهم المندوب السامى . ولكن بالنظر للاعتراضات التى وجهت إلى هذا النص المستند إلى اعتبارات قوية فإن وزير المستعمرات مستعد لأن يحدفه من الدستور . وسيؤلف المجلس التشريعى برئاسة المندوب السامى من اثني عشر عضواً منتخبا وعشرة أعضاء من الموظفين ، وفي رأى وزير المستعمرات أن من الحكمة أن يمر وقت ما قبل توسيع الحكم الذاتى في فلسطين وقبل تنويع المجلس صلاحية المراقبة على السلطة التنفيذية ، وبعد بضع سنوات يعاد النظر في حالة البلاد ، فإذا أسفر الاختبار في سير النظم الدستورية التى يراد تأسيسها الآن عن نجاح تعطى اذ ذاك صلاحية أوفر لنواب الشعب المنتخبين .

ويود وزير المستعمرات أن يلفت النظر إلى أن الادارة الحالية قد نقلت للمجلس الاسلامى الأعلى المنتخب من الطائفة الاسلامية في فلسطين حق الرقابة على الاوقاف الاسلامية والمحاكم الشرعية . وقد أعادت الإدارة لهذا المجلس أيضا اختيارا منها ابرادات كبيرة لاوقاف قديمة كانت الحكومة العثمانية قد ضبطتها . ولدائرة المعارف لجنة استشارية تمثل جميع طبقات الأهالى كما أن دائرة التجارة والصناعة تستفيد من تعاون الغرف التجارية التى تأسست في المدن الكبرى وتنوى الادارة أيضا اشراك أمثال هذه اللجان التيميلية مع دوائر الحكومة المختلطة بصورة أعم .

ويعتقد وزير المستعمرات أن سياسة بنى على مثل هذه الخطط مع المحافظة على أوسع معـ.انى الحرية الدينية في فلسطين والمحافظة التامة على حقوق الطوائف كافة فيما يتعلق بما كنهها الهندسة لا يمكن الا أن تكون مقبولة لدى جميع طبقات السكان ، وانه على هذا الأساس يمكن أن يبنى روح التعاون الذى يتوقف عليه لدرجة كبرى رقى ورفحاء الأرض المقدسة في المستقبل .

(٩) خلاصة عن توصى لجنة سؤ البرلمان وقـد أذيع تقريرها في

شهر مارس سنة ١٩٣٠ (١)

لما كانت مصالحات هذه اللجنة مقيدة ومحصورة « في التحقيق عن الأسباب المباشرة التى أدت إلى الانفجار الذى وقع حديثا (٢) والتوصية بما يتخذ من تدبير لتجنب تكراره » فقد جاءت توصيها ضمن هذا الاطار وتلخص كما يأتى :

١ - القيام بتحقيق علمى بواسطة خبراء عن امكان ادخال أساليب الزراعة الحديثة وأن يؤخذ بعين الاعتبار زياده سكان الارياف الطبيعية فى أى مشروع يوضع لتحسين وتعمير الأراضى .

٢ - أن يوضع حد لوقف اجلاء المزارعين الفلاحين عن الأراضى التى يزرعونها .

٣ - أن ينظر فى اعادة البنك الزراعى أو إيجاد وسائل أخرى لا قراض

(١) راجع صحيفة ٢٥ من الجزء الأول من تقرير حكومة الانتداب .

« A survey of Palestine »

(٢) لقد كانت الحسائر فى النفوس نتيجة هذا الانفجار أن تقتل من اليهود ١٢٣ شخصا وجرح ٣٣٩ وقتل من العرب ١١٦ وجرح ٢٣٢ وممظم الاصابات فى العرب أو تمها الجيش والبولس (صفحة ٢٤ من المصدر السابق) .

المزارعين ليتمكنوا من تحسين أساليب الزراعة التي يتبعونها .

٤ - تعيين لجنة لتحديد حقوق الفريدين في حائط المبكى

٥ - أن تصدر الحكومة بياناً صريحاً عن الهجرة اليهودية وأن تدرس وسائل تنظيمها ومراقبتها بقصد وضع حد لتكرار الزيادة في الهجرة كما وقع في سنة ١٩٢٥ و ١٩٢٦ وقد أوردت العبارة التالية تحت عنوان الحكم الذاتي: « أن الشعب العربي متجدد اليوم في مطالبته بنوع من الحكم النيابي وقد يجوز أن يضعف هذا الاتحاد في الغاية غير أنه قابل للاحياء على أشده عند وقوع أية مشكلة كبيرة تشتمل على مسائل قومية ، ونحن نعتقد أن مشاكل الحكومة تزيدها خطورة حاله الاستياء التي يشعر بها العرب من جراء عجزهم على الدوام عن الحصول على درجة من درجات الحكم الذاتي » .

كما أوصت « بإصدار تصريح من حكومة جلالة الملك عن السياسة التي تنوى الحكومة اتباعها في فلسطين يكون أكبر عون على تنظيم شؤون الحكم في البلاد وتزداد قيمة هذا البيان إذا تضمن بجللاء وبعبارات واضحة المعنى الذي تعلقه حكومة جلالة الملك على أحكام صك الانتداب التي تنص على صيانة حقوق الطوائف غير اليهودية في فلسطين ، وأن تجاهر الحكومة البريطانية مرة أخرى بأن المقام الخاص المسموح به للجمعية لا يخلو لها الحق في أن يكون لها نصيب في حكم فلسطين كما جاء في الكتاب الأبيض لسنة ١٩٢٢ » .

(١٠) بلاغ حكومة فلسطين عن فشل المحادثات مع الوفد العربي وقد

صدر في ٣٠ مايو سنة ١٩٣٠

في يوم ٢٤ يناير سنة ١٩٣٠ تألف وفد عربي^(١) للسفر إلى لندن ومحاثة الحكومة البريطانية بشأن حقوق العرب السياسية والقومية الاقتصادية.

(١) قوامه السادة موسى كاظم الحسيني ، الحاج أميب الحسيني ، راغب النشاشيبي ، المردي روك ، جمال الحسيني ، عوني عبد الهادي .

وقد سافر إلى لندن وشرع في محادثاته بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٣٠ وقد نشأت المحادثات وأذاعت حكومة فلسطين بلاغا يوم ٣٠ مايو سنة ١٩٣٠ هذا نصه:

« أن المحادثات التي جرت في لندن بين بعض وزراء حكومة جلالاته والوفد الفلسطيني العربي انتهت الآن . وقد أعرب الوفد عن آرائه بشأن عدد من المسائل ولا سيما مسائل الاراضى والمهاجرة ومنهج دستور للبلاد ، وأخذت حكومة جلالاته علما بآرائه في هذه المسائل وأوضحت له أن التغييرات الدستورية الواسعة النطاق التي طلبها غير مقبولة برمتها إذ أنها تجمع - ل من المستحيل على حكومة جلالاته القيام بجميع المسؤوليات الملقاة على عاتقها بصفتها الدولة المنتدبة على فلسطين ، وبما أن الوفد لم ير سبيلا لتغيير موقفه رغم الايضاحات والتأكيدات التي أبدتها له وزراء جلالاته ، فقد ظهر جليا أنه ليس من فائدة ترجى من متابعة البحث في هذه المسألة . وبناء على ذلك انتهت المحادثات التي كانت في جميع أدوارها صريحة وودية ، الا أنه قيل للوفد أن حكومة جلالاته بعد أن أخذت علما بوجهة نظر العرب ستلجأ في ضوء المعلومات التي نالتها مباشرة من هذه المحادثات إلى صيانة مصالح الطوائف غير اليهودية في فلسطين وستجد حلا يتناسب من كل الوجوه مع الالتزامات والعهود المترتبة عليها بموجب صك الانتداب وهي مصممة على عدم السماح باتباع سياسة في فلسطين من شأنها أن تعرض مستقبل تلك الطوائف للخطر، ولهذا السبب ونظرا لمشورة لجنة شو أوفد السير جون هوب سمسون للتحقيق في مسائل المهاجرة والاراضى ورفع تقريره عنها ، ورغبة في عدم إلحاق أى حيف بمصالح غير اليهود من جراء التأخير الذي لامندوحة عنه قبل أن يكون في الاستطاعة اتخاذ قرار حاسم على ضوء تقرير السير جون هوب سمسون، ينعم النظر الآن في اتخاذ تدابير خصوصية لاجل اتخاذ الاجراءات السريعة

لحماية مصالح الطبقة الزراعية من الاهالي كما اتخذت التدابير المؤقتة التي تضمن تنظيم المهاجرة في خلال هذا التأخير بحيث لا يعرض مستقبل البلاد الاقتصادي للخطر .

أما المخاوف التي أعربت عنها بعض الدوائر من أن سياسة حكومة جلالة الملك قد تعرض كيان الشعب العربي في فلسطين للخطر فلا مسوغ لها ومن الاهمية أن بذاع - لمصلحة أهل فلسطين عموما - أن كل محاولة يقوم بها أشخاص مخدوعون لاذاعة أخبار مضللة بشأن نيات حكومة جلالاته مما يخل بالقانون والنظام في فلسطين عموما سيعاقب عليها أشد العقاب وأن في نية حكومة جلالاته كما أعلن رئيس وزراء بريطانيا العظمى في مجلس النواب يوم ٣ ابريل أن تستعمل جميع الموارد التي تحت تصرفها للقيام بالواجبات المفروضة عليها بصك الانتداب « (١) .

(١١) خلاصة تقرير جون هوب سمبسون

عن الهجرة ومشاريع الاسكان والعمران

لقد وصل السير جون هوب سمبسون إلى فلسطين يوم ٢٠ مايو سنة ١٩٣٠ وبعد درس الامور التي كلف بحثها وضع تقريرا مفصلا رفعه إلى وزارة المستعمرات بتاريخ ٢٢ آب سنة ١٩٣٠ وهذه خلاصة ما جاء فيه :

١ - المهاجرة : ان قانون المهاجرة الاساسي وضع موضع الاجراء سنة ١٩٢٩ وصرح بموجبه للجمعية الصهيونية أن تدخل سنويا إلى فلسطين ١٦٥٠٠ مهاجر بشرط أن تكون مسئولة عن اعاليتهم مدة سنة كاملة ، غير

(١) هذا النص هو الترجمة الرسمية لحكومة الانتداب في فلسطين وهو متقول عن

جريدة « الوقائع الفلسطينية » وهي الجريدة الرسمية لحكومة الانتداب .

أن هذه الخطة لم تنجح . وفي شهر مايو سنة ١٩٢٩ صدر أمر بتوقيف المهاجرة
ربما تعدل شروط المهاجرة في القانون على كيفية يمكن تطبيقها .

وقد عدل قانون المهاجرة عدة مرات في سنة ١٩٢١ ، ١٩٢٤ ، ١٩٢٥ ثم عدل
هذا القانون بقانون آخر صدر في سنة ١٩٢٨ وهو القانون الذي لا يزال مرعى
الأجراء حتى الآن ، وهو يقسم المهاجرين إلى الاصناف التسعة الآتية :

(أ) الاشخاص الذين يملكون مبلغا لا يقل عن الالف جنينة وعائلاتهم .

(ب) ذرو المهن والحرف الذين يملكون لا أقل من ٥٠٠ جنينة .

(ج) الصناع الماهرون الذين يملكون لا أقل من ٢٥٠ جنينة .

(د) الاشخاص الذين لهم ايراد ثابت لا يقل عن ٤ جنينات في الشهر .

(هـ) الايتام القادمون إلى ملاحى فلسطين .

(و) الرجال والنساء الذين يتعاطون الاشغال الدينية والمضمونة

معيشتهم ومعيشة عائلاتهم .

(ز) الطلبة المضمونه معيشتهم .

(ح) العمال من الرجال والنساء وعائلاتهم .

(ط) الاشخاص الذين يعتمدون في معيشتهم على اقرباء لهم في فلسطين

أن كان هؤلاء الاقرباء بحالة تمكنهم من اعالتهم .

وفضلا عن المهاجرين من ذوى الاصناف المصرح بها لم يريدون

الاستيطان في فلسطين يدخل البلاد سنويا عدد وافر من الناس بصفة سائحين

يبلغ احيانا بضعة آلاف ولا تنبئ الحكومة الا للقليل منهم وفضلا عما تقدم

يدخل عدد ليس بالقليل إلى البلاد بطريق التهريب والتملص من المراقبة

الواقعة على الحدود ، ولا يمكن مراقبة المهاجرة إلى فلسطين بصورة

جدية ما لم تتخذ الاجراءات للضرب على ايدي الذين يدخلون البلاد خلافا للقانون .

فمن الواضح إذا ان الوكالة اليهودية هي المسؤولة عن جميع الحوادث المخالفة
للغنائون، غير ان ذلك لا يجعل من السهل تلاني الحال بعدما يصل المهاجر إلى فلسطين.
وامام هذه الحالة لامناص لنا من الاستدلال بأن البطالة بين العرب في
الوقت الحاضر أصبحت من المظاهر الخطرة في حياة البلاد الاقتصادية، وان
هناك عددا كبيرا من العرب بلا عمل، وان قد أفضى إلى انخفاض جلي في
مستوى المعيشة بين طبقة العمال منهم، وهناك دلائل أيضا على ازدياد البطالة
بين اليهود في الوقت الحاضر.

من الجلي ان كل تدخل في حرية المهاجرة سيؤدي حتما إلى تقليل عدد
اليهود الذين يرغبون في أن يكون لهم نصيب في هذا الوطن. ولكن المادة
السادسة من صك الانتداب تقضى بضمان عدم الاجحاف بمقوق ووضعيات
سائر الطوائف من جراء الهجرة اليهودية، فمن الواضح إذا أنه إذا أسفرت
هذه الهجرة عن جرمان العرب من الحصول على الأشغال اللازمة لآعالتهم وجب
على الحكومة المنتدبه بمقتضى ذلك الصك أن تخفض أو توقف عند الضرورة تلك
المهاجرة حتى لا تلمحق المهاجرة بمصالح العرب ضررا في الحصول على الأشغال.
٢- الاراضى: لقد ثبت ثبوتا قاطعا أنه لا يوجد في الوقت الحاضر،
نظرا للطرق والاساليب الزراعية التي يتبعها العرب، أية أرض إضافية
يستطاع اقرار المزارعين من المهاجرين الجدد فيها، إذا استثنينا الاراضى
غير المعمرة التي تملكها الوكالات اليهودية المختلفة على سبيل الاحتياط، كما
أنه ليس عند الحكومة أراضى أميرية لتعطى لليهود.

أن لليهود جمعيات خاصة لشراء الاراضى في فلسطين منها «الكارن كايمث»
«والكارن هيسود» «وشركة أعمار الاراضى الفلسطينية» ولكن هذه
الجمعيات تسير كلها على نظام خاص وضعت أسسه وغاياته في دستور الوكالة

اليهودية فقد جاء في المادة الثالثة من هذا الدستور ما نصه :

« تملك الأراضي كملك لليهود ، وتسجل باسم صندوق رأس المال القومى اليهودى ، وتبقى مسجلة باسمه إلى الابد ، كما تظل هذه الاملاك ملكا للامة اليهودية غير قابل للانتقال ، وتنشط الوكالة للاستعمار الزراعى بواسطة العامل اليهودى ، والمبدأ العام الذى يتبع فى جميع الاشغال والمشاريع التى تقوم بها الوكالة ، وتنشطها هو استخدام اليهود .

واليك نص المادة ٢٣ من عقود الايجار التى تحررها جمعية «الكارن كايت» لليهود الذين يستأجرون منها بعض الاراضى :

« يتم استد المستأجر بأن يجرى جميع الأشغال المختصة بفلاحة الأرض وزراعتها بواسطة عمال من اليهود ، وإذا خالف المستأجر هذا الشرط ، فإنه يدفع عشرة جنيهات فلسطينية عن كل مخالفة ، ويعتبر استخدام عمال من غير اليهود دليلا قاطعا على الاخلال بهذا العقد .

... لقد ظهر لنا أن مساحة الاراضى الصالحة للزراعة فى فلسطين (إذا استثنيت منطقة بئر السبع) تبلغ ٤٠٠٠ ٦٥٤ دونم وبينما تحتاج عائلة الفلاح إلى ١٣٠ دونما من الأرض للقيام باودها فى مستوى لائق من العيش ، نجد أنه لو قسمت جميع الاراضى الزراعية الميسورة - إذا استثنيت الاراضى التى فى ايدى اليهود بين المزارعين العرب الحاليين لنال العائلة الواحدة منهم مالا يزيد على ٩٠ دونما ، وكى يتسنى إعطاء العائلة الواحدة ١٣٠ دونما من الارض وهو المعدل ، يحتاج إلى ثمانية ملايين دونم من الاراضى الزراعية ، ويلاحظ أيضا أن من العائلات العربية القروية التى يبلغ عددها ٨٦٩٨٠ عائلة ٢٩٤ فى المئة بلا أرض .

أن حالة الفلاح العربى قلما تحسنت عن حالته فى عهد الحكومة العثمانية ،

ذلك أنه لم تتبع سياسة مقررّة لتحسين الاراضى التى يملكها العرب تحسينا زراعيا يساعد على رفع مستوى معيشتهم وقد زاد عددهم بسرعة فائقة فى الوقت الذى نقصت فيه الاراضى الميسورة لاعاشتهم بنحو مليون دونم ، انتقلت إلى أبدى اليهود .

أن من واجب الادارة بمقتضى صك الانتداب أن تكفل عدم الحاق أى حيف أو ضرر بمقوق العرب من جراء مهاجرة اليهود، كما أنه من واجبها أيضا ، بمقتضى صك الانتداب ، أن تشجع استقرار اليهود بكثرة فى أراضى البلاد ، مراعية فى ذلك على الدوام الشرط المتقدم ذكره ، ومن الصعب التوفيق بين هذين الواجبين المتناقضين حسب الظاهر ، إلا باتباع سياسة فعالة للعمران الزراعى يكون هدفها استقرار كلا العرب واليهود بكثرة فى الأراضى وتوسيع زراعتهم، ومن الضروى اتخاذ إجراءات فعالة للوصول إلى هذا الهدف .

(١٢) الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٠

فلسطين

بيان الخطة السياسية لحكومة جلالته البريطانية

قد كان تقرير اللجنة المخصوصة برئاسة السر ولتر شو الذى نشر فى شهر نيسان ، مبعثا لجداى عنيف ظهر فى أثنائه أن هنالك سوء فهم كبير حول ما قامت به حكومة جلالته فى الماضى من الاعمال فى إدارة فلسطين وما نقصه القيام به فى المستقبل ، وأصبح من المؤكد أن الحالة تستدعى الاسراع فى نشر بيان واضح شامل عن الخطة السياسية ، يرمى إلى إزالة سوء الفهم هذا وما نشأ عنه من التاس وتخوف . غير أن إعداد مثل هذا البيان اقتضى اتخاذ تدابير أولية ضرورية أفضت حتما إلى تأخير اتمامه .

وقد لفت تقرير لجنة شو النظر إلى بعض نواح من المشكلة رأت حكومة جلالته إنها تستدعى إجراء تحقيق عاجل شامل بالنظر لما لها من صلة وثيقة بالسياسة المقبلة . ولذلك تقرر أن يوفد إلى فلسطين محقق كبير الاختبار (هو السرجون هوب سمبسون) للتداول مع المندوب السامي بأن تسوية الاراضى ، والمهاجرة ، وترقية الشؤون الاقتصادية ، وتقديم تقرير بذلك إلى حكومة جلالته . وبالنظر لأهمية هذه المواضيع البارزة ، ولتأسك بعضها ببعض ، تأكد لحكومة جلالته بأن ليس فى الاستطاعة وضع بيان عن الخططة السياسية قبل أن تأخذ بعين الاعتبار تقريراً وافياً مفصلاً عن الحالة فى فلسطين فيما يتعلق بهذه الابواب الثلاثة الهامة ، مما فى استطاعة السرجون هوب سمبسون وضعه بإدارة . وقد ألح على حكومة جلالته بشدة أن يتقدم استلام تقرير السرجون هوب سمبسون اصدار تصريح عن السياسة المقبلة التى تود السير عليها . غير أن حكومة جلالته ، رغماً عن تقريرها للحاجة الماسة التى تستدعى الاسراع فى اصدار مثل هذا التصريح ، رأت أنها ملزمة بالتمسك بقرارها من حيث انتظار تقرير السرجون هوب سمبسون معتبرة فى ذلك ، على الاخص ، بما تجمع لديها من الادلة بشأن صعوبة المشكلة وتعقدها ، والحاجة الى تحقيق واف فى جميع الحقائق الواقعية قبل الوصول إلى أية استنتاجات حاسمة .

وقد قدم الآن السرجون هوب سمبسون تقريره ، ووضع هذا البيان بعد إمعان التدقيق فى مضمون ذلك التقرير ، وفى غيره من المعلومات التى تبسرت فى المدة الأخيرة عن الحالة فى فلسطين .

١- وفى بلاد كـفلسطين ، حيث تتفاير فى الوقت الحاضر ، بل تصطدم من بعض الوجوه ، أماني فريقي السكان ، لـيس من المنتظر أن يأتي أى بيان

عن السياسة ، مهما كانت صيفته ، موافقا كل الموافقة لأمانى أى فريق .
غير أن حكومة جلالته تود أن تأمل بأنه سيكون لازالة سوء الفهم السائد
الآن ، ولتفسير مقاصدها تفسيراً أتم وأوفى ، الأثر الطيب فى إزالة القلق
وإعادة الطمأنينة لسكلا الفريقين . وستبذل حكومة جلالته جهدها ، ليس

عن طريق هذا البيان الحالى فحسب ، بل بما يليه من الأعمال الادارية ، لاقتناع
العرب واليهود بتصميمها على ترقية مصالح الشعبين الأساسية ، بكل ما أوتيت
من قوة ، وعلى العمل بكل ثبات حتى تتوصل إلى تكوين شعب ميسور الحال
فى فلسطين ، يعيش فى أمان واطمئنان تحت لواء إدارة غير متحيزة راقية .
ومع ذلك فمن الضرورى ، فى هذا الصدد ، إيضاح نقطة واحدة هى من
الأهمية بمكان كبير ، ذلك أنه فى الظروف الخاصة المحيطة بفلسطين لا يمكن لأية
سياسة ، مهما كانت نيرة جليلة ، أو مهما بذل من جهد فى سبيل تنفيذها ،
أن يقيض لها النجاح ما لم تزل التأييد من جميع الطوائف التى وضعت لمنفعتها
وخيرها . ليس بقبولها فحسب بل بتعاونها عن طيبة خاطر .

ليس من حاجة ، فى هذا المقام ، للبت فى الحوادث المشعومة التى وقعت فى
العام الماضى ، وفى الأحوال المؤسفة التى نشأت عنها . غير أن حكومة جلالته
ترى نفسها مضطرة لأن تلاحظ أنها لم تزل من كلا الجانبين سوى مساعدة
طفيفة فى سبيل إزالة التناؤ الذى ساد بينهما فى أثناء الأشهر التى توترت فيها
العلاقات وزاد فيها القلق بعد اضطرابات آب سنة ١٩٢٩ ، وبأن هنالك عقبة
أخرى خطرة أضيفت إلى الصعوبات التى نشأت عن الريب والمقصومة
المتبادلة بين الشعبين ، ألا وهى خطرة عدم الثقة بحكومة جلالته التى غذتها حملة
صحافية ساعدت على طمس حقائق الحالة وتشويهها . ولا حاجة إلى التأكيد

بأن توطيد السلام والرفاهية في البلاد في المستقبل اللتين يتوق اليهما كلا الشعبين يتوقف على تحسين العلاقات بين العرب واليهود . تلك هي الغاية التي ما فتئت تصبو اليها حكومة جلالته ، وهي تشعر أن في الامكان الوصول اليها ان تعاون كلا الفريقين ، عن طيبة خاطر ، مع الحكومة ومع إدارة فلسطين ، وتأكد من أن حكومه جلالته يمكن الاعتماد عليها عند قيامها بالالتزامات المترتبة عليها في صك الانتداب ، بل في جميع صلاتها بفلسطين ، بالمحافظة على مصالح كلا الشعبين والعمل على ترقيةها .

٣- ويلوح أن كثيرا من سوء الفهم الذي أخذ يساور ، لسوء الحظ ، كلا الفريقين نشأ عن العجز عن فهم الواجب الملحق على عاتق حكومة جلالته بموجب أحكام صك الانتداب ، ولذلك فإن النقطة الثانية التي تشعر حكومة جلالته بوجوب تأكيدها ، بأقوى حجة مستطاعة ، هي أن هنالك ، على حد البيان الذي أدلى به رئيس الوزارة في مجلس العموم البريطاني في اليوم الثالث من شهر نيسان سنة ١٩٣٠ ، « تصريح يتضمن تعهدا ذا شقين ، الشق الواحد منهما للشعب اليهودي والشق الآخر للاهالي غير اليهود في فلسطين » ويظهر أن كثيرا من القلق الذي ساور النفوس في السنة الماضية نشأ عن عدم التأكد من أهمية هذه الحقيقة الأساسية للتأكيد . وقد وجه كلا العرب واليهود إلى الحكومة سيلا من المطالب والملامة الممتد على الظن الفاسد بأن من واجب حكومة جلالته أن تنفذ خططها سياسية يحظر عليها ، في الواقع تنفيذها بموجب أحكام صك الانتداب الحالية .

وقد أعلن رئيس الوزراء في البيان المشار اليه أعلاه بعبارة غاية في الوضوح والجلالة بأن حكومة جلالته قد استقر قرارها على الاستمرار في إدارة فلسطين وفقا لأحكام صك الانتداب كما أقره مجلس جمعية الأمم ، إذ

أن ذلك الصك ، على حد قول المستر رمسي مكدونالد « تعهد دولي لا يمكن العدول عنه » . ويلوح أنه رغما عن هذا البيان الصريح خامر البعض آمال أنه في الاستطاعة ، بطريقة من الطرق ، اجتناب الحدود التي تفرضها بكل وضوح وجلاء أحكام صك الانتداب . فيجب والحالة هذه أن يتأكد الجميع ، بصورة باتة نهائية ، بأن من العيث للزعماء اليهود ، من الجهة الواحدة ، أن يلجأوا على حكومة جلالته لأن تسير في سياستها فيما يتعلق بالمهاجرة والأراضي مثلا ، حسب أمانى طبقات الرأي العام الصهيوني الأكثر تصلبا ، إذ أن قيامها بذلك ليس سوى تجاهل منها للواجب الملحق على الدولة المنتدبة ازاء غير اليهود من أهالي فلسطين ، ذلك الواجب الذي لا يقل عنه أهمية . كما أنه من العيث أيضا ، من الجهة الأخرى للزعماء العرب أن يصروا على مطالبهم لوضع نوع من الدستور يجعل قيام حكومة جلالته ، أو في قيام ، بالتعهد ذي الشقين المشار إليه أعلاه في حكم المستعيل . أن لدى حكومة جلالته ما يدعوها للظن بأن من الأسباب التي آلت إلى بقاء التوتر في العلاقات والقلق بين كتلا الفريقين ، ذلك الأمل العاسد الذي أوجده المستشارون المضطربون ، بأن في بذل المجهودات لتخويف حكومة جلالته والضغوط عليها ما ينجم عنه في النهاية إجبارها على إتباع سياسة تكون في صالح الفريقين الواحد أو الآخر .

ولذلك أصبح من الضروري أن توضح حكومة جلالته ، بادية ذي بدء ، بأنها ان تحيد ، بالضبط أو بالتهديد ، عن النهج المبيته حدوده في صك الانتداب كما أنها لن تنحرف عن اتباع سياسة ترمي إلى ترقية مصالح أهالي فلسطين ، العرب واليهود ، بكيفية تتفق مع الالتزامات المفروضة عليها في صك الانتداب .

٣ - ليست هذه بالمرّة الأولى التي بذلت فيها حكومة جلالته جهدها لايضاح سياستها في فلسطين . ففي سنة ١٩٢٢ نشرت بيانا وافيا بلغته للوفد العربى الفلسطينى ، الذى كان عندئذ فى لندن وللجمعية الصهيونية . أما الوفد العربى فقد قابل ذلك البيان بالرفض بينما اتخذت اللجنة التنفيذية للجمعية الصهيونية قرارا أكدت فيه لحكومة جلالته بأن أعمال الجمعية الصهيونية ستسير طبقا للخطة السياسية التى يتضمنها البيان . وفضلا عن ذلك فقد ذكر الدكتور وايزمن فى الكتاب الذى أرفق به هذا القرار لحكومة جلالته ما يلى :

« لقد كانت الجمعية الصهيونية ترغب باخلاص ، على الدوام ، فى أن تسير فى أعمالها بالتعاون الودى مع جميع طبقات الأهالى فى فلسطين . وقد أوضحت مرارا وتكرارا ، قولا وفعلا ، بأنه ان يخطر لها ببال الاجحاف ، بأقل درجة ، بحقوق غير الأهالى اليهود ، المدنية أو الدينية أو بمصالحهم المادية . وكان من نتيجة الاختبار الذى اكتسب فى هذه السنوات التى مرت منذ ذلك الحين أن كشف القناع حتما عن بعض نقائص إدارية ومشاكل إقتصادية خاصة يجب أخذها بعين الاعتبار عند النظر فى مصالح جميع طبقات الأهالى . ومع ذلك فإن بيان الخطة السياسية الذى صدر فى سنة ١٩٢٢ ، بعد امعان النظر والتدقيق المطول ، يعتبر الأساس الذى يجب ان تبنى عليه السياسة البريطانية المقبلة فى فلسطين .

٤ - وفضلا عن الاقتراحات لوضع نظام حكم دستورى فى فلسطين التى يتناولها البحث فى الفقرات التالية . توجد ثلاث نقاط هامة بحث فيها هذا البيان وهى :

(١) المعنى الذى تعلقه حكومة جلالته على عبارة «الوطن القومى لليهود» الواردة فى صك الانتداب .
أما بشأن هذه النقطة فى الاستطاعة اقتباس الفقرة التالية من بيان الخطة السياسية الواردة سنة ١٩١٢ :

« وقد أعاد اليهود فى الجيادين أو الثلاثة أجيال الأخيرة انشاء طائفة لهم فى فلسطين يبلغ عددها الآن ثمانين ألفا ، ربعمهم تقريبا مزارعون أو عملة فى الأرض . ولهذه الطائفة إدارات سياسية خاصة ، منها مجمع منتخب لإدارة شئونها الداخلية ، ومجالس منتخبة فى المدن ورئاسة حاخامين ، ومجالس ربانى لإدارة شئونها الدينية . وتدار أعمال هذه الطائفة باللغة العبرية كافتها الوطنية ولها صحف عبرية تفى بحاجاتها وهى تتبع نمطا تهذيبيا يميزها عن سواها وتبدي نشاطا كبيرا فى الحركة الاقتصادية . ففسذه الطائفة بسكان المستعمرات والمدن ، وهيئاتها السياسية ، والدينية ، والاجتماعية ولغتها الخاصة ، وعوائلها وطرق معيشتها الخاصة ، لها فى الحقيقة مميزات قومية . ومتى سأل سائل ما هو معنى ترقية الوطن القومى اليهودى فى فلسطين يمكن أن يجاب على ذلك بأنه لايعنى فرض الجنسية اليهودية على اهل فلسطين اجمالا . بل زيادة رقى الطائفة اليهودية بمساعدة اليهود الموجودين فى جميع أنحاء العالم حتى تصبح مركزا يكون فيه للشعب اليهودى برمته إهتمام وفخر من الوجهتين الدينية والقومية . ولكن حتى يكون للطائفة اليهودية أمل وطيد فى تقدمها الحر وبنفسح الشعب اليهودى مجال واف كى يظهر فيه مقدرته كان من الضرورى أن يعلم بأن وجوده فى فلسطين هو كحق وليس كمنة . ذلك هو السبب الذى جعل من الضرورى ضمان إنشاء الوطن القومى لليهود ضمانا دوليا والاعتراف رسميا بأنه يستند إلى صلة تاريخية قديمة » .

اذن هذا هو التفسير الذى تفسر به حكومة جلالته تصريح سنة ١٩١٧ ، ويرى وزير المستعمرات أن هذا التصريح ، إن فهم على هذا الوجه ، لا يتضمن صراحة أو ضمنا ، شيئا من شأنه أن يثير مخاوف عرب فلسطين أو بسبب استياء اليهود .

(ب) المبادئ التى يجب أن تسير المهاجرة بموجبها .

وقد ورد فى ذلك البيان بشأن هذه النقطة ما يلى :

« ومن الضرورى ، لاجل تطبيق هذه السياسة ، تمكين الطائفة اليهودية فى فلسطين من زيادة عددها بالمهاجرة ، ولسكن هذه المهاجرة لا يمكن أن تكون كبيرة إلى حد يزيد فى أى ظروف كانت على مقدرة البلاد الاقتصادية إذ ذاك على استيعاب مهاجرين جدد ومن الضرورى ضمان عدم صيرورة المهاجرين عالة على أهالى فلسطين عموما وعدم حرمان أية فئة من السكان الحاليين من اشغالها . وقد جرت المهاجرة حتى الآن على هذه الشروط وبلغ عدد المهاجرين منذ الاحتلال البريطانى ٢٥ ألف مهاجر .

ومن الضرورى أيضا ، ضمان عدم ادخال الاشخاص غير المرغوب فيهم سياسيا إلى فلسطين ، وقد اتخذت الادارة وستتخذ جميع الاحتياطات لهذه الغاية » .

يلاحظ أن المبادئ المبينة أعلاه تجعل من الضرورى ، عند تقرير مقدرة البلاد على استيعاب مهاجرين جدد فى أى وقت كان ، أن يؤخذ بعين الاعتبار عدد العاطلين من العرب واليهود لتقرير نسبة المهاجرين التى يجب السماح بها ، وفى نية حكومة جلالته أن تتخذ التدابير التى من شأنها أن تضمن بصورة أوفى تطبيق هذه المبادئ تطبيقا تاما فى المستقبل .

(ح) مركز الوكالة اليهودية .

نشير إلى الفقرة المقتبسة أدناه ، للدلالة على القيود الواردة ضمننا في صك الانتداب والمقيدة بحكم الضرورة ، لواجبات الوكالة اليهودية التي ورد النص عليها في المادة الرابعة من صك الانتداب :

« وهناك أمر آخر لابد من لفت النظر إليه وهو أن اللجنة الصهيونية في فلسطين ، المعروفة الآن باللجنة التنفيذية الصهيونية ، لا ترغب في أن يكون لها ، كما أنها لا تملك ، أى قسط في إدارة البلاد العامة . كما أن المركز الذى تتمتع به الجمعية الصهيونية بموجب المادة الرابعة من صك الانتداب لا يخولها صلاحية هذه الوظيفة وإنما ينحصر مركزها الخاص في التدابير التى تتعلق باليهود ومساعدة البلاد على تقدمها دون أن يخولها ذلك حق الاشتراك في حكومتها في أى حال من الأحوال » .

٥- ترغب حكومة جلالته في أن تؤيد بوجه عام السياسة المتضمنة في البيان الصادر سنة ١٩٢٢ ، وعلى الاخص الفقرات الثلاث التى اقتبست منه أعلاه . ويظن بأن كل محاولة لتوسيع المعنى المفهوم من هذه النقاط الثلاث الهامة ان يكون نصيبها سوى جدال عقيم الفائدة . ومع ذلك فإن من المعترف به ، في نور الاختبار السابق ، انه لا يزال هنالك متسع للعمل على تحسين كيفية تطبيق المبادئ المعلنة في الفقرات السابقة تطبيقاً فعالياً .

وفي نية حكومة جلالته ، بالاستشارة مع إدارة فلسطين ، أن تتخذ التدابير النعالة لايجاد وسائل ادارية وفيه لاجل تلافى احتياجات العرب واليهود من جهة هذه النقاط الثلاث . ومن المعترف به ، بوجه خاص ، أن الضرورة تستدعى زيادة مجهودات المندوب السامي في سبيل إيجاد طريقة للتعاون والاستشارة ، أوثق وأكثر امتزاجاً ، بين إدارة فلسطين والوكالة

اليهودية ، على أن يكون ذلك متفقاً على الدوام مع المبدأ الذى يجب اعتباره أساساً وهو أن مركز الوكالة اليهودية الخاص الذى يخولها تقديم النصيح والمعونة لا يخولها ، بصفتها هذه ، الاشتراك فى ادارة حكومة البلاد . وعلى نفس المنوال يجب ايجاد الوسائل الادارية التى تكفل ، فى الوقت ذاته ، صيانة المصالح الاساسية للطبقات الاخرى من السكان غير اليهود تمام الصيانة ، وأن يتاح لتلك الطبقات فرصة وافية للاستشارة مع ادارة فلسطين حول الامور المتعلقة بتلك المصالح .

٦- ومن المرغوب فيه فى هذا الصدد ازالة أى سبب لسوء الفهم بما يكون قد عانى بالاذهان من جراء الفقرات الواردة فى صك الانتداب التى تبحث فى ضمان حقوق الطوائف غير اليهودية فى فلسطين ، أما الاحكام التى تتناول هذه النقطة بوجه خاص فهى واردة فى مواد صك الانتداب الثانية والسادسة والتاسعة والحادية عشرة والثالثة والخامسة عشرة .

٧- وما يلاحظ من الجهة الأولى أن المادة الثامنة تجعل الدولة المنتدبة مسؤولة عن ضمان الحقوق المدنية والدينية لجميع أهالى فلسطين بقطع النظر عن الاجناس والأديان ، ومن الجهة الثانية أن التعهد الوارد فى المادة السادسة الذى يقضى بتسهيل الهجرة اليهودية واستقرار اليهود بكثرة مشروط فيه وجوب ضمان عدم الحاق أى حيف وضرر بحقوق ومركز سائر طبقات الاهالى . فضلاً عن ذلك فإن المادة الحادية عشرة تقتضى أن تتخذ حكومة فلسطين جميع التدابير اللازمة لصون مصالح الجمهور فى كل ماله علاقة بقرية البلاد .

ويتضح من نص هذه المادة أن سكان فلسطين على الاطلاق ، لافئة منهم

فحسب ، هم الذين يجب أن يكونوا موضعاً لعناية الحكومة . وما يلاحظ بهذا الشأن أن النص القائل باتخاذ التدابير مع الوكالة اليهودية لأقامة أو إدارة الاعمال والمصالح والمنافع العمومية هو نص اختياري فقط لا اجباري وليس من الجائز أن يتعارض مع مهبلحة الاهالى المطلقة . وقد أوردت هذه النقاط بالنظر للادعاءات التي وجهت ، بالنسبة عن الوكالة اليهودية ، بأن لهذه الوكالة مركزاً يخولها الاشتراك في ادارة البلاد العمومية ، تلك الادعاءات التي لا تستطيع حكومه جلالته الا أن تعتبرها قد تجاوزت كل التجاوز مقاصد صك الانتداب الصريحة . وفضلاً عن ذلك فقد حاول البعض أن يجادل ، تأييداً للادعاءات الصهيونية ، بأن الفقرات المتعلقة بالوطن القومي اليهودي هي الاساس الرئيسي لصك الانتداب وبأن الفقرات التي ترمى إلى صيانة مصالح غير اليهود إنما هي اعتبارات ثانوية تقيد ، نوعاً ، ما يدعى بأنه القصد الرئيسي الذي وضع صك الانتداب من أجله . إن حكومة جلالته ما فتئت تعتبر أن من الخطأ الكلي فهم هذه الاحكام على هذا الوجه وهي ترى أن من المستحيل أن تحاول حل المشكلة باعتبار أن أى من هذين الالتزامين هو أقل أهمية من الآخر ، فلا يتفق مع مقاصد صك الانتداب الصريحة مها كانت الصعوبة التي تعترضها في هذا السبيل . وقد حاول المندوب البريطاني المفوض في البيان الذي أدلى به أمام لجنة الانتدابات الدائمة في اليوم التاسع من شهر حزيران الماضي أن يوضح موقف حكومة جلالته ازاء الصعوبات المستقرة في صك الانتداب . وفي التقرير الذي رفعته لجنة الانتدابات الدائمة لجمعية الامم المتضمن مطالعاتها على هذا البيان وردت العبارة التالية ، وهي من الأهمية بمكان :

« ومن جميع هذه البيانات يظهر لنا أمران يجب ذكرهما هنا وهما :
(أ) ان الالتزامات المفروضة في صك الانتداب بشأن فريقتي السكان هي
من درجة متساوية .

(ب) ان الالتزامين المفروضين على الدولة المنتدبة ليساما لا يمكن التوفيق
بينهما من أى وجه من الوجوه .

وليس لدى لجنة الانتدابات ما تعترض به على هذين التأكيدين اللذين
يعربان . في رأبها ، تمام الاعراب عما تدركه من روح صك الانتداب على
فلسطين وضمانا لمستقبلها .

ان حكومة جلالة الملك لعلى تمام الاتفاق مع روح هذا البيان وانه لمن
دواعى اغتباطها أن يكون هذا البيان قد اكتسب الصيغة النهائية باقترانه
بموافقة مجلس جمعية الأمم .

انه لواجب شاق دقيق ذلك الواجب المفروض على حكومة جلالة الذى
يقضى عليها باستنباط الوسائل لاعطاء نفس الاعتبار ، في جميع الاحيان ، عند
تنفيذ سياستها في فلسطين لكلا الالتزامين اللذين يفرضهما عليها صك الانتداب
بشأن فريقتي السكان ، والتوفيق بين هذين الالتزامين حيثما تتعارض حتما
مصلحة الفريقين .

ومن المأمول أن يؤول ايضاح الواجب المفروض على عاتق حكومة
جلالته على هذا الوجه الى بيان ضرورة تعاون زعماء العرب واليهود ،
عن طيبة خاطر ، مع ادارة فلسطين وحكومة جلالته ، تلك الضرورة التى
أعرب عنها فيما تقدم .

٨- ان الفقرات المتقدمة توضح المبادئ التى يجب اعتبارها السياسة الشاملة في
فلسطين والشروط المقيدة التى يجب أن تسير تلك السياسة بموجبها . ولذلك

وجب الان البحث في المشاكل العملية التي تواجهها حكومة جلالته في فلسطين . وهذه المشاكل يمكن حصرها بوجه التقريب تحت الابواب الثلاثة التالية :

(١) الامن العام .

(٢) التطورات الدستورية .

(٣) التطورات الاقتصادية والاجتماعية .

(١) الامن العام

٩- ان من أولى واجبات الادارة توطيد أركان السلام والنظام وحسن انتظام الحكم في فلسطين وقد أعلنت حكومة جلالته في مقام آخر بانها لن تميد عن القيام بواجبها بعامل الضغط أو التهديد .

ان الاضطرابات التي وقعت فيما مضى قد أخذت فورا . واتخذت تدابير خاصة لمعالجة أية حالة اضطرارية قد تنشأ في المستقبل . ويجب ان يفهم تماما ان التحريض على الاضطراب او الشقاق مهما كان مصدره ، سينال أشد عقوبة . وستوسع سلطات الادارة بقدر ما تستوحى الضرورة ، كي تتمكن بصورة أوفى وأتم من معالجة مثل هذه المحاولات الخطرة ، التي لا مسوغ لها . وقد قررت حكومة جلالته أن تحتفظ في الوقت الحاضر بفرقتين من المشاة وفضلا عن ذلك سيكون سربان من الطيارات وأربعة فرق من السيارات المسلحة ميسورة في فلسطين وشرق الاردن . وكما هو معلوم ، كان المستردون بمن مفتش البوليس العام في سيلان ، وقد أوفد إلى فلسطين للتحقيق في نظام قوة البوليس الفلسطيني وقد رفع تقريراً مفصلاً قيماً وهو الآن موضع النظر الدقيق . وقد وضع البعض من مواضيعه موضع التنفيذ ومن ذلك زيادة فرق البوليس البريطاني والفلسطيني ووضع مشروع للدفاع عن المستعمرات اليهودية

أشير إليه في الفقرة التاسعة من بيان خطة السياسة البريطانية في فلسطين الذي نشر بصيغة كتاب أبيض تحت رقم ٣٥٨٢ وهناك نواصي كثيرة أخرى وردت في تقرير السير دوجن لا تزال موضع البحث والتدقيق بالاشتراك مع المندوب السامي لفلسطين وستجرى تغييرات أخرى متى اتخذت قرارات بشأنها . وتغتنم حكومة جلالاته هذه الفرصة لكي تؤكد نصميمها على اتخاذ جميع التدابير المستطاعة لقمع الجرائم وتوطيد النظام في فلسطين . وترغب في أن تؤكد في هذا الصدد ، انها عند تقرير نوع وكيفية تأليف قوات الامن العام في فلسطين الضرورية لهذه الغاية ، تسترشد برأي مستشاريها الاختصاصيين ، وانها في كل ذلك سترمى الى تأمين كون القوات المستخدمة ملائمة للواجبات التي ستقوم بها بقطع النظر عن أية اعتبارات سياسية .

(٢) التطورات الدستورية

١٠- أشار فيما تقدم الى المطالب التي وجهها الزعماء العرب لاجتراح شكل دستوري يتنافى مع الالتزامات المترتبة على حكومة جلالاته ، بصفتها الدولة المنتدبة ومع ذلك فان حكومة جلالاته ترى ، بعد التبصر الدقيق ، أن الوقت قد حان للسير في مسألة منح فلسطين درجة من الحكم الذاتي تلك المسألة الهامة ، لمصلحة جميع السكان على الاطلاق ، بدون أى تأخير آخر وقد يكون من المناسب ، في بادئ الامر ، ايراد خلاصة موجزة عن تاريخ هذه المسألة منذ تشكيل الادارة المدنية .

ففي شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٠ شكل في فلسطين مجلس استشاري ألف من عدد متساو من الاعضاء الموظفين وغير الموظفين . وقد كان من العشرة الاعضاء غير الموظفين أربعة من المسلمين وثلاثة من المسيحيين وثلاثة من اليهود .

وفي اليوم الاول من شهر أيلول سنة ١٩٢٢ صدر دستور فلسطين وهو يقضى بتأليف حكومة في فلسطين توفيقا لاحكام قانون الاختصاص الاجنبى . وقد قضى الفصل الثالث من هذا الدستور بتشكيل مجلس تشريعى يؤلف من المندوب السامى رئيسا ، ومن عشرة أعضاء من الموظفين ، واثني عشر عضوا منتخبا من غير الموظفين . وقد وضعت أصول انتخاب الاعضاء غير الموظفين في الامر الصادر في المجلس الخاص بشأن تأليف المجلس التشريعى لسنة ١٩٢٢ ، وفي شهرى شباط وآذار من سنة ١٩٢٣ حاولت الحكومة اجراء انتخابات توفيقا لتلك الاصول فأخفقت تلك المحاولة بسبب رفض الاهالى العرب اجمالا التعاون مع الحكومة (راجع في هذا الصدد التقرير المفصل الذى صدر عن هذه الانتخابات المتضمن فى الكتاب الأبيض رقم ١٨٨٩ بشأن انتخابات المجلس التشريعى سنة ١٩٢٣) وعندئذ أوقف المندوب السامى تأليف المجلس التشريعى المقترح واستمر على تسيير الادارة باستشارة المجلس الاستشارى كالمسابق .

وقد سنحت فرصتان أخريان لزعماء العرب في فلسطين للتعاون مع الادارة على حكم البلاد ، أولا : باعادة تأليف مجلس استشارى يعين تعيينا على أن يكون عدد أعضائه مساويا لعدد أعضاء المجلس التشريعى الذى كان في النية تشكيله . وثانيا : بالاقتراح الذى عرض عليهم لتأليف وكالة عربية ، وكان المقصود أن يناط بهذه الوكالة نفس الواجبات المناطة بالوكالة اليهودية بموجب المادة الرابعة من صك الانتداب .

غير أن زعماء العرب رفضوا قبول كلاهما من الفرصتين ، وبناء على رفضهم هذا ، تألف في شهر كانون الاول سنة ١٩٢٣ مجلس استشارى من أعضاء موظفين فقط . ولا تزال الحالة كذلك حتى الآن وكل ما طرأ عليها من تغيير هو .

أن عدد أعضاء المجلس الاستشارى قد زيد بإضافة أعضاء موظفين آخرين اقتضى تقدم الإدارة اضافتهم إلى المجلس .

ومما يذكر فى هذا الصدد أن حكومة جلالته مسئولة بموجب أحكام المادة الثانية من صك انتداب عن جعل البلاد فى أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تكفل انشاء الوطن القومى اليهودى، وترقية أنظمة الحكم الذاتى، والمحافظة على الحقوق المدنية والدينية لجميع الاهالى . وقد أوضحت فيما تقدم الموجودات التى بذلت فى السنين الاولى من الإدارة المدنية بشأن التطور الدستورى ، ورغبة فى تمكين أهالى فلسطين من الحصول على اختبار فعلى فى الطرق الإدارية ونظم الحكومة والتدريب على حسن التمييز فى اختيار ممثلهم أدخل اللورد بلومر ، الذى شغل منصب المندوب السامى فى فلسطين من سنة ١٩٢٥ الى سنة ١٩٢٨ درجة من الحكم الذاتى المحلى أوسع مما كانت عليه الحال فى عهد الإدارة البريطانية فيما مضى .

وعندما تسلم السرجون تشانسيلور زمام منصب المندوب السامى فى شهر كانون الأول سنة ١٩٢٨ نظر فى مسألة التطور الدستورى وأخذ رأى ممثلى مختلف طبقات الأهالى ، وبعد انعام النظر فى الحاله رفع بعض اقتراحات فى شهر حزيران سنة ١٩٢٩ غير أنه تأجل النظر فى هذه المسألة بسبب الاضطرابات التى وقعت فى شهر آب سنة ١٩٢٩ .

١١ - وقد أمنت الآن حكومة جلالته النظر فى هذه المسألة ، فى نور درجة التقدم والرقى الحالى ، معتبرة على الأخص الالتزام الملقى على عاتقها الذى يقضى عليها بجعل البلاد فى أحوال سياسية وإدارية واقتصادية ، تكفل ترقية أنظمة الحكم الذاتى . وقررت أن الوقت قد حان للتقدم خطوة أخرى

في سبيل منح أهالي فلسطين درجة من الحكم الذاتي تتلاءم أحكام هذه الانتداب، وبناء على ذلك تنوى حكومة جلالته أن تشكل مجلسا تشريعيا ينطبق عموما على الأصول المبينة في بيان الخطة السياسية الذي أصدره المستر تشرشل في شهر حزيران سنة ١٩٢٢ ونشر كذبل خاص لتقرير لجنة التحقيق عن اضطرابات فلسطين التي وقعت في شهر آب سنة ١٩٢٩ .

وتأمل حكومة جلالته أنها ستنال ، في هذه المرة ، معاونة جميع طبقات السكان في فلسطين وترغب في أن تعان بكل وضوح وجلاء بأنها ، بينما تأسف للحيلولة دون تنفيذ قرارها ، لتتخذ جميع التدابير المستطاعة لقمع كل محاولة كذبه أن وقعت ، إذ أنها ترى أن من مصلحة أهالي البلاد على الإطلاق أن لا تؤجل قط الخطوة التي تنوى الآن أن تخطوها .

وتود حكومة جلالته أن تبين بأنه لو تم تشكيل هذا المجلس التشريعي عندما عقدت النية على تشكيله في المرة الأولى لكان أهالي فلسطين قد نالوا الآن درجة أوفر من الاختبار في كيفية تسيير النظم الدستورية . ذلك أن مثل هذا الاختبار لا مفر منه لنجاح التطور الدستوري ، فكما أسرع جميع طبقات الأهالي في ابداء رغبتهم في المعاونة مع حكومة جلالته في هذا الصدد كلما كان في الأمكان إجراء هذا التطور الدستوري الذي تنوق حكومة جلالته لمشاهدته في فلسطين .

أن هنالك فوائد جليلة يجتنيها جميع طبقات السكان من جراء تشكيل مثل هذا المجلس ذلك أنه قد يأتي بفائدة مخصوصة للأهالي العرب الذين ليس لديهم الآن وسائل دستورية تمكنهم من وضع آرائهم حول الأمور الاجتماعية والاقتصادية أمام الحكومة . وبالطبع أن تمثيلهم في المجلس الذي يراد تشكيله سيتمكنون ، ليس من ابداء آراء الأهالي العرب في شأن هذه الأمور وخلافها فيحسب ، بل من الاشتراك أيضا في البحث والتداول فيها . وهنالك فائدة أخرى

تجنيها البلاد على الاطلاق من تشكيل المجلس التشريعي ، إذا أن اشترك
ممثلى كلا الفريقين من الأهالى بهفتهم أعضاء فى المجلس التشريعي ، سيؤول
إلى تحسين العلاقات بين اليهود والعرب .

١٢ - أن المجلس التشريعي الجديد سيؤلف ، كما ذكر فيما تقدم ، على
النحو المعين فى بيان الخطة السياسية الذى صدر سنة ١٩٢٢ . وسيشكل من
المندوب السامى ومن اثنين وعشرين عضوا ، منهم عشرة أعضاء موظفين
واثنا عشر عضوا من غير الموظفين وسيتمتع الأعضاء غير الموظفين بطريق
الانتخاب الأولى والثانوى . ومع ذلك ترى حكومة جلالاته أن من الأهمية
بمكان ، لاجتناب إعادة حبوط الانتخابات ، كما حدث فى سنة ١٩٢٣ ،
استنباط تدابير تؤمن تعيين العدد المطلوب من الأعضاء غير الموظفين للمجلس
فيما إذا لم يتمكن عضو واحد أو أكثر من الانتخاب بسبب موقف عدم التعاون
الذى قد تقفه أية فئة من السكان ، أو لأى سبب آخر . وسيبقى المنسوب
السامى متمتعا بالصلاحيات الضرورية التى تضمن تمكين الدولة المنتدبة من
القيام بالالتزامات المترتبة عليها ازاء جمعية الأمم ومن ذلك صلاحية وضع أى
تشريع تقتضيه الحاجة الماسة ، ونوطيد النظام . وهى نشأ خلاف حول قيام
حكومة فلسطين بأحكام صك الانتخاب يستطاع تقديم عريضة بذلك إلى
جمعية الأمم توفيقا لأحكام المادة ٨٥ من دستور فلسطين لسنة ١٩٢٢ .

(٣) التطور الاقتصادى والاجتماعى

١٣ - أن المشاكل العملية التى يجدر البحث فيها فى هذا الباب هى مسائل
الأراضى والمهاجرة والبطالة على الاجمال . فهذه المسائل الثلاث مرتبطة معا كل
الارتباط مع ما لها سن وجود سياسية واقتصادية ، وعلى حلها يجب أن يتوقف
كل تقدم يرتجى فيما يتعلق بتوطيد السلام واستقرار اليسر والرخاء فى فلسطين .

أن هذه الأمور ما زالت ، منذ أن لفت النظر اليها في تقرير لجنة شو ، موضع تحقيق دقيق على من قبل لجنة عينها المندوب السامي في شهر نيسان الماضي للتحقيق في أحوال المزارعين الاقتصادية ، وطريقة استيفاء الضرائب منهم ، ومن قبل السرجون هوب سمبسون الذي توجه إلى فلسطين في شهر آيار الماضي بنساء على تكليف وزير المستعمرات للبحث في مسائل المهاجرة وتسوية الأراضي واقتصاديات البلاد .

١٤ - وكان من نتيجة هذه التحقيقات الواسعة المطولة أن كوت بعض استنتاجات وكشف القناع عن بعض حقائق ذكرت فيما يلي بإيجاز :

(١) الأراضي

في الاستطاعة الآن القول بكل حزم أنه لا يوجد في فلسطين في الوقت الحاضر ، نظرا للطرق الزراعية الحالية التي يتبعها العرب ، أية أراض ميسورة لاستقرار المزارعين من المهاجرين الجدد ، إذا استثنيت الأراضي التي تملكها الوكالات اليهودية المختلفة على سبيل الاحتياط .

وقد وجه فيما مضى انتقاد شديد بشأن الأراضي الاميرية القليلة المساحة التي وضعت تحت تصرف المزارعين اليهود . الا أنه من الخطأ أن يتبادر إلى الذهن أن حكومة فلسطين تملك مساحات شاسعة من الأراضي المحلولة التي في الأماكن وضعها تحت تصرف اليهود لاستعمارها . ذلك أن مساحة الأراضي المحلولة التي تملكها ليست مما يعتد بها . فالحكومة تدعى بمساحات كبيرة من الأراضي التي ينصرف العرب فيها ، في الواقع ويفلحونها . غير أنه حتى ولو سلم بملكية الحكومة لهذه الأراضي ، وملكيته مختلف فيها في كثير من الأحوال ، فليس في الاستطاعة وضعها تحت تصرف اليهود لاستقرارهم فيها بالنظر لوجودها

في أيدي المزارعين العرب ، ولضرورة إيجاد أراضي إضافية أخرى لاسكان المزارعين من العرب الذين أصبحوا الآن بلا أرض .

ان إيجاد أراضي يمكن وضعها تحت تصرف المستعمرين اليهود يتوقف على ما يتم من التقدم في زيادة قوة انتاج الأراضي المشغولة الآن .

١٥ - ويتراءى الآن ، في نور أفضل التقديرات الميسورة ، أن مساحة الأراضي مقابلة للزراعة في فلسطين (اذا استثنيت منطقة بئر السبع) تبلغ ٦٤٤٠٠٠ دونما . وهذه المساحة هي أقل بكثير من التقديرات التي أجريت فيما مضى إذ أنها تبلغ حسب التقديرات الرسمية بين عشرة واحد عشر مليون دونم .

ويلوح أيضا أنه بينما تحتاج عائلة الفلاح إلى ١٣٠ دونما من الأراضي على الأقل للقيام بأود معيشتها معيشتها في الأراضي البعل (غير المسقية) نجد أنه لو قسمت الأراضي الزراعية الميسورة في البلاد إذا استثنيت الأراضي التي في أيدي اليهود ، بين المزارعين العرب الحاليين لنصال العائلة الواحدة ٩٠ دونما . وكى يتسنى اعطاء العائلة الواحدة من جميع المزارعين ١٣٠ دونما من الأرض ، وهو المعدل ، يحتاج إلى ثمانية ملايين دونم أخرى من الأراضي الزراعية ويظهر أيضا انه من بين العائلات العربية القروية التي يبلغ عددها ٨٦٩٨٠ عائلة ، يوجد ٢٩٤ في المائة بلا أراضي . وليس بمعلوم عدد العائلات التي كانت تزرع أرضا فيما مضى ثم فقدتها إذ أن هذه النقطة هي جملة النقاط التي ليس في الاستطاعة الآن حصرها بتأكيده بل يؤمل التثبت منها في أثناء الاحصاء الذي سيجرى في السنة القادمة .

١٦ - أن حالة الفلاح العربي تحتاج إلى كثير من العناية ومن المتفق على وضع سياسة خاصة بالأراضي أن كان يراد تحسين أحوال معيشتهم .

وقد كانت الهيئات الاستعمارية اليهودية ، العمومية منها والخاصة

الوكالات الوحيدة التي اتبعت لغاية الآن سياسة ثابتة في تحسين الاراضى .
 وكان لأهالى المستعمرات اليهود كل فائدة يمكنهم اجتناؤها مما تيسر لهم
 من رأس المال والعلم والتنظيم . فالى ذلك ، والى نشاط أهالى المستعمرات
 أنفسهم يرجع الفضل فى هذا النجاح الفائق . ومن الجهة الأخرى فإن الاهالى
 العرب ، بينما تعوزهم هذه الفوائد التي يتمتع بها أهالى المستعمرات اليهود ،
 قد زاد عددهم بسرعة فائقة من جراء زيادة المواليد على الوفيات فى الوقت
 الذى نقصت فيه الاراضى المبسورة لاعاشتهم بنحو مليون دونم ، انتقلت
 إلى أيدي اليهود .

١٧ - قد سبقت الاشارة فيما تقدم إلى النشاط والنجاح الفائقين اللذين
 تما فى ميدان استعمار اليهود للاراضى . وليس من العدل فى شئ أن يقبل
 الادعاء الذى أدلى به فى معرض الخلاف الناشئ بشأن العلاقات بين اليهود
 والعرب فى فلسطين بأن نتيجة استعمار اليهود على السكان العرب كانت فى
 جميع الاحوال مضرة بمصالح العرب فهذا الادعاء لا يمكن التسليم به اجمالا .
 لكنه من الضرورى ، عند البحث فى هذه الناحية من المشكلة ، أن يميز بين الاستعمار
 الذى تقوم به جمعية الاستعمار اليهودى فى فلسطين (المعروفة عموما بالبيكا)
 وبين الاستعمار الجارى تحت رعاية الجمعية الصهيونية .

فبقدر ما يتعلق الامر بالسياسة الماضية التي اتبعتها جمعية (البيكا) لاريب
 أن العرب قد استفادوا كثيرا من انشاء المستعمرات اليهودية . وقد كانت
 العلاقات حسنة فيما مضى بين اهالى المستعمرات وجيرانهم العرب والحالات
 التي تستند عليها المراجع اليهودية فى تأييد ادعائها بأن نتيجة استعمار اليهود
 مفيدة لمجاورهم العرب فهي فيما يختص بالمستعمرات التي انشأتها جمعية (البيكا)
 قبل أن يشرع فى الاستعمار من صندوق راس المال الفلسطينى الذى هو الآن

المصدر المالى الرئيسى للوكالة اليهودية

اما المحاولات التى اجريت لاثبات أن الاستعمار الصهيونى لم ينتج عنه انضمام مستأجرى الاراضى التى باعها اصحابها إلى الطبقة التى لا ارض لها فقد ثبت بالتحقيق انها غير مقنعة ، أن لم تكن مضللة .

١٨ - وفضلا عن ذلك فإن نتيجة الاستعمار اليهودى على الالهالى الحاليين تتأثر تأثيرا كبيرا بالشروط التى تمتلك الهيئات اليهودية المختلفة بموجبها الاراضى وتستغلها وتؤجرها فقد نص دستور الوكالة اليهودية الموسعة الموقع فى زوريخ فى اليوم الرابع عشر من آب سنة ١٩٢٩ (الفقرتان « د » و « ه » من المادة الثالثة) على أن الاراضى التى تمتلك « تعتبر ملك الشعب اليهودى وملكيته غير قابلة الانتقال » وعلى وجوب مراعاة مبدأ تشغيل العمال اليهود فى جميع الاشغال والمشاريع « وفضلا عن ذلك فقد ورد فى المادة ٢٣ من عقد الايجار الذى فى النية تنظيمه بشأن الاراضى التى تمنحها جمعية رأس المال الفومى اليهودى تعهد يقضى على المستأجر بأن يقوم بجميع الاشغال المتعلقة بزراعة الارض بواسطة العمال اليهود فقط ، وفرضت شروط شديدة لتأمين مراعاة هذا التعهد » .

وهناك تعهد يرتبط به أهالى المستعمرات الواقعة فى السهل الساحلى يقضى عليهم باستئجار العمال اليهود فقط ، كلما اضطروا إلى استئجار عمال . وهذا التعهد يدرج فى الانفاقات التى تعقد بين صندوق رأس المال الفاصطيانى والذين يستغلون اموالا منه ، وورد نلس هذا الحكم فى الانفاقات المستعملة فى مستعمرات مرج أبين عامر .

ان من الصعب أن تتفق هذه الاحكام المشددة مع التصريح الذى ادلى به فى المؤتمر الصهيونى المنعقد سنة ١٩٢١ بأن « الشعب اليهودى يرغب فى أن

يعيش مع الشعب العربي بصداقة واحترام متبادلين وان يعمل بالاشتراك مع الشعب العربي على ترقية البلاد المشتركة بينهما بحيث تؤمن رفاهية كلا الشعبين » .

١٩ - وقد كان الزعماء اليهود صريحين كل الصراحة في تبرير سياستهم هذه . فقد ادعت اللجنة التنفيذية لجمعية العمال اليهود ، التي لها نموذج كبير في تكييف السياسة الصهيونية ، بأن هذه القيود ضرورية لتأمين ادخال أكبر عدد مستطاع من المهاجرين اليهود ، والمحافظة على أسلوب معيشة العمال خشية أن ينحط إلى أسلوب معيشة العمال العرب .

ومهما كانت هذه الحجج منطقية ، من وجهة الحركة الوطنية الصرفة ، فيجب القول بأنها لم تراعى فيها أحكام المادة السادسة من صك الانتداب التي تشترط صراحة على حكومة فلسطين ، عند تسهيلها الهجرة اليهودية واستقرار اليهود بكثرة في اراضي البلاد ، أن تكفل « عدم الحاق أى حيف أو ضرر بحقوق ومركز سائر طوائف الاهل الى الاخرى » .

(٢) التحسين الزراعى

٢٠ - أن من واجب الادارة بموجب صك الانتداب ، على نحو ماورد في الفقرة السابقة ، أن تكفل عدم الحاق أى حيف أو ضرر بمركز « سائر طوائف الاهل الى الاخرى » من جراء المهاجرة . كما انه من واجبها أيضا ، بموجب صك الانتداب أن تشجع استقرار اليهود بكثرة في اراضي البلاد ، مراعية في ذلك على الدوام الشرط المتقدم ذكره .

٢١ - وقد اقتنعت حكومة جلالته ، من نتيجة التحقيقات الاخيرة ، بأن الضرورة تقضي رغبة في الوصول إلى هاتين الغايتين ، باجراء تحسين فعلي

في اساليب الزراعة المتبعة الآن بقصد تأمين زيادة الاستفادة من الارض .
٢٢- فبالتابع مثل هذه السياسة فقط يستطيع استقرار مزارعين آخرين من
اليهود في الاراضى بصورة تتفق مع الشروط المقررة في المادة السادسة من
هك الانتداب والنتيجة المتوخاة لا يمكن نيلها الا بعد مرور سنوات من الجد
والعمل . ولذا فمن حسن الحظ ان يكون لدى الهيئات اليهودية اراض واسعة
احتياطية لم يستقر فيها المستعمرون بعد ولم تعمر . وعلى ذلك يمكنهم الاستمرار
في عملهم بدون توقف ريثما توضع تدابير عمومية أخرى لتحسين الاراضى
يستطيع الاستفادة منها كلا العرب واليهود . ومع ذلك فمن الواجب بحكم
الضرورة ، ان تناط مراقبة التصرف بالاراضى بالمرجع القائم بهذا التحسين
فلا يسمح بانتقال الاراضى الامنى كان ذلك الانتقال لا يعارض مع خطط
ومشاريع ذلك المرجع . واذا اعتبرت المسؤوليات المترتبة على عاتق الدولة
المنتدبة انضج بأن هذا المرجع يجب ان يكون حكومة فلسطين .

٢٣- ومن جملة المشاكل التى تستوجب النظر ، مسائل الرى ، وجعل
هذا التحسين مع أعمال دائرة الزراعة وغيرها من دوائر الحكومة وتقريب
جمال العمل لكل منها رغبة فى اجتناب الاحتكاك والاختلاف والتجاوز
فى العمل ، وبغية الحصول على أعظم فائدة مما يبذل من مجهود مشترك .
ويجب انعام النظر أيضا فى حماية المستأجرين بمنحهم حقا من حقوق
الأجارة ، أو بأية وسيلة أخرى ، لتأمين عدم اخراجهم من الارض أو
تعريضهم لاجارات فاحشة .

ثم ان هنالك مسألة ذات صلة وثيقة بمثل هذا التحسين ، هى الأسراع
فى أعمال التسوية والتثبيت من الملكية وتسجيل عقود الايجار . وهنا نخرج
الى حيز الوجود مشكلة هامة بسبب وجود مساحات واسعة من الأراضى

في القرى العربية مملوكة بطريق المشاع ، ذلك أن نصف القرى العربية بوجه التقريب مملوك بطريق المشاع ، وهناك اتفاق في الرأي أن مثل هذا النظام هو عقبة كبرى في سبيل ترقية الزراعة في البلاد .

ويلوح أن تأليف جمعيات تعاون بين الفلاحين هو من الامور الأولية المهمة في سبيل تقدمهم ورفقهم . وقد قسام مؤخرا خبير ذو اختبار واسع بأجراء تحقيق في هذه المسألة برمتها بالتيا به عن حكومة فلسطين .

٢٤ - وقد وقع على كاهل مالية فلسطين عبء ثقل من جراء الضرورة التي دعت إلى زيادة قوات الأمن العام زيادة كبرى . الا ان هذه الزيادة اعتبرت ضرورية في نور الحوادث التي وقعت في خريف ١٩٢٩ ، وليس في الاستطاعة التنبؤ الآن بالزمن الذي يصبح فيه تخفيض النفقات من هذا الباب تخفيضاً محسوساً . اد ان التخفيض يجب ان يتوقف ، لدرجة كبرى ، على ما يطرأ من التحسين في العلاقات المتبادلة بين العرب واليهود ذلك التحسين الذي تأمل حكومة جلالته بأن يكون من احدى نتائجه .

إن السياسة العمومية التي تتبعها حكومة جلالته ترمى ، فيما ترمى إليه إلى جعل فلسطين قادرة على سد نفقاتها بنفسها فالتحسين المنوي اجراؤه في الطرق والاساليب الزراعية ليس انه يستغرق وقتاً فحسب بل يستلزم نفقات باهظة أيضاً ، مع أنه يؤمل ان يكون بعض النفقات التي تصرف في هذا السبيل قابلة الاسترداد . وحكومة جلالته تنظر بكل تدقيق في المراكز المالية الذي ينبثق عن هذه الحالة وتبحث الآن في اتخاذ التدابير الضرورية لوضع سياستها هذه موضع التنفيذ .

(٣) المهاجرة

٢٥ - قد وضع مؤخرا النظام الذي تتبعه حكومته فلسطين في مراقبة

المهاجرة إلى فلسطين على بساط البحث والتدقيق من جميع وجوهه . وفي شهر آيار الماضي رأت حكومة جلالاته أن من الضروري توقيف اصدار شهادات لادخال المهاجرين بموجب جدول العمل ، أى الاشخاص الذين يشتغلون عند الغير (زيادة على الـ ٩٥٠ شخصا الذين سميت المراقبة على ادخالهم) فى الستة الاشهر التى تنتهى فى ٣٠ ايلول سنة ١٩٣٣ دون أن تتعرض لاصناف المهاجرين الآخرين ، وذلك ربما نظير نتيجة هذا التحقيق وتقرر الخطة السياسية المقبلة . وقد أسفر هذا التحقيق عن أظهار بعض العجز فى النظام الحالى ، وثبت أنه بموجب هذا النظام ادخل كثير من الأشخاص ممن لم يكن فى استطاعتهم أن يحصلوا على التأشير على جوازاتهم (فيزا) لو كانت جميع الحقائق عنهم معلومة . والحكومة لا نباشر مراقبة فعالة فيما يتعلق باختيار المهاجرين من الخارج إلى فلسطين ، يستند على ايجاد مستعمرات مشتركة وعلى مبدأ « اشتغال العامل بنفسه » (أى أن كل انسان يجب أن يشتغل بنفسه ويحتسب تشغيل العمال : المستأجرين) وأن لم يكن فى استطاعة العامل « الاشتغال بنفسه » فهو تحتم عليه استخدام وتشغيل العمال اليهود دون غيرهم .

ونظرا للمسؤولية المترتبة على الدولة المنتدبة من الضروري أن تكون حكومة فلسطين بصفتها وكالة عنها ، المرجع الذى يفصل جميع الأمور السياسية المتعلقة بالمهاجرة وتتضح ضرورة ذلك على الأخرى متى أخذت بعين الاعتبار درجة صلة المهاجرة بالبطالة وسياسة تحسين الأراضى . غير أنه لا يمكن استنباط أية تحسينات واقية فى الإدارة الحالية إلا إذا حصلت موافقة بين الحكومة من جهة والوكالة اليهودية من جهة أخرى فيما يتعلق بواجبات كل منها ، وأخذ بعين الاعتبار التام ذلك النفوذ الذى تصرفه نقابة العمال اليهود العمومية فى تكييف سياسة الوكالة .

٢٦ - أما فيما يتعلق بصلية المهاجرة بالبطالة فهناك صعوبات جمة في الوقت الحاضر بسبب عدم وجود وسيلة وافية يمكن بواسطتها تقدير درجة البطالة في أى وقت ما. ويصدق ذلك على الأخص فيما يتعلق بالأهالى العرب. ورغمما عن عدم وجود احصاءات يسهل الاعتماد عليها فقد ابدت بيانات كافية تحمل على الاعتقاد بأن درجة البطالة بين الأهالى العرب قد وصلت حدا خطرا وأن البطالة بين اليهود قد أدت إلى نواح غير مرضية بامرة وفي الاستطاعة القول بأنه قد ثبت بصرامة أن تحضير جدول العمال يجب أن يبنى على التثبيت من مجموع عدد العمال العاطلين في فلسطين وإلى ذلك وجوب التأكيد تمام التأكيد من مقدار عدد العمال العاطلين وستنظر حكومة جلالاته بكل امعان وتدقيق في إيجاد وسيلة لهذا الغرض ولذلك يجب الحكم على مقدرة فلسطين الاقتصادية على استيعاب مهاجرين جدد بالاستثناء إلى مركز فلسطين أجمالا فيما يتعلق بالبطالة ويجب بذل كل عناية عند التأكد من مقدرة البلاد الاقتصادية بحيث يؤخذ بعين الاعتبار أى طلب على العمال يمكن اعتباره مؤقثا بسبب زيادة التداول في السوق المالية الناشئة عن الأموال المنفقة على التعمير والتحسين، أو عن أية أسباب أخرى.

٢٧ - تفرض المادة السادسة من صك الانتداب عدم إلحاق أى حيف أو ضرر بحقوق ومركز سائر طوائف الأهالى من جراء الهجرة اليهودية. فمن الواضح أنه إذا كانت مهاجرة اليهود تسبب حرمان السكان العرب من الحصول على الاشغال الضرورية لمعيشتهم، أو إذا كانت حالة البطالة بين اليهود تؤثر في مركز العمال على العموم تحتم على الدولة المنتدبة، توفيقا لأحكام صك الانتداب، أما أن تخفض المهاجرة أو توقفها، إذا استدعت الضرورة ذلك، ربنا يتسنى للعاطلين من (الطبقات الأخرى) إيجاد عمل لهم. وما يلاحظ بهذا الصدد، أن حكومه جلالاته في نور التحقيق الذى جرى في

مشكلتي المهاجرة والبطالة ، تعتبر بأن توقيفها المهاجرة بموجب جدول العمال في شهر آيار الماضي كان مبررا تماما .

وقد ادعى بأن موافقة المندوب السامي على إصدار شهادات المهاجرة بموجب جدول العمال يفيد ضمنا وجود مجال لادخال مهاجرين من طبقة العمال وبأن حكومة جلالته بالتالي كانت مدفوعة بعوامل سياسية عندما اوقفت إصدار هذه الشهادات . غير أن الحال ليست كذلك . ذلك أن حكومة جلالته ، عندما قررت توقيف إصدار هذه الشهادات اخذت بعين الاعتبار الآراء التي أعرب عنها في تقرير لجنة شو من جهة عدم وجود أراضى كافية ومن جهة ضرورة تشديد المراقبة على المهاجرة . وقد ثبت أن هذه الأمور تستوجب تحقيقا بواسطة خبير غير أن حكومة جلالته شعرت أنه ، ربما يتم التحقيق فيها على هذا الوجه ، لا يجوز اتخاذ أية تدابير من شأنها أن تؤكد في سوء الحالة الاقتصادية التي كانت مدعاة للقلق في رأى أكثرية اللجنة شو .

وكل قرار يتخذ لادخال المهاجرين اليهود ، دون اعتبار هذه القيود ، يجب استنكاره ليس فقط بالنظر إلى مصالح سكان فلسطين عموما وإنما بالنظر إلى مصالح الطائفة اليهودية المخصوصة أيضا . وما زال الريب يساور الأهالي العرب - وهذا مما لا شك فيه - من أن الضائقة الاقتصادية أسفرت عن عدم وجود احتياجات تحول دون وقوع الاختلال في إصدار شهادات المهاجرين ودون ادخال المهاجرين غير المرغوب فيهم . وهناك ناحية أخرى غير مرضية هي أن عددا كبيرا من المسافرين الذين يدخلون البلاد بالاستناد على إذن منحولهم الإقامة مدة محدودة يبقون في البلاد بدون موافقة . ويقدر عدد الذين دخلوا من هذا الصنف في الثلاث السنوات الاخيرة بنحو ٢٨٠٠ شخصا

ثم بلى ذلك ناحية خطيرة أخرى هي عدد الذين يدخلون البلاد مجتنبين أما كن المراقبة على الحدود .

وفي كل محاولة تجرى لاستتباط وسيه حكيمومية وافية لمراقبة المهاجرة يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار الدور المهم الذي تلعبه في الوقت الحاضر نقابة العمال اليهود العمومية فيما يتعلق بمهاجرة اليهود . أن تفوذ هذه النقابة واسع المدى وأعمالها مضاعفة . فهي تكون عاملا هاما ضمن الحركة الصهيونية في العالم . وفي مؤتمر زوريخ الأخير كان أكثر من ربع الأعضاء الذين نابوا عن الدوائر الصهيونية ، سواء في فلسطين أو الخارج ، ممن ينتسبون لهذه النقابة . ويظهر النفوذ الذي تستطيع هذه النقابة أن تبدله ازاء المهاجرين بتحريمها على أى عضو من اعضاءها الرجوع إلى المحاكم للفصل في أى خلاف يقع بينه وبين عضو آخر ، ذلك أن لها محاكمها المخصوصة من الدرجتين الابتدائية والثانوية ومحكمة عليا للعمال تستأنف إليها الاحكام التى تصدرها المحاكم الابتدائية . وقد اتبعت هذه النقابة سياسة ترمى إلى إدخال نظام اجتماعي للحالة التى يقاسونها الآن هي بلاشك ناشئة بالأكثر عن مهاجرة اليهود الزائدة وما زالت هنالك أسباب يمكن أن يظهر منها بوضوح من أن هذا الرب متواصل تماما فلا يبقى هنالك سوى أمل ضعيف لأى تحسين في العلاقات المتبادلة بين الشعبين . غير أنه على مثل هذا التحسين في العلاقات يتوقف بالأكثر ايجاد الطمأنينة والرفاهية في فلسطين .

ومن المأمول أن يجرى تعديل في طريقة تحضير جداول العمال يؤول إلى انماء العلاقات الودية بين المراجع اليهودية في فلسطين ودائرة المهاجرة . ومن الجلى أن من المرغوب فيه توثيق التعاون بين المراجع اليهودية والحكومة إذ كلما كان التعاون وثيقا ووديا كلما سهل وضع جدول بالاتفاق مبنى على

أساس حسن أدراك احتياجات البلاد الاقتصادية من كلا الجانبين .

٢٨ - وقد سبق القول في الفقرات السابقة أن مشاكل تحسين الأراضي والمهاجرة والبطالة متصلة بعضها ببعض وبأن مستقبل فلسطين يجب أن يتوقف على إيجاد سياسة تؤخذ فيها بعين الاعتبار التسام جميع هذه العوامل الثلاثة . ولا يمكن تحقيق تصورات الوطن القومي اليهودي بأى وجه من الوجوه الا متى كانت فلسطين متمتعة بالطمأنينة والسلام والرخاء فبال تعاون الودى بين العرب واليهود والحكومة يمكن أن يخيم الرخاء فى البلاد .

ويظهر من الحالة التى كشف القناع عنها التحقيق الدقيق فى العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة ، ان فلسطين تواجه دورا عصيبا فى رقيها وتقدمها . ويمكن القول أن الحكومة فى الماضى تركت القوى الاقتصادية والاجتماعية تعمل عملها بأقل تدخل أورقابة منها . غير أنه قد اتضح كل الانضاح انه لا يمكن الاستمرار فى هذه السياسة . فبال تعاون الوثيق بين الحكومة وزعماء العرب واليهود قد استطاع الحيلولة دون سقوط فلسطين إلى حالة قد تقضى ، من الجهة الواحدة ، على العمل المجيد الذى قام به أولئك الذين وضعوا نصب أعينهم بناء الوطن القومى اليهودى ، ومن الجهة الأخرى على مصالح أكثرية الأهالى الذين يملكون فى الوقت الحاضر موارد طفيفة تمكنهم من الكناح لحفظ كيانهم . والأمر الذى تدعو الحاجة اليه هو أن يتفق كلا الشعبين على العيش معا وأن يحترم كل شعب منهما احتياجات ومطالب الشعب الآخر .

لذلك فان حكومة جلالته تدعو العرب إلى الاعتراف بحقائق الحالة ، وإلى بذل الجهد المستمر فى التعاون على الوصول بالبلاد على الاطلاق إلى حالة من الرخاء واليسر تشمل فاعدها الجميع . كما أن حكومة جلالته تطالب من

الزعماء اليهود أن يعترفوا بضرورة إجراء بعض التنازل من جهتهم عن التصورات الاستقلالية الانفصالية التي أخذت تنشأ في بعض الدوائر فيما يتعلق بالوطن القومي اليهودي وأن يعتبروا أن الدوافع الفعالة في تكميف سياستهم أن يتم رقي البلاد بكيفية تضمن نوال مصالح العرب واليهود الاعتبار الوافي بقصد انهاء الرفاهية في كافة أنحاء البلاد وذلك في أحوال لا تبث إلى إيجاد أسباب للالتام بالتحيز لفريق دون آخر بل تمكن كلا الشعبين العربي واليهودي من الرقي والتقدم بوفق وقناعة .

(١٣) كتاب رسمي من رئيس الوزراء رمزي ماكدنالد إلى الدكتور

وايزمن، رئيس الوكالة اليهودية لفلسطين في ١٣ فبراير ١٩٣١ .

وايت هول

عزيزي الدكتور وايزمن .

١٣ فبراير ١٩٣١

١ - يسرني بأن أبعث اليكم البيان التالي عن موقفنا الذي سيعتبر التفسير الرسمي للكتاب الأبيض في الشؤون التي تتناولها هذه الرسالة وذلك للعمل على ازالة بعض ما أسىء ادراكه وفهمه مما ظهر بشأن سياسة حكومة صاحب الجلالة فيما يختص بفلسطين كما هو مبين في الكتاب الأبيض الصادر في اكتوبر سنة ١٩٣٠ والذي أصبح موضوع نقاش في مجلس العموم في ١٧ نوفمبر وكذلك لمواجهة الانتقادات التي قدمتها الوكالة اليهودية .

٢ - لقد قيل بان سياسة حكومة صاحب الجلالة تتضمن خروجاً جدياً عن الالتزامات الانتخابية كما فهمت حتى الآن ، وانها تتجاهلها وترمي إلى سياسة لا تتفق والالتزامات الانتخابية نحو الشعب اليهودي .

٣ - ان حكومة جلالتهم لا ترى من الضروري أن تذكر باسماء وتصريحاتها السياسية التي سبق وافضت بها . ولكنهم تود أن تلفت النظر إلى الواقع ، وهو

أن الكتاب الأبيض الصادر في ١٩٣٠ لا يشير إلى الكتاب الأبيض لسنة ١٩٢٢ - الذي كانت الوكالة اليهودية قد قبلته - ولا يقره فحسب ، بل يعرف بأن التزامات الانتداب هي التزامات للشعب اليهودي وليست التزامات للسكان اليهود في فلسطين . وقد وضع الكتاب الأبيض في مقدمة بيانه ، خطابي الذي ألقته في مجلس العموم في الثالث من أبريل سنة ١٩٣٠ والذي أعلنت فيه بكلمات لا يمكن أن تكون أكثر وضوحا ، بأن رغبة حكومة جلالته ، هي الاستمرار في إدارة فلسطين بما يتفق وشروط الانتداب كما أقره مجلس عصبة الأمم . وقد أعيد تأكيد هذا الموقف كما أوضحه مرة أخرى خطابي في مجلس العموم في تاريخ ١٧ نوفمبر . وفي خطابي الواقع في الثالث من شهر أبريل ، استعملت اللغة الآتية : -

« ان حكومة جلالته ستستمر بإدارة فلسطين بما يتفق وشروط الانتداب كما وافق عليه مجلس عصبة الأمم . وهذا التزام دولي لم يعد التراجع عنه موضع بحث » .

« وبموجب شروط الانتداب ، تعتبر حكومة جلالته نفسها مسؤولة عن تشجيع إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين ، على أن يكون معلوما بأن لا يتم أي شيء من شأنه أن يكون مجحفا بالحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية الموجودة في فلسطين او بالحقوق والوضع السياسي التي يتمتع بها اليهود في أي بلد آخر » .

« وهناك أي في صك الانتداب ، التزام مزدوج ، أحدهما إلى الشعب اليهودي من جهة وآخر إلى سكان فلسطين من غير اليهود من جهة أخرى : وقد أصبح قرار حكومة جلالته الحازم ، تنفيذ كلا الشقين من هذا التصريح بقدر متساو ، خص جميع طوائف شعب فلسطين بالعدالة المتساوية . وتعتبر

حكومة جلالته هذا واجبا ان تتخلى عنه وانها - في سبيل القيام به - ستستخدام جميع الموارد التي تحت تصرفها » .

« ان ذلك التصريح لا يتفق ومواد الانتداب فيحسب بل أيضا ومقدمة صك الانتداب حيث يعاد تأكيده بوضوح .

٤ - وفي تطبيق سياسة الانتداب ، لا يمكن للدولة المنتدبة أن تتجاهل وجود مصالح ووجهات نظر متضاربة . ولكن هذه المصالح ووجهات النظر ليست في حد ذاتها مستحيلة التوفيق . ولكن حانها لا يمكن أن يتم الا إذا توفر هنالك ادراك صحيح ، يقر بأن الحل الناف للمشكلة ، يتوقف على تفاهم بين اليهود والعرب .

وإلى أن يتم هذا ، يجب أن ندخل - بصورة أكيدة - اعتبارات التوازن في تفسير السياسة .

٥ - لقد وجهت انتقادات كثيرة إلى الكتاب الأبيض ، على أنه يحتوي بصورة أكيدة على مزاعم تمس حق الشعب اليهودي ومنظمة العمل اليهودية ، في حين أنه من السهل دحض أي قصد كهذا يمكن أن ينسب إلى حكومة جلالته . انه لمن المعترف به بأن الوكالة اليهودية قد تعاونت دائما وعن طيب خاطر في تنفيذ سياسة الانتداب ، وبأن العمل الانشائي الذي تم على يد الشعب اليهودي في فلسطين ، كان له أثر مفيد في تقدم البلاد ورفاهيتها بصورة عامة .

وتعترف حكومة جلالته أيضا بقيمة الخدمات والعمل التي قامت بها منظمة نقابات العمل اليهودية في فلسطين والتي تستحق أن تمنح كل تشجيع .

٦ - ولقد ظهرت هنالك مشكلة بشأن المعنى الذي يجب أن يتصل بكلمات « حفظ حقوق جميع سكان فلسطين المدنية والدينية ، بغض النظر عن الجنس

والدين ، مما ورد في المادة الثانية من صك الانتداب ، وكذلك الكلمات التي تؤكد عدم الاجحاف بحقوق بقية طوائف السكان ومركزهم مما ورد في المادة السادسة من الصك المذكور .

كما أن الكلمات التي تؤكد ما يحفظ الحقوق المدنية والدينية الواردة في المادة الثانية لا يمكن تفسيرها بأنها تعني أن حقوق أفراد المواطنين المدنية والدينية لا يمكن تغييرها . وفي قضية سليمان مره الذي أشير إليه ، قال مجلس الملك الخاص في صدد تفسير هذه الكلمات في المادة الثانية : « أن هذا لا يعني .. أن جميع الحقوق السياسية لكل فرد من سكان فلسطين ، التي كانت قائمة عند تاريخ الانتداب ، من شأنها أن تبقى بلا تغيير طيلة بقاء هذا الانتداب :

إذ لو كان هذا شرط لازم لهلالية الانتداب لأصبح من الممكن سن تشريع فعال . ولذلك ، فالكلمات يجب أن تقرأ بمعنى آخر ، والوسيلة لادراك الغرض الحقيقي للجملة ومعناها يجب أن تقع عليها في الكلمات الختامية للمادة : « بغض النظر عن الجنس والدين » ، أن هذه الكلمات تدل على أن الانتداب - فيما يختص بالحقوق المدنية والدينية - لا يجوز له أن يميز بين الأشخاص على أساس الدين أو الجنس ، كما أن هذا الشرط الوقائي ينطبق بالتساوي على اليهود والعرب ، وكذلك جميع أقسام السكان .

٧ - ان كلمات « حقوق ومركز بقية طوائف السكان » ، الواردة في المادة السادسة ، تشير بوضوح إلى الطائفة غير اليهودية وأن ما أشرنا إليه ، من مركز وحقوق ، لا يجوز الاجحاف بها ، أي لا يجوز ازلتها أو تمويلها إلى أسوأ . ولذلك فإن أنرسياسة الهجرة والاستيطان على الوضع الاقتصادي للطائفة غير اليهودية ، لا يمكن الا أن يؤخذ بعين الاعتبار . ومع ذلك فالكلمات لا يجوز أن تقرأ كأنها تجميد للاوضاع الاقتصادية القائمة في فلسطين بل

على العكس من ذلك . فان الالتزام بتسهيل الهجرة اليهودية ، وتشجيع استيطان اليهود المكتظ في الأراضى ، يبقى التزاما ايجابيا للانتداب يمكن انجازه ، دون الاجحاف بحقوق الطوائف الأخرى من سكان فلسطين ومركزها .

٨ - ويمكننا أن ننتقل إلى الادعاء القائل بأن الانتداب قد أعيد تفسيره بصورة مجحفة جدا بمصالح اليهود فيما يختص بقضيتي استيطان الأراضى والهجرة الحيويتين .

لقد قيل بأن سياسة الكتاب الأبيض من شأنها أن تقيم العراقيين في وجه الهجرة ، كما أنها تعطل ، ان لم ، تنه فعلا ، استيطان اليهود المكتظ للأراضى ، مما هو غرض الانتداب الأول ، ولدعم هذا الادعاء وجهت أهمية خاصة إلى الفقرة التى تشير إلى الأراضى الاميرية المذكورة فى الكتاب الأبيض والتى تنص على : انه لمن غير الممكن جعل هذه المساحات ميسورة للاستعمار اليهودى وذلك أولا بالنظر لاشغالها فعلا من قبل المزارعين العرب من جهة ثم لأهمية العمل على جعل أراضى أخرى مهيئة لاستيطان هؤلاء المزارعين الذين لا أرض لهم الآن .

٩ - ان لغة هذه الفقرة يجب أن تقرأ على ضوء السياسة كـمجموع . انه لمن المرغوب فيه أن يصبح واضحا بأن العرب الذين لا أرض لهم والذين كان الغرض من الاشارة اليهم فى الفقرة المذكورة ، هم العرب الذين يعتبرون قد أخرجوا من ديارهم - أى من الأراضى التى كانوا يقيمون فيها - على أثر انتقالها إلى أيدي اليهود ، تم لم يحصلوا على غيرها ليتمكنوا من الاستقرار فيها أو الحصول على عمل مرض مماثل . ان عدد هذا النوع من العرب يجب

أن يكون موضوعا لتحقيق دقيق . كما أن حكومة جلالته تشعر بأنها ملزمة بتسهيل توطين هذه الطبقة من العرب الذين لا أرض لهم . وأن الاعتراف بهذا الالتزام لا يحط ولا بصورة من قدر أغراض التحسين العظيمة التي تعتبرها حكومة جلالته أكثر الوسائل فعالية لتشجيع انشاء الوطن القومي اليهودي .

١٠ - وبوضع سياسة لتسوية مشكلة الاراضى ، من الضروري أن تأخذ حكومة جلالته بعين الاعتبار كل حالة تمت إلى الغرض الاساسى من الانتداب .

فمساحة الاراضى الفسيلة للزراعة ، وامكانيات الري ، وقدرة البلاد الاستيعابية فيما يخص الهجرة ، جميعها عناصر تتلائم والنتائج التي يجب أن توضح ، كما أن اهمال أى واحد منها من شأنه ان يكون مجحفا عند وضع سياسة عادلة وثابتة .

« وفي نية حكومة جلالته أن تقوم بأقرب ما يمكن بتحقيق التأكيد في أمور كثيرة منها ، مشكلة الاراضى الاميرية وغيرها من الاراضى الصالحة ، أو التي يمكن جعلها صالحة للاسكان الكثيف من قبل اليهود المشار اليهم في الالتزام المفروض على الحكومة المتدبة بموجب المادة السادسة .

ان هذا التحقيق سيكون شاملا في مداه كما يتضمن جميع موارد الاراضى في فلسطين وفي أثناء اجراء تحقيق كهذا ستؤخذ بعين الاعتبار جميع المصالح يهودية كانت أم عربية بصورة تجعل اقتراحات كهذه تتقدم كما يمكن أن يكون مرغوبا فيها .

١١ - أن قضية أزدحام الفلاحين في المناطق الجبلية من فلسطين ، تنظر اليه حكومة جلالته بعين الاعتبار الدقيق . وينتظر أن تتخذ تدابير لتحسين الاراضى وتنميتها تنمية واسعة ، ولادخال مناطق - ربما كانت قد بقيت

حتى الآن غير مزروعة - ضمن المنطقة الزراعية ، مما سيؤثر من الفلاحين مستوى
أحسن من المعيشة ، تغنيهم عن الالتجاء إلى الانتقال الا في حالات شاذة .

١٢ - وفي حالة تنفيذ سياسة لتسوية مشكلة الاراضى ، كما هي مبينة في
المادة الحادية عشر من الانتداب ، من الضروري - إذا ما أردنا تجنب القوضى ،
واعطاء هذه السياسة الفرصة لنتيج - أن يكون هنالك اشراف مركزى على
الصفقات المختصة بتملك الاراضى وتحولها خلال فترة الانتقال الذى يمكن
أن يكون ضروريا في حدود المعقول لوضع مشروع التحسين على
أساس متين .

والسلطة المنتظر تكوينها ، مهمتها تنظيمية لا تحريرية ، برغم أنها تشمل
على سلطة تمكنها من الحيلولة دون الصفقات المناقضة لفحوى المشروع .
لكن استخدام هذه السلطة سيكون محدودا . كما أنه لن يكون ولا في أى
حالة تعسفيا . وستشترط في كل حالة اعتبارات من شأنها أن تعمل على أحسن
طريقة لتحقيق أغراض الانتداب . ان كل رقابة منتظرة ، ستكون محاطة
بالتحفظات اللازمة لضمان أقل ما يمكن من التدخل في انتقال الاراضى
بعمورة حرة .

وسيسرى مفعول هذه الرقابة المركزية منذ ذلك التاريخ الذى تبدأ فيه
السلطة الموكولة اليها مهمة تنفيذ سياسة تحسين الاراضى ، القيام بعملها . وإلى
أن يتم قيام رقابة مركزية كهذه ، سيتمتع المندوب السامى بالسلطات الكاملة
لاتخاذ جميع الخطوات الضرورية لحماية حقوق المزارع والمشفل من ضمنها
حق وضع اليد في جميع أنحاء فلسطين .

١٣ - وما عدا ذلك ، فبيان سياسة حكومية جلالة لا يتضمن منع امتلاك

اليهود لاراضى اضافية . فهو لا يحتوى على تحریم كهذا ، كما أنه ليس هنالك أية نية من هذا القبيل . ان كل ما يرمى اليه هو نوع الرقابة الموقته على تملك الاراضى وانتقالها مما يمكن أن يكون ضروريا لادم الاضرار بتسيق وفعالية مشروع الاراضى الذى سيعمل به . ان حكومة بجلالته تشعر بأنها ملزمة بأن تشير إلى انها وحدها - من الحكومات التى كانت مسؤولة عن ادارة فلسطين منذ قبول الانتداب - هى التى أعلنت عزمها النهائى على المشروع بسياسة تحسين فعالة يعتقد بأنها ستثمر عن فائدة أساسية ودائمة لكل من اليهود والعرب .

١٤ - وما هو ذا صلة بهذه المسألة ، هو مراقبة الهجرة . وقبل كل شيء ، يجب لاشارة إلى أن مراقبة كهذه لا تعتبر - ولا بصورة - خروجاً على السياسة السالفة . ف منذ سنة ١٩٢٠ وما بعد ، أى عندما أصبح قانون الهجرة الاصلى فى حيز التنفيذ ، كانت تصدر من وقت لآخر أنظمة لمراقبة الهجرة ، غرضها منع الهجرة غير المشروعة وتحديد الهجرة المرخص بها وتسهيلها . ان هذا الحق فى تنظيم الهجرة لم يكن فى يوم ما موضوع اعتراض .

١٥ - ولكن على ما يظهر ، قد فهم من قصد حكومة بجلالته ، « بأن لا يسمح لأية هجرة يهودية مادامت تحول دون حصول أى عربى على عمل يعتاش منه » .

ان حكومة صاحب الجلالة لم تقترح أصلاً اتباع سياسة كهذه . لقد كانت مهمته لتوضيح بأنه من الضرورى لتنظيم الهجرة اليهودية ، تطبيق المبادئ الآتية : وهى أولاً ضرورة التأكد من أن لا يصبح المهاجرون عبئاً على شعب فلسطين كمجموع ، ثم أن لا يحرم أى فريق من السكان الحاليين عملهم .

(الكتاب الأبيض ١٩٢٢)

فاذا كان يرتب على حكومة جلالته من جهة أن لا تنسى تسهيل الهجرة اليهودية ، تحت ظروف ملائمة وتشجيع استعمار اليهود الاراضى ، فمن جهة أخرى يجب عليها أيضا أن لا تنسى واجبها الذى يفرض عليها أن تتأكد بأن لا يتولد عن ذلك اضرار تمس بحقوق الطائفة غير اليهودية ومركزها .

وبسبب هذا التعارض الظاهر فى الالتزامات شعرت حكومة صاحب صاحب الجلالة بأنها ملزمة بتأكيد ضرورة تطبيق مبدأ القدرة الاستيعابية بصورة صحيحة أن هذا المبدأ حيوى لاي مشروع اعمارى ، يكون غرضه الاول افساح المجال لاستيطان كل من اليهود والعرب الذين طردوا من اراضيهم .

ولهذا السبب كانت حكومة جلالته قد ألحت ، كما أنها مضطرة لان تلح ، على ضرورة المحافظة على مراقبة الحكومة للهجرة وعلى ضرورة تطبيق أنظمة الهجرة تطبيقا صحيحا . أما الاعتبارات المختصة بحدود القدرة الاستيعابية فهى اعتبارات اقتصادية محضة .

١٦ - ان حكومة جلالته لم تأمر كما لانفكر أصلا بوقف الهجرة اليهودية أو منعها مهما كان نوعها . ان عادة الموافقة على قائمة « المهاجرين من العمال » الذين يعيشون على الاجرة ستستمر . وفى كل حالة سيؤخذ بعين الاعتبار الاحتياج السابق إلى العمال ، وذلك للعمل الذى تعتمد على رأسمال يهودى أو أكثره يهودى مما لن يتم القيام بها الا إذا توفر وجود العمال من اليهود . وأما فيما يختص بالاعمال العامة وأعمال البلديات التى تمول من الاموال العامة ، فان ادعاء العمال اليهود بحقوقهم فى قسط معين من الاستخدام المتيسر - على أساس المساهمة اليهودية بالدخل العام - سيؤخذ بعين الاعتبار . أما فيما يختص

بأنواع أخرى من الاستخدام ، فمن الضروري أن يحسب حسابا في كل وضع للعوامل التي لها علاقة بالحاجة إلى عمل ، ومن ضمنها عامل البطالة بين كل من اليهود والعرب . والمهاجرون الذين يأملون في الحصول على عمل غير العمل ذى الطابع الموقت ، فانهم لم يحرخوا منه وذلك لسبب واحد ، وهو أن الاستخدام لا يمكن ضمانه على أن يكون لمدة غير محدودة .

١٧ - وفي حالة تحديد المدى الذى يسمح فيه للهجرة ، فى أى وقت ما ، فمن الضروري أيضا الاهتمام بالسياسة التى صرحت بها الوكالة اليهودية والتى تنص « على أنه فى كل الاعمال والمشاريع التى تقوم بها الوكالة اليهودية أو تعقدتها يجب أن تعتبر قضية توظيف العامل اليهودى قضية مبدأ » . ان حكومة جلالته لا تنجدى ولا بصورة حق الوكالة اليهودية فى وضع سياسة كهذه أو الموافقة عليها وتعديها . ان مبدأ تفضيل وقصر استخدام المؤسسات اليهودية للعامل اليهودى ، هو مبدأ من حق الوكالة اليهودية أن تقرره . ولكن من الضروري الإشارة إلى أنه فيما إذا كان العامل العربى - كنتيجة لهذه السياسة - قد طرد من عمله أو ازدادت البطالة القائمة توجعا ، عندها يظهر هناك عامل فى الموقف ، يحتم على حكومة الانتداب أن تنظر اليه بعين الاعتبار .

١٨ - وأخيرا ترغب حكومة جلالته فى أن تقول ، كما أكدت مرارا وبصورة قاطعة ، بأن الالتزامات الملقاة على عاتق الحكومة المنتدبة - عند قبولها الانتداب - هى التزامات دولية مقدسة لم يخطر على بالها اليوم ولا فى يوم ما أن تتخلى عنها وقد صممت حكومة جلالته على القيام بالواجبات الملقاة عليها من قبل الانتداب ، ولن تجيد عنها .

ولكن اذا ما أردنا أن تكون جهودها ناجحة ، فهناك حاجة ماسة للتعاون والثقة والاستعداد لدى كل الجهات ، وذلك لتقدير صعوبات هذه

القضية وتعقيداتنا ، كما أنه من الواجب - قبل كل شيء - أن يكون هنالك اعتراف مطلق بالألأحل يمكن أن يكون مرضيا ، أو دائما إلا إذا كان قائما على انصاف كل من الشعب اليهودي وطوائف فلسطين غير اليهودية .
وانى يا عزيزى دكتور وايزمن .

المخلص لكم جدا

(التوقيع) ج . رمزى مكدونلد

« إلى رئيس الوكالة اليهودية »

(١٤) خلاصة تقرير اللجنة الملكية لفلسطين

بلاغ رسمى رقم ٣٧/٩ (١)

٧ تموز سنة ١٩٣٧

لقد كانت اللجنة الملكية لفلسطين مؤلفة من الاعضاء التالية أسماءهم :-
جناب النزيل الارل يل ، جى . سى . اس . اى . ، جى . بى . اى . (رئيسا)
جناب النزيل السر هوراس رامبولد ، جى . اس . بى . ، جى . سى .
ام . جى . ام . فى . او . (نائبا للرئيس)
السر لورى هاموند ، كى . سى . اس . آى . ، سى . بى . اى .
السر موريس كارتر ، سى . بى . اى .
السر هارولد موريس ، ام . بى . اى . ، كى . سى .
الاستاذ راجينالد كويلاند ، سى . آى . اى .
وقد قام بمهام السكرتيرية المستر ج . م . مارتن

(١) نقل عن كراس أصدرته حكومة الانتداب باللغة العربية فى ٧ يوليو سنة ١٩٣٧

بمناسبة صدور قرار اللجنة الملكية .

وقد عينت اللجنة في شهر آب سنة ١٩٣٦ وأثبنتها الصلاحيات التالية :-
التثبت من الأسباب الأساسية للاضطرابات التي نشبت في فلسطين في
أواسط شهر نيسان والتحقيق في كيفية تنفيذ صك الانتداب على فلسطين
بالنسبة لالتزامات الدولة المنتدبة نحو العرب ونحو اليهود والتثبت ، بعد تفسير
نصوص الانتداب تفسيراً صحيحاً ، مما إذا كان لدى العرب أو لدى اليهود
أية ظلمات مشروعة ناجمة عن الطريقة التي اتبعت فيما مضى أو التي تتبع الآن
في تنفيذ الانتداب والقيام ، لدى اقتناعها باستناد أية ظلامة من هذه الظلمات
إلى أساس صحيح ، برفع التواصي لازالة تلك الظلمات ومنع تكررها .
وفيما يلي خلاصة تقرير اللجنة :-

الخلاصة

الباب الأول - المشكلة

الفصل الأول - الاستناد التاريخي

يتضمن هذا الفصل لمحة موجزة عن عهد اليهود القديم في فلسطين وعن
الفتح والاحتلال العربي ونشأت اليهود ونشوء « المشكلة اليهودية » ونمو
الصهيونية ومعناها .

الفصل الثاني - الحرب والانتداب

ان الحكومة البريطانية ، رغبة منها في نيل معاضدة العرب في الحرب
الكبرى قطعت لشريف مكة في سنة ١٩١٥ وعدا مآله أنه إذا قبيض للاحتفاء
الغلبة والانتصار فان القسم الاكبر من الولايات العربية التي كانت حينئذ

مشمولة في الامبراطورية العثمانية سيصبح مستقلا ، ففهم العرب من هذا الوعد أن فلسطين ستكون داخلية في نطاق هذا الاستقلال .

وكى ا تتمكن الحكومة البريطانية من نيل معاضدة اليهودية العالمية أصدرت تصريح بلفور في سنة ١٩١٧ ففهم اليهود من هذا التصريح أنه إذا قيص النجاح لتجربة انشاء الوطن القومى اليهودى وام فلسطين عدد كاف من اليهود فقد يتطور الوطن القومى مع مرور الزمن وينقلب إلى دولة يهودية .

وعندما وضعت الحرب أوزارها وافقت دول الحلفاء والدول المنضمة إليها على العمل بنظام الانتداب كوسيلة لتنفيذ السياسة التى ينطوى عليها تصريح بلفور وبعد مدة من الزمن أقرت عصبة الامم المتحدة صك لا تداب على فلسطين . وهذا الصك نفسه يتناول في الدرجة الأولى التزامات معينة متساوية في الاهمية - وهى التزامات ايجابية فيما يتعلق بانشاء الوطن القومى ، والتزامات سلبية فيما يتعلق بحماية حقوق العرب ، وهو ينطوى أيضا على الالتزام العام - الذى ينطوى عليه كل انتداب والذى يرمى إلى تحقيق الغاية الاساسية من نظام الانتداب المثبتة في الفقرة الأولى من المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم .

وذلك يعنى أن العمل على « رفاهية وتقديم الاهالى » ذوى الشأن هو أهم الاعباء الملقاة على عاتق الدولة المنتدبة ، كما أنه يعنى ضمنا تمكين أولئك الاهالى من « تولى شؤونهم بأنفسهم » في الوقت الملائم .

ان اشراك السياسة التى ينطوى عليها تصريح بلفور بنظام الانتداب ينطوى على الاعتقاد بإمكان التغلب عاجلا على موقف العرب العدائى من

نصريح بلفور بسبب الفوائد الاقتصادية التي كان يتوقع أن تجلبها الهجرة اليهودية إلى فلسطين بوجه الاجمال .

الفصل الثالث - فلسطين من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٣٦

وخلال السنوات الخمس الأولى من عهد الادارة المدنية ، التي أسست في سنة ١٩٢٠ ، شرع من الجهة الواحدة في اعداد المصالح العامة التي تناول تأثيرها أكثرية السكان العربية وشرع من الجهة الاخرى ، في انشاء الوطن القومي اليهودي ، وقد نشبت اضطرابات في سنتي ١٩٢٠ و ١٩٢١ ، غير أنه في سنة ١٩٢٥ تبادر للذهن أن الأمل بوصول العرب واليهود إلى توافق نهائي كان قويا إلى درجة كبيرة مما أدى إلى انقاص القوى المنوط بها المحافظة على النظام انقاصا كبيرا .

ثم ظهر فيما بعد أن هذه الامال لم تكن مستندة إلى أساس ذلك لأنه بالرغم من أن فلسطين على وجه الاجمال أصبحت أكثر رفاهية عن ذي قبل فان الاسباب التي أدت إلى اضطرابات سنتي ١٩٢٠ و ١٩٢١ ، وهي مطالبة العرب بالاستقلال القومي واتخاذهم موقف العداء من الوطن القومي اليهودي ، لم يطرأ عليها أدنى تبدل أو تغيير والواقع أن وطأتها قد اشتدت من جراء « العوامل الخارجية » وهي نهافت يهود أوروبا على فلسطين وانتشار الروح القومية عند العرب في البلاد المجاورة .

وقد كانت هذه الاسباب هي بذاتها التي أدت إلى اضطرابات ١٩٢٩ و ١٩٣٣ ولم تحل سنة ١٩٣٦ حتى كانت وطأة العوامل الخارجية قد اشتدت من جراء :

(١) المصاعب التي تعرض لها اليهود في المانيا وبولونيا والتي أسفرت عن زيادة الهجرة اليهودية إلى فلسطين زيادة كبرى .

(٢) توقع بلوغ سوريا ولبنان في القريب العاجل نفس الاستقلال الذي نالته العراق والمملكة السعودية ، ولقد كانت مصر في ذلك الحين - على وشك الاستقلال أيضا .

الفصل الرابع - اضطرابات سنة ١٩٣٦

لقد كانت هذه «الاضطرابات» (وقد تضمن التقرير وصفا موجزا لها) شبيهة بالاضطرابات الاربعة التي سبقتها ، وأن كانت أشد خطرا وأطول أجلا منها ، ولم يقتصر الهجوم فيها على اليهود وحدهم بل تناول حكومة فلسطين أيضا كما كانت الحالة في اضطرابات سنة ١٩٣٣^(١) ، وقد كانت الظاهرة الجديدة التي بدرت في هذه الاضطرابات الاخيرة الدور الذي لعبه ملوك العرب وامراؤهم في البلاد العربية المجاورة في انهاء الاضراب .

ولقد كانت «الاسباب الأساسية لاضطرابات» سنة ١٩٣٦ كما يلي :

(١) رغبة العرب في نيل الاستقلال القومى .

(١) الحائز في النفوس في اضطرابات سنة ١٩٣٦ حسبما جاء في تقرير حكومة

الانتداب Survey of Palestine صفحة ٣٨

الجرحي	القتلى	
١٠٤	٢١	من أفراد الجيش
١٠٢	١٦	من أفراد البوليس
٨٠٤	١٩٥	من العرب
٣٠٨	٨٠	من اليهود
١٩	٢	من المسيحيين غير العرب

وقد قدر أن أكثر من ألف حائز عربي قد قتلوا باشتباكاتهم مع الجيش والبوليس .

(٢) كرههم لانشاء الوطن القومى اليهودى ونحو فهم منه .
وهذان السببان هما بدائتهما السببان اللذان أديا إلى الاضطرابات السابقة
ولقد كانا على الدوام متصلين معا بصورة لا تنقسم عراها ، وهناك كثير
من العوامل الثانوية الأخرى التى ساعدت على نشوب الاضطرابات ، نذكر
أهمها فيما يلى :

- (١) انتشار الروح القومية العربية خارج فلسطين .
- (٢) ازدياد هجرة اليهود منذ سنة ١٩٣٣ .
- (٣) الفرصة المتاحة لليهود بالتأثير على الرأى العام فى بريطانيا .
- (٤) عدم ثقة العرب فى اخلاص الحكومة البريطانية .
- (٥) فزع العرب من استمرار شراء الاراضى من قبل اليهود .
- (٦) عدم وضوح المقاصد النهائية التى ترمى إليها الدولة المنتدبة .

الفصل الخامس - الحالة الحاضرة

أن الوطن القومى اليهودى قد خرج عن طور التجربة ولقد كان نمو
سكانه مقرونا بتطورات سياسية واجتماعية واقتصادية تطابق الاسس التى
وضعت لها فى بادئ الامر . والحادث الرئيسى هو ما طرأ على المدن
والصناعات من التقدم والتوسع وهناك فرق جلى يستوعى الانظار بين الصبغة
الديموقراطية العصرية ، الأوربية فى صميمها ، التى يصطبغ بها الوطن
القومى ، وبين العالم العربى الذى يحيط به . فالروح السائدة فى الوطن
القومى اليهودى هى ذات صبغة قومية شديدة وليس ثمة مجال للامتزاج أو
الاندماج بين الثقافة اليهودية والثقافة العربية . والوطن القومى لا يمكن أن
يكون شبه قومى .

فشكل الحكم القائم في مستعمرات التاج لا يلائم أناسا ديمقراطيين
ومثقفين ثقافة عالية كجاعة الوطن القومى وحكومة كهذه من شأنها أن تغذى
روح عدم الشعور غير المحمودة الأثر .

والوطن القومى ينجح إلى إشرع الخطى في تقدمه لا لمجرد رغبة اليهود
في الفرار من أوروبا بل بسبب القلق السائد حول ما سيحل بفلسطين في
المستقبل .

لقد إزداد عدد السكان العرب زيادة كبرى منذ سنة ١٩٢٠ ونالوا بعض
النصيب من رفاهية فلسطين المتزايدة . فكثير من أصحاب الأملاك من بينهم
استفادوا من بيع الأراضى ومن استثمار الأمان الى جنوبها من بيعها
استثمارا مربحا . والفلاحون هم أسعد حالا على وجه العموم مما كانوا عليه
سنة ١٩٢٠ ويرجع بعض الفضل في هذا التقدم الذى ناله العرب إلى ما دخل
فلسطين من رؤوس الأموال اليهودية وإلى العوامل الأخرى ذات الصلة بنمو
الوطن القومى . ولقد استفاد العرب بصورة خاصة من الخدمات الاجتماعية
التي لم يكن ليتسنى إيجادها بالمقياس الموجودة فيه الآن بدون الإيرادات
المستمدة من اليهود .

غير أن هذه الفائدة الاقتصادية التي جناها العرب من الهجرة اليهودية
ستقل إذا استمرت شقة الخلاف السياسى بين العنصرين على الاتساع .

إن الروح القومية عند العرب هي شديدة القوة كما هي الحال عند اليهود
وقل ظل ما يطلبه الزعماء العرب من تأميم حكومتهم ذاتية وطنية وقفل باب
الوطن القومى اليهودى ، ثابتا لم يطرأ عليه تغيير منذ سنة ١٩٢٠ والروح
القومية عند العرب كالروح القومية عند اليهود يغذيها النظام التعليمى ونمو
حركة الشبان .

ولقد كان المعاهدة الانجليزية المصرية والمعاهدة الفرنسية السورية اللتين عقدتا مؤخرا تأثيرهما في إذكاء هذه الروح . أن شقة الخلاف بين العنصرين هي في حالتها الحاضرة واسعة وتستمر على الاتساع فيما لو ظل الانتداب الحالى معمولاً به .

أن وضع حكومة فلسطين بين الشعبين المتنافرين ليس بالوضع الذى تحسد عليه فهناك هيئتان متنافستان هما اللجنة العربية العليا المتساندة مع المجلس الاسلامى الأعلى من جهة ، والوكالة اليهودية المتساندة مع المجلس الملى اليهودى من الجهة الأخرى ، وهاتان الهيئتان تستطيعان اكتساب ولاء العرب واليهود الطبعى أكثر مما تستطيعه حكومة فلسطين . والجهد المبادقة التى بذلتها الحكومة لمعاملة كلا العنصرين بدون تحيز لم تؤد إلى تحسين العلاقات بينهما . كما أن سياسة استمالة المقاومة العربية لم تنجح ولقد أثبتت حوادث السنة الماضية أن الاستمالة لا تجدى نفعا .

إن الشهادات التى أدلى بها زعماء العرب واليهود كانت متضادة كل التضاد ولم تترك أملاً بإمكان التوفيق بين وجهتى نظر الفريقين . وقد كان الحل الوحيد للمعضلة الذى تقدمت به اللجنة العربية العليا هو تشكيل حكومة عربية مستقلة فى الحال وأن يترك لهذه الحكومة أمر معاملة الأربعمائة ألف يهودى الموجودين فى البلاد على الوجه الذى تستصوبه ، والجواب على ذلك أن الثقة بحسن نية الحكومة البريطانية لن تزداد فى أية ناحية من أنحاء العالم فيما لو سلم الآن أمر الوطن القومى للحكم العربى .

وقد أكدت الوكالة اليهودية والمجلس الملى اليهودى أن فى الامكان حل المعضلة عن طريق تطبيق الانتداب بحذافيره تطبيقاً حازماً على أساس مطالب اليهود . وذلك بأن لا يوضع قيد جديد على الهجرة وأن لا يكون

هناك ما يمنع صيرورة اليهود أكثرية في فلسطين، مع مرور الزمن. والجواب على ذلك أن مثل هذه السياسة لا يمكن تنفيذها إلا باللجوء إلى القوة ثم أنه ليس من المحتمل أن يورط الرأي العام البريطاني أو الرأي العام لليهودية العالمية نفسه في اللجوء إلى استعمال القوة على الدوام إلا إذا اقتنع بعدم وجود وسيلة أخرى لأداء العدالة .

الباب الثاني - تنفيذ الانتداب

لقد بحثت اللجنة بحثاً مستفيضاً فيما يمكن عمله لتنفيذ الانتداب ، طارئة كل النواحي الواحدة بعد الأخرى ، سعياً وراء فسخ المجال لتوطيد دعائم السلام في المستقبل وقد أدرجت نتائج تحقيقها هذا في القسم الثاني من التقرير وشرحت المشاكل التي تواجه مختلف فروع إدارة الدولة المنتدبة كما شرحت ظلمات العرب واليهود تحت كل باب . وفيما يلي المقررات الرئيسية التي توصلت إليها اللجنة :

الفصل السادس - الإدارة

إن الموظفين الفلسطينيين الذين هم في خدمة الحكومة يحسنون العمل في الأوقات الاعتيادية أما في أوقات الاضطرابات فلا يعتمد عليهم وينبغي أن لا يكون ثمة تردد في الاستغناء عن خدمات الذين يرتاب في اخلاصهم أو عدم تحيزهم .

أما فيما يتعلق بالموظفين البريطانيين فالملاك (الكادرو) هو أصغر من أن يسمح بتشكيل خدمة مدنية منهم لفلسطين وحدها ، وعلى ذلك ، يترتب على الإدارة أن تستمر على الاستعانة بموظفي المستعمرات غير أن مدة الخدمة الاعتيادية في فلسطين يجب أن لا تقل عن سبع سنوات وينبغي صرف العناية

الفائقة في اختيار الموظفين وتدريب الذين يقع الخيار عليهم تدريجيا تمهيدا .
أن اللجنة تعترف بالمشاق التي تعانيها الادارة البريطانية التي كانت مسوقة
منذ البدء على العمل تحت ضغط شديد دون أن تتسنى لها فرصة للتفكير
الهادئ ، فهناك مركزية زائدة عن الحد والصلابة الموجودة بين الرئاسات
العليا للدوائر وإدارة الأولوية غير وافية بالمرام .

ان ظلمات العرب واليهود ومطالبهم فيما يتعلق بالحكم لا يمكن التوفيق
بينها وهي تكشف القناع عن التناحر العنصري الذي يتخلل فروع الادارة
بأجمعها . وما يزيد في صعوبة إيجاد نظام قضائي يتنق واحتياجات شعوب
فلسطين المختلطة وجود لغات رسمية ثلاث وأيام عطلة اسبوعية ثلاثة وأعياد
رسمية ثلاثة ونظم قانونية ثلاثة . أما فيما يتعلق بالشكوك التي تخامر اليهود
حول كيفية تعقيب الدعاوى الجنائية فاللجنة تلت النظر إلى الصعوبات التي
تجابه دائرة النيابة في بلاد تكثر فيها شهادات الزور ويتعذر فيها الحصول على
البيانات في كثير من الدعاوى . وهي ترى أن البغضاء المستحكمة بين العنصرين
وعلى الأخص عند وقوع الأزمات قد أثبتت أن لها تأثيرا سيئا في أعمال
تلك الدائرة . واللجنة توصي بأن يكون محامى الحكومة الأول بريطانيا .

ومن الضروري إنجاز تعبيد طريق يافا - سعيفا بما أمكن من السرعة .
ولا بد من القيام بتحقيق آخر بواسطة أحد الخبراء للفصل فيما إذا
كانت البلاد في حاجة إلى مرافأ ثان عميق المياه ، ويفضل بناء هذا المرافأ ،
فيما لو تقرر بنائه ، في مكان متوسط بين يافا وتل أبيب بحيث يكون في
متناول كل من البلدين على السواء .

ليس ثمة فرع من فروع الادارة لا تتدخل به الوكالة اليهودية غير أن
الوكالة لا يصبح أن تكون موضع الانتقاد بسبب ذلك ، فالمادة الرابعة من

صك الانتداب تخولها حتى إبداء المشورة والتعاون مع الحكومة في كل أمر من الأمور التي تمس مصالح السكان اليهود تقريبا وهي تشكل حكومة موازية تقوم إلى جانب حكومة الدولة المنتدبة ، والمركز الممتاز الذي تتمتع به يزيد في حدة خصومة العرب .

لقد كانت اللجنة العربية العليا مسؤولة لدرجة كبيرة عن مواصلة الاضرار في السنة الماضية وتمديد أجله ويجب أن يتحمل مفتى القدس بصفته رئيسا لهذه اللجنة قسطه الوافي من المسؤولية ومن سوء الحظ أنه لم يكن في الامكان منذ سنة ١٩٢٩ القيام بأي عمل لوضع انتخابات المجلس الاسلامي الأعلى ومركز رئيسه على أساس نظامي ، فالوظائف التي جمعها المفتي في نفسه واستعماله لتلك الوظائف قد أدى إلى إنشاء حكومة عربية ضمن حكومة ويمكن وصفه بأنه رئيس حكومة موازية ثالثة . وقد بحثت اللجنة في اقتراح يرمى إلى إنشاء وكالة عربية واسعة النطاق مؤلفة من ممثلي البلاد العربية المجاورة ومن ممثلي عرب فلسطين لحفظ التوازن مع الوكالة اليهودية فاذا ظل الانتداب الحالي قائما فلا بد من البحث في مشروع كهذا .

الفصل السابع - الأمن العام

على الرغم من أن نفقات الأمن العام قد ارتفعت من ٢٦٥٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٢٣ إلى مايتجاوز ٨٦٢٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٣٥ - ٣٦ (وإلى ٢٢٣٠٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٣٦ - ٣٧ وهي السنة التي وقعت فيها الاضطرابات) فن الثابت أن الواجب الأولي ، وهو الواجب الذي يقضى بالمحافظة على الأمن العام لم يؤد .

وإذا حدث أن نشبت الاضطرابات مرة أخرى بشكل يتطلب تدخل السلطات العسكرية فيجب أن لا يكون ثمة تردد في تطبيق الأحكام العرفية

على البلاد بكاملها تحت اشراف عسكري غير مجزأ . وفي مثل تلك الحالة ينبغي تجريد الاهالى من السلاح واقامة هيئة فعالة على الحدود لمنع التهريب والهجرة غير المشروعة وتسرب الاسلحة وإذا لم يعتمد إلى نزع السلاح فيجب الاحتفاظ بالبوليس الاضافى كقوة مدربة للدفاع عن المستعمرات اليهودية . لقد كانت الاستخبارات خلال الاضراب غير مرضية . أن أكثرية ضباط البوليس الفلسطينى فى دائرة التحقيقات الجنائية مخلصون كل الاخلاص لعملهم أما أفراد البوليس الذى ينتمون إلى الرتب الدنيا ، كغالبية أفراد البوليس فى الاقضية ، فهم ليسوا ممن يعتمد عليهم عند وقوع الاضطرابات وإن كانوا نافعين فى أوقات السلم . وسيكون من الخطر بمكان عظيم تعريض البوليس العربى فى فلسطين إلى مثل ذلك التوتر العصبي الذى عرض له فى الصيف المنصرم .

ينبغي تعيين ضباط بريطانيين فى المناطق « المختلطة » .

ويجب أن يكون هناك بوليس احتياطى ، مركزى ومحلى ، ومن الامور الاساسية أيضا أن تكون هناك قوة كبيرة متحركة من الفرسان سواء أكان ذلك عن طريق تشكيل قوة من الدرك ، أو عن طريق زيادة أفراد البوليس البريطانى الخيالة .

عقب اضطرابات سنة ١٩٢٩ لم ينفذ حكم الاعدام الا فى ثلاثة أشخاص من القتل بينا أن أحكام الاعدام المبرمة بلغت ٢٧ حكما وفى سنة ١٩٣٦ بلغت حوادث القتل التى تم التبليغ عنها ٢٦٠ حادثة وأدين ٦٧ شخصا ولم يحكم بالاعدام على أحد . ان معاقبة المجرم بسرعة وانزال العقاب الملائم به هو عامل أساسى فى حفظ القانون والنظام .

لقد بلغ مجموع ما فرض من الغرامات المشتركة فى المدة الواقعة بين سنة ١٩٢٩

وسنة ١٩٤٦ ، ٦٠.٠٠٠ جنيهها غير انه لم تجمع منها لغاية هذا التاريخ سوى ١٨.٠٠٠ جنيهها . واذا كانت الغاية أن يكون للغرامات المشتركة أثرا رادعا فمن الواجب قصرها على المبالغ الذي يمكن جمعه ، واقامة قوة من البوابس التأديبي في القرية أو المدينة ، على نفقة أهلها ، إلى أن تدفع الغرامة .

ان العقوبات المنصوص عليها في قانون المطبوعات والاجراءات التي اتخذت بمقتضى القانون المذكور ليست كافية . فمن الواجب سن قانون بقضى بإيداع تأمين (ديبوزيتو) نقدي يمكن مصادرته ، وبفرض عقوبة الحبس ودفع الغرامة ويجب أن ينص القانون أيضا على مصادرة المطبعة .

وهناك ضرورة ماسة لإنشاء مكنتات للبوابس في بعض المدن واقامة بيوت لسكن الافراد المتزوجين منهم .

ان ابرادات فلسطين لا يمكن أن تنفى بجميع ما تتطلبه التدابير المقترحة من النفقات وسيستلزم الامر أن تدفع حكومة جلالته في المملكة المتعددة اعانات سخية لتلك الغاية أما الاثر الفوري لهذه التدابير فسيكون توسيع شقة الخلاف بين العرب واليهود مقرونا ذلك برد فعل يتخطى أثره حدود فلسطين ويتجاوزها إلى أبعد منها بكثير .

الفصل الثامن - الشؤون المالية

لم تكن الخزينة حتى السنين الاخيرة تبيع القيام باصلاح واسع النطاق في الشؤون والخدمات الاجتماعية ، فان تراكم وفر كبير في الخزينة أمر انقرضت به السنين الاربع الاخيرة التي بدأت بسنة ١٩٣٢ ولقد كان ثمة ما يبرر اتخاذ موقف التحفظ والتؤدة في اجراء الاصلاحات المشار اليها . أما الاستنتاج بأن هذا الوفرة الكبير ناشىء عن تقدير لا موجب له في الصرف فهو أمر لم يؤيده التحليل الدقيق لأن الوفرة بأجمعه مثقل بالرهون الى درجة لا يبقى منه معها

الا ما يزيد قليلا على المقدار المعقول لسد الذمم الحالية .

وإذا توقف تدفق رؤوس الاموال على فلسطين ، وهو الامر الذى يمتاز به اقتصاديات فلسطين بصورة خاصة ، فليس هناك ما يستدعى أن يكون زوال هذه الميزة الاستثنائية مؤديا إلى وقوع البلاد فى العاقبة وان كان ذلك قد يؤدي إلى خفض مستوى المعيشة إلى درجة ما ريثما تستقر اقتصاديات البلاد على أساس جديد . غير أن امكان خروج رؤوس الاموال من فلسطين فى حالة ركود الحالة الاقتصادية فيها ركودا طويلا الامد هو أمر يمكن تجاهله بالكلية .

وبالنظر لعدم وجود احصاءات واقية يتعذر التثبت من درجة صحة الشكوى التى تقدم بها العرب بأن حماية الصناعات يعود جل فائدتها على اليهود ويقع جل أعبائها على عاتق العرب . والمأمول ان تتمكن دائرة الاحصاءات الجديدة عن قريب من التحقيق فى مسألة توزيع الضرائب ، وأن تفرض الضرائب الجديدة على أساس مجموع عبء الضرائب التى ستقوم البلاد بحمله لا بالنسبة لما تمحدثه الضرائب من التأثير فى أية صناعة خاصة من الصناعات .

وليس هناك مجال للجدل فى حاجة البلاد إلى زيادة صادراتها وابتعاد أسواق لما تنتجه من الاثمار الحمضية الآخذة فى التزايد من سنة إلى أخرى . وقد وجدت اللجنة بعد امعان النظر فى الوسائل المختلفة التى يمكن اتخاذها لتذليل الصعوبات الناجمة عن سياسة عدم التمييز فى التعرف المنصوص عليها فى المادة ١٨ من صك الانتداب ، ان أحكام تلك المادة أصبحت لا توافق الزمن الحاضر . فاذا لم تعدل تلك المادة فان فلسطين ستستمر على تحمل الخسائر من جراء القيود التى تعيق التجارة الخارجية ولذلك ينبغي فتح باب المفاوضات بدون امهال لوضع تجارة فلسطين على قاعدة أعيدل من القاعدة التى هى عليها الآن .

الفصل السابع . الاراضى

إن خلاصة من التشاريع المتعلقة بالاراضى التى سنت خلال الحسك المدنى تكفى لاطهار ما بذلته الحكومة المنتدبة من الجهود لتنفيذ تعهداتها فى هذا الباب . واللجنة تلقت النظر إلى الصعوبات الخطيرة المحيطة بالقانون الذى اقترحت حكومة فلسطين سنه لحماية صغار المالكين . ومن الواجب تعديل دستور فلسطين ، وتعديل صك الانتداب أيضا إذا لزم الامر ، بصورة تفسح مجالا لسن قانون يخول المندوب السامى سلطة منع انتقال الاراضى إلى اليهود فى أية منطقة معينة وذلك كى يصح فى قيد الامكان تنفيذ التعهد الذى يقضى بحفظ حقوق العرب ووضعتهم . ورشما تتم عمليات المساحة والتسوية ترحب اللجنة بمنع بيع قطع الاراضى المنعزلة ، والصغيرة المساحة إلى اليهود . على أنها ترجح اللجوء إلى مشاريع أوسع مما سبق لاعادة تنظيم الملكية تحت اشراف الحكومة وهى تحبذ الاقتراح القائل بتشكيل شركات خاصة للمنافع العامة لتتولى القيام بمشاريع عمرانية كهذه ، خاضعة لبعض القيود . وينبغي تعيين لجنة من ذوى الخبرة لسن قانون للاراضى وقد أوصت اللجنة بلزوم الاسراع فى عمليات التسوية (التى تحتاج إليها البلاد حاجتها ماسة) وتحسين الاصول التى تدير عليها عمليات التسوية .

ان النظام الحالى لمحاكم الأراضى من شأنه أن يساعد على البطء فى سير الدعاوى وربما تتم عمليات المساحة والتسوية بحسب تأليف محكمتين أو ثلاث محاكم أراض مستقلة عن المحاكم المركزية بحيث تكون كل منها برئاسة قاض بريطانى منفرد .

لقد استفاد المزارع القروى بصورة عامة لغاية يومنا هذا مما قامت به الادارة البريطانية من الاعمال ومن وجود اليهود فى البلاد . إلا أنه ينبغي

اتخاذ ما يمكن من الحيلة لتأمين حفظ حقوق المستأجرين والمزارعين العرب في حالة وقوع بيوع أراض أخرى وعلى ذلك يجب أن لا يسمح بانتقال الاراضى (إلى اليهود) الا حينما يمكن استبدال الزراعة الواسعة بالزراعة الكثيفة . وليس من المنتظر أن تتسع المناطق الجبلية لاية زيادة كبيرة تحدث في عدد سكان القرى . ولذلك يجب على الحكومة أن لا تعتمد في الوقت الحاضر ولا بعد مضي عـدد كبير من السنين ، إلى تسهيل حشد اليهود في المناطق الجبلية بوجه عام .

أن عدم كفاية الاراضى يعود إلى تكاثر السكان العرب أكثر مما يعود إلى ابتياع الاراضى من قبل اليهود . ولا يمكن التسليم بما يدعيه العرب من أن اليهود قد حصلوا على نسبة زائدة من الاراضى الجيدة فكثير من الاراضى المغروسة الآن بأشجار الزيتون لم تكن عند ابتياعها الاكشبان رمال أو مستنقعات غير مزروعة . ومن الامور اللازمة اصدار تشريع يقضى باناطة المياه السطحية إلى المندوب السامى واللجنة توصى بزيادة عدد الموظفين الذين يقومون بالتنقيب والبحث عن المياه وبزيادة التجهيزات الموضوعه تحت تصرفهم بغية التوسع فى الرى . وهى تمهيد المشروع الموضوع لاعمار منطقة الحولة .

واللجنة تدرك تمام الادراك ضرورة القيام بتجريب الاراضى على مقياس واسع ولزوم وضع برنامج بعيد الامد لانشاء الغابات ولكن بالنظر لما استنتجته من قلة الاراضى الميسورة للسكان الزراعيين فى الجبال ، لايسعها أن توصى ببرنامج ينطوى على اخراج المزارعين من الاراضى بمقياس واسع الا إذا وفرت لهم أراض زراعية أخرى أو أوجد لهم عمل مناسب على الارض . على انه إذا أخذت البلاد كجموع فان قسما كبيرا من أرضها

يصالح للتجريح وليس للزراعة واللجنة تحبذ القيام بمشروع يرمى الى تجريح سفوح التلال الكثيرة الانتحار منعاً لانهايار تربتها ، ومنع الرعى في الاراضى الصالحة للتجريح وانشاء غابات للقرى حيثما أمكن لمنفعة المزارعين المجاورين لها .

الفصل العاشر - الهجرة

لقد ازدادت مشكلة الهجرة خطورة من جراء عوامل ثلاثة وهى : —

(١) القيود الشديدة التى فرضتها حكومة الولايات المتحدة على الهجرة إلى بلادها . (٢) استلام الحكومة الوطنية الاشتراكية لمقاييد الحكم فى ألمانيا . (٣) ازدياد الضغط الاقتصادى على اليهود فى بولونيا .

إن بقاء عنصر وافر الذكاء والنشاط مدعم بمقادير كبيرة من الاموال ، على اصطدام متواصل مع شعب متوطن فى البلاد يعتبر فقيراً بالنسبة إلى ذلك العنصر ويختلف عنه من حيث مستوى الثقافة ، قد يؤدي مع الزمن إلى رد فعل خطير . وإن مبدأ الاستيعاب الاقتصادى الذى مؤداه أن يتوقف مقدار الهجرة إلى البلاد على أساس قدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب المهاجرين دون أن يكون لغير هذه الاعتبارات الاقتصادية شأن فى ذلك ، هو مبدأ غير ملائم فى الوقت الحاضر وهو يضرب صفيحاً عن بعض العوامل التى تنطوى عليها الحالة مما لا يسع السياسة الحكيمة أن تتجاهله أو تهمله . فمن اللازم أن يحسب للعوامل السياسية والاجتماعية والنفسية حسابها فى هذا الشأن ويشغى على حكومة صاحب الجلالة أن تضع « حداً سياسياً أعلى » للهجرة اليهودية . وهذا الحد السياسى الأعلى يجب أن يحدد بـ ١٢٠٠٠ فى السنة للسنوات الخمس المقبلة . ويجب أن يطاق المندوب السامى الخيار فى ادخال عدد من المهاجرين لا يتجاوز الرقم السابق كحد أعلى ، على أن يكون ادخالهم خاضعاً على الدوام لقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب .

واللجنة توصى بإجراء التعديل التالي في نظام الهجرة من ضمن التعديلات الأخرى التي توصى بها وهو أن يكون للإدارة رقابة مباشرة على المهاجرين الذين ينتمون للصنف أ (١) (أى الأشخاص الذين يملكون رأس مال قدره ١٠٠٠ جنيه) فمن الواجب ان لا يكتفى الشخص الذى يود الدخول إلى فلسطين من هؤلاء ، باقتناع سلطة المهاجرة بأنه يملك ١٠٠٠ جنيه بل ينبغي عليه أيضا أن يتقنع تلك السلطة بأن في فلسطين متسعاً لأشخاص آخرين من الذين يمارسون الصنعة أو الحرفة أو التجارة التي ينوى تعاطيها .

وينبغي أيضا إعادة النظر في تفسير اصطلاح « الأشخاص المعالين » بحيث يصبح هذا الاصطلاح شاملاً لفريقين إثنين : (١) الأقارب الأقربين الذين يملكون حق الدخول بالنظر لأن اعالتهم تتوقف على الشخص المقيم في فلسطين ، (٢) الأقارب الآخرين الذين يجب أن تقتنع سلطة المهاجرين بأن في استطاعة المهاجر أو المقيم الدائم المختص أن يعلمهم ماداموا لا يستطيعون إعالة أنفسهم . وينبغي أن يرفع الى المندوب السامي التوزيع النهائي لشهادات الهجرة الذي تجريه الوكالة اليهودية لاقاربه .

ويجب الاستفادة من موظفي ادارة الأولوية لدى اجراء البحوث فيما يتعلق باعداد جدول العمال النصف سنوى . ثم أن مسألة منازل السكن هي من الاعتبارات الاقتصادية التي يجب أن ينظر اليها باهتمام أكثر من السابق لدى البحث في قدرة البلاد على الاستيعاب .

ومن حيث أن الهجرة كانت العامل الاكبر الذى أوصل الوطن القومى إلى حالته الحاضرة من التوسع ، فالحكومة المنتدبة قد قامت تمام القيام بتنفيذ

اللائزم المترتب عليها لتسهيل انشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين كما يشهد بذلك وجود ٠٠٠٠٠٠ من السكان اليهود فيها . ولكن ذلك لا يعني أن الوطن القومي يجب أن يستقر على وضعه الحالي . واللجنة لا يمكنها أن توافق على الرأي القائل بأن الدولة المنتدبة بعد أن سهلت انشاء وطن قومي، لها ما يبررها في اغلاق أبوابه . فالوطن القومي تعتمد حياته الاقتصادية الى حد بعيد على دوام المهاجرة وقد وظف فيه مقدار كبير من رؤوس الاموال بدافع افتراض دوام الهجرة .

ان وضع القيود على الهجرة اليهودية لا يحل مشكلة فلسطين . فالعرب أصبحوا يعتبرونه الوطن القومي ، وهو في حالته الحاضرة ، أكبر مما يجب أن يكون ويرون فيه حاجزا يحول دون تحقيق أمانهم القومية في الاستقلال .

الفصل الحادي عشر - شرق الاردن

ان مواد صك الانتداب المتعلقة بالوطن القومي اليهودي لا تسرى على شرق الأردن ، واحتمال توسيع الوطن القومي عن طريق هجرة اليهود إلى شرق الأردن ، يتوقف على افتراض وجود الوفاق بين اليهود والعرب . غير أن مقاومة العرب للهجرة اليهودية ليست أقل شدة في شرق الأردن منها في فلسطين ولا يسع حكومة شرق الأردن الا أن ترفض تشجيع الهجرة اليهودية إزاء المقاومة الشعبية التي تجابه تلك الهجرة .

الفصل الثاني عشر - الصبغة العامة

لقد لخصت ظالامات اليهود في هذا الفصل بأنها عبارة عن شكواهم من عدم صرف الحكومة المنتدبة لمقادير كافية من المال على مساعدة المصالح

الصحية التي أنشأوها من أموالهم الخاصة . فالمال الذي يصرف على أية مصالحة من المصالح يؤخذ حتما من حساب مصالحة أخرى وقد يغرب عن الذهن أحيانا أن فلسطين لا تزال فقيرة بالنسبة إلى غيرها بالرغم من تقدم الوطن القومي من الوجهة الاقتصادية ، والمسألة بمجموعها توضح صعوبة إنشاء المصالح في دولة واحدة لشعبين اثنين يختلفان إختلافا كبيرا من حيث مستوى المعيشة .

الفصل الثالث عشر - الاشغال العامة والمصالح الأخرى

إذا كان المفروض أن توزع الوظائف بين العنصرين بالنسبة لعدد أفراد كل عنصر منهما فإن الحكومة قد حافظت على هذه النسبة بقدر الامكان في الخدمة المدنية عموما بالرغم من أن سرعة تزايد العنصر اليهودي قد جعلت هذا الأمر من الصعوبة بمكان .

وفي فلسطين، حيث تختلف أجور العمال العاديين من العرب واليهود ويكثر تقارب الأجور، يستحيل جعل الاستخدام في الاشغال العامة موقوفا دائما على أساس نسبة ثابتة بين العنصرين . واللجنة لم تتقدم بأية توصية فيما يتعلق باستخدام اليهود وغير اليهود في دوائر الحكومة وفي الاشغال العامة والمصالح الأخرى . وهي تشير إلى الصعوبات الناجمة عن استحكام روح التنافر بين العنصرين والاختلاف بين مستوى معيشتها والفرق بين معدل الأجور والصعوبات الأخرى الناشئة عن أيام العطل الثلاثة المختلفة وتعرب عن اقتناعها بأن الحكومة قد عاجلت المسألة بسنة صدر وأن القول بأن موقف الحكومة من استخدام اليهود لا ينطوي على العطف قول لا يستند إلى أساس .

الفصل الرابع عشر - المسيحيون

ان مصالحة المسيحيين الدينية فيما يتعلق بالامانة المقدسة لا تقل شأنًا عن مصالحة اليهود أو المسلمين . ومسيحيو العالم يسعون أن يثقفوا موقف عدم المبالاة فيما يتعلق بانصاف ورفاهية أخوانهم بالدين في البلاد المقدسة .

ان المذكرة المتضمنة ظلمات الطائفة العربية الارثوذكسية وشكايتهم من الموقف الذي وقفته الحكومة بترك الأمور تجري في مجراها قد وصلت متأخرة لدرجة حالت دون درسها بالتفصيل ، غير ان اللجنة تشير إلى ما قامت به اللجنة المالية المعينة بمقتضى قانون البطيركية الارثوذكسية لسنة ١٩٢٨ من الاصلاح الناجع في مالية البطيركية وإلى البحث الذي جرى بين الحكومة والبطيركية والاممانيين حول اعادة تنظيم الشؤون الداخلية للبطيركية من جديد ، بما فيه تشكيل مجلس مختلط ، وتلك المسائل لانزال موضع نظر الحكومة .

وقد أشارت اللجنة إلى مسألة اشتغال الموظفين المسيحيين في أيام الآحاد بسبب محافظة اليهود الدقيقة على السبت واللجنة تميل إلى الموافقة على أن الوضع الحاضر يلقي على كاهل الموظفين المسيحيين عبئا زائدا من العمل وبضر بالنفوذ الروحي للكنيسة المسيحية .

أما في المسائل السياسية فقد ربط المسيحيون العرب مقدراتهم بمقدرات اخوانهم المسلمين .

الفصل الخامس عشر - قانون الجنسية واكتساب الجنسية الفلسطينية :

أما فيما يتعلق بظلامة أولئك العرب الذين غادروا فلسطين قبل الحرب

(والذين يقال أن عددهم يبلغ ٥٠٠٠) بنية العودة إليها فيما بعد ثم لم يتمكنوا من الحصول على الجنسية الفلسطينية ، فاللجنة تقترح أن تمنح الجنسية الفلسطينية لمن يستطيع أن يثبت منهم عدم انقطاع صلاته الشخصية بفلسطين واستعادته لتقديم تأكيده يسمى صريح بنية العودة إلى البلاد هذا إذا لم تمنح الجنسية الفلسطينية إلى جميع هؤلاء .

أما فيما يتعلق باليهود فالتشريع الحالي يقى بالالتزام الوارد في صك الانتداب حول هذا الموضوع غير أن اليهود لم يقدموا على الاستفادة من الفرصة التي أتاحت لهم لاكتساب الجنسية الفلسطينية والسبب في ذلك هو أن ملصحتهم الأساسية مرتبطة بالشعب اليهودي نفسه . أما الاخلاص لفلسطين وحكومتها فمن الأمور الثانوية في نظر الكثيرين منهم

واللجنة لا تؤيد النقد الموجه إلى حصر حق التصويت في الانتخابات البلدية في الفلسطينيين الجنسية . فمن المرغوب فيه جداً أن يصبح جميع الأشخاص الذين ينوون الإقامة الدائمة في فلسطين ، فلسطينيين الجنسية ، وتوفر هذا الشرط في الناحيتين هو حافز مباشر من شأنه أن يحمل أولئك الأشخاص على السعى لاكتساب الجنسية الفلسطينية .

الفصل السادس عشر - المعارف

من دواعي الأسف أن لا تكون الإدارة قد فعلت أكثر مما فعلته في سبيل نشر المعارف . فالتعليم يجب أن لا ينظر إلى أهميته من حيث هو تعليم فقط ، إذ أن ما يبذل لتحسين حالة الفلاح المادية لن يقيض له النجاح إلا إذا تلقى الفلاح تربية عقلية كافية تمكنه من الاستفادة من التعليم الفنى . وبالنظر لعدم كفاية الاعتمادات الحالية المخصصة لتعليم العرب ، يترتب على الإدارة أن تعتبر

ان النصيب الذى يستحقونه من الخزينة العامة لهذه الغاية هو الثانى فى الاهمية بعد الاعتمادات المخصصة للامن العام ، ومع ذلك فان الامر الذى يفوق بآثيره السىء نقص المدارس العربية هو الطابع القومى المحض الذى تصطبغ به مدارس كل من الشعبين وليس فى وسع اللجنة أن تجد علاجاً لهذا الامر على الاطلاق. قد يكون المثل الاعلى لنظام التعليم فى هذه البلاد جعل ذلك النظام نظاماً واحداً ثنائى القومية للعنصرية معها . غير أن ذلك يتعذر تحقيقه بموجب صك الانتداب الذى يخول كلا من الشعبين « حق صيانة مدارسهم الخاصة لتعليم أبنائهم بلغتهم الخاصة » ونظام المدارس العربية واليهودية المعمول به الآن يزيد حتماً فى توسيع شقة الخلاف بين العنصرين وسيظل ذلك شأنه فى المستقبل ، أيضاً يتجرب تشجيع التعليم المختلط - حيثما أمكن ذلك أى فى المدارس الفنية والصناعية التى تنشأ حديثاً مثلاً . أما بصدد ما يطالب به اليهود من زيادة مقدار الاعانة التى تمنح لمدارسهم فاللجنة ترى أنه ليس هناك ما يبرر زيادة هذه الاعانة مهما كانت تلك الزيادة مرغوباً بها فى ظروف أخرى ، الا بعد أن يكون قد صرف على ترقية التعليم لدى العرب مبالغ تفوق كثيراً ما صرف عليه لغاية الآن ، بحيث يصبح مستوى التعليم عندهم موازياً لمستوى التعليم عند اليهود . ان مدى ما حصل على اليهود أنفسهم من الضرائب فى سبيل نشر التعليم هو صفة من أحسن الصفات التى يمتاز بها الوطن القومى اليهودى . ومثل هذه المساعدة التى يقدمها الانسان لنفسه حرية بكل تأكيد . ولكن هذا التأييد يجب أن لا يأتى عن طريق تغيير النسبة الحالية بين الاعانة الممنوحة لليهود والمبالغ المصروفة على العرب بل يجب أن يكون نتيجة لزيادة مجموع المبالغ المصروفة على التعليم .

والتباين بين نظام التعليم عند اليهود وبين نظام التعليم عند العرب أكثر

ما يكون بروزا في درجات التعام العليا . فليهود جامعة من طراز عال والعرب ليس لديهم جامعة وليس في وسع الطبقة المتقنة من شبابهم أن يتدوا تعليمهم إلا إذا حملوا أنفسهم عبء السفر إلى الخارج . وإذا وضع المشروع الذي يرمى إلى تأسيس جامعة بريطانية في الشرق الأدنى على بساط البحث من جديد فيجب أن ينظر بمنتهى الامعان في إمكان انشاء تلك الجامعة في جوار القدس أو حيفا .

الفصل السابع عشر - الحكم الذاتي

ان نظام الحكم الذاتي الحالي الذي تمارسه (المجالس المحلية) في مناطق القرى يشتمل على نقصين ، أولهما فقدان المرونة وثانيهما المركزية التي لا موجب لها ولا بد من القيام بمحاولة لتقوية المجالس المحلية القليلة التي لا تزال موجودة في مناطق القرى العربية غير أن اللجنة لاتحبذ في الوقت الحاضر إعادة تشكيل المجالس المنحلة أو تشكيل مجالس جديدة إلا إذا كان ذلك مقرونا بطلب جدى . ولا يمكن أن يعود توسيع الحكم الذاتي في القرى بفائدة فعالة إلا بعد أن تكون التدابير المتخذة للتعليم الأولى قد أثمرت ثمرها بفعل الزمن .

أما عيوب نظام البلديات الحالي فهي (١) فقدان روح التشبث في البلديات المتأخرة عن غيرها (٢) القيود الموضوعة على تشبثات البلديات المتقدمة على غيرها ، بموجب القانون الذي جعل جميع البلديات خاضعة على السواء لاشراف الحكومة والادارة المتمركزة ، ويرجع السبب في عدم الاهتمام الذي يبسديه سكان المدن في أكرّ المجالس البلدية إلى تحديد السلطات والمسؤوليات .

أن لمدينة تل أبيب مشكلاتها الخادمة وهي مشكلات فذة ناشئة عما حصل في سكانها من التزايد العميم خلال السنوات الخمس الأخيرة . فالأهداف التي وضعها سكان تل أبيب نصب أعينهم فيا يتعاق بالخدمات الاجتماعية هي بحمد ذاتها موضع التقدير وقد أظهر دافعو الضرائب استعدادا يحدون عليه لتحمل عبء الضرائب الباهظة بفضية الوصول إلى تلك الأهداف ، ولقد واجهت المدينة صعوبات استثنائية وتمكنت بدرجة كبيرة من التغلب على تلك الصعوبات دون أن تتأثر وضعيتها المالية تأثرا خطيرا .

ومن الضروري سن قانون جديد يقضى بتصنيف البلديات وأهم المجالس المحلية تصنيفا جديدا وتقسيمها إلى أصناف مختلفة بحسب اتساعها وأهميتها . وفي هذه الحالة يمكن تغيير مدى السلطة والاستقلال الممنوحين للمجالس بحيث يكون ذلك ملائما لكل صنف على حدته . فالسلطات الممنوحة للصنف الأول من البلديات بموجب القانون الحالي هي غير وافية ومن الضروري توسيعها .

ويجب استقدام شخص خبير في مسائل البلديات للاستعانة به على وضع صيغة القانون الجديد وتحسين واتساق العلاقات التي تربط بين الحكومة والبلديات ، سيما في البلدان الكبيرة ، على أن يتناول عمله بصورة خاصة إزالة أسباب التأخير الذي يحصل في الوقت الحاضر في تصديق ميزانيات البلديات .

ومن الضروري أن ينظر على الفور وبعين العطف في حاجة مدينة تل أبيب إلى قرض كبير .

أن الصلة العادية التي تقوم عادة بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية هي في فلسطين غير ممكنة التحقيق .

العصل الثامن عشر - مؤسسات الحكم الذاتي

ان الآمال التي كانت معتودة في سنة ١٩٢٢ على التقدم بخطوات سريعة نحو الحكم الذاتي قد أصبحت أبعد منألا من ذي قبل . فالحائل الواقف في سبيل تحقيقها - وهو موقف العرب العدائي من الوطن القومي - قد اشتدت وطأته مع الزمن بدلا من أن تخف .

ان الزعماء اليهود قد يرضون بتشكيل مجلس تشريعي على أساس المساواة بين العرب واليهود غير أن اللجنة مقتنعة بأن هذه المساواة ليست حلا عمليا للمشكلة، إذ من الصعب الاعتقاد أن مثل هذه الوسيلة الاصطناعية يمكن أن تطبق تطبيقا فعالا أو أن تدوم طويلا، وعلى كل ، فان الزعماء العرب لن يقبلوا بها . واللجنة لا توصي بالقيام بأية محاولة لبعث الاقتراح المنعلق بتشكيل مجلس تشريعي من جديد ، غير أنه لما كان من المرغوب فيه أن يكون لدى الحكومة وسيلة منتظمة فعالة تستعين بها في سبر غور الرأي العام فيما يتعلق بسياستها فاللجنة ترحب بتوسيع المجلس الاستشاري عن طريق ضم أعضاء غير موظفين اليه ومن الممكن أن يشكل هؤلاء الأعضاء أغلبية المجلس وأن ينتخبوا انتخابا . ويكون في وسع هؤلاء الأعضاء عرض ما يودون عرضه بقرارات يتخذونها في المجلس ولكنهم لا يعطون صلاحية تخولهم اقرار أو رفض التدابير التشريعية الأخرى ، غير أن العرب ليس من المحتمل أيضا أن يقبلوا بهذا الاقتراح .

ومن المسلم به أن عرب فلسطين يصلحون لحكم أنفسهم بأنفسهم كعرب العراق أو سوريا ثم أن يهود فلسطين يصلحون لحكم أنفسهم بأنفسهم كأي شعب منظم مثقف من شعوب أوروبا . غير أنه بالنظر لكون هذين

الشعبين خاضعين معا لانتداب واحد فمنح الحكم الذاتي لكليهما معا أمر غير عملي ان الانتداب لا يمكن تنفيذه تنفيذا تاما ، ولا إنهاء أجله بصورة مشرفة عن طريق استقلال فلسطين كوحدة غير مجزأة ، إلا إذا كان في الإمكان تسوية النزاع القائم بين العرب واليهود .

الفصل التاسع عشر - الاستنتاجات والتوصى

لقد أجمت اللجنة في هذا الفصل ما توصلت إليه من الاستنتاجات الوارد بيانها في هذا الباب من التقرير وتلخصت ظلالها العرب واليهود والتوصى التي تقدمت بها لازالة الظلال المشروعة منها . وقد أضافت اللجنة إلى ذلك أن التوصى التي تقدمت بها هي ليست تلك التوصى التي تقتضيها الصلاحيات التي أنيطت بها فهي لن « تزيل » الظلال ولن « تمنع تكررها » غير أنها أفضل المسكنات التي تستطيع اللجنة أن تصفها للداء الذي تعاني فلسطين آلامه وهي لا تخرج عن كونها مسكنات ليس إلا ، ولا يمكنها أن تستأصل شأفة هذا الداء ، فهو متأصل إلى درجة حملت اللجنة على الجزم في الاعتقاد بأن الأمل الوحيد بشفاؤه لا يأتي إلا عن طريق اجراء عملية جراحية .

الباب الثالث - إمكان الوصول الى تسوية دائمة

الفصل العشرون - ضغط الظروف

لقد أعادت اللجنة تلخيص المشكلة الفلسطينية في هذا الفصل وذلك أن الحكومة البريطانية ، مدفوعة بضغوط الحرب العالمية ، كانت قد قطعت بعض الوعود للعرب واليهود بقصد نيل معاضدتهم . وقد علق كل من الفريقين بعض الآمال على هذه الوعود .

ان تطبيق نظام الانتداب بوجه الاجمال وصك الانتداب بصورة خاصة على فلسطين ينطوى على الاعتقاد بأن الالتزامات التي تعهدت بها الدولة المنتدبة نحو العرب واليهود قد يثبت مع الزمان بأنها قابلة للتوفيق بالنظر لما سيحدثه الرخاء المادى الذى تجره الهجرة اليهودية الى فلسطين عموما من التأثير الطيب على العرب الفلسطينيين ، لكن هذا الاعتقاد لم يتحقق وليس ثمة أمل بتحقيقه فى المستقبل .

غير ان الشعب البريطانى لا يستطيع التوصل من التزاماته بناء على هذا السبب ، وبغض النظر عن هذه الالتزامات فان الاحوال القائمة فى فلسطين ما زالت تتطلب بذل جهود مضنية من قبل الحكومة المسؤولة عن رفاهية البلاد .
وفيما يلى بيان موجز للاحوال القائمة فى البلاد :

لقد نشأ نزاع مستعصى الحل بين شعبين مختلفى القومية يقيمان معا ضمن الحدود الضيقة لبلاد صغيرة واحدة وليس لهذين الشعبين أساس مشترك يجمع بينهما فأما فيها القومية لا يمكن التوفيق بينها اذ أن العرب يطمحون الى احياء عصر العرب الذهبى واليهود يرغبون فى اظهار ما يمكنهم أن يقوموا به من جليل الاعمال عندما يعادون إلى البلاد التى ولدت فيها الأمة اليهودية وليس فى آمال الفريقين القومية ما يسمح بدمجها معا فى خدمة دولة واحدة .
ولقد أخذت وطأة هذا النزاع تشتد تدريجيا منذ سنة ١٩٢٠ وسيكون ذلك شأنها فى المستقبل أيضا .

والاحوال السائدة فى فلسطين ولاسيما أنظمة التعليم القائمة فيها تعمل عملها فى تقوية الروح القومية لدى الشعبين وكما ازداد عدد الشعبين وازدادت رفاهيتهما كلما عظمت أمانيهما السياسية وازدادت خطورة النزاع القائم بينهما بسبب ما يحيط بالمستقبل من الابهام ، فهناك سؤال مآله « من الذى سيحكم فلسطين فى النهاية ؟ »

وفي غضون ذلك تستمر العوامل الخارجية على عملها بقوة متزايدة فهناك من الجهة الواحدة سوريا ولبنان اللذان ستتألان سيادتهما القومية في أقل من ثلاث سنوات وبناهما ذلك يزداد مطالب العرب الفلسطينيين في نيل نصيبهم من الحرية التي تتمتع بها بلاد العرب الاسيوية بأسرها شدة وقوة ، ومن الجهة الأخرى ليس من المنتظر أن يقل الضيق الذي يعانيه اليهود في أوروبا أو أن تخف المخاوف التي تساورهم ، كما أن أثر الاستنجد بحسن نوايا الشعب البريطاني وعطفه على الإنسانية لن يفقد شيئا من شدته . ثم أن حكومة فلسطين ، التي هي الآن على شكل لا يصلح لحكم العرب المثقفين واليهود الديموقراطيين ، ليس في مقدورها أن تتطور مع الزمن إلى شكل من الأشكال الحكم الذاتي كما وقع في البلاد الأخرى وذلك لأنه ليس ثمة شكل من أشكال هذا الحكم من شأنه أن يضمن العدالة لكل من العرب واليهود ، وعلى هذا ستبقى الحكومة غير تمثيلية وطاجزة عن ازالة الظلمات المتضاربة التي يشكو منها هذان الشعبان المستاءان المجردان من المسؤولية ، اللذان هما تحت حكمهما .

وفي مثل هذه الأحوال لا يمكن توطيد دعائم السلام في فلسطين تحت ظل الانتداب الا باللجوء إلى القمع ، ذلك لأن القمع يستلزم اقامة مصالح المحافظة على الأمن تستنفذ من باهظ النفقات ما يحول دون التوسع في الخدمات التي ترمى إلى تأمين « رفاهية السكان وتقديمهم » بل قد يؤدي إلى انقاص تلك الخدمات وتخفيفها أما الموانع الأدبية التي تلازم القمع فلا تحتاج إلى برهان ولا حاجة للتدليل على ما يكون له رد فعل غير مرغوب فيه على الرأي العام خارج فلسطين . وبالإضافة إلى ذلك فإن القمع ان يحل المشكلة بل يؤدي إلى تفاقم الشحنة ولن يساعد على انشاء دولة واحدة في فلسطين

تحكم ذاتها بذاتها . وليس من السهل السير في طريق القمع المظلمة إذا لم يكن من المأمول مشاهدة نور النهار في آخر تلك الطريق .

ان الشعب البريطانى لن يحميد عن مهمة الاستمرار على حكم فلسطين بمقتضى الانتداب إذا كان الشرف يقضى عليه بذلك ، غير أن له ما يبرره إذا هو بحث عن طريقة أخرى تمكنه من القيام بواجبه ثم أن بريطانيا لا تود أن تجحد التزاماتها غير أن موطن الصعوبة هو ثبوت عدم إمكان التوفيق بين هذه الالتزامات ومما يزيد في ألم هذا التضارب وقعا أنه لو أخذ كل التزام من هذه الالتزامات على حدة ، لوجد أنه يتفق مع ميول بريطانيا ومصالحها . فارتقاء الحكم الذاتى في العالم العربى من الجهة الواحدة يتفق والمبادئ البريطانية . والرأى العام البريطانى يعطف كل العطف على ما يعنى به العرب أنفسهم أحياء عصر جديد من الوحدة والرفاهية في العالم العربى ولقد كانت المصلحة البريطانية مرتبطة على الدوام باستتباب السلام في الشرق الأوسط وفي استطاعة السياسة البريطانية أن تثبت أن لها تاريخ صداقة غير منفصمة العربى مع العرب . ومن الجهة الأخرى أن صداقة بريطانيا للشعب اليهودى هى صداقة تقليدية قوية . ومن مصلحة بريطانيا الابقاء على ثقة الشعب اليهودى بالقدر الممكن .

ان دوام النظام الحالى سيؤدى تدريجيا إلى اقضاء هذين الشعبين اللذين يرتبطان مع بريطانيا برباط الصداقة التقليدية .

ولا يمكن حل المشكلة بمنح العرب أو اليهود كل ما يصبون إليه . وإذا سئل من الشعبين سيحكم فلسطين في النهاية فجواب هذا السؤال يجب أن يكون : « لا هذا ولا ذاك » فليس ثمة سياسة منهية بوجهه أن

يفسرك في تسليم الاربعمائة ألف يهودى الذين سهلت الحكومة البريطانية دخولهم إلى فلسطين بموافقة عصبة الأمم إلى الحكم العربى ، أو في تسليم مليون من العرب إلى الحكم اليهودى فيما لو أصبح اليهود الأغلبية فى البلاد ، غير أنه وان كان ليس فى مكنة أى هذين العنصرين أن يتولى حكم فلسطين بأسرها بانصاف ، فقد يكون فى إمكان كل عنصر منهما أن يحسن الحكم فى قسم منها .

ولا ريب فى أن فكرة التقسيم قد بحث فيها فيما معنى كحل للمشكلة إلا أنه يغلب على الظن أن هذه الفكرة قد أهملت فى السابق باعتبار أنها غير عملية فالتقسيم تلازمه بدون شك مصاعب جسيمة غير أنه إذا درست هذه هذه المصاعب درسا دقيقا فلن تبدو بأنها مما يتعذر التغلب عليه شأن المصاعب التى ينطوى عليها بقاء الانتداب أو أى تدبير آخر فالتقسيم يفسح مجالا لتوطيد السلام فى النهاية الأمر الذى لا يتجه أى مشروع آخر .

الفصل الحادى والعشرون - نظام المقاطعات

فى الامكان تجزئ فلسطين تجزئة سياسية أقل شمولا من التقسيم وذلك بتقسيمها ، على النحو المتبع فى الحكومات التى تسير على نظام الاتحاد ، إلى ولايات ومقاطعات تتمتع كل منها بالحكم الذاتى فيما يتعلق بالمسائل المماثلة للهجرة وبيع الاراضى والخدمات الاجتماعية وفى هذه الحالة تكون الدولة المنتدبة فى مقام الحكومات المركزية أو حكومة الاتحاد وتهيمن على العلاقات الخارجية والدفاع والجارك وما شاكل ذلك .

ونظام المقاطعات هذا جذاب لأول وهلة لأنه يحل بحسب الظاهر المشاكل الكبرى الثلاث وهى مشكلة الاراضى ومشكلة الهجرة ومشكلة الحكم الذاتى

غير أن مواطن الضعف فيه ظاهرة جلية ففي الدرجة الأولى ، أن سير أنظمة حكومة الاتحاد يتوقف على وجود مصالح أو تقاليد كافية لتأمين بقاء التوافق بين الحكومة المركزية وبين المقاطعات ، أما في فلسطين فسينظر كل من العرب واليهود إلى الحكومة المركزية كهيئة أجنبية دخيلة . وفي الدرجة الثانية أن العلاقات المالية بين الحكومة المركزية والمقاطعات قد تؤدي إلى بعث التنافر القائم حاليا بين العرب واليهود من جديد ، وذلك فيما يتعلق بكيفية توزيع الوفرة الذي قد يحصل في إيرادات الحكومة المركزية أو بتعيين المبلغ الذي يترتب على كل مقاطعة من المقاطعات أن تدفعه لسد ما قد يقع في ميزانية الحكومة المركزية من العجز ، ثم أن فتح باب الهجرة اليهودية على مصراعيه في المقاطعة اليهودية دون قيد أو شرط قد يؤدي إلى لزوم التوسع فيما تنشئه الحكومة المركزية من الخدمات على حساب المقاطعة العربية . وفي الدرجة الثالثة ، أو واجب المحافظة على القانون والنظام ، ذلك الواجب الكبير النفقات ، سيبقى موكولا إلى الحكومة المركزية . وفي الدرجة الرابعة ، أن نظام المقاطعات لا بد له ، كمشروع التقسيم ، من أن يسفر عن أبقاء أقلية من كل عنصر في المنطقة التي سيبين عليها العنصر الآخر . وحل هذه المعضلة يتطلب اللجوء إلى تدابير جريئة لا يصبح التفكير فيها إلا إذا كان ثمة أمل بتوطيد دعائم السلم النهائي في البلاد . ومشروع التقسيم يفسح المجال لمثل هذا الأمل ، بينما أن نظام المقاطعات لا يؤمن ذلك ، ويمكن أن يقال بالدرجة الأخيرة أن نظام المقاطعات لا يحل مسألة الحكم الذاتي القومي فإن يشعر العرب ولا اليهود بأن أمانهم السياسية قد تحققت لمجرد منحهم الحكم الذاتي في المقاطعات .

وبالإنجاز أن نظام المقاطعات تلازمه حل المصاعب التي تعرض لمشروع

التقسيم ، ان لم يكن كلها ، دون أن تتوفر فيه الفائدة الكبرى المتوفرة في
التقسيم الا وهي احتمال الوصول إلى سلم نهائى .

الفصل الثانى والعشرون - مشروع التقسيم

بالرغم من أنه لا ينتظر من اللجنة أن تعتمد إلى القيام بالتحقيق الاضافى
المطول الذى يتطلبه وضع الأسس الضرورية لمشروع التقسيم باسهاب إلا أنه
من العيب أن تتقدم بمبدأ التقسيم هذا دون أن تضعه فى قالب جوهرى
محسوس ، إذ من الواجب كما يظهر بجليا أن يقام الدليل على أن فى الأمكان
وضع خطة تقمى بأهم ما تتطلبه الحال .

(١) نظام المعاهدات

ينبغى إنهاء أجل الانتداب المفروض على فلسطين وأستبداله بنظام
معاهدات يتفق مع السابقة التى درج عليها فى معاهدتى العراق وسوريا .
ويجب وضع انتداب جديد للامكان المقدسة يكفل تحقيق الغايات المحددة
فى الفقرة (٢) أدناه .

وينبغى أن تعتمد الدولة المنتدبة إلى المفاوضة مع حكومة شرق الأردن
وممثلة عرب فلسطين من جهة ومع الجمعية الصهيونية من الجهة الاخرى لعقد
معاهدة تحالف مع كل من الفريقين . وفى هاتين المعاهدتين يعان عن تشكيل
حكومتين مستقلتين ذواتى سيادة خلال أقصر مدة تسمح بها الأحوال ،
أحداهما دولة عربية تضم شرق الأردن مع ذلك القسم من فلسطين الذى يقع
إلى الجانبين الشرقى والجنوبى من الحد الذى اقترحنه فى الفقرة (٣) أدناه
والاخرى دولة يهودية تضم ذلك القسم من فلسطين الذى يقع إلى الجانبين
الشمالى والغربى من الحد المذكور .

وتتعهد الدولة المنتدبة أن تؤيد الطاب الذي قد تتقدم به أى الحكومتين العربية أو اليهودية للانضمام إلى عصبة الأمم .
وتتضمن المعاهدتان ضمانات مشددة لحماية الاقليات فى كل من الدولتين ونصيرها تتعلق بما سيشار اليه فى الفقرات التالية من الشؤون المالية وغيرها وتلحق بهما موافيق عسكرية تتعلق باقامة القوى البحرية والعسكرية والجوية والمحافظة على المرافئ والطرق والسكة الحديدية واستعمالها ، وحماية خط أنابيب الزيت وما شاكل ذلك من الأمور .

(٢) الاماكن المقدسة

أن تقسيم فلسطين لا بد له أن يكون خاضعا للشرط الأساسى التالى وهو:
المحافظة على قداسة القدس وبيت لحم وتأمين الوصول اليها بحرية وطمأنينة لمن شاء من كافة أنحاء العالم . تلك « أمانة مقدسة فى عنق المدينة » بأوسع ما فى الانتداب من معنى وهى ليست أمانة شعوب فلسطين فحسب بل أمانة الجماهير الوفيرة فى البلاد الاخرى التى تنظر إلى أحد هذين المكانين أولكليهما معا كمكانين مقدسين .

ولذلك ينبغى وضع صك انتداب جديد بحيث تكون غايته الرئيسية حسن القيام بهذه الأمانة ، وتخطيط حدود لمنطقه خاصة تشمل هذين المكانين المقدسين بحيث تمتد حدودها من نقطة شمال القدس إلى نقطة جنوب بيت لحم وأن ييسر لهذه المنطقة أمر الانعزال بالبحر بواسطة ممر يمتد من شمال طريق يافا الرئيسية إلى جنوبى السكة الحديدية شاملا مدينى اللد والرملة ومنتها فى يافا .

ان حماية الاماكن المقدسة هى أمانة دائمية ، فذة فى نوعها وغايتها وهى غير واردة فى المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم . واجتنبنا بسوء الفهم يمكن

القول بصراحة ان هذه الامانة لن ينتهى أجلها إلا متى رغبت عصبة الامم والولايات المتحدة في ذلك ، وأنه في الوقت الذى يكون فيه من واجب القيم على تلك الامانة العمل على رفاهة وترقية السكان المحليين المختصين فليس في النية أن يصبح أولئك السكان مع مرور الزمن شعبا يحكم نفسه بنفسه حكما ذاتيا تاما .

ويجب ابقاء الضمانات المتعلقة بالحقوق التى تملكها الجماعات المختلفة في الاماكن المقدسة وبحرية الوصول إلى تلك الاماكن (كما تنص عليه المادة ١٣ من صك الانتداب الحالى) ، وبمسألة المرور من منطقة الانتداب ، وعدم التمييز في المسائل المالية والاقتصادية وغيرها ، وفقا لمبادئ نظام الانتداب . ولا تطبق السياسة التى بنطوى عليها تصريح بلفور ولن يكون ثمة مجال للبحث في حفظ التوازن بين ادعاءات العرب ازاء اليهود أو بالعكس لان كافة سكان المنطقة سيماملون على قدم المساواة . وتكون « اللغة الرسمية » الوحيدة لغة الحكومة المنتدبة ويكون المبدأ الاساسى الذى تسيير عليه الادارة اقامة حكم قويم عادل بغض النظر عن المصالح الطائفية .

ومما يتفق وعواطف المسيحيين في العالم أجمع جعل هذا الانتداب شاملا أيضا للناصره وبحر الجليل (بحيرة طبرية) فينبغى أن يعهد للدولة المنتدبة بادارة الناصرة وأن تخول السلطة التامة للمحافظة على قداسة مياه وشواطئ بحيره طبرية .

ويجب أن يلقى على عاتق الدولة المنتدبة أيضا عبء المحافظة على الاوقاف الدينية وعلى الابنية والمقامات والاماكن الواقعة في اراضى كل من الدولتين العربية واليهودية والمقدسة لدى العرب واليهود . وللقيام بنفقات الحكومة المنتدبة يذنبغى أن تتمكن تلك الحكومة من الاستحصال على بعض الايرادات

سواء عن طريق فرض رسوم جمركية او ضرائب مباشرة أخرى سيما على سكان المدن الكبرى الكثيرة العدد والمطردى النمو المعهودة ادارتهم اليها غير ان هذه الايرادات قد لانفى لسد نفقات الادارة العادية ، وفى مثل هذه الحالة ترى اللجنة أن البرلمان سيكون على كل حال مستعدا لتخصيص المبالغ اللازمة لسد العجز .

(٣) الحدود

ان المبدأ الطبيعى الذى ينبغى أن يتبع فى تقسيم فلسطين هو فضل المناطق التى اشترى اليهود الاراضى فيها واستوطنوها عن المناطق التى كل سكانها أو معظمهم من العرب وهذا المبدأ يشكل أساسا عادلا وعمليا للتقسيم على شرط أن تراعى فيه روح الالتزامات البريطانية وذلك : (١) بأن يترك مجال معقول ضمن حدود المملكة اليهودية لنمو السكان والاستعمار (٢) وأن تعطى الدولة العربية تعويضاً معقولاً لقاء ما تفقده من الاراضى والايرادات .

أن كل اقتراح للتقسيم ان يجدى نفعا اذا لم يتضمن اشارة ، ولو تقريرية ، إلى كيفية حل المسألة الحيوية التى تلازم الموضوع كله وهى مسألة الحدود . وكحل للمشكلة نقتراح فيما يلى خطا تقريبا للحدود باعتبار انه اقتراح عملى وعادل معا ، على أنه ينبغى على كل حال تعيين لجنة حدود لتخطيط الحدود بصورة قطعية .

يبدأ الحد من رأس الناقورة ويسير محاذيا الحدود الشمالية والشرقية الحالية لفلسطين حتى يصل بحيرة طبريا ومن ثم يقطع البحيرة ويتصل بملتقى نهر الاردن بالبحيرة ويسير محاذيا مجرى النهر إلى أن يبلغ نقطة تبعد قليلا عن بيسان من جهة الشمال ، ثم يخترق سهل بيسان ، ويسير محاذيا الحافة الجنوبية لوادى (جزرائيل) ثم يخترق مرج ابن عامر لغاية نقطة تقع بالقرب من مجدو (تل

المتسلم) ومن ثم يخترق سلسلة جبال السكرمل في جوار طريق مجدو (تل المتسلم) وبعد أن يتصل الحد بالسهل الساحلى على هذه الصورة ، يسير جنوبا محاذيا الحد الشرقى لذلك السهل ثم ينحرف غربا مجتنباً طولكرم إلى أن يتصل بممر (القدس - يافا) على مقربة من اللد . وفي جنوب الممر يستمر سيره محاذيا حد السهل الساحلى إلى أن يبلغ نقطة تقع على بعد ١٠ كيلو مترات جنوبى رحوبوت ومن ثم ينحرف إلى الغرب حتى البحر .

وفىما يلى بعض الملاحظات والتواصى المتعلقة بالحدود المقترحة والمسائل المتفرعة عنها :

(١) لا يمكن أن يرسم حد يفصل العرب بأجمعهم وكافة الاراضى التى يملكونها ، عن اليهود بأجمعهم وكافة الاراضى التى يملكونها .
(٢) لقد اتباع اليهود قطعا وافرة من الاراضى فى سهل غزة وبالقرب من بئر السبع واستحصلوا على حق الخيار باشتياق قطع أخرى فى تلك المنطقة والحدود المقترحة من شأنها أن تحول دون الانتفاع بتلك الاراضى لتوسيع الوطن القومى اليهودى فى الجهة الجنوبية . ومن الجهة الاخرى ستكون الاراضى اليهودية فى الجليل وبالاخص اراضى منطقة الحولة (التى تمهيء فرصة حرية بالذكر للاعمار والاستعمار) داخلة ضمن المنطقة اليهودية .

(٣) ان الحدود المقترحة تستلزم ادخال اراضى الجليل الجبلية الواقعة بين صفد وسهل عكا فى المنطقة اليهودية وهذا القسم من فلسطين هو الجزء الذى احتفظ اليهود بمقام لهم فيه منذ بدء تشتتهم حتى هذا اليوم بدون انقطاع تقريبا ان لم يكن باتصال ، وعواطف اليهودية العالمية بأجمعها متعلقة كل التعلق بمدنيتى صفد وطبريا (المقدستين) . ثم ان يهود الجليل كانوا فضلا عن ذلك ، يعيشون بسلام ومودة مع جيرانهم العرب حتى الآونة الاخيرة . وقد أظهر

فلاحو الجليل خلال سلسلة الاضطرابات التي حصلت في البلاد انهم أقل انقيادا للتحرّض السياسي من فلاحى منطقى السامرة واليهودية اللتين تتمركز فيهما روح القومية العربية . ولقد حدث في مدن طبريا وصفد وحيفا وعكا (المنطقة السكان) احتكاك متفاوت الدرجات منذ نشوب « الاضطرابات » في العام المنصرم ولذلك فمن أكبر العوامل التي تضمن نجاح مشروع التقسيم في مراحله الأولى وتساعد بهجرة خاصة على تنفيذ الضمانات التي ستضمنها المعاهدات بشأن حماية الاقليات ، ان توضع هذه المدن الاربع مدة من الزمن تحت ادارة الدولة المنتدبة .

(٤) ان مدينة يافا هي في جوهرها مدينة عربية ويجب أن تكون جزءا من الدولة العربية . أما اتصالها بالدولة العربية فلا تلازمه أية صعوبة لان حق المرور من عمر يافا - القدس سيكون مباحا للجميع . على أن هذا الامر يجب أن يكون له منفذ المخصص الى البحر ولذلك يجب أن تستملك شقة ضيقة من الارض لهذه الغاية وأن تخلى هذه الشقة في كل من الجانبين الشمالى والجنوبى للمدينة .

(٥) بالرغم من انه سيكون في امكان الدولة العربية الاتصال بالبحر المتوسط في كل من يافا وغزة فمن مصلحة التجارة والمهنة العربية أن تكون مدينة حيفا التي تملك المرفأ العميق الوحيد في البلاد، في متناول الدول العربية أيضا من أجل الغايات التجارية . ولذلك يجب أن تشمل المعاهدة اليهودية على نص يضمن حرية نقل البضائع (في الاستيداع) بين الدول العربية وحيفا . وعلى هذه الصورة أيضا يجب أن تشمل المعاهدة العربية على نص يضمن حرية نقل البضائع (في الاستيداع) في السكة الحديدية ما بين الدولة اليهودية والحدود المصرية .

ويسرى المبدأ نفسه على مسألة الاتصال بالبحر الأحمر من أجل الغايات التجارية . فقد يظهر مع مرور الزمن ان استعمال ذلك المنفذ الى الشرق يعود بفائدة جزيلة على العمئاعة والتجارة العربية واليهودية على السواء ، وبالنظر لهذا الاحتمال ، ينبغي ان تترك منطقة خاصة في الجهة الشمالية الشرقية من شاطئ خليج العقبة تحت ادارة الدولة المنتدبة وأن تتضمن المعاهدة العربية نصا يضمن حرية نقل البضائع بين الدولة اليهودية وتلك المنطقة .

ويجب ان تنص المعاهدتان أيضا على توفير مثل هذه التسهيلات لنقل البضائع بين منطقة الانتداب وحيفا ، وبين الحدود المصرية وخليج العقبة .

(٤) الاعانة المالية بين الدولتين

ان مقدار ما يدفعه الشخص الواحد من اليهود لخزينة فلسطين يفوق ما يدفعه الشخص الواحد من العرب . وذلك مما ممكن الحكومة من ان تنشئ مصالغ عامة للعرب تفوق في مستواها ما كان في امكانها ان تنشئه في غير هذه الحالة . وعلى ذلك يكون من نتائج التقسيم ان المنطقة العربية من الجهة الواحدة لن تستفيد فيما بعد من المنطقة اليهودية على دفع الضرائب ومن الجهة الاخرى (١) يكتسب اليهود حق سيادة جديدة في المنطقة اليهودية (٢) تكون تلك المنطقة حسب الحدود التي ذكرناها اكبر مساحة من المنطقة الحالية التي تضم اراضي اليهود ومستعمراتهم (٣) يتخلص اليهود مما هم ملزمون به الآن من المساعدة على زيادة رفاهية العرب خارج تلك المنطقة . ولذلك يقترح ان تدفع الدولة اليهودية اعانة مالية للدولة العربية عندما يوضع مشروع التقسيم موضع التنفيذ ولقد كان لمثل هذه التسويات المالية العادلة سوابق حديثة العهد عندما تم فصل السند عن بومباي وفصل بورما عن امبراطورية الهند ،

فجربا على تلك السواق يجب تعيين لجنة مالية لدرس مقدار هذه الاعانة المالية وتقديم تقرير بذلك.

ويترتب على اللجنة المالية أن تنظر أيضا في كيفية تقسيم ديون فلسطين العامة التي تبلغ الآن نحو اربعة ملايين ونصف جنيه بين الدولتين العربية واليهودية وفي المسائل المالية الاخرى وان تعطى قرارها بشأنها وينبغي عليها أيضا ان تعالج مسألة التلغرافات والتلفونات في حالة وقوع التقسيم.

(٥) إعانة الحكومة البريطانية

ان الاعانة المالية التي ستقدمها الدولة اليهودية للدولة العربية سيكون من شأنها تقويم الاثزان المالي في فلسطين . غير أن المشروع يشتمل على ادخال شرق الأردن في الدولة العربية . وقدرة شرق الأردن على دفع الضرائب محدودة جدا وايراداتها لم تكن كافية قط لسد مصاريف الادارة فمنذ سنة ١٩٢١ حتى هذا اليوم ما فتئت شرق الأردن تتلقى إعانات مالية من الحكومة البريطانية وقد بلغ مجموع هذه الاعانات ١٢٥٣.٠٠٠ جنينها أى بمعدل ٧٨.٠٠٠ جنينها في السنة . وقد منحت شرق الأردن أيضا بعض الاعانات لسد نفقات قوة حدود شرق الأردن واقترضت مبالغ ٦.٠٠٠ جنينها لمساعدة منكوبي الزلزال وتوزيع البذار على المزارعين .

ويجدر أن لا يتم الننازل عن الانتداب على شرق الأردن إلا بعد أن يضمن ، بقدر المستطاع ، عدم تدنى مستوى الادارة فيها بسبب نقص الأموال اللازمة لسد نفقاتها . ومن الأنصاف أن يطلب إلى الأمة البريطانية أن تساهم في هذا المضمار أيضا لتسهيل الوصول إلى تسوية . ان دوام الانتداب الحالي لا بد له من أن يحمل الحزينة البريطانية عبئا متكررا مطرد التزايد فاذا كان التقسيم

سيؤول الى توطيد السلام فالمبالغ المنفقة في سبيل تنفيذه وتحقيقه ستكون بدون ريب قد أنفقت في محلها . وبقطع النظر عن هذه الاعتبارات نعتقد أن الأمة البريطانية ستوافق على دفع مبلغ كبير مرة واحدة بدلا مما هي ملزمة بدفعه الآن سنويا بغية تنفيذ التزاماتها واستتباب السلام في فلسطين .

وفي حالة تنفيذ مشروع المعاهدة يجب أن يطلب الى البرلمان بأن يوافق على دفع منحة للدولة العربية قدرها مليون جنيه .

(٦) التعرف الجمركية والمرافىء

بما أن كلا من الدولتين العربية واليهودية ستكون دولة مستقلة ذات سيادة فسيعود لكل منهما أمر تقرير التعرف الجمركية في بلادها . وينطبق هذا الأمر على الحكومة المنتدبة أيضا مع مراعاة نصوص الانتداب . ومن المحتمل أن تتضارب المصالحات اللتان ستسير عليهما الدولتان العربية واليهودية في مسألة التعرف الجمركية ولذلك فمن أكبر العوامل التي تخفف من صعوبة الموقف وتضمن مصلحة الفريقين أن يتفق كلاهما على فرض رسوم جمركية واحدة على أكبر عدد ممكن من أصناف البضائع ، وأن تدمج الحكومة المنتدبة إيراداتها الجمركية مع إيرادات إحدى الدولتين أو كليهما معا اذا كان ذلك ممكنا .

ويجب أن يكون من النقاط الأساسية في نظام المعاهدات المقترح ، عقد اتفاق تجارى يرمي الى تقرير تعرف جمركية واحدة على أكبر عدد من أصناف البضائع المستوردة وتسهيل تبادل البضائع بالقدر المستطاع بين المناطق الثلاث المختصة .

(٧) الجنسية

ان جميع الأشخاص القاطنين في منطقة الانتداب (بما فيها حيفا وعكا وصفد وطبريا والمنطقة الخاصة في خليج العقبة مادامت هذه الأماكن تحت ادارة الحكومة المنتدبة) والذين يعتبرون الآن أشخاصا يتمتعون بالحماية البريطانية يظلون محتفظين بحالتهم الشخصية هذه وفيما عدا هؤلاء يصبح جميع الفلسطينيين من رعية الدولة التي يقطنون في أراضيها .

(٨) الخدمة المدنية

ويلوح لنا أنه من المحتمل أن تحتاج حكومتا الدولتين العربية واليهودية، في حالة وقوع التقسيم ، الى استخدام قسم كبير من الموظفين العرب واليهود الذين كانوا مستخدمين في ادارة الانتداب السابقة ، بينما ينخفض عدد الموظفين البريطانيين خفضا محسوسا ، فحقوق جميع هؤلاء الموظفين بما في ذلك حقهم في الحصول على التقاعد والمكافأة يجب أن تظل مضمونة بكاملها وفقا للمادة ٢٨ من الانتداب الحالي وهذه المسألة ينبغي معالجتها من قبل اللجنة المالية .

(٩) الامتيازات الصناعية

ان الاتفاقات المعقودة مع حكومة فلسطين بشأن ترقية وحماية الصناعات (كالاتفاق المعقود مع شركة البوتاس المحدودة) ينبغي في حالة وقوع التقسيم ، أن تستلمها حكومتا الدولتين العربية واليهودية وأن تقوم بتنفيذها . ويجب أن تشمل المعاهدات على الضمانات اللازمة بهذا الشأن . كما أن محطة التوليد الكهربائية في جسر المجمع يجب أن تضمن سلامتها على هذا المنوال .

(١٠) تبادل الأراضى والسكان

إذا أريد أن يكون للتقسيم أثره الفعال فى الوصول الى تسوية دائمية فيجب أن لا يكون تطبيقه مقصرا على رسم حدود وتأسيس دولتين. ومن الواجب أن يشرع ، آجلا أو عاجلا ، فى تبادل الأراضى وأن يشرع أيضا فى تبادل السكان بالقدر المستطاع .

ويجب أن تنص المعاهدتان على أنه اذا أراد أحد أفراد العرب ممن يملكون أرضا فى الدولة اليهودية أو أحد أفراد اليهود ممن يملكون أرضا فى الدولة العربية أن يبيع أرضه وما عليها من الاشجار والمحصولات فتكون حكومة الدولة المختصة ملزمة بشراء تلك الارض والاشجار والمحصولات بشمن تقرره الحكومة المنتدبة اذا لزم الأمر . وينبغى ضمانه قرض بمبلغ معقول لتلك الغاية اذا استوجبت الضرورة ذلك .

أما الناحية السياسية لمشكلة الأراضى فهى أهم شأنا من ذلك وبالنظر لعدم اجراء احصاء للنفوس منذ سنة ١٩٣١ يتعذر تقدير عدد سكان المنطقتين العربية واليهودية تقديرا يصبح الركون اليه . على أن تقديرا تقريبيا أجرى لهذا الغرض يبين أن المنطقة المخصصة للدولة اليهودية (باستثناء مناطق المدن التى ستبقى تحت إدارة الانتداب مدة من الزمن) يقيم فيها الآن ما يقرب من ٢٢٥.٠٠٠ نسمة من العرب بينما أن المنطقة المخصصة للدولة العربية لا يوجد فيها سوى ١٢٥٠٠ نسمة من اليهود تقريبا غير أنه يوجد نحو ١٢٥.٠٠٠ من اليهود فى القدس وحيفا مقابل ٨٥.٠٠٠ من العرب. ومن الجلى أن وجود هذه الاقليات هو من أعظم العقبات التى تقف فى سبيل تنفيذ مشروع التقسيم تنفيذيا مقرونا بالسهولة والنجاح . فاذا أريد أن تكون هذه التسوية تسوية نهائية

لاشائبة فيها وجب أن تجابه هذه المشكلة بجرأة وأن تعالج بحزم ، وهى تدعو إلى ابداء أقصى حد من الحنكة السياسية من قبل جميع ذوى الشأن .
وإننا نجد سابقة لتبادل السكان فيما تم بين اليونان والأتراك عقيب الحرب اليونانية التركية سنة ١٩٢٢ . فقد عقدت الحكومتان اليونانية والتركية ميثاقا يقضى بنقل الرعايا اليونان الذين ينتمون للمذهب الأرثوذكسى وبقيهمون فى تركيا إلى بلاد اليونان ، وبنقل الرعايا الأتراك من المسلمين المقيمين فى بلاد اليونان إلى تركيا على أن يتم هذا النقل جبراً وتحت اشراف عصبة الأمم . وقد كان عدد الذين تناولهم هذا النقل كبيراً ، إذ أن عدد الذين نقلوا على هذه الصورة لم يقل عن ١٣٠٠٠٠٠ نسمة من اليونان و ١٠٠٠٠٠٠ نسمة تقريباً من الأتراك . غير أن ما بذل من الحزم والنشاط فى تنفيذ هذه المهمة أدى إلى اتمام عملية الاستبدال بكاملها فى نحو ثمانية عشر شهراً من ربيع سنة ١٩٢٣ ولقد كانت النتيجة التى أسفر عنها هذا الاستبدال مبررة للجرأة التى أبداهـا رجال السياسة من اليونان والأتراك .

ولقد كانت الاقليات من اليونان والأتراك قبل اجراء هذا الاستبدال مصدر داء دائماً للتمهيج والقلق ، أما الآن فقد أصبحت العلاقات القائمة بين اليونان والأتراك على درجة من الود والصدقة لم يسبق لها قط أن سادت بين البلدين فيما مضى .

وقد حدث عندئذ أن كان فى شمال اليونان أرض زراعية فائضة عن الحاجة ، ميسورة لاسكان الرعايا اليونان الذين نزحوا عن تركيا أو فى الامكان تهيمتها لذلك الغرض عاجلاً . أما فلسطين فليس فيها مثل تلك الاراضى فى الوقت الحاضر . فهناك ضمن الحدود المقترحة للدولة اليهودية مجال متسع لاسكان اليهود الذين يقيمون الآن فى المنطقة العربية أو من الممكن فسح هذا

المجال لهم في القريب العاجل غير أن المشكلة الكبرى تدور حول العرب الذين يتناولهم النقل والذين يفوق عددهم عدد اليهود كثيرا . فبينما يمكن اسكان البعض من هؤلاء العرب في الأرض التي يخلوها اليهود فلا مندوحة عن ايجاد أرض أوسع كثيرا لاسكانهم جميعا . والمعلومات الميسورة لدينا تدعو بنا إلى الامل بأن القيام بمشاريع كبيرة للرى وتخزين المياه وتعمير شرق الاردن وبئر السبع ووادي الاردن (الغور) قد يسفر عن اسكان عدد يفوق كثيرا عدد السكان الموجودين الآن في هذه المناطق .

ولذلك ينبغي فحص هذه المناطق وتقدير ما يمكن أن يجرى فيها من مشاريع الرى والعمران بالسرعة الممكنة . فاذا ظهر بنتيجة هذا الفحص أن في الامكان توفر مساحات واسعة من الاراضى لاسكان العرب المقيمين في المنطقة اليهودية ، فعندئذ يبذل أقصى ما يمكن من الجهد للوصول إلى اتفاق بشأن تبادل الاراضى والسكان . وبالنظر للتنافر القائم الآن بين العنصرين ولما يعود به تضيق مجال الاحتكاك بينهما في المستقبل من الفائدة الجاية للطرفين ، يؤمل أن يبدي الزعماء العرب واليهود ما ابداه الاتراك واليونان من الحنكة السياسية السامية ، وأن يتخذوا قرارا جريئا كالقرار الذي اتخذه هؤلاء .

ثم أن نفقات القيام بمشروع الرى والعمران المقترح قد تفوق ما ينتظر أن تتحمله الدولة العربية وهنا أيضا سيكون الشعب البريطاني مستعدا لمساعدة المعونة للوصول إلى تسوية فاذا كان في الامكان وضع اتفاق لنقل الاراضى والسكان نقلا اختياريا أو غير اختياري فينبغى أن يطالب إلى البرلمان الموافقة على منح إعانة لسد نفقات هذا المشروع .

وإذا تم الاتفاق على انتهاء أجل الانتداب وعقد المعاهدات على أساس

التقسيم فلا بد من أن تكون هناك فترة انتقال قبل أن يوضع النظام الجديد موضع التنفيذ وفي غضون هذه المدة يظل الانتداب الحالي الدستور الذي تدير عليه إدارة فلسطين غير أن التواصي الواردة في الباب الثاني من التقرير بشأن ما يجب عمله في ظل الانتداب الحالي قد وضعت على افتراض دوام ذلك الانتداب مدة غير محدودة من الزمن ولا يصح تطبيقها على ما يقع على الحالة من التغيير فيما لو طبق مشروع التقسيم .

وفيما يلي التواصي الموضوعة لدور الانتقال :-

(١) الأراضي - يجب اتخاذ التدابير لمنع شراء الأراضي من قبل اليهود في المنطقة العربية (أى في المنطقة المقترحة لإنشاء الدولة العربية) ومنع شراء الأراضي من قبل العرب في المنطقة اليهودية (أى في المنطقة المقترحة لإنشاء الدولة اليهودية) .

ويجب أن تتم نسوية ملكية الأراضي الساحلية الواقعة في المنطقة اليهودية خلال سنتين .

(٢) المهاجرة - يجب أن تفرض على الهجرة اليهودية قيود اقليمية بدلا من العمل بالحد « السياسى الأعلى » وأن لا يسمح بهجرة اليهود إلى المنطقة العربية . وبما أن الهجرة اليهودية المقيدة على هذا الوجه ، ليس من شأنها أن تؤثر في المنطقة العربية ، وبما أن الدولة اليهودية ستصبح في القريب العاجل مسؤولة عن نعايج تلك الهجرة فمن الواجب أن يقرر مقدارها على أساس قدرة الاستيعاب الاقتصادية لفلسطين باستثناء المنطقة العربية منها .

(٣) التجارة - يجب أن يفتح باب المفاوضات بدون تأخير بغية التوصل إلى تعديل المادة الثامنة عشرة من الانتداب ووضع تجارة فلسطين الخارجية على أساس أعدل من الأساس التي هي عليه الآن .

(٤) المجلس الاستشاري - يجب توسيع المجلس الاستشاري إذا أمكن عن طريق تعيين ممثلين للعرب واليهود فيه أما إذا رفض أى فريق منهم العمل فيبقى المجلس على حالته الحاضرة .

(٥) الحكومة المحلية - يجب اصلاح نظام البلديات والاستعانة على ذلك برأى رجل من أصحاب الخبرة .

(٦) المعارف - ينبغي بذل مجهود جدى لزيادة عدد المدارس العربية واعطاء « المدارس المختلطة » الكائنة فى المنطقة التى ستدار بموجب الانتداب الجديد كل معاونة ، والنظر فى إمكان انشاء جامعة بريطانية لأن هذه المعاهد قد تلعب دورا هاما بعد التقسيم فى تقريب التوفيق النهائى بين العنصرين .

الفصل الثالث والشرون - الخاتمة

بالنظر للموقف الذى وقفه ممثلو العرب واليهود عند أداء الشهادات ترى اللجنة انه ليس من المحتمل أن يقبل أى فريق منها لأول وهلة بالاقتراحات المعروضة للتوفيق بين مطالبها المتضاربة فالتقسيم معناه ان كلا من الفريقين لا يمكنه أن ينال كل ما يصبو اليه . وهو يعنى أيضا ان العرب سيضطرون إلى الموافقة على أن تخرج من سيادتهم منطقة من البلاد استوطنوها أجيالا طويلا وسبق لهم أن بسطوا سلطانهم عليها مدة من الزمن ، وأن اليهود سيضطرون إلى الاكتفاء بأقل من أرض اسرائيل التى سبق لهم أن حكموها ومنوا أنفسهم بحكمها ثانية . غير انه يلوح أن كلا من الفريقين سيدرك بعد

امعان النظر والتفكير ، ان فوائد التقسيم تفوق مساوئها . فانه وان لم يحقق لكل فريق كل ما يتمناه ، فهو يسهل له نيل ما هو في أشد الحاجة اليه ، الا وهو الحرية والاطمئنان .

ويمكن تلخيص الفوائد التي يجنيها العرب من مشروع التقسيم على أساس اقتراحاتنا كما يلي : -

(١) ينال العرب استقلالهم القومي ويصبح في وسعهم أن يتعاونوا على قدم المساواة مع عرب البلاد المجاورة لتحقيق وحدة العرب ورفقهم .

(٢) يزول نهائيا ما يساورهم من الخوف من « اكتساح » اليهود لهم واحتمال خضوعهم في النهاية للحكم اليهودي .

(٣) ثم ان تقييد حدود الوطن القومي اليهودي تقييدا نهائيا ضمن حدود ووضوح انتداب جديد لحماية الأماكن المقدسة بضمانة عصبة الأمم سينزل بصورة خاصة كافة ما يساور البعض من المخاوف بأن تصبح الأماكن المقدسة يوما من الأيام تحت هيمنة اليهود .

(٤) ومقابل ما يخسره العرب من البلاد التي يعتبرونها بلادهم تنال الدولة العربية اعانة مالية من الدولة اليهودية . وتنال أيضا بسبب تأخر أحوال شرق الأردن منحة قدرها مليون جنيه من الخزينة البريطانية وإذا تيسر الوصول إلى اتفاق لتبادل الأراضي والسكان تعطى الدولة منحة أخرى تستعين بها على تحويل ما استطاع تحويله من الأراضي غير القابلة للزراعة ، إلى أرض منتجة يستفيد منها الزراع والدولة على السواء .

أما فوائد التقسيم لليهود فيمكن تلخيصها كما يلي : -

(١) أن التقسيم يؤمن انشاء الوطن القومي اليهودى وينقذه من احتمال خضوعه فى المستقبل للحكم العربى .

(٢) ان التقسيم يمكن اليهود من أن يعتبروا الوطن القومى وطنهم الخاص بأوسع معنى ، وذلك لأن التقسيم يحوله إلى دولة يهودية ويصبح فى وسع رعايا هذه الدولة أن يدخلوا من اليهود العدد الذى يعتمدون هم أنفسهم بإمكان استيعابه وبذلك يحققون هدف الصهيونية الرئيسى - الا وهو وجود أمة يهودية متمكنة فى فلسطين تمنح رعاياها نفس الوضع الشخصى الذى تمكنه سائر الأمم فى العالم لرعاياها، وبذلك يتخلصون أخيرا من العيش « عيشة الأقلية » .

أن التقسيم يفسح مجال الامل للعرب واليهود معا بنيل نعمة العيش فى ظل السلام ، الامر الذى يتعذر توفره فى أى مشروع آخر ، وهو بدون شك جدير بأن يفضى الفريقان بعض التضحية فى سبيل تحقيقه إذا كان فى الامكان أن يقضى على الخصومة التى بدأت مع الانتداب عن طريق انتهاء أجل ذلك الانتداب فهذه الخصومة ليست من الضغائن الطبيعية أو القديمة العهد والعرب لم يكونوا طيلة تاريخهم مجردين من كره اليهود فحسب ، بل أنهم برهنوا على الدوام على أن روح التساهل متأصلة فى عروقهم . فإذا أخذنا بعين الاعتبار ما لاحتمال ايجاد ملجأ فى فلسطين من القيمة لآلاف اليهود المضطهدين فهل تكون الخسارة التى يتكبدها العرب من جراء التقسيم ، على فداحتها ، فوق ما يستطيع السخاء العربى أن يحتمله ؟ أن أهل البلاد هم ليسوا وحدهم الذين يجب أن يحسب حسابهم فى هذه المسألة وفى غيرها من المسائل الكثيرة المتعلقة بفلسطين . فالمشكلة اليهودية ليست أقل شأنا من المشاكل العديدة الاخرى التى تعكر صفو العلاقات الدولية فى هذه الاوقات العصيبة

وتقف حائلا في سبيل السلام والرفاهية فاذا كان في امكان العرب أن يساعدوا على حل هذه المشكلة متحمسين في سبيل ذلك بعض التضحية فانهم لا يكسبون بذلك ثناء اليهود فيحسب بل ثناء العالم الغربي بأسره .

لقد سبق لرجال السياسة العرب أن رضوا بالتنازل عن فلسطين صغيرة لليهود بشرط أن تكون بقية آسيا حرة . غير أن هذا الشرط لم ينفذ في ذلك الحين وهاهو الآن على وشك التنفيذ . ففي غضون أقل من ثلاث سنوات تصبح كافة المنطقة العربية الواسعة الواقعة خارج فلسطين بين البحر المتوسط والاقيانوس الهندي مستقلة ، كما أن القسم الاكبر من فلسطين سيصبح مستقلا أيضا إذا نفذ مشروع التقسيم .

أما فيما يتعلق بالأمة البريطانية فمن المحتم عليها أن تحترم بكل ما في وسعها من قوة الالتزامات التي أخذتها على عاتقها نحو العرب ونحو اليهود مدفوعة اليها بمقتضيات الحرب ، فهي لم تقدر صعوبات المهمة التي ألقيت على عاتقها تمام التقدير عندما أدرجت هذه الالتزامات في صك الانتداب ولقد حاولت التغلب على تلك الصعوبات ، غير أن الجهود التي بذلتها في ذلك السبيل لم تكن دائما مقرونة بالتوفيق ، وقد ازدادت هذه الصعوبات حتى انه يكاد يتعذر التغلب عليها الآن . والتقسيم ينطوي على احتمال شق طريق بين هذه الصعوبات والوصول إلى حل نهائي لهذه المعضلة من شأنه أن يؤمن حقوق العرب واليهود ويحقق أمانهم ويؤدي إلى تنفيذ الالتزامات التي ارتبطت بها الدولة المنتدبة نحوهم قبل عشرين سنة إلى أقصى حد ممكن في الاحوال السائدة في الوقت الحاضر .

(١٥) بيان سياسة حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة

المرفوع من قبل وزير المستعمرات إلى البرلمان بأمر جلالته

في شهر تموز سنة ١٩٣٧

بلاغ رسمي رقم ١١ - ٣٢

٧ تموز سنة ١٩٣٧

(١) لقد نظرت حكومة صاحب الجلالة في بريطانيا العظمى ، بناء على أمر جلالته ، في التقرير الاجماعى الذى رفعته اللجنة الملكية لفلسطين ، ووجدت أنها توافق بصورة عامة على الحجج التى استندت اليها اللجنة ، والاستنتاجات التى توصلت اليها .

(٢) حكومة جلالته الحاضرة والحكومات الاخرى التى سبقتها ، كانت قد اتخذت منذ قبولها الالتزامات الواردة فى الانتداب ، كما اعترفت به اللجنة اعترافا تاما فى بحثها التاريخى وجهة النظر التى ينطوى عليها مآل صك الانتداب نفسه ، بأن الالتزامات التى اربطت بها حكومة جلالته نحو العرب ونحو اليهود ، هى التزامات غير متضاربة ، مفترضة أن الشعبين سيوفقان بين أمانيهما القومية بفعل الزمن على وجه يمكن من انشاء كتلة سياسية واحدة تدبرها حكومة واحدة .

(٣) وقد بنت حكومة جلالته سياستها على هذا الامل ، بالرغم مما جابهته من الاختبارات العديدة المثبطة للعزائم خلال السبع عشرة سنة الماضية ، واغتنت كل فرصة سنحت لها لانماء روح التعاون بين العرب واليهود ، وعلى ضوء الاختيار والحجج التى أدلت بها اللجنة رأت حكومة جلالته نفسها مضطرة إلى الاستنتاج بوجود تضارب غير قابل للتوفيق بين أمانى العرب

وأمانى اليهود في فلسطين ، وأن هذه الامانى لا يمكن تحقيقها بموجب
نصوص الانتداب الحالى وأن مشروعا للتقسيم مبنيا على الاسس العامة التى
أوصت بها اللجنة يعتبر أحسن وأنجح حل للخروج من هذا المأزق ،
وفى نية حكومة جلالته أن تشير على جلالته باتباع هذه الطريق .

(٤) ولذلك فإن حكومة جلالته تنوى ، بعد النظر بعين الاعتبار إلى الالتزامات
الدولية المترتبة عليها بمقتضى المعاهدات الحالية وميثاق عصبة الأمم وسائر
المواثيق الدولية ، أن تتخذ التدابير الضرورية والملائمة ، للحصول على حرية
العمل فى تنفيذ مشروع للتقسيم تأمل كل الامل بأن يتيسر له نيل أكبر قسط
من التأييد من الشعوب المختصة .

(٥) ورشما بوضع مشروع كهذا موضع العمل ، لا تنوى حكومة جلالته
أن تتخلى عن المسئولية المترتبة عليها فيما يتعلق بتوطيد السلام والنظام وحسن
أداء الحكم فى سائر أنحاء فلسطين وهى توافق بصورة عامة على ما قدمته اللجنة
من التواصى فيما يتعلق بالامن العام . فاذا حدث أن نشبت اضطرابات خطيرة
من جديد واتخذت شكلا يتطلب تدخلا عسكريا ، فإن المنسـدوب السامى
سيفوض كافة السلطات المخولة له فى سائر أنحاء البلاد بموجب مرسوم الدفاع
عن فلسطين إلى القائد العام للقوات العسكرية .

(٦) وفى الوقت الذى يعد فيه شكل مشروع للتقسيم ، تنوى حكومة
جلالته كتدبير مؤقت ، أن تتخذ فى القريب العاجل الاجراءات اللازمة لمنع
معاملات انتقال الاراضى التى من شأنها أن تضر بذلك المشروع ، ثم انه لما
كانت المدة التى صدر بها جدول العمال الحالى تنتهى فى آخر تموز ، ولما
كان الواجب الاحتياط للمدة التى تلى ذلك ، فإن حكومة جلالته تنوى أن
تسمح بدخول عدد من المهاجرين اليهود من كافة الاصناف لا يتجاوز مجموعهم

الثمانية آلاف شخص من خلال الثمانية الأشهر التي تبتدىء في آب سنة ١٩٣٧ وتنتهى في آذار سنة ١٩٣٨ ، بشرط أن لا يتجاوز ذلك قدرة البلاد على الاستيعاب .
(٧) ولقد كانت حكومة جلالته ، في تأييدها لحل مشكلة فلسطين على أساس التقسيم ، متأثرة تأثيرا عميقا بما ينطوى عليه هذا الحل من الفوائد لكل من العرب واليهود ، فبواسطته ينال العرب استقلالهم القومى ، ويصبح في وسعهم أن يتعاونوا مع عرب البلاد المجاورة على قدم المساواة ، في سبيل تحقيق وحدة العرب ورفيهم ، ويتخلصون نهائيا مما يساورهم من الخوف من سيطرة اليهود عليهم ، ويزول ما أعربوا عنه من القلق حول مصير الاماكن المقدسة واحتمال وقوعها يوما من الايام تحت هيمنة اليهود . وستتلقى الدولة العربية مساعدة مالية وافرة من كل حكومة جلالته والدولة اليهودية . ومن جهة أخرى سيؤمن مشروع التقسيم انشاء الوطن القومى اليهودى وينقذه من احتمال خضوعه لحكم العرب في المستقبل . وسيتحول الوطن القومى اليهودى إلى دولة يهودية تملك حق الاشراف التام على الهجرة وسيتمتع رعايا تلك الدولة بنفس الوضع الذى يتمتع به رعايا الدول الاخرى ، ويتخلص اليهود أخيرا من العيش « عيشة الاقليات » وبذلك يتحقق الهدف الاساسى للصهيونية . وبموجب المعاهدتين المقترح عقدهما تكون حقوق الاقليات في كل من الدولتين مضمونة ضمنا مشددا . وفوق كل ما سبق ذكره ستحل الطمأنينة والأمن محل المخاوف والشكوك وينال الشعبان ، على حد تعبير اللجنة ، « نعمة السلام التى لا تقدر بثمن » (١) .

(١) نقل نص هذه الوثيقة عن نسخة أصلية من البلاغ الرسمى الذى أصدرته حكومة

(١٦) مقدمة لتقرير لجنة التقسيم «وود هيد»^(١)

و خلاصة عن التقرير نفسه

إلى جناب النبيل مال كولم ماكدونالد

عضو مجلس العموم ووزير المستعمرات لجلالته

(١) لقد تم تعييننا في شهر آذار الماضي من قبل سالفكم جناب النبيل
و. ج. ا. أورمسي غور (وهو الآن اللورد هارليك) ، وكانت شروط
اختصاصنا ، التي نشرت في الكتاب الأبيض (رقم ٥٦٣٤) بتاريخ ٤ كانون
الثاني سنة ١٩٣٨ ، كما يلي :-

بعد النظر بعين الاعتبار إلى مشروع التقسيم المينة تفاصيله في الفصل
الثالث من تقرير اللجنة الملكية ، ومع نخولنا ملء الحرية في اقتراح تعديلات
لذلك المشروع ، بما في ذلك تغيير المناطق الموصى بابقائها تحت الانتداب ،
وبعد النظر بعين الاعتبار في أية بيانات تتقدم بها الجماعات في فلسطين
وشرق الاردن ،
لقد عهد الينا :

١ - أن نوصى بحدود فاصلة بين المنطقتين العربية واليهودية المقترحتين ،
وحدود المناطق الخاصة الواجب الاحتفاظ بها ، بصورة دائمة أو مؤقتة ،
تحت الانتداب البريطاني ، على أن يكون من شأن تلك الحدود :
(١) أن تنطوي على أمل معقول في أن تنشأ في النهاية دولة عربية ودولة
يهودية تستطيع كل منهما أن تسد نفقاتها بذاتها ، مع توفر أسباب
الطمأنينة الواقية ؛

(١) عرض التقرير على البرلمان بأمر جلالته في شهر تشرين الاول سنة ١٩٣٨ .

(ب) وأن لا نستوجب إلا إدخال أقل عدد ممكن من العرب والمشاريع العربية ، في المنطقة اليهودية ، والعكس بالعكس ،

(ج) وأن تمكن حكومة جلالاته من تحمل تبعات الانتداب التي أوصت اللجنة الملكية في تقريرها بوجوب اضطلاعها بها ، بما في ذلك الالتزامات التي تفرضها المادة ٢٨ من صك الانتداب فيما يتعلق بالاماكن المقدسة .

٢ - أن نبحث في المسائل الاقتصادية والمالية التي ينطوي عليها التقسيم ، مما يترتب اتخاذ قرارات بشأنها ، وأن تقدم تقريراً بذلك ، على أن يشمل بحثنا وتقريرنا المشار إليهما على :

(١) بيان ما يصيب كل منطقة من هذه المناطق من موجودات فلسطين العامة وديونها العامة ، وسائر الالتزامات المالية التي تحملتها إدارة فلسطين بصورة مشروعة أثناء مدة الانتداب المشار إليها في المادة الثامنة والعشرين من صك الانتداب بالقدر الذي يكون فيه ذلك ضرورياً .

(ب) الوسائل التي تؤمن احترام الالتزامات المالية المشار إليها آنفاً ، احترام كلياً ، وفقاً للمادة الثامنة والعشرين من صك الانتداب ،

(ج) إدارة مصالح سكك الحديد والمرافئ والبريد والبرق والتليفون ،

(د) التدابير المتعلقة بالنقد ،

(هـ) إدارة الجمارك والتعريفات الجمركية ،

(و) المسائل المتعلقة بميزانيات مختلف الإدارات التي ستشكل في المناطق ،

(ز) المحافظة على حقوق موظفي الحكومة وفقاً لأحكام المادة الثامنة

والعشرين من صك الانتداب ،

(ح) معالجة الامتيازات الصناعية وغيرها من الامتيازات ،

(ط) إمكان اجراء تبادل اختياري في الأراضي والسكان ، واحتمال إيجاد متسع آخر للاستيطان ، عن طريق تحسين الأراضي وعمرانها ، وذلك سدا لاحتياجات الاشخاص الذين يرغبون في الانتقال من منطقة إلى أخرى .

(ي) وضع ضمانات وافية لحقوق الاقليات الدينية والعنصرية في كل من المنطقتين المخصصتين للعرب واليهود ، بما في ذلك حماية الحقوق الدينية والأموال .

٢) لم نعقد أى اجتماع لسماع الشهادات قبل مغادرتنا لندن في اليوم الحادى والعشرين من شهر نيسان ، لاننا كنا حريصين على ارجاء أخذ الشهادات إلى تنهياً لنا الفرص للحصول شخصيا على بعض المعلومات عن فلسطين ، وللسبب نفسه لم نعقد جلستنا الأولى إلا بعد مرور بضعة أسابيع على اليوم السابع والعشرين من شهر نيسان ، وهو اليوم الذى وصلنا فيه إلى القدس . ولقد تمكنا خلال هذه المدة من زيارة مختلف أنحاء البلاد ، ومن تكوين فكرة عامة عن طبيعتها ، الأمر الذى عاد علينا بأجل الفوائد فى أعمالنا التى تلت ذلك . وقد رأينا فى الواقع أن نوع التحقيق الذى سنقوم به يحتم علينا أن نطلع بأنفسنا على أحوال البلاد أتم اطلاع يبيحه لنا المدة الميسورة لنا . ولذلك قمنا بطوافنا المذكور وقطعنا نحو خمسة آلاف كيلو متر (ثلاثة آلاف ميل) فى مختلف أنحاء فلسطين وشرق الاردن خلال شهر آيار والقسم الأول من شهر حزيران . وقد أثبتنا الرحلات التى قمنا بها فى الخريطة رقم ٢ .

٣) لقد قضينا فى شرق الأردن تسعة أيام تمكنا خلالها من تكوين فكرة

عامّة عن القسم الأكبر من المنطقة الزراعية في تلك البلاد ، ونود أن نغتنم هذه الفرصة للاعراب عن عظيم تقديرنا للحفارة التي لقيناها من صاحب السمو الأمير عبد الله ومن حكومة شرق الأردن ، والاعتراف بجميل المعتمد البريطاني اللفنتنت كولونيل السير هنري كوكس ، للترتيبات الفعّالة التي أجراها لرحلاتنا ، إذ مكنتنا من مشاهدة القسم الأعظم من البلاد خلال المدة القصيرة المبسورة لنا .

٤ (ولدى وصولنا إلى القدس اتخذنا الترتيبات اللازمة للنشر بلاغ أعلننا فيه أن الأشخاص الذين يودون الحضور أمامنا يملكون مطلق الحرية في أداء شهاداتهم بصورة علنية أو سرية أو الادلاء ببعضها بصورة سرية وبالبعض الآخر بصورة علنية . على أننا لم نقسلم في الواقع الاطبلين اثنين أعرب فيهما مقدماها عن رغبتها في أداء الشهادة بصورة علنية . وقد عقدنا في القدس خمسا وخمسين جلسة لسماع الشهادات وكان عدد الجلسات العلنية منها اثنين فقط أما الجلسات الأخرى فكانت سرية . ولدى عودتنا إلى لندن عقدنا تسع جلسات كانت كلها سرية . ولم يتقدم أى شاهد من العرب لتأدية الشهادة أمامنا .

٥ (لقد غادرنا فلسطين في اليوم الثالث من شهر آب عن طريق حيفا وترستا واممتأ نفنا عقد جاساتنا في لندن في اليوم الخامس عشر من ذلك الشهر . وقد استمرت أعمال العنف في فلسطين بعد سفرنا منها وازداد شدة عن ذي قبل ، ولم يغب عن أذهاننا قط أننا سنكون حريين بأشد اللوم إذا أسفر أى تأخير أو إهمال منا عن اطالة حالة الشك وعدم الاستقرار السائدة الآن في فلسطين ، دون مبرر . وقد أعلمتمونا أنتم أيضا ان حكومة جلالتكم

حريصة جد الحرص على تسلم تقريرنا في أقرب وقت ممكن . ولذلك قررنا أنه من المستطاع اجتناب التأخير والامهال إذا أرجأنا درس بعض المسائل المتعلقة بموضوع تحقيقا لنا إلى وقت آخر . فهناك عدد من المسائل رأينا أن دارستنا لها في هذه المرحلة لا يسفر عن أية فائدة وذلك اما لأن هذا الدرس ينطوى على تأخير لا مبرر له ، دون أن يؤثر في القرارات الاساسية التي أدرجناها في تقريرنا ، أو لأن درسها بصورة مفصلة لا يمكن الشروع فيه قبل تقرير الانس الرئيسية لمشروع تقسيم معين . والمسائل التي أرجأنا بحثها إلى وقت آخر نشتغل على النقاط التالية التي أشير اليها خفصيصا في القسم الثاني من شروط اختصاصنا :

- ١ - تعيين نصيب كل منطقة من المناطق من الموجودات العامة .
- ب - الترتيبات المتعلقة بالنقد .
- ج - المحافظة على حقوق موظفي الحكومة .

(١٧) خلاصة تقرير لجنة التقسيم (وودهيد) كما وضعتة اللجنة في الفصل الأخير من تقريرها (١)

نرى لزاما علينا أن نبسط الغايات التي ترمى إليها شروط اختصاصنا ، حسب رأينا ، كما نوضح الشكل الذي سنعدد فيه استنتاجاتنا . فالهلاحيات المخولة لنا تقضى علينا أولا أن نوصي بحدود الدولتين العربية واليهودية ومناطق الانتداب المقترح انشاؤها ، بحيث تتوفر في تلك الحدود بعض الشروط ، وثانيا أن نقوم بدراسة الشؤون الاقتصادية والمالية التي ينطوى عليها التقسيم وان نقدم تقريراً بذلك . ولقد ذكر صراحة في الكتاب الذي أرسله سلفكم إلى المندوب السامي بتاريخ ٢٢ كانون الأول سنة ١٩٣٧ ، بشأن شروط اختصاصنا

(١) راجع صفحة ٣١٢ من التقرير وما بعدها - النسخة العربية .

أن المهام المنوطة بنا « في العمل كلجنة فنية أى الاختصار على تعيين الحقائق والنظر مفصلا في امكان تطبيق أى مشروع من مشاريع التقسيم » وكذلك « تقديم اقتراحات لمشروع مفصل للتقسيم الى حكومة جلالته » وقد ورد في الكتاب المذكور ، بعد تعيين شروط اختصاصنا ، أن حكومة جلالته هى التى تقرر ما إذا كان مشروع التقسيم الذى سنعرضه كنتيجة لأبحاثنا عادلا وعمليا ، على أنه لم يطلب إلينا أن نقدم تقريرا عن عدالة التقسيم أو أو امكان تطبيقه بصورة عامة . وقد ذهب معظمنا فى تأويل هذه التعليمات كما يلى :-

(١) أن حكومة جلالته ترغب فى أن نقدم لها على كل حال أفضل مشروع للتقسيم نستطيع تقديمه ، وإذا رأينا أن ذلك المشروع لا تتوفر فيه بعض الشروط أو أنه غير عملى فهمى تريد منا أن نقول وأن نبين الأسباب التى تدعونا إلى ذلك الرأى .

(٢) أنه لا يطلب منا وليس من حقنا أن نناقش مبدأ التقسيم بصورة عامة من حيث كونه مطابقا للعدالة أو الضمير ذلك أننا عينا كهيئة فنية ونرى أن خير ما نقدمه من المساعدة لحكومة جلالته هو أن نعى بأن لا تتأثر آراؤنا فى المسائل الفنية بأية آراء نكون قد كونها كأفراد بشأن المبدأ الذى ينطوى عليه التقسيم .

ثم إننا نود أيضا أن نبين بتأكيد أن مسألة « قابلية التطبيق » هى مسألة تحتاج إلى أخذ ورد ، ولا يمكن الاعراب عن رأى نهائى فيها دون أن تؤخذ بعين الاعتبار مسائل أخرى كالنتائج التى تنشأ عن رفض التقسيم وعدالة الحلول التى قد تقدم بدلا منه وقابليتها للتطبيق ، وقد أخرجت هذه المسائل من نطاق اختصاصنا .

لقد أتينا في الفصل الحادى عشر والرابع عشر تحت عنوان المشروع (ج) على وصف أفضل مشروع للتقسيم يمكننا من استنباطه . وسنأخذ الآن فى عناوين مختلفة النقاط الرئيسية التى نرى لزاما على حكومة جلالاته أن تنظر اليها بعين الاعتبار لدى تقريرها فيما إذا كان هذا المشروع عادلا وعمليا أم لا ، وسنبين آراءنا بشأن كل نقطة من تلك النقاط .

حجم الدولة اليهودية

لقد أعربت لجنة الانتداب الدائمة عن الرأى التالى فى تقريرها الذى رفعته إلى مجلس عصبة الأمم فى دورته الثانية والثلاثين غير الاعتيادية :-
« ولذلك يشترط فى أى حل كىما يكون مقبولا أن لا يؤدى إلى حرمان العرب إلا من أقل عدد ممكن من الامكنة التى يعلقون عليها أهمية خاصة ، أما لوجود منازلهم الحالية فيها أو لدواع دينية ، ويشترط فيه أيضا أن تكون المناطق المخصصة لليهود متسعة وخصبة وملائمة للمواصلات البحرية والبرية إلى درجة يتسنى معها تحسين تلك المناطق تحسينا اقتصاديا واسع النطاق وجعلها بالتالى قابلة للاستيطان المحتشد السريع » .

وتدل الحقائق التى أتينا عليها فى تقريرنا على أن هذه الغايات لا يمكن التوفيق بينها ، فإذا كان المراد أن ينتزع من العرب أقل عدد ممكن من منازلهم ، وأن تشتمل الدولة اليهودية على أصغر عدد ممكن من العرب ، حسب ما جاء فى شروط اختصاصنا ، فإن الدولة اليهودية لا يمكن أن تكون دولة كبيرة ولا يمكنها أن تشتمل على مناطق قابلة للتجسين والاستيطان بالمعنى الذى رمت اليه لجنة الانتداب الدائمة ، فهل يجعل هذا الأمر وحده مشروع التقسيم الذى اقترحنه غير قابل للتطبيق ؟ واننا لا نرى هذا الرأى ، مادام فى الامكان تهيئة السبيل لاستمرار هجرة خاضعة للمراقبة ، إلى معظم المناطق التى نقترح الاحتفاظ بها تحت الانتداب

البريطاني وتحسين تلك المناطق بغية افساح المجال لاستيطان اليهود فيها ، استيطاننا يكون خاضعا للرقابة أيضا . ولكن هذا الامر يتطلب ارساد مصروفات وافرة من الخزينة العامة لتحسين المناطق المنتدب عليها وانشاء الخدمات الاخرى فيها ، وهذه المصروفات (ونقترح أن لا تتجاوز مليون جنيه للخدمات غير المتكررة ، ومبلغا لا يزيد على ٧٥٠٠٠ جنيه سنويا للخدمات المتكررة لمدة عشر سنوات فقط) لا يمكن الحصول عليها الا من حكومة المملكة المتحدة ، ذلك أن حكومة المناطق المنتدب عليها ستكون على كل حال عاجزة عن موازنة ميزانيتها ، وسنبحث في تأثير هذا الامر فيما يلي ، باعتباره جانبا من المشكلة المالية العامة التي ينطوى عليها التقسيم .

أما حجم الدولة اليهودية المقترحة ، من حيث كونه عاملا يتوقف عليه أمر الاسواق الاهلية المفتوحة لاصحاب المصانع من اليهود ، فسنبحث فيه على حدة .

موقف العرب واليهود

لقد ذكرنا فيما سبق أن السكان العرب في فلسطين سيقفون ، كما نعتقد ، موقف عداء مستحكم من التقسيم مهما كان شكله ، واننا موقنون ان المشروع الذي أوصت به اللجنة الملكية من شأنه أن يؤدي إلى نشوب ثورة عامة لا يمكن اخمادها الا باجراءات عنيفة ، طويلة الامد . ولكن لاندري ماذا يكون موقف العرب من المشروع (ج) فقد كان من رأى أحد الشهود الرسميين الذين استطلعنا آراءهم بشأن المشروع (ج) قبيل مغادرتنا فلسطين في أوائل شهر آب ، ان العرب سيقاومون بالعنف كل مشروع للتقسيم مهما كان شكله ، ولم يكن في وسع أحد من هؤلاء أن يقول أن العرب سيقبلون بالمشروع بهدوء وطيبة خاطر . وقد أدّى هؤلاء الشهود شهادتهم في جلسات

سرية ، على شكل لا يستحسن معه أن ننقل مقتضيات موجزة من آرائهم ، ولكن الفكرة العامة التي انطبعت في أذهاننا من شهادة الأشخاص الذين استطلعنا آراءهم بشأن المشروع (ج) كانت أن بعض الشهود على الأقل لا يستبعدون إمكان التسوية على هذا الأساس ، في حين أنه لم يكن من بينهم من يتفائل بالخير ، بيد أننا موثقون أنه لو عدنا إلى استشارة هؤلاء الأشخاص اليوم ، لرأيانهم أشد تشاؤما من ذي قبل . ومن سوء الحظ أنه لم يواجهنا أحد من العرب ليطلعنا على وجهة النظر العربية بهذا الشأن . ونحن نرى أن أحكم استنتاج يمكن أن يتوصل إليه بهذا الصدد هو أنه تستحيل معرفة موقف العرب ازاء المشروع (ج) قبل أن تنشر تفاصيله ، على الرغم من أن هذا المشروع بكلفهم تضحيات ثقل كثيرا عن التضحيات التي يقتضيها المشروعان الآخران اللذان تناولناهما بالبحث .

تشتمل مقررات المؤتمر الصهيوني العشرين المنعقد في زوريخ في شهر آب سنة ١٩٣٧ ، على الفقرات التالية :-

« ان المؤتمر يرفض ما أكدته اللجنة الملكية لفلسطين من ثبوت عدم قابلية الانتداب للتطبيق ، ويطلب انجازه ، كما يطلب إلى اللجنة التنفيذية أن تقاوم كل تجاوز يقع على حقوق الشعب اليهودي المضمونة دوليا بواسطة وعد بلفور وصك الانتداب .

ويصرح المؤتمر بأن مشروع التقسيم الذي عرضه اللجنة الملكية لا يمكن قبوله .

وينحول المؤتمر اللجنة التنفيذية صلاحية الدخول في مفاوضات للتأكد من حقيقة الشروط التي تفرضها حكومة جلالته بشأن الدولة اليهودية المقترحة انشاؤها .

ولا يجوز للجنة التنفيذ ، لدى قيامها بهذه المفاوضات أن تربط نفسها أو تربط الجمعية الصهيونية بشيء ، ولكن إذا أسفرت المفاوضات عن مشروع معين لإنشاء دولة يهودية ، وجب عرض هذا المشروع على مؤتمر ينتخب من جديد لاتخاذ قرار بشأنه .

وقد ألحت علينا الوكالة اليهودية أكثر من مرة بوجوب اطلاعها على ما يدور بخلدنا لتضمن بذلك أن توصى المؤتمر الصهيونى بقبول مشروع التقسيم الذى قد تتقدم به إذا كان مما يمكنها قبوله ، وقالت فى معرض البحث أن عبارة « بعد التشاور مع الجماعات المحلية » الواردة فى رسالة سلفكم ، تشير إلى أن حكومة جلالته كانت ترمى إلى تلك الغاية ، ولكننا لم نستطع قبول هذا رأى . فلو كان فى الامكان التشاور مع ممثلين للعرب واليهود معا على أمل الوصول إلى مشروع يحتمل أن يرضى به الفريقان لامكن اعتبار التشاور الذى طلبته الوكالة اليهودية أمرا مرغوبا فيه . ولكن ذلك كان مستحيلا فى تلك الظروف ولذلك رأينا أن التشاور على الوجه الذى نرغب فيه الوكالة اليهودية سيكون ضرره أكثر من نفعه ، فقصرنا تشاورنا معها على توجيه الاسئلة اليها لاستطلاع رأيها ، شفويا وتحريريا ، فى أى شأن من الشؤون التى اعتبرنا أن رأيها فيها قد يساعدنا فى مهمتنا ، على أن هذه الشؤون لم تتناول المقترحات المفصلة التى يشملها المشروع (ب) أو المشروع (ج) فيما يتعلق بمحدود المناطق المختلفة أو بتحسين المناطق التى سيحتفظ بها تحت الانتداب ، بغية فسح المجال لاستيطان اليهود فيها . ولقد قيل لنا فى معرض البيعة أن اليهود لن يقبلوا بأى مشروع يمكنهم من إنشاء دولة لائقى بحاجاتهم ، ولا سيما إذا كانت تلك الدولة لا تشمل حيفا والجليل وقسمات القدس ولكنه يلوح لنا أن قرارهم النهائى بهذا العمد لا بد من أن يتوقف على ما قد تعرضه

حكومة جلالته عليهم كبدل من التقسيم في حالة رفضهم للتقسيم ويبدو
لاكثر بثنا أن إبداء الرأى حول قرارهم النهائى المحتمل يكون سابقا لاوانه ،
قبل أن نعرف ماهية ذاك البديل ، بيد أنه ليس من السهل علينا أن نبين كيف
يمكن اعتبار انشاء دولة قائمة بنفسها في المنطقة العربية أو المنطقة اليهودية
أمرا قابلا للتطبيق ، سواء من الوجهة الادارية أو السياسية ، إذا
كانت الجماعة المختصة سترفض قبول الاستقلال المعروض عليها وفقا
لهذه الشروط .

الاقلية العربية في الدولة اليهودية

لقد افترضت اللجنة الملكية ان الوسائل اللازمة ستتخذ لنقل معظم السكان
العرب الموجودين في الدولة اليهودية ، نقلا اجباريا إذا اقتضى الامر ،
وبموجب مشروع توافق عليه كلنا الدولتين . ولكن سلفكم بين في كتابه
المؤرخ في ٢٣ كانون الأول سنة ١٩٣٧ ، أن حكومة جلالته لم توافق على
اقترح النقل الاجبارى ، وقد رأينا نحن أنه يستحيل علينا أن نفترض أن
مشكلة الاقلية يمكن حلها بنقل السكان نقلا اختياريا ، وأن حراجة الموقف
التي يسفر عنها ذلك الامر هي السبب الاكبر في حملنا على رفض مشروع اللجنة
الملكية الذى يكاد يكون بموجبه عدد العرب الذين يقطنون اراضى الدولة اليهودية
مساويا لعدد اليهود فيها . غير أنه قد يقال ، إذا كان من الخطأ من حيث
المبدأ وضع نحو من ٣٠٠٠٠٠ عربى ضد ارادتهم ، تحت سيطرة اليهود
السياسية ، حسب مشروع اللجنة الملكية ، فكيف يكون صوابا وضع
٥٠٠٠٠ عربى على هذه الصورة بمقتضى المشروع (ج) ؟ انه لمن الصعوبة
بمكان كبير تقرير الناحية الادبية لهذه المسألة ، فلو توبع الجدل فيها إلى
آخر حدود المنطق ، لفضت هذه الحجة على التقسيم بالمرة إذ يستحيل

تخطيط حدود من شأنها أن لا تدخل أحدا من العرب في الدولة اليهودية .
ولكن مما لا يمكن تصوّره أن اللجنة المالكية لدى تمييزها التقسيم ، أو أن
حكومة جلالته لدى قبولها به كذا فضل حل يرجي لهذه المشكلة ، اعتبرت
هذه الحقيقة في نفسها كافية للقضاء على أي مشروع للتقسيم . وشروط اختصاصنا
تنطوي في الواقع على أن حكومة جلالته كانت قابلة بادخال عدد من العرب
في الدولة اليهودية وعدد من اليهود في الدولة العربية وان كانت تود أن
يكون هذا العدد أقل ما يمكن في كلتا الحالتين . ولذلك يلوح أنه من المسلم
به أن هذه المسألة هي مسألة أخذورد أكثر منها مسألة مبدأ ، ولذلك إذا نظرنا
إلى الموقف من هذه الناحية نرى أنه ليس ثمة من داع يبرر لنا رفض المشروع
(ج) لـكونه يحتم اشتغال الدولة اليهودية على ٥٠٠٠٠ نسمة من العرب .

الدفاع

ان الدولة اليهودية ، حسب المشروع (ج) ، على الرغم من صغرها تؤلف
مجموعة مترابطة يسهل الدفاع عنها كأحسن ما تكون عليه أية دولة يسفر
عنها تقسيم فلسطين ولكن السلطات العسكرية قد أقنعنا بأنه لا يوجد غربي
نهر الأردن حد يصلح لأن يكون خطا عسكريا مرضيا اذا أخذت أساليب
الحروب الحديثة بعين الاعتبار ، فجل ما يمكن عمله بمقتضى أي مشروع
للتقسيم ، هو تعيين خط يمكن الدفاع عنه عسكريا ضد غارات الاشخاص
المساحين بالبنادق والمدافع الرشاشة ، ولا يمكن اعتبار الحدود المرسوم في
المشروع (ج) صالحا لضمان السلامة الكافية للمناطق المقترحة ، إلا من وجهة
النظر هذه . والضمان الحقيقية الوحيدة لأي جزء مقطّع من فلسطين ، هي
أن يعيش مع الجزء المجاور له بسلام وصداقة . وقد كنا ، في بدء عهدنا
بالتحقيق ، نعلق أملا معقولا على إمكان وضع مشروع للتقسيم يؤدي الى

هذه النتيجة ، ولكن الحوادث التي جرت في الأشهر الأخيرة ، لا بد أن يحسب حسابها لدى تقدير العواقب التي يحتمل أن يسفر عنها تنفيذ أى مشروع من مشاريع التقسيم بصورة فعلية .

الادارة

من البداهات المسلم بها التي لا تحتاج الى جدل أن المصالح التي يمكن تقسيمها تقسيما تاما كالمعارف مثلا مستقل الفائدة منها بعد التقسيم بالنسبة للاموال التي تنفق عليها كما أن مصالح المواصلات التي تؤمن الاتصال بين المناطق الناتجة عن التقسيم أو داخل تلك المناطق كالسكك الحديدية والجسور والبرق ، ستكون بمجموعها أقل كفاية وأكثر نفقة من ذي قبل . أما ما يتعلق بالحريّة الشخصية للتنقل بين المناطق المختلفة فلا مفر من فرض بعض القيود على الأشخاص الذين يعتبرون الآن فلسطيني الجنسية حتى ولو عمل بالشرط التي أوصينا بها في الفصل الرابع عشر ، كما أن مقدار الازعاج والنفقة مما سيتحمله الفرد والدولة في سبيل مراقبة ذلك على أى شكل من الأشكال سيكون كبيرا ، وأخيرا سيكون قيام الدولتين العربية واليهودية كهاجز بين منطقة القدس الخاصة والمنطقتين الأخريين من الأراضي المنتدب عليهما مصدرا للصعوبات الادارية ولكن هذه الصعوبات ليست مما لا يمكن تذليله ، ولا يمكن إعتبارها بحد ذاتها كافية لجعل المشروع (ج) غير عملي .

المالية

أما مسألة المالية فهي من المصاعب الرئيسية الكبرى . وقد أدى بنا البحث في الفصل الثامن عشر ، إلى أنه يستحيل انشاء دولة عربية تكون قادرة على سد نفقاتها بذاتها مهما كانت الحدود التي توصى بها . فالتيهين الذي أعده لنا مدير مالية فلسطين ورضينا به بعد أن أدخل عليه بعض

التعديلات ، وهو أقرب شيء يمكن الوصول اليه لتقدير ميزانية كل إدارة من الإدارات المختلفة المنصوص عليها في المشروع (ج) ، يشير إلى عجز سنوى في ميزانية الدولة العربية (بما فيها شرق الأردن) يبلغ مقداره ٦١٠٠٠٠ جنيه تقريبا ، وعجز سنوى في ميزانية المناطق المنتدب عليها يبلغ مقداره ٤٦٠٠٠٠ جنيه في السنة تقريبا ، ويشير في الوقت ذاته إلى وفر سنوى في ميزانية الدولة اليهودية يبلغ ٦٠٠٠٠٠ جنيه تقريبا ، باستثناء نفقات الدفاع لكل من تلك المناطق . وقد وجدنا أنه لا يمكن تكليف الدولة اليهودية بتقديم اعانة مباشرة إلى الدولة العربية ، كما أنه ليس من الممكن ولا من الانصاف انشاء دولة عربية تقل ايراداتها عن مصروفاتها بمبلغ كبير كهذا ، ونستنتج من ذلك أنه اذا أريد تنفيذ التقسيم ، فلا يبقى مناص من تكليف البرلمان بتقديم اعانة للدولة العربية على وجه من الوجوه ، بحيث تكون تلك الاعانة كافية لتمكين الدولة العربية من موازنة ايراداتها بمصروفاتها .

وبالإضافة إلى ذلك تكون حكومة المملكة المتحدة ، بحكم العرف المتفق عليه ، مضطرة لمساعدة المناطق المنتدب عليها على موازنة ميزانيتها ، وسيدخل في تلك المساعدة مبلغ قدره ١٧٥٠٠٠ جنيه في السنة تقريبا للاتفاق على أعمال التحسين والعمران في المناطق المشار إليها في الفقرة ٢٨٨٨ . وهذا يعنى أن التقسيم سيكلف المكلف في المملكة المتحدة نفقة سنوية مقدارها ١٢٥٠٠٠٠ جنيه فلسطينى على وجه التقريب . باستثناء نفقات الدفاع . ومن الجهة الأخرى سيتمكن الدولة اليهودية من توقع وفر في ميزانيتها يقرب من ٦٠٠٠٠٠ جنيه في السنة ، بقطع النظر على نفقات الدفاع . ويمكننا أن نقول بصورة عامة أن هذه النتائج ستبقى على هذا الشكل تقريبا بموجب أى مشروع للتقسيم يمكن التفكير فيه .

وعنى عن البيان أن مثل هذه الحالة لا يمكن للخزينة البريطانية أن ترضى
 ١٤٠٠ ، ولكن قبل اصدار القرار في عدم صلاحية التقسيم بالمرّة بناء على هذا
 الاستنتاج ، يجب أن ينظر في مقدار ما تكلف فلسطين المكلف البريطاني في
 الأحوال الحاضرة . أن أكثرنا ترى أنه لا يمكن إجراء مقارنة صحيحة
 بين نفقات التقسيم وبين ما يحتمل أن يكون عليه الوضع المالي في فلسطين
 دون تقسيمها ، على فرض أن الأمن قد استرد فيها ، وأن الأحوال رجعت
 إلى مجراها الطبيعي . ومما لا شك فيه أنه من الميسور إحلال السلم بفلسطين
 في يوم واحد بناء على شروط معينة ، أما إذا كانت تلك الشروط لا تتطوى
 على إحداث انقلاب تام في الكيان المالي والاقتصادي من شأنه أن يستلزم
 تخفيض المستوى الحالي للخدمات تخفيضاً فعالاً لموازنة الدخل بالخروج ،
 وتلك مسألة أخرى بالمرّة . ولذلك لا نصح بمقارنة نفقات التقسيم إلا بالنفقة
 التي تدفعها المملكة المتحدة في الأحوال الحاضرة . وتقدر هذه النفقة بما
 يتراوح بين مليونين ونصف مليون جنيه وبين ثلاثة ملايين جنيه في سنة
 ١٩٣٨ ، وغنى عن البيان ، أنه على الرغم من استحالة التنبؤ بطول المدة التي
 ستعمل فيه نفقاتنا بهذا المقدار ، فالاستعاضة عن الوضع الحاضر بمشروع
 يكلف الخزينة البريطانية دفعات سنوية مستمرة قد تبلغ ١٢٥٠٠٠٠ جنيه
 في السنة باستثناء نفقات الدفاع ، ليس من الضروري أن يخرج المشروع من
 نطاق البحث بالمرّة لأسباب مالية ، إذا ظهر أن ذلك المشروع قابل للتطبيق
 من نواح أخرى . ولكن إذا أجزى دفع المبلغ على أن تفرض الرقابة المالية
 التي تفرض عادة على كل بلاد تابعة للإمبراطورية تنال إعانة مالية منها ،
 يمكن اعتبار الدولة العربية دولة مستقلة ، وإننا لم نتمكن من استنباط وسيلة
 من شأنها أن تذلل هذه الصعوبة لو قدمت الإعانة المذكورة مباشرة كمنحة .

المصالح الاقتصادية (١) التعرفات وإدارة الجمارك

لقد تبين لنا ، لدى البحث في حدود المناطق المقترحة بمقتضى شروط اختصاصنا ، أن جعل المناطق المنتدب عليها وحدة سياسية منفصلة ، هو أمر أساسى لاي مشروع للتقسيم يمكننا التوصية به . ولكن جعل تلك المناطق وحده منفصلة فيما يتعلق بالتعرفة الجمركية سيكون ضريبة قاضية على اقتصاديات الدولة اليهودية ، التى يجب عليها توسيع صناعاتها بغية إيجاد العمل لعدد عديد من المهاجرين الجدد ، ذلك أن الدولة اليهودية لا تستطيع أن تأمل تحقيق ذلك دون أن تضمن لمنتجاتها سوقا أوسع من السوق التى يؤلفها سكان الدولة وحدهم ، كما أن بقاء الدولة العربية من الناحية الاقتصادية يتوقف على إيجاد سوق خارج أراضيها لتصرف ما تستطيع تصديره من الحاصلات الزراعية التى تنتج منها كمية كبيرة تفيض عن حاجاتها ، وخاصة القمح . فنستنتج من ذلك أنه لا بد من وجود نوع من الاتفاق الجمركى ما بين المناطق المنتدب عليها وكل من تملك الدولتين ، وانه لا يفى فى الحقيقة بحاجات الدولة اليهودية والمناطق المنتدب عليها الاتحاد جمركى تام وتجارة حرة متحدة فى التعرفة فى حين أن وجودا يماثل هذه الترتيبات بين الدولة العربية والمناطق المنتدب عليها يعتبر أمرا مرغوبا فيه كثيرا ولو لم يكن أساسيا . أن مقتضيات الدولتين العربية واليهودية قد تختلف ، والحق يقال ، إختلافا جوهريا من حيث التعرفة ، اذ يحتمل أن تفضل الدولة العربية ، التى أغلب سكانها من المزارعين فرض تعرفة متوسطة من أجل الإيرادات ، مع حماية حبوبها وحاصلاتها الزراعية الأخرى إلى درجة لا تقل عن درجة الحماية الحالية ، فى حين أن اليهود يحتمل أن يأخذوا بسياسة التعرفات المرتفعة لحماية صناعاتهم وأن يعملوا على حفظ سعر القمح أو بالأحرى سعر الحاصلات الزراعية على وجه

العموم في أدنى درجة ممكنة، ولكننا على الرغم من ذلك نعتقد أن بين الدولتين والمناطق المنتدب عليها من الاسس المشتركة ما يكفي لتوحيد التعرفة ، وأن حاجة كلتا الدولتين إلى اتخاذ تعرفه موحدة هي حاجة ماسة إلى الدرجة القصوى، إذ أنه دون هذه التعرفة الموحدة لا يمكن تأمين البقاء الاقتصادي لحداهما أو التوسع الصناعي للآخرى بمقتضى المشروع (ج) .

ثم انه يبدو لنا ان انشاء اتحاد جمركي من شأنه أن يتيح الفرصة لتخفيف العبء المالى الذى سيملقى على عاتق حكومة جلالته بسبب التقسيم، ولو كان ذلك التخفيف جزئيا ، ونرى أن إيجاد سوق مضمونة للبهود في سائر أنحاء فلسطين، يبرر دفعهم مقابل ذلك ، اعانة خاصة للإيرادات تقيد لحساب الدولة العربية ، مما يخفف العبء الذى تضعه هذه الدولة على عاتق المكلف البريطانى، وقد وجدنا أنه اذا طبقت القاعدة التى وضعناها فى الفصل الحادى والعشرين واستعملت الارقام التخمينية للميزانية التى قدمها لنا مدير المالية وأوردناها فى الفصل الثامن عشر ، فينتظر أن ينقص هذا الترتيب صافى الكلفة التى يتحملها المكلف البريطانى نحو ١٧٥٠٠٠ جنيه فى السنة الاولى ، أى أنه ينقصها من ١٢٥٠٠٠٠ جنيه إلى نحو ١٠٧٥٠٠٠ جنيه ، وهذه الزيادة فى موارد الدولة العربية يرجع بعضها الى المناطق المنتدب عليها التى سيزداد العجز فى ميزانيتها من جراء ذلك بمبلغ يربو على ١٠٠٠٠٠ جنيه (وهذا العجز ستغطيه الخزينة البريطانية) ولكن يرجع القسم الاكبر منه الى الدولة اليهودية التى سيبقى فى ميزانيتها مع ذلك ، وفربلغ نحو ٤٠٠٠٠٠ جنيه، بقطع النظر عن نفقات الدفاع. وسيتحسن وضع الدولة العربية المالى بهذا المقدار أيضا ، غير أن ميزانيتها سيظل فيها عجز مقداره ٤٣٣٠٠٠ جنيه ، والطريقة الوحيدة التى نستطيع اقترحها لتغطية هذا العجز هي إعادة توزيع حصة الدولة العربية والمناطق المنتدب

عليها المشتركة من واردات الجمارك توزيعاً تحكيمياً ، بحيث يغطي العجز على حساب مناطق الانتداب ، وهذا يعنى بالطبع زيادة الاعانة التى ستقدمها المملكة المتحدة إلى المناطق الواقعة تحت الانتداب بهذا المقدار ، غير أن القاعدة التى أقرتها فى الفصل الحادى والعشرين (المادة ب - الفقرة ١٣) تنص على إمكان اجراء تخفيضات تدريجية فى هذا العبء الاضافى الذى سيقع على عاتق الخزينة البريطانية إذا ازداد الوفرة الصافى فى إيرادات الاتحاد الجركى .

ونص القاعدة نفسها أيضاً على إمكان نيل الدولة العربية بعض النصيب من أية زيادة فى إيرادات الجمارك تنشأ عن توسع التجارة وازدياد الرخاء فى باقى فلسطين ، ومن رأينا ان احدى الحجج الرئيسية التى يمكن أن يدلى بها ضد التقسيم ، أن كل مشروع من مشاريع التقسيم يبنى على أساس ادخال أصغر عدد ممكن من اليهود والمشاريع اليهودية فى المملكة العربية والعكس بالعكس ، وعلى ايجاد منطقة القدس الخاصة وممرها ، يحتكم ترك القسم الأعظم من الثروة التى يملكها العرب فى فلسطين خارج الدولة العربية وبذلك تحرم بصورة خاصة من الموارد الطبيعية والممتلكات المصطنعة والثروة الموروثة ، ويحتمل أن تظل بلاداً فقيرة كل الفقر ، وسيصبح تأخرها النسبى بروزاً إذا أسفرت مشاريع التحسين والعمران المقترحة فى المشروع (ج) عن تحسن كبير فى أحوال العرب المادية فى المناطق المنتدب عليها ، ولذلك فانه يرحب بأى ترتيب ينطوى على ادخال بعض الزيادة فى إيرادات تلك الدولة بحيث لا تكون تلك الزيادة على شكل مساعدة من دولة أجنبية، ومع ما تتطلبه تلك المساعدة من الإشراف المالى ، ويلوح أن الحاجة لن تتطلب الإشراف المالى بموجب هذا الترتيب إذ أن حسابات الدولة العربية ستسوى نفسها بنفسها بموجب القاعدة (ب) المبسطة فى الفصل الحادى والعشرين ،

ولذلك يبدو لنا أن مثل هذا الترتيب يسير شوطاً بعيداً في تذييل الصعوبات المالية اللازمة للتقسيم ، وبقيء في الوقت نفسه الاستقرار الاقتصادي اللازم لكلا الدولتين العربية واليهودية .

غير أننا لأسباب دستورية وجدنا أنفسنا أسوء الحظ عاجزين عن التوصية بإنشاء اتحاد جرمكي إلا على شروط تضمن الغلبة لرغبات الدولة المنتدبة في وضع سياسة التعرف ، وحيث أن هذا يتعارض مع منح الاستقلال المالي للدولتين العربية واليهودية ، فقد اضطررنا إلى التخلي عن فكرة إنشاء اتحاد جرمكي بين دولتين مستقلتين كحل للمشاكل المالية والاقتصادية الناشئة عن التقسيم .

(٢) التأثير الذي قد تحدثه سياسته الهجرة التي تتبعها الدولة اليهودية في أنحاء فلسطين الأخرى

أن هذه الناحية من نواحي المشروع (ج) ، التي نرى من الضروري لفت الأنظار إليها بوجه خاص ، لما يترتب عليها من نتائج اقتصادية ومالية . إن من الصعوبة بمكان عظيم أن يتنبأ الإنسان بالمستقبل الاقتصادي للدولة اليهودية ، لأن ذلك المستقبل سيتوقف على مزيج من العوامل الاقتصادية والسياسية والعنصرية والعاطفية . وقد سلم الشهود اليهود بأن الدولة اليهودية يجب عليها أن تتوقع المصاعب واجتياز فترات من الضيق ، إذا اتبعت سياسة فعالة للهجرة ولكننا نرى أنهم كانوا يميلون إلى الانقاص من شدة التقلبات الاقتصادية التي يحتمل أن تتعرض لها الدولة اليهودية حين تأخذ على عاتقها كدولة مستقلة ، جميع المسؤولية المتعلقة بالهجرة وقد أكد لنا هؤلاء الشهود أنفسهم ، مدفوعين برغبتهم الشديدة في إيضاح سياسة الدولة اليهودية المستقبلية بهذا الشأن ، أن عدد العمال المهاجرين الذين يسمح بدخولهم في أى وقت معين

لابد من تقريره ، على أساس العدد الذى ينتظر ايجاد عمل له ، والموارد المتيسرة للاتفاق على هذا العمل . ونحن لا نشك فى أن تلك الخطة هى ما ينوى الزعماء انتهاجه ولكن يساورنا كثير من الشك فى مقدرتهم على المحافظة على هذه القاعدة الصارمة ازاء الضغط الشديد الذى يوجه إلى الدولة الحديثة لقبول مئات الالوف من اليهود المضطهدين الذين سيطلبون ملجأ فى الدولة اليهودية كحق من حقوقهم القومية .

ومما لا شك فيه أنه حالما تنشأ الدولة اليهودية تصالح المسؤولية كلها فى هذه الأمور ملقاة على عاتق اليهود ، وان من مغريات التقسيم الخاصة فى الواقع أن يتولى اليهود أنفسهم منذ ذلك الحين ، معالجة هذا الموضوع المتنازع فيه مع ما هو عليه من الأهمية العظمى . وهذه الحجة تنطوى على الافتراض بأن الدولة اليهودية هى وحدها التى ستتعرض للمخاطر المتصلة باتساع سيادة فعالة للهجرة ، كما أنها هى وحدها التى ستجنى فوائدها ، غير أنه ليس من المحقق أن يثبت الاختبار صحة هذا الافتراض مهما كانت الظروف التى ستقام فيها الدولة اليهودية . ثم أنه إذا نفذ المشروع (ج) الذى يتحتّم معه عقد اتحاد يجرى بين المناطق الثلاث ، ومع كل ما يشتمل عليه ذلك من العلاقات المالية والاقتصادية ، فمن المؤكد أن حكومتى الدولة العربية والمناطق المنتدب عليها لا يسعها أن تنظرا دون مبالاة إلى حدوث انهيار اقتصادى فى الدولة اليهودية ، فاذا وقع شئ من ذلك فلا مفر من أن ينال النظام الاقتصادى والميزانية فى تينك المنطقتين ضرر فادح مما يجره ذلك الانهيار من العواقب .

فالحالة اذن كما يلى : اذا أنشئت دولة يهودية واضطاعت تلك الدولة بالمسؤوليات المطلقة بشأن الهجرة ، فلا بد ، فى رأينا ، من التسليم باحتمال حدوث ضائقة اقتصادية فائقة الخطورة . وقد قال أولئك الشهود اليهود

أنفسهم في معرض الجدل أن الضمانات اذا حدثت لا تدوم الى الابد وان من المعقول توقع استرداد الدولة اليهودية رخاءها في النهاية ، كما حدث في بلاد أخرى ، ومما لا ريب فيه على كل حال ، أن الطائفة اليهودية ترى أن كفة الفوائد ترجح على كفة المخاطر مهما عظمت أما حكومة جلالته ، فالمسألة التي تعنيها في هذه القضية هي هذه : هل تكون الاخطار التي تصيب السكان العرب ، وحكومة المناطق المنتدب عليها ، ومن وراء ذلك الحكومة البريطانية ، من جراء التقسيم ، بالغة إلى درجة تجعل الشروع في التقسيم أمر غير حكيم وجواب ذلك فيما يتعلق بالعرب ، هو أنه اذا كان من المحتمل أن يتعرضوا لضرر من جراء حدوث ضمانات في الدولة اليهودية فانهم سيمتنعون أيضا حين تكون تلك الدولة في رخاء ، وفي الواقع أن هذا الأمر هو من أركان القاعدة التي افترضناها في الفصل الحادي والعشرين . ثم انه إذا رأى أن ميل الدولة اليهودية الاقتصادية قد يكون متوجها في طريق يؤدي إلى زيادة الثروة والرخاء على مرور الزمن فمن المحتمل أن يؤدي اتصال العرب الاقتصادية بالدولة اليهودية ، في نهاية الأمر إلى نفهم أكثر من ضررهم وتنطبق الحجة نفسها إلى حد كبير على حكومة المناطق المنتدب عليها وعلى الحكومة البريطانية إن أنها كليتها لا نستطيعان أن نتوقعا التمتع بالفوائد التي تأتي بها القواعد المقرحة ، دون أن تكونا مستعدين لقبول ما يلزمها من الأخطار . ولكن الخطر لا يتوقف بالكلية على قبول هذه القواعد ، ولو أن عواقبه ستكون أبلغ أثرا إذا قبلت تلك القواعد . فالخطر في رأينا ، ملازم للتقسيم مهما كان شكله وتختلف درجته باختلاف الشكل الذي يتخذه . وعلى حكومة جلالته ، قبل اتخاذ قرار في كون المشروع (ج) أو أى مشروع آخر للتقسيم عمليا ، ان تسأل نفسها عما إذا كانت مستعدة للدخول في ترتيب يحتمل بمقتضاه

أن تتضرر النظام الاقتصادية والمالية للجباة اللتين تتحمل مسؤولية مالية تامة تجاه أحدهما ومسؤولية جزئية تجاه الأخرى ، تضررا مؤقتا على كل حال ، من جراء سياسة تتبعها دولة مجاورة لأسباب عنصرية في جوهرها ، وليس لحكومة جلالته شئ من الرقابة عليها .

(٣) الحاجة الى اعمال اضافية يعمل فيها مزارعو الدولة العربية بعض الوقت تكملة للدخل الذى يجنونونه من زراعةهم

لقد أشرنا فى الفصل العاشر إلى أهمية حيننا كورد لاعمال إضافية يستخدم فيها الفلاحون الذين ليس لهم أراض أو الذين لا يستطيعون كسب الرزق الكافى من أراضيهم ، سواء أكانت إقامتهم العادية فى المناطق المنتدب عليها أم فى الدولة العربية أم اليهودية ، ولكن حيننا ليست المورد الوحيد لمثل هذا الاستخدام فى الوقت الحاضر . فى جهات السهل الساحلى تنشأ الحاجة إلى العمل الاضافى (بيارات) بساتين الاثمار الحمضية خلال موسم القطف الذى يبتدىء فى شهر تشرين الأول وينتهى فى شهر نيسان ، ويجذب من القرى العربية عمالا مؤقتين . وحتى فى أيامنا الحالية لا يزال الرخص النسبى فى الأجور العربية ^(١) يؤدى إلى اقبال أصحاب الاعمال اليهود اقبالا محسوسا على إستخدام العمال العرب ، بالرغم مما يحاوله المتحزبون من جعل العمل فى المزارع اليهودية مقصورا على العمال اليهود دون سواهم . ويجب

(١) كانت أجور العمال اليهود الدائمين الذين يعملون فى (بيارات) بساتين البرتقال فى شهر اذار سنة ١٩٣٧ ع تتراوح بين ٢٠٠ و ٣٠٠ مل فى اليوم • مقابل ذلك ما يتراوح بين ١٥٠ و ٢٠٠ مل فى اليوم للعمال العرب ، وهذه الارقام هى وفق النشرة الاحصائية رقم ١٩٣٧/٣ التى أصدرتها الحكومة بشأن معدل الاجور •

أن لا ننسى أن العرب يملكون نحو ٥٠٠٠ دونم من مجموع الأراضى المفروسة بالأشجار الحمضية ، فى الدولة اليهودية المقترحة . وقد قال لنا الشهود أن هجرة العمال العرب ، الوقتية إلى الدولة اليهودية ستحظر . وليس فى وسعنا أن نعين عدد العمال العرب الذين يستخدمون إستخداما وقتيا فى بيارات البرتقال ، والذين ستقع أما كن إقامتهم خارج الدولة اليهودية ، وليس لدينا إحصاءات بهذا الشأن . ولكننا نعتقد أننا لا نبالغ إذا قلنا أن كثيرين من سكان القرى العربية الواقعة خارج تلك الدولة سيحرمون بعد التقسيم هم وعائلاتهم من وسيلة هامة من الوسائل الإضافية لكسب الرزق ، وسيكون لفقدهم ذلك المورد من الرزق أثر خطير فى حالتهم الاقتصادية .

(٤) ازدياد السكان

تبين لنا فى الفصل الثالث أنه بالنظر لمعدل الزيادة الطبيعية الحارق للعادة الذى ازداد به عدد السكان العرب تحت حكم الانتداب ، يمكن منذ الآن القول بأن الحالة الاقتصادية لهؤلاء السكان ستعرض فى المستقبل للخطر ما لم يحدث أحد التطورات التالية : كارتفاع مستوى الزراعة بحيث تصبح الأرض قادرة على أن تعمل عددا أكبر من السكان ، أو ازدياد الأعمال الصناعية وبذلك تنح الفرصة للاستخدام الثانوى ، أو تحديد عدد العائلة (تحديد المواليد) ، أو الزواج عن البلاد . وإذا نفذ التقسيم تظل الحالة الاقتصادية فى الدولة العربية مهددة بالخطر نفسها ويقل فى الوقت نفسه احتمال وقوع أى تحسن فى تلك الحالة لدى وقوع أى أمر من الأمرين الأولين المذكورين ، ويحرم العرب بعد التقسيم من فرصة إيجاد عمل إضافى فى الدولة اليهودية ، كما أن وقوع تحسن فى مستوى الزراعة سيكون بعيد

الاحتمال إذ لن يتيسر بعد التقسيم المال اللازم لمثل هذا التحسين . ثم أنه ليس من المحتمل أن يلجأ العرب إلى تحديد المواليد ، أو أن يقل معدل الزيادة الطبيعية في سكان الدولة العربية من جراء أى ارتفاع محسوس في معدل الوفيات ينشأ عن تخفيض مستوى الخدمات الادارية تخفيضاً كبيراً . وفي الواقع أنه إذا أرغمت الدولة العربية على الاعتماد على مواردها الخاصة اعتماداً كلياً ، ولم يقدم أحد من سكانها على المهجرة فقد يتوقع حصول ارتفاع في معدل الوفيات ، مع مرور الزمن ، بسبب التراحم على وسائل المعيشة . ولكنه يحتمل ، قبل ذلك ، أن يؤدي هذا التراحم المتراد إلى حمل نفلة السكان على الاعتماد أكثر فأكثر على مناطق الانتداب المجاورة في سبيل إيجاد عمل إضافي لهم ، وسيتوقف مقدار هذا العمل الإضافي من حين إلى آخر على مقدار رؤوس الأموال التي يأتي بها المهاجرون اليهود إلى تلك المناطق وبالتالي على التقلب بين الرخاء والضييق الناشئ عن سياسة الهجرة اليهودية بوجه عام .

نخرج من هذه الملاحظات بالاستنتاجات التالية :

(أ) ليس هنالك من سبب يدعو إلى الافتراض بأن المعدل الحالي للزيادة الطبيعية في عدد السكان المسلمين في الدولة العربية سينخفض بعد التقسيم إلا إذا وقعت مجاعة حقيقية وأسفرت عن زيادة معدل الوفيات .

(ب) وبسبب هذه الزيادة المستمرة في عدد السكان ستصبح الحالة الاقتصادية في الدولة العربية ، اذا تركت وليس لها سوى مواردها الخاصة ، على شفا الخطر ، ويزداد خطرها بمرور الزمن .

(ج) وذلك من شأنه أن يضاعف الحاجة إلى تهيئة السبيل لإيجاد عمل إضافي للسكان العرب الراغبين في المناطق المنتدب عليها .

(د) ولكن هذا العمل لا يمكن تهيئته بمقدار كاف ، الا بواسطة رؤوس الأموال اليهودية التي يأتي بها المهاجرون اليهود إلى المناطق المنتدب عليها . ولذلك فإن من صالح العرب أنفهم افساح المجال لهذه الهجرة ، بل والعمل على تشجيعها ، على أن تكون خاضعة للاشراف الذي اقترحناه في الفصلين الثالث عشر والرابع عشر ، وبلوح لنا أننا لا نخالف الواقع إذا قلنا أن العرب المقيمين خارج الدولة اليهودية سيجابون في حالة توقف اعمار المناطق المنتدب عليها من جراء إيقاف الهجرة ، مشاكل اقتصادية أشد هؤلاء من المشاكل التي يحتمل أن يجابهوها لو فسخ المجال لاستمرار الهجرة مقيدة بالشروط المقترحة في ذينك الفصلين .

(هـ) ومن المحتمل ، كما أشرنا في الفقرة (٥٠١) أن يؤدي تشابك العلاقات الاقتصادية القائمة بين الدولة العربية والمناطق المنتدب عليها من الجهة الواحدة والدولة اليهودية من الجهة الأخرى - ذلك التشابك الذي لا متدوحة عنه بعد التقسيم - إلى رد فعل سيء في الدولة العربية ومناطق الانتداب عندما يحدث الضيق المحتوم في الدورة الاقتصادية للدولة اليهودية التي ستجابه حالة رخاء تعقبها أزمة . وكلما ازداد اعتماد الدولة العربية على المناطق المنتدب عليها من الناحية الاقتصادية ، ازداد خطر ذلك التأثير على حكومة المناطق المنتدب عليها وبالتالي على حكومة المملكة المتحدة نفسها .

وإذا نظرنا إلى جميع هذه الامور بغين الاعتبار لا نجد بدا من القول اننا غير قادرين على التوصية بحدود للمناطق المقترحة من شأنها أن تنطوي على أمل معقول بانشاء دولة عربية وأخرى يهودية تكون كل منهما في النهاية قادرة على سد نفقاتها بذاتها ، مادنا ملزمين بعدم تجاوز شروط اختصاصنا . ولكننا لا نعتقد أن انهاء تحقيقنا بمجرد استنتاج سلمي يتفق

ورغباتكم أو الصالح العام . ولذلك رأينا أن نسير في طريقنا خطوة أخرى ،
وان كنا نتجاوز بذلك شروط اختصاصنا من احدى نواحيها .

ولذلك ، فاننا نرى الآن أن حكومة جلالته قد ترى بدلا من اهمال
فكرة التقسيم بالمرّة ، على اعتبار أنه غير عملي ، أن من الملائم أن تشترط
لتنازلها عن الانتداب الحالي ، الذي لا يجوز ادخال تغيير عليه الا بموافقة
عصبة الأمم ، ان تكلف الدولتان العربية واليهودية بالدخول في اتحاد
جمركي مع المناطق المنتدب عليها وفقا للشروط التالية :

١ - تدير الحكومة المنتدبة مصلحة الجمارك لجميع فلسطين .

٢ - تقرر الحكومة المنتدبة السياسة المالية للجمارك حسبما تستصوب ، بعد
التشاور مع ممثلي كل من الدولة العربية والدولة اليهودية ، وبعد النظر بعين
الاعتبار إلى مصالح (أ) جميع المناطق المشمولة بهذا الاتحاد و (ب) خزينة
المملكة المتحدة ، ما دامت حكومتها تدفع إعانة مالية لتسديد العجز في
ميزانية حكومة أى قسم من فلسطين . ويجب أن ينطوى هذا الترتيب على
أن الحكومة المنتدبة ان تدير السياسة المالية للاتحاد على وجه يثيل التجارة
البريطانية معاملة ممتازة .

٣ - من النواحي الاخرى ، تكون الترتيبات المالية ما بين المناطق المختلفة
مطابقة للقاعدتين (أ) و (ب) المقترحتين في الفصل الحادى والعشرين ، مع
مراعاة التعديلات التى قد يقرر ادخالها فيهما عن طريق المفاوضات بين حكومة
جلالته وممثلين عن العرب واليهود .

ومما لا ريب فيه أن الدول التى تنشأ خاضعة لمثل هذه الشروط وتكون
محرومة من حق تقرير سياستها المالية ، لا تكون بالطبع دولا ذات سيادة
واستقلال بالمعنى الذى قصده اللجنة الملكية . وكذلك لا نستطيع أن نعتبر

حتى الترتيب الذى يوضع على هذا الأساس موضعاً لرضاء خزينة حكومة جلالته رضاء تاماً ، لأن الحسابات التى أجريناها ليست على كل حال سوى حسابات تقديرية مبنية على الحدس ، واستمرار أية قاعدة تتفق عليها ينبغي أن يعتبر أمراً غير محقق ، كما أن المبلغ الذى لابد من مطالبة البرلمان بتخصيصه كعانة لتسديد العجز فى ميزانية المناطق المنتدب عليها (بما فى ذلك ما دعواناه « بالحصة الإضافية » للدولة العربية) سيزيد فى بادئ الأمر على مليون جنيه . وخير ما نرجوه هو التوصل إلى وضع ترتيب يمكن من تقديم هذه الاعانات على وجه يكون أقل ما يمكن تعرضاً للاعتراضات الدستورية ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك فى الفصل الحادى والعشرين . ومما لا شك فيه أن ترتيباً كهذا من شأنه أن يزيد فى احتمال وقوع الخطر الذى وضعناه فى الفقرة (٥٠٠) ، وهو أن كل أزمة اقتصادية تحمل فى الدولة اليهودية من جراء سياسة الهجرة اليهودية ، قد يمتد أثرها إلى الدولة العربية والمناطق المنتدب عليها ، ويؤدى إلى أحداث أسوأ تأثير فى أنظمتها المالية والاقتصادية . ولكن إذا أريد اللجوء إلى التقسيم لابد من قبول هذا الخطر عظيم أم صغر ، فهذا الخطر ليس بالامكان إزالته بالمرّة ، بيد أننا مع مراعاة هذه التحفظات ، نرى أنه يمكن أن يقال الآن بأن الاحتياجات المالية والاقتصادية للدولتين العربية واليهودية قد وفيت على وجه مرض ، ونرى أنفسنا مستعدين للقول مع اعتبار التحفظات الآتية الذكر ، أن الحدود التى أوصينا بها فى المشروع (ج) تنطوى على أمل معقول بأن تنشأ دولة عربية وأخرى يهودية تكون كل منهما فى النهاية قادرة على سد نفقاتها بذاتها . وعند ما يبقى على حكومة جلالته أن ترى رأيها ، إذا اعتبرت مشروع التقسيم الذى عرضناه عادلاً وعملياً من النواحي الأخرى ، فى أفضلية قبول المسؤولية المالية التى يتقصبها ،

أم رفض التقسيم بالمرّة واللجوء إلى طريقة أخرى بدلا منه .

وقبل ختام هذا الفصل من تقريرنا ، نضيف ملاحظتين وجيزتين :

(١) إذا قررت حكومة جلالته أن ترتيبا كهذا من شأنه أن يهيء حلا مرضيا لمشاكل التقسيم المالية والاقتصادية ، كان في ذلك ما يغري على السير خطوة أخرى ووضع حل مشابه لهذا الحل بشأن بعض المشاكل الادارية التي ألمعنا اليها في سياق بحثنا ، وإذا احتفظت الدولة المنتدبة بإدارة المواصلات بين المقاطعات - من سكك حديدية وبريد وتلغراف (بما في ذلك التليفونات) ، ولو كان ذلك خلال خمس سنوات في بادئ الأمر ، فأننا نرى أن هذا يكون بلاربع أنفع للجسمه ور من تقسيم تلك المصالح بين ثلاث إدارات . ولكننا ندرك أنه ليس من الممكن ، لأسباب سياسية ، أن تخص مصالحة الاذاعة اللاسلكية بمنطقة واحدة ، إلا باتفاق الدول ذات الشأن .

(٢) وإذا أريد وضع اصطلاح لوصف الاجراء الدستوري الذي اقترحناه ، فقد تكون عبارة « التحالف الاقتصادي » ، وافية بالمرام . وقد استعمل هذا الاصطلاح فعلا شاهد يهودي درس الموضوع دراسة خاصة ولما سئل ذلك الشاهد نفسه لماذا لا يرضى بأن تقام الدولتان طبقا لمشروع التقسيم ومن ثم يترك لهما أمر الدخول في تحالف إقتصادي إذا رغبتا في ذلك ، أجاب قائلا : « انني موثق بأن ذلك سيكون عبارة عن سياسة انتحار . فأول أمر لا بد من وقوعه حتما هو أن تتجه الدولة العربية نحو دمشق وبغداد بدلا من اتجاهاها نحو القدس وحيفا » . وهذا تعليق حافل بالمعاني . ونحن لانود مطلقا عرقلة حركة تؤدي إلى تقوية الاتحاد بين الدولة العربية والأقطار العربية الأخرى ، ولكننا موقنون بأنه إذا حدث شيء من ذلك كان في

صالح الدولة اليهودية أن يفسح لها المجال للانضمام إلى تلك الحلقة السياسية والاقتصادية نفسها . ويبدو لنا أن من فوائد المشروع الذي اقترحنه قبل قليل ، أن تنفيذ مثل هذا الترتيب ، إذا سبقه ضم المناطق التي تتألف منها فلسطين وشرق الأردن ، في اتحاد جمركي ، يكون أسهل بكثير منه إذا كانت منفصلة اقتصاديا ، هذا إذا كانت الحالة السياسية تواتي مثل هذا التطور . على أن الفطنة تقضى بأن يسار في الأمر بتؤدة على سبيل التجربة وأن يشجع الفرقاء على التعاقد على اتفاق اقتصادي كخطوة أولى . أما الانتقاد الذي كثيرا ما وجهه ضد التقسيم ، من أنه سير إلى القهقري لدى اعتباره مجرد سياسة نظرية ، ففيه ما فيه من القوة . ولما نجرؤ على التنبؤ بأن التحالف الاقتصادي سيؤدي في النهاية إلى حلف سياسي ، ولكن ذلك أن وقع لن يكون موضعها للدهشة والاستغراب ، وفي الوقت ذاته نعتقد أن كلا من اليهود والعرب قد يشعرون ، بعد ما حدث في العام الماضي من نزاع مضمن مرير ، بالميل إلى تجنب مشروع يقضى ببقاء فلسطين وحدة غير مجزأة في جهة واحدة على الأقل ، أي أن تظل مرتبطة باتحاد جمركي ونظام مشترك للمواصلات .

الخاتمة

وفي وسعنا الآن أن نلخص الموقف فنقول أن مسألة كون التقسيم قابلا للتطبيق تنطوي على اعتبارات عملية وسياسية ، فالاعتبارات العملية تتعلق بصعوبة خاصة بالمالية والاقتصاد . والصعوبات الإدارية كبيرة ، ولكن إذا توفرت الإرادة لإيجاد حل ، لا يمكن أن يقال أنها لا تذلل . غير أن الصعوبات المالية والاقتصادية ، التي وصفناها في هذا الفصل ، وهي من نوع لا نستطيع معه أن نجد ضمن نطاق شروط اختصاصنا حلا ممكنا لتذليلها ، ولكننا بدلا من أن نقر بعجزنا عن استنباط أي مشروع عملي ، اقترحنه في

الفقرة ٥٠٦ ، شكلا معدلا للتقسيم على وجه يبدو لنا ، على الرغم من حرمانه الدولتين العربية واليهودية من الاستقلال في ادارة شئونهما المالية ، أنه يصلح ، بعد مراعاة بعض التحفظات ، لأن يكون أساسا لتسوية ، إذا كانت حكومة جلالته مستعدة لتحمل ما ينطوى عليه من التبعة المالية الكبرى .

وبعد ذلك تبقى الصعوبات السياسية . اننا لا نستطيع أن نتجاهل أن أحد الفريقين أو كليهما يمكن أن يرفض التقسيم مهما كان شكله . وليس من واجبننا باعتبارنا لجنة مهمتها البحث في الحقائق أن نشير بما يقتضى عمله في تلك الحال . ولكن احتمال قبول الفريقين بتسوية معقولة لا يزال قائما . ومع أنه لا يسعنا أن نعتد على إمكان ذلك فقد أوردنا المقترحات التي أدرجناها في هذا الفصل آملين أن تكون أساسا لتسوية تأتي عن طريقة المفاوضات .

(١٨) فلسطين

بيان من قبل حكومة جلالته في المملكة المتحدة

بلاغ رسمي رقم ٨ - ٣٨ - ٩ تشرين الثاني سنة ١٩٣٨

كانت اللجنة الملكية ، التي ترأسها المرحوم الايرل ييسل ، قد نشرت تقريرها في شهر تموز سنة ١٩٣٧ ، واقترحت حلا لمعضلة فلسطين بواسطة مشروع للتقسيم تدشأ بموجبه دولة عربية مستقلة وأخرى يهودية ، بينما يحتفظ بالمناطق الأخرى تحت إدارة الدولة المنتدبة . وقد أعلنت حكومة جلالته في المملكة المتحدة في بيان خطتها السياسية الذي أصدرته على أثر نشر تقرير اللجنة الملكية ، موافقتها العامة على الحجج التي أدلت بها اللجنة الملكية والاستنتاجات التي توصلت إليها وأعربت عن رأيها أن مشروعا للتقسيم يقوم على الأسس العامة التي أوصت بها اللجنة الملكية ، قد يكون فيه أفضل وأنجح حل المأزق .

وقد وضع إقتراح اللجنة الملكية على ضوء المعلومات التي كانت متيسرة في ذلك الحين وما اعترف به بصورة عامة ، أن من الواجب إجراء تحقيق مفصل آخر قبل أن يتسنى إتخاذ قرار فيما إذا كان مثل هذا الحل سيثبت كونه عمليا . وقد كان هذا الإقتراح موضع البحث فيما بعد في البرلمان ، وفي إجتماعات لجنة الانتدابات الدائمة ومجلس عصبة الأمم وهيئة العصبة الكلية ، وتلقت حكومة جلالته عندئذ تفويضا بأن تبحث فيما إذا كان من الممكن تطبيق مبدأ التقسيم تطبيقا عمليا . ثم أعربت حكومة جلالته ، في رسالة وجهها وزير المستعمرات إلى المندوب السامي بتاريخ ٢٣ كانون الأول سنة ١٩٣٧ ، عن رغبتها في القيام بالتحقيقات الإضافية الضرورية لوضع مشروع آخر يكون أكثر دقة وأعم تفصيلا وذكر في تلك الرسالة أن القرار النهائي لا يمكن وضعه بعبارات عامة مجردة ، وأن القيام بتحقيق آخر قد يهيء المواد اللازمة للحكم ، عند وضع الاسس لأفضل مشروع ممكن للتقسيم ، فيما إذا كان ذلك المشروع هو عادل وعملي . وقد أوضحت تلك الرسالة أيضا مهام وإختصاص اللجنة الفنية التي إنتدبت لزيارة فلسطين وتقديم اقتراحات لحكومة جلالته ، بعد قيامها بالتحقيق المقتضى ، فيما يتعلق بهذا المشروع المفصل .

إن حكومة جلالته قد تلقت الآن تقرير لجنة تقسيم فلسطين ، بعد أن قامت هذه اللجنة بالتحقيقات التي انتدبت لها بمنتهى الدقة والكفاءة ، وجمعت من المواد ما قد يكون عظيم القيمة لدى استزادة البحث في الخطة السياسية . وقد نشر تقرير اللجنة الآن ، خلاصة للاستنتاجات التي توصلت إليها . وما هو جدير بالذكر أن الأعضاء الأربعة قد أوصوا برفض مشروع التقسيم الذي رسمته اللجنة الملكية باجماع الرأي . وقد تضمن التقرير ، بالإضافة إلى

مشروع اللجنة الملكية ، البحث في مشروعات آخرين ، أشير إليها بالمشروع (ب) والمشروع (ج) ، وقد حيز أحد أعضاء اللجنة المشروع (ب) بينما أن عضوين آخرين من أعضائها ، أحدهما الرئيس اعتبروا المشروع (ج) خير مشروع للتقسيم يمكن للجنة استنباطه بموجب شروط إختصاصها . أما العضو الرابع فقد وافق على المشروع (ج) باعتباره أفضل مشروع يمكن استنباطه بموجب شروط إختصاص اللجنة ولكنه اعتبر كلاً للمشروعات غير عمليين . ومما أوضحه التقرير أن ميزانية الدولة اليهودية قد تنجلي عن وفر ضخم بموجب أى مشروع من المشروعات في حين أن ميزانية الدولة العربية ، (بما فيها شرق الاردن) ، وميزانية مناطق الانتداب قد تنجلي عن عجز كبير .

أما التوصية التي تقدمت بها اللجنة الملكية وقالت فيها - بوجوب دفع الدولة اليهودية اعانة مالية إلى الدولة العربية مباشرة فقد ردتها لجنة التقسيم باعتبار أنها غير عملية . ومن رأى اللجنة أن انشاء اتحاد جر كي بين الدولتين العربية واليهودية ومناطق الانتداب من الأمور التي لا مفر منها ، لاسباب إقتصادية .

وقد بحثت اللجنة في إمكان إيجاد حل للمشاكل المالية والاقتصادية التي ينطوى عليها التقسيم بواسطة مشروع يبنى على مثل هذا الاتحاد . ومن رأيها أن كل مشروع كهذا لا يتفق مع منح الإستقلال المالي للدولتين العربية واليهودية ، وتوصلت إلى الإستنتاج أنه لو كان من المترتب عليها أن تتمسك بحرفية شروط إختصاصها لما وجدت مناصاً من أن تقرر أنها لم تتمكن من الايصاء بحدود للمناطق المقترحة من شأنها أن تنطوى على أمل معقول بإنشاء دولة عربية وأخرى يهودية تكون كل دولة منها قادرة في النهاية على سد نفقاتها بذاتها .

وقد قرأى حكومة جلالته ، بعد إنعدام النظر والتدقيق في تقرير لجنة التقسيم أن هذا التحقيق الإضافي قد أظهر أن الصعاب السياسية والإدارية والمالية التي بنطوى عليها الاقتراح القائل بإنشاء دولة عربية مستقلة وأخرى يهودية مستقلة هي عظيمة لدرجة يكون معها هذا الحل للمعضلة غير عملي .

ولذلك فإن حكومة جلالته ستواصل الاضطلاع بمسؤولياتها في حكم فلسطين بأجمعها وهي تواجه الآن مشكلة إيجاد وسائل أخرى تمكنها من تلافى ما تطلبه الحالة الشاقة التي أنت اللجنة الملكية على وصفها ، وتكون متفقة مع الالتزامات المترتبة عليها نحو العرب ونحو اليهود . وتعتقد حكومة جلالته أن هذه الوسائل ليس من المتعذر إيجادها .

لقد تسنى لحكومة جلالته أن تدرس المعضلة درساً وافياً على ضوء تقرير اللجنة الملكية وتقرير لجنة التقسيم ، ومن الجلي أن الوصول إلى تفاهم بين العرب واليهود هو من أثبت الأساس لإقامة دعائم السلام والتقدم في فلسطين . إن حكومة جلالته مستعدة بادئ ذي بدء أن تبذل جهداً أكيداً لترويض مثل هذا التفاهم . وتحقيقاً لهذه الغاية تنوى أن توجه الدعوة في الحال إلى ممثلين عن عرب فلسطين والدول المجاورة من الجهة الواحدة ، وعن الوكالة اليهودية من الجهة الأخرى ، للتداول معهم في أقرب فرصة ممكنة في مدينة لندن حول السياسة المقبلة ، بما فيها مسألة الهجرة إلى فلسطين . أما فيما يتعلق بتمثيل عرب فلسطين في هذه المباحثات فإن حكومة جلالته يجب أن تحتفظ لنفسها بحق رفض قبول الزعماء الذين تعتبرهم مسئولين عن حملة الاغتيال والعنف .

وتأمل حكومة جلالته أن تساعد هذه المباحثات التي ستجرى في لندن

إلى الوصول إلى إتفاق حول السياسة المقبلة المتعلقة بفلسطين ، غير أنها تعلق أهمية كبرى على الوصول إلى قرار بهذا الشأن في القريب العاجل ، فإذا لم تسفر مباحثات لندن عن الوصول إلى إتفاق خلال مدّة معقولة من الزمن فإن حكومة جلالاته تتخذ قرارها الخاص على ضوء درسها للمعضلة ومباحثات لندن ثم تعلن السياسة التي تنوى إتباعها .

ولن يغرب عن بال حكومة جلالاته ، لدى النظر في سياستها ووضع أسسها ، الصفة الدوليّة التي ينطوى عليها الإنتداب الذي عهد به إليها ، والالتزامات المترتبة عليها في ذلك الصدد (١).

(١٩) بيان الخطة السياسيّة الصادر من حكومة جلالاته (٢)

بلاغ رسمي رقم ٢ - ٣٩ - بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٣٩

فلسطين

كانت حكومة جلالاته قد أعربت في البيان الذي أصدرته عن فلسطين

(١) نقل نص هذه الوثيقة عن نسخة أصلية من البلاغ الرسمي الذي أصدرته حكومة الانتداب باللغة العربيّة .

(٢) نقلنا نص هذه الوثيقة عن البلاغ الرسمي الذي أصدرته حكومة الانتداب باللغة العربيّة في شكل كتيب يحمل الاسم والرقم المشار اليهما في صدر هذه الوثيقة . ونظرا للتأثير البالغ الذي أحدثته عند صدورهما في الاوساط الدوليّة والبرلمانيّة في العالم كله وتراجع بريطانيا عن تنفيذهما تحت ضغط الصهيونيّة وانصارها عندما أحست بزاول خطر الحرب العالميّة الثانيّة وتنسبت ربح النصر على أعدائها ، فائنا نورد نص هذه الوثيقة باللغة الانكليزيّة ، وقد نقلناه عن البلاغ المذكور أعلاه والذي أصدرته حكومة الانتداب باللغة الانكليزيّة .

فى اليوم التاسع من شهر تشرين الثانى سنة ١٩٣٨^(١) ، عن رغبتهما فى دعوة مندوبين عن عرب فلسطين وبعض البلاد العربية المجاورة ، وعن الوكالة اليهودية للتفاوض معهم فى لندن بشأن السياسة المقبلة ، وكانت تأمل باخلاص الوصول إلى شىء من التفاهم بنتيجة اجراء مباحثات وافية مقرونة بمنتهى الحرية والصراحة . وقد عقدت فى الاونة الاخيرة مؤتمرات مع وفود العرب واليهود استعرت بضعة اسابيع وكانت هذه المؤتمرات وسيلة لتبادل الآراء بصورة مستكملة بين الوزراء البريطانيين ومندوبى العرب واليهود . وقد وضعت حكومة جلالاته ، على ضوء المباحثات المشار اليها والحالة السائدة فى فلسطين وتقرير اللجنة الملكية^(٢) ، وتقرير لجنة التقسيم^(٣) ، بعض المقترحات وعرضت تلك المقترحات على وفود العرب واليهود كأساس لتسوية متفق عليها . غير أنه لم تر وفود العرب ولا وفود اليهود أن فى استطاعتها قبول تلك المقترحات ، ولذلك لم تسفر المؤتمرات عن اتفاق . وبناء على ذلك ترى حكومة جلالاته نفسها حرة فى وضع سياستها الخاصة . وقد قرأها ، بعد انعام النظر الدقيق ، على التمسك بـ ورة عامة بالمقترحات التى عرضت نهائيا على وفود العرب واليهود وببحث معهم :

٢ - لقد كان صك الانتداب على فلسطين ، الذى أقر نصوصه مجلس عصبة الامم فى سنة ١٩٢٢ ، أساس السياسة التى اتبعتها الحكومات البريطانية المتعاقبة زهاء عشرين عاما ، وهذا الصك ينطوى على تصريح بلفور ،

(١) الكتاب الابيض رقم ٥٨٩٣

(٢) الكتاب الابيض رقم ٧١٧٩

(٣) الكتاب الابيض رقم ٥٨٥٤

ويفرض على الدولة المنتدبة أربعة التزامات رئيسية ، وقد بسطت هذه الالتزامات في المواد الثانية والسادسة والثالثة عشرة من صك الانتداب ، ومن بين هذه الالتزامات التزام لم يرقم أى خلاف حول تفسيره وهو الالتزام الذى يبحث فى حماية الاماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية وتسهيل الوصول إليها . أمام الالتزامات الأخرى فهى اجمالاً كما يلي : -

(١) وضع البلاد فى أحوال سياسية وإدارية واقتصادية من شأنها أن تضمن انشاء وطن قومى للشعب اليهودى فى فلسطين وتسهيل هجرة اليهود فى أحوال ملائمة وتشجيع حشد اليهود فى الاراضى ، بالتعاون مع الوكالة اليهودية .

(٢) صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين ، بقطع النظر عن العنصر والدين ، وضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضع فئات الأهالى الأخرى مع تسهيل الهجرة اليهودية واستيطان اليهود فى الأراضى .

(٣) وضع البلاد فى أحوال سياسية وإدارية واقتصادية من شأنها أن تضمن ترقية مؤسسات الحكم الذاتى .

٣ - وقد ألفت اللجنة الملكية ولجان التحقيق الأخرى التى سبقتها النظر إلى الغموض المحيط ببعض العبارات الواردة فى صك الانتداب كعبارة « وطن قومى للشعب اليهودى » ، ووجدت فى هذا الغموض وفى ما نشأ عنه من الريبة حول الاهداف التى ترمى إليها الخطة السياسية ، سبباً أساسياً للقلق والشحناء بين العرب واليهود . أن حكومة جلالته مقتنعة أن مصلحة السلام ورفاهة جميع أهالى فلسطين تحتم وضع تعريف صريح للخطة السياسية ولاهدافها . ولقد كان من شأن اقتراح التقسيم الذى أوصت به اللجنة الملكية أن يوفر مثل هذه الصراحة ، غير أنه وجد أن تشكيل دولتين مسيطرتين ضمن فلسطين

احداها عربية والأخرى يهودية ، يكون في استطاعتها سد نفقاتهما بذاتها ، ليس من الأمور العملية . ولذلك كان لزاما على حكومة جلالته أن تستنبط بدلا من التقسيم ، سياسة أخرى من شأنها أن تفي بما تتطلبه الحالة في فلسطين على وجه يتفق مع الالتزامات المترتبة عليها نحو العرب ونحو اليهود . وقد أدرجت آراء ومقترحات حكومة جلالته أدناه في ثلاثة أبواب هي :

(١) الدستور و (٢) الهجرة و (٣) الاراضى .

١ - الدستور

٤ - لقد قيل في معرض الجدل أن عبارة « وطن قومي للشعب اليهودي » تفسح المجال لهجرة فلسطين ، على مرور الزمن ، دولة أو مملكة يهودية . ان حكومة جلالته لا نود أن تفارح الرأي الذى أعربت عنه اللجنة الملكية وهو ان الزعماء الصهيونيين كانوا يدركون حين صدور تصريح بلفور أن نصوص ذلك التصريح لا تحول دون قيام دولة يهودية في النهاية . غير أن حكومة جلالته نشا طر اللجنة الملكية الاعتقاد بأن واضعى صيغة الانتداب الذى أدمج فيه تصريح بلفور لا يمكن أن يكونوا قد قصدوا تحويل فلسطين إلى دولة يهودية خلافا لارادة سكان البلاد العرب . أما أنه لم يكن المقصود تحويل فلسطين إلى دولة يهودية فيمكن استنتاجه ضمنا من الفقرة التساللية المقتبسة عن الكتاب الأبيض الصادر سنة ١٩٢٢ (١) :-

« لقد قيلت أقوال غير مصرح بها مؤداها ان الغاية التي يرمى اليها هذا التصريح هي خلق فلسطين يهودية برمتها . واستعملت عبارات كمثل القول بأن فلسطين ستصبح يهودية كما أن انكلترا انكليزية ، وحكومة جلالته تعتبر

أن كل أمل كهذا غير ممكن التحقيق وهي لا ترمى إلى مثل هذا الهدف كما أنه لم يخطر في بالها في أى وقت من الأوقات . . أن يزول الشعب العربى أو اللغة أو الثقافة العربية في فلسطين ، أو أن تصبح مسيطر عليها . وهي تود أن تلفت النظر إلى أن نص التصريح المشار اليه (أى تصريح بلفور) لا يرمى إلى تحويل فلسطين بكليتها إلى وطن قومى يهودى ، بل إلى أن وطننا كهذا سيؤسس في فلسطين » .

غير أن هذا البيان لم يزل الشكوك ، ولذلك فإن حكومة جلالته تصرح الآن بعبارة لا لبس فيها ولا ابهام أنه ليس من سياستها أن تصبح فلسطين دولة يهودية . وهي تعتبر في الواقع أنه مما يخالف الالتزامات المترتبة عليها نحو العرب بموجب صك الانتداب ، والتأكيدات التي أعطيت للشعب العربى فيما مضى أن يجعل (بضم الياء) سكان فلسطين العرب رعايا دولة يهودية بخلاف إرادتهم .

هـ - وقد وصفت ماهية الوطن القومى اليهودى وصفا أوفى في الكتاب الأبيض الصادر سنة ١٩٢٢ (١) على الوجه التالى : -

« لقد أعاد اليهود في القرنين أو الثلاثة قرون الأخيرة تكوين طائفة لهم في فلسطين يبلغ عددها الآن ثمانين ألفا ، ربعمهم تقريبا مزارعون أو عملة في الأرض . ولهذه الطائفة هيئتها السياسية الخاصة ، ومجمع منتخب لإدارة شؤونها الداخلية ، ومجالس منتخبة في المدن ، وهيئة الاشراف على مدارسها ، ولها رئاسة ربانيين منتخبة ومجلس ربانى منتخب لإدارة شؤونها الدينية . وتستعمل هذه الطائفة اللغة العبرية كلغة محلية ، ولها صحيف عبرية تفي بحاجاتها وهي تتبع نمطا تهذيبيا يميزها عن سواها ، وتبدى نشاطا كبيرا في الحركة

الاقتصادية. فهذه الطائفة، بسكان المستعمرات والمدن وبتشكيلاتها السياسية والدينية والاجتماعية ولغتها الخاصة وعاداتها وطرق معيشتها الخاصة، لها في الحقيقة مميزات قومية. ولو سأل سائل عن معنى تنمية الوطن القومي اليهودي في فلسطين لتمكن الرد عليه بأنها لا تعنى فرض الجنسية اليهودية على أهالي فلسطين اجمالا، بل زيادة نمو الطائفة اليهودية بمساعدة اليهود الموجودين في أنحاء العالم حتى تصبح مركزا يكون فيه للشعب اليهودي برامته اهتمام وفخر من الوجهتين الدينية والعنصرية. ولكي يكون لهذه الطائفة خير أمل في التقدم الحر، وينسحق للشعب اليهودي مجال واف يظهر فيه كفاياته، كُن من الضروري أن يعلم أن وجوده في فلسطين هو كحق وليس كمنة. ذلك هو السبب الذي جعل من الضروري ضمان وجود وطن قومي لليهود في فلسطين ضمانا دوليا والاعتراف رسميا بأنه يستند إلى صلة تاريخية قديمة ».

٦ - ان حكومة جلالاته تتمسك بهذا التفسير لتصريح سنة ١٩١٧ وتعتبره وصفا ممتدا وشاملا لماهية الوطن القومي اليهودي في فلسطين، وهذا التفسير ينطوي على اطراد نمو الطائفة اليهودية الموجودة في البلاد بمساعدة اليهود الموجودين في أنحاء العالم الاخرى. ومما يقيم الدليل على أن حكومة جلالاته ما فتئت تقوم بالتزاماتها من هذه الناحية انه منذ صدور بيان الخطة السياسية سنة ١٩٢٢ هاجر إلى فلسطين ما يزيد على ٣٠٠٠٠٠ يهودي وأنت عدد سكان الوطن القومي قد ارتفع حتى بلغ نحو ٤٥٠٠٠٠ نسمة، أو ما يقرب من ثلث سكان البلاد برمتهم، هذا وأن الطائفة اليهودية لم تقصر من جهتها في اغتنام الفرص التي أتاحت لها إلى أقصى حد، فتمو الوطن القومي اليهودي وما توصل إلى إنجائه في كثير من الميادين هو مجهود إنشائي جدير

بالاعتبار وحرى بأن ينال اعجاب العالم وبأن يكون على الأخص مصدر
نخر للشعب اليهودى .

٧ - لقد رددت الوفود العربية فى سياق المباحثات الأخيرة الحجة القائلة
بأن فلسطين مشمولة فى المنطقة التى تعهد السير هنرى مكماهون بالنيابة عن
الحكومة البريطانية فى شهر تشرين الأول سنة ١٩١٥ أن يعترف باستقلال
العرب فيها - ويؤيده . وقد بحث مندوبون من البريطانيين والعرب خلال
المؤتمرات التى عقدت مؤخرا فى لندن فى صحة هذا الادعاء الذى يستند إلى
المراسلات المتبادلة بين السير هنرى مكماهون وشريف مكة بحثا مقررنا بالدقة
والعناية . ويقول تقريرهم الذى تم نشره^(١) أن المندوبين العرب والبريطانيين
بدلوا جهدهم ليفهم كل فريق منهما وجهة نظر الفريق الآخر ، ولكنهم لم يتمكنوا
من الوصول إلى اتفاق حول تفسير هذه المراسلات . ولا حاجة هنا إلى تلخيص
الجميع التى أوردتها كل من الفريقين . أن حكومة جلالته تأسف لسوء الفهم
الذى نشأ حول بعض العبارات المستعملة فى تلك المراسلات . وهى من جهةها ،
استنادا إلى الأسباب التى بسطها مندوبوها فى التقرير ، لا يسعها إلا أن تنسك
بالرأى القائل أن جميع فلسطين الواقعة غربى الاردن كانت قد استثنيت من
العهد الذى قطعته السير هنرى مكماهون ، وهى لذلك لا تستطيع أن توافق
على أن مراسلات مكماهون تشكل أساسا عادلا للادعاء بوجوب تحويل
فلسطين إلى دولة عربية مستقلة .

٨ - ان حكومة جلالته ملزمة بصفتها الدولة المنتدبة « أن تضمن ترقية
مؤسسات الحكم الذاتى » فى فلسطين . وهى ، عدا عن هذا الالتزام المعين ،

نعتبر أن ابقاء سكان فلسطين تحت تدريب الدولة المنتدبة إلى الأبد يخالف روح نظام الانتداب من أساسه . فمن الصواب أن يتمتع أهل البلاد بما أمكن من السرعة بختوى الحكم الذاتي التي يمارسها أهالي البلاد المجاورة . ان حكومة جلالاته لا تستطيع في الوقت الحاضر أن تتنبأ بشكل الحكم الدستوري الذي ستمطبع به حكومة فلسطين في النهاية ، ولكن الهدف الذي ترمى إليه هو اقامة الحكم الذاتي ، وهي ترغب في أن ترى قيام دولة فلسطينية مستقلة في النهاية . وينبغي أن تكون تلك الدولة ، دولة يساهم فيها الشعبان المقيمان في فلسطين ، العرب واليهود ، بممارسة سلطة الحكم على وجه يكمل ضمان المصالح الرئيسية لكل من الفريقين .

٩ - ان تشكيل دولة مستقلة في فلسطين ، والنخلى النمام عن رقابة الانتداب فيها بتطليان نشوء علاقات ما بين العرب واليهود من شأنها أن تجعل حكم البلاد حكما صالحا في حيز الامكان . أضف إلى ذلك أن نمو مؤسسات الحكم الذاتي في فلسطين لابد له أن يسير على قاعدة النشوء والارتقاء شأنه في البلاد الاخرى . فقبل الوصول إلى الاستقلال لابد من فترة انتقال تحتفظ خلالها حكومة جلالاته بالمسؤولية النهائية بصفتها السلطة المنتدبة بينما يزداد في أثناءها نصيب أهالي البلاد من الاضطلاع بالحكم وتنمو فيهم روح التفاهم والتعاون . وستبذل حكومة جلالاته جهودها المتواصلة لترويج نمو العلاقات الطيبة بين العرب واليهود .

١٠ - وعلى ضوء هذه الاعتبارات ، تصدر حكومة جلالاته التصريح التالي معلنة فيه نواياها بشأن حكومة فلسطين المقبلة : -

(١) ان الهدف الذي ترمى إليه حكومة جلالاته هو أن تشكل خلال عشر

سنوات ، حكومة فلسطينية مستقلة ، ترتبط مع المملكة المتحدة بمعاهدة تضمن للبلايين تطلباتهما التجارية والحربية في المستقبل ضما نا مرضيا . وهذا الاقتراح بتشكيل دولة مستقلة من شأنه أن ينطوى على التشاور مع مجلس عصبة الأمم بقصد إنهاء الانتداب .

(٢) ان الدولة المستقلة يجب أن تكون دولة يساهم العرب واليهود في حكومتها على وجه يضمن صيانة المصالح الأساسية لكل من الفريقين .

(٣) يكون تشكيل الدولة المستقلة مسبقا بفترة انتقال تحفظ حكومة جلالته خلالها بمسؤولية حكم البلاد . وفي أثناء فترة الانتقال يعطى أهل فلسطين نصيبا متزايدا في حكومة بلادهم . وستتاح لكلا فريقى السكان فرصة للاشتراك في أداة الحكومة ، وسيشارك في هذه العملية سواء أغتتم كلا الفريقين هذه الفرصة أم لا .

(٤) حالما يتوطد الأمن والنظام في فلسطين توطيدا كافيا تتخذ التدابير لتنفيذ هذه السياسة الا وهى سياسة اعطاء أهل فلسطين نصيبا متزايدا في حكومة بلادهم ، والهدف الذى يرمى (بضم الياء) اليه هو تولية الفلسطينيين زمام جميع دوائر الحكومة بمساعدة مستشارين بريطانيين ، خاضعا ذلك لرقابة المندوب السامى . وتحقيقا لهذه الغاية ستكون حكومة جلالته مستعدة لاجراء الترتيبات اللازمة لتولية الفلسطينيين فورا زمام بعض الدوائر مع مستشارين بريطانيين . ويكون رؤساء الدوائر الفلسطينيين أعضاء فى المجلس التنفيذى الذى يزود المندوب السامى بالمشورة . ويدعى مندوبون عن العرب واليهود لتولى مناصب رؤساء الدوائر ، بنسبة عدد السكان من كل من الفريقين على وجه التقريب ، ويزداد عدد الفلسطينيين الذين يتولون زمام الدوائر كلما سمحت الظروف بذلك إلى أن يصبح رؤساء جميع الدوائر فلسطينيين

يمارسون المهام الادارية والاستشارية التي يقوم بها الآن الموظفون البريطانيون . وعند بلوغ تلك المرحلة ينظر في أمر تحويل المجلس التنفيذي إلى مجلس وزراء مع اجراء ما يقرب على ذلك من الغير في وضع ومهام رؤساء الدوائر الفلسطينية . (٥) ان حكومة جلالته لا تتقدم في هذه المرحلة بأية مقترحات حول تشكيل هيئة تشريعية منتخبة . ولكنها على الرغم من ذلك تعتبر هذا الامر تطورا دستوريا في محله ، وإذا أعرب الرأي العام في فلسطين فيما بعد عن تحيينه لمثل هذا التطور تكون حكومة جلالته مستعدة لتشكيل الاداة اللازمة بشرط أن تسمح الاحوال المحلية بذلك .

(٦) لدى انقضاء خمس سنوات على توطيد الامن والنظام ، تشكل هيئة ملائمة من ممثلى أهل فلسطين وحكومة جلالته للنظر في كينمية سير القريات الدستورية خلال فترة الانتقال والبحث في وضع دستور لدولة فلسطينية مستقلة وتقديم النواصى بذلك الشأن .

(٧) وستطالب حكومة جلالته أن تقتنع بأن المعاهدة المنظور عقدها في البند (١) ، أو الدستور المنظور وضعه في البند (٦) أعلاه ، قد ضمن النصوص الوافية :-

(أ) لحماية الاماكن المقدسة وتسهيل الوصول اليها ، وحماية مصالح واملاك الهيئات الدينية المختلفة .

(ب) لحماية مختلف الطوائف في فلسطين وفقا للالتزامات المترتبة على حكومة جلالته نحو العرب ونحو اليهود وفيما يتعلق بالوضع الخاص الذى للوطن القومى اليهودى في فلسطين .

(ج) بشأن الامور المطلوبة للافاة الحالة الحربية مما قد تعتبره حكومة جلالته ضروريا على ضوء الظروف التى تكون سائدة في ذلك الحين .

وستتطلب حكومة جلالته أيضا أن تقتنع بأن المصالح التي البعض البلاد الأجنبية في فلسطين ، والتي تضطلع حكومة جلالته الآن بمسؤولية المحافظة عليها ، هي مصونة صيانة وافية .

(٨) وستبذل حكومة جلالته كل ما في وسعها لايجاد ظروف تمكن الدولة الفلسطينية المستقلة من الخروج إلى حيز الوجود خلال عشر سنوات . وإذا ظهر لحكومة جلالته لدى انقضاء عشر سنوات أن الظروف تتطلب ارجاء تشكيل الدولة المستقلة ، خلافا لما تأمله ، فانها تتشاور مع ممثلي أهالي فلسطين ، ومجلس عصبة الأمم والدول العربية المجاورة قبل اتخاذ قرار بشأن هذا الارجاء . فاذا قرر رأي حكومة جلالته أنه لا مناص من هذا الارجاء فانها تدعو هؤلاء الفرقاء للتعاون معها في وضع خطط للمستقبل بقصد الوصول إلى الهدف المنشود في أقرب وقت ممكن .

١١ - وستتخذ التدابير أثناء فترة الانتقال لزيادة سلطات ومسؤوليات البلديات والمجالس المحلية .

٢ - المهاجرة

١٢ - أن إدارة فلسطين مكلفة ، بمقتضى المادة السادسة من صك الانتداب « بتسهيل هجرة اليهود في أحوال ملائمة مع ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق وضع جميع فئات الأهالي الأخرى » ، ويستثناء ما تقدم ، لم يحدد مدى الهجرة اليهودية المسموح بها إلى فلسطين في أى موضع آخر من صك الانتداب ولكن ورد في الكتاب الأبيض الصادر سنة ١٩٢٢ (رقم ١٧٠٠) أنه تنفيذا لسياسة إنشاء وطن قومي يهودي :

« من الضروري أن تتمكن الطائفة اليهودية في فلسطين من زيادة عددها

عن طريق المهاجرة . وهذه المهاجرة لا يمكن أن يكون مقدارها بحيث تتجاوز قدرة البلاد الاقتصادية في حينه على استيعاب القادمين الجدد . ومن المحتمل أن عدم صيرورة المهاجرين عبئا على أهالي فلسطين عموما ، وأن لا يحرموا أية فئة من السكان الحاليين من عملهم » .

ومن الوجهة العملية ، أعتبرت قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب منذ ذلك التاريخ فصاعدا وحتى الآونة الأخيرة ، العامل الوحيد الذي تحددها الهجرة على أساسه . وورد في الكتاب الذي أرسله المستر رمزي مكدونلد بصفتيه رئيسا للوزارة إلى الدكتور وايزمن في شهر شباط سنة ١٩٣١^(١) في معرض بسط الخطة السياسية ، أن قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب هي الأساس الوحيد لتحديد الهجرة . ثم أيد هذا التفسير بقرارات اتخذتها اللجنة الانتدابية الدائمة . لكن حكومة جلالتهم لا ترى في بيان الخطة السياسية الصادر سنة ١٩٢٢ ، ولا في كتاب رئيس الوزراء الصادر سنة ١٩٣١ ، ما يمكن تفسيره بأن صك الانتداب يقضى عليها في جميع الأوقات وفي كافة الظروف أن تسهل هجرة اليهود إلى فلسطين على أساس اعتبار قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب دون سواها . كما أنها لا تجد في صك الانتداب ولا في بيانات المخطط السياسية التي صدرت بعده ما يؤيد الرأي القائل بأن إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين لا يمكن تحقيقه إلا إذا سمح للهجرة بالاستمرار إلى ما لا نهاية له . فإذا كانت الهجرة تؤثر في وضع البلاد الاقتصادي تأثيرا

(١) محضر جلسات مجلس النواب (مسرد) المجلد ٢٤٨ بتاريخ ١٣ / ٢ / ٣١ ،

العمود ٧٥١ - ٧٥٧ .

(راجع الوثيقة ٣٢ من هذه الوثيقة ٣٢ من هذه المجموعة «إدارة فلسطين» .

سيئاً فمن الواضح أنه يجب تقييدها . وكذلك الحال ، إذا كان للهجرة أثر يضر ضرراً خطيراً بوضع البلاد السياسى فإن ذلك عامل يجب أن لا يغفل . ومع أنه ليس من الصعب أن يقال ، فى معرض الجدل ، بأن ذلك العدد الكبير من المهاجرين اليهود الذين دخلوا البلاد حتى الآن قد استوعبتهم البلاد من الناحية الاقتصادية ، فإن المخاوف التى تساور العرب من أن هذه الهجرة المتدفقة ستستمر إلى ما لانهاية له حتى يصبح السكان اليهود فى وضع يمكنهم من السيطرة عليهم ، قد أسفرت عن نتائج عظيمة الخطورة لليهود وللعرب على السواء ولسلام ورفاهة فلسطين . فها هذه الاضطرابات المنجمية التى وقعت خلال السنوات الثلاث الماضية إلا آخر وأثبت مظهر برزت فيه تلك المخاوف العظيمة التى تساور العرب . إن الأساليب التى سلكها الارهابيون العرب ضد مواطنيهم من العرب وضد اليهود على السواء يجب أن تقابل بالاستنكار المطلق غير أنه لا يمكن الإنكار أن الخوف من استمرار الهجرة اليهودية استمراراً لا نهاية له ، منتشر انتشاراً واسعاً بين السكان العرب وان هذا الخوف هو الذى هيأ السبل لوقوع الاضطرابات التى صدمت تقدم البلاد الاقتصادية صدمة عنيفة ، واستنزفت خزانة فلسطين ، وجعلت الناس غير مطمئنين على أرواحهم وأموالهم وخلقت بين السكان العرب واليهود مرارة يؤسف لحدوثها بين مواطنى بلاد واحدة . ولو استمرت الهجرة فى هذه الظروف إلى الحد الأعلى الذى تسمح به قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب ، بقطع النظر عن سائر الاعتبارات الأخرى ، لأدى ذلك إلى تخليد عداوة قاتلة بين الشعبين ، ولأمكن أن تصبح الحالة فى فلسطين عندئذ مصدراً دائماً للاحتكاك بين جميع شعوب الشرق الأدنى والأوسط . وحكومة جلالته لا يسعها أن تأخذ بالرأى القائل أن الالتزامات المترتبة عليها بموجب صك الانتداب أو

أن العقل الراجح والعدالة ، تقضى عليها بتجاهل هذه الظروف لدى وضع سياستها بشأن الهجرة .

١٣ - لقد كان من رأى اللجنة الملكية أن إدماج سياسة تصريح بلفور بنظام الانتداب ينطوى على الاعتماد بامكان التقلب على موقف العرب العدائى من ذلك التصريح عاجلاً أم آجلاً. ولقد كانت الحكومات البريطانية، منذ صدور تصريح بلفور ، تأمل أن يرضى السكان العرب مع مرور الزمن عن اطراد نمو الوطن القومى اليهودى، بعد أن يدركوا العوائد التى سييجنونها من الاستيطان والعمران اليهودى فى فلسطين . ولكن هذا الأمل لم يتحقق وأصبح على حكومة جلالاته الآن أن تختار بين سياستين : (١) أما أن تعمل على توسيع الوطن القومى توسيعاً لانهاية له عن طريق الهجرة ضد رغبات سكان البلاد من العرب التى أعربوا عنها بكل شدة أو (٢) أن تسمح بزيادة توسع الوطن القومى عن طريق الهجرة إذا كان العرب على استعداد للقبول بتلك الهجرة ولكن ليس بدون ذلك . أما السياسة الأولى فمؤداها الحكم بالقوة ، وهى بقطع النظر عن الاعتبارات الأخرى ، تخالف فى رأى حكومة جلالاته ، روح المادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الامم كل المخالفة ، كما أنها تناقض أيضاً الالتزامات الصريحة المترتبة عليها نحو العرب بموجب صك الانتداب على فلسطين . أضف إلى هذا أن العلاقات بين العرب واليهود فى فلسطين ، لا بد لها أن تبنى ، عاجلاً أم آجلاً ، على أساس تبادل التسامح والنية الطيبة ، فسلام الوطن القومى اليهودى نفسه وتقدمه تتطلب ذلك . ولذلك قررت حكومة جلالاته بعد انعام النظر والتدقيق ، وبعد اعتبار المدى الذى سهل فيه نمو الوطن القومى اليهودى خلال السنوات العشرين الماضية ، أنه قد

حان الوقت للاخذ من حيث المبدأ ، بالسياسة الثانية من السياستين المشار اليهما أعلاه .

١٤ - لقد طلب بالحاح وقف كل هجرة أخرى إلى فلسطين في الحال . ان حكومة جلالته لانستطيع أن تقبل باقتراح كهذا إذ أن من شأنه أن يلحق الضرر بنظام فلسطين المالي والاقتصادى بأجمعه ، وبذلك يؤثر تأثيرا سيئا في مصالح العرب واليهود على السواء . ثم أن حكومة جلالته ترى أنه ليس من الانصاف للوطن القومى اليهودى وقف كل هجرة أخرى وقفا فجائيا . غير أن حكومة جلالته فضلا عن هذا كله ، تلم بالحنة القاسية التى يعانىها الآن عدد كبير من اليهود الذين يلتمسون ملجأ يلجأون اليه من بعض البلاد الأوربية وهى تعتقد أن فى استطاعة فلسطين أن تساهم بنصيب آخر فى سبيل حل هذه المشكلة العالمية الملحة ، وأنه ينبغى لها أن تقوم بذلك . وفى جميع هذه الظروف ، تعتقد أنها باتخاذها المقترحات التالية بشأن الهجرة تكون قد سارت وفقا لالتزامات الانتداب الملقاة على عاتقها إزاء العرب واليهود معا ، وفى غير طريق يؤدى الى خدمة مصالح سكان فلسطين بأسرهم . وهذه المقترحات هى كما يلى :-

(١) تكون الهجرة اليهودية خلال السنوات الخمس التالية بمقدار من شأنه أن يزيد عدد السكان اليهود فى فلسطين الى ما يقرب من ثلث مجموع سكان البلاد ، بشرط أن تسمح قدرة الاستيعاب الاقتصادية بذلك . فاذا أخذت بعين الاعتبار الزيادة الطبيعية المتوقعة حصولها فى عدد السكان العرب واليهود ، وحسب حساب عدد المهاجرين اليهود غير الشرعيين الموجودين الآن فى البلاد فان ذلك يسمح بادخال نحو ٧٥٠٠٠ مهاجر يهودى خلال السنوات الخمس التالية اعتبارا من أول شهر نيسان من السنة الحالية وسينظم

دخول هؤلاء المهاجرين ، مع مراعاة قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب ،
على أساس القاعدة التالية :-

(١) يسمح في كل سنة من السنوات الخمس التالية بدخول حصبة من
المهاجرين اليهود لا يتجاوز مقدارها ١٠.٠٠٠ شخص ، مع العلم أن كل
نقص يقع في أية سنة يمكن أن يضاف إلى حصص العنين التالية خلال مدة
السنوات الخمس ، بشرط أن تسمح بذلك قدرة البلاد الاقتصادية على
الاستيعاب .

(ب) بالإضافة الى ذلك ، ومن قبيل المساهمة في حل مشكلة اللاجئين
اليهود ، يسمح بدخول ٢٥٠٠٠ لاجيء الى البلاد حالما يقتنع المندوب السامي
بأن الوسائل الوافية لاعتلهم قد أصبحت مضمونة ، ويرجح من هؤلاء
اللاجئون الاطفال والمعالون .

(٢) يحتفظ بالاداة الحالية لتقرير قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب ،
ويضطلع المندوب السامي بالمسؤولية النهائية في تقرير حدود قدرة الاستيعاب
الاقتصادية . ويستشير برأى مندوبين من اليهود والعرب قبل اتخاذ قراره
بشأن كل فترة .

(٣) لدى انقضاء السنوات الخمس المشار اليها لا يسمح بهجرة يهودية
أخرى إلا إذا كان عرب فلسطين على استعداد للقبول بها .

(٤) أن حكومة جلالته مصممة على قمع الهجرة غير المشروعة وتتمخذ
الآن إجراءات أخرى للحيلولة دونها . وإذا أفلح عدد من المهاجرين اليهود
غير الشرعيين في دخول البلاد على الرغم من تلك الاجراءات وكان هؤلاء
من لا يمكن ابعادهم ينزل عددهم من الحصص السنوية .

١٥ - أن حكومة جلالته مقتنعة أنه متى تمت الهجرة التي يفكر فيها الآن على مدار السنوات الخمس المشار إليها ، لن يكون لها مبرر، كما أنها لن تكون تحت طائلة أى التزام ، لتسهيل انشاء الوطن القومى اليهودى عن طريق السماح بهجرة أخرى بقطع النظر عن رغبات السكان العرب .

٣ - الاراضى

١٦ - ان المادة السادسة من صك اللاتة اب تقضى على إدارة فلسطين «بتسهيل حشد اليهود فى الأراضى ، مع ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضع جميع فئات الأهالى الأخرى» ، ولم يفرض لغاية الآن أى قيد على انتقال الأراضى من العرب إلى اليهود . وقد دلت التقارير التى وضعتها مختلف لجان الخبراء ، على أنه بالنظر لنمو عدد السكان العرب الطبيعى واستمرار بيع الاراضى من العرب إلى اليهود فى السنوات الأخيرة ، لا يوجد الآن فى بعض المناطق أى مجال لانتقال الاراضى من العرب إلى اليهود ، فى حين أنه لا بد من وضع القيود على انتقال الاراضى من العرب إلى اليهود فى بعض المناطق الأخرى ، إذا كان يراد احتفاظ المزارعين العرب بمستوى معيشتهم الحالى والحيلولة دون تكوين جماعة كبيرة من العرب ممن لا أرض لهم . وبالنظر لهذه الظروف سيتمنح المندوب السامى سلطات عامة تخوله منع وتنظيم انتقال الاراضى . وسيبدأ العمل بهذه السلطات من تاريخ نشر هذا البيان ويحتفظ المندوب السامى بها طيلة فترة الانتقال .

١٧ - وستنصرف سياسة الحكومة إلى اعمار الاراضى، وتحسين الاساليب الزراعية حينما يكون ذلك ممكنا . وعلى ضوء هذا العمران سيباح للمندوب السامى ، لدى اقتناعه بأن حقوق ووضع السكان العرب قد حفظت حنظا تاما،

بأن يعيد النظر في أية أوامر أصدرها بمنع انتقال الاراضى أو تقييده ، وتعديل تلك الأوامر .

١٨ - لقد بذلت حكومة جلالته لدى وضعها هذه المقترحات ، جهدها باخلاص للتقيد بالالتزامات المترتبة عليها بموجب صك الانتداب ، نحو العرب واليهود معا . فان غموض العبارات التى استعملت فى بعض الحالات لوصف هذه الالتزامات قد أدى إلى المشادة وجعل مهمة تفسير تلك العبارات شاقة . ان حكومة جلالته لا يمكنها أن تأمل بارضاء الذين يتحيزون إلى هذا الفريق أو ذاك فى هذه المشادة التى نشأت عن صك الانتداب . والغاية التى ترمى اليها هى أن تقف موقف الانصاف بين الشعبين المقيمين فى فلسطين اللذين تناوالت الحوادث العظمى التى وقعت فى السنوات الأخيرة مقدراتهما فى تلك البلاد ، والذين يتحتم عليهما أن يتدبرا على تبادل التسامح والنية الحسنة والتعاون ما داما سيعيشان جنبا إلى جنب فى فلسطين . وحكومة جلالته إذ تنظر إلى المستقبل لا يغرب عن بالها أن بعض الحوادث التى وقعت فى الماضى ستجعل أنشاء هذه العلاقات مهمة شاقة غير أنه مما يشجعها على هذا الأمل أن العرب واليهود كثيرا ما عاشوا معا فى السنوات الأخيرة بصفاء فى أماكن عديدة فى فلسطين . ان على كل طائفة من هاتين الطائفتين أن تساهم بنصيب وافر فى سبيل رفاهة بلادهما المشتركة ولا بد لكل منهما أن تنجح إلى السلم بنية صادقة كى يتاح لها أن تساهم فى العمل على أطراد رفاهة أهل البلاد بأجمعهم . ومما يزيد فى خطورة التبعة الملقاة على عاتقهم وعلى عاتق حكومة جلالته من حيث التعاون معا فى سبيل تأمين السلام ، أن البلاد يقدسها فى كافة أنحاء العالم ملايين عديدة من المسلمين واليهود والمسيحيين الذين يبتهلون إلى الله تعالى أن ينخيم السلام فى ربوعها وأن يوفر أسباب السعادة لاهليها .

(٢٠) نص الكتاب الذى وجهه جلالة الملك عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية إلى الرئيس روزفلت

بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٤٥

من عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود - ملك المملكة العربية

السعودية إلى حضرة صاحب الفخامة المستر روزفلت - رئيس الولايات المتحدة

الأمريكية الافخيم :

يا صاحب الفخامة :

انها لفرصة سعيدة انتهزها لأشاركم السرور فى أنتصار المبادئ التى
أعلنت الحرب من أجل نصرتها . ولأذكر الشخصيات العظيمة التى بيدما
بعد الله - تصريف مقاليد نظام العالم . بحق صريح قائم عند عرف التاريخ .
ويراد الآن القضاء على هذا الحق بظلم لم يسجل له التاريخ مثيلاً ولا نظيراً .
ذلك هو حق العرب فى فلسطين . الذى يريد دعاة اليهودية الصهيونية
غمطه وازالته بشتى وسائلهم التى اخترعوها وبيتوها ، وعملوا لها فى أنحاء
العالم من الدعايات الكاذبة ، وعملوا فى فلسطين من المظالم ، وأعدوا للعدوان
على العرب ما أعدوا ، مما علم بعضه الناس ، وبقي الكثير منه تحت طى الخفاء .
وهم يعدون العدة لخلق شكل نازى فاشسى بين سمع الديمقراطية وبصرها ،
فى وسط بلاد العرب ، بل فى قلب بلاد العرب وفى قلب الشرق الذى أخلص
العمل لقضية الحلفاء فى هذه الظروف الحرجة .

أن حق الحياة لكل شعب فى موطنه الذى يعيش فيه ، حق طبيعى ضمته
الحقوق الطبيعية ، وأقرتها مبادئ الانسانية ، وأعلنها الحلفاء فى ميثاق
الاطلنطى ، وفى مناسبات متعددة . والحق الطبيعى للعرب فى فلسطين لا يحتاج
لبينات ، فقد ذكرت غير مرة لفخامة الرئيس روزفلت ، وللحكومة
البريطانية فى عدة مناسبات ، ان العرب هم سكان فلسطين منذ أقدم عصور

التاريخ ، وكانوا ساداتها والاكثرية الساحقة فيها في كل العصور ، وأننا نشير إشارة مرجزة إلى هذا التاريخ القديم والحديث لفلسطين حتى اليوم ، ليتبين أن دعوى الصهيونية في فلسطين لا تقوم على أساس تاريخي صحيح

ذلك تاريخ فلسطين العربية يدل على أن العرب أول سكانها سكنوها منذ ثلاثة آلاف سنة وخمسائه قبل الميلاد واستمر سكناهم فيها بعد الميلاد إلى اليوم حكموها وحدهم ومع الانراك ألفا وثلثمائة سنة تقريبا . أما اليهود فلم تتجاوز مدة حكمهم المتقطع فيها ٢٨٠ سنة وكلها اقامات متفرقة مشوشة ، ومن سنة ٣٣٢ قبل الميلاد لم يكن لليهود في فلسطين أى وجود أو حكم إلى أن دخلت القوات البريطانية فلسطين سنة ١٩١٨ . ومعنى ذلك أن اليهود منذ الفين ومائتى سنة لم يكن لهم في فلسطين عدد ولا نفوذ ولما دخل البريطانيون في فلسطين لم يكن عدد اليهود يزيد على ثمانين ألفا ، كانوا يعيشون في رغد وهناء ورخاء مع سكان البلاد الاصليين من العرب ولذلك فاليهود لم يكنوا الا دخلاء على فلسطين في حقبة متفرقة من الزمن ثم أخرجوا منها منذ أكثر من ألهى سنة .

أما الحقوق الثابتة للعرب في فلسطين فتستند :

- ١ - على حق الاستيطان الذى استمرت مدته منذ سنة ٣٥٠٠ قبل الميلاد ولم يخرجوا عنها في يوم من الأيام .
- ٢ - وعلى الحق الطبيعي في الحياة .
- ٣ - ولوجود بلادهم المقدسة فيها .
- ٤ - ليس العرب دخلاء على فلسطين ولا يراد جلب أحد منهم من أطراف المعمورة لاسكانهم فيها .

أما اليهود فإن دعواهم التاريخية هي مغالطة . ثم أن حكمهم القصير في فترات متقطعة كما ذكرنا لا يعطيهم أى حق في ادعائهم أنهم أصحاب البلاد ، لأن احتلال بلد ما ثم الخروج منه لا يخلو أى شعب ادعاءه ملكية تلك البلاد والمطالبة بذلك . وتاريخ العالم مملوء بمثل هذه الأمثال .

أن حل قضية اليهود المضطهدين في العالم تختلف عن قضية الصهيونية الحائرة فإن إيجاد أما كن لليهود المشتتين يمكن أن يتعاون عليها جميع العالم وفلسطين قد تحمات قسما فوق طاقتها ، وأما نقل هؤلاء المشتتين ووضعهم في بلاد آهله بسكانها والقضاء على أهلها الاصليين فأمر لا مثيل له في التاريخ البشرى .

وإنا نوضح بصراحة ووضوح أن مساعدة الصهيونية في فلسطين لا يعنى خطرا يهدد فلسطين وحدها فحسب بل أنه خطر يهدد سائر البلاد العربية ، وقد أقام الصهيوونيون الحججة الناصعة على ما ينوونه في فلسطين وفي سائر البلاد المجاورة . فقاموا بتشكيلات عسكرية سرية خطيرة ومن خطأ القول أن يقال أن هذا عمل شرذمة متطرفة منهم وأن ذلك قوبل باستنكار من جمعياتهم وهيئاتهم . وانا نقول أن أعمال الصهيونيين في فلسطين وفي خارجها صادرة عن برنامج متفق عليه ومرضى عنه من سائر اليهودية الصهيونية . وقد بدأ هؤلاء أعمالهم المنكرة في الاساءة للحكومة التي أحسنّت إليهم وآوتهم - وهي الحكومة البريطانية - فأعلنت جمعياتهم الحرب على بريطانيا وأسست لذلك تشكيلات عسكرية خطيرة تملك في فلسطين في الوقت الحاضر كل ما تحتاجه من الأسلحة والمعدات الحربية . ثم قام أفراد بشق الأعتداءات وكان من أفظعها الأعتداء على الرجل النذل الذي كان ممثلا بالحب والخير لصالح المجتمع وكان من أشد من يعطف على اليهودية المضطهدة وهو

اللورد موين . ومما يدل على أن فعلتهم المنكرة كانت مؤيدة من مجموع اليهود هي المظاهر والمساعى التي قام بها رجال الصهيونية في كل مكان في طاب تخفيف العقوبة عن المجرمين ليجرأوا على امثالها .

فهذه أفعالهم مع الحكومة التي أحسنت اليهم كل الاحسان فكيف يكون الحال لو مكنتوا من أغراضهم وأصبحت فلسطين بلدا خالصة لهم يفعلون فيها وفي جوارها ما يريدون ؟ .

لو ترك الأمر بين العرب وبين هؤلاء المعتدين ربما هان الأمر ، واسكنهم محميون من قبل الحكومة البريطانية صديقة العرب . فاليهودية الصهيونية لم تراع حرمة هذه الحماية ، بل قامت بتدبير حبال الشر وبدأتها ببريطانيا وأذرت العرب بعد بريطانيا بمثلها وأشد منها . فاذا كانت الحكومات المتحالفة التي تشعر العرب بصداقتها تريد أن تشعل نار الحرب والدماء بين العرب واليهودية ، فان تأييد الصهيونية سيوصل إلى هذه النتائج .

وان أخشى ما نخشاه البلاد العربية من الصهيونية هو : -

١ - أنهم سيقومون بسلسلة من المذابح بينهم وبين العرب .

٢ - ستكون اليهودية الصهيونية من أكبر العوامل في افساد ما بين العرب والحلفاء وأقرب دليل على ذلك قضية اليهوديين في مقتل اللورد موين في مصر ، فقد قدر اليهود أن يخفي فاعلو الجريمة فيقع الخلاف بين الحكومة البريطانية ومصر .

٣ - ان مطامع اليهود ليست في فلسطين وحدها فان ما أعدوه من العدة يدل على أنهم ينوون العدوان على ما جاورها من البلدان العربية .

٤ - لو تصورنا استقلال اليهود في مكان ما في فلسطين ، فما الذي يمنعهم عن الاتفاق مع أي جهة قد تكون معادية للحلفاء ومعادية للعرب ، هم قد بدءوا بعدوانهم على بريطانيا بينما هم تحت حمايتها ورجتها .

لا شك أن هذه أمور ينبغي أخذها بعين الاعتبار في اقرار السلم في العالم عندما ينظر في قضية فلسطين . فضلا على أن حشد اليهود في فلسطين لا يستند إلى حجة تاريخية ولا إلى حق طبيعي وأنه ظلم مطلق ، فهو في نفس الوقت يشكل خطرا على السلم وعلى العرب وعلى الشرق الأوسط .

وصفوه القول ، أن تكوين دولة يهودية بفلسطين سيكون ضربة قاضية لكيان العرب ومهدد للسلم باستمرار ، لأنه لا بد وأن يسود الاضطراب بين اليهود والعرب . فإذا نفذ صبر العرب يوما من الايام ويشعروا من مستقبلهم ، فإنهم يضطرون للدفاع عن أنفسهم وعن أجيالهم المقبلة ازاء هذا العدوان . وهذا بلا شك لم يخطر على بال الحلفاء العاملين على سيادة السلم واحترام الحقوق ، ولا نشك بأنهم لا يرضون هذه الحالة المقلقة لسلم الشرق الأوسط .

ما كنت أريد في هذا المعترك العظيم أن أشغل فيخامتكم ورجال حكومتكم العاملين في هذه الحرب العظمى في هذا الموضوع . وكنت أفضل - وأنا واثق من انصاف العرب من قبل دول الحلفاء - أن يستمر سكوت العرب إلى نهاية الحرب ، لولا ما نراه من قيام هذه الفئة الصهيونية اليهودية بكل عمل مشير مزعج غير مقدرين الظروف الحربية ومشاكل الحلفاء حق قدرها ، عاملين للتأثير على الحلفاء بكل أنواع الضغط ليحملوهم على اتخاذ خطة ضد العرب تختلف عما أعلنه الحلفاء من مبادئ الحق والعدل . لذلك أردت بيان حق العرب في فلسطين على حقيقته لدحض الحجج الواهية التي تدعيها هذه الشرذمة من اليهودية الصهيونية دفعاً لعدوانهم ، وبياناً للحقائق حتى يكون الحلفاء على علم كامل بحق العرب في بلادهم وبلاد آبائهم وأجدادهم ، فلا يسمح لليهود أن ينتهزوا فرصة سكوت العرب ورغبتهم في عدم التشويش على الحلفاء في الظروف الحاضرة فيأخذوا من الحلفاء ما لا يحق لهم فيه .

وكل ما نرجوه هو أن يكون الحلفاء على علم بحق العرب لينع ذلك
تقدم اليهود في أى أمر جديد يعتبر خطرا على العرب وعلى مستقبلهم في
سائر أوطانهم ويكون العرب مطمئنين من العدل والانصاف في أوطانهم .

وتفضلوا بقبول فائق احترامي . (الخاتم الملكي)

٢٦ ربيع الأول سنة ١٣٦٤ - الموافق ١٠ مارس سنة ١٩٤٥ .

(٢١) نص الرد الذي بعث به الرئيس روزفلات

إلى الملك عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية

المصدق الطيب العظيم

لقد تلقيت الرسالة التي بعثتموها جلالتيكم في ١٠ مارس سنة
١٩٤٥ والتي أشرت فيها إلى قضية فلسطين واهتمام العرب المستمر بسير التطورات
التي تؤثر في تلك البلاد .

انني ممتن أن جلالتيكم انتهزتم هذه الفرصة لأفادت انتباهي لآرائكم في
هذه القضية وقد أعطيت أدق الانتباه للبيانات التي ادرجتموها في كتابكم
وأني أيضا ملئ الخاطر بالمحادثات التي لانتسى التي جرت بيننا منذ أمد غير
بعيد ، والتي في أثناءها تهيأت لي الفرصة لادرك أى أثر حي لآراء جلالتيكم
في هذه القضية .

تذكرون جلالتيكم أنه في مناسبات سابقة أبلغتكم موقف الحكومة
الأمريكية تجاه فلسطين وأوضحت رغبتنا بأن لا يتخذ قرار فيما يخص بالوضع
الاساسي في تلك البلاد بدون استشارة تامة مع كلا العرب واليهود . ولاشك
أن جلالتيكم تذكرون أيضا أنه خلال محادثتنا الاخيرة أكدت لكم أنني

سوف لاألتخذ أى عمل بصفتهى رئيسا للفرع التنفيذى لهذه الحكومة يبرهن أنه
عدائى للشعب العربى .

وانه لما يسرنى أن أجدد لجلالتكم التأكيدات التى تلتقيتموها بجلالتكم
بخصوص موقف حكومتى وموقفى كرئيس للسلطة التنفيذية فيما يتعلق بقضية
فلسطين ، وأن أعملككم بأن سياسة هذه الحكومة فى هذا الخصوص غير متغيرة .
وانى أرغب فى هذا الوقت لابعث لاكم أحسن تمنياتى بدوام صحة جلالتكم
ورفاء شعبكم .

صديقكم الطيب

التوقيع - (فرانكلين د . روزفلت)

البيت الابيض - واشنطن ٥ ابريل ١٩٤٥

(٢٢) بيان وزير الخارجية البريطانية عن لجنة التحقيق

الانكليزية الامريكية لفلسطين فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٥

وزير الخارجية (مستر أرنست بينن) : أود ، باذن المجلس ، أن ألقى

البيان التالى : -

ما فتئت حكومة جلالتى تعنى عناية متواصلة بمشكلة الشعب اليهودى من
جميع نواحيها ، تلك المشكلة التى كان مبعثها الاضطهاد النازى فى المانيا ،
والاحوال التى نجمت عنها .

وانه لمن سوء الحظ حقا ، الايستطاع البت نهائيا فى مصير عدد كبير من
الناس ، من شتى العتاصر ، ممن كانوا هدفا لهذا الاضطهاد ، الا بعد أن تستقر
الاحوال فى أوروبا . ان مصيبة ضحايا الاضطهاد النازى ، الذين كان بينهم
عدد كبير من اليهود ، وليس لها نظير فى تاريخ العالم . وتمتخذ حكومة جلالتى

كافة التدابير التي يتسنى لها اتخاذها، محاولة في ذلك تحسين حالة هؤلاء الناس السيئ، الحظ، المذكور في الطالع. فالمشكلة اليهودية مشكلة انسانية عظيمة، ولا يسعنا أن نقبل النظرية القائلة بوجوب اجلاء اليهود عن أوروبا، وعدم السماح لهم بالعيش ثانية في تلك البلدان، دون ما تمييز، وتمكينهم من المساهمة بما يملكونه من قدرة ومواهب في سبيل استعادة رفاه أوروبا وازدهارها. حتى أننا بعد أن نكون قد قمنا بكل ما في وسعنا في هذا الصدد لن نكون قد أتينا بحل للمشكلة برمتها.

لقد تقدمت إلينا في الآونة الأخيرة طلبات للسماح بهجرة واسعة النطاق إلى فلسطين، وفلسطين وإن كانت تستطيع المساهمة في ذلك، ليس بوسعها، بحذاتها، أن تهيئ الفرصة الوافية لمجابهة المشكلة بكاملها. وحكومة جلالته شديدة الرغبة في استجلاء جميع امکانات التي تؤدي إلى تهيئة فرصة موالية لليهود يستطيعون معها النهوض والانتعاش.

إن مشكلة فلسطين لمشكلة شاقة عسيرة، في صميمها. فعصك الانتداب على فلسطين، يتطلب من الدولة المنتدبة تسهيل الهجرة اليهودية، وتشجيع اليهود على الاحتشاد في الأرض، مع ضمان عدم إلحاق ضرر بحقوق ووضع الطوائف الأخرى من جراء ذلك، وعلى هذا، فإن حكومة جلالته تضطلع بالتزام مزدوج، إزاء اليهود من الناحية الواحدة، وإزاء العرب من الناحية الأخرى.

ولقد كان الافتقار إلى تفسير جلي صريح لهذا الالتزام المزدوج السبب الرئيسي لما قاسته فلسطين من عناء خلال الست، وعشرين سنة الماضية. فقد بذات حكومة جلالته كل جهد للتوصل إلى تدبير يتمكن العرب واليهود معاً من العيش معاً بسلام ووثام، والتعاون على ما فيه خير البلاد ورفاهها، بيد

أن جميع هذه الجهود باءت بالفشل . فكل تدبير قبل به فريق رفضه الفريق الآخر . وتاريخ فلسطين حافل ، منذ الانتداب ، بالاختلاف المتواصل بين العنصرين ، وقد انتهى هذا الاختلاف بين فترة وأخرى باضطرابات خطيرة .

ولا مندوحة من مواجهة الامر الواقع ، وهو أنه منذ أن عمل بنظام الانتداب ، استحال إيجاد أسس مشتركة للتفاهم بين العرب واليهود ، ذلك أنه كان من الصعب التوفيق بين الفروق القائمة بين الفئتين من ناحية الدين ، واللغة ، والمناخ الثقافية ، والاجتماعية ، وطرق التفكير والسلوك . ومن الناحية الاخرى ، فإن كلا من الشعبين يدعى بفلسطين ، فأحدهما يبنى دعواه على احتلالها حقبة من الزمن تبلغ ألف عام ، بينما يستند الآخر في دعواه إلى سجلات تاريخية ، مقرونة بتعهد لتأسيس وطن يهودى أعطى في الحرب العالمية الأولى . والواجب الذى ينبغى الاضطلاع به الآن هو إيجاد وسيلة للتوفيق بين وجوه هذا التباين .

ولقد تجاوزت أصداء هذا النزاع خارج حدود البلاد الصغيرة التى نشب فيها ، فلقضية الصهيونية انصار أقوياء فى الولايات المتحدة ، وفى بريطانيا العظمى ، وفى الامتلاكات المستقلة وغيرها ، وقد راع العالم المتمدين تلك الآلام التى تعرض لها فى السنوات الاخيرة ، يهود اوربا المضطهدون . ثم اننا إذا نظرنا إلى الناحية الاخرى من الصورة نجد أن قضية عرب فلسطين قد احتضنها العالم العربى بأسره ، كما أنها أصبحت ، فى الآونة الاخيرة ، مثار اهتمام تسعين مليوناً من اخوانهم فى الدين فى الهند . وفى فلسطين ذاتها يحتم ، على الدوام ، خطر نشوب اضطرابات من قبل هذا الشعب أو ذاك . ومثل هذه الاضطرابات لا بد وأن يتردد صداها فى أفق أوسع مدى .

فاعتبارات العدل والإنصاف ، الإنسانية ليست الاعتبارات الوحيدة التي تكتنف الاستقصاء عن حل لهذه المشكلة ، بل أن مثل هذا الاستقصاء ينطوي أيضا على اعتبارات الوثام الدولي والسلام العالمي .

وقد ارتبطت جميع الأحزاب بالالتزامات في معالجتها قضية فلسطين ، فهناك الالتزامات التي فرضها صك الانتداب ذاته ، أضف إليها التصريحات السياسية العديدة التي صدرت عن حكومة جلالته خلال الخمس وعشرين سنة الماضية . ثم أن حكومة الولايات المتحدة ذاتها قد تنهدت بأن لا يتخذ قرار من شأنه ، في رأيها ، أن يؤثر في الحالة الاسامية بفلسطين ، إلا بعد التشاور التام مع العرب واليهود .

وبعد النظر بعين الاعتبار إلى الحالة من جميع نواحيها ، وإلى ما أثارته من هذا الاهتمام العالمي الذي عيس كلا من العرب واليهود ، قرأى حكومة جلالته أن تدعو حكومة الولايات المتحدة للتعاون معها في تأليف لجنة تحقيق انكليزية - أمريكية مشتركة ، تكون الرئاسة فيها دورية ، لبحث مسألة يهود أوروبا ، والقيام باستعراض آخر لمشكلة فلسطين - على ضوء ذلك البحث . ويسرني أن يكون في رسمي أن أنهى إلى المجلس أن حكومة الولايات المتحدة قد لبثت هذه الدعوة .

أما شروط اختصاص لجنة التحقيق هذه ، التي اتفق عليها بين حكومة الولايات المتحدة وحكومة جلالته فهي كما يلي :

(١) فحص الأحوال السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، بفلسطين بالنسبة لتأثيرها في مشكلة هجرة اليهود إليها واستيطانها ، وفي رفاهية الالهالي المقيمين فيها الآن .

(٢) فحوص محاولة اليهود في الاقطار الاوربية حيث كانوا ضحية للاضطهاد النازى والفاشستى ، والتدابير العملية التى اتخذت ، أو التى ينوى اتخاذها فى تلك الاقطار ، لتمكينهم من العيش فى نجوة من التمييز والعسف ، وتقدير عدد أولئك الذين يودون ، أو الذين تضطروهم أحوالهم ، أن يهاجروا الى فلسطين أو الى بلدان أخرى خارج أوروبا .

(٣) سماع آراء شهود من ذوى اللياقة ، والاستشارة بآراء ممثلى العرب واليهود بشأن مشاكل فلسطين ، بالنسبة لما تتأثر فيه تلك المشاكل بالأحوال التى يشملها التحقيق بمقتضى البندين (١) و (٢) أعلاه وبغيرها من الأمور الواقعية والظروف التى لها صلة بالموضوع ، وتقديم التواصى إلى حكومة جلالته وحكومة الولايات المتحدة لمعالجة هذه المشاكل معالجة مؤقتة، وإيجاد حل دائمى لها .

(٤) تقديم أية تواص أخرى لحكومة جلالته وحكومة الولايات المتحدة، قد تكون ضرورية لتلافى الاحتياجات العاجلة الناجمة عن الأحوال المشار إليها ، أو تسهيل الهجرة الى بلاد خارج أوروبا واستيطانها .

هذه هى شروط اختصاص اللجنة ، وستقرر اللجنة نفسها الأصول التى ستتبناها فى سياق اضطلاعها بمهامها ، وبإباح لها ، إذا راق لها ، أن تعالج فى آن واحد ، مختلف المهام المنوطة بها بموجب شروط اختصاصها بواسطة لجان فرعية .

وستدعى اللجنة إلى معالجة المسائل الواردة فى شروط اختصاصها ، بمنتهى السرعة ، ولاريب أن اللجنة ستتخذ التدابير التى تراها ضرورية فى سياق مراعاتها للبندين الثانى والثالث من شروط اختصاصها ، كى تحتسب علما ويكون على هيئة من صفة واتساع نطاق المشكلة التى نجمت عن الحرب .

كما أنها ستنتظر بعين الاعتبار الى مشكلة الاستيطان في أوروبا ، وفي أية بلاد قابلة للاستيعاب ، وستقدم اللجنة توصيها ، على ضوء هذه التحقيقات ، الى الحكومتين لمعالجة المشكلة معالجة مؤقتة ، إلى أن يصبح بالامكان عرض الحل الدائم على الهيئة المختصة للامم المتحدة .

أن التواصي التي تقدمها أية لجنة للتحقيق ، كاللجنة التي تؤلف الآن ، ستكون أيضا ذات عون عظيم في سبيل التوصل إلى حل لمشكلة فلسطين . وستقوم اللجنة وفقا للبند الأول والثالث من شروط اختصاصها ، بتحقيق موضوعي ، في الأحوال السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، التي يعتقد الآن انها نحد من الهجرة إلى فلسطين ، وبعد الاستشارة بأراء ممثلي العرب واليهود ، تتقدم باقتراحاتها لمعالجة هذه المشاكل . وسيكون لزاما على حكومة جلالاته أن تتخذ الاجراءات بغية تأمين وضع نوع من الترتيب المؤقت المرضى ، واستنباط سياسة لتطبيقها بصورة دائمة فيما بعد .

وسيسهل هذا التحقيق إيجاد حل ييسر ، بدوره ، اتخاذ الترتيبات لوضع فلسطين تحت الوصاية .

أما ما يتعلق بفلسطين ، فإن من الواضح أن حكومة جلالاته لا يمكنها أن تتخلى عن الواجبات والالتزامات المترتبة عليها بمقتضى صك الانتداب ، مادام الانتداب قائما ، وهي تنوى وفقا لعهوداتها ، أن تعالج المشكلة على ثلاث مراحل :

(١) ستستشير العرب بغية وضع ترتيب يؤمن عدم تعطيل الهجرة اليهودية حسب المعدل الشهري الحالي ، ريثما تقدم لجنة التحقيق توصيها المؤقتة في هذا الشأن .

(٢) وبعد النظر في التواصي المؤقتة التي ستقدم بها لجنة التحقيق ،

ستستقصى ، مع الفرقاء ذوي الشأن ، إمكان استنباط ترتيبات مؤقتة أخرى لمعالجة مشكلة فلسطين ، إلى أن يتسنى الوصول إلى حل دائم لها .
(٣) ستعد حلا دائما لعرضه على الأمم المتحدة ، وسيكون هذا الحل متفقا عليه ، إن أمكن .

أن المجلس ليدرك أننا قد ورثنا في فلسطين ثراثا شاقا عسيرا ، وبما يزيد الواجب الملقى على عواتقنا تعقيدا التعهدات التي أعطيت في مختلف الاوقات إلى سائر الفرقاء ، تلك التعهدات التي نشعر إننا مرتبطون بشرفنا لتنفيذها . فأى انحراف عنيف ، دون التشاور المنطوي على الحكمة وسداد الرأي ، لا يمهّد السبيل إلى اتهام حكومة جلالته بنقض العهد والمواثيق فحسب ، بل يحتمل أن يؤدي إلى رد فعل خطير في جميع أنحاء الشرق الاوسط ، وأن يثير قلقا واسعا المدى في الهند .

أن حكومة جلالته مقتنعة بأن السبيل الذي تنوى انتهاجه في القريب العاجل لا ينطبق على التزاماتها فحسب ، بل سيكون ، في نهاية الامر ، أفضل ما يكون لمصاحبة كلا الفريقين ، وإن بضير ، على أي وجه من الوجوه ، بالاجراءات التي ستتخذ بناء على توصي لجنة التحقيق ، ولا بأحكام ميثاق الوصاية التي ستحل محل صك الانتداب الحالي ، وتسيطر على السياسة النهائية المتعلقة بفلسطين .

أن حكومة جلالته في انتهاجها هذا المنهج الجديد ، ترغب في أن أوضح بجلاء أن مشكلة فلسطين ليست من المشاكل التي يمكن حلها عن طريق القوة ، وأن كل محاولة يقوم بها أي فريق لحلها على هذا الوجه ستعالج بالحزم . فينبغي أن يسكون وليد البحث والتوافق ، وإن يسمح ، بأي حال من الاحوال ، بفرض حل قسرا .

واننا لوائقون بأنه لو تقدم العرب واليهود من هذه المشكلة بالروح التي ينبغي أن تعالج بها ، فلن يؤدي ذلك إلى إيجاد حل لمشكلة فلسطين يكون عادلا لكلا الفريقين فيحسب ، بل يكون بمثابة مساهمة عظيمة في سبيل رفع لواء الاستقرار والسلام في ربوع الشرق الاوسط .

وأخيرا ، ان اقدام حكومة جلالتة ، وموافقة حكومة الولايات المتحدة ، على معالجة جميع المشكلة التي ولدها الاضطهاد النازي ، لدليل قاطع على تهميمها على معالجة المشكلة معالجة إنشائية ، وبروح إنسانية بيد أنه ينبغي أنؤكد أن هذه المشكلة لا يمكن معالجتها فيما يتعلق بفلسطين وحدها فيحسب ، بل انها تتطلب توحيد الجهود وتضافر القوى لتفريج كربة هذه الشعوب المتألمة .

وأود في الختام ، أن أضيف إلى ما تقدم ، انني كنت طيلة هذه المدة في مشاور وثيق مع صديقي النزيل وزير المستعمرات حول هذا الموضوع الذي يهيم أمره ، إذ أن وضع فلسطين الانتدابي يجعل تلك البلاد ضمن نطاق مسؤولية وزارة المستعمرات ، ولكنه أيضا على جانب كبير من الأهمية لي ، ذلك أن المشكلة هي ، كما يظهر بجلالة ، مشكلة دولية . وتنوي حكومة جلالتة أن تواصل معالجة هذا الموضوع بالتعاون الوثيق بين وزارتيها كي يتاح التوفيق بين مشكلة فلسطين الخاصة والمسائل الدولية الاوسع مدى التي تنطوي عليها هذه المشكلة ، ومعالجتها جميعا كمسكلة إنسانية عظيمة (١) .

(١) نقل نص هذه الوثيقة من البيان الاسلي رقم ٩ لسنة ١٩٤٥ المطبوع في مطبعة حكومة الانتداب في فلسطين باللاغات الثلاث العربية والانكليزية والعبرية .

(٣٣) توصيات وتعليقات لجنة التحقيق الانجليزية - الأمريكية

بشأن مشاكل اليهود في أوروبا وقضية فلسطين

تقديم

عينتنا حكومتا الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة كهيئة مشتركة مؤلفة من أعضاء أمريكيين وبريطانيين لنقوم بالمهام التالية :

١ - للتحقيق في أحوال فلسطين السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وفي علاقتها بمشكلة الهجرة اليهودية وبخبر السكان الموجودين هناك حالياً .

٢ - للتحقيق في وضع اليهود في البلدان الأوروبية التي كانوا فيها ضحايا الاضطهاد النازي والفاشي ، وفي التدابير التي اتخذت أو ستتخذ في تلك البلدان لتمكينهم من التمتع بالحياة بحريين من الجور والتفريق الجنسي ، وفي تقدير عدد الذين يرغبون في المهاجرة إلى فلسطين أو البلدان الأخرى في أوروبا ، أو يجبرون على ذلك تحت ضغط ظروفهم الخاصة .

٣ - للاستماع إلى آراء الشهود ذوي العلاقة ، ولا ستشارة ممثلي العرب واليهود في مشاكل فلسطين ، تلك المشاكل التي تتأثر بحالات هي عرضة للتحقيق وفاقاً لأحكام المقرنين ١ و ٢ الآتيتين ، وبظروف وحقائق أخرى متعلقة بها ، ولعمل توصيات لحكومتى صاحب الجلالة البريطانى والولايات المتحدة الأمريكية تعلن بواسطتها هذه المشاكل مع حلها النهائي الدائم .

٤ - ولعمل أية توصيات أخرى ضرورية إلى حكومتى صاحب الجلالة البريطانية والولايات المتحدة الأمريكية ، لا مندوحة من عملها ، لمجابهة حاجات فورية ملحة ، تنشأ عن أحوال تنطبق عليها مضامين الفقرة الثانية المذكورة أعلاه ، وذلك بعمل اصلاحى في الدول الأوروبية الآتية الذكر بهيئة

التسهيلات الممكنة للهجرة إلى البلدان في خارج البلاد الأوروبية والاستيطان فيها .
وقد ألحت علينا الحكومتان معا بوجوب الاسراع الشديد في انهاء
المواضيع التي عهد إلينا بدرسها وتقديم تقريرنا لهما في خلال مئة وعشرين
يوما من تاريخ مباشرتنا للتحقيق .

وهكذا فقد اجتمعنا في مدينة وشنطن في يوم الجمعة الواقع في ٤ كانون
الثاني سنة ١٩٤٦ وباشرنا عقد جلساتنا العامة في يوم الاثنين التالي ، وأبحرنا
من الولايات المتحدة الأمريكية في ١٨ كانون الثاني، واستأنفنا عقد جلساتنا
العامة في لندن في ٢٥ منه .

ثم برحنا لندن إلى أوروبا في ٤ وه شباط وقسمنا لجنتنا إلى لجان فرعية
وشرعنا بتحقيقاتنا على الترتيب التالي :

في ألمانيا فبولونيا فتشيكوسلوفاكيا فالنمسا فايطاليا فاليونان . وفي ٢٨
شباط امتطينا غارب الجو إلى القاهرة حيث عقدنا عددا من الجلسات ، ثم
برحنا إلى القدس فوصلنا إليها في ٦ آذار . وقد تخلل الجلسات التي عقدناها
في فلسطين زيارات شخصية إلى أقسام البلاد المتعددة . وقد كانت الغاية من
هذه الزيارات الشخصية الاطلاع في الدرجة الأولى على أوصافها وميزاتها
المختلفة وعلى أساليب معيشة سكانها . وزارات اللجان الفرعية عواصم سورية
والعراق والمملكة العربية السعودية وشرق الأردن لتطلع على آراء الحكومات
العربية وممثلي الهيئات التي لها علاقة بالمواضيع التي أمامنا . وتركنا فلسطين
في ٢٨ آذار ، وختمنا مذكراتنا في سويسرا . وقد أسهبتنا في بيان سفرتنا
هذه في الملحق رقم ١ ، وها نحن الآن نقدم تقريرنا فيما يلي :

الفصل الأول

توصيات وتعليقات

(المعضلة الأوربية)

التوصية الاولى :

يتوجب علينا أن نعلن أن المعلومات التي حصلنا عليها تجعلنا على يقين من أن جميع البلدان ، ما عدا فلسطين ، لا يمكن الاعتماد عليها في إعداد مساكن لليهود الذين يرغبون في ترك أوروبا أو أنهم يرغبون على تركها . ولكن فلسطين وحدها لا تستطيع استيعاب جميع اليهود وضحايا الاضطهاد النازي والفاشي ، الأمر الذي يجعل العالم بأسره مسئولاً عنهم وعن جميع الاشخاص المشردين .

ولذا فاننا نوصي حكومتينا معا بأن تشرعا فورا بالتعاون مع البلدان الأخرى ، بالسعي الحثيث لايجاد مساكن جديدة لجميع الاشخاص المشردين ، بقطع النظر عن عقيدتهم أو جنسيتهم ، أولئك المشردين الذين انقضت مري روابطهم بجماعاتهم السابقة ولم يبق أمل باعادتها .

وعلى الرغم من أن الهجرة ستحل مشاكل بعض ضحايا الاضطهاد فان الاكثية الساحقة ، بما فيها عدد غير قليل من اليهود ، ستبقى مقيمة في أوروبا ولهذا فاننا نوصي حكومتينا بأن تسعيا لضمان تنفيذ أحكام ميثاق الأمم المتحدة الذي يدعو إلى « تشجيع الاحترام الشامل لحقوق الانسان مع المحافظة على الحريات الأساسية للبشر أجمع دون تمييز في العرق أو اللغة أو الدين » .

التعليق :

اننا بتوصية حكومتينا بأن تسعيا ، بالتعاون مع البلدان الأخرى ، لايجاد مساكن جديدة للاشخاص المشردين عن أوطانهم ، فاننا لا نقترح على أية

بلاد أن تجعل تبديلاً دائماً في سياسة الهجرة التي تسير عليها . فالاحوال التي شاهدناها في أوروبا لم يسبق لها مثيل، ولا يحتمل أن يظهر مثلها مرة أخرى ولهذا فاننا مقتنعون بأن أحكاماً خاصة يمكن لا بل يجب أن تدخل على قوانين الهجرة المعمول بها حالياً لمعالجة هذه الحالة الحزنة والفريدة في بابها والداعية الى اليأس .

وفضلاً عن ذلك فاننا نعتقد أنه بالإمكان القيام بأمر كبير ، لا سيما بما يتعلق « بالاشخاص المشردين » ومن ضمنهم اليهود الذين لهم انساباً في البلدان الكائنة في خارج أوروبا ، وذلك بتسهيل القوانين الادارية المعمول بها في هذه البلدان .

لقد قادتنا تحرياتنا إلى الاعتقاد بأن عدداً كبيراً من اليهود سيواصلون السكنى في معظم البلدان الأوروبية. وفي رأينا أن هجرة جميع اليهود الأوروبيين جماعات جماعات لن تكون ذات نفع لليهود أنفسهم ولا لأوروبا . ولذا يجب أن تبذل الجهود لتمكين اليهود من إعادة بناء مجتمعاتهم المستتعة ، وذلك بالسماح بهجرة الذي يرغبون منهم في تحقيق هذا الأمر ، وتحقيقاً لهذه الرغبة يجب أن ينفذ حالاً أمر إرجاع أموال اليهود المساوية اليهم في أقرب وقت ممكن ، وقد تبين لنا من التحريات التي قمنا بها أن الحكومات المختصة قد سنت في أكثر الأماكن قوانين بهذا الصدد . غير أن العقبة في سبيل ذلك هي أن تنفيذ هذه القوانين ، وعلى الأخص ما يتعلق منها في الملكيات الفردية يثير من جديد العداء الشديد للساميين. ولذا فاننا نقترح لأجل إعادة بناء المجتمعات اليهودية أن تكون المساعدة في إرجاع ممتلكات اليهود الشائمة إما عن طريق دفعات مالية على سبيل تعويض أو بطرق أخرى ، وهذه القضية هي من الأهمية في المكان الأول .

وقد ترك الاحتلال النازي وراءه روح العداء للساميين . هذا العداء الذي لا يمكن مقاومته بالتشريع فقط ، بل أيضا بتشدد الحكومات في ضمان الحريات الدينية والمساواة في الحقوق ، وبوضع منهاج تعليمي فعلى يقوم على الأسس الديمقراطية المصمجة التي يدعمها الرأي العام العالمي القوي ويقتن بالنهضة الاقتصادية والاستقرار .

هجرة اللاجئين الى فلسطين

التوصية الثانية :

أولا - أن يصدر في الحال اجازة تخول دخول فلسطين لليهود الذين كانوا ضحية اضطهاد النازية وعسف العاشية .

ثانيا - وأن تمنح هذه الاجازات ان امكن خلال العام الحالي ، وأن تتم هجرة هذا العدد الفعلية بأسرع وقت تسمح به الظروف .

التعليق :

وترى اللجنة بأن الاحياء الباقين من الاضطهاد النازي والفاشي الذين اتصلنا بهم يزيد عددهم على مئة ألف شخص . وفي الواقع يوجد أكثر من هذا العدد في المانيا والنمسا وإيطاليا فقط . وعلى الرغم من مرور عام كامل على تحرير اليهود فما تزال الأغلبية منهم التي تقطن في ألمانيا والنمسا تعيش في مراكز تجمع تعرف بمعسكرات التجمع ، وهي أشبه بالجزر بين الاقوام الذين لاقت على أيديهم أصناف العذاب والعسف . وترى اللجنة أنه لصالح هؤلاء اليهود ولصالح أوروبا نفسها يجب أن تخلق هذه المعسكرات ويوضع حد لبقائهم فيها ، أن معظم هؤلاء اليهود على حق في طلبهم الرحيل عن أوروبا لأن أكثرهم هم الأفراد الوحيدون الباقون على قيد الحياة بعد فناء عائلاتهم وقليولون هم الذين ما زال يلهم ارتباط في البلاد التي كانوا يسكنون فيها .

ومنذ نهاية الحرب لم يعمل سوى القليل في سبيل ترحيلهم إلى بلدان أخرى واسكانهم فيها . فتوانين الهجرة وقيودها تقف حائلا دون دخولهم إلى أكثر البلدان ، ولا بد من مرور وقت طويل قبل امكان تعديل هذه التوازنين وهذه القيود ، وقبل أن توضع هذه التعديلات موضع التنفيذ ، على أن في وسع بعضهم أن يذهبوا إلى البلدان حيث يوجد لهم أنساب ، وفي وسع البعض الآخر أن يدخلوا بموجب نظام الكوتا ، وانما هؤلاء عددهم صغير نسبيا .

ولا نعرف بلادا أخرى يمكن للاكثية الساحقة من هؤلاء اليهود أن تهاجر اليها في المستقبل القريب غير فلسطين ، وفضلا عن هذا فكلهم تقريبا يرغبون في الذهاب إلى فلسطين . وذلك لانهم على ثقة من أنهم سيستقبلون هناك بالترحاب الذي لا يحلمون بالحصول عليه في أى بلد آخر ، وأنهم هناك يأملون أن يعيشوا بأمان ويجددوا أمانهم في الحياة .

ونعتقد أن من الضروري تسهيل ذلك لهم في أقرب وقت ممكن . وفضلا عن ذلك فقد أكد لنا زعماء الوكالة اليهودية أن هؤلاء المهاجرين سيجدون كل عناية ومساعدة وعطف .

ولذا فاننا نوصى باعطاء مائة الف رخصة لدخول فلسطين تحقيقا له . هذه الغاية ونشعر بأن التنفيذ العاجل له هذا الامر يكون له أعظم تأثير على الموقف برمته .

ويجب أن تعطى الاولوية في منح هذه الرخص بقدر المستطاع إلى الأشخاص الموجودين حاليا في المعسكرات ، وإلى الذين حرروا في المانيا والنمسا وخرجوا من المعسكرات ولكنهم باقون في هذين البلدين . ولا نرغب في أن يستثنى من هذا العدد الضحايا الآخرون من اليهود الذين يريدون أن يتركوا البلاد

الموجودين فيها حالياً ، أو الذين تضطربهم ظروفهم إلى تركها ، أو الذين هربوا خوفاً من الاضطهاد قبل اندلاع نار الحرب . ونحن نعترف بأن هناك صعوبة في تقرير قضايا الاولوية ولسكننا مع هذا نلجح بتطبيق هذه الطريقة بقدر المستطاع ، ولدى تطبيقها أن ينظر بمنح الاولوية قبل أى شىء آخر إلى العجزة والمشوهين والاطفال والصناعيين الذين يحتاج إلى خدماتهم مدة أشهر عديدة في العمل الذى أصبح القيام به ضرورياً بسبب هذا السيل الجارف من المهاجرين .

ومن الضروري أن يعلن ان لافائدة ترجى بعد الحصول على شهادة الهجرة من التنقل من قطر إلى آخر ومن الدخول إلى فلسطين بصورة غير مشروعة . وما لا ريب فيه أن هذا العدد الوافر من المهاجرين سيكون عبئاً ثقيلاً على فلسطين . ولكننا على ثقة من أن السلطات المختصة ستتحمل ذلك على عاتقها ، وأنها ستحصل على معاونة الوكالة اليهودية النامية في حل هذا العبء .

وسيوافقه المسؤولون عن تنظيم هذه الهجرة والقائمون بها مشاكل عسيرة ، غير أنه مما لا ريب فيه أن المنظمات الاوربية العديدة ، الخاصة والعامة ، ولا سيما مؤسسة الانعاش والتعمير التابعة لمنظمة الامم المتحدة ، ستمديد المهونة الممكنة ، ذلك لأن التعاون الاجتماعى ضرورى جداً في كل شىء وفي جميع المراحل . ونحن متأكدون بأن حكومة الولايات المتحدة الامريكية التى أبدت اهتماماً كبيراً في هذا الامر ستساهم بقوة وبسخاء مع حكومة بريطانيا العظمى في العمل على تحقيقه ، وهناك طرق أخرى شتى يمكن تقديم المساعدة بها . وعلى أولئك الذين يعارضون في السماح لهذا الشعب الناعس بالدخول إلى فلسطين أن يعرفوا بأننا أخذنا بعين الاعتبار جميع ماعرضوه علينا من بيانات ووثائق ، ولنا كل الرجاء أنهم سيعيدون النظر في هذه القضية ، وانهم سيقدررون

الاعتبارات التي أدت بنا إلى هذه النتيجة حق قدرها ، وأنهم علاوة على ذلك كله ، إذا لم يكونوا مستعدين لمساعدة يد الأقل يجب ألا يكونوا سببا في زيادة آلام ومصاعب هؤلاء المحدثين .

مبادئ الحكم

لا دولة عربية ولا دولة يهودية

التوصية الثالثة :

لأجل البت نهائيا في مطالب العرب واليهود بشأن الاستئثار بفلسطين نرى من الضروري التصريح عن المبادئ التالية :

- ١ - أن لسيادة على العرب ، ولا للعرب على اليهود في فلسطين .
- ٢ - أن لا تكون فلسطين دولة يهودية ولا دولة عربية .
- ٣ - أن الشكل النهائي للحكم الذي سينشأ في فلسطين يجب أن يضمن - بضمائم دولية - حماية ورعاية مصالح المسيحية والإسلامية واليهودية على السواء في الأراضي المقدسة ، وهكذا يجب أن تصبح فلسطين في النهاية دولة ترمي وتحمي حقوق ومصالح المسلمين واليهود والمسيحيين على السواء ، وتمنح السكان بمجموعهم أكبر نصيب من الحكم الذاتي الذي يتفق وأحكام المبادئ الثلاثة الأساسية الآتية الذكر .

التهليل :

أن المصلحة العظيمة التي للعالم المسيحي في فلسطين قد أهملت إهمالا تاما أو تنوسيت أو تركت جانبا في جميع أدوار النزاع الدموي الطويل بين اليهود والعرب للسيطرة على تلك البلاد ، حيث يهتف كل فريق منها بأعلى صوته قائلا :

ان هذه الارض هى ملكنا

باستثناء الاشارة القصيرة المقتضبة الواردة في تقرير اللجنة الملكية «المدعو بعدئذ بتقرير بيل» والشهادات الصغيرة التي تلقيناها تحريرا وشفها حول هذه النقطة .

ولذلك فاننا نصرح بقوة بأن فلسطين أرض مقدسة في نظر المسيحي والمسلم واليهودي على السواء وبالنظر لكونها كذلك فهي ليست ولا يمكن أن تكون في يوم من الايام أرضا يستطيع أى شعب أو أى دين ان يدعى ادعاء عادلا بأنها ملك له .

ونصرح بنفس القوة أن فلسطين بكونها أرضا مقدسة تختلف كل الاختلاف عن غيرها من البلدان الاخرى ، ولذا يجب أن تكرر للمبادئ والتعاليم التي تقتضيها الاخوة البشرية لا التي تستلزمها القومية الضيقة .

وعدا ذلك فبالنظر لتاريخ فلسطين الطويل ، ولا سيما خلال الثلاثين سنة الماضية لا يمكن اعتبارها أرضا عربية صرفة ولا أرضا يهودية صرفة . لليهود صلة تاريخية بالبلاد والوطن القومي اليهودي ، وان كان يتضمن أقلية من السكان ، فقد غدا حقيقة واقعية بضمانة دولية ، وأصبح له الحق في الاستمرار والحماية والتطور باضطراد .

ومع ذلك فليست فلسطين أرضا يهودية صرفة ، ولا يمكن أن تكون كذلك في المستقبل . فهي في مفترق طرق العالم العربي ، وسكانها العرب الذين استوطن أسلافهم هذه المنطقة منذ أقدم الازمنة ينظرون بحق إلى فلسطين كوطن لهم .

ولذلك ليس من العدل في شيء ، ولا بالامكان من الناحية العملية ، أن تصبح فلسطين دولة عربية تهيمن فيها أكثرية عربية على مقدرات أقلية يهودية ،

أو دولة يهودية تهيمن فيها أكتثرية يهودية على مقدرات أقلية عربية . وفي كلتا الحالتين لن يكون لضمانات الأقلية القوة الكافية لحماية الجماعة التي تحت حكمها .

وقد أوضح أحد الفلمسطينيين الموقف بالعبارات التالية .

« لقد كان الخوف يساور قلوبنا نحن معشر اليهود من أن تصبح هذه البلاد يوماً ما دولة عربية ، وأن نصبح نحن تحت حكم العرب . وقد كان هذا الخوف يبلغ فينا أحياناً درجة الرعب . والآن بدأ هذا الشعور بالخوف نفسه يخالج أفئدة العرب وهو الخوف من ازدياد ونفوذ اليهود وتقدمهم عليهم وحكمهم لهم » .

فينبغي أذن جعل فلسطين بلداً يمكن فيها التوفيق بين الأمانى الوطنية المشروعة لليهود والعرب كليهما معا دون أن يخشى أى فريق تسلط الفريق الآخر عليه . وفي رأينا انه لا يمكن تحقيق هذه الغاية فى ظل أى شكل من أشكال الدسائير التي يكون فيها للأكتثرية العرقية الرأى الحاسم . ذلك لأن فضال الفريقين فى سبيل الحصول على الغالبية العددية هو الذى يعكس العلاقات بين العرب واليهود . ولضمان حكم ذاتى صحيح لكلتا الجماعتين العربية واليهودية لا بد من جعل هذا الفضال عديم الجدوى بحكم الدستور نفسه .

الانتداب ووصاية الأمم المتحدة

الموصية الرابعة :

لقد توصلنا الى النتيجة التالية وهى أن العداء بين العرب واليهود ، ولا سيما استمرار كل فريق منهما على السيطرة على الفريق الآخر عن طريق العنف اذا اقتضى الأمر ، يجعل فى حكم المؤكد أن كل محاولة لتأسيس دولة أو دول مستقلة فى فلسطين فى الوقت الحاضر ، أو بعد فترة من الزمن ، تودى إلى نزاع داخلى قديم

السلام العالمى . ولذا فإننا نوصى ريثما يتلاشى هذا العداء باستمرار الحكم
فى فلسطين على ما هو عليه تحت الانتداب إلى أن يتم الاتفاق على تنفيذ وصاية
الأمم المتحدة عليها .

التعليق :

نحن نعرف أن مهمة بريطانية كدولة منتدبة على فلسطين لم تكن بالمهمة
الهيمنة بالنظر إلى القوات العظيمة - العربية اليهودية - العاملة فى خارج
فلسطين . وقد صرحت لجنة بيل فى سنة ١٩٣٧ بأن الانتداب غير قابل للتطبيق .
واستنادا إلى ذلك أوضحت اللجنة الانتدابات الدائمة فى عصبة الأمم أن نظام
الانتداب يكاد يكون غير قابل للتطبيق (بعد أن صرحت لجنة بيل بمثل هذا
التصريح) وبعد سنتين من هذا التاريخ أعلنت الحكومة البريطانية عن عزمها
على اتخاذ الخطوات اللازمة لانتهاء الانتداب بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة ،
وذلك بعد أن وجدت أن حل المشكلة على أساس التقسيم الذى اقترحه
لجنة بيل غير قابل للتطبيق أيضا . ان توصياتنا هذه مؤسسة على ما نعتقد أنه
فى هذه المرحلة أعدل حل ممكن للجميع وذلك بالنظر إلى ما حصل فى
السابق وإلى جميع ماتم اجراؤه حتى الآن . ونحن نعرف بأن هذه التوصيات
لا تتفق مع مطالب أى من الفريقين ، هذا فضلا عن خروجها على سياسة
الدولة المنتدبة فى الآونة الأخيرة . ونحن نعرف بأن الأخذ بهذه التوصيات
يترتب عليه فترة وصاية طويلة الأمد . الامر الذى يتضمن عبئا ثقيلا جدا
بصعب على أية حكومة الاضطلاع به لوحدها . غير انه بالإمكان تخفيف
هذا العبء عن كاهل الوصى فيها لو قدر الاعضاء الآخرون فى هيئة الأمم
المتحدة الصعوبات حق قدرها وآزروا الوصى فى القيام بأعباء مهمته .

المساواة بمستوى المعيشة

التوصية الخامسة :

اننا نوصى، ونحن نتجه بأ نظارنا الى شكل من الحكم الذاتى يتفق والمبادئ الثلاثة المبسوطه فى التوصية الثالثة ، بلزوم قيام الدولة - سواء أكانت منتدبة أو وصية - باعطاء التصريح التالى وهو أن تقدم العرب الاقتصادى والعلمى والسياسى فى فلسطين يجب أن يكون مساويا لتقدم اليهود فى هذا المضمار . كما ينبغي على الحكومة أن تقوم بالخطوات اللازمة التى تستهدف سد الثغرة القائمة الآن بين المستويين ورفع مستوى معيشة العرب . وبهذا يتسنى لكلا الشعبين تفهم مصالحهما المشتركة ومصيرهما المشترك فى الارض التى يعود كلاهما اليها .

التعليق :

أن دراستنا للاحوال فى فلسطين ساقتنا إلى النتيجة التالية ، وهى أن أحد الأسباب الرئيسية للتصادم والنزاع هو التفاوت العظيم والفرق الشاسع بين مستوى معيشة العرب وبين مستوى معيشة اليهود ، حتى أن ظروف الحرب التى عادت على العرب بمنافع مالية كبيرة لم تقرب شقة التباعد بينها بصورة محسوسة ، ولا يمكن رفع مستوى معيشة العرب ليصل إلى مستوى معيشة اليهود الا إذا اتبعت الدولة المنتدبة سياسة رسمت بعناية ودقه لتحقيق هذا الغرض . ولدى التشديد على ضرورة انتهاز سياسة كهذه يجدر بنا أن نشير بنوع خاص إلى التفاوت فى الخدمات الاجتماعية - بما فيها المستشفيات الميسورة لليهود والعرب فى فلسطين .

أننا نعرف اعترافا تاما بأن الخدمات الاجتماعية اليهودية تم ول إلى حد بعيد من قبل الطائفة اليهودية فى فلسطين بمساعدة المنظمات اليهودية فى الخارج ،

وتشدد على أنه يجب أن لا يعمل أى شىء بقصد خفض مستوى هذه الخدمات الاجتماعية إلى مستوى الخدمات الاجتماعية عند العرب ، أو وقف الخدمات المستمرة التى تجرى فيها الآن .

أنا نقترح أن ينظر فيما إذا كان من المستحسن تشجيع العرب على تأسيس جماعة عربية على غرار الجماعة اليهودية التى تهيمن الآن على الخدمات الاجتماعية اليهودية وتمولها إلى حد بعيد ، ولا بد للعرب من أن يمتدوا أكبر من اليهود بمراحل على مساعدات الحكومة المالية . ولكن يجب على يهود فلسطين أن يسلموا بضرورة إنفاق الجزء الأكبر من الضرائب التى تجبى منهم ومن العرب على العرب لتلافى البون الشاسع الموجود حالياً بين مستوى المعيشة لدى الشعبين .

سياسة الهجرة المستقبلية

التوصية السادسة :

ربما تحال قضية فلسطين قريباً إلى منظمة الأمم المتحدة ، وينفذ فيها نظام الوصاية ، فإننا نوصى بوجوب إدارة فلسطين من قبل الدولة المنتدبة بموجب أحكام نظام الانتداب الذى يصرح بشأن الهجرة « بأن إدارة فلسطين مكلفة بتسهيل الهجرة اليهودية فى أحوال ملائمة مع مراعاة عدم الاضرار بحقوق الطوائف الأخرى ومركزها » .

التعليق :

لقد أوصينا بقبول ١٠٠.٠٠٠ مهاجر من ضحايا الاضطهاد النازى بالسرعة الممكنة ، وتتمددى الآن إلى الموقف بعد دخول ذلك العدد . اننا لا نستطيع أن نتطلع إلى المستقبل البعيد ، كما أنه لا يسعنا أن نضع قياساً للهجرة السنوية . وإلى أن تنفذ اتفاقية الوصاية فإن من رأينا الصريح أن تدار فلسطين حسب نصوص نظام الانتداب الآنف ذكرها ولا نستطيع

الذهاب إلى أبعد من هذا الحد في معرض الترسية . فقد يكون من المجازفة التكهن في هذا العالم المضطرب بما سيكون عليه الوضع الاقتصادي لأي بلاد بعد سنوات قليلة . ومن العسير بنوع خاص التنبؤ بمستقبل فلسطين الاقتصادي والسياسي بعد مضي بضع سنوات . فخرجوا والحالة هذه أن تضمحل وشيكاً الخصوصية والاضطراب السائدان حالياً ، وأن يحل محلها عهد سلم لم تعرفه الأراضي المقدسة منذ زمن بعيد . وأن يتحقق اليهود والعرب معا قريباً بأن التعاون من مصلحتيهما المشتركة بيد أنه لا يستطيع أحد أن يتكهن كم من الوقت يحتاج هذا الأمر لكي يتم .

وتتوقف إمكانية احتمال البلاد زيادة كبيرة في السكان ، مع الاحتفاظ بمستوى معيشة ملائم ، على مستقبلها الاقتصادي . وهذا بدوره يتوقف إلى درجة كبيرة على إمكان أو عدم إمكان تنفيذ الخطط الوارد ذكرها في التوصية الثامنة واقتطاف ثمارها .

ذكرت لجنة بيل بأن هناك عوامل سياسية واقتصادية تتعلق بالهجرة يجب أخذها بعين الاعتبار . وأوصت اللجنة المذكورة بإدخال ١٢٠٠٠ في السنة « كحد سياسي أعلى » أما نحن فلا يسعنا تحديد حد أعلى أو أدنى للهجرة السنوية في المستقبل ، إذ أن هناك عدة عوامل غير واضحة مازالت قائمة .

على أننا نرغب في بيان بعض العوامل التي نوافق على وجوب أخذها بعين الاعتبار لدى تعيين عدد المهاجرين من الذين ينبغي قبولهم في أي فترة من الزمن . من البديهي أن من حق كل أمة مستقلة ، رعاية لمصالح أبنائها ، أن تعين عدد المهاجرين الواجب قبولهم في أراضيها ، وعلى هذا القياس فإن من حق حكومة فلسطين فيما نعتقد ، أسوة بالحكومات الأخرى ، أن تقرر ،

بالنظر إلى مصالحة جميع سكان فلسطين وغيرهم ، عدد المهاجرين الواجب ادخالهم في أية فترة في المستقبل .

إن في فلسطين يوجد الوطن القومي لليهود الذي أحدث نتيجة تصريح بلفور ، فقد يرى البعض أن ذلك التصريح كان خاطئا وما كان يجب اعطاؤه ، وقد يرى البعض الآخر أنها فكرة عظيمة جدا . وأن بالإمكان تنفيذ أجراً وأهم برنامج استعماري عرفه التاريخ . ومن العبث الجدل في أي الرأيين أقرب إلى الصواب . فالوطن القومي قائم في فلسطين ، وجذوره عميقة في تربتها ، ولا يمكن محوه من سجل الوجود بالجدل ، كما أنه لا يمكن بأي وجه من الوجوه وقف وإلغاء اقدام المرتادين اليهود عن تنفيذ رغبتهم .

وحكومة فلسطين بصفة كونها مكلفة برعاية مصالح جميع السكان وتوفير الرفاه لهم لا يسعها أن تتجاهل مصالح هذا الجزء المهم من سكانها . ولا يسعها أيضا أن تتجاهل ما تم تحقيقه في غضون ربع القرن الأخير . ولا يمكن لأية حكومة في فلسطين تؤدي واجبها نحو شعبها أن تعجز عن بذل قصاراها لا للمحافظة على الوطن القومي فتسبب بل لتشجيع تطوره أيضا تطورا صحيحا وكما يبدو لنا ، لا بد لهذا التطور من أن يشمل الهجرة .

ويجب أن تكون مصالحة الشعب بجموعه ، بما فيه اليهود والعرب وسواهم ، الهدف الاساسي في فلسطين ، اننا نرفض الرأي القائل بعدم جواز قبول هجرة يهودية أخرى إلى فلسطين دون موافقة العرب ، الأمر الذي سيؤدي الى سيطرة العرب على اليهود ، ونرفض كذلك طاب اليهود الماسح بتقرير هجرة يهودية اجبارية بأسرع ما يمكن بغية ايجاد أكتريية يهودية ، ومن ثم تأسيس وانشاء دولة يهودية في فلسطين . أن مساعدة اليهود يجب ألا تكون خاضعة لمساعدة العرب ، ولا مساعدة هؤلاء خاضعة لمساعدة أولئك . ان رفاه

الفرعيين ، والحالة الاقتصادية في فلسطين كمجموع ، ودرجة تنفيذ المشاريع للزيادة في تحسينها وتقديمها ، أن كل هذا يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند تقرير عدد المهاجرين الممكن قبولهم في أية فترة خاصة .

أن فلسطين أرض مقدسة للاديان الثلاثة ، ويجب ألا تصبح أرض أى واحد منها دون الآخرين . والهجرة لأنماء الوطن القومى يجب ألا تصبح سياسة تجيز ضد المهاجرين الآخرين . وعليه فكل شخص يرغب في دخول فلسطين ، ويكون أهلاً لذلك بموجب القوانين المرعية ، يجب ألا يرفض قبوله بدعى أنه ليس يهودياً . وكل تشريع يتعلق بالهجرة يجب أن يوضع ويطبق على هذا المبدأ دائماً .

وفضلاً عن ذلك فإننا ، مع اعترافنا بأن كل يهودى يدخل فلسطين وفقاً بقوانينها مكتسب حق الإقامة فيها ، نشجب بشدة وجهة نظر بعض المحافل اليهودية في أن فلسطين قد منحت أو قد تنزل عنها بطريقة مالتكون دولة لليهود العالم قاطبة وأن كل يهودى أينما وجد هو مواطن فلسطينى لمجرد كونه يهودياً ، وفي وسعهم إذن دخول فلسطين كحق مكتسب من حقوقه دون الالتفات إلى الشروط التى تفرضها الحكومة على المهاجرين ، وأن ليس هناك هجرة يهودية غير مشروعة إلى فلسطين . « إننا نصرح ونؤكد أن كل مهاجر يهودى يدخل فلسطين خلافاً لقوانينها إنما هو مهاجر غير شرعى » .

سياسة الأراضي

التوصية السابعة :

إننا نوصى بما يلي :

- ١ - إلغاء القوانين المتعلقة بانتقال ملكية الأراضى الصادرة في سنة ١٩٤٠ واستبدالها بقوانين تستند إلى سياسة حرة في بيع الأراضى وإيجارها

والانتفاع منها بقطع النظر عن الجنس أو الملة أو العقيدة مع حماية صغار الملاك والزراع المستأجرين .

٢ - وعدا ذلك اتخاذ التدابير اللازمة لابطال ومنع الاحكام المتعلقة بنقل الملكية والايجارات والاتفاقيات المتعلقة بالأراضي التي تنص على جواز استخدام أفراد عنصر أو طائفة أو دين واحد دون غيرهم في تلك الأراضي وحواليها أو فيما له صلة بها .

٣ - وجوب ممارسة الحكومة رقابة دقيقة على الاماكن والمواقع المقدسة كبحر الجليل (بحيرة طبرية) وماجاوره مما يضمن عدم انتهاك حرمتها واستعمالها في أوجه لا يرتاح اليها ذمير أهل الدين وأن تسن فوراً القوانين اللازمة لتحقيق هذا الفرض .

التعليق

كانت قوانين انتقال ملكية الاراضى الصادرة في سنة ١٩٤٠ تستهدف حماية المستأجر العربى والمالك الصغير بمنع بيع الارض إلا للعربى الفلسطينى في إحدى المناطق ، وتقييد هذه البيوع في منطقة أخرى ، والسماح ببيعها بصورة حرة في منطقة ثالثة ، مما أدى إلى التمييز ضد اليهود . وهكذا نجد أن هذه القوانين ترمى إلى فصل العرب عن اليهود وإبقائهم منعزلين بعضهم عن بعض . وفي المناطق التي منعت فيها البيوع ، أوقيدت ، فقد حيل بين العربى وبين ما يغريه على بيع أرضه ، التي غالبا ماتتوقف عليها معيشتة ومعيشة أفراد أسرته ، نظير مبلغ لا يتناسب مطلقا وقيمتها الحقيقية . ومع أن تلك القوانين وضعت بغية المحافظة على مستوى معيشة الزراع العرب الراهن ، وتلافى خلق مجموعة كبيرة من السكان العرب الذين لا أرض لهم ، فانها لا تفي العربى المقيم في المنطقة الحرة ، ذلك لانه بإمكانه بيع أرضه بسعر خيالى والانتقال إلى

إحدى المنطقتين الآخرين ، وبذلك يزيد في ازدهامهما ، وكذلك العربى الذى يقيم على قيد مسافة قصيرة من حدود المنطقة الحرة ، أو عبرها مباشرة ، لا يستطيع الحصول على مبلغ يقرب مما يحصل عليه فى المنطقة الحرة ثمنا لارض مساوية لارضه فى جودتها .

اننا نعارض أى تشريع أو أية قيود يظهر فيها تحيز ضد اليهود أو العرب . ونعترف بالحاجة إلى حماية الملاك والمستأجر العربى الصغير ، واتخاذ مايلزم من التدابير لتلافي نشوء مجموعة كبيرة من السكان العرب الذين لا أرض لهم وأيضاً لرفع مستوى معيشة العرب . وقد اعترفت لجنة بيل بهذه الضرورة فى تقريرها (الفقرة ١٠ من الفصل التاسع) الذى أيد المبدأين التالين الموجودين فى تقارير سابقة وهما :

- ١ - أن أراضى فلسطين ، ما لم يطرأ تبديل ملحوظ فى أساليب الزراعة المتبعة فيها فإنها لا تقوى على احتمال زيادة كبيرة فى السكان .
 - ٢ - ان أراضى المناطق الجبلية مزدحمة بسكانها منذ الآن .
- ولا يزال هـذان المبدأان صحيحين ، ان لم يكونا قد أصبحا أكثر صحة اليوم .

اننا لا نعتقد بعدم امكان ضمان الحماية الضرورية للعرب إلا عن طريق حصر اليهود فى أجزاء خاصة من فلسطين . أن هذه السياسة التى اقترحتها لجنة بيل تتفق مع الحل الذى تقدمت به هى ، ونعنى به التقسيم . ولكنها لا تتفق مع الحل الذى عرضناه نحن .

ان عقود الایجار التى يجربها « الصندوق الوطنى اليهودى » تتضمن نصاً مآله أن لا يستخدم المستأجر عمالاً غير يهود فى الأرض المستأجرة أو حولها

أو فيما له صلة بها ، ونصبا آخر بأن كل عقد إيجار فرعى يجب أن يتضمن شروطا مماثلة .

اننا نعارض هذا التحيز كما ذكرنا آنفا . ونعتقد أن أحد الأسباب التي لاجلها وضعت مثل هذه الأحكام إنما هو ضمان استخدام المهاجرين اليهود في الاراضى ، ولكننا لانرى أن هذا الغرض يبرر الاجتفاظ بتلك النصوص والاحكام التي تعرقل التآزر والتفاهم بين العربى واليهودى .

ان الاراضى التي يملكها « الصندوق الوطنى اليهودى » أو التي يحولها المجلس الاسلامى الاعلى إلى وقف ، تصبح غير قابلة للانتقال . وقد أعربت لجنة بيل عن رأيها (فى الفقرة ٨٠ من الفصل التاسع من تقريرها) بأن من المستحسن أن تترث الحكومة فى بيع الاراضى الاميرية لمثل هاتين الهيئتين . فالوضع والحالة هذه يتطلب المراقبة ، ذلك لأنه ليس من مصلحة سكان فلسطين أن يصبح قسم كبير من أراضى بلادهم غير قابل للانتقال سواء أكان المالك هذه المؤسسة أو تلك .

انه لمن مصلحة اليهود والعرب معا فى بلاد صغيرة كثيفة السكان كفلسطين التي يزداد عدد سكانها بسرعة ، أن تستثمر جميع الأراضى وتستعمل على أكمل وجه ممكن ، كما أنه يجب العمل على تسوية حقوق الأراضى بالسرعة المستطاعة وتسهيل استثمار أراضى الدولة الصالحة للاستعمال والتي لا تطالب لأغراض عامة .

وتضم أراضى فلسطين المقدسة ضمن حدودها وفى جميع أنحاءها أماكن مقدسة فى اتباع الديانات العظمى الثلاثة ، ولذا فإن وجود الليدو برقصه وموسيقاه ، على ضفة بحر الجليل (بحيرة طبريا) لما يجرح احساس الكثيرين

من المسيحيين . وقد علمنا بوجود مشاريع أخرى ، ان تمت ، فلن تقل عن مشروع الليدو سوء مقبة .

ولذلك فقد رأينا من الصواب أن نشدد في توصيتنا بلزوم ممارسة رقابة شديدة ودقيقة وتعزيز القوانين المعمول بها إذا اقتضى الأمر .

التطور الاقتصادي

التوصية الثامنة :

لقد عرضت علينا تصاميم مختلفة لتطور فلسطين الزراعي والصناعي على نطاق واسع . وهذه التصاميم إذا ما نفذت بنجاح تزيد في قابلية البلاد على استيعاب واعاشة عدد أكبر من السكان وترفع مستوى معيشة اليهود والعرب على السواء .

ولسنا في وضع يؤهلنا لتقدير مدى صحة هذه التصاميم الخاصة . وإنما لا يسعنا إلا أن نؤكد أنهما مهما كانت عملية من الوجهة الفنية فستنتهي بالإخفاق ، ما لم يكن ثمة سلم مستتب في فلسطين . وفضلا عن ذلك فإن نجاحها التام يستلزم مؤازرة الدول العربية المجاورة لها لأنها ليست مشاريع فلسطينية صرفة . ولذا فإننا نوصي بأن تدقق هذه المشاريع كلها تدقيقا كاملا وتبحث وتنفذ منذ البداية وباستمرار التشاور التام والتآزر ، ليس مع الوكالة اليهودية فحسب ، بل أيضا مع حكومات الدول العربية المجاورة التي يعينها الأمر مباشرة .

التعليق :

لقد أتيح للاقتصاد اليهودي في مرحلته الإنشائية ، مزية وقوة رؤوس الأموال التي قدمت وفق شروط جملة الربح المادي في درجة ثانوية ، أما العرب فلم تتح لهم مثل هذه المزية . أما نحن ، مبدئيا ، فلا نعتقد بأن من

الحكمة في شيء أو من المناسب أن تضطلع أية مؤسسة خصوصية بمشاريع كمشروع وادى الاردن مثلا ، إذ ارتوى أنها سليمة من الوجهة الفنية ، حتى ولو كانت تلك المؤسسة مستعدة لتقديم الضمانات بالمنافع التي سيجنيها العرب ، وبأن لهم أن يشتركوها في إدارتها على نحو ما اقترحتة الوكالة اليهودية .

إن مثل هذه المشاريع ، بالنظر لجسامتها ، وما تنطوي عليه من آثار بعيدة المدى ، يجب أن ينظر إليها كمشاريع عامة تقع ضمن نطاق أعمال الحكومة . فلا تنفذ إلا على أساس كونها نافعة لجميع طبقات السكان . غير أن الاضطلاع بأي مشروع نافع يجب ألا يتأخر بسبب عقبات مالية محضه يمكن التغلب عليها بمساعدة مؤسسات شبه خيرية . ولا نرى أنه يتعذر الوصول إلى حل وسط يجمع بين التمويل اليهودي والمسئولية والمراقبة الحكوميتين .

إننا نرحب بما أعدته حكومة فلسطين نفسها من برامج للتعمير في فترة ما بعد الحرب . وحبذا لو تيسر وجود الوسائل للقيام بمشاريع أوسع مدى وأضحخم مقياسا . ولكننا نعترف بأنه من الخير جدا إيجاد الأموال اللازمة سواء عن طريق الموارد العامة أو القروض حتى يستتب الهدوء السياسي .

ونقترح في الوقت نفسه أن تحصل الحكومة على الصلاحيات التي تمارسها في الوقت الحاضر بشأن القيام بتجربات واسعة وكاملة عن مدى الموارد المالية المتيسرة في البلاد ، والسيطرة على استعمال المياه التي تحت الأرض وتقسير الحقوق المتعلقة بالمياه التي فوق الأرض .

إننا نشك في إمكانية توسيع مدى الناحية الاقتصادية في فلسطين توسيعا كاملا بالنظر إلى مرافقها الطبيعية المحدودة دون إجراء تبادل في البضائع والخدمات مع الاقطار المجاورة تبادلا حرا كاملا . والواقع أن مؤازرة

تلك الاقطار بصورة فعالة في بعض النواحي ، كالمشاريع التي تتضمن تجهيزات مياه ، لا يمكن الاستغناء عنها لضمان التطور الكامل المبني على أسس إقتصادية. ان ازالة المادة الثامنة عشرة من صك الانتداب تمهد السبيل لعقد اتفاقيات تجارية وتجارية شاملة ، لانتعارض مع الالتزامات الدولية ، التي قد يمكن للدولة المنتدبة أو الوصية أن تقبل بها ، الأمر الذي يمكن في النهاية أن يؤدي إلى شيء من قبيل الاتحاد الجركي . وهذا الهدف هو ما ترمى إليه دول الجامعة العربية التي تحيط بفلسطين .

التعليم

التوصية التاسعة :

تعزيزا للتفاهم بين الشعبين ، وسعيا وراء تحسين مستوى معيشة العرب بصورة عامة فاننا نوصي باصلاح نظام التعليم لليهود والعرب كليهما ، على أن يشمل هذا الاصلاح ادخال التعليم الاجباري خلال فترة معقولة من الوقت.

التعليق :

لقد أشارت لجنة بيل في الفصل السادس عشر من تقريرها إلى مساوئ نظام التعليم المعمول به في فلسطين وإلى التفاوت الكبير بين المبالغ التي تنفق على تعليم العرب واليهود . وقد أكد التقرير المذكور أيضا أن نظام التعليم في فلسطين لدى اليهود والعرب معا قائم على أسس قومية ، واسترعى الانتباه بصورة خاصة إلى الدعايات القومية المنتشرة في المدارس العربية .

لقد تبين لنا من التحريات التي قمنا بها أن المدارس اليهودية أيضا - وهي تحت إشراف الطائفة اليهودية وتدار بأموالها - قد أصبحت مشبعة بروح قومية ملتزمة ، وغدت وسائل فعالة ، بالغة الأثر ، لبث الروح القومية

العبرية الاعتدائية . ولذا فاننا نوصى بشدة بوجوب سيطرة الحكومة التامة على نظام التعليم اليهودي والعربي ، للقضاء على هذا التشتت المشيع بروح العنصرية ومسخ التعليم لأغراض الدعاية . كما أن من واجب الحكومة العمل على جعل التعليم أداة للتفاهم بين الشعبين وذلك بالإشراف على الكتب المدرسية ومناهج التعليم وفتح المدارس اشرافا دقيقا .

ولعل من المستحسن فيما نعتقد أن تتولى جزءا كبيرا من مسؤولية التعليم العربي طائفة عربية على غرار الطائفة اليهودية التي سبق تأسيسها في فلسطين ، ولكن إذا استهدفت الطائفتان اليهودية والعربية التعليم الاجباري فلا بد والحالة هذه من تخصيص نسبة أعظم بمراحل مما خصص حتى الآن من ميزانية فلسطين السنوية للتعليم . وسوف تنقق أكثر هذه الاعتمادات على تعليم العرب . ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا إذا خفضت بصورة محسوسة النسبة المخصصة الآن للأمن العام من الميزانية العامة .

ونشدد بنوع خاص على ضرورة زيادة التسهيلات المهيأة للعرب في الوقت الحاضر للتعليم المهني والثانوي والجامعي بصورة عاجلة . ان التفاوت في مستوى معيشة الشعبين الذي سبق لنا أن استرعينا اليه الانتباه ، يعزى إلى حد كبير إلى كون عدد أفراد الطبقة المهنية والوسطى اليهودية يزيد كثيرا عما هو عليه لدى العرب . ولا يمكن ازالة هذا الفرق الا بزيادة التسهيلات المتيسرة للعرب للتعليم العالي زيادة كبيرة جدا .

الحاجة الى استتباب السلم في فلسطين

التوصية العاشرة :

اننا نوصى في حالة العمل بما ورد في هذا التقرير ، بأن يوضح لكل من العرب واليهود معا بصورة لا تقبل الشك ، بأن كل محاولة من أى فريق ترمي

عن طريق التهديد باستعمال العنف أو عن طريق الارهاب أو عن طريق تنظيم جيوش غير قانونية ، واستخدامها للحيلولة دون تنفيذه ، سوف تقمع بحزم .
وإضافة إلى ذلك من رأينا أن تستأنف الوكالة اليهودية في الحال التعاون الفعال مع السلطة المنتدبة لقطع دابر الارهاب والهجرة غير المشروعة ، ولصيانة الأمن والنظام في جميع أنحاء فلسطين . لان ذلك ضرورى لمصلحة الجميع بما فيهم المهاجرون الجدد (١) .

(١) على أثر بحث تقرير هذه اللجنة أقر مجلس جامعة الدول العربية القرارين التاليين :

أ - مقاومة تسليح الصهيونية :

بالنظر لما أعلنته الحكومة البريطانية وما ظهر من تقرير لجنة التحقيق أن الصهيونية قد شكلت جيوشا مسلحة في فلسطين وأن بريطانيا العظمى لم تستطع الى الآن أن تحل هذه الجيوش وتزع سلاحها ، فاللجنة ترى أن هذا من شأنه أن يؤدي الى اضطراب الشعوب العربية للدفاع عن نفسها ومقاومة القبة بالقوة ولا تستطيع حكومات الجامعة العربية أن تمنع هذه الشعوب من أن تأخذ عديتها للدفع الشرعى عن نفسها وهى لهذا ترى أن تلفت الجامعة نظر الحكومة البريطانية الى خطورة هذا الموقف .

١٢ - ٦ - ١٩٤٦

ب - اعتبار بيع العقار للصهيونيين جرماً جنائياً :

بالنظر لما جاء في تقرير اللجنة الانجليزية الامريكية المشتركة من توصيات باتخاذ تدابير ترمى الى تسهيل بيع اراضى العرب من الصهيونيين في فلسطين ولتسهيل ادخال مهاجرين صهيونيين الى فلسطين ، وبما أن العرب يعتبرون الامرين سبيلا للقضاء على كيانهم في عمر دارهم ، فاللجنة ترى أن يوصى مجلس جامعة الدول العربية بوضع تشريع في كل دولة من دول الجامعة العربية يعتبر بموجبه بيع العتار في فلسطين للصهيونيين وتهريب اليهود اليها أو المساعدة عليهما بطريق السمسرة أو غيرها جرماً جنائياً .

١٢ - ٦ - ١٩٤٦

(٢٤) المذكرة التي ارسلتها الامانة العامة (١)
إلى الحكومة الامريكية عملاً بقرار مجلس جامعة الدول العربية
بتاريخ ١٢ يونيو سنة ١٩٤٦

تشرفت باستلام مذكرة تم المؤرخة ٢٠ مايو سنة ١٩٤٦ وعرضتها على
مجلس جامعة الدول العربية المنعقد بتاريخ ٨ يونيو سنة ١٩٤٦ في بلودان
بسوريا ، وقد سر مجلس جامعة الدول العربية أن حكومة الولايات المتحدة
قد أبدت في مذكرتها أن التوصيات التي تقدمت بها اللجنة الانجازية الامريكية
هي ذات صفة استشارية غير ملزمة ، ولقد سبق لجامعة الدول العربية أن بينت
عند تشكيل هذه اللجنة أنها لا تعترف بقانونيتها ولا اختصاصها ، وكان
لديها من المعلومات ، بعد تشكيلها ، ما يجعلها تشك في حيده بعض من أعضائها.
ورغم ذلك ومحاملة الحكومة الولايات المتحدة ورغبة في تمكينها من الاطلاع
على رأى العرب ملوكا ورؤساء وحكومات وشعوبا ، قررت عدم مقاطعتها ،
فتقدمت إلى هذه اللجنة بشئى البيانات والمعلومات ، وجل مقصدها ، هو
ظهور الحقيقة كاملة لحكومة الولايات المتحدة وشعبها تقاديا للتصادم بين
حقوق العرب ومصالحهم وسياسة دولة صديقة يعقد عليها العرب أكبر الآمال
وخشية أن تتأثر هذه السياسة بدعاوى فئة صاحبة من اليهود في الولايات
المتحدة لهم من أوائل ما ليس للعرب لتوجيه الرأى العام الامريكى وجهة
ضارة بالعرب ، وهى فى الحقيقة بعيدة كل البعد عن مصالح الامريكين فى
الشرق العربى والاسلامى ، ومعرضة للخطر ما بين الولايات المتحدة والشعوب
العربية من الثقة والمودة .

(١) نقل نص هذه المذكرة من مضابط جلسات دورة الاجتماع الرابعة غير العادية لمجلس

عامل العرب هذه اللجنة بكل أنواع المجاملة للأسباب التي ذكرت مع علمهم أن حكومه الولايات المتحدة ليس لها شأن خاص في فلسطين أكثر مما توحيه رغبتها في السلم وبث روح الاخاء بين العناصر والطوائف وكثيرا ما يحجب من هذه الحقيقة نشاط اليهود في الولايات المتحدة الذين يجمعون الاموال لانفاقها في فلسطين لأغراض سياسية تهدف لاقامة وطن قومي ودولة يهودية رغم حقوق سكان البلاد الاصليين .

ومن ثم فتدخل طائفة من رعايا الحكومة الامريكية في شئون أمة أخرى بما يعارض حقوق تلك الأمة يجر الولايات المتحدة إلى النزاع مع ملايين البشر الذين يضعون في شعب الولايات المتحدة وحكومتها ثقتهم وآمالهم الكبيرة ، تلك الحكومة التي ضيحت أكبر التضحيات لسيادة مبادئه ميثاق الاطلنطي ، والتي أعلنت الحريات الاربع ، والتي وضحت في الخطوط الرئيسية لسياستها العالمية رغبتها الأكيدة في اقامة عالم جديد غايته العدل والرخاء . هذا التدخل وبذل الأموال من طائفة من مواطني الدولة الأمريكية لا يصبح أن يكون سببا للعطف عليهم من دولتهم ، وحماية دعواهم ، بل في الحقيقة أدعى إلى غضبها ، ولو كانت المسألة الفلسطينية وليدة الاضطهاد النازي والمظالم التي أصابت اليهود ، لكان هناك مجال للقول ، ولكنها كما يعلم الناس جميعا ، وليدة سياسة بريطانية خاطئة منذ الحرب العالمية الأولى ، وابتدأت بوعدها بلفور قبل ظهور النازية والفاشية التي اتخذت اضطهادها لليهود في أوروبا ذريعة لتحقيق الاغراض السياسية الصهيونية العالمية ، وفضلا عن أنه لن يكون في فلسطين حل المشكلة اليهودية ، فانه قد نتج عن هذه الدعوة السياسية التي تحاط بسياسات من العاطفة والرحمة اضطهاد جديد لقوم آخرين من العرب في وطنهم ولو اقتصر عمل الولايات المتحدة على حماية اليهود المضطهدين في

أوروبا لكان عملا مرضيا انسانيا ، ولكن الخلط بين مشكلة اليهود العالمية وبين آمال الصهيونية السياسية في إقامة وطن قومي لهم ودولة في بلاد الغير وضد ارادة العرب قد زاد الأمور تعقيدا ولم يتقدم بها في اتجاه الصواب ، فلو أن الولايات المتحدة عمدت إلى حل مشكلة الاضطهاد العنصرى على أساس عالمى وانسانى لكان خير أعوانها في ذلك هم العرب .

وقد ترتب مع شديد الأسف على المعاونات التى ترد من الولايات المتحدة على الصهيونيين سواء كانت مادية أو أدبية أن تنفقم الأمروطن الصهيونيون انهم يستطيعون الاعتماد على أكبر دول العالم لاملأ ارادتهم على شعب فلسطين الأعزل فنظموا قوات مسلحة هى نواة الجيش اليهودى الجديد وجميعيات ارهابية هى أداة القتل والتدمير لتحقيق أغراضهم بالقوة وليس مما يساعد على التهدة هذا العطف الذى تبديه جماعة من مواطنى الولايات المتحدة على أغراض الصهيونية السياسية ، ومع أنه ليس من شأننا أن نتعرض لما يقال من ضغط اليهودية الصاخبة في أمريكا واثره على سياسة الولايات المتحدة ، تلك الدولة المحبة للسلام والعاملة على اقامة نظام الأمم المتحدة على أحسن مبادئ العدل ، فاننا نشعر بأن السياسة الصهيونية توشك أن تنجح في احداث صدام عنيف بين مصالح شعوب الشرق العربى وسياسة الولايات المتحدة ومصالحها .

وإذا استمر التسليح الصهيونى والارهاب واتخاذ القوة وسيلة لاملأ ارادتهم في فلسطين فاننا نخشى ألا يقف العرب وهم قوم فخورون بتاريخهم مكتوفى الأيدى أمام تحدى القوة ، وهم الذين قبلوا في كل زمن من الازمان النضال عن حقهم بقطع النظر عن عدة خصومهم أو عددهم وأشد مانخشاه كذلك الا تستطيع الحكومات العربية حصر النزاع في نطاق ضيق وقد اخذ يتجسم

في نظر الشعوب العربية خطر التسليح الصهيوني وعجز الحكومة البريطانية المسبوبة ، واستمر كذلك تدخل اليهود الامر يكان وأنصارهم في شئون فلسطين ووجود النأ بيد الكائن في الولايات المتحدة ، فان الأمور ستتطور قطعاً في اتجاه مخالف تماماً لما نعلمه عن سياسة الولايات المتحدة ، وإرادة شعبها التي ترمي إلى سيادة الحق لا القوة ، وإننا نود أن نلفت نظر حكومة الولايات المتحدة إلى خطر آخر أبغض إلينا من التسليح الصهيوني ذلك أن الدعوة القائمة في فلسطين المؤيدة بشريك من مواطني الولايات المتحدة قد أخذت تسمم أفكار أهل الشرق ضد اليهود فتعلمهم العداء لليهود « اللاسامية » التي لا عهد لهم بها وذلك مصدر انزعاج كبير للحكومات العربية التي تحرص كل الحرص على دوام الاخاء بين رعاياها مسلمين ومسيحيين ويهود ويؤسفنا أن يكون صخب اليهود المتعالي في الولايات المتحدة له في ذلك آثاره البعيدة السيئة ، ولو أن هذا الصخب والنشاط والاموال والمجهودات وجهت في الطريق الصواب لانشو تغيير الوضع الطبيعي في فلسطين ، بل نحو حل المشكلة اليهودية باسكان اليهود في أوطانهم الأصلية آمنين متساوين مع اخوانهم ومواطنيهم لوجدت تأييداً عاماً ولا نتجت أحسن الثمار لخير اليهود وخير الانسانية .

واننا نود أن نؤكد لحكومة الولايات المتحدة رغبة البلاد العربية الصادقة في ألا تعكر هذه الدعوة السياسية الصهيونية صفو العلاقات الطيبة المتينة بين بلادنا سواء أكانت في ميدان السياسة أو الاقتصاد أو الثقافة التي نحرص عليها كل الحرص والتي تفضلت الحكومة فأشارت في مذكرتها إلى رغبتها في تنشيطها ودوامها ونرجو كل الرجاء أن نتجنب جميعاً الوقوع رغم إرادتنا في حالة ليس للشعوب العربية أية مصلحة فيها وتجرحها إليها ضرورة الدفاع عن الكيان العربي في فلسطين .

أما ما ورد في تقرير اللجنة من توصيات مغرضة بعيدة كل البعد عن أن تأتي بالسلام لفلسطين أو الشرق فقد أرسلنا عنها بياناً مسجلاً للدولة البريطانية المسؤولة عن الحكم في فلسطين والتي يجب أن تعلم تمام العلم أنها لا بالجيش اليهودي ولا بقواها المادية تستطيع أن تتخلص من تعهداتها السابقة أو السياسة الانشائية التي رسمتها كحل وسط في الكتاب الأبيض الصادر في سنة ١٩٣٩ الذي ارتبط به شرفها ، وها نحن نتشرف بإيداع نسخة من ذلك مع هذه المذكرة .

وأخيراً فمع علمنا بأن تحقيق اللجنة ليس الاستشارة الموعودة بها فإننا نؤكد أن هذه المذكرة ليست رداً يخلى الحكومة الأمريكية تعهداتها باستشارة العرب ، فإن ذلك يقضى تبادل الرأي بطريقة أضمن للحاجة والتفاهم ، كما نود أن نذكرها بوعدها رئيسها السابق المرحوم روزفلت في خطابه المؤرخ في ٥ أبريل سنة ١٩٤٥ لجلالة الملك عبد العزيز والذي يقول فيه :

« تتذكرون جلالتيكم أنه في مناسبات سابقة أبلغتكم موقف الحكومة الأمريكية تجاه فلسطين وأوضحت رغبتنا بأن لا نتخذ قراراً فيما يختص بالوضع الاساسي في تلك البلاد بدون استشارة تامة مع كلا العرب واليهود ولا شك أن جلالتيكم تذكرن أيضاً أنه خلال محادثتنا الأخيرة أكدت لكم أنني سوف لا أتخذ أى عمل بصفتي رئيساً للفرع التنفيذي لهذه الحكومة يبرهن أنه عدائي للشعب العربي » وهنا يشير إلى تأكيده السابقة ألا يعمل شيئاً يساعد فيه اليهود على العرب .

(٢٥) مؤتمر فلسطين - لندن سنة ١٩٤٦

المقترحات

المقدمة على أثر المناقشات بين مندوبي حكومة جلالة الملك

في المملكة المتحدة وحكومة الولايات المتحدة (يولية سنة ١٩٤٦)

مذكرة مندوبي المملكة المتحدة

مرفق بهذا مستخرج من الخطاب الذي ألقاه رئيس مجلس اللوردات
روبرت موريسون عضو مجلس العموم البريطاني في المجلس في ٣١ يولية
سنة ١٩٤٦ .

قهر لانكستر ٩ سبتمبر سنة ١٩٤٦ .

مستخرج من هانسارد ٣١ يولية سنة ١٩٤٦

أتم مندوبو حكومة جلالة الملك ومندوبو حكومة الولايات المتحدة ،
الذين ساءفهم بالمندوبين الخبراء ، فحص التوصيات الواردة في تقرير اللجنة
الانجليزية الأمريكية للبحث في مشاكل اليهود في أوروبا ومشاكل فلسطين ،
وقد وضع الخبراء توصيات اجماعية عن السياسة التي يجب أن تتبع بخصوص
كل المسائل التي عالجها تقرير اللجنة الانجليزية الأمريكية ، وأرى لزاما
على أن أوضح ببعض الاسباب الواجبة الرئيسية لمقترحاتهم :

ابتدأ المندوبون الخبراء بمعالجة توصيات اللجنة الانجليزية الأمريكية
بالنسبة لمركز اليهود في أوروبا ، فان حوادث السنوات الأخيرة التي تلت
اعتلاء هتلر لمنصة الحكم أعطت أهمية خاصة لمعنى الوطن القومي لليهود
كأوى لمن يتمكن من الالتجاء اليه من البقية الباقية من يهود أوروبا ،
وما زاد صعوبات المشكلة الفلسطينية استحكاكا وتعقيدا الاضغط المهاجرة
من أوروبا .

وقد أدركت اللجنة الانجليزية الأمر بكية أن فلسطين وحدها لا تتمكن من القيام بحاجيات هجرة الضحايا اليهود للاضطهاد النازى والفاشى فأوصت حكومتانا بالتعاون مع البلاد الأخرى ، حيث أن العالم أجمع يشترك في المسؤولية ، أن يسعيا في الحال لايجاد مواطن جديدة لجميع الأشخاص الذين لا مأوى لهم بدون تفرقة بين العقيدة أو الجنسية .

وقد اقترح المندوبون الخبراء أن تتخذ الحكومتان الوسائل الآتية لتمكينهما من القيام في الحال بنصبيهما في حل هذه المشكلة :

أولا - تحاول الحكومتان أن تهيئا أحوالا مناسبة لاستيطان عدد وافر من الأشخاص الذين لا مأوى لهم في أوروبا حيث قد انضح أن الاغلبية الساحقة ستستمر في المعيشة هناك ، وتبذل الحكومتان الآن أقصى جهديهما في المنطقتين البريطانية والأمريكية في ألمانيا والنمسا في المساعدة على استيطان هؤلاء الأشخاص وعلى استئصال جذور المبادئ المضادة للسامية ، وفي إيطاليا والدول التي كانت موالية للعدو ستطالب السلطات بموجب معاهدات الصلح بأن تضمن لجميع الأشخاص الذين تحت حكمهم الحقوق البشرية والحريات الأساسية وعلاوة على ذلك يتحتم علينا في مساعدتنا لاستعادة الاستقرار السياسى والاقتصادى في أوروبا أن نستمر في القيام بنصبينا في ارجاع تلك الحالات الأساسية التي تمكن من لم شعث عدد وافر من الأشخاص الذين لا مأوى لهم بما فيهم يهود أوروبا .

وبعد الانتهاء من انجاز كل ما يمكن عمله في أوروبا يتحتم علينا أيضا ايجاد مواطن جديدة فيما وراء البحار لكثيرين من أولئك الذين انقسمت عرى علاقاتهم بجالياتهم السابقة بشكل لا يمكن اصلاحه .

وقد وضع المندوبون الخبراء التدابير الآتية - وبعضها في دور التنفيذ الآن - بقصد تنشيط هذا المشروع :

أولا - يتحتم علينا البحث في انشاء هيئة دولية للاجئين مهمتها معالجة مشكلة اللاجئين والأشخاص الذين لا مأوى لهم عموما بشكل فعال .
ثانيا - يتحتم علينا في مجلس الجمعية العمومية للأمم المتحدة أن نعتمد ونحث بقوة جميع الحكومات الاعضاء لقبول نسبة معينة من الأشخاص الذين لا مأوى لهم في أوروبا - بما فيهم اليهود - في الأراضي التي تحت إدارتهم ، وأود أن أذكر في هذا الصدد أن حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة قد سبقت فشقة الطريق بقبولها نعيم -دا بتشجيع استيطان نحو ٢٣٥٠٠٠ من الجنود البولنديين وتوابعهم ، وهذا بالطبع بالإضافة إلى اللاجئين السابق قبولهم أثناء الاضطهاد البازي ويقرب ما هو باق منهم في المملكة المتحدة من ٧٠٠٠٠ يهودي .

وقد سبق أن أخطرت حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة سائر حكومات الدومينيون عما قامت به من أعمال ، وتأمل أن تعضد هذه الحكومات النداء الذي ستوجهه حكومة جلالة الملك إلى الحكومات الاعضاء في جمعية الأمم المتحدة وهو نداء اليهم ليقبلوا عددا من الأشخاص المعبددين في الأراضي التابعة لحكمهم . واني أعلم أيضا أن الولايات المتحدة - حيث استوطن في نفس الوقت بشكل دائم نحو ٢٧٥٠٠٠ لاجيء ، منهم ١٨٠٠٠٠ يهودي - قد عادت إلى قبول المهاجرة العادية ويتنظر أن تقبل نحو ٣٥٠٠٠ مهاجر سنويا من البلاد الأوروبية التي يؤخذ منها الأشخاص الذين بدون مأوى ، وسنستمر ريثما يتم تأسيس هيئة دولية للاجئين في التعاون مع حكومة الولايات المتحدة على تنشيط استيطان اللاجئين والأشخاص الذين

لا مأوى لهم ، وذلك بمساعدة اللجنة الحكومية المختصة بتحضير المخطط لاستيطان عدد كبير من الذين لا مأوى لهم في البرازيل وغيرها من بلاد أمريكا الجنوبية .

فيوضح مما تقدم أن الأوجه الرئيسية لمشكلة اللاجئين والأشخاص الذين لا مأوى لهم لم تغفل ، وكذا اصلاح الاحوال في أوروبا بشكل يسمح باعادة استيطان أكبر عدد ممكن من الأشخاص الذين لا مأوى لهم ، ممن أرادوا البقاء في تلك القارة ، بما فيهم اليهود ، فان هناك احتياجا إلى الانتفاع بمقدرة ومواهب اليهود وغيرهم في القيام بأعمال التعمير الجسيمة التي تواجهنا . ونحن في نفس الوقت قائمون بدون توان في اتخاذ خطوات عملية لضمان مساهمة بلاد أخرى بما فيها فلسطين في استيطان أولئك الأشخاص المبعدين ، ومنهم اليهود ، المضطرين إلى التطلع إلى بلاد غير الاقطار الأوروبية للتوطن فيها بشكل دائم

وعندما صاغ المندوبون الخبراء سياسة جديدة لفلسطين قبلوا كأساس المبادئ الواردة في التوصية الثالثة للجنة الانجليزية الأمريكية وهي أن فلسطين في مجموعها لا يمكن أن تكون دولة يهودية ولا دولة عربية وأن لاحق لاحدى الجاليتين في فلسطين أن تسيطر على الأخرى ، كما يجب أن تشكل الحكومة بحيث تضمن مصالح المسيحية والديانتين الاسلاميه واليهودية في البلاد المقدسة .

والمندوبون الخبراء يبنون حججهم على ما يأتي :

لا يمكن بأي وجه من الوجوه التوفيق بين المطامح السياسية للفريقين في فلسطين فالنزاع الذي أثارته هذه المطامح إحاد لدرجة ترك قليلا من الامل في الوصول في وقت معقول إلى ذلك الحد من التعاون بين العرب واليهود الذي

يساعد على تكوين حكومة موحدة في فلسطين تتفق مع هذه المبادئ الأساسية التي لعب فيها كل من شعبيها دوره .

ويظهر أن الأمل الوحيد في السلام وفي اتجاه سريع نحو أنظمة الحكم الذاتي ينحصر في صياغة دستور البلاد بشكل يعطى كلا من الفريقين أعظم قسط ممكن من السلطة لإدارة شؤونه الخاصة .

ويعتقد المندوبون الخبراء أن الطريقة المثلى في الظروف الحالية لتحقيق ذلك هي إنشاء مناطق عربية ويهودية تتمتع بقسط وافر من الحكم الذاتي تحت إشراف حكومة مركزية ، ويقترحون لهذا الغرض تقسيم فلسطين إلى أربعة مناطق :

منطقة عربية ، ومنطقة يهودية ، ومقاطعة للقدس وأخرى في النقب . وتشمل المنطقة اليهودية الجزء الأعظم من مساحة الأراضي التي استقر فيها اليهود ومساحة كبيرة حول وبين المستعمرات .

وتشمل مقاطعة القدس مدينة أورشليم وبيت لحم وضواحيهما المباشرة . وتؤلف مقاطعة النقب من مثلث الأرض الفضاء غير المسكونة الكائن جنوبي فلسطين عبر الحدود الحالية للأرض المنزرعة ، أما المنطقة العربية فتشمل باقي فلسطين وتكون بذلك في الغالب عربية محضة من ناحيتي الأرض والسكان .

أما حدود هذه المناطق فتكون حدودا إدارية بحجة تعيين المنطقة التي يقع في داخلها مجلس نيابي محلي مخول له سن القوانين في أمور معينة ، وهيئة تنفيذية تقوم بتطبيق هذه القوانين ، ولن يكون لهذه الحدود أية أهمية من ناحية الدفاع أو الجمارك أو المواصلات ، وإنما لأعطائها صبغة نهائية فانها بمجرد تقريرها تصبح غير قابلة لأي تغيير إلا باتفاق بين المنطقتين المختصتين ، ودمج

نص بهذا المعنى في صلب اتفاقات الوصاية وكذا في الوثيقة التنفيذية لهذا المشروع وتحويل الحكومات الاقليمية سلطة التشريع والادارة داخل مقاطعاتها في نطاق واسع من المسائل ذات الصبغة الاقليمية المحضة، وتحويل هذه الحكومات أيضا السلطة لتحديد عدد الاشخاص الراغبين في الاقامة الدائمة في أراضيها وتقرير مؤهلاتهم لهذه الاقامة بعد عرض هذا المشروع، ويطلب من هذه الحكومة بواسطة الهيئات التي تسن القانون الاساسي أن تتخذ الطرق اللازمة لضمان الحقوق المدنية والمساواة لجميع السكان أمام القانون وكذلك لضمان حرية الانتقال والتجارة بين المناطق، وتحويل هذه الحكومة أيضا السلطة لجمع الاموال اللازمة للقيام بوظائفها .

وتنفرد الحكومة المركزية بالسلطة في وسائل الدفاع والعلاقات الخارجية والجارك والضرائب، وكذا يحتفظ لها في البداية بنفس السلطة في تطبيق القوانين والمحافظة على النظام بما فيه البوليس والمحاكم وعدد معين من الامور التي تهم فلسطين بأكملها .

وتستأثر الحكومة المركزية أيضا بالسلطات التي لم ينص على منحها للمناطق في ادارة الحكم فينتخب مجلس نيابي لكل منطقة وكذا يعين المندوب السامي من بين أعضاء المجلس النيابي هيئة تنفيذية مؤلفة من وزير رئيسي ومجلس وزراء بعد استشارة الزعماء . وتتطلب القوانين التي تقرها المجالس النيابية مصادقة المندوب السامي وهذه المصادقة لا تمنع الا في حالة تنافي القانون المختص مع أداة الحكم وهو شرط يؤدي لضمان السلام في فلسطين وحفظ حقوق الاقليات .

كما أنه من الضروري أن يحتفظ للمندوب السامي في حالة الطوارئ بحق التدخل عند عجز أي حكومة اقليمية عن القيام بتأدية وظائفها الاصلية أو في

حالة تجاوزها هذه الوظائف . ويقوم المندوب السامي في البداية يعاونه في ذلك مجلس تنفيذى معين من قبله ، بممارسة الوظائف التنفيذية والتشريعية للحكومة المركزية وقد يرأس الفلسطينيون بعض أقسام الحكومة المركزية اذا اعتبر المندوب السامي أن ذلك أصبح في حيز الامكان .

وينشئ المندوب السامي مجالسالمشروعات التقدم والعمران ومجالسالتحديد الاسعار مؤلفين من مندوبى الحكومة المركزية وممثل المناطق ، وكذلك ينشأ في منطقة القدس مجلس يتمتع بسلطات المجالس البلدية ويجرى انتخاب أعضاء هذا المجلس ما عدا عددا معلوما يعينه المندوب السامي أما منطقة النقب فتكون تحت ادارة الحكومة المركزية في الوقت الحاضر .

هذا المشروع لمنح الحكم الذاتى للاقاليم يحفظ إلى حد كبير من تعقيد مشكلة الهجرة اليهودية إلى فلسطين ومع أن الرقابة اليهودية على الهجرة تبقى من خصائص الحكومة المركزية غير أنها يجب أن تمارس على أساس توصيات الحكومات الاقليمية وطالما لا يحدث تجاوز لطاقات التشعب الاقتصادى لاية منطقة فالحكومة المركزية ترخص بالمهاجرة التى ترغب فيها الحكومة الاقليمية لتلك المنطقة غير أنها لا تملك حق الترخيص بالمهاجرة بشكل يجاوز الحد الذى تقترحه الحكومة الاقليمية . بناء على ذلك سيكون لحكومة المنطقة العربية حق التمتع بدورها بالسلطة التامة لمنع مهاجرة اليهود إلى منطقتها غير أن المنطقة اليهودية تتمتع بدورها بحق قبول أى عدد من المهاجرين ترغب فيه حكومتها .

ويقترح الخبراء ، كجزء من هذا المشروع ، أن يصبح في حيز الامكان قبول توصيات اللجنة الانجليزية - الامريكية القائلة بادخال ١٠٠.٠٠٠ مهاجر يهودى في الجبال إلى فلسطين واستمرار حركه المهاجرة بعد ذلك . وقد جهز الخبراء

مشروعاً بنقل ١٠٠.٠٠٠ يهودى من أوروبا إلى المنطقة اليهودية في فلسطين ،
وسيبداً بهذا المشروع إذا تقرر تنفيذه بأكمله . فتمنح شهادات المهاجرة
بأسرع ما يمكن ويبذل كل مجهود لاستكمال عملية الانتقال فى مدة اثني
عشر شهراً من تاريخ المهاجرة .

وينتار المهاجرون بادىء ذى بدء من بين اليهود في ألمانيا والنمسا وإيطاليا
وتمنح الأولوية لمن سبق وصرف ردحاً من الزمن فى مراكز الإقامة فى تلك
البلاد ولمن أطلق سراحهم من هذه المراكز ولا يزالون فى ألمانيا والنمسا .
وتمنح الأولوية من بين هذه الجماعات للصيناع الماهرين فى البناء والزراع
والاطفال وذرى العاهات والطاعنين فى السن ، ويسحب السواد الأعظم من
المائة ألف مهاجر من ألمانيا والنمسا وإيطاليا ، ولا تصرف الشهادات الممكنة
الحصول عليها لمهاجرة اليهود الموجودين فى أى بلد آخر من بلاد شرق
وجنوب شرق أوروبا الا الاطفال اليتام فقط . ويسرع فى نقل المهاجرين
بأقصى درجة تناسب مع سرعة اخلاء معسكرات الاعتقال فى فلسطين
المعدة لاقامتهم مؤقتاً حتى يمكن استيعابهم .

وينص هذا المشروع على دعوة حكومة الولايات المتحدة لتتحمل
وحدها مسؤولية نقل المهاجرين الذين نوهت عنهم من أوروبا إلى فلسطين
فتقدم البواخر اللازمة لذلك . تقوم بدفع مصاريف الانتقال وتقوم أيضاً
بتقديم الطعام لهؤلاء المهاجرين لمدة الشهرين الاولين من وقت وصولهم إلى فلسطين .
ولا شك أن مصاريف نقل واسكان هذا العدد فى فلسطين ستكون
جسيمة . ولما كانت الهيئات اليهودية قد أخذت على نفسها المسؤولية المالية
فلا يرى الخبراء أى مبرر لعدم الحصول على الاموال المطلوبة من التبرعات
واكتسابات اليهود فى أنحاء العالم وبواسطة الاقتراض .

وقد قبل الخبراء توصيات اللجنة الانجازية - الامريكية بأن اصلاح شئون العرب الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين هو من الامور المرغوب فيها وتشمل اقتراحاتهم في فلسطين في هذا الصدد انشاء مصالحة المصحة تضارع ماهو موجود الآن لليهود ، وتوسيع نطاق وسائل التعليم ، وتسهيل قروض بفائدة بسيطة للعرب المزارعين واتخاذ طرق أخرى تؤدي إلى زيادة انتاج الارض ، بتشيط الحركة التعاونية والصناعات الخفيفة وتحسين طرق المعيشة في المدن والريف .

ولقد لفت المندوبون الخبراء النظر إلى انجاز هذه المشروعات وغيرها لتحسين القروض الاقتصادية ومستوى المعيشة في فلسطين سيتطاب في ابان السنين القليلة الأولى رءوس أموال جسيمة لا يمكن الحصول عليها عن طريق الفروض مما يجعل منها عبئا ثقيلا على مالية البلاد . كما أن تكوين النظام الإقليمي سيؤدي إلى عجز في ميزانية المنطقة العربية تطالب تغطيته اعانة من قبل الحكومة المركزية . وعلاوة على ذلك ستحتاج فلسطين إلى مساعدة مالية أخرى في حالة تنفيذ المشروع في مجموعه .

وقد رأى الخبراء لمواجهة هذه الحالة أن يطلب إلى الولايات المتحدة أن تقدم منحة وافرة إلى حكومة فلسطين للاستعانة بها خصيصا لتمويل مشاريع التحسين التي لانصلح لنظام قروض الاستهلاك وللمساعدة في تغطية المصروفات الاستثنائية أثناء فترة الانتقال ، وأن تطالب الحكومة البريطانية بأن تأخذ على عاتقها المسؤولية النهائية لمقابلة العجز السنوى في ميزانية فلسطين إلى ذلك الوقت الذى تصل فيه إيرادات البلاد إلى درجة تجعل ذلك أمرا غير ضرورى . ويعتقد الخبراء أن احتياج فلسطين إلى التقدم الإقتصادى يجب أن يعالج على ضوء احتياجات الشرق الاوسط على العموم من هذه الناحية .

فهم يعلمون أن حكومات الدول الممثلة فى الجامعة العربية تدرس الآن وسائل التقدم الإقتصادي فى بلادهم فلذلك يقترحون فى حالة ملاقاتهم أية صعوبة فى سبيل حصولهم على فروض دولية لهذا الغرض أن ترخص الولايات المتحدة بعقد قروض على نطاق واسع للمساعدة على تنفيذ هذه المشاريع وتعقد هذه القروض بواسطة هيئة لا ثقة للقيام بتقديم شؤون الشرق الأوسط بما فيه فلسطين . ومن الضروري معاونة شرق الاردن ، وإذا أمكن سوريا ولبنان ، فى القيام بأغلب المشروعات الكبيرة التى يمكن استفادة فلسطين منها .

ويقترح الخبراء فى هذا الصدد ، بشرط موافقة شرق الاردن ، أن يقوم مهندسون خبراء بأسرع ما يمكن بمعاينة موارد المياه المشتركة بين فلسطين وشرق الاردن تحت اشراف الحكومة .

وهنا أكون قد أنمت فحوى توصيات المندوبين الخبراء . وبما أن حكومة جلالة الملك تعتقد بأن هذه التوصيات هى الوسيلة المثلى للوصول إلى حل هذه المشكلة فقد أخطرنا حكومة الولايات المتحدة باستعدادنا لقبول هذه التوصيات كأساس للمفاوضات وكان أملنا أن تصلنا موافقة الرئيس ترومان قبل البدء فى المناقشة ولكن علمنا بأنه قرر نظر لتعقد هذه المسألة أن يناقش المندوبون الخبراء الأمريكيين بالتفصيل فيها وهم الآن فى طريقهم إلى واشنطن لهذا الغرض . فيتضح من هذا أن الرئيس ترومان ينوى أن يستوفى البحث فى هذه المسألة وأملنا أن يصل إلينا رد منه بالتالى فى الوقت المناسب .

وفى نفس الوقت حيث أن الحالة فى فلسطين لا تحتل أى تأخير فقد دعونا مندوبى اليهود والعرب لمقابلتنا لبحث هذه المسائل ونأمل أن نضع أمامهم مشروع المندوبين الخبراء كأساس لهذه المفاوضات .

فاذا صادف منهم قبولاً فاننا ننوئ أن ندججه فى أبة اتفاقية وصاية على فلسطين وعلى كل حال أود أن أوضف بجلاء أننا نقصد الاستمرار فى مباحنة العرب واليهود فى مشروع دستورى على هذا الأساس لاننا نعتقد أنه يحتوى على مزاياء عديدة لكلا الفريقين فى فلسطين .

وسىكون اليهود أحراراً فى ممارسة قسط وافر من مراقبة الهجرة إلى منطقتهم الخاصة وكذلك فى السعى لتقدم مشروع الوطن القومى اليهودى فى تلك المنطقة فتلقى قوانين نقل الأراضى وتصبح فى نفس حكومة المنطقة العربية حرة فى السماح أو الرضى لليهود فى شراء الأراضى فى منطقتها إلا أن مساحة المنطقة اليهودية ستكون أوسع من التى لهم الحرية أن يبتاعوا منها الآن . وريح العرب هنا ينحصر فى تخلص الأغلبية العظمى منهم نهائياً من شبح السيطرة اليهودية وتمتعهم فى الحال بقسط وافر من الحكم الذاتى مصحوباً بضمانات قوية لصيانة حقوق الأقلية العربية فى المنطقة اليهودية .

وينفسح هذا المشروع الأمل لكلا الفريقين فى رقى يكاد ألا يكون لهم أمل فيه إذا أصبحت فلسطين دولة موحدة .

ولو أن الامر لا يظهر جلياً الآن ، فلا شك أن المشروع يترك الطريق مفتوحاً للوصول إلى تقدم سلمى وتطور دستورى اما نحو التقسيم أو نحو وحدة اتحادية (فدرالية) بمعنى أن يشترك ممثلو الطرفين فى إدارة الشؤون المركزية فهناك احتمال أن هذا يؤدى فى النهاية إلى دستور اتحادى ناضج كل النضوج وان انضج أن عوامل التباعد أشد من أن تقهر فالطريق مفتوح إلى التقسيم .

ومقترحاتنا لا تمس فى كلنا الحالتين هذه النتيجة بأى وجه من الوجوه لاننا نعتقد أن هذا المشروع أعدل وأصوب تسوية بين مطالب العرب واليهود

يمكن الوصول إليها وأنه أمثل وسيلة للتوفيق بين مصالح الفريقين المتضاربة وإنما يتحتم علينا جلاء هذا الأمر ويتوقف التنفيذ الكامل لمشروع الخبراء في مجموعه على تعاون الولايات المتحدة وآمل أن يكون ذلك قريب التحقيق فإن لم يتم فلا مندوحة لنا من إعادة النظر في الحالة ، وبالأخص فيما يتعلق بالتعهدات المالية والاقتصادية مما من شأنه التأثير على سير وقف المـاجرة ومداها وتقدم البلاد .

(٢٦) خطاب عبد الرازق السنهورى باشا

(المملكة المصرية)

فى مؤتمر فلسطين بلندن فى ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٦

أشرف أن أقدم اليكم وجهة نظر الوفد المصرى فيما يختص بتقرير لجنة الخبراء ولقد رأتى أنه من الأفضل تحضير هذا الخطاب قبل القائه نظرا لمعرفة المحدودة باللغة الانجليزية وحتى تظهر وجهة نظر الوفد المصرى فى هذه المسألة الدقيقة الخطيرة من الموضوع بدرجة لا لبس فيها ولا غموض . وقبل أن أخوض فى الموضوع أحب أن أعرب أولا عن تقديرى لحسن النية التى بدت فى الخطاب الرائعة التى ألقاها مستر أنلى ومستر بيفن ومستر هول فى الاجتماعات الافتتاحية لهذا المؤتمر ، ولقد كنت استشعر أثناء استماعى لكم أن سر نبوغ هؤلاء الساسة القادرين انما هو ميلهم الطبيعى إلى الاخلاص والصراحة وقد أوضح مستر بيفن رغبته فى أن يقدم كل وفد بمفرده وجهة نظره الخاصة وليس أن نقدم بياننا من وجهة متحدة واستجابة لهذه الرغبة ألقى بمانى هذا .

يمكن تلخيص مقترحات لجنة الخبراء فى ثلاث نقاط :

١ - تقسيم فلسطين إلى أربعة مناطق :

منطقة عربية ، ومنطقة يهودية ، ومنطقة القدس ، ومنطقة النقب ، ويكون لكل قسم هيئة تشريعية لها الحق في سن التشريعات الخاصة بالمسائل المحلية وهيئة تنفيذية لتنفيذ قوانينها . ولا يبقى تحت سلطان الحكومة المركزية إلا ما يختص بالدفاع والعلاقات الخارجية والجمارك والمكوس وتنفيذ القوانين والنظم التي تشمل البوليس والمحاكم ، وعدد محدود من المسائل الهامة التي تهم فلسطين عموما ، أما الاختصاصات التنفيذية والتشريعية للحكومة المركزية فيأمرسها أساسا المندوب السامي يساعده مجلس تنفيذى معين .

٢ - يكون للحكومات الاقليمية الحق في التحديد العددي والتهيئ الوصفى للأشخاص الذين يستوطنون أراضيها ، وبصير ممكنا أن يقبل في الحال دخول مائة ألف يهودى مهاجر الى فلسطين كما يسمح من ثم باستمرار الهجرة ، كذلك تلغى النظم الخاصة بانتقال الأراضى ويكون من حق حكومة العرب الاقليمية أن تقبل أو ترفض الاراضى داخل حدودها لليهود أما المساحة الخاصة باقليم اليهود فستكون أكثر من المساحة التي يسمح لليهود الآن باشتياح الأراضى فيها .

٣ - ويترك هذا المشروع المجال مفتوحا في المستقبل لأطراف التقدم السامى والتطور الدستورى نحو التجزئة أو النظام الاتحادى . وأن اشراك ممثلى المقاطعتين في إدارة الحكومة المركزية قد ينتهى إلى نظام اتحادى على درجة عالية من الرقى . ومن الناحية الأخرى فإذا انفتح أن عوامل التفرقة على غاية من الشدة فإن السبيل سيكون مهيئا للتقسيم .

فإذا تركنا جانبا المقاطعتين الأخرتين في هذا المشروع المقترح وهما

القدس والنقب (وأنا لا أفهم تمام الفهم لماذا اقتطعت هاتين المنطقتين من الاراضى العربية) وقصرت بحثى على المنطقتين العربية واليهودية أرى أنه من الجلى أنه ستقام منطقة يهودية تتمتع بالحكم الذاتى وبمصح فيها بهجرة لا رابط لها تبدأ بادخال ١٠٠.٠٠٠ مهاجر من الآن. وفى هذه المنطقة أيضا ستباع الأراضى لليهود بدون قيد ولا شرط وأنه فى مثل هذا النظام من الادارة غير المركزة سيصير سبيل التطور اما بلوغ لنظام اتحادى أو للتقسيم. ومثل هذا الوضع سينتهى حة وفى وقت ليس بعيد إلى نتيجتين حتميتين :

أولا - تقسيم البلاد وليس اقامة دولة إتحادية إذ أن اليهود قد أعلنوا صراحة أن الهدف الرئيسى الذى يسعون اليه هو اقامة دولة يهودية مستقلة ولقد أوضحوا مرارا أن هذا هو المثل الاعلى الذى يقوم عليه برنامجهم الرسمى الذى أطلق عليه اسم « برنامج بلطيمور » ولقد رفضوا حضور هذا المؤتمر لأنهم طالبوا أن يكون أساس البحث اقامة دولة يهودية مستقلة .

ثانيا - سيسمح لليهود بهجرة لاحدود معقولة لها فتزدحم منطقتهم بالسكان ازدحاما كبيرا لا يمكنها معه أن تسع المهاجرين جميعا . وسيعينهم فى هذا السبيل أن المنطقة المقترحة أكبر كثيرا من المناطق التى يسكنونها الآن. فستضم هذه الجزء الأكبر من الأراضى التى استقر فيها اليهود فعلا ومنطقة غير صغيرة من مناطق سكنهم وما حولها . الا أنهم سيشكون حتما بعد قبولهم هذه الاعداد الضخمة من المهاجرين من أن منطقتهم أصغر من أن تتسع للسكان وأنهم فى حاجة الى توسيعها . ومن هنا يبدأون فى الوثوب على المنطقة العربية المجاورة وربما على البلاد العربية المجاورة .

وسيعنى هذا أمرين :

(١) أننا قد قبلنا تقسيم فلسطين ورضينا باقامة حكومة يهودية مستقلة ،
وبهذا تحقق البرنامج الصهيونى .

(٢) أن مثل هذه الدولة اليهودية ستهدد البلاد العربية المجاورة تهديدا
خطيرا وستكون بمثابة قاعدة تمكن اليهود من اجتياح كل العالم العربى
فى الشرق .

ولا يمكننا أن نقر بشكل ما تقسيم فلسطين أو اقامة دولة يهودية فى هذا
الجزء من العالم . كما ان نقف موقفا سلبيا حتى يصير الخطر اليهودى للعالم العربى
خطرا واقعا . ان مخاوفنا مخاوف حقيقية وليست مخاوف وهمية ولقد أثبتت
هذه النقطة فى مجلس العموم حينما عرضت اقتراحات وفود الخبراء للمناقشة .
ولقد قال المستر ماننجهام بولر فى هذا الصدد « أنى اعتقد حتى يصير التقسيم
ناجزا - أنه يجب أن يتخذ عليه الاتفاق بين العرب واليهود أولا » . فالتقسيم
ليس حلا يمكن فرضه الا اذا كنا على استعداد لأن نبقى عليه بالقوة . فاذا
وافقنا على التقسيم فان اليهود كما يبدو سيمتحنون السيطرة على الهجرة الى
الدولة اليهودية وبهذا تكون أوجه اعتراضاتنا كلها على دولة يهودية لا تزال
قائمة بالنسبة للدولة التى أنشئت عن طريق التقسيم . وانى اعتقد أن العرب
سيقبلون مثل هذا الأمر مقابلة أسوأ من المقابلة التى تلقوا بها التوصية بادخال
٢٠٠.٠٠٠ مهاجر فسيقول العرب ان اليهود سيحصلون عن طريق التقسيم
على عدد غير محدود من المهاجرين يضاف الى ذلك قطعة من الأرض . وانى
اقدر تماما - بالنسبة لليهود - أن التقسيم سيعضن السلام لبضع سنين ولكن
أرى أنه من الواضح أن يؤدى الى مشكلة أعسر وأدق بعد هذا فسيطالب
اليهود اذ ذاك بمجال حيوى وربما نظموا قوات مسلحة سيكون علينا أن

نواجهها . فمن الواضح أن التقسيم سيؤدى الى حدود مصطنعة لا يمكن التحكم فيها والى أوضاع نرى فيها بعض العرب يحكمهم اليهود وبعض اليهود يحكمهم العرب .

وما فرضته اللجنة الانجليزية - الأمريكية من أن تكون فلسطين دولة لاهى باليهودية ولا بالعربية أمر لا يمكن ادراكه . كما لا يمكن ادراك ما اقترحه بعض الخبراء من أن تصير فلسطين دولة اتحادية أو دولة عربية فى ناحية ودولة يهودية فى ناحية أخرى . وهى لا يمكن الا أن تكون دولة عربية فيها أقلية يهودية أو دولة يهودية فيها أقلية عربية . وقد صمم اليهود دلى تحقيق الشطر الثانى مستخدمين فى سبيل تحقيق هدفهم هذا ثلاث طرق : الهجرة ، شراء الاراضى ، التقسيم . وهذه هى نفس النقاط الثلاث التى بنيت عليها توصيات الخبراء .

وبالنسبة للنقطة الأولى أى الهجرة فيكفى أن نعرض الارقام التالية . كان عدد اليهود فى مطلع الانتداب أقل من ٩٠ ألفا وهم يربون الآن على (٦٠٠.٠٠٠) ألف فمكون النسبة قد ازدادات من أقل من العشر إلى أكثر من الثلث .

وبالنسبة للنقطة الثانية أى شراء الاراضى فمن الملاحظ أن الاراضى الصالحة للزراعة فى فلسطين تبلغ ٩ مليون دونم اشترى منها اليهود حتى الآن ما لا يقل عن مليونين دونم أى ما يبالغ ثلث الاراضى المنزرعة . ويلاحظ أيضا أن السكان اليهود الذين يشتغلون بزراعة الأراضى يبلغون ١٠.٠٠٠ بينما الفلاحون العرب يبلغون نحو ٦٠٠.٠٠٠ .

ولهذا كان متوسط ما يملكه اليهودى من الارض ٢٠٠ دونم بينما متوسط ما يملكه العربى ثمانية دونمات فقط . ومعنى هذا أن ملكية اليهود للاراضى

نزيد على ملكية العرب لها بمقدار خمسة وعشرين مرة . ويقول هوبسمسون في تقريره أن نحو ثلث الذين يشتغلون في الزراعة في فلسطين لا يملكون أى أرض على الإطلاق . كما انتهت لجنة شو في بحثها إلى أن فلسطين لا يوجد بها أرض تتسع لاستقرار يهود جدد . والحل الوحيد هو أن يستقروا في الأرض التي يسكنها أهالي البلاد . وبالنسبة إلى مشروع التقسيم فقد انضح أنه حل غير عملي من النواحي الاقتصادية والمالية والإدارية . وقد أصدرت حكومة فلسطين بياناً عن سياستها في نفس الوقت الذي أذيع فيه تقرير لجنة التقسيم جاء فيه أن الحكومة البريطانية قد انتهت إلى الرأى أنه بعد بحث اللجنة انضح أن الصعوبات السياسية والإدارية والمالية التي ستنتج عن الاقتراح الذي يرمى إلى إقامة دولتين واحدة عربية وأخرى يهودية في داخل أراضي فلسطين تبلغ من الضخامة حداً يتعذر معها حل المشكلة حلاً عملياً .

لذلك فإن التقسيم المقترح والمعروف باسم مشروع C يجب أن يرفض رفضاً قاطعاً . وقد أورد مستر مانتجهم بولر الملاحظة الآتية في مجلس العموم البريطاني بخصوص هذا المشروع : « أن المشروع المعروض أمامنا ينصب على ٣٠١٠٠٠ عربى و ٤٥١٠٠٠ يهودى وذلك في المقاطعة اليهودية . وهو يدخل في المقاطعة اليهودية ٦٨ ٪ من مزارع الموالح العربية و ٧٠ ٪ من الأراضي المنبسطة التي يمكن زراعتها إذا توفر الماء . وسيكون دخل المقاطعة اليهودية ٦٣ ٪ من الدخل الإهلى بينما دخل المقاطعة العربية سيبلغ ١٢ ٪ وما تبقى يذهب للحكومة المركزية » :

لكل هذا لا يسعنا إلا أن نرفض بكل قوة هذه الوسائل التي سبق ذكرها والتي يستخدمها اليهود لإقامة حكومة يهودية مستقلة كما نرفض دون أقل تردد اقتراحات لجنة الخبراء .

ومن الواضح أن علينا الآن أن نقوم بتقديم حل انشائي لمشكلة فلسطين. على أن المجلس لم يبلغ بعد المرحلة التي يمكن له فيها أن يعرض مثل هذا الحل. على أن ما يجب أن نذكره الآن هو أنه لا يجب أن نحرم فلسطين من الحقوق الممنوحة لبقية العالم حسب نصوص ميثاق الأمم المتحدة وميثاق الاطلسنطى وحق تقرير المصير . وقد قال المستر ماننجهام بولرفى هذا الصدد فى خطاب القاه فى مجلس العموم « ان العرب يرغبون فى أن يواصلوا الحياة فى هذه الأرض الكثيفة السكان التى سكنها أجدادهم من قبلهم وقاموا على زراعتها مئات السنين وهم يحسون كما يحس كل ويلزى أو اسكتلندى أو انجليزى أو امريكى حين يقال له أن مئات الآلاف من المنتمين إلى جنسية أخرى سيقومون بالاستقرار فيما يعتبره بلاده وأنهم ينوون إحالتها إلى دولة غريبة عنه » .

أن فلسطين دولة عربية خرجت عن الحكم العثمانى ووضعت تحت الانتداب كما حدث مع العراق وشرق الأردن وسوريا ولبنان . وب نفس الطريقة التى الغى بها الانتداب فى هذه البلاد وأعلن استقلالها فان نفس الطريقة يمكن أن تتبع مع فلسطين حتى تتمكن من الاشتراك فى الجامعة العربية ومن التمتع بحكومة ديمقراطية وبرلمان تمثيلى .

ويمكن القول بأن قضية فلسطين تختلف عن قضايا هذه الدول وذلك لارتباطها بالمشكلة اليهودية التى نشأت عن تصريح بلفور الذى تضمنته صك الانتداب نفسه والذى يقول بأن لليهود الحق فى إقامة وطن قومى خاص بهم فى فلسطين . ورأينا فى هذا الصدد هو أنه ليس لليهود مثل هذا الحق الشرعى الذى ينول لهم إقامة وطن قومى . وبغض النظر عما فى تصريح بلفور من مناقضة لتصريحات مماثله فى صالح العرب وبغض النظر عن أن

فلسطين لم تقبل الانتداب بل لقد احتجت عليه فان التصريح ونص الانتداب على السواء لا يشيران إلا إلى سياسة معينة ولا يقرران حقاً شرعياً . وحتى لو فرضنا أن السلطة المنتدبة نفسها قد أرتبطت بوعدها إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين فان عبارة « وطن قومي » لا تزال في حاجة إلى التحديد . ومهما يكن هذا التعريف فانه لا يفهم قطعا اقامة « دولة يهودية » كما لا ينفي قيام شيء آخر في فلسطين بجانب هذا « الوطن القومي » وقد فسر المستر تشرشل تصريحه بلفور في سنة ١٩٢٢ بقوله « أنه ليس معناه احوالة فلسطين كلها إلى وطن قومي لليهود ولكن أن يقام مثل هذا الوطن في فلسطين » .

ودعوني أوضح مرة ثانية أنه إذا فرضنا اضطراب السلطة المنتدبة لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين فانها قد حققت هذا الالتزام فعلا على أوسع نطاق ممكن .

بل لقد حققت وعدها فعلا منذ مدة بعيدة حينما بلغ عدد اليهود عشرة أمثال ما كان عليه عندما بدأ الاحتلال البريطاني لفلسطين وحينما كانت نسبة اليهود لمجموع السكان لا تزيد على العشر فبلغت الآن الثلث بينما بلغت الأراضي المنزرعة التي يمتلكها اليهود الثلث أيضا .

والواقع أنه إذا كان للسلطة المنتدبة التزامات شرعية فهذه الالتزامات هي التي نص عليها الكتاب الأبيض الذي صدر في سنة ١٩٣٩ والذي تعهدت بموجبه أن تعمل على عدم رفع نسبة اليهود للعرب بأكثر من الثلث . وفيما يلي اقتباس عن الكتاب الأبيض :

« ان حكومة صاحب الجلالة مقتنعة أنه بعد اتمام الهجرة التي نرى أن

تستمر خمس سنوات لن تجد ما يبرر تسهيل اضطراد نمو الوطن القوي اليهودي عن طريق الهجرة غاضبة الطرف عن رغبات السكان العرب كما لن يكون هناك عليها أى التزام لهذا التسهيل .

لذلك كان الموقف الحقيقى هو أن السلطة المنتدبة مرتبطة شرعيا بانهاء الهجرة فى اللحظة التى تبلغ فيها نسبة اليهود ثلث مجموع السكان . والآن وقد تجاوزت هذا الحد فان من حقنا أن نطالب وقف الهجرة وقفا نهائيا عاجلا . ومسألة الهجرة هذه هى أهم جانب فى مشكلة فلسطين كلها . وطالما لم تحل هذه المشكلة حلا عادلا يتفق مع الالتزامات ومع المبادئ العالمية المتواضع عليها فان الامل عظيم فى تسوية مرضية لكل الصعوبات الأخرى . حققة وا هذا العمل حتى يعود السلام مرة ثانية إلى ربوع فلسطين وتعود البلاد العربية فى الشرق الأوسط إلى إيمانها بالعدالة العالمية وتصبح العلاقة بين هذا الجزء من العالم وبين الامبراطورية البريطانية علاقة مودة تساعد على إقرار السلم فى العالم واضطراد تقدم الحضارة .

(٢٧) نص مقترحات الوفود العربية

فى مؤتمر فلسطين بلندن سنة ١٩٤٦

(أولا) الخطوة الأولى هى أن يقوم المندوب السامى بعد استشارة العناصر الرئيسية الفلسطينية بتعيين حكومة مؤقتة مؤلفة من ٧ وزراء عرب وثلاثة من اليهود الفلسطينيين الجنسية وتتحول السلطات التشريعية والتنفيذية التى تمارسها الادارة الفلسطينية الحالية إلى الحكومة المؤقتة بمجرد تعيينها ، ويحتفظ المندوب السامى بحق الاعتراض «الفيتو» على قرارات هذه الحكومة أثناء فترة الانتقال .

(ثانيا) وفي ذات الوقت يبدأ المندوب السامي بمساعدة الحكومة المؤقتة في تحضير سجل انتخابي أساسه الانتخاب على درجة واحدة للذكور البالغين وبمجرد الانتهاء من تجهيز هذا السجل تبدأ الحكومة بانتخاب أعضاء جمعية تأسيسية بموجب قانون انتخاب تصدره الحكومة ، وتوافق هذه الجمعية التأسيسية من ٦٠ عضواً ويتحتم أن ينص قانون الانتخاب على ضرورة تمثيل واف في هذه الجمعية للعناصر الرئيسية من المواطنين بنسبة تعدادها كما هو مبين بالفقرة الرابعة (٦ أ) أدناه .

(ثالثا) تعد الحكومة المؤقتة وتعرض على الجمعية التأسيسية مشروع دستور لفلسطين وفي حالة عدم تمكن الجمعية التأسيسية من التوصل إلى اقرار أحكام هذا الدستور أثناء ستة شهور من تاريخ اجتماعها تعيد الحكومة المؤقتة النظر على ضوء مداوات الجمعية وتعدله إذا اقتضى الامر ثم تصدره .

(رابعا) ترتبط الحكومة المؤقتة عند اعداد مشروع الدستور أو إصداره وكذلك الجمعية التأسيسية عند مناقشته والتصويت عليه بالارشادات التي يقدمها المندوب السامي وفيما عدا هذه الارشادات الملزمة لا يخضع القانون الدستوري كما نقرره الجمعية التأسيسية لحق الاعتراض الذي يمارسه المندوب السامي وتقضى هذه الارشادات بأن ينص في صلب الدستور على المبادئ الآتية :

١ - نكون فلسطين دولة موحدة .

٢ - وتكون ذات دستور ديمقراطي ومجلس نيابي منتخب .

٣ - ينص الدستور على ضمانات لقداسة الأماكن المقدسة تتناول حرمتها والمحافظة عليها وحرية زيارتها وحرية العبادة طبقا للحالة الراهنة .

٤ - يتضمن الدستور في حدود الضمانات المناسبة حرية ممارسة العبادات طبقاً للحالة الراهنة في فلسطين (بما في ذلك إقامة محاكم دينية مستقلة للقضاء الأحوال الشخصية) .

٥ - ينص قانون التجنس - ضمن الشروط التي يجب على الطالب استيفائها أن يكون قد أقام في فلسطين إقامة شرعية متصلة لمدة عشر سنوات سابقة على تقديم طلبه .

٦ - يجب أن ينص الدستور على الضمانات الآتية :
(١) يتمتع بكافة حقوق المواطن :

١ - كل شخص يقع تحت التعريف الوارد في القسم الأول من قانون الجنسية الفلسطينية لسنة ١٩٢٥ - ١٩٤١ وكل شخص يقع تحت التعريف الوارد في القسم الثاني بشرط مراعاة القيد الوارد في الفقرة ٣ أدناه .
٢ - كل شخص اكتسب الجنسية الفلسطينية عن التجنس قبل مايو سنة ١٩٣٩ .

٣ - كل شخص اكتسب الجنسية الفلسطينية بحكم قانون الجنسية الفلسطينية (١٩٢٥ - ١٩٤١) بعد مايو سنة ١٩٣٩ وأقام في فلسطين إقامة دائمة لمدة عشر سنوات .

٤ - كل شخص يكتسب الجنسية الفلسطينية في المستقبل بحكم قانون الجنسية الجديد المنوه عنه في الفقرة الخامسة عليه .

(ب) حق كل شخص مقيم في فلسطين في أن يطلب التجنس بالجنسية الفلسطينية بنفس النصوص والشروط وبغير أى تمييز بسبب الجنس أو الدين أو اللغة .

(ج) حق الهيئات الدينية وغيرها من الجمعيات أو الافراد في أن يكون

لهم - فضلا عن المؤسسات التعليمية التي تديرها السلطات العامة - مدارس خاصة وجامعات بشرط تعليم اللغة العربية في هذه المدارس بصفة اجبارية وخضوعها لرقابة الحكومة لحفظ مستوى التعليم ومنع التعاليم المثيرة وذلك بقصد إيجاد ولاء مشترك .

(د) حق اليهود في استعمال اللغة العبرية كلغة رسمية ثانية في الاقسام التي لهم فيها الأغلبية المطلقة .

(هـ) ١ - النص في قانون انتخاب المجلس النيابي على تمثيل جميع الاقسام المهمة للمواطنين تمثيلا ملائما بشرط ألا يزيد عدد الممثلين اليهود في أية حال من الأحوال عن ثلث أعضاء المجلس كما هو موضح بفقرة (ا) السابقة .

٢ - النص في الدستور على أن يلاحظ حفظ نسبة التمثيل في المجلس النيابي عند تكوين السلطات التنفيذية أو الادارية .

٧ - ما لم وإلى أن يصدر تشريع ينص على خلاف ذلك تحرم الهجرة اليهودية إلى فلسطين بتاتا وتبقى القيود المفروضة في الوقت الحاضر على نقل الاراضى بغير تغيير وينص في الدستور على أن كل تغيير في هاتين المسألتين يقتضى إصدار قانون يتطلب موافقة العرب في فلسطين بأغلبية تمثيلهم في المجلس النيابي .

٨ - يصدر بالضممانات الخاصة بالأماكن المقدسة نصريج للجمعية العمومية للأمم المتحدة من دولة فلسطين المستقلة تتعهد فيه بعدم تغيير هذه الضمانات بغير موافقة الجمعية المذكورة .

٩ - أى تسديل للضممانات الخاصة بحقوق المواطنين اليهود المنصوص عنهم في الاحكام السابقة يتطلب موافقة مواطنيهم في فلسطين بأغلبية الاعضاء اليهود في المجلس النيابي .

١٠ - تنشأ الادارة اللازمة لتأسيس محكمة عليا للنظر في دستورية القوانين ويجوز لأى مواطن فلسطينى أن يلجأ إلى هذه الهيئة فى هذا الخصوص .

(خامسا) بعد أن يصدر الدستور تتخذ الحكومة المؤقتة التدابير اللازمة لاجراء أو انتخابات برلمانية ويعين بعد ذلك أول رئيس للدولة الفلسطينية المستقلة بأية طريقة ينص عليها الدستور لهذا الغرض وحينئذ يتمتع رئيس الدولة بكافة السلطات المخولة له فى الدستور وتنتهى الدولة المنتدبة الانتداب وتعترف باستقلال فلسطين وتعقد معاهدة تحالف لتحديد العلاقات المستقلة بين حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة وحكومة فلسطين المستقلة .

(سادسا) يراعى باستمرار درج عدد واف من الفلسطينيين فى سلك الادارة أثناء فترة الانتقال .

(سابعا) يبذل كل مجهود لاتمام المراحل الموضحة بالفقرات السالفة فى أقرب وقت ممكن بصرف النظر عن عدم تعاون أى عنصر من العناصر الفلسطينية فى هذا العمل ويجب ألا يتأخر تسلم رئيس الدولة الفلسطينية لمقاييد منصبه عن ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ .

المجموعة الرابعة

الفترة المعاصرة

(١) - المعاهدة اليمنية الإيطالية سنة ١٩٢٦

المادة الاولى : تعترف حكومة جلالته ملك إيطاليا باستقلال حكومة اليمن ومملكها جلالته الأمام يحى الاستقلال الكامل المطلق ، ومع هذا فلا تتدخل حكومة إيطاليا المشار اليها في مملكة جلالته ملك اليمن الأمام بأى أمر من الأمور .

المادة الثانية : تعهد الدولتان بتسهيل التبادل التجارى بين بلديهما .

المادة الثالثة : حكومة صاحب الجلالة ملك اليمن تصرح بأنها ترغب في استجلاب طلباتها من إيطاليا وذلك فى الاشياء والآلات الفنية التى تساعد على جلب الفائدة فى نمو الاقتصاد باليمن ونفعه وكذلك الاشخاص والفنيين ، والحكومة الإيطالية تصرح بأنها نبذل جهودها حتى يصير إرسال الأشخاص والآلات الفنية والاشياء بأنسب وجه فى الأنواع والأثمان والرواتب .

المادة الرابعة : ما ذكر فى المادتين ٢ ، ٣ لا يمنع حرية الطرفين فى التجارة والمطلوبات .

المادة الخامسة : ليس لأحد من تجار المملكتين أن يجلب أو يتجر فى شىء مما تمنعه إحدى الدولتين فى بلادها ولكل من الدولتين أن تصادروا ما جلب إلى بلادها مما تمنع جلبه والتجارة فيه بعد الاشعار .

المادة السادسة : هذه المعاهدة لا يكون معمولاً بها الا بعد أن تصل إلى جلالته ملك اليمن الأمام يحى مصدقة من جلالته ملك إيطاليا .

المادة السابعة : تكون هذه المعاهدة جارية ومعمولا بها لمدة عشر سنوات

من بعد تصديقها كما في المادة السادسة ، وقبل انقضاء هذه المعاهدة بستة أشهر إذا اراد الطرفان تعديلها بغيرها أو تجديدها كانت المذاكرة بذلك .

المادة الثامنة: ولما حرر في المواد فجلالة ملك اليمن الامام يحيى وسعادة الكوالمير فاسبريني بالوكالة عن جلالة ملك ايطاليا قد أمضيا على هذه المعاهدة المحررة من نسختين متطابقتين باللغة العربية والايطالية ، ولعدم وجود من يعرف الترجمة عن اللغة الايطالية معرفة تامة لدى جلالة الامام باليمن ، ولأن المفاوضة التي تمت بين الطرفين بعقد المعاهدة الودية التجارية كان التفاهم فيها باللغة العربية ، ولأن سعادة الكوالمير فاسبريني قد تأكد تماما أن النص العربي هو مطابق للنص الايطالي تماما ، لذلك اتفقا بأنه إذا نشأت مشكوك أو خلاف في تفسير النصين فالطرفان يعتمدان النص العربي وتفسيره بأصول اللغة العربية واعتبار هذا شرطا ، وحرر بصنعاء يوم الخميس ٢٤ صفر سنة ١٣٤٥ هـ (٢ سبتمبر سنة ١٩٢٦ م)

(٢) معاهدة مكة بشأن العسير سنة ١٩٢٦

« رغبة في توحيد الكلمة ، وحفظا لكيان البلاد العربية ، وتقوية للرابطة بين أمراء جزيرة العرب ، قد اتفق صاحب الجلالة ملك الحجاز وساطان نجد وملاحقاتها عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل السعود وصاحب السيادة إمام عسير السيد الحسن بن علي الادريسي على عقد المعاهدة الآتية :

المادة الاولى : يعترف سيادة الأمام الحسن بن علي الادريسي بأن الحدود القديمة الموضحة في اتفاقية ١٠ صفر عام ١٣٣٩ المنعقدة بين سلطان نجد وبين الامام اليميد محمد بن علي الادريسي والتي كانت خاضعة للإدارة في

ذلك التاريخ ، هي تحت سيادة جلالة ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها بموجب هذه المعاهدة .

المادة الثانية : لا يجوز لإمام عسير أن يدخل في مفاوضات سياسية مع أى حكومة ، كذا لا يجوز أن يمنح أى امتياز اقتصادى الا بعد الموافقة على ذلك من صاحب الجلالة ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها .

المادة الثالثة : لا يجوز لإمام عسير اشهار الحرب و ابرام الصلح الا بموافقة صاحب الجلالة ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها .

المادة الرابعة : لا يجوز لإمام عسير التنازل عن أى جزء من اراضى عسير الميمنة في المادة الاولى .

المادة الخامسة : يعترف ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها بحاكمية إمام عسير الحالى على الاراضى الميمنة في المادة الاولى مدة حياته ومن بعده لمن يتفق عليه الادارة واهل الحل والعقد التابعين لامامته ؛

المادة السادسة : يعترف ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها بأن ادارة بلاد عسير الداخلية والنظر في شئون عشائرها من نصيب وعزل وغير ذلك من الشئون الداخلية من حقوق إمام عسير على أن تكون الاحكام وفق الشرع والعدل كما هي في الحكومتين .

المادة السابعة : يتعهد ملك الحجاز ونجد وملحقاتها بدفع كل تعد داخلى أو خارجى يقع على اراضى عسير الميمنة في المادة الأولى ، وذلك بالاتفاق بين الطرفين حسب مقتضيات الاحوال ودواعى المصلحة .

المادة الثامنة : يتعهد الطرفان بالمحافظة على هذه المعاهدة والقيام بواجبها .

المادة التاسعة : تكون هذه المعاهدة معمولاً بها في التصديق عليها من الطرفين الساميين .

المادة العاشرة : دونت هذه المعاهدة باللغة العربية من صورتين تحفظ كل صورة لدى فريق من الحكومتين المتعاقبتين .

المادة الحادية عشرة : تعرف هذه المعاهدة بمعاهدة (مكة) المكرمة . وقعت هذه المعاهدة في تاريخ ٢٤ ربيع الآخر سنة ١٣٤٥ هـ الموافق ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٦ م »

ملك الحجاز وسلطان نجد وملهقاتها	إمام عسير
عبد العزيز عبد الرحمن الفيصل السعود	الحسن بن علي الادريسي
احمد الشريف السنوسي	

تم ذلك بحضور راقم هذه الاحرف خادماً الاسلام

(٣) المعاهدة اليمنية البريطانية سنة ١٩٣٤

« بما أن لحضرة الامام يحيى بن محمد حميد الدين ملك المملكة المتوكلية اليمنية وملك بريطانيا العظمى وايرلندا والممالك البريطانية خلف البحار وقيصر الهند من الجهة الأخرى رغبة في الوصول إلى معاهدة تعطي أساس الصداقة والتعاون لمنفعة الفريقين ، فقد قررا عقد المعاهدة وعينا المندوبين المفوضين .

عن جلالة ملك اليمن حضرة الإمام صاحب السعادة القاضي محمد راغب رفيق ، عن جلالة ملك بريطانيا وايرلندا والممالك البريطانية خلف البحار ، وقيصر الهند وايرلندا الشمالية حضره صاحب السعادة اللفتنت كولونيل برنارد راودون رايلي . س . ي المحترم ، اللذين أوفدا لتبليغ أوراق تفويضهما وتحقيق صحتها على شكل حسن اتفاقاً علي ما يأتي :

المادة الاولى : يعترف جلالة ملك بريطانيا وايرلندا والممالك البريطانية خلف البحار وقيصر الهند باستقلال ملك اليمين حضرة الأمام ومملكته استقلالاً كاملاً مطلقاً في جميع الأمور مهما كان نوعها .

المادة الثانية : يسود السلم والصداقة بين الفريقين المتعاهدين الساميين الذين يتعهدان بالمحافظة على حسن العلائق بينهما من جميع الوجوه .

المادة الثالثة : يؤجل البت في مسألة الحدود اليمنية إلى أن تتم مفاوضات تجرى بينهما قبل إنتهاء مدة هذه المعاهدة كإتراضى الفريقان المتعاهدان الساميان عليه بصورة وباتفاق كامل بدون أحداث أى منازعة أو مخالفة ، وإلى أن تتم المفاوضات المشار إليها في الفقرة السابقة الذكر فالفريقان المتعاهدان الساميان بقبول أن تبقى الحالة الحاضرة فيما يتعلق بالحدود في تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة، ويتعهد الفريقان المتعاهدان الساميان أن يمنعا بكل مألديهما من الوسائل أى تعد من قوتها في الحدود المذكورة وأى تدخل بين اتباعها أو من جانبها في تلك الحدود في شؤون الأهالي القاطنين في الجانب الآخر من الحدود المذكورة .

المادة الرابعة : سيعقد الفريقان المتعاهدان بعد العمل بالمعاهدة الحاضرة ما يلزم من المعاهدات لتنظيم الأمور الإقتصادية والتجارية على أساس المبادئ الدولية العامة مع التراضى والموافقة بينها .

المادة الخامسة : ١ - رعايا كل من الفريقين الساميين الذين . يقصدون التجارة في بلاد الفريق الآخر يكونون تابعين للقوانين والأحكام المحلية ويتمتعون بنفس المعاملة التى يتمتع بها رعايا الدولة الأكثر رعاية .

٢ - كذلك سفن كل من الفريقين المتعاهدين الساميين وشحناتها تتمتع

في موانئ الفريق الآخر بنفس المعاملة التي تتمتع بها سفن الدولة الأكثر رعاية ، وتعامل ركاب تلك السفن وشحناتها في موانئ بلاد الفريق الآخر بنفس ما يعامل به من كان تابعا لسفن الدولة الأكثر رعاية. وتعامل ركاب تلك السفن وشحناتها في موانئ بلاد الفريق الآخر بنفس ما يعامل به من كان تابعا لسفن الدولة الأكثر رعاية.

٣ - الغرض بهذه المادة يتعلق بجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والمالك البريطاني وراء البحار وقيصر الهند .

(ا) لفظة « بلاد » ينبغي أن يعد معناها مملكة بريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والهند وجميع مستعمرات جلالته بالبلاد المحمية وجميع البلاد المنتدب عليها من قبل حكومة جلالته في المملكة المتحدة .

(ب) لفظة « رعايا » ينبغي أن يعد معناها جميع رعايا جلالته ايها سكنا وجميع أهالي البلاد التي تحت حماية جلالته ، وكذلك جميع الشركات المؤسسة في أي بلد من جلالته تعتبر من رعايا جلالته .

(ح) لفظة « سفن » ينبغي أن يعد معناها جميع السفن التجارية مسجلة من أي بلد من اتحاد الشعوب البريطانية .

المادة السادسة : هذه المعاهدة تكون أساسا لكلمة يكون الإنفاق عليه من المعاهدات المتتابعة بين الفريقين الساميين حالا واستقبالا في معنى تقوية الوداد والصداقة ويتمهد الفريقان الساميان المتعاهدان بعدم إعطاء المساعدة والمسامحة لأي حركة ضد الوداد والاتفاق القائم الصحيح بينها .

المادة السابعة : يعقاد على هذه المعاهدة باسم وقت ممكن بعد التوقيع ، وتبادل حجب التصديق في صنعاء ، ويصل بها من تاريخ تبادل حجب

التضديق وفيما بعد يبقى معمولاً بها لمدة أربعين سنة ، وتقزيراً لذلك وقع
 المندوبان المفوضان المشار إليها امضاءهما على المعاهدة الحاضرة ووضعها
 ختومها عليها ، وقد تضمنت هذه المعاهدة نسختين باللغة الانكليزية
 والعربية وإذا نشأت شكوك في تفسير شيء من هذه المواد فالفرقان
 الساميان المتعاهدان يعتمدان النص العربي ، وحررت في صنعاء اليمن في
 يوم ٢٦ من شهر شوال سنة ١٣٥٢ للهجرة يقابله يوم ١١ فبراير سنة
 ١٩٣٤ للميلاد .

(٤) - بيان إعلان الثورة في مصر

٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢

« اجتازت مصر فترة عصيبة في تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم ، وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش ، وتسبب المرتشون والمغرضون في هزيمتنا في حرب فلسطين ، وأما فترة ما بعد هذه الحرب فقد تضافرت فيها عوامل الفساد ، وتأمر الخونة على الجيش ، وتولى أمره إما جاهل أو فاسد حتى تصبح مصر بلا جيش يحميها ، وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير أنفسنا ، وتولى أمرنا في داخل الجيش رجال نثق في قدرتهم وفي خلقهم وفي وطنيتهم ، ولا بد أن مصر كلها ستلتقي هذا الخير بالابتهاج والترحيب .

« أما من رأينا اعتقالهم من رجال الجيش السابقين فهؤلاء لن ينالهم ضرر ، وسيطلق صراحهم في الوقت المناسب ، وإنني أؤكد للشعب المصري أن الجيش اليوم كله أصبح يعمل لصالح الوطن في ظل الدستور مجرداً من أية غاية ، وانتهز هذه الفرصة فاطلب من الشعب ألا يسمح لأحد من الخونة بأن يلجأ لأعمال التخريب أو العنف ، لأن هذا ليس في صالح مصر ، وأن أي عمل من هذا القبيل سيقابل بشدة لم يسبق لها مثيل وسيلقى فاعله جزاء الخائن في الحال ، وسيقوم الجيش بواجبه هذا متعاوناً مع البوليس ، وإنني أطمئن اخواننا الأجانب على مصالحتهم وأرواحهم وأموالهم ، ويعتبر الجيش نفسه مسؤولاً عنهم ، والله ولي التوفيق . »

وفي الساعة الثامنة والنصف صباحاً أذيع البيان التالي من دار الإذاعة عن القائد العام للقوات المسلحة موجهاً إلى ضباطها :

« تعلمون جميعاً الفترة العصيبة التي اجتازها البلاد ورأيتم أصبح الخونة تتلاعب بمصالح البلاد في كل فرع من فروعها وتجرات حتى تدخلت في داخل الجيش وتغلغات فيه وهي تظن أن الجيش قد خلا من الرجال الوطنيين. « وإننا في هذا اليوم التاريخي نظهر أنفسنا من الخونة والمستضعفين ونبدأ عهداً جديداً في تاريخ بلدنا . وسيسجل لكم التاريخ هذه النهضة المباركة أبد الدهر . ولا أظن أن في الجيش من يتخلف عن ركب النهضة والرجولة والنضحية التي هي واجب كل ضابط منا والسلام » .

(٥) - خلع فاروق - ٢٦ يولية سنة ١٩٥٢

صيغة الإنذار

« من الفريق « أركان حرب » محمد نجيب باسم ضباط الجيش ورجاله إلى جلالة الملك فاروق الأول .

« إنه نظراً لما لاقته البلاد في العهد الأخير من فوضى شاملة عمت جميع المرافق نتيجة سوء تعمر فكم وعشكم بالدستور وامتهانكم لإرادة الشعب حتى أصبح كل فرد من افراده لا يطمئن على حياته أو ماله أو كرامته . « ولقد ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم من تماديكم في هذا المسلك حتى أصبح الخونة والمرتشون يجدون في ظلكم الحماية والأمن والثراء الفاحش والاسراف الماخن على حساب الشعب الجائر الفقير .

« ولقد تجلت آية ذلك في حرب فلسطين وما تبعها من فضائح الأسلحة الفاسدة وما ترتب عليها من محاكمات تعرضت لتدخلكم السافر مما أفسد الحقائق وزعزع الثقة في العدالة وساعد الخونة على ترسم هذه الخطى فأثرى من أثرى وفجر من فاجر وكيف لا والناس على دين ملوكهم .

« لذلك قد فوضني الجيش الممثل لقوة الشعب أن أطلب من جلالتكم

التنازل عن العرش لسمو ولي عهدكم الأمير أحمد فؤاد على ان يتم ذلك في موعد غايته الساعة الثانية عشر من ظهر اليوم (السبت الموافق ٢٦ من يوليو سنة ١٩٥٢ والرابع من ذى القعدة سنة ١٣٧١) ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه والجيش يحمل جلالتهكم كل ما يترتب على عدم النزول على رغبة الشعب من نتائج .

الاسكندرية في يوم السبت ٤ ذو القعدة سنة ١٣٧١ هـ

يوليو سنة ١٩٥٢

محمد نجيب

فريق أركان حرب

(٦) - وثيقة التنازل عن العرش

أمر ملكي رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢

« نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان

« لما كنا نطالب الخير دائما لأمتنا ونبتغي سعادتها ورقبها

« ولما كنا نرغب رغبة أكيدة في تجنب البلاد المصاعب التي تواجهها

في هذه الظروف الدقيقة . ونزولا على إرادة الشعب .

« قررنا النزول عن العرش لولي عهدنا الأمير أحمد فؤاد وأصدرنا أمرا

بهذا إلى حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء

للعمل بمقتضاه .

« صدر بقصر رأس العين في ٤ ذى القعدة سنة ١٣٧١ - ٢٦ يوليو سنة

١٩٥٢ فاروق »

(٧) - إعلان الجمهورية سقوط أسرة محمد على

١٨ يونيو سنة ١٩٥٣

« لما كانت الثورة عند قيامها تستهدف القضاء على الاستعمار وأعوانه ، فقد بادرت في ٢٦ يولية سنة ١٩٥٢ إلى مطالبة الملك السابق فاروق بالتنازل عن العرش لأنه كان يمثل حجر الزواية الذى يستند اليه الاستعمار ، ولكن منذ هذا التاريخ ومنذ إلغاء الاحزاب وجدت بعض العناصر الرجعية فرصة حياتها ووجودها مستمدة من النظام الملكى الذى أجمت الأمة على المطالبة بالقضاء عليه قضاءً لا رجعة فيه .

« وإن تاريخ أسرة محمد على في مصر ، كان سلسلة من الخيانات التى ارتكبت في حقوق الشعب ، وكان من أولى هذه الخيانات إغراق إسماعيل في ملذاته وأغراق البلاد بالتالى في ديون عرضت سمعتها وماليتها للتخرب ، حتى كان ذلك سببا تعلت به الدول الاستعمارية للنفوذ إلى أرض هذا الوادى الأمين . ثم جاء توفيق ، فأتم هذه الصورة من الخيانة السافرة في سبيل محافظته على عرشه . فدخلت جيوش الاحتلال أرض مصر لتحضى الغريب الجالس على العرش ، الذى إستنجد بأعداء البلاد على أهلها ، وبذا أصبح المستعمر والعرش فى شركة تبادل النفع ، فهذا يعطى القوة لذلك في نظير هذه المنفعة المتبادلة ، فاستبدل كل منهما باسم الآخر هذا الشعب ، وأصبح العرش هو الستار الذى يعمل من ورائه المستعمر ليستنزف أقوات الشعب ومقدارته وبقضى على كيانه ومعنوياته وحرياته .

« وقد فاق فاروق كل من سبقوه من هذه الشجرة فأثرى وفجر ،

وطغى وتجر وكفر ، فخط بنفسه نهايته ومصيره . فان للبلاد أن تتحرر من كل أثر من آثار العبودية التي فرضت عليها نتيجة لهذه الأوضاع ، فنعلن اليوم باسم الشعب :

أولاً - إلغاء النظام الملكي وانتهاء حكم أسرة محمد علي مع إلغاء الألقاب من أفراد هذه الأسرة .

ثانياً - إعلان الجمهورية يتولى الرئيس اللواء « أركان الحرب » محمد نجيب قائد الثورة رئاسة الجمهورية مع احتفاظه بسلطانه الحالية في ظل الدستور المؤقت .

ثالثاً - يستمر هذا النظام طول فترة الانتقال ويكون للشعب الكلمة الأخيرة في نوع الجمهورية واختيار شخص الرئيس عند الاقرار على الدستور الجديد .

« فيجب علينا أن نثق بالله وبأنفسنا وأن نحس العزة التي اختص الله بها عباده المؤمنين ، والله ولي التوفيق .

حسن ابراهيم	محمد نجيب
كمال الدين حسين	جمال عبد الناصر
جمال سالم	صلاح سالم
حسين الشافعي	عبد الحكيم عامر
عبد اللطيف البغدادي	أنور السادات
خالد محيي الدين	زكريا محيي الدين

١٨ يونية ١٩٥٣

(٨) قرارات مؤتمر باندونج

٢٤ أبريل سنة ١٩٥٥^(١)

١ - التعاون الاقتصادي

« وبحيث المؤتمر وضع آسيا وإفريقية . وناقش السبل والوسائل التي تستطيع بها الشعوب تحقيق أكل تعاون اقتصادي وثقافي وسياسي . فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي :

١ - اعترف المؤتمر بالصفة العاجلة لتنمية التطور الاقتصادي في المنطقة الآسيوية - الإفريقية ، وهناك رغبة عامة في التعاون بين البلاد المشتركة على أساس المصلحة المتبادلة واحترام السيادة القومية .

والمقترحات المتعلقة بالتعاون الاقتصادي داخل نطاق الدول المشتركة ، لالتحول دون الرغبة أو الحاجة إلى التعاون مع بلاد خارج المنطقة ، بما في ذلك استثمار رأس المال الأجنبي .

واعترف المؤتمر كذلك بأن المساعدة التي تتلقاها بلاد معينة من البلاد المشتركة ، من خارج المنطقة ، عن طريق ترتيبات دولية أو ثنائية ، قد ساهمت مساهمة قيمة في تنفيذ برامجها للتطور .

(١) اجتمع المؤتمر الآسيوي الإفريقي - الذي دعت الى عقده حكومات بورما وسيلان والهند وأندونيسيا وباكستان - في باندونج من ١٨ الى ٢٤ ابريل سنة ١٩٥٥ وبالإضافة الى البلاد الداعية اشتركت في المؤتمر البلاد الاربعة والعشرون التالية : أفغانستان . كمبوديا . جمهورية الصين الشعبية . مصر . اثيوبيا . ساحل الذهب . ايران . العراق . اليابان . الأردن . لاوس . لبنان . ليبيا . نيبال . الفلبين . المملكة العربية السعودية . السودان . سورية . تايلاند . تركيا . جمهورية فيتنام الشمالية الشعبية . دولة فيتنام الجنوبية . اليمن .

٢ - توافق البلاد المشتركة في المؤتمر على تقديم المعونة لبعضها بعضا ، إلى أقصى حد عملي ، وبشكل : خ-براء ومدربين ، ومشروعات تجريبية ومعدات لأغراض العرض التجريبي ، وتبادل المعرفة والتطبيقية ، وإقامة مراكز للتدريب القومي أي الإقليمي ، حيث استطاع ، ومعاهد الأبحاث لتبادل المعرفة والمهارة التطبيقية .

٣ - أوصى المؤتمر بسرعة إنشاء صندوق خاص للأمم المتحدة للتقدم الاقتصادي وبرصد البنك الدولي للإنشاء والتعمير جزءا أكبر من موارده للبلاد الآسيوية - الأفريقية .

وبسرعة إقامة هيئة مالية دولية ، يكون من نواحي نشاطها القيام بالاستثمارات الرهينة وبتشجيع تنمية الجهود المشتركة بين البلاد الآسيوية - الأفريقية إلى المدى الذي يكفل تنمية مصالحها العامة .

٤ - اعترف المؤتمر بالضرورة الحيوية لإقرار التجارة في المنطقة .

وقبل مبدأ توسيع نطاق التبادل التجاري والدفع المتعدد الجوانب ، ومع هذا فقد اعترف بأن لبعض البلاد أن تلجأ إلى الترتيبات التجارية الثنائية ، نظرا إلى ظروفها الاقتصادية السائدة .

٥ - أوصى المؤتمر باتخاذ عمل تضامني من جانب البلاد المشتركة ، بغية إقرار الاسعار الدولية والطلب على السلع الأولية ، بواسطة ترتيبات ثنائية متعددة الجوانب ، وأن عليها أن تتخذ موقفا موحدا - إلى مدى ما هو ممكن وما هو مرغوب فيه - تجاه موضوع اللجنة الاستشارية الدائمة المختصة بالتجارة الدولية للسلع ، التابعة للأمم المتحدة ، وتجاه الهيئات الدولية المماثلة .

٦ - وأوصى المؤتمر كذلك :

بوجوب قيام البلاد الآسيوية - الأفريقية بتنوع تجارة المصادر عن

طريق تحويل موادها الأولية إلى مواد نصف مصنوعة كلما كان ذلك ممكنا من الناحية الاقتصادية ، وذلك قبل التصدير ، وعن طريق تنمية المعارض المتبادلة الإقليمية ، وعن طريق تشجيع تبادل الوفود التجارية ومجموعات رجال الأعمال ، وعن طريق تشجيع تبادل المعلومات والعينات بغية تنمية التبادل التجاري داخل المنطقة ، وعن طريق تقديم التسهيلات الطبيعية للتجارة العابرة للبلاد التي لا منافذ بحرية بها .

٧ - اهتم المؤتمر اهتماما كبيرا بالملاحة البحرية ، وأعرب عن اهتمامه بأن تعدل خطوط الملاحة البحرية - من وقت إلى آخر - أسعار الشحن التي أساءت دائما إلى البلاد المشركة .

وأوصى المؤتمر بدراسة هذه المشكلة والقيام بعمل تضامني بعد ذلك ، بغية الزام خطوط الملاحة البحرية بأن تتخذ موقفا معقولا .

٨ - وافق المؤتمر على وجوب التشجيع لاقامة بنسوك قومية وأقليمية وشركات تأمين .

٩ - قرر المؤتمر بأن تبادل المعلومات بشأن المسائل المتعلقة بالترول مثل توزيع الأرباح والضرائب ، قد يؤدي في النهاية إلى رسم سياسة عامة .

١٠ - نوه المؤتمر بالمغزى لتطور الطاقة النووية للاغراض السلمية بالنسبة للبلاد الآسيوية - الافريقية .

ورحب المؤتمر بمبادرة الدول ذات الشأن بعرض تقديم المعلومات الخاصة باستخدام الطاقة الذرية للاغراض السلمية .

واستحث سرعة إقامة وكالة الطاقة الذرية الدولية ، حيث يجب أن تمثل البلاد الآسيوية - الافريقية تمثيلا مناسبيا في الهيئة التنفيذية لتلك الوكالة

وأوصى الحكومات الآسيوية والافريقية بالاستفادة على أكمل وجه من تسهيلات التدريب وغيرها في الاستخدامات السلمية للذرة ، والتي تقدمها البلاد المشرفة على مثل تلك البرامج .

١١ - وافق المؤتمر على تعيين موظف اتصال في البلاد المشتركة ترشحهم حكوماتهم الوطنية وذلك لتبادل المعلومات والمسائل ذات الأهمية المشتركة .

وأوصى بالاستخدام الأكمل للمنظمات الدولية القائمة . وبأن تعمل البلاد المشتركة في المؤتمر والتي ليست أعضاء في مثل تلك المنظمات الدولية على الانضمام إليها .

١٢ - أوصى المؤتمر بوجوب التشاور مقدما بين البلاد المشتركة إلى أبعد حد ممكن ، ومع هذا ، فليس هناك نية لتأليف كتلة اقليمية .

ب - التعاون الثقافي .

وفيما يتعلق بالتعاون الثقافي :

١ - افتتح المؤتمر بأن من أقوى وسائل التفاهم المتبادل بين الأمم ، تنمية التعاون الثقافي .

ولقد كانت آسيا وأفريقية مهد الأديان والحضارات العظيمة التي أغنت الثقافات والحضارات الأخرى ، في الوقت الذي أغنت فيه نفسها . وهكذا قامت ثقافات آسيا وافريقية على أسس روحية وعالمية ، ولأسوء الحظ توقفت الاتصالات الثقافية بين البلاد الآسيوية والافريقية خلال القرون الماضية .

وإن شعوب آسيا وافريقية تشعر الآن شعورا عميقا بالرغبة القوية

المخاصمة في تحديد الصلوات الثقافية القديمة ، وتنمية صلات جديدة في نطاق العالم الحديث .

وقد أكدت جميع الحكومات المشتركة في المؤتمر ما اعلنته عن أن تعمل في سبيل تعاون ثقافي أوثق .

٢ - ولاحظ المؤتمر أن وجود الاستعمار في أجزاء كثيرة من آسيا وإفريقية ، أيا كان شكله ، لا يحول دون التعاون الثقافي فحسب ، بل ويضطهد الثقافات القومية للشعوب .

لقد أنكرت بعض الدول الاستعمارية على شعوبها التابعة حقوقها الأساسية في حق التعليم والثقافة ، مما يعرقل تطور شخصيتها ، ويمنع التبادل الثقافي مع الشعوب الآسيوية والأفريقية الأخرى .

وهذا صحيح - بصفة خاصة - في تونس والجزائر ومراكش ، حيث ينكر حق الشعب الأساسي في دراسة لغته وثقافته .

وثمة تفرقة مماثلة تجرى ممارستها ضد الشعب الأفريقي والمولدين في بعض أجزاء قارة أفريقية .

وشعر المؤتمر بأن هذه السياسات تبلغ مبلغ إنكار الحقوق الأساسية للإنسان وتعرقل التقدم الثقافي في هذه المنطقة كما تعرقل التعاون الثقافي في الحقل الدولي الأوسع .

وقد استنكر المؤتمر مثل هذا الإنكار للحقوق الأساسية في حق التعليم والثقافة في بعض أجزاء آسيا وأفريقية ، بهذا الشكل أو ذاك من أشكال الاضطهاد .

واستنكر المؤتمر - بصفة خاصة - العنصرية كوسيلة للاضطهاد الثقافي .

٣ - إن نظرة المؤتمر لتطور التعاون الثقافي بين البلاد الآسيوية والأفريقية .
لم تصدر - بأى معنى من المعانى - استبعاد أو منافسة مجموعات أخرى من الأمم . وحضارات وثقافات أخرى .

والمؤتمر - وهو مخلص للتقاليد القديمة قدم الزمن فى التسامح والعالمية -
يؤمن بأن التعاون الثقافى الآسيوى الأفريقى . يجب أن ينمو فى النطاق
الأوسع للتعاون العالمى .

وجنبا إلى جنب مع تنمية التعاون الثقافى الآسيوى - الأفريقى ترغب
بلاد آسيا وأفريقية فى تنمية صلاتها الثقافية مع الآخرين . ومن شأن ذلك
أن ينمى ثقافتهم . وأن يساعد أيضا على تنمية السلم والتفاهم العالمى .

٤ - هناك بلاد كثيرة فى آسيا وأفريقية لم تستطع بعد أن تنمى معاهدها
التعليمية والعلمية والفنية .

وقد أوصى المؤتمر بأن على بلاد آسيا وأفريقية التى تحتل مكانة أحسن
فى ذلك المجال ، أن تقدم التسهيلات لالتحاق الطلبة والراغبين فى التدريب
القادمين من بلاد أخرى .

ويجب تقديم مثل تلك التسهيلات للجاءات الآسيوية والأفريقية المقيمة
فى أفريقية التى لا تتمتع فى الوقت الحاضر بفرص الحصول على تعليم عال .
٥ - شعر المؤتمر بأنه يجب توجيه تنمية التعاون الثقافى بين بلاد آسيا
وأفريقية نحو :

« ا » الحصول على معرفة البلاد بعضها بعضا .

« ب » التبادل الثقافى المشترك .

« ج » تبادل المعلومات .

٦ - من رأى المؤتمر أنه فى المرحلة الحالية ، يمكن تحقيق أحسن النتائج

في حقل التعاون الثقافي ، عن طريق ترتيبات ثنائية بغية تنفيذ توصياته .
وعن طريق قيام كل بلد بالعمل في ذلك السبيل كلما كان الأمر مستظاء أو
مرغوبا فيه .

(ج) الشؤون السياسية

حقوق الإنسان وتقرير المصير

فما يتعلق بحقوق الإنسان وتقرير المصير :

١ - أعلن المؤتمر تأييده الكامل للمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان ، كما
هي واردة في ميثاق الأمم المتحدة ، ولاحظ البيان العالمي لحقوق الإنسان
باعتباره مقياسا لجميع الشعوب ولجميع الأمم .

وأعلن المؤتمر تأييده الكامل لمبدأ تقرير المصير للشعوب والامم ، كما
هو وارد في ميثاق الأمم المتحدة ، ولاحظ قرارات الامم المتحدة الصادرة
بشأن حقوق الشعوب والامم في تقرير المصير وهو أمر لازم مقدما للتمتع
الكامل بالحقوق الانسانية الكاملة .

٢ - واستنكر المؤتمر السياسات والمعاملات الخاصة بالتمييز والتمييز
العنصري ، والتي تؤلف الأساس للحكومة والعلاقات الانسانية في مناطق
شاسعة من افريقية ، وفي أجزاء أخرى من العالم ، وأن مثل ذلك السلوك
لا يعتبر خرقا خطيرا لحقوق الإنسان فحسب ، بل وهو انكار للقيم الأساسية
للحضارة والكرامة الإنسان .

وأعرب المؤتمر عن عطفه الحار وتأييده للموقف الشجاع الذي يقفه
ضحايا التمييز العنصري وخاصة الشعوب الأفريقية التي من أصل هندي
وباكستاني في افريقية الجنوبية، ويحیی أولئك الذين يدافعون عن قضيتهم،
واكد إصرار الشعوب الآسيوية .. الأفريقية على اجتناب جذور كل أثر

للمنصرية ، مما قد يكون متخلفا في بلادها ، وتعهد باستخدام نفوذه المعنوي الكامل ، للاحتواء ضد خطر السقوط كضحايا للشمر نفسه ، في وقت نضال الشعوب في سبيل إجتثاثه .

(د) مشاكل الشعوب التابعة

تصفية الاستعمار

فيما يتعلق بمشاكل الشعوب التابعة :

١ - ناقش المؤتمر مشاكل الشعوب التابعة للاستعمار ، والشروط التي تلتزم عن إخضاع الشعوب للاستعباد الأجنبي ، وللسيطرة والاستغلال الأجنبي ، واتفق المؤتمر على ما يلي :

أ - إعلان أن الاستعمار في جميع مظاهره شر يجب وضع نهاية عاجلة له .

ب - تأكيد أن خضوع الشعوب للاستعباد الأجنبي وللسيطرة والاستغلال الأجنبي ، إنكار لحقوق الإنسان الأساسية ومناقض لميثاق الأمم المتحدة ، ومعرقل لتنمية السلم والتعاون العالمي .

ج - إعلان تأييده لقضية الحرية والاستقلال لجميع تلك الشعوب .

د - دعوته الدول المعنية إلى منح الحرية والاستقلال لمثل تلك الشعوب .

٢ - بالنظر إلى الموقف غير المستقر في شمال افريقية ، وللإمعان في إنكار حق شعوب شمال افريقية في تقرير مصيرها يعلن المؤتمر تأييده لحقوق شعوب الجزائر وتونس والمغرب في تقرير المصير ، والاستقلال ، ويتمتع بالحكومة الفرنسية في أن تحقق التسوية السلمية للقضية دون تأخير .

(هـ) المشاكل الأخرى

فلسطين - إيربان الغربية - اليمن

فيما يتعلق بالمشاكل الأخرى :

١ - بالنظر إلى التوتر القائم في الشرق الأوسط بسبب الموقف في فلسطين، وخطر ذلك التوتر على السلم العالمي ، أعلن المؤتمر - تأييده لحقوق شعب فلسطين العربي ، ودعا إلى تطبيق قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين ، وتحقيق التسوية السامية لمشكله فلسطين .

٢ - أيد المؤتمر في نطاق موقفه الذي عبر عنه للقضاء على الاستعمار - موقف أندونيسيا في قضية إيربان الغربية القائم على الاتفاقات الخاصة بذلك والمبرمة بين أندونيسيا وهولاندا .

وتعجل المؤتمر حكومة هولاندا لتعيد فتح المفاوضات بأسرع ما يمكن لتنفيذ التزاماتها وفقا للاتفاقات السابقة ذكرها ، وأعرب عن أمله الوطني - د في أن تساعد الأمم المتحدة الطرفين المعنيين في إيجاد حل سلمي للنزاع .

٣ - أيد المؤتمر موقف اليمن في قضية عدن والمناطق الجنوبية من اليمن المعروفة باسم « الحميات » وتعجل الطرفين المعنيين للوصول إلى تسوية سامية للنزاع .

(و) دعم السلام والتعاون الدولي

فيما يتعلق بدعم السلام والتعاون العالمي :

١ - رأى المؤتمر - وقد لاحظ أن عدة دول لم تدخل بعد الأمم المتحدة - أن التعاون الفعال في سبيل السلام العالمي يقتضى أن تكون عضوية الأمم المتحدة عامة ، ودعا مجلس الأمن إلى تأييد إدخال جميع تلك الدول ذات الكفاءة للعضوية وفقا للميثاق .

ومن رأى المؤتمر أن من الدول المشتركة فيه ذات الكفاءة لعضوية
الامم المتحدة ، دول : كمبوديا . سيلان . اليابان . الاردن . لاوس .
ليبيا . نيبال . فييتنام الموحدة .

واعتبر المؤتمر تمثيل بلاد المنطقة الآسيوية .. الافريقية في مجلس الامن ،
وفقا لمبدأ التقسيم الجغرافي العادل ، غير مناسب ، ويعرب المؤتمر عن وجهة
نظره بأنه من الضروري فيما يتعلق بتوزيع مقاعد الاعضاء غير الدائمين للبلاد
الآسيوية .. الافريقية المستبعدة من الانتخابات وفقا للترتيبات التى أتفق عليها
في لندن عام ١٩٤٦ ، أن تتمكن من الاشتراك في مجلس الامن ، حتى تستطيع
أن تساهم مساهمة فعالة أكبر في صيانة السلام الدولى والامن .

٢- رأى المؤتمر أن نزع السلاح وتحريم إنتاج وتجربة واستخدام
الأسلحة الذرية والهيدروجينية ، ضرورى لانقاذ الجنس البشرى والحضارة
من مخاوف ونتائج الدمار الاجمالى الشامل في حرب عالمية .

وإلى أن يتم التحريم الكامل لصناعة الأسلحة الذرية والهيدروجينية ،
أهاب المؤتمر بجميع الدول المعنية أن تصل إلى إتفاق لوقف تجارب مثل تلك
الأسلحة .

٣- أعلن المؤتمر ن نزع السلاح العام ضرورة مطلقة لصيانة السلام ،
وطالب الولايات المتحدة بمواصلة جهودها ، وأهاب بجميع الذين يعنيههم الامر
أن يصلوا سريعا إلى تنظيم وتحديد ومراقبة وخفض جميع القوات المسلحة
والأسلحة ، بما فى ذلك إنتاج وتحريم وإستخدام أسلحة الدمار الجماعى ،
وأن تنشأ رقابة دولية فعالة لهذه الغاية .

٤ - أعلن المؤتمر فى نطاق موضوع السلام والتعاون العالمى ، أنه يجب

أن يكون لجميع الأمم الحق في أن تختار - بحرية - نظمها السياسية والاقتصادية ، وطريقة حياتها ، وفقا لأغراض ومبادئ الأمم المتحدة .

(ز) التعايش السلمى

وللتحرر من الخوف وفقدان الثقة ، وبالثقة وحصن النية تجاه بعضها بعضا يجب على الأمم أن تمارس التسامح ، وأن تعيش معا في سلام جيرانا صالحين يعملون لتمكين التعاون الصادق على الأسس التالية .
وأعلن المؤتمر إيمانه بأن التعاون الصادق وفق هذه المبادئ يؤدي حقا إلى كفالة السلام والأمن العالميين . وتوطيد أركانها كما أن التعاون في الميادين الاقتصادية يؤدي إلى ازدهار العام والخير الشامل .
وأوصى المؤتمر بأن تتولى الدول الخمس الداعية لهذا المؤتمر العمل لعقد المؤتمر المقبل بالتشاور مع الدول المشتركة في المؤتمر .

(٩) قرار الأمم المتحدة المتعلق بالمغرب

الصادر بتاريخ ١٩ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٥٢

« نظرا لمناقشة الجمعية العمومية مسألة المغرب المقترحة من قبل الدول الأعضاء الثلاث عشرة في المستند A/2175
« ومراعاة لضرورة تنشئة العلاقات الودية بين الدول المرتكزة على مبدأى تساوى الحقوق وحق تقرير مصير الشعوب .

« وباعتبار أنه من واجب الأمم المتحدة ، لكونها مركزا لتنسيق أعمال الدول للوصول إلى الغايات المشتركة ضمن ميثاقها ، السعى لإزالة جميع أسباب وعوامل عدم التفاهم بين الدول الاعضاء مثبتته بذلك مبادئ التعاون العامة لحفظ السلام الدولى واستقرار الأمن .

« تعبر عن ثقمتها بأن الحكومة الفرنسية ، تنفيذاً لسياساتها المعلنة ، ستسعى جاهدة لتأمين حريات الشعب المغربي الأساسية وفقاً لاهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه .

« وتعبّر عن أملها بأن يتابع الفريقان مفاوضاتهما بصورة مستعجلة نحو تطوير مؤسسات الشعب المغربي السياسية الحرة آخذين بعين الاعتبار الحقوق والمصالح الشرعية المقررة ضمن قوانين الامم وأعرافها .

« ونناشد الفريقين معالجة علاقاتهما في جو ودي يسوده احترام وثقة متبادلان لتسوية خلافاتهما وفقاً لروح ميثاق الامم المتحدة متجنبين بذلك القيام بأية أعمال وأية تدابير من شأنها زيادة حدة التوتر الحالي »

(الجمعية العمومية) الاجتماع الاربعمئة والسابع ، كانون الأول - ديسمبر (١٩٥٢) .

(١٠) قرار الامم المتحدة المتعلق بالمغرب

المصادر بتاريخ ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٥٣

« نظراً لمناقشة الجمعية العمومية مسألة المغرب المقترحة من قبل الدول الأعضاء الخمس عشرة في المستند A/2406

« وباستعادة تذكّر قرار الجمعية العمومية رقم ٦١٢ (الملحق السابع) الصادر بتاريخ ١٩ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٥٢ ،

« وباعتبار أنه كان ولا يزال لدوافع ذلك القرار واهدافه فضل الاعتراف بضرورة تطوير مؤسسات الشعب المغربي السياسية ،

« وباعتبار أن إضافة هذه الفقرة على محضر جلسة الجمعية العمومية الثامنة تشير بأن تلك الأهداف لم تحقق بعد ،

« واعرثافا بحق تقرير مصير الشعب المغربي وفقا لميثاق الامم المتحدة »
 « مجددا الجمعية العمومية مناشدتها لتخفيف حدة التوتر في المغرب وتحت
 على تأمين حق الشعب المغربي بأن ينال مؤسسات ديموقراطية سياسية حرة »
 (١١) - بيان سيل - سان - كلود المشترك

العلان بتاريخ ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٥٥

لقد اجتمع جلالة سلطات مراکش ، سيدى محمد بن يوسف ، والسيد
 أنطوان بينيه ، وزير الشؤون الخارجية الفرنسية ، فى السادس من شهر تشرين
 الثانى سنة ١٩٥٥ فى قصر سيل - سان - كلود .

أوجز السيد بينيه المبادئ العمومية لسياسة الحكومة الفرنسية ، كما
 أشار اليها البلاغ الصادر عن مجلس الوزراء بتاريخ ٥ تشرين الثانى سنة ١٩٥٥ .
 لقد وافق جلالة سلطان مراکش على هذه المبادئ وابلغ ، بالاتفاق
 مع الحكومة الفرنسية ، مجلس العرش ، الذى أنشئ بتاريخ ١٧ تشرين الأول
 سنة ١٩٥٥ وقدمت استقالته بتاريخ ٣ تشرين الثانى سنة ١٩٥٥ ، أن يثابر
 على إدارة شؤون المملكة حتى عودته إلى الرباط .

أكد جلالة سلطان مراکش رغبته فى تأليف حكومة مغربية ، تمثل
 مختلف تيارات الرأى العام المغربى ، لإدارة شؤون البلاد ولإجراء مفاوضات .
 ستكون هذه الحكومة ، من بين الاشياء الأخرى ، بتقديم إصلاحات قانونية
 تجعل من المغرب دولة ديموقراطية يحكمها ملك دستورى ، وستجرى
 مفاوضات مع فرنسا غايتها تمكين المغرب من تحقيق مركزه كدولة مستقلة
 مرتبطة مع فرنسا بروابط دائمة محددة ومقبولة بحرية .

وافق جلالة سلطان مراکش والسيد بينيه على التأكيد بأن على فرنسا
 والمغرب معا بناء ، ويرون تدخل فريق ثالث ، مستقبلا معتمدين لبعضهما

على البعض الآخر بدون انقاص سيادتها وضامنين حقوقها وحقوق مواطنيها
ومتمسكين باحترام الالتزامات الممنوحة للدول الاجنبية بواسطة المعاهدات
المعمول بها حاليا .

(١٢) - خطاب العرش

ألقى بالرباط بمناسبة الذكرى الثامنة والعشرين لجلوس محمد الخامس
على عرش أسلافه

الجمعة ٣ ربيع الثاني ١٣٧٥ - ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٥

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله

شعبنا الوفي العزيز

في هذا اليوم الوفي السعيد الذي من الله علينا بنعمتين ، نعمة العود إلى
أعز الأوطان بعد طول غيبة وشدة وحنين ، ونعمة الاجتماع بشعب طالما
اشتقنا اليه واشتاق الينا ، ووفينا له ووفى لنا بغير حساب . امتدحنا وأباه
بالشدايد ، فلم تنل من عزيمتنا بل خرجنا منها ونحن أقوى إيمانا بحسن مصيرنا ،
وأكثر وعيا لحقوقنا وواجباتنا .

وفي هذا العيد الميمون ، عيد الذكرى الثامنة والعشرون لجلوسنا على
العرش المغربي الأصيل ، نوجه اليك - أيها الشعب النبيل - جريا على عادتنا
المسنونة ، خطاب العرش مشيرين فيه إلى بعض مساعيها فيما مضى ، بأساطين
أهدافنا فيما يستقبل .

انكم على بصيرة من جهودنا المتوالية ، ولنهوض بالبلاد إلى المستوى اللائق
بماضيها المجيد وموقعها الهام خصوصا في العصر الجديد ، فازعزعتنا العراقيل .
ولا صدتنا الحوائل ، ولا نتردد في المجاهرة بالحق والدعوة إلى تغيير

النظام القائم ليتأتى ارضاء المطامح وتلبية الرغائب ثم عاقبتنا عوائق ولا قينا
خطوباً وأهوالاً ، ولكن أبى الله إلا أن تنفجر الأزمة بعد الامتحان وترتفع
الموانع وتعود المآذن بذكر الله وحده تملأ الآفاق ، والمساجد بالمؤمنين
غاصمة والمنابر بالدعاء لنا ولك صاعدة .

وهكذا انقلب الكدر الذى صاحبنا يوم الفراق ، إلى صفاء واغتباط
يوم التلاق ، الحمد لله الذى أذهب عنا الحزن إن ربنا لغفور شكور .
فلم نلبث أن استأنفنا عملنا تأدية للمهمة الملقاة على عاتقنا مستعينين
بسد يد الآراء ، سالكين نهج الحكمة والرشاد .

وقد جرت ونحن فى ضيافة فرنسا مذكرات بيننا وبين حكومتها حول
القضية المغربية فى جو من الود والتفاهم وحسن الاستعداد أفضت إلى اتفاق
على المبادئ العليا .

وإلى الحكومة المغربية المقبلة سند مهممة التفاهم مع الحكومة الفرنسية ،
وتلك بشرى بطيب لنا أن نرفها إليك فى هذا اليوم الميمون ، بشرى انتهاء عهد
الحجر والحماية ، وبزوغ فجر الاستقلال والحرية .

فهذا أوان تضافر الجهود ، لبناء صرح العهد الجديد الذى نحن عليه
مقبولون ، عهد يتطوب التجديد فى العوائد والمؤسسات والحكم وأساليبه كما
يتطلب تحرير الفرد ليتمكن من التعبير عن آرائه آمناً مطمئناً .

وبذلك كله ترتقى البلاد إلى درجة الاستقلال الذى نشرناه لا لكونه
فحسب حقاً طبيعياً للشعوب صغيرها وكبيرها ، ضعيفها وقويها ، بل أيضاً
لأنه الوسيلة التى تمكن الشعب من التمتع باطيب الثمرات التى أنتجتها الحضارة
العصرية والتطورات العالمية من تحرير قومي ، وتعميم الحريات الديمقراطية ،

واعتراف بحقوق الانسان طبقا للتصريح العالمى الشهير وقضاء على كل
ميز عنصري .

وينبغى ألا يفهم من الاستقلال الذى ينشده شعبنا اننا نقصد الانفصال
عن فرنسا ، فالصداقة بين بلدينا متأصلة قديمة العهد ، ولم يعب عن ذهننا أنه
بفضل تلك الصداقة والمنجزات الفرنسية فى مختلف الميادين أمكن المغرب أن
يقطع مراحل مهمة فى طريق التقدم .

ونحن نعتمد على معونة فرنسا لبناء عهد جديد يكون الارتباط معها
عنصرأ من عناصره الأساسية وستكون الخطوة الأولى بحول الله تأسيس
حكومة عصرية مسؤولة تغبر تعبيرأ حقيقيا عن إرادة الشعب سنقلدها ثلاث
مهمات تباشرها فى آن واحد .

مهمة تدبير شئون البلاد :

ومهمة وضع أنظمة ديمقراطية على أساس الانتخاب وفصل السلطة فى
أطار ملكية دستورية قوامها الاعتراف لجميع المغاربة على اختلاف عقائدهم
بحقوق المواطن وبالحرىات العامة والنقابية .

ومن البديهى أن يهود المغرب هم كجميع المواطنين المغاربة متساوون فى
الحقوق والواجبات وهذا النظام الديمقراطى ينبغى أن يحقق للجميع حياة
رفاهية وسعادة ، وبقي المواطنين غائلة الخوف وعادية الظلم حتى يشعر الجميع
بنعمة الاستقلال .

والمهمة الثالثة للحكومة المغربية اجراء مفاوضات مع الحكومة الفرنسية
على ضوء الاعتبارات الآتية :

لقد انتشرت فكرة الحرية والديموقراطية فى عالم ما بعد الحرب وتطور
الرأى العام الدولى لدرجة أنه أصبح لا يطبق بقاء حياة الكرامة والحرية

وفقا على طائفة من الأمم دون أخرى فظل يناضل من أجل تحرير الجماعات من ربه تبعية منروضة، ثم أن مشاكل العصر الحاضر واشتباك المصالح أخذت تفرض على الدول مهما كان شأنها أن تتكامل وتعاون للتعاون للتغلب على الصعاب وصد غارات العوادي وحفظ الكيان

ولذلك يتعين على الحكومة المغربية أثناء المفاوضات أن تحدد نظام الاستقلال وعلاقي ارتباط جديد بين البلدين أساسه احترام سيادتهما والمساواة وتبعية متبادلة .

وهذا النوع من الارتباط لا يتنافى مع احتفاظ بلادنا براوبطها الدينية والثقافية مع الشرق العربي، ورجاؤنا أن يتفهم المغرب حاجياته ومطامحه فسيتماعونا على ما فيه خيرها وهناء الانسانية جمعاء .

وبهذه المفاوضات ينتهى عهد الحماية ويدخل المغرب فى عهد جديد ، يتمتع فيه طبق الأوفاق الجديدة بسيادته فى دائرة التفاهم والتعاون المجدى مع الأمة الفرنسية .

تلك هى مبادئ السياسة العامة ستتفق حكومتنا على تفصيلها ووسائل تطبيقها مع الحكومة الفرنسية .

وما ينبغى تسجيله أن من بين سكان بلادنا عددا لا يستهان به من الفرنسيين ساهموا فى تطور المغرب على وجه العموم وفى تنمية اقتصاده على وجه الخصوص الشئ الذى يتعين اعتباره .

ويسرنا ما لاحظنا فى جلهم من حسن التفهم لما أحدثته تطورات العالم فى بعد الحرب ، فاقنعوا بضرورة تلبية رغبة شعبنا فى التمتع بالحرية والاستقلال ، ونريد أن يطمئنوا جميعا على مستقبلهم بهذه الديار ، فقد كنا

ومازلنا نؤكد استعدادنا لضمانه ضمانا يطمئنون به على حقوقهم ومصالحهم وأحوالهم الشخصية دون أن يكون في ذلك مساس بالسيادة المغربية .
ولنا الأمل في أن يسيروا يدأ بيد مع رعايانا لتتبع نهضة المغرب على وجهها الأكمل في صالح الجميع ، وبذلك ستوثق أواصر الود بين المغاربة والفرنسيين وتتمكن الصداقة بين البلدين .

والآن وقد تجلت أهدافنا ، يجب عليكم أن تتمسكون بحبل الاخاء ، وتجنبوا ما يؤدي إلى التفرقة والبغضاء ، إذ لانجاح يرجى إلا بصفاء القلوب ، ونوحيد الصفوف حتى نكون كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا .

وليكن رائدكم خدمة الصالح العام ، والزود عن المبادئ الوطنية العليا ، وإننا ننتهز فرصة هذا الحفل العظيم لنشيد بذكر كل من أمدنا بعطفه وحسن مؤازرته فله منا جزيل الشكر وجميل الثناء .

ابقانا الله لشمل الأمة جامعين ، ومصالحها حافطين ولخيرها ساعين .

(١٣) - إعلان استقلال المغرب

نص التصريح المشترك

بتاريخ ٢ آذار (مارس) سنة ١٩٥٩

أن حكومة الجمهورية الفرنسية ، وصاحب الجلالة محمد الخامس سلطان المغرب ، يؤكدان عزمهما على تنفيذ نصريح سيل - سان - كلود الصادر بتاريخ ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٥٥ .
انها يلاحظان ، بالنظر للتقدم الذي أحرزه المغرب في طريق التطور ، أن معاهدة « فاس » الموقعة بتاريخ ٣٠ آذار (مارس) سنة ١٩١٢ ، لم تعد ملائمة بضرورات الحياة العصرية وغير كافية لتجديد العلاقات الفرنسية المغربية . ومن ثم فإن حكومة الجمهورية

الفرنسية تؤكّد علنا اعترافها باستقلال المغرب الذي يقتضى إيجاد جيش وسلك دبلوماسى ، كما تؤكّد عزمها على احترام ، والسعى لعمل الغير يحترم ، سلامة الأراضى المغربية التى تضمها الاتفاقات الدولية .

ان حكومة الجمهورية الفرنسية ، وصاحب الجلالة محمد الخامس سلطان المغرب ، الدولتين المستقلتين المتساويتين ، تهدف إلى اتفاقات جديدة تحدد علاقات البلدين المتشابكة فى ميادين مصالحهما المشتركة ، وستنظم هكذا تعاونهما على أساس من الحرية والمساواة ، وخاصة فيما يتعلق بشؤون الدفاع والعلاقات الخارجية والمسائل الاقتصادية والثقافية ، وستضمن . حقوق وحرىات الفرنسيين المقيمين فى مراكش والمراكشيين المقيمين فى فرنسا ، مع احترام سيادة الدولتين فى هذا الشأن .

ان حكومة الجمهورية الفرنسية وصاحب الجلالة محمد الخامس سلطان المغرب يوافقان على أن العلاقات الجديدة بين فرنسا والمغرب ، حتى وضع هذه الاتفاقية قيد التنفيذ ، ستعتمد على تدابير البروتوكول المرفق لهذه الاتفاقية الحالية .

وضع هذا التصريح فى باريس من نسختين أصليتين فى الثانى من آذار سنة ١٩٥٦ .

الأمضاء

كريستيان بينيه

المبارك بكاي

البروتوكول المرفق

١ - ان السلاطة التشريعية يمارسها كاملة ، صاحب الجلالة السلطان . ويأخذ ممثل فرنسة في مراكش علما بالقرارات والمراسيم . ثم يبدى ملاحظات عندما تكون هذه القرارات والمراسيم ذات علاقة بمصالح فرنسة والفرنسيين والأجانب أثناء المرحلة الانتقالية .

٢ - لصاحب الجلالة محمد الخامس سلطان المغرب أن يمشى بجيشا وطنيا وتقدم فرنسة مساعدتها للمغرب لانشاء هذا الجيش . يبقى وضع الجيش الفرنسي في المغرب على حاله أثناء المرحلة الانتقالية .

٣ - أن السلطات المحتفظ بها حتى الآن ستكون موضوع انتقال تفويض تفصيله في بيان مشترك . تمثل الحكومة المغربية بصوت نافذ في لجنة منطقة الفرنك ، الهياة الادارية المركزية للسياسة المالية في منطقة الفرنك ، ومن جهة ثانية ، أبقى على الضمانات التي يتمتع بها الموظفون والوكلاء الفرنسيون العاملون في المغرب .

٤ - أن ممثل الجمهورية الفرنسية في المغرب يحمل لقب « المفوض السامي » وضع هذا البروتوكول في باريس في نسختين أصليتين في الثاني من

آذار سنة ١٩٥٦

الأمضاء

المبارك بكاي

كريستيان بينيه

(١٤) - الاتفاق على

التمثيل الدبلوماسي الفرنسي المغرب

المعقود بتاريخ ٢٨ أيار (مايو) سنة ١٩٥٦

أن رئيس الجمهورية الفرنسية وصاحب الجلالة محمد الخامس سلطان المغرب
رغبة منها بوضع مبادئ ، تنوى الدولتان ، بالتساوى التام وباحترامهما
لاستقلالهما ، تنظيم روابط الصداقة والتعاون التي تخدم مصالح فرنسا والمغرب
المشتركة بواسطتها .

ورغبة منها في تحديد شروط تعاونهما المتبادل المعقود بحرية بين البلدين
في ميدان العلاقات الخارجية وفقا لبيان الثاني من آذار سنة ١٩٥٦ ، ورغبة
منهما على توطيد وتقوية التضامن الذي يوحدهما :

عين رئيس الجمهورية الفرنسية معالي وزير شؤون خارجية حكومة الجمهورية
الفرنسية ، السيد كريستيان بنيه ، مندوبا مفوضا فوق العادة ، وعين
صاحب الجلالة محمد الخامس سلطان معالي وزير شؤون خارجية حكومة
جلالته ، السيد أحمد بلقريج ، مندوبا مفوضا فوق العادة .

وقد وجد أن أوراق الاعتماد ، بعد تبادلها ، شرعية وحسب الأصول ،
ولذلك ، وافق الطرفان على التدابير التالية :

المادة الاولى : الطرفان المتعاقدان إقامة علاقات صداقة دائمة بينهما
وتبادل المساعدات . وسيحرصان على اعلام بعضهما البعض بجميع المسائل
المتعلقة بمصلحتهما المشتركة وسيعقدان استشارات منظمة للمسائل المتعلقة
بالمصالح العامة .

المادة الثانية : إذا ما هددت مصالح الطرفين المعنيين المشتركة ، بأية

طريقة ما ، فانهما سيمتشاوران بعضهما مع بعض لمواجهة هذا التهديد إذا ما اقتضت الضرورة .

المادة الثالثة : أن وزيرى خارجية الدولتين سيجتمعان دوريا ، أو حسب طلب أحد الفرقاء ، لتنسيق وحدة أعمالهما في ميدان السياسة الخارجية .

المادة الرابعة : يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان ، في كل ما يتعلق بهما ، الا يتبعها سياسة لا تتفق مع مصالح أحدهما بعد تدقيق مشترك .

المادة الخامسة : يتعهد كل من الفريقين الا يوقع اتفاقات دولية من شأنها ابطال منهول الحقوق التي اعترف بها ، بالاتفاق ، بأنها تخص الفريق الآخر .

المادة السادسة : لا يمكن تأويل أى من التدابير الحالية بأنها تبطل الالتزامات الناشئة إما عن شرعة الأمم المتحدة أو التعهدات والمعاهدات والاتفاقيات المعمول بها بين أحد الطرفين المتعاقدين وبين دولة ثالثة . يجب الا يؤول أى من التدابير الحالية بأنه يحدد من سلطة أحد الطرفين المتعاقدين ليمفاوض ويوقع معاهدات واتفاقيات وصكوك دولية أخرى .

المادة السابعة : يوافق الطرفان المتعاقدان أن يتفاوضا مباشرة فيما بينهما على أى اختلاف في تطبيق أو تأويل المعاهدة الحالية . وفي حال عجزهما عن حله بالتفاوض يرسل هذا الاختلاف ، بناء على اقتراح أحد الطرفين ، لينظر فيه أمام محكمة العدل الدولية في لاهاى .

المادة الثامنة : توافق فرنسة على عضوية المغرب في منظمة الأمم المتحدة . إن مندوبى كلا البلدين في منظمة الأمم المتحدة سيحرصان على اعلام بعضهما البعض بشأن نشاطهما وسيمتشاوران ويناقشان قراراتهما على ضوء هذه الاتفاقية الحالية .

المادة التاسعة : ترغب حكومة الجمهورية الفرنسية في تمثيل وحماية المواطنين المغريين ومصالحهم ، إذا ما طلبت حكومة المغرب ذلك ، في البلدان التي لم تقرر حكومة المغرب ارسال بعثات سياسية اليها بعد . ستعمل ، في هذه الحال ، البعثات الدبلوماسية والقنصلية الفرنسية بتوجيهات حكومة المغرب .

المادة العاشرة : سيحمل الممثلون الدبلوماسيون المزدون بأوراق اعتماد من الطرفين المتعاقدين الالقب التالية : سفيراً فوق العادة ومندوب الجمهورية الفرنسية الخاص إلى جلالة السلطان : وسفيراً فوق العادة ومندوب جلالة السلطان الخاص إلى الجمهورية الفرنسية .

المادة الحادية عشرة : تلتزم حكومة المغرب احترام التزاماتها الناشئة عن المعاهدات الدولية التي عقدها فرنسه باسم المغرب كما تحترم الالتزامات الناشئة عن الاتفاقيات الدولية المتعلقة بها التي لم تبد اعتراضات عليها .

وعليه وقع ممثلا الدولتين على هذه الاتفاقية وختمها كل منهما بخاتمه .

وضعت في مدينة الرباط في ٢٠ أيار سنة ١٩٥٦ في نسختين أصليتين .

وقع عليها في باريس في ٢٨ أيار سنة ١٩٥٦ .

التواقيع

عن فرنسا

كريستيان بينيه

عن المغرب

أحمد بلقريج

(١٥) - إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة
أول فبراير سنة ١٩٥٨

جلسة تاريخية عقدت في قصر القبة بالقاهرة يوم السبت أول فبراير سنة ١٩٥٨ قبل الظهر ، اجتمعوا بالرئيس جمال عبد الناصر وبعض الوزراء ، وتداول المجتمعون في الاجراءات النهائية

« لتحقيق إرادة الشعب العربى ، ولتنفيذ ما نص عليه دستور الجمهوريتين ، من أن شعب كل منهما ، جزء من الأمة العربية ، لذلك تذاكروا ما قرره كل من مجلس الأمة المصرى ، ومجلس النواب السورى ، من الموافقة الاجتماعية ، على قيام الوحدة بين البلدين ، كخطوة أولى نحو تحقيق الوحدة العربية الشاملة ، كما تذاكروا ما توالى فى السنين الأخيرة ، من الدلائل القاطعة على أن القومية العربية كانت روحا لتاريخ طويل ، ساد العرب فى مختلف أقطارهم ، ولحاضر مشترك بينهم ، ومستقبل مأمول من كل فرد من أفرادهم .

» وانتهوا إلى أن هذه الوحدة التى هى ثمرة القومية العربية هى طريق العرب إلى الحرية والسيادة ، وسبيل من سبل الانسانية للتعاون والسلام ، ولذلك فان واجبههم أن يخرجوا بهذه الوحدة من نطاق الأمانى ، إلى حيز التنفيذ ، فى عزم ثابت واصرار قوى ، ثم خلص المجتمعون من هذا كله إلى أن عناصر قيام الوحدة بين الجمهوريتين السورية والمصرية ، وأسباب نجاحها ، قد توافرت بعد أن جمع بينهما فى الحقبة الأخيرة كفاح مشترك ، زاد معنى القومية وضوحا ، وأكد أنها حركة بناء وتحرير ، وعقيدة تعاون وسلام .

» لذلك يعلن المجتمعون إتفاقهم التام ، وإيمانهم الكامل ، وثقتهم العميقة فى وجوب توحيد سورية ومصر ، فى دولة واحدة اسمها « الجمهورية العربية المتحدة » .

« كما يعلنون اتفاقهم الاجماعى على أن يكون نظام الحكم فى الجمهورية العربية ديموقراطيا راسيا ، يتولى فيه السلطة التنفيذية رئيس الدولة ، يعاونه وزراء بعينهم ، ويكونون مسئولين أمامه ، كما يتولى السلطة التشريعية مجلس تشريعى واحد ، ويكون لهذه الجمهورية علم واحد ، يظل شعبا واحدا ، وجيشا واحدا ، فى وحدة يتساوى فيها أبنائها فى الحقوق والواجبات ، ويدعون جميعا لحمايتهم بالانفس والمهج والارواح ، ويتسابقون لتثبيت عزتها وتأكيد منعتها ، وسيتقدم كل من فخامة الرئيسين شكرى القوتلى وجمال عبد الناصر ببيان إلى الشعب يلقى أمام مجلس النواب السورى ومجلس الأمة المصرى ، فى يوم الاربعاء ١٦ من رجب سنة ١٣٧٧ الموافق ٥ من فبراير سنة ١٩٥٨ بدسطان فيه ما انتهى اليه هذا الاجتماع من قرارات ، ويشرحان أسس الوحدة التى تقوم عليها دولة العرب الفتية .

« كما سيدعى الشعب فى مصر وسورية إلى استفتاء خلال ثلاثين يوما ، على أسس الوحدة وشيخص رئيس الجمهورية .

« والمجتمعون إذ يعلنون قراراتهم هذه ، يحسون بأعمق السعادة وأجل الوان الفخر ، إذ شاركوا فى الخطوة الايجابية ، فى طريق وحدة العرب حقبة بعد حقبة وجيلا بعد جيل ، والمجتمعون إذ يقررون وحدة البلدين يعلنون أن وحدتهم تتوخى جمع شمل العرب ويؤكدون أن باب الوحدة مفتوح لكل بلد عربى يريد أن يشترك معها فى وحدة أو اتحاد يدفع عن العرب الاذى والسوء ، ويعزز سيادة العروبة ويحفظ كيانها ، والله نسأل أن يكمل هذه الخطوة ، وما يتلوها من خطوات بعين رعايته الساهرة ، وبفضل عنايته السابغة ، وأن يكتب للعرب فى ظل الوحدة العزة والسلام .

القاهرة فى ١٢ من رجب سنة ١٣٧٧ هـ - الموافق أول فبراير سنة ١٩٥٨ م.

(١٦) - ميثاق الاتحاد العربي

ميثاق الاتحاد :

الباب الاول (الاتحاد)

مادة (١) : ينشأ اتحاد يسمى الدول العربية المتحدة يتكون من الجمهورية العربية المتحدة والمملكة المتوكلية اليمنية والدول العربية التي تقبل الانضمام إلى هذا الاتحاد .

مادة (٢) : تحتفظ كل دولة بشخصيتها الدولية وينتظام الحكم الخاص بها .

مادة (٣) : مواطنوا الاتحاد متساوون في الحقوق والواجبات العامة .

مادة (٤) : لكل مواطن في الاتحاد حق العمل وتولي الوظائف العامة

في البلاد المتحدة دون تفرقة في حدود القانون .

مادة (٥) : حرية التنقل في الاتحاد مكفولة في حدود القانون .

مادة (٦) تتبع الدول الأعضاء السياسة الخارجية الموحدة التي

يضعها الاتحاد .

مادة (٧) : يتولى التمثيل السياسي والقنصلي للاتحاد في الخارج هيئة

واحدة في الأحوال التي يقرر فيها الاتحاد ذلك .

مادة (٨) : يكون للاتحاد قوات مسلحة موحدة .

مادة (٩) : تنظم الشؤون الاقتصادية للاتحاد وفقاً لمخطط مرسومة

تهدف إلى تنمية الإنتاج واستغلال موارد الثروة الطبيعية وتنسيق النشاط

الاقتصادي .

مادة (١٠) : ينظم القانون شؤون النقد في الاتحاد .

مادة (١١) : ينشأ بين البلاد المتحدة اتحاد جمركي وذلك بالشروط

والاوضاع التي يحددها القانون .

مادة (١٢) : ينظم القانون مراحل ووسائل تنسيق التعليم والثقافة في الاتحاد :

الباب الثاني (السلطات)

مادة (١٣) : يشرف على شؤون الاتحاد مجلس يسمى المجلس الأعلى ويشكل من رؤساء الدول الاعضاء .

مادة (١٤) : يعاون المجلس الأعلى في مباشرة سلطاته مجلس يسمى مجلس الاتحاد .

مادة (١٥) : تشكيل مجلس الاتحاد من عدد متساو من ممثلي الدول الاعضاء ويبين القانون عدد أعضاء المجلس ومدة عضويتهم والأحكام الخاصة بهم .

مادة (١٦) : تكون رئاسة مجلس الاتحاد سنوياً بالتناوب بين الدول الاعضاء وترشح الدولة التي تحل نوبتها من يتولى الرئاسة على أن يكون للرئاسة نائب أو نواب من الدولة أو الدول الاعضاء في الاتحاد .

مادة (١٧) : يختص المجلس الأعلى برسم السياسة العليا للاتحاد في المسائل السياسية والدفاعية والاقتصادية والثقافية وإصدار القوانين اللازمة في هذا الشأن وهو المرجع الأعلى في تحديد الاختصاصات ، وتصدر قرارات المجلس بالإجماع .

مادة (١٨) : يصدر المجلس الأعلى القوانين الاتحادية التي يختص بإصدارها وفقاً لأحكام هذا الميثاق وذلك بعد موافقة السلطات المختصة في كل دولة .

مادة (١٩) : يعين المجلس الأعلى القواعد العام للقوانين المساحة للاتحاد .

مادة (٢٠) : تصدر الميزانية العامة للاتحاد بقرار من المجلس الأعلى ويعين

القانون موادها الواحدة التي تؤديها كل دولة من الدول الاعضاء .
مادة (٢١) : مجلس الاتحاد هو الهيئة الدائمة للاتحاد . ويتولى النظر في
الشئون السياسية ويضع البرنامج السنوي المتضمن النظم والتدابير المؤدية إلى
تحقيق الوحدة .

مادة (٢٢) : تعرض قرارات مجلس الاتحاد والبرنامج السنوي الذي
يضعه على المجلس الأعلى للاتحاد للتصديق عليها ، ويبت المجلس الأعلى في
القرارات التي أصدرها مجلس الاتحاد أو اعترضت عليها إحدى الدولتين
أو الدول .

مادة (٢٣) : تتبع مجلس الاتحاد الهيئات الآتية .
(١) مجلس الدفاع . (ب) المجلس الاقتصادي . (ج) المجلس الثقافي ،
وتعرض قرارات هذه الهيئات على مجلس الاتحاد للتصديق عليها .
مادة (٢٤) : يبين القانون طريقة تشكيل الهيئات التابعة لمجلس الاتحاد
وإختصاصها .

الباب الثالث (أحكام عامة واقتصادية)

مادة (٢٥) : يصدر تعيين المقر الدائم لاتحاد الدول العربية وحدوده
حسب قرار من المجلس الأعلى للاتحاد ، ويعقد مجلس الاتحاد والهيئات
التابعة له جلساته في المدينة التي تحدد بصفة دورية .
مادة (٢٦) : يبين القانون القواعد التي تسرى على إقليم المقر الدائم
للالاتحاد .

مادة (٢٧) : تكون للقوانين الاتحادية قوة الزامية في البلاد المتحدة
ويعمل بها بعد خمسة عشر يوما من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية للاتحاد
ما لم ينص القانون على غير ذلك .

- مادة (٢٨) : يعين رئيس كل دولة وزيراً لدى الدول العربية المتحدة ويختص بالاشراف على تنفيذ قرارات الاتحاد في الاقليم الذى يتبعه .
- مادة (٢٩) : يعين رئيس كل دولة وزيراً نائباً عنه لدى رئيس أو رؤساء الدول الأخرى ويكون له صفة الوزراء المحليين .
- مادة (٣٠) : يلغى التمثيل السياسى بين الدول أعضاء الاتحاد .
- مادة (٣١) : تسرى القواعد الجبركية المعمول بها في الدول أعضاء الاتحاد إلى أن ينظم الاتحاد الجبركى بينها ، وفى خلال ذلك يجوز أن يضع نظاماً جبركياً خاصاً للعمل به بين الدول الاعضاء .
- مادة (٣٢) : يعمل بهذا الميثاق من تاريخ الموافقة عليه وذلك إلى حين وضع النظام الدائم للاتحاد .

دمشق فى ١٦ شعبان سنة ١٣٧٧ الموافق ٨ مارس (آذار) ١٩٥٨

عن ملك المملكة المتوكلية اليمنية رئيس الجمهورية العربية المتحدة
ولى العهد محمد البدر جمال عبد الناصر

وقد تبع هذا الميثاق قراراتين آخرين أصدرهما المجلس الاعلى لاتحاد الدول العربية مع ستة قوانين ونص الجميع كما يلى :

مجلس الاتحاد :

- مادة (١) : يشكل مجلس الاتحاد من إثني عشر عضواً ويمثل كلا من الجمهورية العربية المتحدة والمملكة المتوكلية اليمنية ستة أعضاء يختارون وفقاً للقواعد المعمول بها فى كل من الدولتين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .
- مادة (٢) : يكون لوزير كل دولة لدى الاتحاد حق حضور جلسات مجلس الاتحاد دون أن يكون له صوت معدود فى المداولات .

مادة (٣) : يتمتع أعضاء مجلس الاتحاد بالحصانات والضمانات التي يتمتع بها الممثلون السياسيون وفقاً لقواعد القوانين الدولية .

مادة (٤) : يتقاضى كل من أعضاء مجلس الاتحاد من ميزانية الاتحاد مرتباً مساوياً لمرتب الوزير .

مادة (٥) : تسرى على أعضاء المجلس الأحكام الخاصة بالوزراء .

مادة (٦) يعمل بهذا القانون من تاريخ العمل بالميثاق .

ميزانية عامة :

مادة (١) : يكون للدول العربية المتحدة ميزانية عامة تتضمن الإيرادات والمصروفات .

مادة (٢) : تتكون إيرادات الميزانية من الحصص التي تلتزم الدول الاعضاء بأدائها للاتحاد .

مادة (٣) : تؤدي المملكة المتوكلية اليمنية ٣٪ من إيرادات الميزانية العامة للاتحاد ، وتؤدي الباقي للجمهورية العربية المتحدة .

مادة (٤) : يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

مؤسسه يمنية للنقد :

مادة (١) يقوم البنك المركزي للجمهورية العربية المتحدة بإنشاء مؤسسة يمنية للنقد في المملكة المتوكلية اليمنية تسمى (المؤسسة النقدية المركزية) ويكون لها وحدها امتياز إصدار أوراق النقد اليمني ، وذلك وفقاً للأسس وبالطريقة التي يضعها المجلس الاقتصادي .

مادة (٢) : تتولى المؤسسة النقدية تنظيم السياسة الائتمانية والمصرفية للمملكة اليمنية والإشراف على تنفيذها وفقاً للخطة العامة التي يرسمها الاتحاد

وبما يساعد على دعم الاقتصاد واستقرار النقد اليمنى وعلى تنفيذ الوحدة الاقتصادية بين الدولتين واستكمالها .

مادة (٣) : للمؤسسة النقدية - فى سبيل أداء أغراضها - أن تتخذ الوسائل الآتية :-

(أ) : توجيه الائتمان بما يكفل مقابلة الحاجات الحقيقية لواحى النشاط التجارى والزراعى والصناعى فى المملكة المتوكلية اليمنية .

(ب) : مراقبة المؤسسات النقدية الأخرى بما يكفل الاهداف السابقة وسلامة المركز المالى لهذه المؤسسة .

(ج) : إدارة احتياجات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية .

(د) : إتخاذ التدابير المناسبة لمكافحة الاضطرابات الاقتصادية والمالية والمحلية .

(هـ) : الإشراف على عمليات الاستيراد والتصدير وعلى عمليات الصرف .

عملة يمنية جديدة :

مادة (١) : تقوم المؤسسة النقدية فى المملكة اليمنية بإصدار أوراق النقد اليمنى وسك عملة فضية يمنية جديدة تسمى الريال اليمنى تكون لها نفس القيمة الاسمية التى للريال ماريا تريزا ، وتحدد المؤسسة موعد التعامل بالعملة الجديدة .

مادة (٢) : يكون لأوراق النقد التى تصدرها المؤسسة النقدية قوة إيراد غير محدودة .

مادة (٣) : الوحدة القياسية للعملة فى المملكة المتوكلية اليمنية هى الجنيه اليمنى ، ويثبت صرف الجنيه اليمنى بالجنيه المصرى على أساس التساوى .

- مادة (٤) : تحدد العلاقة بين الريال اليمني والجنيه اليمني على أن يكون الريال جزءاً صحيحاً للعملة الورقية وفقاً للأساس الذي تضعه المؤسسة .
- مادة (٥) : يحدد غطاء النقد اليمني ، بما يضمن تقوية العلاقات بينه وبين نقد الجمهورية العربية المتحدة ، وفي سبيل ذلك يتكون الغطاء في جزء كبير منه ، من أذونات على خزانة الجمهورية العربية المتحدة .
- مادة (٦) : يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

النظام الدفاعي :

- مادة (١) : يتكون جهاز النظام الدفاعي لاتحاد الدول العربية من الهيئات الآتية :-

١ - المجلس الأعلى للاتحاد .

٢ - مجلس الدفاع .

٣ - القيادة العامة للقوات المسلحة .

مادة (٢) : المجلس الأعلى للاتحاد هو الهيئات العليا للدفاع .

ماده (٣) . يتكون مجلس الدفاع من وزراء الدفاع في بلدى الاتحاد وعضوين من مجلس الاتحاد ، ويحضر الاجتماعات مندوب عن القيادة العامة لقوات الاتحاد ، للاستشارة وتولى أعمال السكرتارية .

مادة (٤) : يختص مجلس الدفاع بالنظر في التوصيات التى تقدمها له القيادة العامة لقوات الاتحاد بشأن الموضوعات الآتية :-

(أ) : السياسة الدفاعية بما يحقق أمن وسلامة الدول أعضاء الاتحاد وتأمين مصالحها المشتركة .

(ب) : السياسة التى تتبع فى إعداد قوات الاتحاد من حيث تنظيمها وتسليحها وتدريبها وإنشاء صناعاتها وقواعدها .

(ج) : تعيين الحالات التي تستخدم فيها قوات الاتحاد بأوامر مباشرة من القائد العام للقوات المسلحة .

(د) : السياسة التي تتبع بشأن التعبئة العامة والدفاع المدنى عند نشوب الحرب .

اختصاصات القائد العام :

مادة (٥) : يختص القائد العام للقوات المسلحة بما يأتى :

(ا) : وضع وإصدار العمليات لتنفيذ السياسة الدفاعية المقررة من المجلس الاعلى للاتحاد وإدارة عمليات قوات الاتحاد عند نشوب الحرب .

(ب) : تقدير حجم قوات الاتحاد برية وبحرية وجوية وما يلزمها من منشآت وقواعد ومواصلات ووضع البرامج اللازمة لتنفيذ ذلك .

(ج) : توزيع قوات الاتحاد على ضوء خطط العمليات الموضوعة .

(د) : إصدار الأوامر والتعليمات التي يراها لازمة لامداد قوات الاتحاد للقيام بمسؤولياتها بكفاءة تامة فى نواحى التنظيم والتسليح والتدريب والتجهيز، لتوحيد النظم والمنشآت التدريبية .

(هـ) : تقديم المقترحات التي يراها بشأن توحيد النظم الادارية والمالية لقوات الاتحاد وبشأن القوانين المنظمة لخدمة أفرادها .

وتصدر القيادة العامة للقوات المسلحة التوجيهات الخاصة بالموضوعات السابقة الذكر إلى هيئة أركان الحرب لتنفيذها بعد موافقة مجلس الدفاع عليها .

مادة (٦) : تندب القيادة العامة من يمثلها لدى رئاسة أركان حرب جيش الاتحاد وتوفر له وسائل الاتصال بكافة أنواعها مع القيادة العامة .

رؤساء هيئته أركان الحرب :

مادة (٧) : يتولى رؤساء هيئته أركان حرب جيوش الدول الاعضاء تنفيذ التعليمات التى تصدرها القيادة العامة فى شأن تنظيم وتسليح وتوجيه وتدريب قوات الاتحاد والاشراف على تنفيذ القواعد وخطوط المواصلات اللازمة لهذه القوات والى يتقرر إنشاؤها ، ويتولون كذلك إعداد قوات الاتحاد باحتياجاتها من المعدات والافراد، وتنظيم الخدمات بما يحقق السياسة المشتركة التى وضعها المجلس الاعلى للاتحاد .

مادة (٨) : تتألف قوات الاتحاد فى الدول الاعضاء مما يخصص لها من القوات المسلحة وقواعد عملياتها ووحدات الانذار عن هذه القواعد ووحدات المواصلات والمعدات والمخازن وورش الاصلاح .

مادة (٩) : تتنقل قوات الاتحاد بين أراضى الدول الأعضاء حسب ما يتطلبه الموقف العسكرى وضرورة العمليات الدفاعية وفقا لما يقرره القائد العام لقوات الاتحاد على أن تكون القيادة للقائد المحلى .

مادة (١٠) . يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المجلسان الثقافى والاقتصادى :

مادة (١) : يشكل كل من المجلس الثقافى والمجلس الاقتصادى التابعين لمجلس الاتحاد من عدد متساو من ممثلى كل دولة من الدول أعضاء الاتحاد يختارهم رئيس كل دولة لمدة ٣ سنوات .

مادة (٢) : يتولى رئاسة كل من المجلسين سنويا أحد ممثلى كل دولة يختاره أعضاء المجلس بالتناوب بين الدول أعضاء الاتحاد .

مادة (٣) : يختص المجلس الثقافى بالآتى :

(١) : رسم السياسة العامة للتعليم بما يكفل تحقيق أهداف الاتحاد وما يستتبع ذلك من تحديد المراحل ووضع الخطوط العامة للمناهج والكتب المدرسية.

(ب) : وضع نظام يكفل وحدة التعليم الفني والمهني في الدول أعضاء الاتحاد .

(ج) : وضع نظم لنقل الاساتذة والطلاب بين الدول أعضاء الاتحاد ووضع نظم الاختبارات .

(د) : دراسة التراث الثقافي في الدول أعضاء الاتحاد والعمل على تنمية وتقوية هذا التراث الثقافي وتنسيقه .

(هـ) : وضع نظم لكيفية إعداد المعلمين بما يكفل أن يؤدوا رسالتهم بما يحقق الغاية ، ويكون المجلس الثقافي حلقة الاتصال بين مجالس الاتحاد وهيئات الادارة الثقافية في الدول أعضاء الاتحاد .

مادة (٤) : يختص المجلس الاقتصادي بما يأتي :

(١) : رسم السياسة العامة للشؤون الاقتصادية بما يكفل تحقيق أهداف الاتحاد وتنسيق أوجه النشاط الاقتصادي في الدول أعضاء الاتحاد .

(ب) : وضع الخطط لاستغلال الموارد الطبيعية والبشرية وانهاش التجارة وتنظيم انتقال رؤوس الأموال بين الدول أعضاء الاتحاد .

(ج) : تنظيم التجارة الخارجية للاتحاد ويكون المجلس الاقتصادي حلقة الاتصال بين مجالس الاتحاد وهيئة الادارة الاقتصادية في الدول أعضاء الاتحاد .

القسم الثاني

مصر الحديثة والمعاصرة

المجموعة الأولى .

مصر العربية إبان الحكم العثماني

(١) قادة جيش الاحتلال العثماني يتفقون

على إبطال المظالم في مصر^(١)

فبراير ١٧٠٩

« ... ثم أن أهل الوجاقات الست^(٢) اجتمعوا وانفقوا على إبطال المظالم المتجددة بمصر وضواحيها وكتبوا ذلك في قائمة وانفقوا أيضا أن من كان له وظيفة بدار الضرب^(٣) والأنبار^(٤) والتعريف بالبحر بن أو المذبح لا يكون له جامكية^(٥) في الديوان ولا يتسبب لوجاق من الوجاقات وأن لا يحتسب أحد من أهل الأسواق في الوجاقات وأن ينظر المحتسب في أمورهم ويحرر موازينهم على العادة وأن يركب معه نائب من باب القاضى مباشرا معه وأن لا يتعرض أحد للمراكب التي يبحر النيل التي تحمل غلال الأنبار وأن يحمل الغلال المذكورة جميع المراكب التي يبحر النيل ولا تختص مركب منها بباب

(١) الجبرتي ج ١ ص ٣٤ - ٣٥ حوادث ذى الحجة ١١٢٠ (١١ فبراير ١٧٠٩

- ١٢ مارس ١٧٠٩)

(٢) كان الجيش العثماني في مصر يتكون من سبع فرق (اوجاقات) وقد خرج اوجاق الاكتشارية عن هذا الإجماع ووقف في جانب والفرق الست الأخرى في جانب آخر كما يتضح من السياق .

(٣) دار الضرب هي دار سك العملة

(٤) الأنبار يقصد بها مستودعات الغلال الحكومية .

(٥) جامكية جمعها جوامك أو جاكيد أو جاكيات كلمة فارسية معناها بدل تعيين أو

بدل جارية .

من أبواب الوجاقات وأن كل ما يدخل مصر من بلاد الأمتاء باسم الاكل
لا يؤخذ عليه عشر وأن لا يباع شيء من قسم الحيوانات والقهوة إلى جنس
الافرنج، وأن لا يباع الرطل البن بأزيد من سبعة عشر نصفاً فضة وأرسلوا
القائمة المكتتة إلى الباشا لياخذوا عليها بيورلدى^(١) وينادى به في الأسواق،
فتوقف الباشا في اعطاء البيورلدى، ولما بلغ الانكشارية ما فعل هؤلاء اجتمعوا
بإياهم وكتبوا قائمة نظير تلك القائمة بمظالم الخردة^(٢) ومظالم إسباهية الولايات
وغيرها وأرسلوها إلى الباشا، فعرضها على أهل الوجاقات فلم يعتبروها وقالوا
لا بد من إجراء قائمتنا وابطال ما يجب ابطالة منها من المظالم. (وفي يوم الأحد
حادى عشرى الحجة) اجتمع أهل الوجاقات، ومعهم الصمناجق بباب العزب
وقاضى العسكر ونقيب الاشراف بالديوان عند الباشا، وأرسلوا إلى الباشا
أن يكتب لهم بيورلدى بابطال ماسألوه فيه والمناداة به، وأن لم يفعل ذلك
أنزلوه ونصبوا موضعه حاكماً منهم وعرضوا ذلك على الدولة فلما تحقق الباشا
منهم ذلك كتب لهم ماسألوه وكتب لهم القاضى أيضاً حجة على موجب
ونزل بهما المحتسب وصاحب الشرطة ونائب القاضى وأغا من أتباع الباشا
ونادوا بذلك في الشوارع ... »

(١) بيورلدى جمعها بيلورديات أو بيلورديات كلمة تركية معناها أمر أو قرار يصدر
من الصدر الاعظم أو الباشا في احدى الولايات العثمانية .

(٢) الخردة : مبالغ صغيرة يدفعها الشعب للحكومة في بعض المناسبات .

(٢) تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية

في مصر على عهد ابراهيم بك ومراد بك^(١)

وفي يوم السبت خامس عشر ذى الحجة ١١٩٨^(٢) أرسل مراد بك إلى الباشا وأمره بالنزول، فأنزله إلى قصر العيني معزولا وتولى مراد بك قائم مقام وعلق المستور على بابه فكانت ولاية هذا الباشا (محمد باشا) أحد عشر شهرا سوى الخمسة أشهر التي أقامها بشعر اسكندرية وكانت أيامه كلها محنا وغلاء .

وفي أواخر شهر الحجة شرع مراد بك في إجراء المصلح بينه وبين ابراهيم بك فأرسل له سليمان بك الأغا والشيخ أحمد الدردير ومرزوق بك ولده، فتهيئوا وسافروا في يوم السبت ثامن عشر منه . وانهضت هذه السنة كأتى قبلها في الشدة والغلاء وقصور النيل والفتن المستمرة وتواتر المصادرات والمظالم من الأمراء وانتشار أتباعهم في النواحي لجنى الأموال من القرى والبلدان وإحداث أنواع المظالم ويسمونها مال الجهات ودفع المظالم والفردة حتى أهلكتها الفلاحين وضاق ذرعهم واشتد كربهم وطفشوا من بلادهم فحولوا الطلب على الملتزمين وبعثوا لهم المعينين^(٣) في بيوتهم فاحتاج مساكين الناس لبيع أمتعتهم ودورهم ومواشيهم بسبب ذلك مع ما هم فيه من المصادرات الخارجة عن ذلك وتتبع من يشم فيه رائحة الغنى فيؤخذ ويحبس ويكلف بطلب أضعاف ما يقدر عليه، وتوالى طلب السلف من تجار البن والبهار عن المكوسات المستقبلية، ولما تحقق التجار عدم الرد استعوضوا خساراتهم من

(١) الجبرتي ج ٢ ص ٨٣ - ٨٤

(٢) ٣٠ أكتوبر ١٧٨٤ .

(٣) عمال الحكومة النهط بهم جم الضرائب .

زيادة الاسعار ثم مدوا أيديهم إلى الموارث، فإذا مات الميت أباطوا بوجوده سواء كان له وارث أو لا، وصار بيت المال من جملة المناصب التي يتولاها شرار الناس بجملة من المال يقوم بدفعه في كل شهر، ولا يعارض فيما يفعل في الجزئيات، وأما الكليات فيختص بها الأمير، فيحل بالناس مالا يوصف من أنواع البلاء إلا من تداركه الله برحمته أو اختلس شيئاً من حقه فإن اشتهروا عليه عوقب على استخراجه وفسدت النيات وتغيرت القلوب ونفرت الطباع، وكثر الحسد والحقد في الناس لبعضهم البعض، فيتنبع الشخص عورات أخيه ويدلّ به إلى الظالم حتى خرب الاقليم وانقطعت الطرق وعربدت أولاد الحرام وفقد الأمن ومنعت السبل إلا بالخفارة وركوب الغر ووجلت الفلاحون من بلادهم من الشراقي والظلم وانتشروا في المدينة بنسائهم وأولادهم يصيحون من الجوع ويأكلون ما يتساقط في الطرقات من قشور البطيخ وغيره فلا يجد الزبال شيئاً يكسسه من ذلك، واشتد بهم الحال حتى أكلوا الميتات من الخيل والحمر والجمال، فإذا خرج حمار ميت تزاوجوا عليه وقطعوه وأخذوه ومنهم من يأكله نياماً من شدة الجوع، ومات الكثير من الفقراء بالجوع، هذا والغلاء مستمر والأسعار في الشدة وعز الدرهم والدينار من أيدي الناس وقل التعامل إلا فيما يؤكل، وصار ممر الناس وحديتهم في المجالس ذكر المأكول والقمح والسمن، ونحو ذلك لا غير، ولولا لطف الله تعالى وبحيمه الغلال من نواحي الشام والروم لهلكت أهل مصر من الجوع.

(٣٣) رسالة من روسيا إلى الأمراء المماليك

للعقد تحالف معهم ورفع العلم الروسى فى مصر (١)

وفى يوم الاربعاء سادس عشر من شهر ذى الحجة ١٢٠٢ (٢) عمل الباشا ديوانا بقصر العينى جمع به سائر الامراء والوجاقلية (٣) والمشايخ بسبب شخص الجى (٤) حضر بمكاتبات من قرال الموسقو (٥) ولخضوره نبأ ينبغى ذكره كما نقل اليانا، وهو أن قرال الموسقو لما بلغه حركة العثماني فى ابتداء الأمر على مصر أرسل مكاتبة إلى أمراء مصر على يد القنصل المقيم بشعر اسكندرية يحذرهم من ذلك ويحضرهم على تحصين الثغر ومنع حسن باشا من العبور، فحضر القنصل إلى مصر واختلى بهم وأطلعهم على ذلك، فأهملوه ولم يلتفتوا إليه، ورجع من غير رد جواب. وورد حسن باشا فعناد ذلك انتبهوا وطلبوا القنصل فلم يجدوه وجرى ما جرى وخرجوا إلى قبلى وكاتبوا القنصل فاعاد الرسالة إلى قراله وركب هيجانا واجتمع بهم ورجع، وصادف وقوع الواقعة بالمنشية فى السنة الماضية وكانت الهزيمة على المصريين وشاع الخبر فى الجهات بعودهم، وقد كان أرسل لنتجدهم عسكريا من قبله ومراكب ومكاتبات صحبة هذا الجى فحضر إلى دمياط فى أواخر رمضان فرأى إنعكاس الأمر فعربد بالثغر وأخذ عدة نقاير (٦) كما ذكر ورجع إلى مرساه أقام بها وكاتب قراله وعرفه صورة الحال وأن من بمصر الآن من جنسهم أيضا وأن العثماني لم يزل مقهوراً معهم، فأجمع رأيهم على مكاتبة المستقوين

(١) الجبرتي ج ٢ ص ١٦٣ - ١٦٤ .

(٢) يقابل ١٧ من سبتمبر ١٧٨٨ .

(٣) ضباط الواجهات أى الفرق العسكرية .

(٤) الجى بالجيم المعطشة وتكتب احيانا ايلجى بالجيم المعطشة أيضا ومعناها سفير .

(٥) ملك موسكو ويقصد بها روسيا

(٦) نقاير معناها سفن ومفردها نقيرة

وإمنا دهم ، فكتب إليهم وأرسلها صحيفة هذا الألجى وحضر إلى دمياط وأنفذ الخبر سرّاً بوصوله وطالب الحضور بنفسه ، فأعلموا الباشا بذلك سرّاً وأرسلوا إليه بالحضور فلما وصل إلى شلقان^(١) خرج إليه اسمعيل بيك في تطريدة كأن لم يشعر به أحد وأعد له منزلاً ببولاق وحضر به ليلاً وانزله بذلك القنّاق^(٢) ثم اجتمع به صحيفة على بيك وحسن بيك ورضوان بيك وقرأوا المكاتبات بينهم فوصل إليهم عند ذلك جماعة من أتباع الباشا وطلبوا ذلك الألجى عند الباشا وذلك بإشارة خفية بينهم وبين الباشا فركبوا معه إلى قصر العيني وأرسل الباشا في تلك الليلة التنبيه^(٣) لحضور الديوان في صبحها فلما تكاملوا أخرج الباشا تلك المراسلات وقرئت في المجلس والترجمان يفسرها بالعربي وملخصها خطاباً إلى الأمراء المصرية أنه بلغنا صنع ابن عثمان الخائن الغدار معكم ووقوع الفتن فيكم وقصده أن بعضكم يقتل بعضاً ثم لا يبقى على من يبقى منكم ويملك بلادكم ويفعل بها عوائده من الظلم والجور والخراب فانه لا يضع قدمه في قطر إلا ويعمره الدمار والخراب فتيقظوا لأنفسكم واطردوا من حل ببلادكم من العثمانيّة وإرفعوا بنديرتنا^(٤) واختاروا لكم رؤساء منكم وحصنوا ثغوركم وامنعوا من يصل إليكم منهم الأمن كان بسبب التجارة ولا تخشوه في شيء فتحن نكفيمكم مؤنته وانصبوا من طرفكم حكماً بالبلاد الشامية كما كانت في السابق، ويكون لنا أمر بلاد الساحل والواصل لكم كذا وكذا مركباً وبها كذا من العسكر والمقاتلين وعندنا من المال والرجال ما تطلبون وزيادة على ما تظنون ، فلما قرئ ذلك انفقوا على إرسالها إلى الدولة فأرسلت في ذلك اليوم صحيفة مكاتبة من الباشا والأمراء وأنزلوا ذلك الألجى في مكان بالقلعة مكرماً .

(١) شلقان بلدة تابعة لمركز قليوب بالقرب من القاهرة

(٢) المنزل

(٣) أوامر تحمل معنى التنبيه بالحضور

(٤) البنديرة معناها العلم

(٤) انتفاضة شعبية على ظلم

الامراء المماليك^(١)

وفي شهر ذى الحجة سنة ١٢٠٩^(٢) وقع به من الحوادث أن الشيخ الشرقاوى^(٣) له حصنة في قرية بشرقية بليس حضر إليه أهلها وشكوا من محمد بيك الالافى وذكروا أن اتباعه حضر وإليهم وظلموهم وطلبوا منهم ما لا قدرة لهم عليه واستغاثوا بالشيخ فاعة اظ وحضر إلى الأزهر وجمع المشايخ وقفلوا أبواب الجامع وذلك بعدما خاطب مراد بيك وإبراهيم بيك فلم يبدوا شيئا، ففعل ذلك في ثانی يوم وقفلوا الجامع وأمروا الناس بغلق الاسواق والحوانيت ثم ركبوا في ثانی يوم واجتمع عليهم خلق كثير من العامة وتبعوهم وذهبوا إلى بيت الشيخ السادات وازدحم الناس على بيت الشيخ من جهة الباب والبركة بحيث يراهم إبراهيم بيك وقد بلغه اجتماعهم، فبعث من قبله أيوب بيك الدفتردار فحضر إليهم وسلم عليهم ووقف بين يديهم وسألهم عن مرادهم. فقالوا له نريد العدل ورفع الظلم والجور وإقامة الشرع وإبطال الحوادث والمكوسات التي ابتدعتموها وأحدثتموها . فقال لا يمكن الاجابة إلى هذا كله، فاننا ان فعلنا ذلك ضاقت علينا المعاش والنفقات . فقليل له هذا ليس بعذر عند الله ولا عند الناس، وما الباعث على الإكثار من النفقات وشراء المماليك والأمير يكون أميرا بالإعطاء لا بالأخذ فقال حتى أبلغ وانصرف، ولم يعدهم بجواب، وانقض المجلس وركب المشايخ إلى الجامع الأزهر واجتمع أهل

(١) الجبرتي ج ٢ ص ٢٥٨ - ٢٥٩ .

(٢) كان هذا الشهر يقع في الفترة من ١٩ يونيو ١٧٩٥ إلى ١٨ يوليو ١٧٩٥ .

(٣) هو الشيخ عبد الله الشرقاوى شيخ الجامع الأزهر .

الاطراف من العامة والرعية وباتوا بالمسجد وأرسل ابراهيم بيك إلى المشايخ
بعضهم ويقول لهم أنا معكم وهذه الأمور على غير خاطري ومرادى وأرسل
إلى مراد بيك يخيفه عاقبة ذلك فبعث مراد بيك يقول أجيبيكم إلى جميع
ما ذكرتموه الاشيتين: ديوان بولاق وطلبكم المنكسر من الجامكية ونبطل
ما عدا ذلك من الحوادث والظلم ونُدفع لكم جامكية سنة تاريخه أنلانا
ثم طاب أربعة من المشايخ عينهم باسمائهم فذهبوا إليه بالجيزة فلابطهم والتس
منهم السعى في الصالح على ما ذكر ورجعوا من عنده وباتوا على ذلك تلك
الليلة وفي اليوم الثالث حضر الباشا إلى منزل ابراهيم بيك واجتمع الامراء
هناك وأرسلوا إلى المشايخ فحضر الشيخ السادات والسيد النقيب (١) والشيخ
الشرقاوى والشيخ البكرى والشيخ الأمير وكان المرسل اليهم رضوان كيتخدا
ابراهيم بيك فذهبوا معه وتمعوا العامة من السعى خلفهم ودار الكلام بينهم
وطال الحديث وانحط الأمر على أنهم تابوا ورجعوا والتزموا بما شرطه
العلماء عليهم وانعقد الصلح على أن يدفعوا سبعة وخمسين كيساً موزعة على أن
يرسلوا غلال الحرمين ويصرفوا غلات الشون وأموال الرزق ويبطلوا رفع
المظالم المحدثة والكشوفيات والتفاريذ (٢) والمكوس ما عدا ديوان بولاق وأن
يكفوا أتباعهم عن امتداد أيديهم إلى أموال الناس ويرسلوا صرة الحرمين
والعوائد المقررة من قديم الزمان ويسيروا في الناس سيرة حسنة وكان
القاضى حاضراً بالمجلس فكتب حجة عليهم بذلك وفر من (٣) عليها الباشا

(١) السيد النقيب عمر مكرم .

(٢) معناها ضرائب أو اتاوات .

(٣) فر من فعل ماض مشتقة من الكلمة التركية فرمان ومعناها وقم على فرمان أو

وختم عليها ابراهيم بيك وأرسلها إلى مراد بيك فيختم عليها أيضا. وانجالت الفتنة ورجع المشايخ وحول كل واحد منهم وأمامه وخلفه جملة عظيمة من العامة، وهم ينادون بحسب مرسوم ساداتنا العلماء بأن جميع المظالم والحوادث والمكوس بطاله من مملكة الديار المصرية، وفرح الناس وظنوا صيحته وفتحت الأسواق وسكن الحال على ذلك نحو شهر، ثم عاد كل ما كان مما ذكر وزيادة. ونزل عقيب ذلك مراد بيك إلى دمياط وضرب عليها الضرائب العظيمة وغير ذلك.

(٥) رأى العثمانيين في زعامة مصر العلمية

حديث بين الباشا العثماني وشيخ الجامع الازهر (١)

وصل إلى مصر في أواخر سنة احدى وستين ومائة والف (٢) الجنب الأفيخم أحمد باشا المعروف بكور وزير وسبب تلقبه بذلك أنه كان بعينه بعض حول .. واستقر بالقلعة وقابله صدور العلماء في ذلك الوقت وهم الشيخ عبدالله الشبراوى شيخ الجامع الازهر والشيخ سالم النبراوى والشيخ سليمان المنصورى. فتكلم معهم وناقشهم وباحثهم ثم تكلم معهم في الرياضيات فحججوا وقالوا لانعرف هذه العلوم، فمعجب وسكت، وكان الشيخ عبدالله الشبراوى له وظيفة الخطابة بجامع السراية ويطلع في كل يوم جمعة ويدخل هند الباشا ويتحدث معه ساعة وربما تغدى معه ثم يخرج إلى المسجد ويأتى إلى الباشا في خواصه فيخطب الشيخ ويدعو للسلطان وللباشا ويصلى بهم ويرجع الباشا إلى محاسنه وينزل الشيخ إلى داره، فطلع الشيخ على عادته في يوم الجمعة واستأذن ودخل

(١) الجيرتى ج ١ ص ١٨٦ - ١٨٧ .

(٢) كانت سنة ١١٦١ هـ تقع في الفترة من ٢ يناير ١٧٤٨ إلى ٢١ ديسمبر ١٧٤٨

عند الباشا بإحداثة، فقال له الباشا « المسموع عندنا بالديار الرومية أن مصر منبع الفضائل والعلوم وكنت في غاية الشوق إلى المجيء إليها فلما جئتها وجدت كما قيل تسمع بالمعدي خير من أن تراه » فقال له الشيخ « هي يا مولانا كما سمعتم معدن العلوم والمعارف » فقال « رأيين هي وأنتم أعظم علمها وقد سألتكم عن مطلوبين من العلوم فلم أجد عندكم منها شيئاً، وغاية تحصيلكم الفقه والمعقول والوسائل وبذلك المقاصد » فقال له « نحن لسنا أعظم علمائها وإنما نحن المتعبدون لخدمتهم وقضاء حوائجهم عند أرباب الدولة والحكام وغالب أهل الأزهر لا يشتغلون بشيء من العلوم الرياضية إلا بقدر الحاجة الموصلة إلى علم الفرائض والمواريث كعلم الحساب والعيار^(١) » فقال له « وعلم الوقت كذلك من العلوم الشرعية بل هو من شرط صحة العبادة كالعلم بدخول الوقت واستقبال القبلة وأوقات الصوم والأهلة وغير ذلك » فقال « نعم معرفة ذلك من فروض الكفاية، إذا قام به البعض سقط عن الباقي، وهذه العلوم تحتاج إلى لوازم وشروط وآلات وصناعات وأمور ذوقية كركة الطبيعة وحسن الوضع والخط والرسم والنشكيل والأمور المطاردية وأهل الأزهر بخلاف ذلك غالبهم فقراء وأخلاق مجتمعمة من القرى والآفاق فيندر فيهم القابلية لذلك » فقال « وأين البعض » فقال « موجودون وفي بيوتهم يسمى اليهم » ثم أخبره عن الشيخ الوالد^(٢) وعرفه عنه وأطنب في ذكره فقال « الشمس منكم أرساله عندي » فقال « يا مولانا إنه عظيم القدر وليس هو تحت أمرى » فقال « وكيف الطريق إلى حضوره » قال « تكتبون له إرسالية مع بعض خواكم فلا يسهه الامتناع » ففعل ذلك وطلع إليه وأبى دعوته وسر برؤياه اغتبط به كثيراً وكان يردد إليه يومين في الجمعة وهما السبت والأربعاء وأدراك منه مأموله وواصله بالبر والإكرام الزائد الكثير ولازم المطالعة عليه مدة ولايته وكان يقول « لو لم أغنم من مصر إلا اجتماعي بهذا الاستاذ لكفاني. »

(١) العيا هو المكييل والموازين .

(٢) هو حسن الجبرتي .

(٦) المجتعم المصرى إبان الحكم العثمانى
واعظ تركى يحمل على المصريين بسبب
ما يفعلوه بضرائح الأولياء (١)

وفى شهر رمضان ١١٢٣ (٢) جلس رجل رومى (٣) واعظ يعظ الناس
بجامع المؤيد فكثرت عليه الجمع وازدحم المسجد وأكثرهم أتراك ثم انتقل من
الوعظ وذكر ما يفعله أهل مصر بضرائح الأولياء وإيقاد الشموع والقناديل
على قبور الأولياء وتقيل أعتابهم، وفعل ذلك كفر يجب على الناس تركه،
وعلى ولاية الأمور السعى فى إبطال ذلك وذكر أيضا قول الشعرائى فى طبقاته
أن بعض الأولياء أطلع على اللوح المحفوظ وأنه لا يجوز ذلك ولا تطيع
الأنبياء فضلا عن الأولياء على اللوح المحفوظ وأنه لا يجوز بناء القباب على
ضرائح الأولياء والتكايأ ويوجب هدم ذلك وذكر أيضا وقوف الفقراء بباب
زويلة فى ليالى رمضان . فلما سمع حزبه ذلك خرجوا بعد صلاة التراويح
ووقفوا بالنبايت والأسلحة فهرب الذين يقفون بالسباب فقطعوا الجوخ
والاكر المعلقة وهم يقولون أين الأولياء . فذهب بعض الناس إلى العلماء
بالأزهر وأخبرهم بقول ذلك الواعظ وكتبوا فتوى وأجاب عليها الشيخ
أحمد النفرأوى والشيخ أحمد الخليفى بأن كرامات الأولياء لا تنقطع بالموت،
وأن إنكاره على اطلاع الأولياء على اللوح المحفوظ لا يجوز ويجب على
الحاكم زجره عن ذلك . وأخذ بعض الناس تلك الفتوى ودفعها للواعظ وهو
فى مجلس وعظه ، فلما قرأها غضب وقال يا أيها الناس إن علماء بلدكم أفتوا

(١) الجبرتى ج ١ ص ٤٨ — ٤٩ .

(٢) حل شهر رمضان ١١٢٣ فى الفترة من ١٣ أكتوبر ١٧١١ إلى ١١ نوفمبر ١٧١١

(٣) استخدم الجبرتى كلمة رومى بمعنى تركى أو عثمانى .

بخلاف ما ذكرت لكم واني أريد أن أتكلّم معهم وأباحثهم في مجلس قاضي
 العسكري^(١) فهل منكم من يساعدني على ذلك وينصر الحق فقال له الجماعة نحن
 معك لا نفارقك فنزل عن الكرسي واجتمع عليه من العامة زيادة عن ألف نفس
 ومر بهم من وسط القاهرة إلى أن دخل بيت القاضي قريب العصر فانزعج
 القاضي وسألهم عن مرادهم فقدموا له الفتوى وطلب منه احضار المفتين
 والبحث معها فقال القاضي اصرفوا هؤلاء الجموع ثم نحضرهم ونسمع دعواكم
 فقالوا ما تقول في هذه الفتوى قال هي باطلة فطلبوا منه أن يكتب لهم حجة
 يطلونها فقال أن الوقت قد ضاق والشهود ذهبوا إلى منازلهم وخرج الترجان
 فقال لهم ذلك فضرّبوه واحتقن القاضي بحريمه فما وسع النائب إلا أنه كتب
 لهم حجة حسب مرادهم ثم اجتمع الناس في يوم الثلاثاء عشرينه وقت الظهر
 بالمؤيد لسماع الوعظ على عادتهم فلم يحضر لهم الواعظ فأخذوا يسألون عن
 المانع من حضوره فقال بعضهم أظن أن القاضي منعه من الوعظ فقام رجل
 منهم وقال أيها الناس من أراد أن ينصر الحق فليقم معي فتبعه الجم الغفير
 فمضى بهم إلى مجلس القاضي فلما رأهم القاضي ومن في المحكمة طارت عقولهم
 من الخوف وفر من بهامن الشهود ولم يبق إلا القاضي فدخلوا عليه وقالوا
 له أين شيخنا فقال لا أدري فقالوا له قم واركب معنا إلى الديوان ونكلم
 الباشا في هذا الأمر ونسأله أن يحضر لنا أخصامنا الذين أفتوا بقتل شيخنا
 ونتباحث معهم فان ثبتوا دعواهم نجوا من أيدينا وإلا قتلناهم فركب القاضي
 معهم مكرها وتبعوه من خلفه وأمامه إلى أن طلّعوا إلى الديوان فسأله
 الباشا عن سبب حضوره في غير وقته فقال أنظر هؤلاء الذين
 ملأوا الديوان والحوش فهم الذين أتوا بي وعرفه عن قصتهم
 وما وقع منهم بالأمس واليوم، وأنهم ضربوا الترجان وأخذوا مني حجة

(١) قاضي عسكري أي قاضي القضاة.

قهرًا وأتوا اليوم وأركبوني قهراً ، فأرسل الباشا إلى كنيخدا اليشكجيرية^(١) وكنيخدا العزب وقال لهما اسألوا عن هؤلاء ، مرادهم فتمالوا نريد احضار الزنفر اوى والخليف ليبحثا مع شيخنا فيما افتيا به عليه فاعطاهم الباشا بيورلديا^(٢) على مرادهم ونزلوا إلى المؤيد وأتوا بالواعظ وأصعدوه إلى الكرسي فصار يعظهم ويحرضهم على اجتماعهم في غد بالمؤيد ويذهبون بجموعيتهم إلى القاضى وحضهم على الانتصار للدين وقمع الدجالين وافترقوا على ذلك وأما الباشا فانه لما أعطاهم البيورلدى أرسل بيورلديا إلى ابراهيم بيك وقيطاس بيك يعرفهم ما حصل وما فعله العامة من سوء الأدب وقصدهم تحريك الفتن وتحقيرنا نحن والقاضى، وقد عزمت أنا والقاضى على السفر من البلد فلما قرأ الأمراء ذلك لم يقر لهم قرار وجمعوا الصناجق والأغوات ببیت الدفتر دار وجمعوا رأيهم على أن ينظروا هذه العصبة من أى وجاق ويخرجوا من حقهم وينفى ذلك الواعظ من البلد وأمرؤا الأغا أن يركب ومن رآه منهم قبض عليه وأن يدخل جامع المؤيد ويطرد من يسكنه من السقط^(٣) فلما كان صبيحة ذلك اليوم ركب الأغا وأرسل الجاوشية إلى جامع المؤيد فلم يجدوا منهم أحداً وجمعوا ينحصر ويفتش على أفراد المتعصبين فمن ظفر به أرسله إلى باب أغاتة فضربوا بعضهم ونفوا بعضهم وسكتت الفتنة .

(١) وكيل فرقة الانكشارية .

(٢) أمرا .

(٣) عامة الشعب الذين لا وزن لهم في نظر الحاكم وهي تحمل معنى الاستملاء على

الشعب والازدراء به .

(٧) المجتمع في مصر ابان الحـكم العثماني

حفـل ختـان (١)

في سنة ١١٠٨ هـ (٢) عمل الامير عبد الرحمن بك عرسا عظيما لختان اولاده وهادته الاعيان والامراء والتجار بالهدايا والتقديم (٣) وكان مهما (٤) عظيما استمر عدة أيام لم يتفق نظيرة لأحد من ولاية مصر نصبوا في ديوان للغوري وقايتباي الأحمال والقناديل وفر شوها بالفرش الفاخرة والوسائد والطنافس وأنواع الزينة ونصبوا الخيام على حوش الديوان وحوش السراية وعلقوا التعاليق بها وخيام تركية واتعمل ذاك بابواب القاعة المحتانية الى الرميـلة والمـحجر ووقف أبواب العكاكيز وكتبخدا الجاوشية وأغات المتفرقة والامراء وباشجاويش الينكجيرية والعزب والأغا والوالى والمحتسب الجميع ملازمون للخدمة وملافاة المدعويين، وفي أوساطهم المحازم الزردخان وأبو اليسر الجنكي ملازم بديوان الغوري ليلا ونهاراً وجنك اليهود بديوان قايتباي وأرباب الملاعب والبهلوانيين والحيمالة بالحيشان وأبواب القلعة مفتوحة ليلا ونهاراً وأصناف الناس على اختلاف طبقاتهم وأجناسهم أمراء وأعيان وتجار وأولاد بلد طالعين نازلين للفرجة ليلا ونهاراً وختمن مع أولاده عند انقضاء المهم مائتي غلام من أولاد الفقراء ورسم لكل غلام بكسوة ودراهم، ودعوا في أول يوم المشايخ والعلماء، وثاني يوم أرباب السجاجيد والخرق، وثالث يوم

(١) الجبرتي ج ١ ص ١٠٠

(٢) سنة ١١٠٨ تقابل الفترة من ٣١ يوليو ١٦٩٦ حتى ١٩ يوليو ١٦٩٧

(٣) هدايا تقدم بمناسبة القدوم

(٤) مهم معناها حفل

مصر فجمع الشيخاتون من بعضهم دراهم واشتروا حصانا ازرق وعملوا
سرجا منرقا ورختا وركابا مطليا وعباء مزرکش ورشمة ، كلفة ذلك
اثنان وعشرون الف فضة . ولما وصل الى (قصر) الحلى قدموه له فقبله منهم
وركبه الى داره . وذهبت اليه الامراء والاعيان وسلموا عليه وهنوه بالسلامة .
وخلع على شيخ الشحاتين ونقيهم كل واحد جوخة ولكل فقير جبة وطاقيّة
وشملة . ولكل امير قميص وملاية فيومي ، واغدق عليهم إغداقا زائدا
وعمل لهم سماطا .

(٩) المجتمع المصري إبان الحكم العثماني

المجون والنسق في

موالد الاولياء (١)

لما توفي الشيخ عبد الوهاب العنفي أحد كبار مشايخ الطرق الصوفية في
ثاني عشر صفر سنة اثنتين وسبعين ومائة وألف (٢) دفن بجوار سيدي عبد الله
المتوفى ونزل سيل عظيم وذلك في سنة ثمان وسبعين ومائة وألف (٣) فهدم
التمبور وعامت الاموات فانهدم قبره وامتلأ بالماء فاجتمع أولاده ومريدوه
ونوا له قبرا في العلة على اليمين تربة الشيخ المتوفى ونقلوه اليه قريبا من
عماره السلطان قايتباي وبنوا على قبره قبه معقودة وعملوا له مقصورة ومقاما
من داخلها وعليه عمامة كبيرة وصبروه مزارا عظيما يقصد الزيارة ويختلط به
الرجال والنساء ، ثم أنشأوا بجانبه قصرا عاليا عمره محمد كيتخدا أباطه

(١) الجبرتي ج ١ ص ٢٢٠ - ٢٢١ .

(٢) ١٥ من أكتوبر ١٧٥٨ .

(٣) كانت ١١٧٨ تقم في الفترة من أول يوليو ١٧٦٤ إلى ١٩ يونيو ١٧٦٥ .

وسور له رحبة متسعه مثل الحوش لموقف الدواب من الخيل والحمر
وتبروا بها قبوراً كثيرة بها كثير من أكابر الألباء والعلماء والمحدثين وغيرهم
من المسلمين والمسلمات، ثم أنهم ابتدعوا له موسماً وعيداً في كل سنة يدعون
إليه الناس من البلاد القبلية والبحرية فينصبون خياماً كثيرة وصواوين
ومطابخ وقهاوى ويجتمع العالم الأكبر من أخلاط الناس وخواصهم وعوامهم
وفلاحين الأرياف وأرباب الملاهى والملاعب والغوازي والبغايا والقرادين
والخواة فيمأون الصحراء والستان فيطؤون القبور ويوقدون عليها النيران
ويصبون عليها القاذورات ويبولون ويتغوطون ويزنون ويلوطون ويلعبون
ويرقصون ويضربون بالطبول والزمر ليسلاً ونهاراً ويستمر ذلك نحو
عشرة أيام أو أكثر ويجتمع لذلك أيضاً الفقهاء والعلماء وينصبون لهم خياماً
أيضاً ويقتمدى بهم الأكابر من الأمراء والتجار والعامة من غير انكار بل
ويعتقدون أن ذلك قرينة وعبادة ولو لم يكن كذلك لأنكره العلماء فضلاً عن
كونهم يفعلوه فإلله يتولى هدايتنا أجمعين .

(١٠) صور من المجتمع في مصر

إبان الحكم العثماني

المجاذيب^(١)

وفي شهر رجب ١٢٠٠^(٢) من الحوادث المستهجنة أن امرأة تعلق
برجل من المجاذيب يقال له الشيخ على البكرى^(٣) ومعتقد عند العوام وهو

(١) الجبرتي ج ٢ ص ١٠٦ - ١٠٧ .

(٢) كان هذا الشهر يقع في الفترة من ٣٠ أبريل ١٧٨٦ حتى ٢٩ مايو ١٧٨٦ .

(٣) كان هذا الرجل يسكن سوية البكرى فاطلق عليه اسم البكرى وهو لا ينتمى إلى

أمية البكرى . أنظر الجبرتي ج ٢ ص ٢٤٨ .

رجل طويل حليق اللحية يمشى عريانا وأحيانا يلبس قميصا وط-اقية ويمشى حافيا نصارت هذه المرأة تمشى خلقه أينما توجه ، وهى بازارها وتخلط فى أنفائها وتدخل معه إلى البيوت وتطلع الحريمات واعتقدتها النساء وهادوها بالدرهم والملابس وأشاعوا أن الشيخ لحظها وجذبها وصارت من الأولياء ثم ارتقت فى درجات الجذب وثقلت عليها الشربة فكشفت وجهها ولبست ملابس كالرجال ولازمته أينما توجه وبثبتهما الأطفال والصغار وهوام العوام ومنهم من اقتدى بهما أيضا ونزع ثيابه وتنجل فى مشيته وقالوا إنه اعترض على الشيخ والمرأة فجذبه الشيخ أيضا أو أن الشيخ لمسه فصار من الأولياء وزاد الحال وكثر خلفهم أو باش الناس والصغار وصار يخطفون أشياء من الاسواق ويصيرهم فى مرورهم ضحية عظيمة وإذا جلس الشيخ فى مكان وقف الجميع وازدحم الناس للفرحة عليه وتصعد المرأة على دكان أو علوة وتكلم بفاحش القول ساعة بالعربى ومرة بالتركى والناس تنصت لها ويقبلون يدها ويتبركون بها وبعضهم يضحك ومنهم من يقول الله الله وبعضهم يقول دستور يا أسيادى وبعضهم يقول لا تعترض بشئ فمر الشيخ فى بعض الأوقات على مثل هذه الصورة والضحكة ودخلوا من باب بيت القاضى الذى من ناحية بين القصرين وبذلك المظلة سكن بعض الأحناف يقال له جعفر كاشف، فقبض على الشيخ وادخله داره ومعه المرأة وباقي المجاذيب فاجلسه وأحضر له شياً يأكله وطرده الناس عنه وادخل المرأة والمجاذيب إلى الحبس وأطلق الشيخ لحال سبيله وأخرج المرأة والمجاذيب فصر بهم وعزهم ثم أرسل المرأة إلى المارستان وربطها عند المجانين واطاق باقي المجاذيب بعد أن استغاثوا وتابوا ولبسوا ثيابهم وطارت الشربة من رؤسهم وأصبح الناس يتحدثون بقصصهم، واستمرت المرأة محبوسة بالمارستان حتى

حدثت الحوادث فخرجت وصارت شيخة على انفرادها ، وبعثتها الناس والنساء وجمعت عليها الجمعيات وموالد وأشباه ذلك .

(١١) شخصيات ظهرت في الحياة السياسية المصرية إبان الحكم العثماني

ترجمة همام بن يوسف الهواري

عظيم بلاد الصعيد^(١)

الجناب الأجل والكهف الأطل الجليل المعظم والملاذلفخيم الاصلي المسمى
مليحاً الفقراء والأمرأ ومخط رجال الفضلاء والكبراء شيخ العرب الأمير
شرف الدولة همام بن يوسف بن أحمد بن محمد بن همام بن صبيح بن سيبويه
الهواري عظيم بلاد الصعيد ومن كان خيرته وبره نعم القريب والبعيد، وقد
جمع فيه من الكمال ما ليس فيه لغيره مثال، تنزل بحرم سعادتة قوافل الأسفار،
وتلقى عنده عصى التسيار، وأخباره غنية عن البيان، مسطرة في صحف الإمكان
منها أنه إذا نزل بساحته الوفود والضيفان تلقاهم الخدم وأنزلوهم في أماكن
معدة لأمثالهم وأحضر وألهم الاحتياجات والأوازم من السكر وشمع المسك
والإواني وغير ذلك، ثم مرتب الأطعمة في الغداء والعشاء والقطور في الصباح
والمربيات والحلوى مدة أقامتهم لمق يعرف ومن لا يعرف، فإن أقاموا على
ذلك شهوراً لا يختل نظامهم ولا ينقص راتبهم والاقصوا أشغالهم على أنهم
مرداهم وزادهم إكراماً وانصرفوا شاكرين، وأن كان الوافد ممن يرتجى
البر والاحسان أكرمه وأعطاه وبلغه أضعاف ما يترجاه، ومن الناس من كان
يذهب إليه في كل سنة ويرجع بكفاية عامة وهذا شأنه من كل من كان من
الناس، وأما إذا كان الوافد عليه من أهل الفضائل أو ذوي البيوت قابله
بمزيد الاحترام وحياء مجزى بل الإناعام وكان ينعم بالجواري والعبيد والسكر

والغلال والتمر والسمن والعمل، وإذا ورد عليه انسان ورآه مرة وغاب عنه
سنتين ثم نظره وخاطبة عرفه وتذكره، ولا ينسأه وحاله فيما ذكر من الضيفان
والوافدين والمسترفدين أمر مستمر على الدوام لا ينقطع أبداً، وكان الفراشون
والخدم يهيئون أمر الفطور من طلوع الفجر فلا يفرغون من ذلك الا ضجوة
النهار، ثم يشروعون في أمر الغداء من الضجوة الكبرى إلى قريب العصر، ثم
يبدئون في أمر العشاء فلا يفرغون من ذلك الا بعد العشاء وهكذا، وعنده
من الجوارى والسرارى والممالك والعبيد شىء كثيرة ويطلب في كل سنة
دفتر الارقاء ويسأل عن مقدار من مات منهم فإن وجددهم خمسمائة أو
أربعمائة استبشر وانشرح وان وجد ثلثمائة أو أقل أو نحو ذلك اغتم
وانقبض خاطره، ورأى أن ربما كانت في أعظم من ذلك وكان له برسم
زراعة قصب السكر وشركة فقط اثنا عشر ألف ثور وهذا بخلاف المهد
للحراث ودراس الغلال والسواقي والطواحين والجواميس والأبقار
الحلابة وغير ذلك، وأما شون الغلال وحواصل السكر والتمر بأنواعه
والعجوة شىء لا يعد ولا يحسد، وكان الانسان الغريب إذا رأى شون الغلال
من البعد ظنها مزارع مرتفعة لطول مكث الغلال وكثرتها فينزل عليها ماء
المطر ويختلط بالتراب فتثبت وتصير خصرأ كأنها مزرعة، وكان عنده من
الأجناد والقواسة وأكثرهم من بقايا القاسمية انضموا اليه وانتسبوا له وهم
عدة وافرة وتزوجوا وتوالدوا وتخلفوا باخلاق تلك البلاد ولغاتهم، وله
دواوين وعده كتبة من الاقباط والمستوفيين والمحاسبين لا يبطل شغلهم
ولا حسابهم ولا كتابتهم ليلاً ونهاراً، يجلس معهم حصرة من الليل الى الثالث
الأخير بمجاسة الداخل يحاسب ويملى وبأمر بكتابة مراسيم ومكاتبات
لا يعزب عن فكره شىء قل ولا جلي، ثم يدخل إلى الحرم فينام حصرة لطيفة

ثم يقوم إلى الصلاة وإذا جلس مجلسا عاما وضع بجانبه فنيجانا فية قطنية وماء ورد فاذا قرب منه بعض الأجلاف وتحادثوا معه وانصرفوا مسح بتملك القطنية عيذية وشمها بأنفة حذار من رائحتهم وصناعتهم، وكان له صلوات واغداقات وغلال يرسلها للعلماء وأرباب المظاہر بمصر في كل سنة وكان ظلا ظليلا بأرض مصر ولما ارتحل لزيارته شيخنا السيد محمد مرتضى وعرف فضله أكرمه أكراما كثيرا وأنعم عليه بغلال وسكر وجوار وعبيد وكذلك كان فعله مع أمثاله من أهل العلم والمزايا، ولم يزل هذا شأنه حتى ظهر أمر علي بيك وحصل ما تقدم شرحه من وقائعه مع خشداشيتيه وذهابه إلى الصعيد وصلاحه مع صالح بيك وانضمامه اليه وكان المترجم صديقا لصالح بيك وعشيرته فأمدهما بالمال والرجال مراعاة لسعي صالح بيك حتى تم لها الأمر وغدر على بيك بصالح بيك وخربت رجاله وأتباعه إلى الصعيد وأعلموه بما أوقعه بهم على بيك فاعتم على فهد صالح بيك غما شديدا وحمله ذلك على أن أشار عليهم بذهابهم إلى أسيوط وتملكهم أياها فانها باب الصعيد فذهبوا إليها مع جملة المنافي من مصر والمطرودين كما تقدم وأمدهم شيخ العرب المترجم حتى ملكوها وأخرجوا من كان بها واستوحش منه على بيك بسبب ذلك وتابع إرسال التجاريد وقدر الله بخذلان القبالي ورجوعهم إلى قبلي على تلك الصورة، فعند ذلك علم همام أنه لم يبق مطلوبا لهم سواه وخصوصا مع ما وقع من فشل كبار الهوارة وأقاربه وتناقهم عليه فلم يسعه إلا الارتحال من فرشوط وتركها بما فيها من الخيرات وذهب إلى اسنا فمات في ثامن شعبان من السنة ودفن في بلدة تسمى قوله^(١) فقضى عليه بهارجه الله، وخلف من الأولاد المذكور ثلاثة وهم درويش وشاهين وعبد الكريم، ولما مات انكسرت نفوس الأمراء، ثم إن أكابر الهوارة قدموا ابنه درويشا لكونه أكبر إخوته وأشاروا عليه

(١) قرية تابعة لركي الآنصر في محافظة قنا

بمقابلة محمد بيك ففعل ، وأما الأمراء فمنهم من أخذ أمانا من محمد بيك وقبائله وانضم اليه ، ومنهم من ذهب إلى ناحية درنة ونزل البحر وسافر إلى الشام والروم ، ومنهم من انزوى إلى الهوارة بالصعيد وحضر درويش صريحة محمد بيك إلى مصر وقابل على بيك وأعطاه بلاد فرشوط ورجع مكرما إلى بلاده فلم يحسن السير ولم يفلح وأول ما بدأ في أحكامه أنه صار يقبض على خدم أبيه وأتباعه ويعاقبهم ويسلب أموالهم وقبض على رجل يسمى زعيتو وكيل البصل المرتب لمطابخ أبيه فأخذ منه أموالا عظيمة في عدة أيام على مرار ، أخذ منه في دفعة من الدفعات من جنس الذهب اثنتي أربعين ألفا ، وكذلك من يصنع البرد للجوارى السود والعبيد وذلك خلاف وكلاء الغلال والأقصاب والسكر والسمن والعسل والتمر والشمع والزيت والبن والشركاء في المزارع ، ووصلت أخباره بذلك إلى على بيك فعين عليه أجد كتيخدا وسافر اليه بعدة من الأجناد والمماليك وطالبه بالأموال حتى قبض منه مقادير عظيمة ورجع بها إلى مخدومه ، واقتدى به بعد ذلك محمد بيك في أيام إمارته وأخذ منه جملة وكذلك أتباعه من بعده حتى أخرجوا ما في دورهم من المتاع والأواني والنحاس قناطير مقنطرة ثم تتبعوا الحفر لأجل استخراج الخبايا حتى هدموا الدور والمجانس ونبشوها وأخربوها ، وحضر درويش المذكور باخرة عن مصر جاليا عن وطنه ، ولم يزل بها حتى مات كآحاد الناس ، واستمر شاهين وعبد الكريم يزرعان بأرض الوقف أسوة المزارعين ويتعيشون حتى ماتا ، فأما شاهين فقتله مراد بيك في سنة أربع عشرة ومائتين والقب أيام الفرنسيين لأموالهم فقمها عليه ، وخلف ولدا يدعى محمدا وأما عبد الكريم فإنه مات على فراشة قريبا من ذلك التاريخ وترك ولدا يدعى هاما دون البلوغ بوصف بالتهجاة حسبا نقل إلينا من

السفار^(١)، وكاتبني وكاتبته في بعض المقتضيات، ورايت ابن عمه محمد المذكور حين أتى إلى مصر بعد ذهاب الفرنسيين، وتردد عندى مراراً، وسبحان من يرث الارض ومن عليها وهو خير الوارثين .

(١٢) شخصيات ظهرت في الحياة السياسية المصرية.

ترجمة سويلم بن حبيب^(٢)

أحد كبار مشايخ العرب في القليوبية

الجناب الكبير والمقدام الشهير من سرت بذكرة الركبان، وطار صيته بكل مكان، الفارس الضرم النجيب، شيخ العرب سويلم بن حبيب، من أكابر عظماء مشايخ العرب بالقليوبية، ومسكنهم دجوة على شاطئ البحر، وهو كبير نصف سعد مثل أبيه حبيب بن أحمد، وليس لهم أصل مذكور في قبائل العرب وإنما اشتهروا بالفروسية والشجاعة، وحبيب هذا أصله من شطب قرية قريبة من أسيوط، ولما مات حبيب خلف ولديه سالما وسويلما وكن، سالم أكبر من أخيه وهو الذى تولى الرئاسة بعد أبيه واشتهر بالفروسية وعظم أمره وطار صيته وكثرت جنوده وفرسانه ورجاله وخيوله وأطاعته جميع المقادوم وكبار القبائل، ونفذت كلمته فيهم وعظمت صولته عليهم وامتثلوا أمره ونهيه ولا يفعلون شيئاً بدون إشارته ومشورته، وصار له خفارة البر بن الشرق والغربى من ابتداء بولاق إلى رشيد ودمياط، وكان هو وفرسه مقوما على انفراده بألف خيال، وكان ظهور حبيب هذا فى أوائل القرن، وانفق له ولأبنته سالم هذا وقائع وأمر مع اسمعيل بك ابواظ وغيره لأبأس بذكر بعضها

(١) السفار أى المسافرين .

(٢) الجبرتى ج ١ ص ٣٤٥ - ٣٤٩

في نرجسته منها، أن في سنة خمس وعشرين ومائة الف أرسل حبيب ولده سالما إلى خيول الأمير اسمعيل بيك ابن ايواظ وهجم عليها بالمربع وجمّ معارفها وأذناها وتركها وذهب ولم يأخذ منها شيئا ، وذلك باغراء بعض الناس مثل قيطاس بيك وخلافه ، وكانت الخيول بالغيط جهة القليوبية ، وحضر أمير أخور وأخبر بخدومه فاغتاط. لذلك وعزم على الركوب عليه ، فلاتقة يوسف بيك الجزار حتى سكن غيظه ، ثم أحضر حسنا أبا دفية زعيم مصر سابقا من القاسمية مشهور بالشجاعة وجعلوه قائمقام الأمانة ، فسافر بجبجانة ومدفعين وصحبته طوائف ورجال ، وأمره بأن يطلب شر حبيب ، وإن قدر على قتله فليفعل وكتب مكاتبات للنواحي بأن يكونوا مطيعين للمذكور ، فلم يزل حتى نزل في غيط برسيم عند ساقية خراب ، وعمل هناك متراسا ، ووضع المدفعين وغطاهما بلباد ، وأقام رصد خيالة بالطرق ، وإذا بسالم بن حبيب ركب في عبيدة ورجاله متوجهين إلى الجزيرة ، فنزل بطريقه بغيط الاوسيه فحضر الخيالة الرصد إلى الأمير حسن أبي دفية وأخبروه فركب برحاله وابقى عند المدافع عشرة من السجانية وأوصاهم بأنهم إذا انهزموا من القوم فأنتهم يرمون بالمدفعين سواء ففعلوا ذلك بعدما لاقاهم ورمى منهم رجالا ، وقع منهم أيضا عند رمى المدافع والرصاص ثلاثة عشر خيالا وأخذوا منهم نحو سنة قلائع ورجع سالم بن حبيب بمن بقى من طائفته إلى أبيه وعرفه بما وقع له مع الأمير حسن أبي دفية ، فأرسل إلى عرب الجزيرة فأحضر منهم فرسانا كثيرة وكذلك من اقليم المنوفية وركب الجميع قاصدين متناوشته ووصلته أخبار ذلك فركب بمن معه وفعل كالاول وركب مبحرآ وانعطف عليهم وحاربهم فرمى منهم فرسانا فانهزموا أمامه فوقف مكانه فرجعت عليه العرب والعبيد فانهزم أمامهم فرمحو خلفه طمعا منهم حتى وصل المدافع فرموا بهم واتبعوهم

بطلق الرصاص فولوا هاربين، وسقط من عرب الجزيرة وغير هاءعدة فرسان
واخذوا منهم خيولا وسلاحا، وحضرت نساؤهم ورفعوا القتلى، ورجع سالم
إلى أبيه وعرفه بما جرى عليهم من حرقهم وقتل، فرسانهم، فأرسل حبيب إلى
غيطاس بك يقول له إنك اغربتنا بابن ابواظ وتولد من ذلك أنه وجه
علينا قائمقامه وحرقتنا بالنار، وقتل منا أجاويد، فأرسل اليه مكاتبة خطا با
للقهصاصين بمعاونة ومساعدته، فحضر اليه منهم عدة فرسان ضاربين نار وجمع
اليه عربان الجزيرة وخياله كثيرة من المنوفية، وركب حبيب واولاده وجموعه
إلى جسر الناحية، ونزل هناك وأرسل أولاده بخيول يطلبون شر أبي دفية،
وإذا ركب عليهم انهمزوا أمامه حتى يصلوا إلى محل رباطهم بالجسر فقهلوا
ذلك إلى أن وصلوا إلى الجسر، فضربت القصاصات بنادقهم طلقا واحدا فرموا
نحو ثلاثين جنديا من الكبار والذي ما أصيب في بدنة أصيب حصانه، وردت
عليهم الخيول وانهمز الأمير حسن أبو دفية بمن بقى معه إلى دار الاوسية
فأخذت العرب الخيول الشاردة وغزوا الغزورموهم في مقطع من الجسر
وأرسل العبيد أتوا بالجراريف وجرفوا عليهم السراب من غير غسل
ولاتكفين ورجع إلى بلده وخلص ثاره وزيادة، وحضرت الاجناد إلى مصر
وأخبروا المهنجق بما وقع لهم مع حبيب وأولاده فعزل الأمير حسن أبا
دفية من قائمقامية وولى خلافة، وأخذ فرما نابضرب حبيب واولاده، وركب
عليهم من البر والبحر ووصلت النذيرة إلى حبيب، فرمى مدافع أبي دفية
البحر ووضع النحاس في أشناف والقهاها أيضا في البحر، وقيل إن حبيب
قبل هذه الواقعة بأيام أحضر ستة قناديل وعمرها بعدما عاير فتائلها ووزنها
بالميزان عيساراً واحدا وكتب على كل قنديل ورقة باسمه واسم أخيه
وأولاده واسم ابن ابواظ وأسرجها دفعة واحدة فانطلقا الذي باسمه

أولاً ثم انطلقاً قتل ابن ايواظ ثم قتله أخيه وأولاده شيئاً بعد شيء ، فقال أنا أموت في دولة ابن ايواظ ، ولما وصل إليه الخبر بحركة ابن ايواظ وركوبه عالية ، فركب بأخيه وأولاده وخرجوا هاربين ووصل ابن ايواظ إلى دجوة ورمحوا على دواويرهم ورموا الرصاص وكانت المراكب وصلت إلى البر الغربي تجاه دجوة ورسوا هناك وموعدهم سماع البنادق ، فعند ذلك عدوا إلى البر الشرقي وطلعوا إليه ، فأمر ابن ايواظ يهدم دواوير الحباية فهدموها بالقزم والفؤس وأنشأ كفرأ بعيداً عن البحر بساقية وحوض دواب وجامع وميضأة وطاحونين وجمع أهل البلد فعمروا مساكينهم في الكفر وسموه كفر الغلبة ، ورجع الأمير اسمعيل بيك إلى مصر وأخذ الفز والاجناد أبقاراً وعجولاً واغناماً وجواميس وامتعة وفرشا وأخشاباً شيئاً كثيراً ووسقوه في المراكب وحضروا به من البر أيضاً إلى مصر ، وكتب مكاتبات إلى سائر القبائل من العربان بتحذيرهم من قبولهم حبيبا وأولاده وأن لا يتجمع عليه أحد ولا يؤويه فلم يسمعهم إلا أنهم ذهبوا عند عرب غزه فأكرهوهم ولم يزل بها حتى مات وحضر سالم ابنه بعد ذلك إلى قلوب بيت الشواربي شيخ الناحية سرا وأخذ له مكانه من ابراهيم بيك أبي شنب خطابا إلى ابن وافي المغربي بأن يوطن أولاد حبيب عنده حتى يأخذ لهم أجازة من استانهم فأرسل أحضر عمه وأخاه سويلما وعدوا إلى الجبل الغربي وساروا عند ابن وافي شيخ المغاربة فرحب بهم وضرب لهم بيوت شعر وأقاموا بها إلى سنة ثلاثين ومائة وألف فمات ابراهيم بك أبو شنب وكان يواسي أولاد حبيب ويرسل لهم وصولات بغلال يأخذونها من بلاده القبلية فلما مات في الفصل^(١) ضاقت معيشتهم فحضر سالم بن حبيب من عند ابن وافي خفية وذلك قبل طلوع ابن ايواظ بالحج سنة إحدى

(١) أي في وقت انتشار وباء الطاعون

وثلاثين ودخل بيت السيد محمد دمر داش وسلم عليه وعرفه بنفسه فرحب به وشكاه حال غربته وبات عنده تلك الليلة وأخذه في الصباح إلى ابن أبواظ فدخل عليه وقبل يده ووقف فقال السيد محمد للصبي عرفت هذا الذى قبل يدك قال لا قال هذا الذى جم أذنا ب خيولك قال: سالم قال لبيك قال أتيت بيتى ولم تخف، قال له نعم أتيت بكفنى، أما أن تنتقم وأما أن تعفو، فاننا ضيقنا من الغربة، وها أنا بين يديك، فقال له مرحبا بك أحضر أهلک وعيالك وعمر فى الكفر واتق الله تعالى، وعليكم الأمان، وأمر له بكسوة وشال، وكتب له أمانا وارسل به عبده، وركب سالم وذهب عند إبراهيم الشواربى بقلوب، فاقام عنده حتى وصل العبد بالأمان إلى عمه وأخيه فى بنى سويف فحملوا وركبوا وساروا إلى قلوب ونزلوا بدار أوسية الكفر حتى بنو الهم دواير وأماكن ومساكن وأنتهم العرنيسة ومشايخ البلاد ومقاديرها للسلام والهدايا والتقديم فاقام على ذلك حتى تولى محمد بيك ابن اسمعيل بيك أمير الحاج فأخذ منه إجازة بعمار البلد الذى على البحر وشرع فى تعمير الدور العظيمة والبساتين والسواق والمعاصر والجوامع وذلك سنة أربع وثلاثين ومائة وألف واستقام حال سالم واشتهر ذكره وعظم صيته واستولى على خفارة البرين ونفذت كلمته بالبلاد للبحرية من بولاق إلى البغازين وصارت المراكب والرؤساء تحت حكمه وضرب عليها الضرائب والعوائد الشهرية والسنوية وأنشأ الدواير الواسعة والبستان الكبير بشاطئ النيل وكان عظيما جدا وعليه عدة سواق وغرس به أصناف النخيل والأشجار المتنوعة فكانت ثمارة وفاكهته وعنبه تجتنى بطول السنة وأحضر لها الخولة من الشام ورشيد وغير ذلك ولما وقعت الوقائع بين ذى الفقار بيك ومحمد بيك جر كس المتقدم ذكرها وحضر جر جس بمن معه من

لللموم إلى قرب المنتشية وخرجت إليه عساكر مصر وارسلوا إلى سالم بن حبيب
فجمع العربان وحضر بفرسانه وعبيده إلى ناحية الشيمى وحارب مع الاجناد
المصرية حتى قتل سليمان بيك في المعركة وولى جر كس ورجعت التجريدة
وتبعه سالم بن حبيب والاسباهية وذهبوا خلفه فعدى الشرق فعدوا خلفه
وطلعت تجريدة أخرى من مصر فتلاقوا معهم وتحواربوا مع محمد بيك
جر كس فكانت بينهم وقعة عظيمة فكانت الهزيمة على جر كس وحصل
ماحصل من وقوع جر كس في الروبة وموته ودفنوه بناحية شرونة كما
نقدهم ورجع سالم بن حبيب بما غنمه في تلك الوقائع إلى بلده واشتهر أمره
واشترى السرارى البيض ولم يزل حتى توفي سنة احدى وخمسين ومائة والف
وخلف ولداً يسمى عليا اشتهر أيضا بالفروسية والنجابة والشجاعة ولما
مات سالم ترأس عوضه أخوه سويلم في مشيخة نصف سعد فصار بشهامة
واشتهر ذكره وعظم صيته في الاقاليم المصرية زيادة عن أخيه سالم ووسع
الدواوير والمجالس ولما سافر الامير عثمان بيك الفقارى بالحج ورجع سنة
احدى وخمسين المذكورة فارسل هدية إلى سويلم المذكور وأرسل له الآخر
التقادم ثم أن الأمير عثمان بيك تغير خاطره على سويلم لسبب من الاسباب
فركب عليه على حين غفلة ليلاً وتعالى به الدليل ونزل على دجوة طلوع
الشمس وكان الجاسوس سبق اليهم وعرفهم بر كوب الصنjq عليهم فخرجوا
من الدور ووقفوا على ظهور خيولهم بالقيط بعيدا عن البلد فلما حضر الصنjq
ورمى على دورهم ورمى الطوائف بالرصاص فلم يجدوا أحدا فلم يتعرض
لنهب شيء ومنع الغز والطوائف عن أخذ شيء وباع خبر ر كوب الصنjq
عمر بيك رضوان وابراهيم بيك فركبوا خلفه حتى وصلوا إليه وساموا عليه
نعرها أنه لم يجدهم بالبلد فركب عمر بيك وأخذ صحبته مملوكين فقط وسار

نحو الغيط فرآهم واقفين على ظهور الخيل فلما عاينوه وعرفوه نزلوا عن الخيل وسلموا عليه فتعال لهم لائى شئ، تهربون من استاذكم وعرفهم أنه أتى بقصد الزهة وأحضر صبيته على بن سالم فتقابل به الأمير وقبل يده ورجع إلى دواره وأحضر أشياء كثيرة من أنواع المأك كل حتى اكتفى الجميع وعزموا عليهم تلك الليلة فبات الصنجق وباقي الأمراء وذبح لهم أغناما كثيرة وعجلين جاموس وتعشى الجميع وأخرجوا لهم فى الصباح شياً كثيراً من أنواع الفطورات ثم قدم لهم خيولا صافيات وركبوا ورجعوا إلى منازلهم ولما هرب ابراهيم بيك قطامش فى أيام راغب محمد باشا وكان سويلم مراكونا عليه فجمع سويلم عرب بلوى وضرب ناحية شبرا المدية فوصل الخبر إلى ابراهيم جاويش القازدغلى فأخذ فرمانا بضرب ناحية دجوة والخروج من حق أولاد حبيب فعين عليهم ثلاثة صنجق وهم عثمان بيك أبو سيف وأحمد بيك كشك وآخر ووصلتهم النذيرة بذلك فوزعوا دبشهم وحريمهم فى البلاد وركبوا خيولهم ونزلوا فى الغيط ونزلت لهم التجريدة ومعهم الجبخانه والمحاربون وهجموا على البلد فوجدوها خالية ولما رأى الجبخانه كثرة النجس بدة فوسعوا وذهبوا إلى ناحية الجبل الشرقى وارسل ابراهيم جاويش إلى عثمان بيك أبى سيف أمير التجريدة بأنه ينادى فى البلاد عليهم ولم يدع أحدا منهم ينزل الريف فركب عثمان بيك وطاف بالبلاد يتجسس عليهم وظفر لهم بقومانية وذخيرة ذاهبة اليهم من الريف على الجبال فحجزها وأخذها وذلك مرتين ورجع عثمان بيك ومن معه إلى مصر وصحبهم ما وجدوه للحيابة فى البلاد من مواش وسكر وعسل واخشاب وهدموا جانباً من بيوتهم وكان على بن سالم لم يذهب مع سويلم إلى الجبل بل أخذ عياله وذهب عند أولاد فودة فلما سمع بالتقريب على أصحاب الدرك فأتى إلى

مصر ودخل إلى بيت ابراهيم جاويش وعرفه بنفسه وطلب منة الامان فعمما عنه بشرط أن لا يقرب دجوة ويسكن في أى بلد شاء يزرع مثل الناس ثم أن سوبلما ومن معه أرسلوا إلى حسين بيك الخشاب بأن ياخذ لهم أمانا من ابراهيم جاويش ففعل وقبل شفاعة حسين بيك بشرط ابطال حامية المراكب وأذية بلاد الناس ويكفيهم الخفارة التي اخذوها بالقوة واستيخاص لهم المواشي التي كان جمعها عثمان بيك أبو سيف واستقر سوبلهم كما كان بدجوة وبني له دوار اعظيا ومقاعد مرتفعة شاهقة في العلو يحمل سقوفها عدة أعمدة وعليها بوائك مقوصرة ترى من مسافة بعيدة في البر والبحر وبها عدة مجاس ومخادع ولواوين وفسحات ملوية وسفلية وجميعه مفروش بالبلاط الكدان وبني بداخل ذلك الدوار مسجدا ومصلى وبداخل حوش الدوار مساطب ومضايف لأجناس الناس الآفاقية وغيرهم وبني تحت ذلك الدوار بشاطئ النيل رصيفا ممتدا ومساطب يجاس عليها في بعض الأوقات وانشأ عدة مراكب تسمى الخراجات ولها شرافات وقلوع عظيمة وعليها رجال غلاظ شداد فاذا مرت بهم سفينة صاعدة أو حادرة صرخ عليها أولئك الرجال قائلين البر فان امتثلوا وحضروا أخذوا منهم ما أحبوه من حمل السفينة وبضائع التجار وأن تلكؤا في الحضور قاطعوا عليهم بالخراجات في أسرع وقت وأحضروهم صاغرين وأخذوا منهم أضعاف ما كان يؤخذ منهم لو حضروا طائعين من أول الأمر وكان له قواعد وأغراض وركائز وأناس من الأمراء وأعوانهم بمصر يرأسهم ويهاديهم فيذبون عنه ولا يسمعون فيه سكوى وله عسدة من العبيد السود النجارية الفرسان ملازمين له مع كل واحد حرمدان مقلد به ملان بالدنانير الذهب وكان لا يبيت في داره ويأق في الغالب بعد الثلث الأخير فيدخل إلى حريمه حصية ثم يخرج بعد الفجر فيعمل ديوانا ويحضر بين يديه عسدة من الكتبة

وبتقدم اليه أرباب الحاجات ما بين مشايخ بلاد وأجنـاد وملتزمين وعرب وفلاحين وغير ذلك والجميع موقوف بين يديه والكتاب يكتبون الأوراق والمراسلات إلى الواحى وغالب بلاد القليوبية والشرقية تحت حمايته وحماية أقاربه وأولاده ولهم فيها الشركاء والزروع والدواوير الواسعة المعروفة بهم والمميزة عن غيرها بالعظم والضيخامة ولا يقدر ملتزم ولا قائم مقام على تنفيذ أمر مع فلاحيه إلا بإشارته أو بإشارة من البلد فى حمايته من أقاربه وكذلك مشايخ البلاد مع استاذيهم وكان لهم طرائق وأوضاع فى الملابس والمطاعم فيقول الناس سرج حبابي وشال حبابي ومركوب حبابي إلى غير ذلك وكان مع شدة مراعاة وقوة بأسه يكرم الضيفان ويحب العلماء وأرباب الفضائل ويأنس بهم ويتكلم معهم فى المسائل ويواسيهم ويهاديهم وخصوصا أرباب المظاهر واتفق أن الشيخ عبد الله الشبراوى أضافه فقدم له بجلا ولم يزل على ما ذكرنا حتى جرد عليهم على بيك وهرب سويلم إلى البحيرة فى السنة الماضية ثم جرد عليه فى هذه السنة وعلى الهنادى وقتل شيخ العرب سويلم وخمسة وأربعون شخصا من الحبـاية واتوا برأسة وعلقت بالرأس ثلاثة أيام وبقى من أولادهم خمسة وهم سيد أحمد وسالم ومحمد وأخو أحمد فنزلوا على حكم اسمعيل بيك فأرسل إلى على بيك ليأمنهم فامتنع وقال لا بد من قتل الجميع فأرسل اسمعيل بيك إلى محمد بيك فكلّم على بيك فى ذلك وترضى خاطره فأمنهم بشرط أن لا يسكنوا محلهم ولا يكون لهم ذكر وشئت قبيلتهم إلى أن عمرهم مراد بيك تابع محمد بيك أبى الذهب وترأس عليهم شيخ العرب أحمد بن على بن سويلم ولكن دون الحالة الأولى بكثير من غير صوله ولا مقارشة ولا تعد ولا خفارة وكان إنسانا حسنا وجيها محتشما مقتصرا على حالة وشأنه ملازما على قراءة الاوراد والمذاكرة ويحب أهل الفضل والصالح

ويترك بهم ويدعاهم وترددنا عليه وتردد إلينا بمصر كثيرا وبلونا منه خيرا وحسن عشرة وكان منه أخوه شيخ العرب محمد على مثل حالة ويزيد عنه الانجماع عن الناس لغير ما يعنيه وبعانيه في خاصة نفسه وكان أبوهما على نزل بقلوب بدار فيحاء وكان حسن الخلق والخلق وله حشم وإتباع كثيرة وله هيبه عندهم وكان طيب السيرة فصيحاً مفوهاً في حفظه أشعار ونوادير ولديه معرفة وكان يفهم المعنى ويحقق الالفاظ وبطالع الكتب ومقامات الحريرى ونحو ذلك.

(١٣) شخصيات تاريخية في مصر

إبان الحكم العثماني

ترجمة على بك الكبير^(١)

الأمير الكبير على بك الشهير صاحب الوقائع المذكورة والحوادث المشهورة وهو مملوك إبراهيم كتيخدا تابع سليمان جاويش تابع مصطفى كتيخدا القازرغلى تقلد الامارة والبهنجدية بعد موت استاذة في سنة ثمان وستين ومائة والف وكان قوى المراس شديد الشكيمة عظيم الهمة لا يرضى لنفسه بدون السلطنة العظمى والرياسة الكبرى لا يميل لسوى الجد ولا يحب اللهو ولا المزح ولا الهرل ويحب معالى الأمور من صغره وانفق أن بعض ولالة الأمور تشاوروا في تقليده الامارة فنقل إليه مجاسهم وذكر له مساعدته فلان وممانعة فلان فقال أنا لا أتقلد الامارة الا بسيفى لا بمعونته أحد ولم يزل يرقى في مدارج الصعود حتى عظم شأنه وانتشر صيته ونما ذكره وكان يلقب بجن على ولقب أيضا ببلوط قبان وانضم إلى عبيد الرحمن كتيخدا وأظهر له خلوص

(١) الجبرتي ح ١ ص ص ٣٨٠ - ٣٨٣

المحبة واغترى أيضا به وظن صيحة خلوصه فركن اليه وعضده وساعده ونوة بشأنه ليقوى به على نظرائه من الاختيارية والمتكلمين، وانفق انه وقع بين أحمد جاويش المجنون تابعه وبين أهل وجاقه حادثة نقموا عليه فيها وأوجبوا عليه النفي بحسب قوانينهم واصطلاحهم وعرضوا الامر على عبد الرحمن كيتخذا أستاذه، فعارض في ذلك ولم يسلم لهم في نفي أحمد جاويش، ورأى أن ذلك نقصا في حقه فتلطف به بعضهم وترجوا في اخراجه ولو إلى ناحية ترسا بالجيزة أيما قليلة مراعاة وحرمة للوحاق، فلم يرض وحقق واحتد، فلما كان في اليوم الثاني واجتمع عليه الامراء والاعيان على عادتهم قال لهم، أيها الأمراء من أنا أجاب به الجميع بقولهم: أنت أستاذنا وابن أستاذنا وصاحب ولأئنا قال. اذا امرت فيكم بأمر تنفذوه وتطيعوه قالوا نعم قال على بيك هذا يكون أميرنا وشيخ بلدنا ومن بعد هذا اليوم يكون الديوان والجمعية بداره وأنا أول من أطاعه وآخر من عصى عليه فلم يسعهم الا قبول ذلك باسمع والطاعة وأصبح راكبا إلى بيت على بيك وتحول الديوان والجمعية إليه من ذلك اليوم واستفحل أمره ولم يمض على ذلك الا مدة يسيرة حتى اخرج أحمد جاويش المذكور وحسن كيتخدا الشعراوي وسليمان بيك الشايبوري كما تقدم ثم غدر به أيضا واخرجه الى الحجاز من طريق السويس وارسل معه صالح بيك ليوصله إلى ساحل القلزم فلما شيعه هناك أرسل بنفي صالح إلى امارة غزة ثم رد إلى رشيد ومنها ذهب إلى منية ابن خصيب وتحصن؛ المتخرجم التجاريد ولم يزل ممتنعا بها حتى تعصب على الما واخرجهوه متقيا إلى النوسات ثم وجهوه إلى السويس بعد الإزبكاري ثم منها الى الجهة القبلية بعد قتل عثمان بيك الجر-

صالح بيك وتعاقد معه وحضر معه الى مصر وقتل الرؤساء من أقرانه ثم غدر به صالح بيك أيضا كما تقدم مجمل ذلك ثم نفى باقي الاعيان وفرق جمعهم في القرى والبلدان وتبعهم خنقا وقتلا، وأبادهم فرعا وأصلا، وأفنى باقيهم بالتشريد، وجلوا عن أوطانهم الى كل مكان بعيد، واستأصل كبار خشداشيته وقبيلته، وأقصى صغارهم عن ساحته وسدته، وأخرب البيوت القديمة وأخرم القوانين الجسيمة والعوائد المرتبة، والرواتب التي من سالف الدهر كانت منظمة، وقتل الرجال، واستعفى الأموال، وحارب كبار العربان والبهادى، وعرب الجزيرة والهنادى، وأعاضم الشجعان، ومقدام البلدان، وشيتت شملهم، وفرق جمعهم، واستكثر من شراء المماليك وجمع العسكر من سائر الاجتناس واستخلص بلاد الصعيد، وقهر رجالها الصناديد، ولم يزل يمد لنفسه حتى خلع له ولا تبعه الاقليم المصرى من الإسكندرية إلى اسوان، ثم جرد عساكره إلى البلاد الحجازية، ونفذ أغراضه بها، ثم التفت إلى البلاد الشامية وتابع إرسال البعث والسرايا والتجاريد اليها، وقتل عظماءها وكبرائها وولاتها، واستوات أنبائه على البلاد الشامية حتى أنهم أقاموا في حصار يافا أربعة أشهر حتى ملكوها، وعمر قلاع الاسكندرية ودمياط وحصنها بعساكره، ومنع ورود الولاة العثمانيين، وكان يطالع كتب الأخبار والتواريخ وسير الملوك المصرية، ويقول لبعض خاصته «إن ملوك مصر كانوا مثلنا مماليك الأكراد مثل السلطان بيبرس والسلطان قلاوون وأولادهم وكذلك ملوك الجراكسة وهم مماليك بنى قلاوون الى آخرهم كانوا كذلك وهؤلاء العثمانية أخذوها بالتغلب ونفاق أهلها» ويتوه ويشير بمثل هذا القول بما فى ضميره وسريته، ولولم يخنه مملوكه محمد بيك لرد الأمير الى أصولها، وكان لا يحاسن إلا أهل الوقار والحشمة

والسنيين ، مثل محمد أفندي كاتب كبير الينكجيرية ، ومصطفى أفندي توكلى ،
وعبد الله كتيخدا محمد باشا الراقم ، ومرتضى أغا وأحمد أفندي ، يجالسونه
بالنوبة فى أوقات مخصوصة مع غاية التحرز فى الخطاب والمسامرة بوجيز
القول ، وكاتب إنشاءه العربى الشيخ محمد الهلباوى الدمهورى ، وكاتبه الرومى
مصطفى أفندي الاشقر ، ونعمان أفندي وهو منجمه أيضا ، ويجل من العلماء
للمرحوم الوالد^(١) والشيخ أحمد الدمهورى والشيخ على العدوى والشيخ أحمد
الحماقى ، وكاتبه القبطى المعلم رزق بلغ فى أيامه من العظمة ما لم يبلغه قبطى
فما رأينا ومن مسقانه كرع المعلم ابراهيم الجوهري وأدرك ما أدركه بعده
فى أيام محمد بيك وأتباعه من بعده ، وتبع المفسدين والذين يتدخلون فى
القضايا والدمارى ويتحيلون على إبطال الحقوق بأخذ الرشوات والجمعالات ،
وعاقبهم بالضرب الشديد والإهانة والقتل والنفى إلى البلاد البعيدة ولم يراع
فى ذلك أحداً سواء كان متعماً أو فقيهاً أو قاضياً أو كاتباً أو غير ذلك
بمصر أو غيرها من البنادر والقرى ، وكذلك المفسدون وقطاع الطرق من
العرب وأهل الحوف وألزم أرباب الأدراك والمقادم بحفظ نواحهم وهاقى
حوزهم وحدودهم ، وعاقب الكبار بمخاية الصغار فأمنت السبل وانكثت أولاد
الحرام وانكشوا عن قبائحهم وايدائهم بحيث أن الشخص كان يسافر بمفرده
ليلاً راكباً أو ماشياً ومعه حل الدراهم والدنانير إلى أى جهة ويبيت فى الغيط
أو البرية آمناً مطمئناً لا يرى مكرهاً أبداً ، وكان عظيم الهيبة اتقى لأتاس
ما توا فرقا^(٢) من هيئته ، وكثيراً من كان يأخذه الرعدة بمجرد المثل بين يديه ،
فيقول له «هون عليك» ويلاطفه حتى ترجع له نفسه ، ثم يخاطبه فيما طلبه بهدده ،
وكان صحيح الفراسة شديد الحذق ، يفهم ما يخص الدعوى الطويلة بين
المتخاصمين ولا يحتاج فى التفهيم إلى ترجمان أو من يقرأ له الصكوك والوثائق

(٢) أي خوفاً وفزعاً

(١) أي والد الشيخ الجبترى

بل يقرأها بنفسه كالماء الجارى ولو كان خطها سقيماً ، ولا يختم ورقة حتى يقرأها ويفهم مضمونها ثم يعضيها أو يمزقها ، وألبس سراجينه قواويق فتلى بالفاء من جوخ أصغر تميزا لهم عن غيرهم من سراجين أمراءه ، ولم يزل منفرداً فى سلطنة مصر لا يشاركه مشارك فى رأيه ولا فى أحكامه ، وأمراؤها وحكامها بما ليك رأتباعه ، فلم يفتح بما أعطاه مولاه ، وخوله من ملك مصر بحريها وقبليها الذى افتخرت به الملوك والقراغة على غيرها من الملوك ، وشرهت نفسه وغرته أمانية وتطلبت نفسه الزيادة وسعة المملكة ، وكلف أمراءه الأسفار وفتح البلاد حتى ضاقت أنفسهم وسئموا الحروب والغربة والبعد عن الوطن فخالف عليه كبير أمراءه محمد بيك ورجع بعد فتح البلاد الشامية بدون استئذان منه واستوحش كل من الآخر فوثب عليه وفر منه إلى الصعيد ، وكان ما كان من رجوعه بمن انضم إليه وخامر معه ، وكانت الغلبة له على مخدومه وفر منه إلى الشام وجند الجنود وقصد العود لمملكته ومحل سيادته ، فوصل إلى الصالحية وخرج إليه محمد بيك وتلاقيا ، واصيب المترجم بجراحة فى وجهه ، وأخذ أسيراً وقتل من قتل من أمراءه ، ورجع محمد بيك وصحبته مخدومه المذكور محمولا فى تحت فأنزله فى داره بدرج عبد الحق ، فأقام سبعة أيام ومات والله اعلم بكيفية موته ، وكان ذلك فى منتصف شهر صفر من السنة ، فغسل وكفن وخرجوا بجنازته وصلى عليه بمصلى المؤمنين فى مشهد خافل ، ودفن بتربة استأذه ابراهيم كتيخدا بالقرافة الصغرى بجوار الامام الشافعى ، ومدفنهم مشهور هناك وبواجهته سبيل يعلوه قصر مفتوح الجوانب ، ومن مآثره العمارة العظيمة بطندنا^(١) وهى المسجد الجامع والقبه على مقام سيدى احمد البدوى رضى الله عنه والمسكن الميضأة الكبيرة والحنفيات وكراسى الراحة المتسعة والمنارنان العظيمتان والسبيل المواجه للقبه والقيسارية العظيمة النافذة من

(١) أى بطنطا .

الجهتين وما بها من الحوانيت للتجار وسميت هناك بالغورية لنزول تجار أهل الغورية بمصر في حوانيتها أيام مواسم الموالد المعتادة لبيع الأقمشة والطرابيش والعصائب وكان المشد على تلك العمارة المعلم حسن عيد المعطى وكان من الرجال اصحاب الهمم وولاه سدانة الضريح عوضاً عن أولاد سعد الخادم لسوء سيرتهم وظلمهم فنكبهم المترجم وأخذ ما أمكنه أخذه من مالهم وهو شئ كثير وأنفق في هذه العمارة ووقف عليها اوقافاً ورتب بالمسجد عدة من الفقهاء والمدرسين والطلبة والمجاورين وجعل لهم خبزاً وجرايات وشورية في كل يوم ، وجدد ايضا قبة الأمام الشافعى رضى الله عنه وكشف ما عليها من الرصاص القديم من أيام الملك السكامل الايوبى فى القرن الخامس ، وقد نشعت وصدىء لطول الزمان فجدد ماتحته من خشب القبة البالى بغيره من الخشب النقى الحديث ثم جعلوا عليه صفائح الرصاص المسبوك الجديد المنبت بالمساهر العظيمة وهو عمل كثير وجدد نقوش القبة من داخل بالذهب واللازورد والأصباغ وكتب بافريزها تاريخاً منظوماً بخط صالح أفندى ، وهدم أيضاً الميضاة التى كانت من عمارة عبد الرحمن كتيخدا وكانت صغيرة مثمثة الاركان ووسعها وعمل عوضها هذه الميضاة الكبيرة ، وهى مربعة مستطيلة متسعة وبجانبيها خنقية وبزايز يصب منها الماء ، وحول الميضاة كراسى راحة بميضان متسعة تجرى مياهها إلى بعضها وماؤها شديد الملوحة. ومن إنشائه أيضاً العمارة العظيمة التى أنشأها بشاطىء النيل ببولاق حيث دكايت الحطب تحت ربح الخرنوب وهى عبارة عن قيسارية عظيمة يباين يسلك منها من بحرى إلى قبلى وبالعكس ، وخانا عظيماً يعلوه مساكن من الجهتين وبخارجة حوانيت وشونة غلال حيث مجرى النيل ، ومسجد متوسط فيحفروا أساس جميع هذه العمارة حتى بلغوا الماء ، ثم بنوا لها خنازير مثل المنارات من الأحجار

والدبش والمؤن وغاصوا بها في ذلك الخندق حتى استقرت على الارض
المعجيجة ثم ردموا ذلك الخندق المحتوى على تلك الخنازير بالمؤن والاحجار
واستعملوا عليه بعد ذلك بالبناء المحكم بالحجر النحيت وعقدوا العقود والقواصر
والاعمدة والاشخاب المثينة وكان العمل في ذلك سنة خمس وثمانين ومات
المرجم قبل اتمامها وبناء اعاليها وكانت هذه العمارة من أشأم العمائر لأن النيل
انحسر بسببها عن ساحل بولاق وبطل تياره واندفع إلى ناحية انبابة ولم
تزل الارض تعلو والانربة تزيد فيما بين زاوية تلك العمارة إلى شون الغلال
ويزيد نموها في كل سنة حتى صار لا يركبها الماء الا في سنتين الفرق ثم فحش
الأمر وبني الناس دوراً وقهاوى في بحرى العمارة وسبحوا إلى جهة قرب الماء
مغربين والقوا أثرية العمائر وما يخفرونه حول ذلك واقتدى بهم للترابة
وغيرهم ولم يجدوا مانعاً ولا رادعاً وكما فعلوا ذلك هرب الماء وضعف جريانه
وربت الأرض وعلت وزادت حتى صارت كيما تنقبض النفوس من رؤيتها
وتمتلىء المنافس من عجاجها وخصوصاً في وقت المهجير بعد أن كانت نزهة
للناظرين ولقد ادر كنا فيما قبل ذلك تيار النيل يندفع من ناحية بولاق التكرور
الى تلك الجهة ويمر بقوته تحت جدران الدور والوكائل القبلية وساحل
الشون ووكة الابزار وخضرة البصل وجامع السنانية وربع الخراؤوب إلى
الجميعانية وينعطف إلى قصر الحلى والشيخ فرج صيفاً وشتاءً ولا يعوقه عائق
ولا يقدر أحد أن يرمى بساحل النيل شيئاً من التراب فان اطلع الحاكم
على ذلك نكل به أو يخفي تلك الناحية وهذا شيء قد تودع منه ومن أمثاله
وأخر من ادر كنا فيه هذا الالتفات والتفقد للأمور الجزئية التي يقرب
بزيادتها الضرر العام عبد الرحمن أغا مستحفظان فانه كان يحذو طريق الحكام
السالفين إلى أن ضمنت شو كته بتأمر الأصاغر وقيد حكمه بعد الاطلاق

وترك هذا الأمر ونسى بموته وتقليد الأغاشم وتضاعف الحال حتى أن بعض الطرق الموصلة إلى بولاق استندت بتراكم الأتربة التي يلقونها أهل الأطراف خارج الدروب ولا يجدون من يمنعهم أو يرذعهم، وقد رت عاوى الأرض بسبب هذه العمارة زيادة عن أربع قامات، فأننا كنا نعد درج وكالة الإيزاريين من ناحية البحر عندما كنا ساكنين بها قبل هذه العمارة نيفا وعشرين درجة وكذلك سلم قيطون بيت الشيخ عبد الله القمري وقد غابت جميعها تحت الأرض وغطتها الأتربة والله عاقبة الأمور ومن إنشاء المترجم داره المطلة على بركة الازبككية بدرب عبد الحق التي مات بها والحوض والساقية والطاحون بجوارها وهي الآن مسكن السميت نفيسة وبالجملة فأخبار المترجم ووقائعه وسيرته لو جمعت من مبدأ أمره إلى آخره لكانت مجلدات وقد ذكرنا فيما تقدم لمعا من ذلك بحسب الاقتضاء مما استحضره الذهن القاصر والفكر المشوش المعاصر بتراكم المغموم وكثرة الغيوم وتزايد الحزن واختلاط الفتن واختلال الدول وارتفاع السفلى ولعل العود ينحصر بعد الذبول ويطلع النجم بعد الأفول أو يبسم الدهر بعد كسار أنياه أو ياحظنا من نظره المتغابي في آياه (شعر) .

زمن كأحلام تقضى بعده زمن نعلل فيه بالأحلام

ولله في خلقه من قديم الزمان عادة وانتظار الفرج عبادة، نسأله انقشاع
المهائب وحسن العواقب .

(١٤) شخصيات تاريخية في مصر

إبان الحكم العثماني

محمد بك أبو الذهب^(١)

الأمير الكبير محمد بيك أبو الذهب تابع على بيك الشهير اشتراه أستاذه في سنة خمس وسبعين فأقام مع أولاد الخزانة أياما قليلة وكان إذا ذاك اسمعيل بيك خازن داراً فلما أمر اسمعيل بيك قلده الخازن دارية مكانه وطلع مع مخدومه إلى الحج ورجع أوائل سنة ثمان وسبعين وتأمر في تلك السنة وتقلد الصنحية وعرف بأبي الذهب وسبب تلقبه بذلك أنه لما لبس الخلاء بالقلعة صار يفرق البقاشيش ذهباً وفي حال ركوبه ومروره جعل ينثر الذهب على الفقراء والجمعيدية حتى دخل إلى منزله فعرف بذلك لأنه لم يتقدم نظيره لغيره ممن تقلد الامريات واشتهر عنه هذا اللقب وشاع وسمع عن نفسه شهرته لذلك فكان لا يضع في جيبه إلا الذهب ولا يعطى إلا الذهب ويقول «أنا أبو الذهب فلا أملك إلا الذهب» وعظم شأنه في زمن قایل ونوه بمخدومه بذكره وعينه في المهات الكبيرة والوقائع الشهيرة وكان سعيد الحركات مؤيد العزمات لم يعهد عليه الخذلان في مصاف قط وقد تقدمت أخباره ووقائعه في أيام على بيك وبعده واستكثر من شراء المماليك والعبيد حتى اجتمع عنده في الزمن القليل ما لا يتفق لغيره في الزمن الكثير وتكادوا المناصب والامريات فلما تمهدت البلاد بسعده المقرون ببأس أستاذه ثم خالف عليه وضم المشردين وغمرهم بالإحسان واستمال بواقى أركان الدولة واستلين الجميع جانبه وجنحوا اليه واحبوه واعانوه وتعهدهوا له وقاتلوا بين

(١) الجبرتي ج ١ ص ٤١٧ - ٤٢٠ .

يديه حتى أراحوا على بيك وخرج هاربا من مصر إلى الشام واستقر المترجم بمصر وساس الأمور وقلد المناصب وجبى الأموال والغلال وراسل الدولة العثمانية وأظهر لهم الطاعة وقلد مملوكه إبراهيم بيك إمارة الحج تلك السنة وصرف العلائف وعوائد العربان وأرسل الغلال للحرمين والصمر ونحرك على بيك للرجوع إلى مصر وجيش الجيوش فام بهم المترجم لذلك وكاد له كيدا بأن جمع القرائنة والذين يظن فيهم النفاق وأسرى اليهم أن يرسلوا على بيك ويستعملوه في الحضور وينفقوا مساوى للمترجم ومنفقات ويعدهو بالخامرة معه والقيام بنصرته متى حضر وأرسلوها اليه بالشريطة السرية فراج عليه ذلك واعتقد صحته وأرسل اليه بالجوابات وأعادوا له الرسالة كذلك باطلاع مخدومهم وإشارته فعند ذلك قوى عزم على بيك على الحضور واقبل بمجنوده إلى جهة الديار المصرية فخرج اليه المترجم ولقاءه بالصالحية وأحضره أسيرا كما تقدم ومات بعد أيام قليلة وانقضى أمره وارتاح المترجم من قبله وجمع باقى الأمراء المطرودين والمشردين وأكرمهم واستخدمهم وواساهم واستوزرهم وقلدهم المناصب ورد اليهم بلادهم وعوائدهم واستعبدهم بالاحسان والعطايا واستبدلهم العز بعد الذل والهوان وراحة الاوطان بعد الغربة والتشريد والهجاء في البلدان فثبتت دولته وارتاحت النواحي من الشرور والتجساريد وهابته العربان وقطاع الطريق وأولاد الحرام وامت السبل وسلكت الطرق بالقوافل والبضائع ووصات المجلوبات من الجهات القبليه والبحرية بالتجارات والمبيعات وحضر إلى مصر خليل باشا وطلع إلى القلعة على العادة القديمة وحضر المترجم من الدولة المرسومات والخطابات ووصل اليه سيف وخلعة فلبس ذلك في الديوان ونزل في أبهة عظيمة وعظم شأنه وانفرد بإمارة مصر واستقام

أمره وأهمل أمر اتباع أستاذه على بيك وأقام أكثرهم بمصر بطالا وحضر
الى مصر مصطفى باشا النابلسى من أولاد العظم والتجأ اليه فأكرم نزله ورتب
له الرواتب وكانب الدولة وصالح عليه وطلب له ولاية مصر فأجيب الى
ذلك ووصلت اليه التقاليد والداقم في ربيع الثانى سنة ثمان وثمانين ووجه
خليل باشا الى ولاية جدة وسافر من القلزم في جمادى الثانية وتوفي هنالك
وفي أواخر سنة سبع وثمانين شرع في بناء مدرسته التى تجاه الجامع الازهر
وكان محلها رابع متخربة فاشتراها من أربابها وهدمها وأمر ببناؤها على هذه
الصفة وهى على أنيك جامع السنانية الكائن بشاطيء النيل ببولاق فرتب
لنقل الاتربة وحمل الجير والرماد والطين عدة كبيرة من قطارات البغال
وكذلك الجمال لشغل الاحجار العظيمة كل حجير واحد على جمل واطحنوا
لها الجبس الحلوانى المصيص ورموا أساسها في أوائل شهر الحجة ختام السنة
المذكورة ولما تم عقد قبتها العظيمة وحولها من القباب المعقودة على الموازين
ويضمونها ونقشوا داخل القبة بالالوان والأصباغ وعمل لها شبابيك عظيمة
كلها من النحاس الأصفر المصنوع وعمل بظاها فسيحة مفروشة بالرخام المرمر
وبوسطها حنفيّة وحولها مساكن لتصفوفة الاتراك وبداخلها عدة كراسى راحة
وكذلك بدورها العلوى وبأسفل من ذلك ميضأة عظيمة تمتلئ بالماء من نوفرة
بوسطها تصب في صحن كبير من الرخام المصنوع نقلوه اليها من بعض
الاماكن القديمة ويفيض منه فيملا الميضأة وحول الميضأة عدة كراسى
راحة وانشأ ساقية لذلك فيحفرها ويخرج ماؤها حاولوا فهد ذلك أيضا من
سعدة مع أن جميع الآبار والسواقي التى بتلك الخطة ماؤها في غاية الملوحة
وانشأ أسفل ذلك صهريجاً عظيماً يملأ في كل سنة من ماء النيل وحوضاً عظيماً
لسقى الدواب وعمل بأعلى الميضأة ثلاثة أماكن يرسم جانوس المفتحين الثلاثة

يجلسون بها حصة من النهار لإفادة الناس بعد إتمام الدروس وقرر فيها
الشيخ أحمد الدردير مفتي المالكية والشيخ عبد الرحمن العريشي مفتي الحنفية
والشيخ حسن الكفراوي مفتي الشافعية ولما تم البنشاء فرشت جميعها بالحصر
ومن فوقها الأبسطة الرومي من داخل وخارج حتى فرجات الشبابيك
ومساكن الطبايق ولما استقر جلوس المفتين المذكورين بالثلاثة أما كن التي
أعدت لهم أضرت بهم الرائحة الصاعدة إليهم من المراحيض التي من أسفل وأعلموا
الأمير بذلك فأمر بإبطالها وبنوا خلافتها بعيدا عنها وتقرر في خطابتها الشيخ
أحمد الراشدي وغالب المدرسين بالازهر مثل الشيخ علي الصبيدي مدرس
البخاري والشيخ أحمد الدردير والشيخ محمد الأنير والشيخ عبد الرحمن العريشي
والشيخ حسن الكفراوي والشيخ أحمد يونس والشيخ أحمد السنودي
والشيخ علي الشنوبوي والشيخ عبد الله اللبان والشيخ محمد الحفناوي والشيخ
محمد الطحلاوي والشيخ حسن العجاوي والشيخ أبي الحسن القاهي والشيخ
البيلي والشيخ الحريري والشيخ منصور المنصوري والشيخ أحمد جاد الله
والشيخ محمد المصليحي ودرسوا ليحيى أفندي شيخ الانراثة وقرر السيد عباس
أماما راتبها وفي وظيفة التوقيت الشيخ محمد الهبان وجعل بها خزانة
كتب عظيمة وجعل خازنها محمد أفندي حافظ وينوب عنه الشيخ محمد الشافعي
الجنابجي ورتب للمدرسين الكبار في كل يوم مائة وخمسين نعما فضة ومن
دونهم خمسون نعما وكذلك للطلبة منهم من له عشرة أنصاف في كل يوم
ومنهم من له أكثر وأقل وبقدر عدد الدراهم أراد من البر في كل سنة
ولما انتهى أمرها وصلى بها الجمعة في شهر شعبان سنة ثمان وثمانين فتحضر
الأمير المذكور واجتمع المشايخ والطلبة وأرباب الوظائف وصلوا بها الجمعة
وبعد انقضاء الصلاة جلس الشيخ الصبيدي على الكرسي وأملى حديث (من

بنى لله مسجداً ولو كمنفحص قطاة بنى الله له بيتاً في الجنة) فلما انقضى ذلك
أحضرت الخلع والفراوى فألبس الشيخ الصميدى والشيخ الراشدى الخطيب
والمفتين الثلاثة فراوى سمور وباقي المدرسين فراوى نافا بيضاء وانعم في
ذلك اليوم على الخدمة والمؤذنين وفرق عليهم الذهب والبقاشيش وتنافس
الفقهاء والاشياخ والطلبة وتماسدوا وتقاتلوا ووقف على ذلك أمانة قويسنا
وغيرها والخوانيت التي أسفل المدرسة ولم يصرف ذلك الا سنة واحدة فان
المرجم سافر في أوائل سنة تسع وثمانين إلى البلاد الشامية كما تقدم ومات
هناك ورجعوا برمته وتأمر اتباعه وتقاسموا البلاد فيما بينهم ومن جعلها
أمانة قويسنا الموقوفة فسرود أمر المدرسة وعوضوا عن ذلك الوكالة التي
أنشأها على بيك بيولاق لمصرف أجر الخدمة وعليق الانوار بعدما أضعفوا
المعاليق ونقصوها ووزعوا عليهم ذلك الايراد القليل ولم يزل الحال يتناقص
ويضعف حتى بطل منها غالب الوظائف والخدم إلى أن بطل التوقيت والأذان
بل والعلاة في أكثر الاوقات واخلق فرشها وبسطها وعتقت وبلت وسرق
بعضها وأغلق أحد أبوابها المواجه للقبوة الموصل للمشهد الحسيني بل اغلقت
جميعها شهوراً مع كون الأمراء أصحاب الحل والعقد اتباع الواقف ومما يليكه
لكن لما فقدت منهم القابلية واستولى عليهم الطمع والتفاخر والتنافس والتفاضى
خوف الفشل وتفرق الكلمة مع الانحراف عن الأوضاع ظهر الخلل في كل
شئ حتى في الأمور الموجبة لنظام دولتهم واقامه ناموسهم كما يتضح ذلك
فيا بعد وبالجملة فان المترجم كان آخر من أدركنا من الأمراء المصريين شهامة
وصرامة وسعداً وحزماً وعزماً وحكماً ومماحة وحلماً وكان قريباً للخير
يحب العلماء والصالحاء ويميل بطبعه إليهم ويعتقد فيهم ويعظمهم وينصت
لكلامهم ويعطيهم العطايا الجزيلة ويكره المخالفين للدين ولم يشتهر عنه شئ

من الموبقات والمحرمات ولا ما يشينه في دينه أو يخل بعروته بهي الطلعة جميل
الصورة أبيض اللون معتدل القامة والبدن مسترسل اللحية مهيب الشكل وقورا
مجتشما قليل الكلام والالتفات ليس بمهدار ولا خوار ولا عجول مبجل في
ركوبه وجلوسه يباشر الأحكام بنفسه ولولا ما فعله آخره من الإسراف في
قتل أهل يافا بإشارة وزرائه لكانت حسناته أكثر من سيئاته ولم يتفق لأمر
مثله في كثرة الممالك وظهور شأنهم في المدة اليسيرة وعظم أمرهم بعده
وانحرفت طباعهم عن قبول العدالة ومالوا إلى طرق الجهالة واشتروا الممالك
فنشؤا على طرائقهم وزادوا عن سوابقهم وألفوا المظالم وظنوها مغنم وتمادوا
على الجور وتلاحقوا في البغي على الفوران حصه لى ما حصل ونزل بهم
وبالناس ما نزل وسيئلى عليك من ذلك أنباء وأخبار وما حل بالإقليم بسببهم
من الخراب والدمار .

المجموعة الثانية مصر العربية إبان الحكم الفرنسي

(١) رسالة بونابرت إلى أبي بكر باشا الوالي العثماني على مصر

قبيل رسو الأسطول الفرنسي في مياه الإسكندرية^(١)

البارجة اوريان في ١٢ من مسيدور من السنة السادسة (٣٠ من يونيو ١٧٩٨)
إن حكومة الجمهورية الفرنسية طالما طابت من الباب العالي معاينة البكوات
المماليك الذين كانوا يرهقون التجار الفرنسيين بمختلف أنواع الإيذاء
والاعتداء . وصرح الباب العالي بأن أولئك البكوات قد تهادوا في أطعامهم
وأهوائهم وتنكبوا سبيل العدالة والاستقامة ، وأنه لا يقرهم على اساءة معاملة
اصدقائه الفرنسيين الأوفياء ، ولا يراهم جدبرين بعطفه وحمايته .

وعلى ذلك قد اعترفت الجمهورية بتجريد جيش جرار للقضاء على مظالم
البكوات المماليك في مصر كما اضطرت أن تجرد حملات في خلال القرن الحالى
على بكوات تونس والجزائر ، ويقينى أنك وأنت الذى يجب أن يكون
حاكم البلاد ومع ذاك قد سلب منك البكوات كل جاه ونفوذ وجهلوك
في القاهرة رهن إرادتهم ، لابد أن تتلقى نبأ قدومى بالسرور والارتياح .
ولعله قد وصل إلى علمك أنى ما حضرت بمقاصد عدائية نحو الدين والشرع
أو للقيام بعمل ضد السلطان . وكذلك لابد أنك تعلم أن الأمة الفرنسية هي
الحليفة الوحيدة للسلطان في أوروبا .

فهلهم إذاً إلى مقابلتى واشترك معى في استئزال اللعنات على طائفة المماليك
وعنصرهم الخبيث^(١) .

(١) Correspondances de Napoleon t IV , doc, no, 2791 ,

(٢) رسالة بوناپرت

إلى ادريس بك قومندان السفينة « التركية عقاب بحرى
الراسية فى الاسكندرية مع اثنتين آخرين
البارجة اوريان فى ١٣ من مسيدور من السنة السادسة (أول يوليو
سنة ١٧٩٨) .

أن البكوات قد أمعنوا فى سوء معاملتهم لتجارنا . وقد جئت لأطالب
منهم حسنا بما فعلوا .

وسأكون غدا فى الاسكندرية ، فلا يكون ذلك باعثا على أى قلق
لأنك تنتمى إلى صديقنا العظيم سلطان تركيا ، ولتكن خطتك تبعاً لمقتضيات
هذه السياسة . أما إذا بدر منك عمل عدائى ضد الجيش الفرنسى فأنى
اعاملك معاملة الأعداء . وتقع التبعة عليك وحدهم الأمر الذى هو أبعد
ما يكون عن رغبتى وعواطفى ^(١) .

(1) Correspondance de Napoleon , t IV , doc, no .2721.

(٣) أول منشور وجهه بونا برب

إلى الشعب المصرى

بسم الله الرحمن الرحيم ، لا اله إلا الله ، لا ولد له ولا شريك له فى ملكه (١) .

من طرف فرنساوية المبني على أساس الحرية والتسوية (٢)

السرعسكر الكبير (٣) أمير الجيوس فرنساوية بونا بربته

يعرف أهالى مصر جميعهم أن من زمن مديد العبتاجق (٤) الذين يتسلطون

فى البلاد المصرية يتعاملون بالذل والاحتقار فى حق الملة فرنساوية ويظلمون

تجارها بأنواع الايذاء والتعدى فحضر الآن ساعة عقوبتهم ، وأخرنا من

مدة عصريرطويلة هذه الزمرة الممالك المجلوبن من بلاد الإبازة (٥) والجراكسة

يفسدون فى الافليم الحسن الأحسن الذى لا يوجد فى كرة الأرض كلها . فأما

رب العالمين القادر على كل شىء فانه قد حكم على انقضاء دولتهم .

يا أيها المصريون

قد قيل لكم إننى ما نزلت بهذا الطرف إلا بقصد إزالة دينكم فذلك كذب

(١) لم ترد كل هذه العبارات الدينية فى الأصل الفرنسى . وإنما استهل هذا الأصل

الفرنسى على النحو الآتى : المسكر العام فى الاسكندرية فى ١٤ من مسيدور من السنة

السادسة انوافى ١٨ من محرم سنة ١٢١٣ هجرية ، بونا برب عضو الجمع العلمى الأهلى

والقائد العام . وكان بونا برب يفخر بعضويته فى الجمع العلمى ويقدمها على رتبته العسكرية .

(٢) التسوية يتقصد بها المساواة .

(٣) السرعسكر معناها القائد العام .

(٤) الصتاجق جمع صنجق وهو مدير المديرية وكان الامراء الممالك هم الذين يتولون

هذه المناصب .

(٥) الإبازة هم شعوب القوقاز . وفى الأصل الفرنسى «المجلوبين من جورجيا والقوقاز» .

صريح ، فلا تصدقوه وقولوا للمفترين إننى ما قدمت إليكم إلا لأخلص حقكم من يد الظالمين . وإننى أكثر من الممالك أعبد الله سبحانه وتعالى ، واحترم نبيه والقرآن العظيم . وقولوا أيضا لهم إن جميع الناس متساوون عند الله وإن الشئ الذى يفرقهم عن بعضهم هو العقل والفضائل والعلوم فقط ، وبين الممالك والعقل والفضائل تضارب . فماذا يميزهم عن غيرهم حتى يستوجبوا أن يتملكوا مصر وحدهم ويختصوا بكل شئ أحسن فيها من الجوارى الحسان والخيل العتاق والمساكن المفرحة ؟ فإن كانت الأرض المصرية التزاما للممالك فليرونا الحجة التى كتبها الله لهم . ولكن رب العالمين رءوف وعادل وحليم . ولكن بعونه تعالى من الآن فصاعدا لا يئأس أحد من أهالى مصر عن الدخول فى المناصب السامية وعن اكتساب المراتب العالية . فالعلماء والفضلاء والعقلاء بينهم سيدبرون الأمور ، وبذلك يصلح حال الأمة كلها . وسابقا كان فى الأرض المصرية المدن العظيمة والحاجبان ^(١) الواسعة والمتجر المتكاثر ، وما أزال ذلك كله إلا الظلم والطمع من الممالك .

أبها المشايخ والقضاة والأئمة والشورى بحجة وأعيان البلد ، قولوا لأمتكم أن فرنساوية هم أيضا مسلمون مخلصون ^(٢) ، وإثبات ذلك أنهم قد نزلوا فى رومية ^(٣) الكبرى وخربوا فيها كرسى البابا الذى كان دائما يحث النصارى على محاربة الإسلام ، ثم قصدوا جزيرة مالطة وطردها منها الكوللرية ^(٤)

(١) الحاجبان يقصد بها الترع أو القنوات .

(٢) فى الأصل الفرنسى « أصدقاء للمسلمين المخلصين » .

Que nous sommes amis des vrais musulmans .

(٣) يقصد بها روما .

(٤) تسكتب أحيا ناكوا البرية ، كويالبرية ، كولبرية كفا لبرية . وكلها مأخوذة من السكامة =

الذين كانوا يزعمون أن الله تعالى يطلب منهم مقاتلة المسلمين ومع ذلك فالفرنساوية في كل وقت من الأوقات صاروا محبين مخلصين لحضرة السلطان العثماني وأعداء أعدائه أدام الله ملكه . ومع ذلك أن المماليك امتنعوا من إطاعة السلطان غير ممثلين لأمره ، فما أطاعوا أصلا إلا لطمع أنفسهم .

طوبى ثم طوبى لأهالى مصر الذين يتفقون معنا بلا تأخير فيصالح حالهم وتعالى مراتبهم . طوبى أيضا للذيد يقعدون في مساكنهم غير مائلين لأحد من الفريقين المتحاربين ، فاذا عرفونا بالأكثر تسارعوا إلينا بكل قلب لكن الويل ثم الويل للذين يعتمدون على المماليك في محاربتنا فلا يجدون بعد ذلك طريقا إلى الخلاص ولا يبق منهم أثر .

المادة الأولى : جميع القرى الواقعة في دائرة قرية بثلاث ساعات عن المواضع التي يمر بها عسكر فرنساوية فواجب عليها أن ترسل للأسر عسكر من عندها وكلاء كما يعرف المشار إليه أنهم أطاعوا وأنهم نصبوا عام فرنساوية الذي هو أبيض وكحل وأجر .

المادة الثانية : كل قرية تقوم على العسكر فرنساوى تحرق بالنار .
المادة الثالثة : كل قرية تطيح العسكر فرنساوى أيضا تنصب صنجاق السلطان العثماني محبنا دام بقاءه .

== الايطالية cavaliere ومعناها فارس ، وهم فرسان القديس يوحنا في مالطة وكانوا أناموا صلاة على روح الملك لويس السادس عشر عند ما أعدمته الثورة كما كانوا يقدمون له الأموال قبل اعدامه . وردت حكومة الثورة عليهم باعتقل المقيمين منهم في فرنسا وصادرت أملاكهم وأعدمت بعضا منهم . واعتقدت حكومة الثورة أيضا أن مالطة غدت وكرا للدسائس يحجبها عملاء إنجلترا وروسيا والنمسا وخشيت أن تبادر إحدى هذه الدول الى احتلال الجزيرة . فالمنشور مليء بانفا لطات وصور النفاق والتضليل .

المادة الرابعة : المشايخ في كل بلد يختصمون حلالا جميع الأرزاق والبيوت والأموال التي تتبع المالك وعليهم الاجتهاد التام لئلا يضيع أدنى شيء منها .

المادة الخامسة : الواجب على المشايخ والعلماء والقضاة والأئمة أنهم يلاحظون وظائفهم . وعلى كل أحد من أهالي البلد أن يبقى في مسكنه مطمئنا وكذلك تكون الصلاة قائمة في الجوامع على العادة . والمصريون بأجمعهم ينبغي أن يشكروا الله سبحانه وتعالى لانقضاء دولة المماليك قائلين بصوت عالى أدام الله إجلال السلطان العثماني ، أدام الله إجلال العسكر الفرنسي لعن الله المماليك وأصلح حال الأمة المصرية .

تحريرا بمهسكر اسكندرية في ١٣ شهر سيناور سنة ١٢١٣ من إقامة الجمهور الفرنسي يعني في آخر شهر محرم سنة هجرية إنتهى بحروفه (١) .

(٤) رحيل اهل القاهرة عقب معركة أمبايه (٢)

٢١ يوليو ١٧٩٨

« وخرج أعيان الناس وأفندية الوجعاقات وأكابرهم ونقيب الأشراف وبعض المشايخ القادرين فلما عاين العامة والرعية ذلك اشتد ضجرهم وخوفهم وتحركت عزائمهم للهروب واللاحاق بهم والحال أن الجميع لا يدرون أى جهة يسلكون وأى طريق يذهبون وأى محل يستقرون فتلاحقوا ونسابقوا

(١) الجبرتي ج ٣ ص ٤ - ٥

(٢) الجبرتي ج ٣ ص ٩ - ١٠

وخرجوا من كل حذب ينسلون، وبيع الجمار الأعرج أو البغل الضعيف بأضعاف
ثمنه، وخرج أكثرهم ماشيا أو حاملا متاعه على رأسه وزوجته حاملة طفلها .
ومن قدر على ركوب أر كب زوجته أو ابنته ومشى هو على أقدامه وخرج
غالب النساء ماشيات حاسرات وأطفالهن على أكتافهن يبيكين في ظلمة الليل
واستمروا على ذلك بطول ليلة الأحد وصبحها وأخذ كل إنسان ما قدر على
جمله من مال ومتاع فلما خرجوا من أبواب البلد وتوسطوا القلاة تلقتهم
العربان والفلاحون فأخذوا متاعهم ولباسهم وأحسانهم بحيث لم يتركوا لمن
صادفوه ما يستر به عورته أو يسد جوعته فكان مأخذته العرب شيئا كثيرا
يفوق الحصر بحيث أن الأموال والذخائر التي خرجت من مصر في تلك الليلة
أضعاف ما بقي فيها بلا شك، لأن معظم الأموال عند الأمراء والأعيان وحريرهم
وقد أخذوه صحتهم وغالب مسافر الناس وأصحاب المقدرة أخرجوا أيضا
ما عندهم والذي أقعده العجز وكان عنده ما يعز عليه من مال أو مصباغ أعطاه
لجاره أو صديقه الراحل ومثل ذلك أمانات وودائع الحجاج من المغاربة
والمسافرين فذهب ذلك جميعه وربما قتلوا من قدروا عليه أو دافع عن نفسه
ومتاعه وسلموا ثياب النساء وفضجهن وهتكوهن وفيهم الخوونات والأعيان
فمنهم من رجع من قريب وهم الذين تأخروا في الخروج وبلغهم ما حصل
للسا بقين ومنهم من جازف متكلا على كثرتة وعزوتة وخفارتة فسلم أو عطب
وكانت ليلة صباحها في غاية الشناعة جرى فيها ما لم يتفق مثله في مصر ولا
سمعتنا بما شابه بعضه في تواريخ المتقدمين فما راء كمن سمعا .

(٥) الشعب وزعمائه يرفضون حمل شعار

الثورة الفرنسية^(١)

في عشرين ربيع أول سنة ١٢١٣^(٢) طلب صباري عسكري بونا بارتنه المشايخ فلما استقروا عنده نهض بونا بارتنه من المجلس ورجع ويده طيلسانات ملونة بثلاثة ألوان كل طيلسان ثلاثة عروض أبيض وأحمر وكحلى فوضع منها واحداً على كتف الشيخ الشرقاوى فرمى به إلى الأرض واستغفى وتغير مزاجه وانتقع لونه وإحتد طبعه فقال المترجمان يا مشايخ أنتم صرتم أحببا لصباري عسكري وهو يقصد تعظيمكم وتشريفكم بزيه وعلامته فإن تميزتم بذلك عظمتمكم العساكر والناس وصار لكم منزلة في قلوبهم فقالوا له لكن قدرنا يضيع عند الله وعند إخواننا من المسلمين فاغتاظ لذلك وتكلم بلسانه وبلغ عنه بعض المترجمين أنه قال عن الشيخ الشرقاوى إنه لا يصلح للرياسة ونحو ذلك فلاطفه بقية الجماعة واستغفوه من ذلك فقال إن لم يكن ذلك فلازم من وضعكم الجوكار في صدوركم وهى العلامة التى يقال لها الوردية فقالوا أمهلونا حتى نروى فى ذلك وانفقوا على إثني عشر يوما (وفى ذلك الوقت) حضر الشيخ السادات باستدعاء فهادفهم منصرفين فلما استقر به الجلوس بش له وضاحكه صباري عسكري ولاطفه فى القول الذى يعر به الترجمان وأهدى له خاتم ألماس وكلفه الحضور فى القعد عنده وأحضر له جوكار أوثقه بفراجه فسكت وسأيره وقام وانصرف فلما خرج من عنده رفعه على أن ذلك لا يخل بالدين (وفى ذلك اليوم) نادى جماعة القلقات على الناس بوضع العلامات المذكورة المعروفة بالوردية وهى إشارة الطاعة والمحبة

(١) الجبرتي ح ٣ ص ١٦-١٧

(٢) كان هذا اليوموافق أول سبتمبر ١٧٩٨

فأنف غالب الناس من وضعها وبمضمهم رأى أن ذلك لا يخل بالدين إذ هو مكروه وربما ترتب على عدم الامتنال الضرر فوضعها ثم في عصر ذلك اليوم نادوا بإبطالها من العامة وألزموا بعض الأعيان ومن يريد الدخول عندهم الحاجة من الحاجات بوضعها، فكانوا يضعونها إذا حضروا عندهم، ويرفعونها إذا انفصلوا عنهم، وذلك أيام قليلة وحصل ما يأتى ذكره فتركت .

(٦) خطبة إفتتاح الديوان العام^(١)

٦ من أكتوبر ١٧٩٨

في يوم الجمعة رابع وعشرين من شهر ربيع آخر سنة ١٢١٣ نبهوا على المشايخ والأعيان والتجار ومن حضر من الأقطار بالحضور إلى الديوان العام ومحكمة

(١) أراد بونابرت أن يمتد في القاهرة اجتماعا يغم ذوى الرأى من العلماء والأعيان والتجار ومن اليهم سواء ممن يعملون في القاهرة والأقاليم وذلك ليستدير بأرائهم في أنظمة الحكم الإدارية والمالية والتضائية التي يروم تطبيقها في مصر وتوخي في اختصاره لهم أن يكونوا من « الأفراد ذوى النوذ بين الأهالى ومن الذين يتميزون بمركز علمى وكفاية وأسلوب استبأهم للفرنسين » وقد ضم هذا الاجتماع الذى عقد في السادس من أكتوبر ١٧٩٨ وفودا من القاهرة والاسكندرية ورشيد ودمياط والبحيرة والغربية والمنصورة والشرقية والمنوفية والقليوبية والحيزة واطفيح وبنى سويف والفيوم والمنيا واسيوط وجرجا . وكان كل وفد يتكون من تسعة أفراد : ثلاثة من العلماء ، وثلاثة من التجار ، وثلاثة من الأهالى . وكان عدد أعضاء وفد القاهرة ثلاثة أمثال وفد كل مديرية كما كان وفد الشرقية وفود المنوفية الضعف وكان الأعضاء من المسلمين والأقباط والشوام واشترك في هذا الديوان العام مونيخ وبرتوليه عضوا للجمع العلمى بصفتهما مندوبين عن القيادة العامة وعرض مشروعات الحكومة على الأعضاء . وقد حددها بونابرت في أربعة مشروعات هى :

أولا : وضع أفضل نظام لتكوين الدواوين في المديرية واتقراح المكافاة التي تقرّر لكل عضو .

النظام بكرة تاريخه وذلك ببيت مرزوق ميك بحارة عابدين فلما أصبح يوم السبت أعادوا التذية بحضورهم بالدبوان التديم ببيت قائد أغا بالأزبكية فتوجه المشايخ المصرية والذين حضروا من الثغور والبلاط وحضر الوجاقات وأعيان التجار ونصارى القبط والشوام ومدبرو الديوان من الفرنسيين وغيرهم جمعا موفورا. فلما إستقر بهم الجلوس شرع ملطى القبطى الذى عملوه قاضى فى قراءة فرمان الشروط فى المناقشة فابتدر كبير المدبرين فى إخراج طومار^(١) آخر وناول له للترجمان فذشره وقرأه ولم يخصه ومضمونه الإخبار بأن قطر مصر هو المركز الوحيد وأنه أخصب البلاد وكان يجلب إليه المتاجر من البلاد البعيدة وأن العلوم والفنائع والقراءة والكتابة التى يعرفها الناس فى الدنيا أخذت عن أجداد أهل مصر الأول. ولكون قطر مصر بهذه الصفات طمعت الأمم فى تملكه فملكه أهل بابل وملكه اليونانيون والعرب والترك الآن ، إلا أن دولة الترك شددت فى خرابه لأنها إذا حصلت الثمرة قطعت عروقها فلذلك لم يبقوا بأيدي الناس إلا القدر اليسير وصار الناس لأجل ذلك محتفين تحت حجاب الفقر وقاية لأنفسهم من سوء ظلمهم ، ثم إن طائفة الفرنساوية بعد ما تمهد أمرهم وبعد صيتهم بقيامهم بأموال الحروب اشتاقت أنفسهم لاستخلاص مصر مما هى فيه وإراحة أهلها من تغلب هذه

== ثانيا : وضع نظام للقضاء بين المدنى والجنائى .

ثالثا : وضع تشريع يكفل ضبط الموارث والقضاء على انواع الشكاوى والظلم الموجود

فى النظام الحال .

رابعا : وضع نظام لإثبات ملكية العقارات وفرض الضرائب .

والنص المذكور مأخوذ من الجبرقى ج ٣ ص ٢٢ - ٢٣ .

(١) طومار : ورقة كبيرة يكتب عليها بلاغ أو معاهدة أو إعلان حكومى .

الدولة المنفعة جهلا وغباوة فتقدموا وحصل لهم النعمة، ومع ذلك لم يتعرضوا لأحد من الناس ولم يعاملوا الناس بقسوة، وإن غرضهم تنظيم أمور مصر وإجراء خلعجانها القى دثرت وبصير لها طريقان طريق إلى البحر الأسود وطريق إلى البحر الأحمر فزداد خصبها وربحها ومنع القوى من ظلم الضعيف وغير ذلك استجلا با لخواطر أهلها وابقاء للذكر الحسن، فالمناسب من أهلها ترك الشعب وإخلاص المودة وإن هذه الطوائف المحضرة من الأقاليم يترتب على حضورها أمور جليلة لأنهم أهل خبرة وعقل فيسألون عن أمور ضرورية ويحبون عنها فينتج إلهامى عسكري من ذلك ما يليق منه إلى آخر ما سطروه من الكلام. قلت ولم يعجبني في هذا التركيب إلا قوله المنفعة جهلا وغباوة بعد قوله اشتاقت أنفسهم ومنها قوله بعد ذلك ومع ذلك لم يتعرضوا لأحد إلى آخر العبارة ثم قال الترجمان نريد منكم يا مشايخ أن تختاروا شخصا منكم يكون كبيراً ورئيساً عليكم ممثلين أمره وإشارته فقال بعض الحاضرين الشيخ الشرقاوى فقال نو نو ^(١) وإنما ذلك يكون بالقرعة فعملوا قرعة بأوراق فطاح الأكثر على الشيخ الشرقاوى فقال حينئذ يكون الشيخ عبدالله الشرقاوى هو الرئيس . فما تم هذا الأمر حق زالت الشمس فأذنوا لهم في الذهاب وألزموهم بالحضور في كل يوم .

(١) نو نو أى Non Non أى كلا ، كلا .

(٧) ثورة القاهرة الأولى (١)

٢١ من أكتوبر ١٧٩٨ (٢)

« وأصبحوا (أهل القاهرة) يوم الأحد متحيزين وعلى الجهاد عازمين وأبرزوا ما كانوا أخفوه من السلاح وآلات الحرب والسكناح، وحضر السيد بدر وصديقه حشرات الحسينية وزعر الخارات البرانية، ولهم صياح عظيم وهول جسيم ويقولون بصياح في الكلام : نصر الله دين الإسلام فذهبوا إلى بيت قاضى العسكر وتجمعوا وتبعهم ممن على شاكلتهم نحو الألف والاكتر، فخاف القاضى العاقبة وأغلق أبوابه وأوقف حجابيه فرجموه بالحجارة والطوب وطلب الهرب فلم يمكنه الهروب وكذلك اجتمع بالأزهر العالم الأكبر، وفي ذلك الوقت حضر دوى (٣) بطائفه من فرسانه وعساكره وشجعائه فمر بشارع الغورية وعطف على خط الصناديق وذهب إلى بيت القاضى فوجد ذلك الزحام فخاف وخرج من بين القصرين وباب الزهومة وتلك الأخطاط بالملأى مزحومة فبادروا إليه وضربوه وأتخنوا جراحاته وقتل الكثير من فرسانه وأبطاله وشجعائه، فعند ذلك أخذ المسلمون حذرهم وخرجوا يهرعون ومن كل حدب يشملون ومسكوا الأطراف الدائرة بمعظم أخطاط القاهرة كباب الفتوح وباب النصر والبرقية إلى باب زويلة وباب الشعربة وجهة

(١) الجبرتي ج ٣ ص ٢٥ - ٢٧ .

(٢) كان هذا اليوم هو الحادى عشر من جمادى الاولى سنة ١٢١٣ وبوافق ٢١ من أكتوبر ١٧٩٨ .

(٣) هو الجنرال Dupuy حاكم القاهرة وهو من قواد الجيش الفرنسى وحارب في شبه جزيرة ايطاليا مع بوناپرت ثم عينه حاكما لميلانو .

البندقانيين وماحذاها ولم يتعدوا جهة سواها، وهدموا مساطب الخوانيت وجعلوا أحجارها متاريس للكرنكة^(١) لتعوق هجوم العدو في وقت المعركة، ووقف دون كل متراس جمع عظيم من الناس، وأما الجهات البرانية والنواحي الفوقانية فلم يفرع منهم فازع ولم يتحرك منهم أحد ولم يسارع، وكذلك شد عن الوفاق مصر العتيقة وبولاق، وعذرهم الأكبر قربهم من مساكن العسكر، ولم تزل طائفة المحاربين في الأزقة مترسين فوصل جماعة من الفرنسيات وظهروا من ناحية المناخلة وبندقوا^(٢) على متراس الشوائين وبه جماعة من مغاربة الفجامين فقاتلوهم حتى أجلوهم وعن المناخلة أزالوهم، وعند ذلك زاد الحال وكثر الرجف والزلازل، وخرجت العامة عن الحدود بلغوا في القضية بالعكس والطرد، وإمتدت أيديهم إلى الثوب والخطف والسلب، فهجموا على حارة الجوانية ونهبوا دور النصارى والشوام والأروام وما جاورهم من بيوت المسلمين على التمام، وأخذوا الودائع والأمانات وسبوا النساء والبنات وكذلك نهبوا خان الملايات وما به من الأمتعة والموجودات وأكثروا من المهاب ولم يفكروا في العواقب وباتوا تلك الليلة سهرانين وعلى هذا الحال مستمرين، وأما الأفرنج فانهم أصبحوا مستعدين وعلى تلال البرقية والقلمة واقفين، وأحضروا جميع الآلات من المدافع والقنابر^(٣) والبنات^(٤) ووقفوا مستحضرين ولأمر كبيرهم منتظرين. وكان كبير الفرنسيين أرسل إلى المشايخ مراسلة فلم يجيبوه عنها، ومل من المطاولة، هذا والرمي متتابع من الجهتين

(١) السكر نكة كلمة يذكرها الجبرتي معناها مرابطة ويجمل فعلها كرك أي رابطة.

(٢) أي ضربوا بالبندق.

(٣) أي القنابل.

(٤) يقصد بها الجبرتي القنابل أيضا.

ونضاعف الحال ضعفين حتى مضى وقت العصر وزاد القهر والحصر ، فعند ذلك ضربوا بالمدافع وبالبنبات على البيوت والحارات وتعمدوا بالنفوس الجامع الأزهر وجروا عليه المدافع والقنبر وكذلك ما جاوره من أماكن المحاربين كسوق الغورية والفجامين ، فلما سقط عليهم ذلك ورأوه ولم يكونوا في عمرهم أي نوه نادوا بإسلام من هذه الآلام يا خفي الألف نجتنا مما نخاف وهربوا من كل سوق ودخلوا في الشقوق وتتابع الرمي من القلعة والكيهان حتى تزعزعت الأركان وهدمت في مرورها حيطان الدور وسقطت في بعض القصور ، ونزلت في كل البيوت والوكائل ، وأصمت الأذان بصوتها الهائل ، فلما عظم هذا الخطب ، وزاد الحال والكرب ، ركب المشايخ إلى كبير الفرنسيين ليرفع عنهم هذا النازل ، ويمنع عسكرهم من الرمي المتواصل ، ويكفهم كما تكف 'المسلمون' عن القتال ، والحرب خدعة وسجبال ، فلما ذهبوا إليه واجتمعوا عليه غائبهم في التأخير واتهمهم في التقصير فاعتذروا إليه فقبل عذرهم وأمر برفع الرمي عنهم ، وقاموا من عنده وهم ينادون بالأمان في المسالك ، وتسامع الناس بذلك فردت فيهم الحرارة وتسابقوا لبعضهم بالإشارة ، وأطمأنت منهم القلوب وكان الوقت قبل الغروب وانقضى النهار وأقبل الليل وغلب على الظن أن القضية لها ذيل . وأما أهل الحسينية والعطوف البرانية فإنهم لم يزالوا مستمرين وعلى الرمي والقتال ملازمين ولكن خانهم المقصود وفرغ منهم البارود والإفرنج أنحنوهم بالرمي المتتابع بالقنابر والمدافع إلى أن مضى من الليل نحو ثلاث ساعات وفرغت من عندهم الأدوات فعجزوا عن ذلك وإنصرفوا وكف عنهم القوم وانصرفوا ، وبعد هجعة من الليل دخل الإفرنج المدينة كالسيل ، ومروا في الأزقة والشوارع لا يجدون لهم مانع كانوا الشياطين أو جنود إبليس وهدموا ما وجدوه من المتاريس ودخلت طائفة من باب البرقية

ومشوا إلى الفورية وكروا ورجعوا ورددوا وهاجموا وعلموهم باليقين أن
لادافع لهم ولا كمين وتراسلوا أرسالا ركبانا ورجالا ، ثم دخلوا إلى الجامع
الأزهر وهم راكبون الخيول وبينهم المشاة كالوعول ، وتفرقوا بصحنه
ومقصورته وربطوا خيولهم بقبلته ، وعاثوا بالأروقة والحارات وكسروا
القناديل والسهارات وحشروا خزائن الطلبة والمجاورين والكتبة ، ونهبوا
ما وجدوه من المتاع والأواني والقصاع والودائع والمخبآت والدواب
والخزانات ، ودشتوا الكتب والمصاحف ، وعلى الأرض طرحوها ، وبأرجلهم
ونعالهم داسوها ، وأخذوا فيه وتفوطوا ، وبالوا وتمخضوا ، وشربوا الشراب
وكسروا أوانيهم وألقوها بصحنه ونواحيه وكل من صادفوه به عروه ومن
ثابه أخرجوه . وأصبح يوم الثلاثاء فاصطف منهم حزب يباب الجامع فكل
من حضر للصلاة يراهم فيكره راجعا ويسارع ، وتفرقت طوائفهم بتلك النواحي ،
أفواجا واتخذوا المعنى والطواف بها منهاجا ، وأحاطوا بها إحاطة السوار ،
ونهبوا بعض الديار بحجة التفتيش عن النهب وآلة السلاح والضرب ، وخرجت
سكان تلك الجهة يهرعون وللنجاة بأنفسهم طالبون وانتهمكت حرمة تلك
البقعة بعد أن كانت أشرف البقاع ويرغب الناس في سكناها ، ويودعون عند
أهلها ما يخافون عليه الضياع ، والفرنساوية لا يمرن بها إلا في النادر ويحترموها
عن غيرها في الباطن والظاهر ، فانقلب بهذه الحركة منها الموضوع وانخفض
على غير القياس المرفوع ثم ترددوا في الاسواق ووقفوا صفوفا مئينا وألوفنا
فان مر بهم أحد فتشوه وأخذوا مامعه وربما قتلوه ورفعوا القتلى والمطروحين
من الافرنج والمسلمين ، ووقف جماعة من الفرنسيين ونظفوا مراكز المتاريس
وأزالوا ما بها من الأتربة والأحجار المتراكمة ووضعوها في ناحية لتصير
طرق المرور خالية . وتحزبت نصارى الشوام وجماعة أيضا من الأروام الذين

انتهمت دورهم بالحارة الجوانية ليشكو الكبير الفرنسيس مالحقهم من الرزية
واغتموا الفرصة في المسلمين وأظهروا ما هو بقلوبهم كمين ، وضربوا فيهم
المضارب وكانهم شاركوا الافرنج في النوايب ، وما قصدهم المسلمون ونهبوا
مالديهم إلا لكونهم منسوبين اليهم مع أن المسلمين الذين جاورهم نهبهم
الزهر أيضا وسلبوهم وكذلك خان الملايات المعلوم الذي عند باب حارة
الروم وفيه بضائع المسلمين وودائع الغائبين فسكت المصايب على غمته
واستعوض الله في قضيته لأنه إن تكلم لاتسمع دعواه ولا يلتفت إلى شكواه
وانتدب برطلمين^(١) للعسس على من حمل السلاح أو اختلس وبث أعوانه في
الجهات يتجسسون في الطرقات فيقبضون على الناس بحسب أغراضهم وما
ينهبه النصارى من أغراضهم فيحكم فيهم بمراده ويعمل برأيه واجتهاده وبأخذ
منهم الكثير ، ويركب في موكبه ويسير ، وهم موثقون بين يديه بالحبال ويستحبهم
الأعوان بالقهر والنكال ، فيودعونهم السجون ويغالبونهم بالمنوبات ويقرونهم
بالعقاب والضرب ويسألونهم عن السلاح وآلات الحرب ويدل بعضهم على
بعض فيمضون على المدلول عليهم أيضا القبض وكذلك فعل مثل ما فعله
اللعين الأغا وتجبر في أفعاله وطغى وكثير من الناس ذبحوهم وفي بحر النيل
قذفوهم ومات في هذين اليومين وما بعدهما أمم كثيرة لا يحصى عددها إلا
الله وطال بالكفرة بغيهم وعنادهم ونالوا من المسلمين قصدهم ومرادهم

(١) برطلمين هو رجل يوناني كان له محل في شارع الموسيقى يبيع فيه الزجاج ولكنه
كان يحترف أعمال الضرب والعنف والبلطجة . ولما جاء الفرنسيون عرض عليهم خدماته
فعميته يونانرت في منصب كمتخذا مستحفظا أي وكيل محافظة القاهرة . وكان تعيينه في هذا
المنصب من ماسى الاحتلال الفرنسى اذ كان سوط عذاب على المصريين اشتغل جلادا لحساب
الفرنسيين وعلى يديه أعدم رميا بالرصاص معظم زعماء ثورة القاهرة . وقد نظم فرقة من
شبان اليونانيين انضمت الى الجيش الفرنسى لمحاربة المصريين . ويسميه العامة حب الرمان .

وأصبح يوم الأربعاء فركب فيه المشايخ أجمع وذهبوا لبيت صارى عسكر
وقابلوه وخاطبوه في العفو ولا طموه والتسوا منه أمانا كافيا وعفوا بتادون
به باللغتين شافيا لتطمئن بذلك قلوب الرعية ويسكن روعهم من هذه الرزية
فوعدهم وعدا مشوبا بالتسويق وطالبهم بالتبيين والتعريف عن تسبب من
المتعممين في إثارة العوام وحرصهم على الخلاف والقيام فعاطوه عن تلك
المقاصد فقال على لسان الترجمان نحن نعرفهم بالواحد فترجوا عنده في إخراج
العسكر من الجامع الأزهر فأجابهم لذلك السؤال وأمر بإخراجهم في الحال
وابقوا منهم السبعين واكسبوهم في الخطة كالضباطين ليكونوا للامور
كاراصدين وبالأحكام متقيدين »

(٨) بؤادر انحلال المجتمع في مصر

تبرج النساء (١)

ومن حوادث هذه السنة ١٢١٥ هـ (٢) تبرج النساء وخروج غالبن عن
الحشمة والحياء، وهو انه لما حضر الفرنسي إلى مصر ومع البعض منهم
نساءهم كانوا يمشون في الشوارع مع نسائهم وهن حاسرات الوجوه لابسات
الفساتات والمناديل الحرير الملونة ويسدلن على مناكهن الطرح الكشميري
والمزركشات المصبوغة ويركبن الخيول والحمير ويسوقونها سوقا غنيقا مع
الضحك والقهقهة ومداعبة المكارية معهم وحرافيش العامة فمات إليهم نفوس
أهل الأهواء من النساء الأسافل والنواحش فتداخان معهم تلصقوهم بالنساء
وبذل الأموال لهن، وكان ذلك التداخل أولاً مع بعض إحتشام وخشية عار

(١) الجيرقي ج ٣ ص ١٦١ - ١٦٢.

(٢) وقعت سنة ١٢١٥ في الفترة التي بدأت في ٢٥ من مايو ١٨٠٠ وانتهت في ١٣

من مايو ١٨٠١.

ومبالغة في إخوانهم، فلما وقعت الفتنة الأخيرة بمصر وحاربت الفرنسيين بولاق وفنكس في أهلها وغنموا أموالها وأخذوا ما يستحسنونه من النساء والبنات صرن مأسورات عندهم فزيروهن بزى نسائهم وأجروهن على طريقتهن في كامل الأحوال فيخلق أكثرهن نقاب الحياء بالكلية وتداخل مع أولئك المأسورات غيرهن من النساء الفواجر. ولما حل بأهل البلاد من الذل والهوان وسلب الأموال واجتماع الخيرات في حوز الفرنسيين ومن الالهم وشدة رغبتهم في النساء وخضوعهم لهن وموافقة مرادهن وعدم مخالفة هواهن ولو شتمته. أو ضربته بناسومتها فطرحن الحشمة والوقار والمبالاة والاعتبار وإستمان نظراءهن واختلسن عقولهن لميل النفوس إلى الشهوات وخصوصا عقول القاصرات وخطب الكثير منهم بنات الأعيان وتزوجوهن رغبة في سلطانهم ونوالهم فيظهر حالة لعقد الاسلام وينطق بالشهادتين لأنه ليس له عقيدة يخشى فسادها وصار مع حكام الأخطاط منهم النساء المسلمات متزيئات بزيمهم ومشوا معهم في الأخطاط للنظر في أمور الرعية والأحكام العادية والأمر والنهي والمنسادة وتمشى المرأة بنفسها أو معها بعض أنوابها وأضياها على مثل شكلها وأمامها القواصة والخدم وبأيديهم العصي يفرقون لهن الناس مثل ما يمر الحاكم وبأمرن وينهين في الأحكام. ومنها أنه لما أوفى النيل أذرعه ودخل الماء إلى الخليج وجرت فيه السفن وقع عند ذلك من تبرج النساء وإختلاطهن بالفرنسيين ومصاحبتهم لهن في المراكب والرقص والغناء والشرب في النهار والليل في الفوانيس والشموع الموقدة وعليهن الملابس الفاخرة والحلي والجواهر المرصعة وصحبتهن آلات الطرب وملاحو السفن يكثر من الهزل والمجون ويتجاوبون برفع الصوت في تحريك المقاديف بسخيف موضوعاتهم وكثائف مطبوعاتهم وخصوصا إذا دبت الحشيشة في رؤسهم وتحكمت في عقولهم فيصرخون ويطلبون ويرقصون ويزهرون ويتجاوبون بمحاكاة ألفاظ الفرنسيانية في غنائهم وتقليد كلامهم شيء كثير. وأما

الجواري السود فانهن لما علمن رغبة القوم في مطلق الأنثى ذهبن إليهم أفواجا فرانى وأزواجا فنظطن الحيطان وتسلقن إليهم من الطيقان ودلوهم على مخبآت أسياهن وخبايا أموالهم ومتاعهم وغير ذلك »

(٩) انضمهم فرق من شباب الأقباط إلى الجيش الفرنسى (١)

ومن حوادث هذه السنة ١٢١٥ هـ (٢) أن بعقوب القبطى لما تظاهر مع الفرنسيات وجعلوه سارى عسكر (٣) القبطية جمع شبان القبط وحلق لحام وزياهم بزى مشابه لعسكر الفرنسيات يميزين عنهم بقبع يلبسونه على رؤوسهم مشابه لشكل البرنيطة وعليها قطعة فروة سوداء من جلد الغنم في غاية البشاعة مع ما يضاف إليها من قبح صورهم وسواد أجسامهم وزفارة أبدانهم وصيرهم عسكره وعزوته، وجمعهم من أقصى الصعيد وهدم الأماكن المجاورة للحارة النصارى التى هو ساكن بها خلف الجامع الأحمر وبنى له قلعة وسورها بسور عظيم وأبراج وباب كبير يحيط به بدنان عظام وكذلك بنى أبراجا في ظاهر الحارة جهة بركة الأزبكية وفي جميع السور المحيط والأبراج طيقانا المدافع وبنادق الرصاص على هيئة سور مصر الذى رمه الفرنسيات ورتب على باب القلعة الخارج والداخل عدة من العسكر الملازمين للوقوف ليسلا ونهارا وبأيديهم البنادق على الطريقة الفرنسية (٤).

(١) الجبى ج ٣ ص ١٦٢ .

(٢) وقعت سنة ١٢١٥ فى الفترة التى بدأت فى ٢٥ من مايو ١٨٠٠ وانتهت فى ١٣

من مايو ١٨٠١ .

(٣) سارى عسكر معناها قائد عام .

(٤) اسرفت بعض الطوائف غير الإسلامية فى مصر فى تأييد الفرنسيين إسرائفا وصل الى حد تكوين فرق عسكرية من أبناء هذه الطوائف . وقام الضباط والجنود الفرنسيون بتدريبهم على النظم العسكرية الأوروبية وتزويدهم بالأسلحة الحديثة ، ثم ضمت هذه الفرق إلى جيش الاحتلال الفرنسى لاسد النقص فى عدده ، لادكان عدد القوات الفرنسية قد هبط هبوطا ملحوظا نتيجة المعارك التى دارت رحاها فى مصر والشام ، والمقاومة الشعبية =

==

الباسلة التي لقيتها هذه القوات من الشعب المصري ، وصجز فرنسا عن ارسال مساعد الى الحملة ، وفئت الطاعون بالجنود الفرنسيين . وقد تكونت فرق عسكرية من الأقباط واليونانيين والدوريين المسيحيين .

وقد نظر الشعب المصري في مجموعة الى هذه الفرق على أنها أدوات لتثبيت الاحتلال الفرنسي في مصر ، وأنه لولا هذا الهدف لما أذنت السلطات الفرنسية في إنشائها ولما قامت بتدريبها وتسلحها . وتزعم هذه الحركة بين الأقباط المعلم يعقوب حنا . وقد قلده كبير قيادة الفرق العسكرية التي كونها من شباب الأقباط ومنحه رتبة أغا ثم رتبته على عهد مينو الى رتبته لواء General وأسند اليه رسميا لقب « القائد العام للقبطية بالجيش الفرنسي » .

وكان المعلم يعقوب الساعد الايمن للجنرال ديزيه في حملة الصعيد ضد مراد بك وعرب الحجاز والمصريين ورفض أن تكون مهمته مقصورة على تدبير المال والاشراف على شئون تموين الجيش الفرنسي بل اشترك اشتراكا فعليا في الحرب الى جانب الفرنسيين . ولما انتصر يعقوب في واقعة « عين القوصية » قلده الجنرال ديزيه في مساء ذلك اليوم في حفل رهيب سيفنا كتب على نصله اسم الواقعة . وكان يعقوب يدل الفرنسيين على مواضع الهامة في حملة الصعيد .

ولما ثارت القاهرة ثورتها الثانية على عهد كبير كان كبار الأقباط وتلى رأسهم المعلم جرجس جوهرى يعدون الثوار من أبناء الشعب المصري بالمال والذخيرة ولكن كان المعلم يعقوب ورفاقه يصلون الثوار نارا حامية . ولما فرض كبير غرامة حربية فادحة بعد اخذ ثورة القاهرة الثانية عهد الى المعلم يعقوب أن « يفعل بالمسلمين ما يشاء » الأمر الذي زاد من غروره ونفوذه . ولم يكن بطريق الأقباط يقر المعلم يعقوب دلى تصرفاته وكثيرا ما بذل له النصيح بالعدول عن خطئه ولكن كان يعقوب يفاط له القول .

ولما تقرر جلاء الفرنسيين عن مصر صمم يعقوب على الرحيل مع الملوك الجيوش الفرنسي وحاول أن يصطحب معه عددا كبيرا من شباب الأقباط الذين كانوا تحت قيادته فراضوا ولم يخرج معه الا بعض أهله وعشيرته وهم زوجته مريم نعمة الله وابنته مريم وأخوه حنين وابنا أخته ولقبهما سيداروس . وحمل يعقوب معه تفويضا صادرا من جرجس ويعقوب جوهرى وأعطون أبو طافية والمتناقص ملطى لمطالبة الحكومة الفرنسية ببرد قروض ما يما

(١٠) إتفاقية العريش

٢٤ من يناير - ١٨ (١)

اتفاقية للجلاء عن مصر مبرمة بين المواطن ديزيه قائد فرقة ، والمواطن بوسيلج مدير عام الشؤون المالية ، المفوضين عن الجنرال كليبر القائد العام للجيش الفرنسي ، وبين مصطفى رشيد افندي الدفتردار ومصطفى راسخ افندي رئيس الكتاب ، المفوضين عن حضرة صاحب السمو الصدر الأعظم . إن الجيش الفرنسي في مصر رغبة منه في الإعراب عن مقاصده في حقن الدماء ووضع حد للمنازعات الضارة التي قامت بين الجمهورية الفرنسية والباب العالي

== قدموها للجنرال مينو في أواخر عهد الحملة الفرنسية حين نصبت الموارد المالية للفرنسيين . وبينما كانت السفينة تشق طريقها أصيب يعقوب بمرض لم يمهله طويلا فواتته المنية في عرض البحر في ١٦ من أغسطس ١٨ واستجسب ريان السفينة لرجاء أهله فلم يبق بجنته في البحر بل وضعها في دن من الديك حفظها حتى بلغت السفينة مقر مرسيليا ودفنت هناك .

(١) Convention pour l'évacuation de l'Egypte , passé entre les citoyens Désaix, Général de division, et Poussielgue, Administrateur - général des finances , plenipotentiaires du Général en chef

Et Leurs Excellences Moustafa - Rachyd Effendy , defterdâr , et Mustafa Rasychech Effendy , reys êl Kottab , Ministres plenipotentiaires de S.A Le Suprême Vizir :

Voir Reybaud et Scutres ; Histoire Icientifique et Militaire de l'Expédition française en Egypte. (Paris 18٤0 - 1836) t. VII, pp. 85 - 97,

قد قبل أن يجلو عن مصر طبقا لشروط هذه المعاهدة آملا أن يكون ذلك تمهيدا للصالح العام في اوربا .

المادة الأولى

يُنسحب الجيش الفرنسى بأسلحته وأمتعته ومنقولاته إلى الاسكندرية ورشيد وأبو كبير ومن هناك ينتقل إلى فرنسا على سفنه او السفن التى يقتضى أن يقدمها الباب العالى لهذا الغرض ويرسل الباب العالى إلى قلعة الاسكندرية بعد شهر من التصديق على هذه المعاهدة مندوبا يهتبه خمسون شخصا لتجهيل تهية هذه السفن للنقل .

المادة الثانية

تعد هدنة مدتها ثلاثة اشهر فى مصر تبتدىء من يوم التوقيع على الاتفاقية ، وإذا انقضت هذه المدة قبل أن يعد الباب العالى السفن فتتم الهدنة إلى أن يتم نقل الجنود بحرا وبلا حظ الطرفان أن يبدلا كل الوسائل لعدم الإخلال بطمأنينة الجيش والأهالى وراحتهم خلال الهدنة .

المادة الثالثة

يتبع فى نقل الجيش الفرنسى النظام الذى يضعه مندوبون يختارهم الباب العالى والجنرال كليبر لهذا الغرض . وإذا حدث خلاف بين المندوبين أثناء انتقال الجنود إلى السفن فيختار سيدى سدى سميت مندوبا من قبله ليفصل فى الخلاف طبقا للوائح البحرية البريطانية .

المادة الرابعة

تجلو القوات الفرنسية عن موقعى قطية والصالحية فى اليوم الثامن وعلى الأكر فى اليوم العاشر بعد التصديق على المعاهدة ، ومدينة المنصورة فى اليوم الخامس عشر ، ودمياط وبابيسى فى اليوم العشرين ، والسويس قبل إخلال

القاهرة بسبته أيام ، والبلاد الأخرى الواقعة على الضفة الشرقية للنيل في اليوم العاشر وتخلي بلاد الدلتا بعد خمسة عشر يوما من إخلاء القاهرة ، وتبقى الضفة الغربية للنيل وملحقاتها في يد الفرنسيين إلى حين الجلاء عن القاهرة . وبما أن هذه الجهات يحتلها الجيش الفرنسي إلى أن يجيء الجنود الفرنسيون من الوجه القبلي فيجوز أن تبقى إلى تمام الهدنة إذا لم يتيسر إخلاؤها قبل ذلك . وتسلم الجهات التي يصير الجلاء عنها إلى الباب العالي بالحالة التي هي عليها الآن .

المادة الخامسة

يعتبر إخلاء القاهرة بعد أربعين يوما أو على الأكثر خمسة وأربعين يوما من تاريخ التصديق على الاتفاقية .

المادة السادسة

يتعهد الباب العالي بأن يبذل كل عنايته لكي يضمن لقوات الفرنسيين التي تخلي مواقعها بالبر الغربي وتنسحب بأسلحتها وأمتعتها نحو معسكر الجيش العام ألا تضار ولا تؤذى في أشخاصها أو أموالها أو كرامتها سواء من أهالي مصر أو من الجنود العثمانيين .

المادة السابعة

تنفيذ المادة السابعة ومنعها لكل خلاف أو خصومة تتخذ الوسائل اللازمة ليكون الجنود العثمانيون بعيدين البعد الكافي عن الجنود الفرنسيين .

المادة الثامنة

بمجرد التصديق على الاتفاقية يطلق سراح الأنراك والرعايا العثمانيين على اختلاف أجناسهم المحبوسين أو المحبوسين في فرنسا أو الذين اعتقلتهم السلطات الفرنسية في مصر ، وكذلك يطلق سراح الفرنسيين المحبوسين .

والمعجوسين في مدن السلطنة العثمانية وثغورها والأشخاص التابعين للوكالات
والقنصليات الفرنسية على اختلاف أجناسهم .

المادة التاسعة

الأشخاص الذي صودرت أموالهم وأملأهم من الجانبيين يستردون
هذه الاملاك والأموال أو ترد لهم قيمتها . ويبدأ بذلك فوراً بعد الجلاء
عن مصر . وتتم تسوية ذلك في الآستانة بواسطة لجانب تألف لهذا
الغرض من الجانبيين .

المادة العاشرة

لا يضار أحد من سكان مصر من أى دين كان ولا يؤذى في أملاكه
ولا في شخصه بسبب اتصاله أو ارتباطه بالفرنسيين مدة احتلالهم مصر .

المادة الحادية عشرة

تعطى للجيش الفرنسي جوازات سفر وعهود بعدم التعرض لأفراده في
الطريق من الدولة العثمانية وحلفائها أى بريطانيا وروسيا وكذلك تقدم
له السفن اللازمة لرجوعه إلى فرنسا .

المادة الثانية عشرة

عندما ينزل الجيش الفرنسي في السفن يتعهد الباب العالي وحلقاؤه ألا يحصل
له أى تعرض حتى يصل إلى فرنسا، ويتعهد الجنرال كليبر والجيش الفرنسي
من ناحيتهما ألا يقع منهما خلال هذه المدة أى استفزاز أو عمل عدائى ضد
أساطيل الدولة الثمانية أو حلفائها أو أى بلد من البلدان التابعة لها وألاترسو
السفن المقلدة للجيش في أية جهة ماعدا الشواطئ الفرنسية ما لم تقضى بذلك
الضرورة القصوى .

المادة الثالثة عشرة

يُنتج عن الهدنة التي تقرر عقدها لمدة ثلاثة أشهر لجلاء الجيش الفرنسي عن مصر أنه إذا وصلت خلال هذه المدة بعض السفن الفرنسية إلى الاسكندرية بغير علم قواد أساطيل الحلفاء فقد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن تغلق هذه السفن من الاسكندرية بعد أن تتزود بما يكفيها من الماء والمؤن وتعود إلى فرنسا مزودة بجوازات مرور من الحكومات المتحالفة، وفي حالة احتياج بعض هذه السفن إلى التزيم فلمها دون سواها الحق في أن تبقى إلى أن يتم ترميمها ومن ثم تغلق فوراً إلى فرنسا حين تطيب لها الرياح .

المادة الرابعة عشرة

للجنرال كليبر أن يرسل من فوره نبأ اتفاقية الجلاء عن مصر إلى الحكومة الفرنسية ويعطى للسفينة المقلّة للرسالة جواز المرور اللازم للوصول إلى فرنسا .

المادة الخامسة عشرة

نظراً لما انضج من حاجة الجيش الفرنسي إلى المؤنة اليومية مدة الثلاثة أشهر التي يجب أن يتم فيها جلاؤه عن مصر وثلاثة أشهر أخرى ابتداء من يوم نزوله السفن فقد تم الاتفاق على أن يقدم الباب العالي الكميات اللازمة من القمح واللحم والأرز والشعير والخبز وذلك بموجب القوائم التي تقدم من المفاوضين الفرنسيين بما يكفي لمدة إقامة الجيش في مصر ومدة سفره ويخصم من ذلك ما يأخذه الجيش من المخزن بعد التصديق على الاتفاقية .

المادة السادسة عشرة

لا يجوز للجيش الفرنسي اعتباراً من يوم التصديق على الاتفاقية أن يجمع أية ضريبة في مصر وعليه بالعكس أن يترك للباب العالي قيمة الضرائب

العدادة التي يحل موعد سدادها لغاية تاريخ رحيله ، وكذلك الجمال والمجن والذخائر والمدافع وغير ذلك من المهمات التي يملكها ولا يرى أن يأخذها معه ، وكذلك مستودعات الغلال التي جبيت نوعا من ضرائب الأتليان ومخازن الماء كولات فجميع هذه المستودعات يصير حصصها وتقدير قيمتها بمعرفة مندوبين يرسلهم الباب العالي لهذا الغرض على يد قائد القوات البريطانية بالانفاق مع وكلاء الجنرال كليبر القائد العام ، ويتسلمها المندوبون المذكورون بقيمة لغاية ثلاثة آلاف كيس وهو المبلغ المتفق على أدائه للجيش الفرنسي بمداينة نفقات لازمة لتعجيل الجلاء والرحيل ، فإذا لم تف تلك الأشياء بهذه القيمة فعلى الباب العالي أداء الفرق بصفة قرض ترضه الحكومة الفرنسية طبقا لسندات الاستلام التي تحرر بقيمة من وكلاء الجنرال كليبر .

المادة السابعة عشرة

بما أن الجيش الفرنسي يلزمه انفاق المصاريف اللازمة للجلاء فيتسلم بعد التصديق على الاتفاقية المبالغ المتفق عليها لهذا الغرض على النحو الآتي :
خمسمائة كيس في اليوم الخامس عشر بعد التصديق على الاتفاقية ، وخمسمائة أخرى في اليوم الثلاثين ، وثلاثمائة كيس في اليوم الأربعين ، وثلاثمائة أخرى في اليوم الخمسين ، وثلاثمائة أخرى في اليوم الستين ، وثلاثمائة أخرى في اليوم السبعين ، وثلاثمائة أخرى في الثمانين ، وخمسمائة في اليوم التسعين ، وواقع الكيس خمسمائة قرش عثماني .

وتؤدي هذه المبالغ بصفة قروض بواسطة مندوبين يوفدهم الباب العالي لهذا الغرض وتسهيلا لتنفيذ هذه العمود يرسل الباب العالي بعد تبادل التصديق على الاتفاقية فورا مندوبين عنه الى القاهرة والمدن الأخرى التي يحتلها الجيش الفرنسي .

المادة الثامنة عشرة

الضرائب التي يمكن أن يجبيها الفرنسيون بعد التهديق على الاتفاقية وقبل إذاعة هذه الاتفاقية في أنحاء القطر المصري تخضع قيمتها من الثلاثة آلاف كيس المنصوص عنها آنفا .

المادة التاسعة عشرة

تسهيلا وتعجيلا لإخلاء المدن والمواقع تخول لسفن النقل الفرنسية التي توجد بالموانئ المصرية حرية الانتقال والملاحة من دمياط ورشيد إلى الاسكندرية ومن الاسكندرية إلى رشيد ودمياط خلال الثلاثة أشهر المتفق على جعلها مهلة للجلاء .

المادة العشرون

بما أن سلامة أوروبا من الأوبئة تستلزم اتخاذ الاحتياطات التامة لمنع انتشار عدوى الوباء إليها فلا يسمح لأى فرد مصاب بالطاعون أو مشتببه في إصابته به النزول إلى السفن ، والجنود الموبوءون أو المصابون بأى مرض آخر يحول دون إمكان نقلهم في الموعد المحدد للجلاء يبقون بالمستشفيات التي يعالجون بها في أمان الصدر الأعظم وحمايته ويتولى علاجهم أطباء من الجيش الفرنسي يبقون له هذا الغرض بجانبهم إلى أن يتم شفاؤهم ويتسنى لهم السفر بحيث يتم ذلك في أقرب وقت ممكن ، وتسرى عليهم أحكام المادتين الحادية عشرة والثانية عشرة من هذه الاتفاقية كما تطبق بالنسبة لباقي الجنود ويتعهد القائد العام للجيش الفرنسي بأن يصدر تعليماته المشددة ، إلى ضباط الفرق التي تنزل بالسفن ألا يسمح لسفن النقل بالرسو في غير النغور التي يعينها أطباء الجيش ويتوخون في اختيارها أن تتوافر فيها الوسائل الضرورية للحجر الصحي .

المادة الحادية والعشرون

محل ما يحدث من المشاكل مما لا تتناوله أحكام هذه الاتفاقية يسوى بالطرق
أقودية بمعرفة مندوبين يعينهم لهذه الغاية الصدر الأعظم والقائد العام الجنرال
كليبر بالطريقة التي تؤدي الى تسهيل وتعجيل الجلاء .

المادة الثانية والعشرون

لا تسرى أحكام هذه الاتفاقية إلا بعد التصديق عليها من الجانبين ، ويتم
تبادل التصديق في خلال ثمانية أيام وعندئذ يتجهتم على الطرفين المتعاقدين
مراعاة تنفيذ أحكامها بتمام الدقة .

تحررت هذه الاتفاقية ووقع عليها بأختامنا الخاصة بنا ، في المعسكر الذي
وقعت به المفاوضات بالقرب من العريش في اليوم الرابع من بلوفوز من
السنة الثامنة للجمهورية الفرنسية الموافق ٢٤ من يناير سنة ١٨٠٠ ميلادية و ٢٧
من شهر شعبان سنة ١٢١٤ هجرية .

امضاءات (ديزيه) قائد فرقة ، (بوسليج) المفوضين عن الجنرال كليبر .
(مصطفى رشيد) الدفتردار و (مصطفى راسخ) رئيس الكتاب المفوضين
من الصدر الأعظم .

تصديق كليبر

أنا الموقع أدناه القائد العام للجيش الفرنسي في مصر أوافق وأصدق
على أحكام الاتفاقية المذكورة أعلاه لتنفذ بنجاحها ومعناها، وللتحقق من
مطابقة الصياغة التركية المدون فيها الاثنان والعشرون شرطا للترجمة الفرنسية
الموقع عليها من مفوض الصدر الأعظم والمصدق عليها من سموه فسوف يصير
الرجوع إلى صياغة الترجمة الفرنسية في حالة وجود أى خلاف .

المعسكر العام بالصالحية يوم ٨ بلوفوز من السنة الثامنة (٢٨ من يناير سنة ١٨٠٠)

إمضاء كليبر

(١١) اتفاقية الصلح

بين الجنرال كليبر ومراد بك^(١)

٥ من أبريل سنة ١٨٠٠

باسم الله القدير

نظرا لما أبداه الأمير سامى المقام الحائز لكمال الشرف والاعتبار مراد بك
محمد من الرغبة فى أن يعيش فى سلام ووفاق مع الجيش الفرنسى بمصر ،
ولما يرغبه القائد العام كليبر من الاعراب عماله فى نفوس الفرنسيين من
الاحترام الذى استوجبه شجاعته واقتضاه مسلكه حيالهم ، فقد تم الاتفاق
على ما يأتى :

(1) Reybaud. Histoire Scientifique et Militaire de l'Expédition

française en Egypte (Paris 1830-1836) t VII, pp.428-432.

وبدراسة نصوص هذه الاتفاقية والملازمات التى صاحبت لإبرامها والنتائج التى ترتبت

عليها نرى أنها قامت على أساس تبادل المصالح بين الفرنسيين ومراد بك على حساب مصر
فقد أمن كليبر بعقده هذه الاتفاقية قيام أية ثورة فى الوجه القبلى وهوائلهم مترامى الأطراف
لم تستقر فيه دعائم الحكم الفرنسى . وأصبح فى مقدور كليبر أن يوجه اهتمامه إلى القاهرة
والدلتا، بل كان له أن يلقى النجيدات من مراد بك، كما أتاحت له هذه الاتفاقية الانصراف
لى صدأى غزو خارجى تقوم به الدولة العثمانية أو بريطانيا . يضاف إلى ذلك أن كليبر
ضمن تموين القاهرة بالغلل والأقوات من الصعيد.

أما مراد بك فقد حققت له الاتفاقية نفعا شخصيا على حساب المصلحة العليا لمصر التى
آوتها وجعلت منه أميرا مليشيا ضمن لنفسه حكم النصف الجنوبى من الصعيد تحت حماية فرنسا
ولم يكدهم التوقيع على الاتفاقية حتى أرسل الى الفرنسيين الغلال والمؤن وسامهم بعض العثمانيين
الذين كانوا قد لجأوا اليه، وبعد أن تم لإتحاد ثورة القاهرة الثانية أقام مراد وليمة فاخرة فى
جزيرة الذهب بالجيزة لكليبر وقواده . وقدم لهم بعد الوليمة أربعة آلاف رأس من الأغنام
بمثابة هدية وقد ظل مراد مخلصا لهذه الاتفاقية حتى وفاته فى أبريل ١٨٠١ . وما أروع
الجبرنى وهو يترجم له اذ يقول إنه كان من أعظم الاسباب فى خراب الاقليم المصرى بما تجدد
منه ومن مما ليسكه وأتباعه من الجور والتهور ومساعدته لهم ففعل لهم بزل بزل (أنظر
ترجمة حياته فى ج ٣ ص ١٦٧ - ١٧١)

المادة الأولى

يُعرف القائد العام للجيش الفرنسي بالنيابة عن الحكومة بمراد بك محمد أميرا وحاكما للوجه القبلى ويخوله بهذه الصفة سلطة الحكم والانتفاع فى البلاد الكائنة بالبر الشرقى وألبر الغربى للنيل ابتداء من ناحية بلصفورة بمديرية جرجا إلى أسوان فى مقابل أن يؤدى للجمهورية الفرنسية الخراج الواجب دفعه عن تلك الجهات لمصاحب الولاية على مصر .

المادة الثانية

يحدد هذا الخراج السنوى بمبلغ ٢٥٠ كيس بواقع الكيس ٢٠,٠٠٠ بارة علاوة على ١٥,٠٠٠ أردب قمح و ٢٠,٠٠٠ أردب شعير وغلل أخرى .

المادة الثالثة

الخراج الذى يدفع نقدا يؤدى على أربعة أقساط متساوية كل ثلاثة أشهر قسط ، وتبدأ السنة بحساب التقويم الفرنسى ، اما الخراج الذى يؤدى نوعا فيورد فى شون القاهرة من أول فلورال إلى ٣٠ فركتيدور، ويحاسب مراد بك على مصاريف نقل الغلال بواقع الأردب أربعين بارة وتخضم من الخراج الذى يدفع نقدا .

المادة الرابعة

يكون لمراد بك دخل جرك القصير وجرك إسنا ، وتحتل ميناء القصير حامية فرنسية لا نقل عن مائتى جندي، وعلى مراد بك أن يؤدى نفقات هذه الحامية، ويصرف لها ضعف ما يدفع عادة للجنود ، وعليه أن يخصص كتية من المالك ترابط فى القصير لمساعدة الحامية الفرنسية ، وما يدفعه لنفقات الحامية يخصم له من الخراج المذكور فى المادة الثانية .

المادة الخامسة

بما أن أمير الوجه القبلى ليس له إلا الدخل الناتج من الضرائب فليس له أن يتصرف فى ملكية أى بلد إلى حاشيته المتصلين به ، ولكن له إدارة هذه البلاد بالطريقة التى يراها مرضية ، والحكومة الفرنسية تضمن للأهالى ملكية الأراضى التى يملكونها بالطرق المشروعة وتمنع وقوع أى اعتداء عليها .

المادة السادسة

على كل طرف أن يرد إلى الطرف الآخر الجنود اللاجئين اليه من جيش الطرف الآخر ، وليس لمزارعى القرى التابعة لأى من الفريقين أن يلجأوا إلى البلاد التابعة للفريق الآخر بقصد التخلص من أداء الضرائب أو لأى سبب آخر من هذا النوع .

المادة السابعة

يجعل الأمير حاكم الصعيد مدينة (جرجا) مقرا له . وعليه أن يرسل للقائد العام حرسا من خمسة وعشرين مملوكا ، وعليه أن يوفد أحد البكوات من أتباعه مندوبا مفوضا عنه يقيم باستمرار فى القاهرة .

المادة الثامنة

يضمن قائد الجيش الفرنسى لمрад بك الانتفاع بدخل حكومته ويتعهد بحمايته فى حالة مهاجمته . وإذا استهدفت الجهات التى تحتلها الجنود الفرنسية لهجوم عدائى أيا كان نوعه فعلى مراد بك أن ينفذ عددا من جنوده يبلغ على الأكثر نصف قواته لمعاونة القوات الفرنسية ، وعليه أن يقدم بالشحن المعتاد أدوات النقل المطلوبة ، ومؤونة الجنود التى يتفدونها تكون على نفقة الحكومة الفرنسية .

المادة التاسعة

بعد القاءد العام كليبر بأن لا يوافق على أى اقتراح أو اتفاق يحرم مراد بك من المزايا المبنية أعلاه وعليه أن يبلغ المعاهدة الحالية إلى الحكومة الفرنسية لترعى مصالح مراد بك فى المعاهدات التى قد تبرم بشأن مصر .

المادة العاشرة

إن الشروط الواردة فى المعاهدة الحالية والتى تقررت بمعرفة كل من الجنرال داماس قائد فرقة ورئيس أركان الحرب العام والمواطن جلونيه قوميسير الحكومة (لدى الديوان) ومدير الشؤون المسالية المفوضين عن القاءد العام كليبر ، وعثمان بك البرديسى المفوض عن مراد بك بصير التوقيع عليها من القاءد العام كليبر ومن الأمير المعظم والملاذ الأفخم مراد بك محمد .

(١٢) الجبرتى يسجل

التقاليد العسكرية فى تشييع جنازة كليبر (١)

« ونادوا ليلة الرابع من قتلتة وهى ليلة الثلاثاء خامس عشرين المحرم ١٢١٥ (٢) فى المدينة بالكنس والرش فى جهات حكام الشرطة فلما أصبحوا اجتمع عماكرهم وأكابرهم وطائفة عينها القبط والشوام وخرجوا بموكب مشهده ركبانا ومشاة وقد وضعوه فى صندوق من رصاص مستم الغطاء ووضعوا ذلك الصندوق على عربة، وعليه برنيطته وسيفه والخنجر الذى قتل به وهو مغموس بدمه، وعملوا على العربة أربعة يمارق صغار فى أركانها معمولة بشعر أسود ، ويضربون بطبولهم بغير الطريقة المعتادة ، وعلى الطبول خرق

(١) الجبرتى ج ٣ ص ١٣٣ - ١٣٤ .

(٢) كان ٢٥ محرم ١٢١٥ يوافق ١٨ يونيو ١٨٠٠ :

سود، والعسكر بأيديهم البنادق وهي منكسة إلى أسفل ، وكل شخص منهم معصب ذراعة بنخرة سوداء، ولبسوا ذلك الصندوق بالقطيفة السوداء وعليها قصب نخيش، وضربوا عند خروج الجنازة مدافع وبنادق كثيرة وخرجوا من بيت الأبركية على باب الخلق إلى درب الجواميز إلى جهة الناصرية ، فلما وصلوا إلى تل العقارب حيث القلعة التي بنوها هناك ضربوا عدة مدافع وكانوا أحضروا سليمان الحلبي والثلاثة المذكورين فأمنوا فيهم ما قدر عليهم ثم ساروا بالجنازة إلى أن وصلوا باب قصر العيني فرفعوا ذلك الصندوق ووضعوه على علوة من التراب بوسط تخشيبية صنعوها وأعدوها لذلك وعملوا حولها درابزين وفوقه كساء أبيض وزرعوا حولها أعواد سرو ، ووقف عند بابها شخصان من العسكر ببنادقهما ملازمان ليلا ونهارا يتناوبان الملازمة على الدوام ، وانقضى أمره .

(١٣) معاهدة الجلاء عن منطقة القاهرة والجيزة

أبرمها الجنرال بليار Bélliard

٢٧ يونيو ١٨٠١

معاهدة لجلاء الجيش الفرنسي بقيادة الجنرال بليار عن مصر أبرمت بين كل من البريجاديير جنرال هوب Hope بالنيابة عن القائد العام للجيش الإنجليزى فى مصر ، وعثمان بك بالنيابة عن الصدر الأعظم ، واسحق بك بالنيابة عن قبطان باشا ، والجنرال دنزلو Donzelot والجنرال موراند Morand والكولونيل تارير Tarayre بالنيابة عن الجنرال بليار قائد فياق الجنود الفرنسية ومن يتبعه ، اجتمع المندوبون المذكورون أعلاه فى مكان المفاوضات وبعد تبادل الصفات والسلطات المخولة لهم اتفقوا على الشروط الآتية :-

المادة الأولى

أن الجنود الفرنسية من كافة الأسلحة والمحققين بهم بقيادة الجنرال بليار يحملون عن القاهرة والقلعة وحصون بولاق والجيزة وعن كل الجهات التي يحتلونها الآن في القطر المصرى .

المادة الثانية

يُنقل الجنود الفرنسيون والمحققون بهم بأسلحتهم وأمتعتهم ومدافعهم وذخائرهم إلى رشيد بطريق البر الغربى للتيل ومن هناك يبحرون إلى الثغور الفرنسية بالبحر المتوسط ومعهم أسلحتهم ومدافعهم ومنقولاتهم على نفقة الدول المتحالفة ، ويتم إقلاعهم في أقرب ما يمكن من الوقت بحيث لا يتأخر عن الخمسين يوما التالية لتاريخ التصديق على هذه المعاهدة ، ومن المتفق عليه أن ينقل الجنود المذكورون إلى الثغور الفرنسية بأقرب وأسرع طريق .

المادة الثالثة

تقف الأعمال العدائية من الجانبين بمجرد التوقيع والتصديق على هذه المعاهدة وتسلم قلعه سلكوسكى^(١) وباب مدينة الجيزة المسمى باب الأهرام إلى جيش الحلفاء ويحدد خط الخافر الأمامية لجيوش الطرفين بمعرفة مندوبين يعينون لهذا الغرض وتعطى الأوامر المشددة للجنود ألا يجتازوا هذا الخط وذلك منعا لكل اصطدام بين جنود الطرفين وإذا وقع أى اصطدام فيحسم بالطرق الودية .

المادة الرابعة

يخلى الجنود الفرنسيون والمحققون بهم مدن القاهرة والقلعة وبولاق

(١) جامع الظاهر ببيرس وقد حوله الفرنسيون إلى قلعة وأودعوا فيها ذخائرهم وأسلحتهم .

وقلاعها في اليوم الثاني عشر بعد التصديق على هذه المعاهدة ، وينسحبون إلى قصر العيني والروضة والجيزة ، ومن هناك يرحلون إلى الثغور المعدة لاقلاعهم ويكون هذا الرحيل في أقرب وقت ممكن بحيث لا يزيد عن خمسة أيام ، ويتكفل قواد الجيوش البريطانية والتركية بنفقات نقل الجنود الفرنسيين بطريق النيل من الجيزة .

المادة الخامسة

تنظم طريقة رحيل الجنود الفرنسيين باشتراك قواد جيوش الطرفين أو ضباط أركان الحرب الذين يتدبون لهذا الغرض من الجانبين ، ولكن من المتفق عليه أنه طبقاً لهذه المادة يكون لقواد جيوش الحلفاء تحديد عدد الأيام التي يمتنع فيها احتشاد الجيش الفرنسي ورحيله وبناء على ذلك يصحب الجيش الفرنسي في رحيله مندوبون من الإنجليز والترك يكلفون تقديم المؤن اللازمة له أثناء الرحيل .

المادة السادسة

تعهد حراسة الأمتعة والأثقال والذخائر وسائر المهمات التي ينقلها الجنود الفرنسيون بطريق النيل إلى شرازم من الجيش الفرنسي وإلى السفن المساحة التابعة لدول الحلفاء .

المادة السابعة

تقدم المؤن السكانية للجنود الفرنسيين والمحققين بهم من يوم رحيلهم من الجيزة إلى حين وصولهم إلى فرنسا ، وتتبع في هذا العمدد لوائح الجيش الفرنسي في المسافة بين الجيزة والنغر الذي يقلعون منه ، واللوائح البحرية البريطانية في طريقهم بحراً لغاية وصولهم إلى فرنسا .

المادة الثامنة

يقدم قواد القوات البرية والبحرية الإنجليزية والتركية مراكب النقل اللازمة لنقل الجنود الفرنسية إلى ثغور فرنسا الواقعة على البحر المتوسط وكذلك لجميع الفرنسيين والأشخاص الآخرين الملحقين بالجيش الفرنسي، ويعهد في هذه المهمة وفي تدبير المؤن الكافية إلى مندوبين يعينهم لهذا الغرض الجنرال بليار وقواد الحلفاء البريين والبحريين بعد التصديق على هذه المعاهدة مباشرة، ويتوجه هؤلاء المندوبون إلى رشيد وأبو قير لتدبير الوسائل اللازمة للنقل.

المادة التاسعة

يقدم الحلفاء أربع سفن (أو أكثر من هذا العدد عند الإمكان) خاصة لنقل الجياد والمياه والعلف الكافى لمدة السفر

المادة العاشرة

يعود الجنود الفرنسيون والملحقون بهم إلى فرنسا في حراسة سفن الحلفاء، وتضمن الدول المتحالفة للذين يركبون السفن منهم ان لا يصابوا بأذى إلى أن يبلغوا الشواطئ الفرنسية ويتعهد الجنرال بليار هو والجنود الذين تحت قيادته بأن لا يصدر عنهم أثناء رحلتهم أى عمل عدائى ضد السفن أو البلاد التابعة لصاحب الجلالة البريطانية أو الباب العالى أو حلفائهما.

ولا يجوز للسفن المقلّة للجنود أو للرعايا الفرنسيين أن ترسو فى أى ثغر آخر غير الثغور الفرنسية ما لم تقضى بذلك الضرورة القصوى.

ويتعهد قواد القوات البريطانية والتركية والفرنسية باهمود المبينة أعلاه مدة إقامة الجيش الفرنسي فى مصر من يوم التصديق على المعاهدة الى حين نزوله الى السفن، ويتكفل الجنرال بليار قائم القوات الفرنسية بالنيابة عن حكومته

بأن السفن التي تنقل الجنود الفرنسية أو تتولى حراستها في البحر لا تحجز ولا تضبط في موانئ فرنسا بعد نزول الجنود منها وأن يكون لقباطيتها الحق في أن يشترعوا على حسابهم حاجتهم من الزاد والمؤونة مما يكفيهم للعودة ، ويتكامل الجنرال بليار أيضا بالنيابة عن حكومته أن لانضار هذه السفن في عودتها إلى نفور الحلفاء مادامت لا تحاول القيام بحركات حربية عدائية أو المشاركة فيها بأي وسيلة ما .

المادة الحادية عشرة

جميع الرجال الإداريين وأعضاء لجنة العلوم والفنون وبالجملة كل الأشخاص الملتحقين بالجيش الفرنسي يتمتعون بالمزايا المخولة في هذه المعاهدة لأفراد الجيش ؛ ولرجال الإدارة وأعضاء لجنة العلوم والفنون أن يأخذوا معهم الأوراق المتعلقة بوظائفهم وأعمالهم وأوراقهم الخاصة والأشياء الأخرى التي تتعلق بهم .

المادة الثانية عشرة

يحق لأي من سكان مصر على اختلاف أجناسهم إذا رغب اللحق بالجيش الفرنسي في رحيله أن يرحل معه ولا يجوز بعد رحيله أن تؤذى عائلته أو تصادر أملاكه .

المادة الثالثة عشرة

لا يضار أحد من سكان مصر من أي دين كان ولا يؤذى في شخصه ولا في ماله بسبب علاقة أثناء الاحتلال الفرنسي بالسلطات الفرنسية مادام يخضع من الآن لقوانين البلاد (١)

(١) في النص المنشور في مجموعة دي مارتانس أن هذه المادة تنصرف الى الأشخاص الذين يرحلون مع الجيش الفرنسي ، ولكن هذه الإضافة لم ترد في النص الوارد في ريبو ، وقد اعتمدنا على الصيغة التي في ريبو لأن الإضافة لا تستقيم مع المعنى المستفاد من ختام المادة .

المادة الرابعة عشرة

المرضى الذين لا يستطيعون السفر يبقون في مستشفى حيث يتولى علاجهم أطباء من الفرنسيين أو أخصائى من مواطنيهم إلى أن يتم شفاؤهم وعندئذ يرسلون إلى فرنسا طبقا للأحكام التى تسرى على الجنود ، وعلى قواد الخلفاء أن يقدموا لهم حاجاتهم فى ذلك المستشفى وعلى الحكومة الفرنسية أن تود قيمة هذه الحاجات .

المادة الخامسة عشرة

عند تسليم المواقع والقلاع المقتضى تسليمها طبقا لهذه المعاهدة يعين مندوبون لتسلم المدافع والذخائر والأوراق والمحفوظات والرسوم وغير ذلك من الأشياء والمنقولات التى لا يجب على الفرنسيين تركها للخلفاء .

المادة السادسة عشرة

يرسل قائد القوات البحرية للخلفاء سفينة تبجر فى أقرب فرصة إلى طولون وعليها ضابط ومندوب من الجيش الفرنسى يعهد إليهما إبلاغ الحكومة الفرنسية نص هذه المعاهدة .

المادة السابعة عشرة

جميع ما ينشأ من الخلاف فى شأن تنفيذ هذه المعاهدة يحسم بالطرق الودية على يد مندوبين يعينون لهذا الغرض من الجانبين .

المادة الثامنة عشرة

بعد التعمد يق على هذه المعاهدة يصير الافراج فورا عن الأسرى الانجليز والعثمانيين المحبوسين فى القاهرة وعلى قواد الخلفاء أن يفرجوا من ناحيتهم عن الأسرى الفرنسيين الذين فى معسكراتهم .

المادة التاسعة عشرة

يتبادل الحلفاء والفرنسيون الرهائن لضمان تنفيذ هذه المعاهدة من الجانبين وتكون الرهائن من ضباط من الطرفين متساوين في الرتبة ويطلق سراح الرهائن بمجرد وصول الجنود الفرنسية إلى موانئ فرنسا .

المادة العشرون

يبلغ احد الضباط الفرنسيين هذه المعاهدة الى الجنرال منو بالاسكندرية، ولهذا الأخير أن يتقبلها بالنسبة للجنود الفرنسيين ومن يلحق بهم ممن تحت إمرته برا وبحرا في تلك المدينة وعليه في حالة القبول أن يبلغ ذلك الى قائد القوات البريطانية المرابطة أمام الاسكندرية في مدة اليومين التاليين لتبليغه نص المعاهدة .

المادة الحادية والعشرون

يهدم تبادل التصديق على هذه المعاهدة من قواد الطرفين في مدة اربع وعشرين ساعة بعد التوقيع عليها ، حرر من هذه المعاهدة أربع نسخ بالمكان الذي حصلت فيه المفاوضات بين مندوبي الطرفين ظهر يوم ٢٧ يونيو سنة ١٨٠١ الموافق ١٦ صفر سنة ١٢١٦ هجرية أي ٨ مسيدور من السنة التاسعة للجمهورية الفرنسية .
إمضاءات : هوب Hope بريجاديه جنرال . عثمان بك وكيل الصدر الأعظم اسحق بك وكيل حسين قبطان باشا . دنزلوا Danzelot قائد لواء . موران قائد لواء . تارير Tarayre كولونل . نوافي ونصديق على هذه المعاهدة ، مسيدور (٢٨ يونيو سنة ١٨٠١) : بليار قائد فرقة . نوافي : هلى هتشنسون القائد العام (للجيش الانجليزى) - نوافي بالنيابة عن اللورد كيث : ستيفنسن قبطان بالبحرية الملكية -

صديقنا على مواد هذه المعاهدة : (الحاج يوسف ضيا) - (حسين باشا قبطان) .

ملحق اضافى وتفسيرى للمعاهدة

١ - ان مدافع الميدان التى يسوغ للجيش الفرنسى تحت إمرة الجنرال بليار أن ينقلها معه فى انسحابه من القاهرة ويأخذها لفرنسا هى : مدفعان من مدافع الميدان عن كل طابور ومدفع عن كل سرية وما يتبعها من العربات والذخيرة .

٢ - ومن المتفق عليه أيضا أن الجنود الفرنسيين الذين يركبون سفنا حربية من سفن الحلفاء يودعون أسلحتهم وذخيرتهم فى الأمكنة المخصصة لها على ظهر تلك السفن تحت رقابة قباطينها ثم تسام للجنود الفرنسيين عند نزولهم من السفن فى الموانئ الفرنسية ، أما الجنود الذين يركبون سفنا غير حربية وغير مسلحة فيستبقون أسلحتهم وذخيرتهم مسدة رحلتهم ويكونون تحت رقابة ضباطهم .

٣ - تنتقل زوجة الجنرال منو وإبنه وياوره من القاهرة إلى الاسكندرية بطريق النيل على سفينة يدها الحلفاء لهذه الغاية وترسل معهم منقولات الجنرال منو .
٤ - بما أنه يوجد بالقاهرة الآن بعض زوجات الضباط والجنود وباقي الفرنسيين المرابطين فى الاسكندرية فلمن كامل الحرية فى الانتقال إلى تلك المدينة ، وتعد لهم وسائل الانتقال اللازمة لهذا الغرض وفى حالة عدم قبولهن فى الاسكندرية ينتقلن إلى فرنسا عند إقلاع الجيش الفرنسى الذى تحت قيادة الجنرال بليار أو فى أى وقت ممكن ، ويجوز ان جميع المزايا المنصوص عنها فى هذه المعاهدة .

٥ - الفرنسيات من نساء ضباط الجيش الفرنسى وجنوده أو نساء الموظفين الفرنسيين الملحقين بهذا الجيش ينتقلن مع أزواجهن إلى فرنسا ويعطين

المؤونة الكافية ويخولان المزايا المبينة في هذه المعاهدة وتلتبع في ذلك اللوائح البحرية البريطانية .

إذا وجد بالقاهرة منقولات وأمتعة تابعة لأفراد الجامية الفرنسية المرباطة في الاسكندرية تنقل وتودع في رشيد أو ترسل إلى فرنسا إذا أمكن ذلك.

٧- يجوز لمدير الادارات العامة للجيش الفرنسي أن ينتقل إلى الاسكندرية أو يرسل إليها مندوبا عنه ويعطى كل التسهيلات الممكنة لهذا الغرض .

٨- إذا كان من بين الرهائن التي تعطى من الجانبين ضباط من الجيش البري فلقوادالجيش الثلاثة أن يستبدلوا بهم عند نزول الجيش الفرنسي إلى السفن ضباطا بحريين من مرتبتهم .

٩- الخيول والجمال التي يتركها جيش الجنرال بليار في مصر تسلم عند الجلاء إلى مندوبين يعينهم قواد جيوش الحلفاء .

١٠- من المتفق عليه أن الحصون التي يعبر تسليمها تسلم بحالتها دون أن يحسبها أي هدم أو تخريب ويلفت نظر الضباط والمهندسين إلى الأغنام التي بها. حرر في معسكر المفاوضات يوم ٨ مسيدور من السنة التاسعة (٢٧ يونية سنة ١٨٠١ - ١٦ صفر سنة ١٢١٦) (الامضاءات السابقة)

(١٤) إتفاقية الجلاء عن الاسكندرية

شروط التسليم المعروضة يوم ٣٠ أغسطس سنة ١٨٠١، من عبد الله جاك فرنسوا منو القائد العام للجيش الفرنسي بالاسكندرية على قواد القوات البرية والبحرية التابعة لصاحب الجلالة البريطانية وللباب العالي .

الشرط الأول

ابتداء من اليوم لغاية ٣٠ فركتيدور (١٧ سبتمبر سنة ١٨٠١) تمتد الهدنة بين الجيش الفرنسي والجيش الانجليزية والتركى بالشروط المتبعة الآن وتحدد خطوط المخافر الامامية بين الجيشين تحديدا جديدا بمقتضى إتفاق ودى يرم بين قواد الجانبين منعا لوقوع أى تصادم بين الجنود .
(الجواب) - مرفوض .

الشرط الثانى

إذا لم يصل المدد الكافى للجيش الفرنسى قبل الميعاد المحدد فى المادة السابقة ينسحب من الاسكندرية وقلاعها واستحكاماتها بالشروط الآتية .
(الجواب) - مرفوض .

الشرط الثالث

ترتد الجنود الفرنسية يوم ١٨ سبتمبر إلى داخل الاسكندرية والقلاع المجاورة لها وتسلم إلى الحلفاء المعقل والاستحكامات الواقعة أمام سور المدينة وكذلك قلعتى لتورك وديفيقيه وما فيها من المدافع والذخائر .
(الجواب) تسلم بجميع الاستحكامات وقلعتا لتورك وديفيقيه إلى قوات الحلفاء بعد التوقيع على معاهدة التسليم بثمان وأربعين ساعة أى ظهر يوم ٢ سبتمبر وكذلك يسلم ما بها من المدافع والذخائر وينسحب الجنود الفرنسيون من الاسكندرية وباقى قلاعها وملحقاتها بعد التوقيع على المعاهدة بعشرة أيام

بحيث ينزل الجنود الفرنسيون في هذا الموعد إلى السفن المعدة لرحيلهم .

الشرط الرابع

كل فرد من أفراد الجيش الفرنسى أو الملحقين به من العسكريين والملكيين وكذلك أفراد الجنود على اختلاف أجناسهم وبلدانهم وأديانهم ممن كانوا بمصر قبل مجيء الحملة الفرنسية يستبقون ممتلكاتهم وأمتعتهم وأوراقهم بحيث لا يسوغ فحصها وتفتيشها .

(الجواب) - مقبول ، بشرط أن لا يأخذوا شيئاً من أملاك حكومة الجمهورية الفرنسية عدا المنقولات والأمتعة والأشياء الأخرى ملك الفرنسيين والتابعين لهم ممن اشتغلوا في خدمة الجيش الفرنسى مدة ستة أشهر وكذلك الأشخاص الملحقين بخدمة الجيش الفرنسى في الوظائف الملكية أو العسكرية على اختلاف أجناسهم وبلدانهم وأديانهم .

الشرط الخامس

تنزل القوات الفرنسية ومن يتبعها من الأشخاص المشار إليهم في البند السابق إلى السفن في ثغر الاسكندرية بين ٥ و ١٠ من شهر فاندميير من السنة العاشرة للجمهورية (من ٢٧ سبتمبر إلى ٢ أكتوبر سنة ١٨٠١) على الأكثر بأسلحتهم وذخائرهم وأمتعتهم ومنقولاتهم وجميع ما يملكونه من الأوراق الرسمية والودائع ، ويلحق بكل طابور وسرية مدفع من مدافع الميدان وذخيرته ، وتقلع السفن بكل ذلك إلى ميناء فرنسية بالبحر الأبيض المتوسط يعينها قائد الجيش الفرنسى .

(الجواب) - ينزل الجنود الفرنسيون ومن يتبعهم من الجنود والأشخاص المشار إليهم في البند الرابع إلى السفن في ثغر الاسكندرية إلا إذا تم الاتفاق الودى على إقلاع جزء منهم من أبو قير ، ويكون نزولهم إلى السفن عقب

إعداد السفن لهم، وتجهيز دول الحلفاء بنقل الجنود في عشرة أيام بعد التوقيع على معاهدة التسليم إذا أمكن ذلك. ويؤدي إلى الجيش الفرنسي الاحترام العسكري، ويأخذ معه أسلحته وأمتعته ولا يعتبر أفراد أسرته حرباً، ويأخذ معه كذلك عشرة مدافع من عيار ١٢ بوصة من الذخيرة ثمانى طلقات أو عشرة لكل مدفع إلى أحد الثغور الفرنسية بالبحر الأبيض المتوسط.

الشرط السادس

تقلع السفن الحربية الفرنسية كاملة الأسلحة مع الجيش الفرنسي وكذلك السفن التجارية منها اختلفت جنسية أصحابها ولو كانوا من رعايا الدول المعادية للحلفاء أو كانوا من التجار أو البحارة التابعين لدول الحلفاء قبل مجيء الحملة الفرنسية بحيث تعاد السفن الحربية إلى الحكومة الفرنسية وتعاد السفن التجارية لأصحابها.

(الجواب) - مرفوض، وتسلم جميع السفن إلى الحلفاء بالحالة التي هي عليها.

الشرط السابع

كل سفينة فرنسية تصل الاسكندرية ابتداء من اليوم لغاية ٣٠ أكتوبر ١٧٩٧ (سبتمبر) قادمة من ثغور فرنسا أو حلفائها تسرى عليها أحكام هذه المعاهدة، والسفن الحربية أو التجارية التابعة لفرنسا أو حلفائها التي تصل في مدة العشرين يوماً التالية للجلاء عن المدينة لا تعتبر غنيمة حربية بل يطاق سراحها هي وركابها وحمولتها وتعطى جواز مرور من الحلفاء.

(الجواب) - مرفوض.

الشرط الثامن

الجنود الفرنسيون والموظفون العسكريون والملكيون التابعون للجيش
وجميع الأشخاص المنوء عنهم في البنود السابقة يبحرون على ظهر السفن الفرنسية
الراسية في نهر الاسكندرية إذا كانت صالحة للسفر أو على ظهر السفن
الانجليزية أو التركية في المواعيد المحددة بالبند الخامس .
(الجواب) - يختار الاميرال الانجليزي ما يشاء من هذه السفن .

الشرط التاسع

يعين مندوبون من الجانبين لوضع نظام النقل من جهة عدد السفن اللازمة
ومقدار حملاتها من الرجال وبالجملة تسوية كل ما يمكن أن ينشأ من الصعوبات
في تنفيذ هذه المعاهدة ويعهد إلى هؤلاء المندوبين تحديد مواقع السفن الموجودة
في الميناء والسفن التي يقدمها الحلفاء بحيث تكون الوسائل التي تتبع كافية لمنع
وقوع أى نزاع بين البحارة المختلفة اجناسهم .
(الجواب) - كل هذه التفاصيل تعهد تسويتها إلى الاميرال الانجليزي
وإلى ضابط بحرى فرنسى .

الشرط العاشر

التجار وأصحاب السفن على إختلاف اجناسهم وأديانهم وكل من يرغب
من سكان مصر أو من رعايا البلاد الأخرى المقيمين الآن في الاسكندرية
كالسوريين والأقباط والأروام والعرب واليهود الخ في مصاحبة الجيش
الفرنسى في رحيله يركبون السفن مع الجنود الفرنسية وتسرى عليهم المزايا
المقررة للجيش الفرنسى ولهم الحق في أن يأخذوا معهم ما شاءوا من أموالهم
من أى نوع كانت وأن يوكلوا من شاءوا في التصرف فيما لا يستطيعون نقله
وتحترم تصرفاتهم ومعاملاتهم والعقود الصادرة منهم بشأن ممتلكاتهم ويضمن

قواد الحلفاء نفاذا ، والذين يفضلون متهم البقاء في مصر فترة من الزمن لتسوية معاملاتهم يسمح لهم بذلك ويكونون مشمولين بحماية الحلفاء أما الذين يؤثرون الإقامة في مصر إلى ما شاء الله فيتمتعون بكافة الحقوق والمزايا التي كانت لهم قبل الحملة الفرنسية .

(الجواب) - جميع المتاجر التي توجد في الاسكندرية أو على ظهر السفن الراسية في الميناء تسلم مؤقتا إلى الحلفاء إلى أن يبت في شأنها طبقا للقواعد المرعية ولأحكام القوانين المتبعة بين الدول ولن يشاء من الافراد أن يهيجوا الجيش الفرنسي أو يبقوا في مصر في أمن وطمأنينة .

الشرط الحادي عشر

لا يضار أحد من سكان مصر أو من رعايا أمة أخرى مهما كان مذهبه بسبب مسلكه مدة الاحتلال الفرنسي وخاصة لمحاربه في صفوفهم أو استخدامهم اياه .
(الجواب) - مقبول .

الشرط الثاني عشر

مؤونة الجنود والملحقين بهم في البحر لغاية الوصول إلى فرنسا تكون على نفقة الحلفاء وطبقا للوائح البحريه الفرنسيه وعلى الحلفاء أن يقدموا كل ما يلزم لتسهيل النزول إلى السفن .

(الجواب) - مؤونة الجنود ومن يركب السفن معهم تكون على حساب الحلفاء لغاية بلوغهم فرنسا وتتبع في ذلك القواعد المرعية في البحريه البريطانيه .

الشرط الثالث عشر

القناصل والممثلون للدول المتحالفة مع فرنسا وكذلك الموظفون القنصليون التابعون لتلك الدول يستمر تمتعهم بالمزايا والحقوق المخولة لموظفي السلك السياسي طبقا للقواعد المتبعة بين الدول المتعدنة وتكون أملاكهم ومنقولاتهم وأوراقهم موضع الرعاية والاحترام في كفالة دول الحلفاء ولهم الحرية في

أن يرحلوا أو يبقوا في البلاد كما يشاءون .
(الجواب) - للاقتناصل وللباقى الموظفين القنصليين التابعين لحلفاء الجمهورية
أن يرحلوا أو يبقوا في البلاد حسبما يرغبون وتحفظ لهم أملاكهم ومنقولاتهم
على إختلاف أنواعها ، وكذلك أوراقهم ماداموا يسرون سيرة صادقة ويتبعون
القواعد المقررة في القانون الدولى .

الشرط الرابع عشر

المرضى الذين تقرر اللجان الصحية للجيش أن فى استطاعتهم السفر يركبون
السفن مع باقى الجنود ، وتخصص لهم سفن مستشفيات تتوافر فيها الادوية
الكافية والاغذية وكل ما يلزم للمرضى ويتبعهم صبيدليون فرنسيون ، أما
المرضى الذين لا تسمح حالتهم بالسفر فيبقون فى رعاية دول الحلفاء وعنايتهم
ويبقى معهم بعض الأطباء الفرنسيين ، وتخصص لهم وسائل العناية الكافية
وتكون نفقاتهم على حساب دول الحلفاء وعلى هذه الدول أن تبعث بهم إلى
فرنسا عندما تسمح لهم صحتهم بالسفر ، ولهم أن يأخذوا معهم كل ما يمكنكون
من المنقولات طبقا للقواعد المتبعة بالنسبة لباقى الجنود .

(الجواب) - مقبول وتعد بعض السفن لتكون مستشفيات ينتقل اليها
الجنود الذين يطرأ عليهم المرض فى مدة السفر وعلى اللجان الصحية لجيوش
الطرفين أن تتفق على الوسائل الواجب اتخاذها بالنسبة للمرضى المصابين
بأمراض معدية بحيث يمنع إتصالهم بباقى الجنود .

الشرط الخامس عشر

تخصص بعض سفن النقل لحمل الخيول بحيث تسع كل سفينة ستمين جواد
والعلف الكافى لهذه الجياد مدة السفر . (الجواب) مقبول .

الشرط السادس عشر

يحق لأعضاء المجمع العلمى المصرى ولجنة العلوم والفنون أن يأخذوا معهم جميع الاوراق والرسوم والمذكرات ومجاميع التاريخ الطبيعى وجميع آثار الفنون والمعاديات القديمة التى جمعوها فى مصر .

(الجواب) - أعضاء المجمع لهم أن يأخذوا معهم جميع الآلات الفنية والعلمية التى جاءوا بها من فرنسا ولكن المخطوطات العربية والتماثيل وباقى المجاميع التى جمعت للجمهورية الفرنسية تعتبر من الاملاك العامة ومن ثم تسلم لقواد الحلفاء .

(وقد إعترض الجنرال منو على هذا التعديل ولكن الجنرال هوب صرح أنه لا يمكن العدول عنه واتفق القائدان على عرض الأمر على القائد العام للجيش الإنجليزى)

الشرط السابع عشر

مراكب النقل التى ستخصص لنقل الجيش الفرنسى ومن يتبعه تسير بحراسة السفن الحربية التابعة للحلفاء وتعهده هذه الدول أن لا تضار هذه المراكب مدة سفرها ، أما المراكب التى قد تنفصل عن عمارة النقل بفعل العواصف أو لأى حادثه ما فعلى قواد الحلفاء أن يضمموا سلامتها ، وعلى المراكب التى تنقل الجيش الفرنسى أن لا ترسوا بأى شاطئ غير شواطئ فرنسا ما لم تقضى بذلك الضرورة القصوى .

(الجواب) - مقبول ، وعلى القائد العام للجيش الفرنسى أن يتعهد من ناحيته أن لا تضار أى سفينة من سفن الحلفاء أثناء إقامتها فى فرنسا أو فى عودتها وأن تزود فى فرنسا بكل ما يلزمها طبقا للعرف الجارى بين الدول الأوربية .

الفرنسيون الأربعة ببارجة الأميرال قومندان عمارة الحلفاء والضباط. الانجليز والترك باحدى السفن المقلدة للقائد العام للجيش الفرنسى ، ويجرى تبادل أولئك الضباط عند وصولهم إلى فرنسا .

(الجواب) - يسلم للقائد العام للجيش الفرنسى أربعة ضباط كرهائن أحدهم من ضباط البحرية الانجليزية والثنائى من الجيش الانجليزى والثالث والرابع من الجيش التركى وعلى القائد العام للجيش الفرنسى أن يسلم قائد الجيش الانجليزى أربعة ضباط من مرتبة الضباط المذكورين ويسلم المرهائن وقت نزول الجنود إلى السفن .

الشرط الثانى والعشرون

إذا قام أى خلاف أثناء تنفيذ هذه الاتفاقية فيجسم بالطرق الودية على يد مندوبين من الطرفين .

(الجواب) - مقبول

توقيعات : هابى هتشيسون لفتننت جنرال قائد عام .

حسين قبطان باشا .

عبد الله جاك فرانسوا منو القائد العام للجيش الفرنسى .

جيمس كمت Kempt لفتننت كولونل وسكرتير .

المجموعة الثالثة

مصر في القرن التاسع عشر

(١) الحملة البريطانية على مصر سنة ١٨٠٧

موكب الاسرى البريطانيين في القاهرة بعد هزيمتهم

في معركة رشيد (٣١ مارس ١٨٠٧) (١)

وأرسلوا السعاة إلى مصر بالبشارة فضربوا مدافع وعملوا شنكا وخلع
كتخذوا بك (٢) على السعاة الواصلين وأسرعوا المبشرين من اتباع العثمانيين وهم
القواسمة الأتراك بالسعى إلى بيوت الأعيان يبشرونهم ويأخذون منهم البقاشيش
والطباع وصار الناس ما بين مصدق ومكذب فلما كان يوم الأحد سادس
عشر ينة أشيع وصول رؤس القتلى ومن معهم من الاسرى إلى بولاق فهرع
الناس بالذهاب للفرجة ووصل الكثير منهم إلى ساحل بولاق وركب أيضا
كبار العسكر ومعهم طرائفهم للاقائهم فطاعوا بهم إلى البر وصحبهم جماعة
العسكر المتسافرين معهم فأثوا بهم من خارج مصر ودخلوا بهم من باب النصر
وشقوا بهم من وسط المدينة وفيهم فسيال (٣) كبير وآخر كبير في السن وهما

(١) الجبرتي ج ٤ ص ٤٧ - ٤٨ .

(٢) كتخذوا بك هو نائب الباشا في حكم مصر أثناء غيابة . وكان محمد علي وقتذاك
في الصعيد يحارب المماليك وعاد متباطئا في طريقة الى القاهرة فلما منه أن الانجليز سوف
يسبقونه اليها فيسير مشرقا الى الشام ويستطيع تبرير تصرفه أمام الباب العالي .

(٣) فسيال فأخوذة من الكلمة الإيطالية uffiziale وتطابق عربي ضابط في جيش

أوربي . وكانت تجمع فيسياليه وفيسيالات واويسيالية .

راكبان على حمارين والبقية مشاة في وسط العسكر ورؤس القتلى معهم على نيايت وقد تغيرت وأنتنت رائحتها وعدتهم أربعة عشر رأسا والأحياء خمسة وعشرون ولم يزلوا سائرين بهم إلى بركة الأzbekية وضربوا عند وصولهم شنكا ومدافع وطلعوا بالأحياء مع فسيالهم إلى القلعة (وفيه) نبه السيد عمر النقيب على الناس وأمرهم بحمل السلاح والتأهب للجهاد في الانكليز حتى مجاورى الأزهر وأمرهم بترك حضور الدروس وكذلك أمر المشايخ المدرسين بترك إلقاء الدروس . (وفيه) وصل عابدين بيك وعمر بيك وأحمد أغالاظ أوغلى من ناحية قبلى وأشيع وصول الباشا بعد يومين . وفى (يوم الاثنين) وصل أيضا جملة من الرؤس والأسرى إلى بولاق فطلعوا بهم على الرسم المذكور وعدتهم مائة رأس وإحدى وعشرون رأسا وثلاثة عشر أسيرا وفيهم جرحى ومات أحدهم على بولاق ففقطعوا رأسه ورشقوها مع الرؤس وشقوا بهم من وسط المدينة آخر النهار .

(٢) الحكومة تحتكر صناعة النشوق ونوزعه بالأكراه على الأهالى

وتطبق نفس النظام على شراب المرقى (١)

ومن حوادث هذه السنة (١٢٢٤) (٢) إحداث بدعة المكس على النشوق وذلك أن بعض المتصدرين من نصارى الاروام أنهى إلى كتحذا بيك أمر

(١) الجبترى ج ٤ ص ١٠٣ - ١٠٤ .

(٢) وقعت هذه السنة الهجرية في الفترة التى بدأت في ١٦ فبراير ١٨٠٩ حتى ٥ فبراير

١٨١٠ وكان الغرض من هذا النظام هو الحصول على فروق الاسعار وليس تصنيع البلاد .

النشوق وكثرة المستعملين له والدقاقين والبساعة وأنه إذا جمعت دقاؤه وصنائه في مكان واحد ويجعل عليهم مقادير ويلتزم به ويضبط رجاله وجمع ماله وإيصاله إلى الخزينة من يكون ناظرا وقيا عليه كغيرة من أقلام المكوس التي يعبرون عنها بالجوارك فإنه يتحصل من ذلك مال له صورة فلما سمع كتبنا بيك ذلك أنهاء إلى مخدمه فأمر في الحال بكتابة فرمان بذلك واختار الذي جعلوه ناظرا على ذلك خانا بخطة بين الصوريين ونادوا على جميع صناع النشوق وجمعوهم بذلك الخان ومنعوهم من جلوسهم بالأسواق والمخطط المتفرقة والمقيم على ذلك يشترى الدخان المعد لذلك من تجاره بثمان معلوم حدده لا يزيد على ذلك ولا يشتريه سواه وهو يبيعه على صناع النشوق بثمان حدده ولا ينقص عنه ومن وجده باع شيئا من الدخان أو اشتراه أو سحق نشوقا خارجا عن ذلك الخان ولو لمخالفة نفسه قبضوا عليه وعاقبوه وغرموه مالا وعينوا معينين لجميع القرى والبلدان القبلية والبحرية ومعهم من ذلك الدخان فيأتون إلى القرية ويطلبون مشايخها ويعطونهم قدرا موزونا ويلزمونهم بالتمن المعين بالمرسوم الذي يسدهم فيقول أهل القرية نعمن لأنستعمل النشوق ولا نعرفه ولا يوجد عندنا من يصنعه وليس لنا به حاجة ولا نشترىه ولا نأخذه فيقال لهم إن لم تأخذوه فما أتوا ثمنه فإن أخذوه أو لم يأخذوه فهم ملزمون بدفع القدر المعين المرسوم ثم كراء طريق المعين وكلفتهم وعليق دوابهم (ومنها) أيضا التطرون فرقوه وفرضوه على القرى محتجين أيضا باحتياج الحياكة والقزازين إليه لغسل غزل الكتان وبياض قماشه ونحو ذلك وأشنع من ذلك كله أنهم أرادوا فعل مثل هذا في الشراب المسكر المعروف بالعرق والإزام أهل القرى بأخذه ودفع ثمنه إن أخذوه أو لم يأخذوه فقليل لهم في ذلك فقالوا إن شربه بقوى أبدانهم على أعمال الزرع والزراعة

والحرث والكد في القنطرة (١) والنظالة (٢) والشادوف ثم بطل ذلك .

(٣) مظاهرات النساء احتجاجا على إلغاء نظام الالتزام كلبية (٣)

في أول ربيع أول ١٢٢٩ (٤) أبرز كتيخدا بيك (٥) فرمانا وصل إليه من الباشا يتضمن ضبط جميع الالتزام لطرف الباشا ورفع أيدي الملتزمين عن التصرف بل الملتزم يأخذ فائظه من الخزينة فلما أشيع ذلك ضج للناس وكثر فيهم اللغط وإجتمعوا على المشايخ فطلعوا إلى كتيخدا بيك وسألوه فقال نعم ورد من أفندينا أمر بذلك ولا يمكنني مخالفته فقالوا له كيف تقطعون معايش الناس وأرزاقهم وفيهم أرامل وعواجز وللواحدة قيراط أو نصف قيراط يتعيشن من إيراده فينقطع عنهن فقال يأخذن الفائض من الخزينة العامة فرادوه وناقشوه وهو يهون ويقرب ويبعد إلى أن قالوا له نكتب للباشا عرضحالا وننتظر الجواب فاجابهم إلى ذلك من باب المسايرة وفك المجلس وشرع الشيخ المهدي في ترصيف العرضحال فكتبوه وختموا عليه بعد إمتناع البعض الذي ليس له إلتزام وكثر اللغط فيهم بسبب ذلك (وفي خامسة) حضر نجع كثير من النساء الملتزمات إلى الجامع الأزهر وصرخوا في وجوه الفقهاء وأبطلوا الدروس وبددوا محافظهم وأوراقهم فتهرقوا وذهبوا إلى دورهم وكان قد إجتمع معهم الكثير من العامة واستمروا في هرج إلى بعد

(١) القنطرة تشبه الشادوف .

(٢) للنظالة أخذ الماء بالنطل وهو الدلو .

(٣) الجبرتي ج ٤ ص ص ٢٠٣ - ٢٠٤ .

(٤) كان هذا التاريخ يوافق ٢١ من فبراير ١٨١٤ .

(٥) كتيخدا بك هو نائب الباشا وكان عمدا علي متغيا عن مصر يحارب الوهابيين في

بنياد العرب .

العصر ثم جاءهم من يقول لهم كلاما كذبا سكن به حديثهم فانفض الجمع
وذهب النساء وهن يقلن تأتي في كل يوم على هذا المنوال حتى يفرجوا لنا
عن حصصنا ومعاشنا وازراقنا وفي ظن الناس وغفلتهم أن في الإثناء بقية
أو أنهم يدفعون الرزية وماء لهمو أن البساط قد إنطوى وكل قد ضل
وأضل وغوى ومال عن الصراط وإنبع الهوى وكلب الجور قد كشر
أنيا به وعوى ولم يجد له طاردا ولا معارضا ولا معاندا ولما وصل الخبر إلى
كثير من طبائخ المشايخ وقال له ما خبر هذه الجمعية بالأزهر فقال له
بسبب ما بلغهم عن قطع معاشهم قال ومن قطع معاشهم وإنما أنتم الذين
تسلطونهم على هذه الفعال لأغراضكم ولا بد أني استخبر على من أغرامهم
وأخرج من حقهم وطلب على أغا الوالى وقال له أخبرنى عن هؤلاء النساء
من أى البيوت فقال وما علمى ومن يميزهن وغالبهن وأكثرهن نساء العساكر
ولا قدرة لى على منعهن وانفض المجلس وبردت همتهن وانكشوا وشرعوا في
تنفيذ ما أمروا به وترتيبه وتنظيمه .

(٤) التجريس (١)

وفي ثامن ذى القعدة ١٢٢٩ جرسوا شيخنا وأركبوه على حمار
بالمقلوب وهو قابض بيده على ذنب الحمار ، وعمموه بمصاريق ذبيحة ، وعلى
كتفيه كرش ، بعد أن حلقوا نصف لحيته وشواربه . قيل أن سبب ذلك
أنه زور حجة تقرير على أما كن تتعلق بامرأة أجنبية وباع بعض الأماكن .
وكانت تلك المرأة غائبة من مصر فلما حضرت وجدت مكانها مسكونا

(١) الجبرتي ج ٤ ص ٢١٥ .

بالذى اشتراه ، فرفعت قصبتها إلى كتفها بليك ، ففعل به ذلك بعد وضوح القضية .

(٥) « اعتقد المغفلون أن محمد على قد تاب عن ظلم الشعب » (١)

وفي ليلة الجمعة خامس عشر رجب ١٢٣٠ (٢) وصل الباشا إلى الجيزة ليلا (٣) فأقام بها إلى آخر الليل ثم حضر إلى داره بالأزبكية فأقام بها يومين وحضر كتفها بك وأكابر دولته للسلام عليه فلم يأذن لأحد وكذلك مشايخ الوقت (٤) ذهبوا ورجعوا ولم يجتمع به أحد سوى ثانى يوم وترادفت عليه التفادم (٥) والهدايا من كل نوع من أكابر الدولة والنصارى بأجناسهم خصوصاً الأرمن وخلافهم بكل صنف من التحف حتى السرارى البيض بالحنى والجواهر وغير ذلك وأسمع فى الناس فى المصر وفى القرى بأنه قد تاب عن الظلم وعزم على إقامة العدل وأنه نذر على نفسه أنه إذا رجع منصوراً واستولى على أرض الحجاز أفرج للناس عن حصصهم ورد الارزاق الاحباسية إلى أهلها (٦) وزادوا على هذه الاشاعة أنه فعل ذلك فى البلاد القبلية ورد كل شئ إلى أصله وتناقلوا ذلك فى جميع النواحي

(١) الجبرتي ج ٤ ص ص ٢٢٠ - ٢٢١ .

(٢) كان هذا التاريخ يوافق ٢٣ من يونيو ١٨١٥ .

(٣) عاد محمد على من بلاد العرب عن طريق قنا .

(٤) مشايخ الوقت - عبيد تكمي من الجبرتي أطلقته على المشايخ علماء الازهر الذين اساءوا الى أنفسهم بتصرفاتهم اذا ما تورنوا بالمشايخ الزعماء الذين كانوا يتصدرون الحياة العامة فى مصر أبان الحكم الفرنسى ومستهل حكم محمد على .

(٥) التفادم هدايا تقدمه قدم شخصية كبيرة . !

(٦) أى أعاد نظام الاترام .

وباتوا يتخيلونه في أحلامهم ولما مضى من وقت حضوره ثلاثة أيام كتبوا أوراقا مشاهير الملتزمين مضمونها أنه بلغ حضرة أفندينا ما فعله الأقباط من ظلم الملتزمين والجور عليهم في فائظهم فلم يرض بذلك والحال أنكم تحضرون بعد أربعة أيام وتحاسبوا على فائظكم وتقضونه فإن أفندينا لا يرضى بالظلم وعلى الأوراق إمضاء الدفتر دار فترح أئمة المغفلين بهذا الكلام واعتقدوا صحته وأشاعوا أيضا أنه نصب تجاه قصر شبراخات وزير للمعلم غالى وأكابر القبط (وفي رابع عشر ربه) حضر كثير من أصحاب الأرزاق الكائنين بالقرى والبلاد مشايخ وأشرافا وفلاحين ومعهم بيارق وأعلام مستبشرين وفرحين بما سمعوه وأشاعوه وذهبوا إلى الباشا وهو يعمل رماحة بناحية القبة يروى بنادق كثيرة وميخان تعليم فلما رأهم وأخذ يروى عن سبب مجيئهم فأمر بضربهم وطردهم ففعلوا بهم ذلك ورجعوا خائبين (وفيه) حضر محمود بيك والمعلم غالى من سرحتهم وقابلوا الباشا وخلع عليهما وكساهما والبسمما فراوى سمور فركب المعلم غالى وعليه الخلع وشق من وسط المدينة وخلفه عدة كثيرة من الأقباط ليراه الناس ويكبد الأعداء ويبطل ما قبله من التقولات .

(٦) منتطقات من تقرير جون باورنج^(١) John Bowring

آراء متناقضة عن مصر وحكومتها :

وفي الحق أن ما ذاع في العالم عن آراء شديدة التناقض عن مصر وحكومة الباشا أمر لا يكاد يوجد فيه ما يدعو إلى العجب فمجال القول ذو سعة المدح والقدح على السواء وكل من ينعم النظر في محاسن مصر من دخل وفير ومحصولات جديدة ومضى في سياسة التسامح وانتشار التعليم

(١) دكتور محمد فؤاد شكرى وعبد المتصود العنانى وسيد محمد خليل : بناء دولة مصر

وإدخال فنون الحرب البرية والبحرية وتحسن المواصلات والعمل على تأمين السامحين وإحترام السلطات ومساك الباشا نفسه يستطيع أن يطالب في مزايها هذا الجانب المضيء .

أما من يريد أن يقصر همه على الجانب المظلم وهو جانب لا أمل في إصلاحه فيجد ما يقوم به الحكام من أعمال العنف وما عليه المحكومون من ضحك وإجهاذ وفيما يرتكبه القليلون من مظالم ويقاسية الكثيرون من آلام ، مورد لا ينضب ومعينا لا يفيض . ولو حكمتنا على أحوال الشعب بمقياس حضارتنا وطبقا لنوازع الخير التي يدعو إليها الدين المسيحي ، لوجدناها جديرة بالأسى غير أننا إذا وازنا بين ماتم في مصر بعد كنزاح في سبيل الإصلاح ، وماتم في أى بلد إسلامي آخر انتهينا إلى نتائج على أكبر جانب من الفائدة والأهمية .

الموقع الجغرافي :

ولابد أن يكون للموقع الجغرافي كذلك أثر في حكومة كل بلد وأحواله في نهايته الأمر ولما كانت مصر واقعة على حدود افريقية وآسيا ، مع قربها من أوروبا وسهولة اتصالها بها ، وكانت بطبيعتها حديقة غناء ومستودعا للخيرات ، فسوف تصبح بحكم الظروف من أعظم الأسواق في العالم القديم . ولا بد من أن تكون مركزا من مراكز النفوذ تكفي نفسها بنفسها أو قفت عند حد الاعتماد على ما ينشأ بينها وبين غيرها من علاقات تجارية على مر الأيام .

عدد السكان :

تختلف الآراء اختلافا كبيرا بشأن عدد سكان مصر في الماضي والحاضر على السواء فهذا العدد غير معروف على وجه التحديد ، منذ ذكر هيرودوت أن مصر كانت تضم عشرين ألف مدينة أهلة بالسكان في العصور الأولى من

تاريخها ، غير أن هذا النوع من الكتابة فيه غموض وإبهام . ويظن مع هذا أن سكان مصر لم يقل عددهم عن ٨٠٠٠٠٠٠ نفس في عصورها السحيقة وكانوا . ٣٠٠٠٠٠٠ حسب ديودور الصقلي وعندنا كتب (فاني) Volney قدرهم بمليونين وثلاثمائة ألف وهو عدد قد لا يبعد كثيرا عن تعدادهم في الوقت الحاضر ، إذ تقدر الحكومة عددهم بثلاثة ملايين ومائتي ألف ، غير أنه إستحال على أن أنتهى إلى تقدير صحيح . ويرى الواقفون على أصح المعلومات أن عدد السكان يتراوح بين ٢٠٠٠٠٠٠ ، ٢٥٠٠٠٠٠ وقد يكون عدد الأقباط بين ١٥٠٠٠٠٠ ، ٢٠٠٠٠٠٠ منهم نحو ٦٠٠٠٠ يتبعون كنيسة روما تحت رعاية أسقف يعينه البابا ويتراوح عدد الأتراك بين ١٨٠٠٠ ، ٢٠٠٠٠ كما أن هناك نحو ٣٠٠٠٠ يهودى وأقل قليلا من ٢٠٠٠٠ أرمني ، ٢٠٠٠ يوناني ، ٦٠٠٠ من الافرنج الكاثوليك .

التقاليد الإسلامية تقف في سبيل تعداد السكان :

إن قوانين المسلمين وتقاليدهم تمنع الشرطة من الاشراف على نصف المجتمع ، وهى بذلك تزيد كثيرا من أثر الصعوبات التى تقف حيزا عثرة في سبيل اعداد ما يمكن اعتباره تقديرا صحيحا لعدد السكان فبكل منزل حریم لاسبيل اليه ، ولذلك كان من الضرورة لقيد المواليد معرفة مايجرى في داخل الأسرة ، أو ايجاد وسيلة من الوسائل لارغام أربابها على الابلاغ عن يولد لهم من الأطفال غير أنه ليست هناك أية قوة تستطيع أن تنفذ اجراء يخالف التقاليد الإسلامية إلى هذا الحد ونضلا عن ذلك فإن كل محاولة لإحصاء السكان تعتبر تمهيدا لفرض ضرائب جديدة ومن ثم يجرى العمل لمقاومتها أو احباطها . وإن يصدق أحد أن التعداد لا ضرر منه . بل قد ينطوى على غرض بعيد ، مهما أكد ذلك حاكم من الحكام أو هيئته من الهيئات . ولهذا يعاون

كل فرد أخاه في التخلّص من الأدلاء بالبيانات المطلوبة أو تزويدها .

محاولات الباشا لعمل إحصاء :

وقد حاول محمد علي منذ سنوات قليلة أن يعرف عدد سكان عاصمته القاهرة على وجه التحقيق ولكنه فشل في محاولته ، إذ أن التضامن في مقاومة السلطات لم يكن مقصورا على الطبقات الدنيا وحدها بل إن أفرادا من ذوي المكانة ، حتى من أولئك الذين تربطهم بالبلاط صلة مباشرة ، كان لهم ضلع في مقاومة التعداد . وعلى ذلك فقد عجز عن الوصول إلى أية نتيجة يصح الاطمئنان إليها ، فكف عن متابعة هذا العمل غير أنه ليس هناك ما هو أدعى إلى أن نعم مصر بحكومة تفضل حكومتها في الوقت الحاضر من معرفة عدد سكانها على وجه التقريب . فنظام الضرائب باجمعه في البلاد مع ما يقرن به من مخالفات ، ونظام التجنيد مع ما ينطوي عليه من آلام ، يعتمدان في إحصاء سكان البلاد على مجرد الحدس والتخمين ، وقد اتضح لي عدة مرات أن أبحاث الباشا في هذا الموضوع ، واقترحت عليه أن يسير قدما نحو غاية ، ولكن في خطأ وثيدة ، وحتى لا يصدم الناس في مشاعرهم ، كما أشرت عليه بالبده في عمل إحصاء صحيح لعدد المنازل في مختلف الجهات ، وذكرت له أن هناك أماكن كثيرة لا يعتد فيها معرفة عدد القطن في كل منزل على وجه التحقيق . وأن كل ذلك من شأنه أن يساعد الحكومة على أن تعرف عدد سكان البلاد جميعا بطريق الحدس والتخمين معرفة تقارب الحقيقة . ولما كان من المستطاع كذلك الوقوف على عدد الوفيات فإن معالجة البحث من أسهل نواحيه قد تؤدي في النهاية إلى تذليل أصعبها .

ما يعترض عمال الإحصاء من صعوبات :

إن مهمة تعداد السكان في الشرق ستظل على الدوام مبعث حيرة وارتباك ،

ذلك لأن لدى الشرقيين عادة فكرة عن الأرقام بشويها الاضطراب والغموض .
فقد حدث أن ذهبت إلى إحدى القرى أسأل شيخها عن عدد ماتحويه من
منازل ، فقال إنها عشرة ، مع أنى كنت قد أحصيتها من قبل فوجدتها مائة
وفضلا عما هناك من غموض شديد فيما لديهم من فكرة عن الأرقام فإن
هناك عزوفا من جانبهم عن إعطاء بيانات صحيحة عن عدد السكان خوفا
من أن يؤدي ذلك إلى مضايقات مالية . ومن المحقق أن التجنيد باستنزافه على
الدوام موارد مصر من الرجال قد أدى إلى نقص مخيف في عدد سكان
البلاد كما هو الحال في جميع أنحاء الامبراطورية العثمانية .

كثرة النسل عند المصريين :

لا شك في أن قدرة سكان وادى النيل على التناسل عظيمة ، فكلما سادت
فترة هدوء قهيرة وامتنعت مطالب الجيش ، زاد عدد السكان وعدد المواليد
من الأطفال في سرعة فائقة . وقد لاحظت ذلك في الفيوم بنوع خاص ،
حيث مضت عدة سنوات دون أن يطلب أحد للتجنيد ، فاحتلت المدن
والقرى بالأطفال . وفي بلد كهـمـر ، تتفاوت فيه نسبة الإناث إلى الذكور
تفاوتا جـد عـظـيـم ، يساعد تعدد الزوجات دون شك على زيادة الاسراع في
سد الفراغ الناشئ عن الحاجة الدائمة إلى الشبان . ولو عاشت البلاد في
هدوء وسلام ، لتضاعف عدد سكانها في سنوات قليلة جدا كيف لا وسبل
الرزق ميسرة ، والاقبال على الأيدي العاملة لا ينقطع ، وقد بلغ من شيوع
الزواج المبكر وقدرة المصريين على التوالد أن صار من النادر أن ترى شابة
لا تحمل طفلها على كتفها ، غير أن تفاوت النسبة بين الجنسين تفوق حد التصور ،
إذ يتضح من بيان الحكومة في هذا الشأن أن نسبة النساء إلى الرجال هي
١٣٥ إلى ١٠٠ ، ولكني أظنها أعلى من ذلك بكثير .

التجنيد :

وقد نشطت حركة التجنيد هذا العام نشاطا عظيما . ونقص عدد الذكور مرة ثانية نقصا كبيرا وأخذ الناس يلجئون من جديد إلى تشويه أبدانهم حماية لأنفسهم من الالتحاق « بالنظام » بعد أن بطل ذلك بضع سنوات . والتجنيد ، كما ينبغي بالطريقة المختلطة التي جرى عليها العمل حتى الآن والتي أعتقد أنها في سبيل الإصلاح ، ينتزع من الأيدي العاملة عددا عظيما من الرجال يفوق إلى حد كبير ما تتطلبه خدمة الجيش . فكثيرون هم الذين يهجرون أراضيهم ، وكثيرون هم الذين يبترون أعضاء من أطرافهم هربا من التجنيد ، أما من يجمعون قسرا فيزيد عددهم زيادة كبيرة على العدد المطلوب ، وكان من أثر ذلك أن تعطلت أعمال الزراعة وشاعت بين الموظفين الرشوة ومراعاة الخواطر ، وهي مساوئ شنعاء ، فعلى الفلاح إذا كان أيسر حالا من جيرانه ، أن يفدى نفسه بالمال المرة تلو الأخرى .

الزواج :

يتزوج النساء عادة من سن الثانية عشرة فما فوقها ، وقبلما يتزوجن بعد العشرين ويندر أن تنجب المرأة من الطبقات الراقية عددا كبيرا من الأطفال ، ولكن وفيات الأطفال كثيرة جدا حتى بين هذه الطبقات وفي الحق أن عدد من يموت منهم في كل طبقة من طبقات المجتمع ، وبخاصة بين الفقراء ، كبير يفوق حد التصور والتصديق ، ويمكن أن يقال إن نصف المواليد يموتون خلال العام الأول بعد ولادتهم . هذا إلى أن حوادث سقط الجنين كثيرة الوقوع وكذلك الشأن في حالات الاجهاض المقصود ، إذ أن القيام بهذه العملية لا يكاد يعتبر أمرا يؤخذ عليه في نظر المجتمع ، بل إن القانون لأكثر تساميا في هذا الصدد ، وكثيرا ما يحتاج الجسدي قري بأكلما ،

فاتكا بالجملة العظمى من شبابها ، إلا أن إدخال طريقة التطعيم وضع حدا
لفتكاته في كثير من الجهات . ومنذ عهد قريب اتخذ الباشا من الوسائل ما يكفل
الحصول على مقادير كافية من الطعام . وتبدو معارضة الملاحين للتطعيم
واضحة في بعض الأقاليم غير أنه من الممكن التغلب على هذا النفور من
جانبهم إلى حد ما . والبدو أقل ثمانعة في التطعيم وكثيرا ما يقصدون إلى
المدن ليحصلوا على الطعام ثم لا يترددون في أن يطعموا به .

الوفيات :

ومهما بدا عدد الوفيات في مصر كبيرا فإن المستعيرين من الأهالي يرون
أن هذا العدد قد نقص في السنوات الأخيرة نقصا ظاهرا فاقامه الأوربيين
في البلاد وإنشاء مدارس للطب وإيجاد أقسام طبية في الجيش ، وذووع
بعض المبادئ الأولية لعلم الطب بين طبقات الشعب ، كل ذلك زاد كثيرا
فيما أتيح للناس من فرص الحياة . ومع أن المعلومات الطبية كانت حتى الآن
عاجزة كل العجز عن أداء ما يرجى من وراءها ومع أن بضاعة المنتظمين من
العلم قليلة فإن استخدام الرقي والتأتم أصبح الآن أقل منه فيما مضى ، وبدأ
الناس يعتقدون أن الالتجاء إلى العقاقير الطبية أكثر فائدة وأعظم جدوى .
ويرضى أبناء العرب الآن بملىء اختيارهم أن تجرى لهم عمليات جراحية
وقد زاد في ثقتهم ما حالف بعض الأطباء الأوربيين من نجاح وتوفيق وإذا
استثنينا كبريات المدن فإن المرء لا يكاد يعثر حتى في وقتنا هذا على من تطيب
يفضل حلاق القرية ، بل إن شدة الحاجة إلى الأطباء والجراحين تؤدى إلى
التضحية بصحة الكثيرين وأرواحهم حتى في القاهرة نفسها وغيرها من المدن
الكبيرة . ومرض الزهري واسع الانتشار بين أبناء العرب في العاصمة ، ولم
يتخذ أى تدبير لمعالجه أو للحيلولة دون تفشيه . وقد علمت أن جميع إقاليم

الفيوم وهو اقليم آهل بالسكان ليس به متطبيب واحد على بجانب من القنطرة
والذكاء . وقبلما يعيش من نسل الأتراك من يكفل بقاء سلالتهم في مصر ،
اذ يكاد الأطفال جميعا يموتون ، وإنما يبقى على الأتراك ما يستوردون من
المماليك ، فقد نبئت أن أحد الكشاف الترك أنجب مالا يقل عن ثمانين طفلا ،
ولكن لم يبلغ منهم سن الرجولة غير واحد فحسب ، ولا يكاد يوجد أحد
من ذرية الجيل الماضي من المماليك ، بل إنه لا يمكن العثور على غير القليلين
جدا من الأطفال الذين يولدون من أبا تركي وأم عربية (ويطاق عليه
اسم شلبي) .

(٧) معاهدة لندن

١٥ يوليو سنة ١٨٤٠

لما طلب صاحب العظمة السلطان من أصحاب الجلالة ملكة بريطانيا
العظمى وامبراطور النمسا وملك روسيا وقيصر روسيا تقديم المساعدة له
في المحنة التي وقع فيها على أنر سالوك محمد علي العبدائي نحوه ، تلك المحنة
التي عرضت سلامة الدولة العثمانية وعرش الخلافة للخطر ، رأى أصحاب
الجلالة مراعاة للود الذي يربط بينهم وبين السلطان ورغبة في السلم وفي صيانة
الدولة وانباعا لنص المذكرة المشتركة التي قدمت للباسب العالي في ٢٧ يولية
سنة ١٨٣٩ ومنعاً لاهراق الدماء التي تسيل في سوريا بين موظفي الباشا
ورعية السلطان ...

إتفق أصحاب الجلالة وعظمة السلطان على عقد المعاهدة الآتية :-

١ - أن تعمل الدول المتفقة بالتضامن على إرغام محمد علي على قبول

الشروط التي إتفق عليها .

٢ - إذا رفض محمد على قبول الشروط التي سيعرضها عليه السلطان فعلى الدول ، بالاتفاق مع السلطان ، أن تأخذ التدابير الفعالة لتنفيذ شروط الاتفاق بواسطة قطع طريق الاتصال بين مصر وسوريا ومنع إرسال الأدوات والمؤن الحربية من البلدان . وتنفيذا لذلك تصدر ملكة بريطانيا وامبراطور النمسا الأوامر اللازمة لاسطوليهما بالبحر المتوسط لمساعدة رعائيا السلطان الذين يظهرون ولاءهم وطاعتهم .

٣ - إذا حاول محمد على بعد اصراره على رفض الشروط المقدمة إرسال قواته البرية أو البحرية نحو القسطنطينية فإن الدول بواسطة سفرائها بالقسطنطينية تعمل ، بناء على طلب السلطان ، كل ما يصحون البوغازات والآستانة . وتعود القوات التي تستخدم لهذا الغرض إلى بلادها عندما يأمر السلطان .

٤ - يجب ألا تعتبر هذه المساعدة المذكورة في المادة السابقة بمثابة خرق للقاعدة القديمة القائلة بإغلاق البوغازات أمام جميع السفن الحربية الخاصة بأية دولة وتصريح الدول والسلطان باحترام هذه القاعدة .

بالمرستون . نيومان . بولوف . برنوف . شكيب
(إنجلترا) (النمسا) (روسيا) (روسيا) (تركيا)

قانون خاص

(ملحق بمعاهدة لندن ١٥ يولية سنة ١٨٤٠)

بعلن عظمة السلطان عزمه على منح محمد على الشروط الآتية :-

١ - بعد السلطان بمنح محمد على وذريته من أولاده من بعده حكومة مصر . وزيادة على ذلك بعد السلطان بمنح محمد على مدة حياته حكومة جنوب الشام حسب الحدود المعينة بعد ، ومنح اعطائه لقب والى عكا وحكومة الحصن . ويشترط السلطان لهذه المنح قبول محمد على لها فى مدى عشرة أيام بعد إعلانها إليه بواسطة مندوب عثمانى يرسله السلطان إلى الاسكندرية وبشرط اصدار التعليمات اللازمة باخلاء شبه جزيرة العرب وجزيرة كريد وإقليم أطنة .

٢ - إذا رفض محمد على الشروط المقدمة بعد عشرة أيام فيسحب السلطان منحه حكومة عكا لمدة حياته ويوافق على ابقاء منحه الحق الوراثى فى حكومة مصر بشرط قبولها فى مدى عشرة أيام أخرى بالشروط المذكورة فى المادة السابقة .

٣ - تعين الجزية حسب الشروط التى سينتهى محمد على بقبولها .

٤ - وعلى كل حال يجب أن يرد محمد على الأسطول العثمانى بكل أدواته ويسلم للمندوب العثمانى الذى سيعرض عليه الشروط دون يكون لمحمد على حق فى أى طلب من الباب العالى بخصوص تكاليف الأسطول مدة وجوده بمصر .

٥ - جميع القوانين والمعاهدات النافذة فى الدولة تطبق على مصر وعكا كغيرها من أجزاء الدولة .

٦ - القوات البرية والبحرية التي تكون لباشا مصر وعكا تعتبر جزء
من قوات الدولة .

٧ - يعتبر هذا القانون كأنه متمم للمعاهدة وداخل فيها حرفا بحرف .
بالمرستون . نيومان . بولوف . برنوف . شكيب .

قرار خاص

تابع للمعاهدة

انجازا للمهمة التي أخذ مندوبو الدول على عاتقهم القيام بها ونظرا لبعدها
المسافة التي تفصل العواصم عن بعضها وما يتطلبه ذلك من مرور الوقت الطويل
قبل المصادقة النهائية على الاتفاق يرى المندوبون ضرورة التعميل بالموافقة
نظراً للحالة الواقعة في سوريا وخدمة للإنسانية ومراعاة اللازمة الواقعة في
السياسة الأوروبية .

ويرون أيضا ضرورة تنفيذ المادة الثانية من المعاهدة دون إنتظار
للمصادقة النهائية فيقدم الباب العالي نص الشروط لمحمد علي من غير تأخير
ويشارك قناصل الدول في مصر مع مندوب السلطان في عرض الشروط
وإستخدام كل نفوذهم في حرض محمد علي على قبول الشروط . وسترسل
التعليمات للأساطيل الواقعة في البحر الأبيض للاتصال مع القناصل .

بالمرستون . نيومان . بولوف . برنوف . شكيب .

(٨) فرمان سلطانی إلى محمد علی بتقلیده حکم السودان

بغير حق التوارث

١٣ فبراير ١٨٤١ الموافق ٢١ ذی القعدة ١٢٥٦

لوزيری محمد علی باشا وإلى مصر المعبودة إلیه مجددا ولاية مقاطعات
نوبيا والدارفور وکردفان وسنار .

إن سدتنا الملوکیة كما توضیح فی فرماننا السلطانی السابق قد ثبتتکم علی
ولاية مصر بطریق التوارث بشروط معلومة وحدود معينة وقد قلدتکم فضلا
علی ولاية مصر ولاية مقاطعات النوبة والدارفور وکردفان وسنار وجميع
توابعها وملحقاتها الخارجة عن حدود مصر ولكن بغير حق التوارث فبقوة
الاختیار والحكمة التي إمتزمت بها تقومون بإدارة هاته المقاطعات وترتيب
شئونها بما يوافق عدالتنا وتوفیر الأسباب الآيلة لسعادة الأهليين وترسلون فی
کل سنة قائمة إلى بابنا العالی حاویه بیانات الإيرادات السنوية جميعها .

(٩) فرمان حق الوراثة لمحمد علی فی حكومة مصر

بتاریخ یونیه سنة ١٨٤١

« رأینا بسرور ما عرضتموه من البراهین علی خضوعکم وتأكید أمانتکم
وصدق عبودیتکم لذاتنا الشاهانية ولمصاحبة بابنا العالی . فطول اختیارکم
وما لکم من الدراية بأحوال البلاد المسلمة إدارتها لکم من مدة مدیده
لا یترکان لنا ريبا بأنکم قادرون بما تبدونه من الغيرة والحكمة فی إدارة
شئون ولایتکم علی الحصول من لدنا الشاهانی علی حقوق جدیدة من
تعطفاتنا الملوکیة ونفقتنا بکم . فتقدرون فی الوقت نفسه إحساناتنا الیکم

قدرها وتجهدون ببث هذه الزايا التي إمتزتم بها في أولادكم . ولذلك صممنا على تثبيتكم في الحكومة المصرية المبينة حدودها في الخريطة المرسومة لكم من لدن صدرنا الأعظم ومنحناكم فضلا عن ذلك ولاية مصر بطريق التوارث بالشروط الآتية بيانها .

« متى خلا منصب الولاية المصرية تنتقل الولاية بالارث منكم إلى أولادكم فأولاد أولادكم عن الذكور من ذريبتكم ثم يصدر الأمر بالتعيين من لدنا . وإذا انقرض نسل الذكور من أولادكم فيعين الباب العالي شخصا آخر في الحكم ولا يكون لأولاد النساء من ذريبتكم حق أيا كان في الوراثة .

« على أن حق التوارث الممنوح لوالى مصر لا يمنحه رتبة ولا لقباً أعلى من رتبة سائر الوزراء ولقبهم ولا حقاً في التقدم عليهم بل يعامل بذات معاملة زملائه . وجميع أحكام خطنا الشريف الهايوني الصادر في « كلخانة » وجميع العهود المعقودة أو التي ستعقد في مستقبل الأيام بين الساب العالي والدول المتحابة يتبع الاجراء على مقتضاها جميعها في ولاية مصر أيضاً . وكما هو مفروض على المصريين من الأموال والضرائب يجري تحصيله باسمنا الموكى . ولكن لا يكون أهالى مصر وهم من رعايا بابنا العالي معرضين للمضار والأموال والضرائب غير القانونية يجب أن تنظم تلك الأموال والضرائب المذكورة حسب ترتيبها في سائر الممالك العثمانية ويرسل إلى خزانتنا السلطانية المبلغ الذى سيقدر في فرمان خاص مع بيان كيفية تحصيله بما يناسب إيرادات البلاد ^(١) هذا فضلا عن إرسال الغلال والخضر المعتاد إرسالها إلى المدن المقدسة .

« ولما كان من المقرر أن يعين بابنا العالي ترتيباً لسلك النقود لما في ذلك

(١) تقرر أن يكون هذا المبلغ ٨٠٠.٠٠٠ كيس أى ٤٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه .

من الأهمية بحيث لا يعود يحدث فيها خلاف لا من جهة العيار ولا من جهة القيمة إقتضت إرادتى السنية أن أصرح بسك النقود فى مصر ولكن النقود الذهبية والفضية الجائز لحكومة مصر ضربها باسمنا الشاهانى هى يجب أن تكون معادلة للنقود المضروبة فى الآستانة سواء كان من قبيل عيارها أو من قبيل هيئتها وطرزها .

« ويكفى أن يكون لمصر ثمانية عشر ألف نفر من الجند للمحافظة فى داخلية مصر ولا يجوز أن تتعدوا هذا العدد لأى سبب ما . ولكن حيث أن قوات مصر البرية والبحرية معدة لخدمة الباب العالى كسائر قوات المملكة العثمانية فيسوغ أن يزداد هذا العدد فى زمن الحرب بما يرى موافقا فى ذلك الحين . على أنه بحسب القاعدة الجديدة المتبعة فى كافة ممالكنا بشأن الخدمة العسكرية بعد أن يخدم الجند مدة خمس سنوات يستبدل بهم سواهم من العساكر الجديدة .

« فهذه القاعدة يجب اتباعها أيضا فى مصر بشرط أن نستعمل فى جمع الجنود ما تقتضيه واجبات الانسانية والنزاهة والسرعة اللازمة ويرسل إلى الآستانة سنويا اربعمائة جندى . ويجب أن لا تختلف هيئة الملابس والعلامات ورايات الجنود المصرية عن مثلها من ملابس ورايات باقى الجنود العثمانية . وكذا ملابس الضباط . وعلامات إمتيازهم وملابس الملاحين وضباط البحرية المصرية ورايات سفنها يجب أن تكون مماثلة للملابس ورايات وعلامات رجالنا وسفنتنا . وللحكومة المصرية أن تعين وترقى الضباط البريين والبحريين حتى رتبة قائممقام أما ما كان أعلى من هذه الرتبة فالنعيين إليها راجع لإرادتنا الشاهانية . ولا يسوغ لوالى مصر أن ينشئ من الآن فصاعداً سفناً حربية إلا بإذننا المخصوص ، وحيث أن الإمتياز المعطى بورائه ولاية مصر خاضع

للشروط الموضحة أعلاه في عدم تنفيذ أحد هذه الشروط موجب لإبطال هذا الامتياز والغائه . وبناء على ذلك أصدرنا خطنا هذا الشريف المملوكي كي تقدروا أنتم وأولادكم وذريعتكم قدر منحتنا الشاهانية فتمتعوا كل الاعضاء باتمام الشروط المقررة فيه وتحموا أهالي مصر من كل ظلم وتكفلوا أمنيتهم وسعادتهم مع إخبار بابنا العالي عن كل المسائل المهمة المتعلقة بالبلاد المعهودة ولايتها اليكم » .

(١٠) فرمان سنة ١٨٧٣ .

من المعلوم لديكم أنكم استدعيتم منا جميع الخطوط الهايونية والأوامر الشريفة السلطانية التي صدرت من منذ توجيه الخديوية الجليلة بطريق التوارث إلى عهدة والى مصر الاسبق محمد علي باشا المرحوم إلى يومنا هذا سواء كانت بخصوص تعديل توارث الخديوية المصرية أو إعطاء بعض إمتيازات حسبما استوجبتها. موضع الخديوية وأمزجة الالهـ الى وطبائعها الخصوصية وجعلها فرمانا واحداً مع التعديلات اللازمة في احكامها والتفصيلات المقتضية في عباراتها بشرط أن يكون هذا فرمان الجديد قائماً مقام فرمانات السابقة وأن تكون الاحكام المندرجة فيها معمولاً بها ومرعية الاجراء على الدوام والاستمرار فقد قورن استدعائكم هذا بمساعدتنا الجليلة المملوكية . وهانحن نذكر ونبين لكم احكامها على الوجه الآتي :

لما تحقق لدينا أن تعديل أصول توارث الخديوية المصرية التي صار تعيينها بالفرمان العالي الصادر في اليوم الثاني من شهر ربيع الأول من شهور سنة ١٢٥٧ الموضح أعلاه بالخط الهايوني وتبديلها بأصول حصر الوراثـة الخديوية في أكبر أولاد خديو مصر بطريق سلسلة النسب المستقيم بأن يصير تخصيص مسند الخديوية الجليل وتوجيهه إلى أكبر أولاد الخديو المذكور وبعده إلى

أكبر أولاد هذا الأكبر المذكور وهكذا على النسب المستقيم الذكورى على الدوام يكون مستلزما لحسن إدارة الخديوية المصرية وجالبا لاستكمال سعادة أحوال أهاليها وسكانها . هذا ، مع ما حصل لدينا من استحقاق مساعيكم الجميلة المصروفة في استحصال معمورية الاقطار المصرية المهمة الجسيمة ورعاية أهاليها وحصول وثوقنا بكم واعتمادنا الكامل عليكم فلاجل أن يكون دليلنا باهرا على ذلك فقد أجرينا تعديل توارث الخديوية المصرية وتعيين وصايتها على الطريق الآتى بيانها وهى أن خديوية مصر الجلييلة وملحقاتها وجمااتها المملوكة الجارية إدارتها بمعرفتها مع ماصار الحاقها بها أخيرا من قائمة اميتى سواكن وممهور وملحقاتها بصير توجيها بعدكم على الطريق المار ذكرها إلى أكبر أولادكم الذكور وبعده إلى أكبر أولاد من يكون خديويا على الاقطار المصرية من أولادكم وإذا انحلت الخديوية المصرية بألا يكون للخديوى ولد ذكر بصير توجيها إلى أكبر اخواته الذكور وإذا لم يوجد له اخ بقيد الحياة فالى أكبر أولاد الاخ الأكبر وهكذا تتخذ هذه الاصول قانونا مستمرا وقاعدة مرجعية أبدية فى توارث الخديوية المصرية ولا يصير انتقال الوراثة الخديوية إلى الأولاد الذكور المتولدة من اولادكم الاناث أصلا .

ولاجل تأمين أصول توارث الخديوية المصرية سنذكر صورة تشكيل الوصاية المقتضية فى ادارة الأمور الخديوية فيما إذا انحلت الخديوية وكان الوارث الذى هو أكبر أولادكم الذكور صغيرا صبيا وهى أن الخديوية المصرية إذا انحلت وكان أكبر أولادكم الذكور أغنى الوارث صغيرا وصبيا بأن يكون عمره أقل من ثمانى عشرة سنة ولو أنه يهيم خديو بالفعل حسب إستحقاق الوراثة فى الحال يصدر فرمانا من طرف السلطنة السنية بتوليته على الخديوية لكن إذا كان الخديو السالف عين ونهيب وصيا ورتب هيئة

وصاية لأجل إدارة أمور الخديوية لحين بلوغ الخديو اللاحق العبي إلى سن الثمانى عشرة سنة وكتب منه وصاية بذلك وختم عليها هو وختم أيضا إثنان من الأمراء المصريين المأمورين باحدى المأموريات المصرية على طريق الاشهار وأجرى الوصاية هكذا فالوصى مع هيئة الوصاية المذكورة يأخذ بزمام الادارة فى الحال وبعد ذلك تعرض بالكيفية إلى الباب العالى وبصير التصديق على الوصى وهيئة الوصاية من طرف الدولة العلية بفرمان عال فيبقى الوصى وهيئة الوصاية على ما هم عليه لحين البلوغ وأما إذا انحلت الخديوية ولم يعين الخديوى السالف وصيا ولا رتب هيئة الوصاية على الوجه المذكور فتتشكل هيئة الوصاية من الذوات المأمورين على الداخلية والجهازية والمالية والخارجية ومجلس الاحكام المصرية وسر دارية العساكر المصرية وتفتيش الاقاليم ويعير إنتخاب وصى فى الحال من هؤلاء المأمورين على الوجه الآتى ذكره وهو أنه فى تلك الساعة تصير المذاكرة والمداولة ما بين هؤلاء الذوات فى حق إنتخاب وصى منهم فاذا حصل اتفاقهم أو اتفاق أكثرية أرائهم على تسمية وجعل ذات منهم وصيا بتعيين ذلك بالذات وصيا على الخديوية وإذا اختلفت الآراء بأن رغب نصفهم فى تعيين ذات والنصف الآخر فى تعيين ذات آخر يكون إجراء وصاية الذات المأمور على المأمورية المهمة والمقدمة فى الذكر من تلك المأموريات أعنى المأمور على المأمورية المقدم ذكرها على الترتيب المحرر آنفا من الداخلية إلى آخره وتشكل هيئة الوصاية من الذوات الباقية بعده ويباشرون إدارة الامور الخديوية مع الوصى وتعرض الكيفية بمضبطة من طرفهم إلى طرف سلطتنا السنية ويعير التصديق عليها بالفرمان الشريف وكما أنه لا يجوز تعديل الوصى وتغيير هيئة الوصاية قبل ختام مدتها فى الصورة الأولى أعنى فيما إذا كان تعيين الوصى وترتيب الوصاية وتركيب

أعضائها بمعرفة الخديو السالف فكذلك في العبورة الثانية أعنى فيما إذا كان انتخاب الوصى بمعرفة المأمورين المذكورين لا يجوز تبديل الوصى ولا تغيير هيئة الوصاية ولا أعضائها في تلك المدة وإذا توفى أحد من أعضاء هيئة الوصاية في ظرف تلك المدة يصير انتخاب واحد من المأمورين المصرية بمعرفة الباقين وتعيينه بدل المتوفى وإذا توفى الوصى في تلك المدة يصير انتخاب واحد من أعضاء هيئة الوصاية بمعرفةهم على الوجه السابق وجعله وصيا وانتخاب واحد من المأمورين المصرية والحاقه بأعضاء هيئة الوصاية بدل الذى نصب وصيا. وبمجرد بلوغ الخديو العيسى إلى سن الثمانى عشرة سنة صار رشيدا وفاعلا مختارا فيما شر هو بنفسه إدارة أمور الخديوية المصرية مثل سلفه وهذا حسب ما تقرر لدينا واقتضت ادارتنا الملوكية .

ولما كان تزايد عمارة الخديوية المصرية وسعادة حالها وتأمين رفاهية الاهالى والسكان وراحتهم من اهم المواد الملزمة المرغوبة لدينا وإدارة المملكة الملكية والمالية ومنافعها المادية وغيرها المتوقف عليها تأسيس واستكمال وسائل الرفاهية واسبابها عائدة على الحكومة المصرية فنذكر بيان كيفية تعديل الامتيازات وتوضيحها بشرط بقاء كافة الامتيازات المعطاة قديما وحديثا من طرف الدولة العلية الى الحكومة المصرية واستمرار جريانها خلفا عن سلف وتلك الكيفية هى أنه لما كانت ادارة المملكة بكل الصور والحالات سواء كانت ادارتها الملكية أو المالية أو كافة منافعها المادية وغيرها هى من المواد العائدة على الحكومة المصرية والمتعلقة بها ومن العلوم أن أمر ادارة أى مملكة كانت وحسن نظامها وتزايد معمريتها وثروة أهاليها وسكانها لا يتيسر

الابتوفيق معاملة لانها وتطبيق اجراءاتها العمومية بالاخوال والمواقع وأمزجة
الاهالى وطبائعها فقد أعطينا لكم الرخصة الكاملة فى اعمال قوانين ونظامات
داخلية على حسب لزوم المملكة وكذا لاجل تسهيل تمشية وتسوية كافة
المعاملات سواء كانت من طرف الحكومة أو من طرف الاهالى مع الاجانب
وترقى وتوسع الصنائع والحرف وأموال التجارة وأموال المضطية مع الاجانب
قد اعطينا لكم الرخصة الكاملة فى عقد وتجديد المقاولات مع مأمورى الدول
الاجنبية فى حق الكمرك وأموال التجارة وكافة المعاملات الجارية مع الاجانب
فى أمور المملكة الداخلية وغيرها بعمورية لا تستلزم إخلال معاهدات الدولة
العليا البوليتمية وكذا يكون خديو مصر جازم التصرفات الكاملة فى الأمور
المالية وقد صار اعطاء المأذونية التامة فى عقد استقراض من الخارج بلا
استئذان من الدولة العلية فى أى وقت يرى فيه لزوما للاستقراض بشرط أن
يكون باسم الحكومة وكذا لكون أمر المحافظة وصيانة المملكة الذى هو
الأمر المهم المعتنى به زيادة عن كل شيء من أقدم الوظائف المختصة بخديو مصر
فقد أعطينا له الرخصة الكاملة فى تدارك كافة اسباب المحافظة وتأسيسها وتنظيمها
وكذا فى تكثير أو تقليل مقدار العساكر المصرية الشاهانية بلا تحديد على
حسب اللزوم وكذا أبقينا لخديو مصر الامتياز القديم فى حق اعطاء رتبة
اميرالاي من الرتب العسكرية واعطاء رتبة ثانية من الرتب الديوانية بشرط
أن المسكوكات الجارية ضربها بمصر تكون باسمنا الملوكى وأن تكون اعلام
وصنائج العساكر البرية والبحرية الموجودة فى الخطة المصرية كالاعلام وصنائج
سائر عساكرنا الشاهانية بلا فرق وبشرط عدم إنشاء سفن مدرعة بالحديد
فقط بدون استئذان أما غيرها من السفن الحربية فانها جائز إنشاؤها بلا
استئذان ولأجل اعلان المواد المشروحة أعلاه وتأييدها أصدرنا لكم أمرا

هذا الجليل القدر من ديواننا الهايوى بمقتضى ارادتنا الملوكية وصار توشرح
اعلاه بخططنا الهايوى واعطاؤه لكم متما ومكملا ومعدلا ومصححا للخطوط
الهايوية والاوامر الشريفة الصادرة لحد هذا التاريخ سواء كان فى تأسيس
وترتيب ورائة الحكومة المصرية أو فى تشكيل هيئة الوصاية أو فى ادارة
الاوامر المملكية والعسكرية والمالية والمنافع المادية والمواد السائرة بشرط
تكون الاحكام المندرجة بهذا فرمان الجديد نافذة وباقية ومرعية الاجراء
على ممر الزمان وقائمة مقام احكام الفرمانات السالفة على ما اقتضته ادارتنا
لملوكية فيلزم أن تعملوا قدر لطف عنايتنا الملوكية واداء شكرها لصرف جل
هممكم فى حسن ادارة أمور الخطة المصرية واستكمال اسباب وقاية أمنية
الاهالى المنوطة بها واستحصال راحتهم على حسب ما جلبتم عليه من الشيم
المرغوبة والغيرة والاستقامة وما اكتسبتموه من الوقوف والمعلومات فى احوال
تلك الاقطار وأن تراعوا إجراء الشروط المقررة فى هذا فرمان الجديد
وأداء المائه والخمسين الف كيس التى هى وبركوم مصر المقطوع سنويا بأوقاتها
وزمانها إلى خزنتنا الجلييلة الشاهانية على الترتيب والقاعدة المرعية فى ذلك
(١٥٠ عن كتاب حقائق الاخبار)

تحريرا فى سنة ١٢٩٠ .

المجموعة الرابعة

الوثائق الخاصة بتاريخ قناة السويس

(١) عقد الامتياز الأول الصادر من محمد سعيد باشا والى مصر

إلى فرديناند دي ليسبس فى ٣٠ من نوفمبر ١٨٥٤ لإنشاء شركة

تقوم بحفر واستغلال قناة السويس

وجهه صديقنا الميسير فردينان ديلسبس نظرنا إلى الفوائد التى تعود على مصر من وصل ما بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر بإنشاء طريق للملاحة صالح لمروور السفن الكبرى وأبان أن فى الامكان تأسيس شركة لهذا الغرض تؤلف من أصحاب رؤوس الأموال المنتمين إلى جميع الدول وارتفعينا التدابير التى عرضها علينا ورخصنا له بموجب هذا ترخيصها مطلقا فى تأسيس وإدارة شركة عالمية لشق برزخ السويس وإستغلال قناة بين البحرين مع الاذن له فى القيام بجميع الأعمال من مبان وغيرها أو العهد بها إلى الغير على أن تتكفل الشركة بتعويض الأفراد مقدما إن دعت الحال إلى نزع ملكيتهم للمنفعة العامة . كل ذلك مع مراعاة الحدود والشروط والالتزامات المبينة فى المواد الآتية .

المادة الأولى

يؤسس الميسير فردينان ديلسبس شركة تعهد إليه بإدارتها تسمى « الشركة العالمية لقناة السويس البحرية » لشق برزخ السويس وإستغلال طريق صالح للملاحة الكبرى وإنشاء أو إعداد مدخلين كافيين أحدهما على البحر الأبيض المتوسط والآخر على البحر الأحمر وبناء مرفأ أو مرفأين .

المادة الثانية

يعين مدير الشركة دائماً من قبل الحكومة ويختار ما أمكن من بين أكبر المساهمين في الشركة .

المادة الثالثة

مدة الامتياز تسع وتسعون سنة تبتدىء من التاريخ الذى تفتتح فيه قناة البحرين .

المادة الرابعة

تجرى الأعمال على نفقة الشركة وحدها وتمنح بدون مقابل جميع مايلزمها من الأراضي التى ليست ملكاً للأفراد ولا تكون التجهيزات التى ترى الحكومة القيام بها على نفقة الشركة .

المادة الخامسة

تجبى الحكومة سنوياً من الشركة ١٥ ٪ من صافى الأرباح المستخلصة من ميزانية الشركة عدا الفوائد والمحخص الخاصة بالاسهم التى تحتفظ الحكومة بحق الاكتتاب فيها لدى إصدارها وذلك دون أى ضمان من جانبها لتنفيذ الأعمال أو لقيام الشركة بمهمتها . ويوزع الباقى من صافى الأرباح على الوجه الآتى :

٧٥ ٪ للشركة .

١٠ ٪ للأعضاء المؤسسين .

المادة السادسة

يتم الاتفاق على تعريفات رسوم المرور بقناة السويس ما بين الشركة وخبديو مصر ويجبى عمال الشركة هذه الرسوم وتكون التعريفات متساوية

دائماً لجميع الدول ، ولا يجوز مطلقاً إشتراط إمتياز خاص لاحدى الدول دون سواها .

المادة السابعة

إذا رأت الشركة ضرورة وصل ما بين النيل وعمر البرزخ بإنشاء طريق صالح للملاحة أو إذا سلكت القناة البحرية طريقاً متعرجاً يرويه ماء النيل تنازلت الحكومة المصرية للشركة عن الأراضى الداخلة فى الأملاك العامة مما لا يزرع اليوم وقد بقى ويزرع على نفقة الشركة أو باشرافها .
وتنتفع الشركة بالأراضى المذكورة مع إعفائها من الضرائب عشر سنوات ابتداء من يوم افتتاح القناة ، وتدفع ضريبة العشر للحكومة المصرية فى مدة الـ ٨٩ سنة الباقية لانقضاء مدة الإمتياز وبعد ذلك لا يجوز لها المضى فى الانتفاع بالأراضى المذكورة إلا إذا دفعت للحكومة ضريبة تعادل ماسوف يفرض على الأراضى المماثلة لها .

المادة الثامنة

تلافياً لكل صعوبة تتصل بالأراضى التى ستنازل عنها الحكومة للشركة صاحبة الإمتياز يضع المسيو لينان بك المهندس المنتدب من قبلنا لدى الشركة رسماً يبين الأراضى الممنوحة سواء لإنشاء القناة البحرية وقناة التغذية المنفرعة من النيل ومؤسساتهما أو للاستغلال الزراعى وفقاً لأحكام المادة ٧ .
هذا ومن المتفق عليه أن كل مضاربة تتعلق بالأراضى الداخلة فى الأملاك العامة التى ستمنح للشركة محظورة من الآن وأن الأراضى التى كانت تخص الأفراد وبرغبون فى المستقبل سقيها من مياه قناة التغذية المنشأة على نفقة الشركة يدفعون أتاوة قدرها ٠٠٠ عن كل فدان مزروع (أو إتاوة تحدد بالاتفاق الودى بين الحكومة المصرية والشركة) .

المادة التاسعة

وأخيرا تمنح الشركة صاحبة الامتياز الحق في أن تستخرج من المناجم والمحاجر الداخلة في الأملاك العامة جميع المواد اللازمة لأعمال القناة والمباني التابعة لها مع إعفائها من الرسوم كما أنها تنتفع بهذا الاعفاء فيما يتعلق بالآلات والمواد التي تستوردها من الخارج لاستغلال امتيازها .

المادة العاشرة

عند إنتهاء الامتياز تحمل الحكومة المصرية محل الشركة وتنتفع بكافة حقوقها دون تحفظ وتستولى على قناة البحرين وجميع المنشآت التابعة لها . ويحدد مقدار التعويض الذي يمنح إلى الشركة في مقابل تنازلها عن المهمات والأشياء المنقولة باتفاق ودي أو بطريق التحكيم .

المادة الحادية عشرة

يعرض نظام الشركة علينا فيما بعد بواسطة مديرها ويجب أن يجوز موافقتنا . ولا بد من إقرارنا مقدما أى تعديل قد يدخل عليه في المستقبل . ويجب أن يذكر نظام الشركة أسماء المؤسسين على أن تحتفظ بحق اعتماد قائمتهم . وستتضمن هذه القائمة أسماء الاشخاص الذين سبق أن إشتراكوا في تنفيذ مشروع قناة السويس الكبير سواء بأعمالهم أو بأبحاثهم أو بجهودهم أو بأموالهم .

المادة الثانية عشرة

وفي الختام فتسهيلا للعمل بهذا الترخيص وإستغلاله نود الشركة بمساعدتنا الطبية الخاصة وبتعويض جميع الموظفين في القطر المصرى لها .

القاهرة في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٨٥٤

إلى صديق المخلص الكريم المحمد الرفيع المقام

المسيو فردينان ديلسبس

بما أنه تلزم موافقة عظمة السلطان على الامتياز الممنوح إلى الشركة العالمية لقناة السويس البحرية فاني أبعث اليكم بهذه النسخة لحفظها لديكم .
أما الأعمال الخاصة بحفر قناة السويس فلن يبدأ فيها إلا بعد الحصول على ترخيص الباب العالي .

(خاتم الوالي)

في ٣ من رمضان سنة ١٢٧١

ترجمة طبق الأصل المحرر باللغة التركية

السكرتير الأول لسمو الوالي

إمضاء (كنج بك) Koenig - Bey

الاسكندرية في ١٠ من مايو سنة ١٨٥٥

(٢) عقد الامتياز الثاني الصادر من محمد سعيد باشا

والى مصر إلى فرديناند دى لسبس في ٥ من يناير ١٨٥٦

لإنشاء شركة تقوم بحفر وإستغلال قناة السويس وملحقاتها

نحن محمد سعيد باشا والى مصر

بعد الاطلاع على فرمان الصادر من بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤

الذى رخصتنا به إلى صديقتنا المسيو فردينان ديلسبس ترخيصا مطلقا في

تأسيس وإدارة شركة عالمية لشق برزخ السويس وإستغلال طريق صالح

للملاحة الكبرى وإنشاء أو إعداد مدخلين كافيين أحدهما على البحر الأبيض

المتوسط والآخر على البحر الأحمر وبناء مرفأ أو مرفأين .

وقد أبدى لنا المسيو فردينان ديلمبس أن تأسيس الشركة المذكورة وفقا للأوضاع والشروط التي تتبع بوجه عام في تأسيس شركات من هذا النوع يحسن أن يسبقه عقد أشمل وأوفى ينص مقدما من جانب علي التكاليف والالتزامات والاتاوت التي تفرض على هذه الشركة ومن جانب آخر على الامتيازات والاعفاءات والميزات التي تخص بها الشركة وعلى التسميات التي تمنح لإدارتها .

لذلك قررنا أن تكون شروط الامتياز المشار إليه بهذا الفرمان كما يلي

الباب الاول

الالتزامات

المادة الأولى

على الشركة التي أسسها صديقتنا المسيو فردينان ديلمبس وفقا للفرمان الصادر منا بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ أن تقوم على نفقتها ومسئوليتها بجميع ما يلزم من الأشغال وأعمال البناء لإنشاء .

(١) قناة صالحة للملاحة البحرية الكبرى بين السويس على البحر الأحمر وخليج الطينة (بورسعيد) على البحر الأبيض المتوسط .

(٢) قناة للرى صالحة للملاحة النهرية في النيل تصل هذا النهر بالقناة البحرية المذكورة .

(٣) فرعين للرى والشرب مستقيمين من القناة الأخيرة لجلب المياه إلى السويس والطينة .

وتجرى الأعمال بحيث تنتهى في ميعاد ست سنوات إلا إذا طرأت موانع وأسباب تأخير ناشئة عن قوة القاهرة .

المادة الثانية

للمشاركة الحق في أن تنفذ بذاتها وعلى نظام «الريجي» الأعمال المكلفة بها. أو أن تعهد بها إلى مقاولين بطريق المناقصه أو الممارسة ويجب في جميع الاحوال أن يكون على الأقل أربعة أخماس العمال المستخدمين في هذه الاعمال من المصريين .

المادة الثالثة

تحفر القناة المعدة للملاحة البحرية الكبرى بالعمق والانساع المقررين في برنامج اللجنة العلمية الدولية .

وتبتدى القناة من ميناء السويس ذاتها وفقا لهذا البرنامج وتجتاز الحوض المعروف باسم البحيرات المرة وبحيرة التمساح وتنتهى إلى البحر الأبيض المتوسط في نقطة من خليج الطينة تحددتها المشروعات النهائية التى سيضعها مهندسو الشركة .

المادة الرابعة

تبتدى قناة الري المعدة للملاحة النهرية وفقا لشروط البرنامج المذكور بالقرب من مدينة القاهرة وتسير في وادى الطميلات (أرض جسان قديما) وتنتهى إلى القناة البحرية الكبرى عند بحيرة التمساح .

المادة الخامسة

تفرع القناة السابق ذكرها قبيل معيها في بحيرة التمساح فيتجه فرع من هذه النقطة إلى السويس وفرع آخر إلى الطينة بمحاذاة القناة البحرية الكبرى .

المادة السادسة

تحول بحيرة التمساح إلى مرفأ داخلى صالح لدخول أكبر البواخر حمولة. ويجب على الشركة فوق ذلك عند الاقتضاء (١) بناء مرفأ ثانوى إليه

السفن عند مدخل القناة البحرية في خليج الطينة (٢) تحسين مرفأ وبوغاز
السويس بحيث تأوى إليها السفن كذلك .

المادة السابعة

توالى الشركة القيام على نفقتها بصيانة القناة البحرية والمرافق التابعة لها
والقناة المتصلة بالنيل والقناة المتفرعة عنها .

المادة الثامنة

لمن يرغب من ملاك الأراضى الواقعة على ضفاف الاقنية ان تنشئها شركة
فى رضى أرضه بالمياه المستمدة من هذه الاقنية أن يحصل على هذا الامتياز
فى مقابل دفعه تعويضاً أو أتاوة تحدد قيمتها وفقاً للشروط المبينة بهد فى
المادة السابعة عشرة .

المادة التاسعة

تحتفظ بحق إنتداب مندوب خاص فى مركز إدارة الشركة يتقاضى منها
مرتبه ويمثل لدى إدارتها حقوق الحكومة المصرية ومصالحها فيما يتصل
بتنفيذ أحكام هذا القانون .

وعلى الشركة إذا كان مركز إدارتها خارج القطر المصرى أن تعين
وكيلاً أعلى يمثلها بمدينة الاسكندرية مزوداً بكافة السلطات اللازمة لضمان
حسن سير العمل وعلاقات الشركة بحكومتنا .

الباب الثانى

الإمتياز

المادة العاشرة

لإنشاء الأقنية وملحقاتها المشار إليها فى المواد السابقة تترك الحكومة

المصرية للشركة الانتفاع بلا ضريبة أو أتاوة بما قد يلزمها من الأراضي غير المملوكة للأفراد .

كذلك تخول للشركة حق الانتفاع بجميع ما تقرر الشركة بربه وزرعه على نفقتها من الأراضي التي لا تزال بورا حتى اليوم وليست ملكا للأفراد وذلك مع التخفيضات الآتية (١) تعفى الأراضي الداخلة في هذه الفئة الأخيرة من كل ضريبة لعشر سنوات فقط ابتداء من تاريخ استغلالها . (٢) بعد إنتهاء المدة المذكورة تصبح هذه الأراضي طيلة الباقي من مدة الامتياز خاضعة للالتزامات والضرائب التي تخضع لها في الظروف نفسها سائر أراضي القطر المصري (٣) يمكن الشركة فيما بعد أما بنفسها وأما بالمستحقين عنها موالاة الانتفاع بهذه الأراضي واستمداد المياه اللازمة لاستثمارها وذلك في مقابل توفيه الحكومة المصرية الضرائب المفروضة على الأراضي المماثلة لها .

المادة الحادية عشرة

يرجع إلى الرسوم الملاحقة بهذا في تعيين مساحة الأراضي الممنوحة للشركة وحدودها طبقا للفقرتين ٢١ من المادة العاشرة السابقة، والأراضي الممنوحة لإنشاء الأبنية وملاحقاتها مع إعفائها من الضريبة والاتاوة وفقا للفقرة الأولى قد صبغت في الرسوم المذكورة باللون الأسود أما الأراضي الممنوحة للزراعة على أن يدفع عنها بعض الرسوم وفقا للفقرة الثانية فقد صبغت باللون الأزرق .

تعتبر باطلة كل وثيقة لاحقة لفرماننا الصادر في الثلاثين من شهر نوفمبر سنة ألف وثمانمائة وأربع وخمسين تنشئ للافراء قبل الشركة أما حقا في المطالبة بتعويض لم يكن قائما إذ ذاك على الأراضي وأما حقا في المطالبة بتعويضات تفوق القدر الذي كان يجوز لهم المطالبة به في ذاك الحين .

المادة الثانية عشرة

تقوم الحكومة المصرية عند الاقتضاء بتسليم الأراضى التى يملكها الأفراد وتلزم الشركة حيازتها لتنفيذ الأعمال واستغلال الامتياز على أن تدفع الشركة التعويضات العادلة لمستحقيها .

تسوى التعويضات عن الاستيلاء المؤقت أو نزع الملكية النهائى تسوية ودية على قدر الإمكان ، وفى حالة الاختلاف تحدد التعويضات هيئة تحكيم مباشر عملها بإجراءات مختصرة وتؤلف من (١) محكم تختاره الشركة (٢) محكم يختاره أصحاب الشأن (٣) محكم ثالث ومعين منا .
وتكون قرارات هذه الهيئة التحكيمية نافذة فورا وغير قابلة للاستئناف .

المادة الثالثة عشرة

تمنح الحكومة المصرية الشركة صاحبة الامتياز طويلة مدة الامتياز الحق فى أن تستخرج من المناجم والمحاجر الداخلة فى الأملاك العامة جمع المواد اللازمة لأعمال البناء والصيانة المتعلقة بالمنشآت والمباني التابعة لها دون أن تدفع عن ذلك أى رسم أو ضريبة أو تعويض .
وتعفى الشركة فوق ذلك من جميع الرسوم الجمركية ورسوم الدخولية وغيرها على الآلات والمواد التى تستوردها الشركة من الخارج سداً لحاجة بخلاف أقسامها مدة الانشاء أو الاستغلال .

المادة الرابعة عشرة

نعلن رسمياً باسمنا وباسم خلفائنا أن القناة البحرية الكبرى من السويس إلى الطينة والمرافىء التابعة لها مفتوحة على الدوام بوصفها ممراً محابداً لكل سفينة تجارية عابرة من بحر إلى آخر دون تمييز أو حرمان أو تفضيل بين الأشخاص أو الجنسيات فى مقابل دفع الرسوم ومع مراعاة الأنظمة التى

تفرضها الشركة العالمية صاحبة الامتياز فيما يتعلق باستخدام القناة المذكورة وملحقاتها وذلك بشرط إقرار الباب العالى .

المادة الخامسة عشرة

يترتب على المبدأ المقرر فى المادة السابقة أنه لا يجوز للشركة العالمية صاحبة الامتياز فى أى حال من الأحوال أن تمنح سفينة أو شركة أو فرداً أية فوائد أو امتيازات لا تمنح لغيرها من السفن أو الشركات أو الأفراد فى نفس الأحوال .

المادة السادسة عشرة

مدة الشركة محددة بتسع وتسعين سنة تبدأ من إنجاز الأعمال وإفتتاح القناة البحرية الملاحة الكبرى .

تستولى الحكومة المصرية لدى إنقضاء هذه المدة على القناة البحرية التى أنشأتها الشركة . على أن تسام فى هذه الحالة جميع الآلات والمؤن المخصصة للخدمة البحرية المشروع مع توفية الشركة قيمتها محددة ودياً أو بواسطة خبراء .

على أنه إذا احتفظت الشركة بالامتياز لمدة متتالية كل منها تسع وتسعون سنة رفع الاستقطاع المشروط عليه لصالح الحكومة المصرية فى المادة الثامنة عشرة المذكورة بعد إلى عشرين فى المائة للمدة الثانية وخمسة وعشرين فى المائة للمدة الثالثة وهكذا على التوالى بزيادة خمسة فى المائة لكل مدة دون أن يتجاوز هذا الاستقطاع بحال من الأحوال خمسة وثلاثين فى المائة من صافى أرباح المشروع .

المادة السابعة عشرة

تعوضها للشركة عن نفقات البناء والصيانة والاستغلال التى تكلفها بمقتضى

هذا الفرمان ترخص لها من الآن وطيلة المدة التي تتمتع فيها بالامتياز وهي المدة المبينة في الفقرتين الاولى والثالثة من المادة السابقة في أن تفرض وتنقضى عن المرور في الأقنية والمرافىء التابعة لها رسوما للملاحة والارشاد والقطر والسحب والرسو وفقا لتعريفات لها أن تعدلها في كل وقت مع مراعاة الشروط الصريحة الآتية :

- (١) تحصل هذه الرسوم دون استثناء أو تمييز على جميع السفن بشرط مماثلة.
 - (٢) تنشر التعريفات قبل ثلاثة أشهر من العمل بها في عواصم البلدان التي يعينها الأمر وفي مرافئها التجارية الرئيسية.
 - (٣) لا يزيد رسم الملاحة الخاص على حد أقصى قدره عشرة فرنكات عن كل طن من حمولة السفن . وعن كل فرد من المسافرين .
- للشركة أيضا أن تنقضى عما تمنحه للأفراد من الحق في استمداد المياه بموجب المادة الثامنة المتقدم ذكرها رسوما متناسبا مع قدر المياه المستهلكة ومساحة الأرض المروية وذلك وفقا لتعريفات تضعها .

المادة الثامنة عشرة

على أنه نظرا للاراضى المتنازل عنها والامتيازات الآخري المنوحة للشركة بمقتضى المواد السابقة تحتفظ لصالح الحكومة المصرية بحق استقطاع ١٥ في المائة من صافي الارباح السنوية التي تحددها وتوزعها الجمعية العمومية للمساهمين .

المادة التاسعة عشرة

يجب أن تعتمد منساقائمة الاعضاء المؤسسين الذين إشتروا باعمالهم وبحوثهم وأموالهم في تحقيق المشروع قبل تأسيس الشركة .

وبعد إستقطاع الحصصة المتفق عليها لصالح الحكومة المصرية طبقا

المادة ١٨ المتقدم ذكرها يخصص جزء من صافي ارباح المشروع السنوية قدره ١٠ في المائة للاعضاء المؤسسين أولورثتهم أو لمن يحل محلهم في حقهم.

المادة العشرون

بغض النظر عن الوقت اللازم لتنفيذ الأعمال برأس صديقنا ووكيلنا المسيو فردينان ديلسبس الشركة ويديرها بوصفه مؤسساً أول لها وذلك لعشر سنوات تجرى من اليوم الذى تبدأ فيه مدة التمتع بالامتياز وقدرها تسع وتسعون سنة وفقاً للمادة ١٦ .

المادة الحادية والعشرون

وتقر نظام الشركة المؤسسة باسم الشركة العالمية لفناء السويس البحرية » ويعتبر ذلك الاقرار ترخيصاً في تأسيس الشركة في شكل الشركات المساهمة ابتداء من اليوم الذى يكتب فيه برأس مالها أجمع .

المادة الثانية والعشرون

وإظهاراً لاهتمامنا بنجاح المشروع نعد الشركة بتعويض الحكومة المصرية لها تعويضاً خالصاً ونحث صراحة بمقتضى هذا جميع الموظفين والمأورين والعمال التابعين لاقسام مصالحنا على إمدادها بالمساعدة وحمايتها في كل فرصة سانحة .

ونضع مهندسينا لينان بك وموجل بك تحت تصرف الشركة فيما يتعلق بإدارة وتسيير الاعمال التى تآمر بها ويكون لها الاشراف الأعلى على العمال وعليها تنفيذ اللوائح الخاصة بمباشرة الاعمال .

المادة الثالثة والعشرون

تلغى جميع احكام فرمان الصادر منا فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ وغيرها من الاحكام التى تتعارض مع شروط الامتياز هذه وتعتبر وحدها نافذة فيما

يختص بالامتياز الذى تتعلق به .

صدر بالإسكندرية فى ٦ يناير سنة ١٨٥٦ .

إلى صديقى المخلص الكريم المحمد والرفيع المقام

المسيو فردينان دياسيس

بما أنه يجب تصديق عظمة السلطان على الامتياز الممنوح للشركة العالمية
لقناة السويس فأنى مرسل لكم هذه الصورة الرسمية لتمكنوا من تأسيس
الشركه المذكورة ماليا .

أما أعمال حفر البرزخ فتمستطيع الشركة مباشرتها حالما يصدر ترخيص
الباب العالى لنا .

القاهرة فى ٢٦ ربيع الثانى ١٢٧٢

(خاتم الوالى)

ترجمة طبق الاصل المحرر باللغة التركية والمودع محفوظات الديوان .

السكرتير الأول لسمو الوالى

(امضاء) كينج بك Koenig

أنا الموقع هذا السكرتير الأول لسمو والى مصر أقر بأن هذه
النسخة من فرمان الامتياز وشروط الالتزام ترجمة صحيحة للنص التركى
المودع أصله بمحفوظات الديوان . والاصل المذكور مصدق عليه من سموه
ومذيل بخاتمه .

(امضاء) كينج بك Koenig

(٣) لائحته إستخدام العمال المصريين فى أشغال قناة السويس

(٢٠ من يوليو ١٨٥٦)

نحن محمد سعيد باشا والى مصر

رغبة منا فى ضمان تنفيذ الأعمال الخاصة بقناة السويس البحرية
ولضمان حسن معاملة العمال المصريين الذين سيستخدمون هناك
وفى نفس الوقت لمراعاة مصالح المزارعين والملاك والمقاولين الوطنيين
نقرر ، بموافقة سير فرديناند دى لسيبس بعفته رئيسا مؤسسا للشركة
العالمية لتلك القناة ما يأتى :

المادة الأولى

تقدم الحكومة المصرية العمال الذين سيعملون فى أعمال الشركة تبعا لطلبات
كبرى مهندسى الشركة وطبقا لاحتياجات العمل .

المادة الثانية

تقرر أجور العمال بمثل متوسط الأجور التى تدفع فى أعمال الغير ، أى
بمبلغ يتراوح بين قرشين ونصف قرش وبين ثلاثة قروش فى اليوم ، بخلاف
الجرارية التى تصرف له من قبل الشركة ويقدر ثمنها بقرش صاغ واحد .
العمال الذين يقل عمر كل منهم عن اثنى عشر عاما نكون أجورهم قرشا
صاغا واحدا للفرد ، ولكن تصرف لكل منهم جرارية كاملة .
تصرف الجرارية يوميا أو كل يومين أو ثلاثة أيام مقدما . وإذا طلب
عمال أن تصرف لهم قيمة الجرارية نقدا فان الشركة تدفع لهم قيمة الجرارية
إذا تأكدت أنه فى إستطاعتهم تدبير غذائهم بأنفسهم .
تصرف أجور العمال نقدا فى نهاية كل أسبوع . ومع ذلك فالشركة
لا تصرف خلال الشهر الأول إلا نصف الأجر حتى يتجمع لكل عامل مبلغ

إحتياطى قدرة أجر خمسة عشر يوما .
ويبقى هذا الإحتياطى بخزانة الشركة كضمان لعدم ترك العمل ، وبعد ذلك تصرف الأجور كاملة للعمال .
وعلى الشركة أن تقدم للعمال المياه الصالحة للشرب بكميات وافرة لسكافة استعمالهم .

المادة الثالثة

لاتزيد المقطوعية المفروضة على العامل فى الحفر عن المقطوعية المحددة له بمصلحة الطرق والكبارى بمصر والى سبق تطبيقها فى تنفيذ المشروعات الغرضية لشق القرع فى السنوات الأخيرة .
ويحدد عدد العمال المستخدمين مع مراعاة مواسم الأعمال الزراعية .

المادة الرابعة

أعمال الشرطة فى ساحات الحفر يقوم بها ضباط الحكومة ورجالها تحت أوامر وطبقا لتعليمات رؤساء الهندسين بالشركة وطبقا لللائحة خاصة تعرض علينا لاعتمادها .

المادة الخامسة

كل عامل لا يقوم بانجاز نصيبه يخصم جزء من أجره ، على ألا يتجاوز الخمسم ثلث أجره اليومى . ويكون الخصم مناسبا للجزء الناقص من عمله .
كل عامل يهرب يفقد لهذا السبب وحده أجر الخمسة عشر يوما المحفوظ له لدى الشركة . وتدفع المبالغ المتجمدة لدى الشركة بهذا السبب لحساب المستشفى الذى سنتكلم عنه فى المادة التالية .

كل عامل يخل بالنظام فى ساحة الحفر يخصم منه كذلك أجر الخمسة عشر يوما ، كما يجوز فضلا عن ذلك الحكم عليه بغرامة تضاف لحساب المستشفى أيضا .

المادة السادسة

تأزم الشركة باسكان العمال سواء تحت خيام أو في عنابر أو في بيوت ملائمة . ويجب عليها إنشاء مستشفى ومراكز إسعاف للعمال وتزود بالموظفين والأدوات اللازمة لعلاج المرضى على حساب الشركة .

المادة السابعة

مصاريف إنتقال العمال وعائلاتهم من مكان سفرهم حتى وصولهم إلى ساحات العمل تكون على حساب الشركة .
ويدفع لكل عامل مريض سواء كان بالمستشفى أو في مراكز الإسعاف أجر قدره قرش ونصف قرش طوال المدة التي يكون فيها غير قادر على العمل ، وذلك فضلا عن العناية الطبية التي تتطلبها حالته .

المادة الثامنة

الصناع الفنيون مثل البنائين والنجارين ونحاتي الأحجار والحديدادين ومن إليهم تحدد أجورهم على أساس الأجر الذي تدفعه لهم الحكومة عادة عن مثل هذه الأعمال في أشغالها وذلك خلاف الجراية أو ثمنها .

المادة التاسعة

إذا استخدم العسكريون الذين في الخدمة في تنفيذ الأعمال تدفع لهم الشركة مكافأة ممتدة — ازة : مرتبة عادية مضافا إليه بدل إقامة مساو لأجر العمال المدنيين .

المادة العاشرة

على الحكومة أن تقدم للشركة بسعر التكلفة جميع المقاطف اللازمة لنقل الأتربة والأدوات ، وكذا البارود اللازم لعمل الألغام لاستغلال المحاجر .
ويشترط أن يقدم الطلب قبل الموعد بثلاثة أشهر على الأقل .

المادة الحادية عشرة

يقوم مهندسانا لينسان بك وموجـل بك اللذان نضعهما تحت تصرف الشركة لإدارة وتنفيذ الأعمال بالمراقبة العليا على العمال . ويتفقان مع مدير الشركة المنتدب لتذليل الصعوبات التي قد تظهر أثناء تنفيذ ما جاء بهذا المرسوم .

حرر في الاسكندرية بتاريخ } ١٧ من ذي القعدة ١٢٧٢
٢٠ من يوليـو ١٨٥٦

ختم الوالى
محمد سعيد

السكرتير المكلف بالمحافظة على الأوامر الصادرة من سمو الوالى

(إمضاء) كونيغ Koenig

(٤) إتفاق

بين الحكومة المصرية وبين الشركة العالمية لقناة السويس

لانشاء ترعة الماء للعذب من القاهرة إلى الوادى

(١٨ من مارس سنة ١٨٦٣) (١)

بيان

بموجب عفى الامتياز الصادرين من الحكومة المصرية بتاريخ ٣٠ من نوفمبر سنة ١٨٥٤ و ٥ من يناير سنة ١٨٥٦ الخاصين بمنح الامتياز وقائمة الشروط لانشاء قناة بحرية بموانئها وترع الرى والتغذية التابعة لها فى برزخ السويس ، على الشركة فيما يتعلق بترعة الماء العذب الآخذ من النيل

(١) يلاحظ أن الاتفاق كان بمثابة أول تعديل -جوهري لعقد الامتياز الذنى .

بوجه خاص ، وطبقا للمواد ١ و ٤ و ٧ من العقد المؤرخ في ٥ من يناير سنة ١٨٥٦ أن تحفر هذه التربة من القاهرة حتى التماسح للملاحة النهرية مع وصلة للرئى والتغذية من التماسح إلى بور سعيد ومن التماسح إلى السويس وأن تراعى صيانة هذه القنوات فى حالة جيدة .

وعلاوة على ذلك يحق للشركة بموجب المادة ١٠ والمادة ١٢ من العقد المذكور أن تطلب من الحكومة المصرية :
(١) أن تترك بدون رسم أو ضريبة أو قيمة كافة الأراضى التى لا يملكها الأفراد والتى تلزم لإنشاء هذه الترع .

(٢) إستعمال كافة الأراضى غير المنزرعة التى لا يملكها الأفراد والتى تروى وتزرع بمعرفة الشركة وتعفى من دفع الضرائب لمدة عشر سنوات ، وتكون الأراضى المذكورة بعد هذا الميعاد خاضعة للالتزامات والضرائب التى تخضع لها فى نفس الظروف أراضى مديريات مصر الأخرى .

(٣) تسليم الأراضى المملوكة للأفراد والتى تعتبر لازمة لتنفيذ الأعمال واستغلال الامتيازين على أن تدفع الشركة إلى أصحاب الحق تعويضات عادلة يحددها التحكيم عند الاقتضاء .

وأخيرا طبقا للمادة (٨) والمادة (١٧) من عقد الامتياز المذكور يصرح للشركة بأن تحصل رسوما على الملاحة وجسر المراكب أو وقوفها وعلى المرور فى هذه الترع ، ويصرح لها أيضا بتحصيل رسوم نسبية على كمية الماء ومساحة الأراضى التى تروى بطلب الأفراد حسب تعريفه لتحدها الشركة .
المسيو فرديناند دى ليسبس الرئيس المؤسس للشركة صاحبة الامتياز

عرض على سموه أن مأخذ الماء المؤقت الموجود على ترعة الزقازيق لن يكاد يكفي لضمان تغذية ترعة المياه العذبة لغاية السويس وأن الشركة في هذا الصدد مضطرة إلى سد مطالب الامتياز بتنفيذ الأعمال الخاصة بجزء ترعتها الآتية من النيل في الظروف المشار إليها ، ابتداء من النهر حتى وادي طحيلات بمأخذ ماء خاص مباشر ومستمر حتى القاهرة أو بقربها . وقرر سموه والمسئودى ليسبس أن وسائل إنشاء هذا الجزء من التربة بمعرفة الشركة ولحسابها خصوصا فيما يتعلق بنزع الملكية ووضع اليد على الأراضي ملك الأفراد ستؤدى إلى مسائل إدارية داخلية معقدة وخطيرة جدا والحكومة المصرية حقها المطلق في حلها طبقا لقوانين وعادات البلاد .

ونتيجة لهذا البيان وللمنع أية صعوبة في استعمال حق-وق ومصالح الشركة وفي نفس الوقت لاحترام حقوق الحكومة المصرية قد إنفق على ما يأتى :

يعين سعادة نوبار بك عن الحكومة المصرية بموجب السلطة المخولة له من سموه والى بمقتضى أمر سموه المؤرخ فى ١٦ من الشهر الجارى .

طرف أول

والمسيو فرديناند دى ليسبس الرئيس المؤسس للشركة العالمية لقناة السويس البحرية بموجب السلطة الخاص المخولة له من الشركة المذكورة .

طرف ثان

إنفاق

البند (١)

تتنازل الشركة عن حقها الناتج عن عقود الامتياز وهو أن تنشئ بنفسها في القاهرة عملية أخذ الماء من ترعتها الآتية من النيل ، وعن وضع يدها على

الأراضى اللازمة لإنشاء هذه الترع من القاهرة حتى وصلتها في النقطة التي يحددها مهندسو الشركة في الوادى مع ترعة الوادى التى سبق إفتتاحها للملاحة .
وعلاوة على ذلك تتعهد الشركة بأن تعطى للوصولة التى تقوم حاليا بنائها من نفيشة إلى السويس مقاسات كافية حتى لا تكون هذه الوصولة صالحة فقط للرى وللغذية كما هو مبين بقائمة الشروط ، بل لتكون أيضا وفى نفس الوقت صالحة للملاحة النهرية .

البند (٢)

وبصفة تعويض عن المخالفات المبينة فى البند السابق والتي قبلتها الشركة متخلفة عن حقوقها فى عقد الامتياز تتعهد الحكومة المصرية ونلتزم بأن تؤسس وصلة النيل بترعة الشركة للمياه العذبة مع مأخذ الماء المباشر والخاص والمستمر بالقاهرة وبعملية الوصول بترعة الوادى على أن يتم ذلك حسب الشروط المبينة فى عقد الإمتياز المؤرخ ٥ يناير سنة ١٨٥٦ وبوجه خاص حسب الشروط الآتية :

(١) ستنشأ الرعة وستؤسس مأخذ الماء بالقاهرة حسب برنامج اللجنة الدولية بالمقاسات وطبقا للرسومات والتصميمات التى تتم بمعرفة المدير العام لأعمال الشركة وتعتمدها حكومة سموه .

(٢) يتم تنفيذ الأعمال بملاحظة ومراقبة مهندسى الشركة الملكية بملاحظة تنفيذ كافة الاعمال على وجه مرض .

(٣) يجب أن تبدأ الاعمال بمجرد تسليم الرسومات بمعرفة الشركة إلى مصالح سمو الوالى . وتنفذ الاعمال بحيث تتم بقدر المستطاع فى موسم واحد أى حسب نظام يضمن تغذية ترعه الشركة ابتداء من الوادى على وجه تام ومستمر وعلى أن يتم ذلك قبل شهر مارس سنة ١٨٦٤ .

(٤) التربة الموصلة من النيل إلى تربة الوادى والمنشأة بمعرفة الحكومة المصرية بدلا من أن تقوم شركة قناة السويس بإنشائها تخضع لكافة الاتفاقات الخاصة بهذه التربة لو تم بناؤها بمعرفة الشركة نفسها ومعنى ذلك أنه يجب صيانة التربة فى حالة جيدة وبطريقة تسمح له. ويريد كمية كافية ولازمة من الماء فى كل فصول السنة ، مع مراعاة حالة النيل غير المستقرة وأن أخذ الماء سيخصص رأسا وبوجه خاص لتغذية ترع الشركة .

البند (٣)

والحكومة المصرية بصفتها مالكة لأخذ الماء من النيل ولجرى تربة الماء العذب للتغذية المحاذية لأراضي مصر المنزرعة حتى الوادى، تتعهد بالأخذ تحصل بوجه خاص عن هذه التربة رسوم ملاحية عن البواخر والمراكب التى تسير فى الترع النهرية من الوادى لغاية السويس وبالعكس .

البند (٤)

فى حالة عدم تنفيذ أحد الطرفين المتعاقدين للشروط السابقة فيما عدا حالة القوة القاهرة ، تشكل لجنة من أربعة أعضاء ، يختار كل من الطرفين عضوين منهم - ويختار الأعضاء الأربعة رئيسا (عضوا خامسا) - وتقرر اللجنة المذكورة ما إذا كانت هناك أضرار وتحدد فى هذه الحالة مبلغ التعويض الواجب دفعه أو الاجراءات التى يجب إتخاذها بصفة مستعجلة .

تحريرا بالقاهرة من نسختين فى ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ .

(إمضاء) ن. نوبار

فرديناند دى ليمبس

(٥) مذكرة الباب العالى

الخاصة بشروط التصديق على عقد الامتياز (٦ من ابريل سنة ١٨٦٣)

أرسلت ببرقية من وزير خارجية تركيا على باشا ،

إلى ممثلى الباب العالى فى باريس ولندن . كما أرسلت

نسخة منها إلى اسماعيل باشا وإلى مصر

السيد السفير

منذ بضع سنوات ، عندما أخطر الباب العالى بمسألة قناة السويس ، احتفظ بحقه فى فرض شروط عن باقى أجزاء مشروع العقد المطروح عليه ، كما أبدى رغبته فى أن تتفق القوتان البحريتان العظيمتان مقدما على الضمانات الخارجية التى يتطلبها إفتتاح طريق له هذه الأهمية . إلا أن هذا الاتفاق لم يتم حتى الآن . ولما كان الحاكم العام الجديد لمصر ، صاحب السمو اسماعيل باشا ، قد وجه إلى حكومة صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان ، طلبا رسميا فى خطاب إلى رئيس الوزراء ، لتصبح موقفا فى هذا الصدد وإصدار التعليمات الواضحة الدقيقة بما يجب قوله وعمله ، لذلك وجدنا لزاما علينا أن نخطره بكل الشروط التى كانت إجازة الباب العالى متوقفه عليها دائما - وهى الشروط التى نطرحها بأمر مولانا المعظم ، لتكون محل التقدير العادل الكريم من الخليفين المعظمين لصاحب الجلالة الامبراطورية .

وإننا لنبادر مضطرين إلى إبداء ما نشعر به من الأسف لتقدم الأعمال المطرود دون أن تحمل مقدما المسائل الهامة المتعلقة بها . الأمر الذى ياجئنا إلى أن نقرر صراحة أنه مراعاة لمصالح الامبراطورية يتعين أن يجيز سيد البلاد هذا العمل ليصبح من الممكن تحقيقه .

ولا بدور في خلد الباب العالى منع مشروع يمكن أن يكون ذا نفع عام،
إلا أنه لا قبل له بالموافقة عليه :

(١) بغير التثبت من عقد اتفاقات دولية تضمن حياده التام ، على غرار
الشروط الخاصة بالدردييل والبوسفور .

(٢) وبشروط كفيلة بصون وحماية المصالح الهامة التى عهد المشروع حمايتها .
يبد أن المشروع الحالى لا يشمل أيا من الضمانات الضرورية . فتوجد
بروجه خاص واقعتان إستعرتا منذ البداية إنتباهنا الشديد - وهما :

(١) برغم إلغاء السخرة فى الامبراطورية ، وبرغم صدور المرسوم الأخير
من الوالى بالنص على هذا الحظر ، فان الأعمال التحضيرية لانتهم إلا عن طريق
الاستعانة بهذا النظام . فالإدارة المصرية تكره ٢ ألف رجل شهرياً على ترك
أعمالهم وعائلاتهم كى يؤدوا العمل فى القناة . ويلزم هؤلاء الناس بتحمل
نفقات عودتهم إلى منازلهم ، على الرغم من أن أغلبهم بقطع مسافة طويلة جداً ،
دون تقدير الخسائر التى تحقيق بهم من إكراههم على ترك أعمالهم . ولا يقتصر
عدد الأيدى التى تجتزأ من الزراعة والتجارة على ٢٠ ألفاً . فبينما يؤدى العمل
٢٠ ألف عامل ، يكون ٤٠ ألفاً إما فى الطريق إليه أو مشغولين بالتأهب
للمعودة ، مما يؤدى إلى أن ٦٠ ألف رجل ينتزعون دواماً من منازلهم
ومن أعمالهم .

ولسنا بحاجة إلى ذكر الآثار المحزنة لمثل هذا النظام . فهذه المساوىء
ظاهرة للعيان . وبستحيل على الباب العالى أن يؤيد تطبيق مثل هذا الاجراء
عملياً فى مصر ، بينما هو يحرمه فى الأجزاء الأخرى من الامبراطورية .

(٢) أما الواقعة الأخرى فهى التى تتضمن أن منح الامتياز للشركة يشمل
ترع المياه العذبة وكل الأراضى المحيطة بها . وفى مشروع العقد - أنه حيثما

امتدت هذه الترخيص بحق للشركة الاستيلاء على الأراضي المجاورة لها وتملكها ملكية كاملة . وبهذه الكيفية ستؤول طبعاً مدن السويس والتمساح وبوسعيد وكل حدود سوريا إلى أيدي شركة مساهمة يتكون جزء كبير منها - من الأجانب الخاضعين لقضاء وسلطات بلد كل منهم . وما على الشركة إذن إلا أن تنشئ مستعمرات تكاد تكون مستقلة ، على مراكز هامة ، من أراضي الامبراطورية العثمانية .

ولانظن أن حكومة تشهر باستقلالها وبواجباتها، تستطيع قبول اتفاق هذه طبيعته .

وبناء عليه فإن الباب العالي يخل بواجباته كلها وسيفقد تقدير جميع أصدقائه وسينشئ حالة مؤدية إلى منازعات مستمرة، إذا لم يقرر أن هذا الشرط لن ينال أبدا موافقته عليه .

ومبجمل القول، إن موافقة الباب العالي هي - كما يجب أن تكون - مرتبطة حتماً بأن تحل مقدماً المسائل الآتية : إشتراط حياد القناة ، وإلغاء العمل الجبري، وتنازل الشركة عن الشرط الخاص بترع الماء العذب وبامتياز الأراضي المحيطة بها، حتى إذا ما استقر الرأي على هذه النقاط الثلاث ، فإن حكومة صاحب الجلالة السلطان بالاتفاق مع صاحب السمو اسماعيل باشا ، ستبادر إلى بحث كل من المواد الأخرى في مشروع العقد بحثاً جدياً .

أما عن مجموع العقد الذي نحن بصددده ، فهو ما يزال مجرد مشروع . ونعرفون أنه لم يسبق للباب العالي أبداً أن أقره . وليس لشركة نفسها أن تدعى جملها بضرورة الحصول مقدماً على موافقة الباب العالي، طالما أن هذه المادة وردت في مشروع العقد كشرط من الشروط الجوهرية لامتيازها . ومن المعلوم فوق ذلك ، أن المسيودي ليس بس طلب فيما بعد ميزات جديدة

للشركة من المرحوم الوالى، وتعمد بمة تنضى عقد بأن ينال هذه الموافقة خلال مدة ثمانية عشر شهرا ، وهو تعهد لم يتم الوفاء به إطلاقا .

وإن الباب العالى ليرتجبه بصفه خاصة ومع أكبر الثقة، إلى حليفه المخلصين للتعرف على ما يمكن أن يفعلاه في ظرف مماثل . هل يتعين علينا أن نترك شركة مساهمة تنشأ على أراضى الامبراطورية، فتدعى لنفسها حقوقا على تلك الأراضى لا يستطيع الباب العالى أن يقرها - نتيجة لامتنياز وعد به حاكم الإقليم ، تحت سيادة السلطان، وبشرط صريح يقضى بالحصول على موافقة صاحب السيادة على الإقليم ؟ .

ولا يبقى أمامنا بعد ذلك إلا أن نقدم دليلا جديدا على الرغبة الطيبة لدى مولانا المعظم بأن نكرر مرة أخرى أنه بالرغم من المخالفات التى نتحقق لنا الشكوى منها ، فنحن على استعداد لبحث النصوص الأخرى فى العقد دون إبداء أى رأى عنها مقدما . وإن العدالة الحاسمة لتقضى بأن الشركة لا يحق لها الاستناد إلى أنها قد تكلفت بالفعل بعض النفقات .

فهى تعلم أن شرطا من الشروط الأساسية فى العقد لم يتم تنفيذه ، وأنها تتحمل التبعة كاملة عن هذه النفقات . ومع ذلك سنعرض المصالح الخاصة فى هذا المشروع ، وسنحاول الباب العالى بالاتحاد مع سمو اسماعيل باشا، تدبير الوسائل اللازمة لرد ما أنفقته الشركة من مال، فى حالة ما إذا رغبت عن الاستمرار فى أعمالها بغير المزايا التى لا يمكن منحها لها . وعندئذ يتعين على تلك الشركة بطبيعة الحال أن تسلم العمليات التى بدأت فيها وكل الأراضى التى تملكها .

ونضيف أيضا أنه فى حالة وقوع الغرض السالف ذكره وتنازل الشركة عن إستئناف الأعمال التى شرعت فيها ، فإن الباب العالى بالارتفاق مع الوالى

دائماً ، يرغب مخلصنا في عمل كل ما من شأنه تيسير المواصلات وسيقرر أسلم
الاجراءات الموصلة لتنفيذ ذلك .

وإنالواقون ، ياسيدى السفير ، من أن ماسبق من تفسيرات صريحة قانونية
سيبقى موافقة تامة من مجلس وزراء صاحب الجلالة لامبرطور . وبناء عليه
أرجو قراءة هذه البرقية للسيد وزير الخارجية وتسليمه صورة منها .

(٦) قرار تحكيم

صادر عن نابليون الثالث امبراطور فرنسا بشأن المسائل المتنازع
عليها بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس

(٦ من يولييه سنة ١٨٦٤)

نابليون ، باسم الله وباراده الشعب ، إمبراطور الفرنسيين .
السلام على كل من بطالع هذه الكلمات .

بعد الاطلاع على عقد الصلح الموقع في ٢١ أبريل سنة ١٨٦٤ من :
حضرة صاحب السعادة نوبار باشا بصفته وكيلًا خاصًا عن صاحب
السمو والى مصر ،

والمسيو فرديناند دى ليسبس بصفته نائبًا ورئيسًا مؤسسًا للشركة
العالمية لقناة السويس البحرية ،

والذى تنص المادة (٢) منه على ما يأتى :

يلتمس من صاحب الجلالة الفصل فى المسائل الآتية :-

١ - ماهى طبيعة لائحة ٢٠ يولييه سنة ١٨٥٦ بشأن استخدام العمال الوطنيين
وقيمتها إذا إنفق من حيث المبدأ على إلغاء السخرة ؟

٢ - ماهو التعويض الذى يمكن أن يترتب على الغاء هذه اللائحة ؟ ويقرر
النائب المفوض قانونا من الوالى أنه نخول فى الوعد بالغاء أو تعديل المادة

الثانية من عقد الامتياز الثانى وقائمة الشروط المؤرخة فى ٥ من يناير ١٨٥٦ .
٣ - هل يجب أن يبقى للشركة خلال المدة المحددة بعقد الامتياز
كالحق ضرورى للقناة البحرية الجزء الذى لم يرد إلى الوالى باتفاق ١٨ مارس
سنة ١٨٦٣ من ترعة الماء العذب؟ وإن كان العكس فما هى الشروط والأحوال
التي تمكن من إجراء الرد والتي يلتزم الطرفان من الآن بقبولها ؟

٤ - أوجبت المادة (٨) من عقد الامتياز المؤرخ ٣٠ من نوفمبر سنة
١٨٥٤ والمادة (١١) من عقد الامتياز المؤرخ فى ٥ من يناير سنة ١٨٥٦ -
عمل خرائط وتعميمات ولكنهم لم تعمل . فما هى الأراضى اللازمة لإنشاء
واستغلال القناة البحرية (وترعة الماء العذب إن احتفظ بها للشركة) لضمان
نجاح المشروع ؟

٥ - ماهو التوزيع المستحق للشركة بسبب ما إتفق عليه من حيث المبدأ
من رد الأراضى المشار إليها فى المادتين ٧ و ٨ من عقد الامتياز سنة ١٨٥٤
وفى المواد ١٠ و ١١ و ١٢ من عقد الامتياز سنة ١٨٥٦ ؟

بعد الاطلاع على تقرير اللجنة المشكلة بقرارنا فى ٣ من مارس ١٨٦٤ .
بما أنه بالنسبة للمسألة الأولى لتقدير الحكمة من وضع لأئحة ٢٠ يوليو
سنة ١٨٥٦ وما هيتهما يجدر التوفيق بين أحكامها وبين أحكام عقدي الامتياز
المؤرخين ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٦٤ و ٥ يناير سنة ١٨٥٦ .

وبما أن هذه الأحكام بعد أن رخصت بإنشاء الشركة حددت الغرض
من تأسيسها والأعباء والالتزامات المفروضة عليها كما بينت المزايا التي لها
التمتع بها .

وبما أن هذه الشروط أنشأت للشركة ولحكومة الوالى التزامات متبادلة
فى التنفيذ ليسوا فى حل منها .

وبما أن المادة (٢) من عقد الامتياز الثانى على وجه خاص مسع تركها
الخيار للشركة فى تنفيذ الأعمال المكلفة بها إما بنفسها أو بمقاولين حددت
أن يكون أربعة أحماس العمال المستخدمين فى هذه الأعمال على الأقل
من المصريين .

وبما أنه عندما فرض الوالى هذا الشرط وقبلته الشركة كان مفهوما
بالضرورة من الطرفين أن العمال المصريين اللازمين لتكوين الأربعة الاحماس
للمستخدمين فى العمل سيوضعون بمعرفة الوالى تحت تصرف الشركة .
بما أن الشركة ما كانت لتتقبل شرطا مماثلالولم يضمن لها الوالى الوسائل
للفاء به .

وبما أن هذا النص الذى تضمنه عقد الامتياز الثانى ورد صراحة فى
المادة الأولى من لائحة ٢٠ يوليه سنة ١٨٥٦ ونصها « تقدم الحكومة المصرية
العمال الذين سيعملون فى أعمال الشركة تبعا لطلبات كبيرى مهندسى الشركة
وطبقا لاحتياجات العمل » .

وبما أن هذه المادة بذاتها معناه بالغ الوضوح وفوق ذلك فإن التوفيق
بينها وبين شروط الفرمانين يظهر الرابطة الوثيقة التى تجمع بينهما كلها كما
يوضح أن أحكام اللائحة إن هى إلا النتيجة المباشرة لما سبقها ولأحكامها
نفس الخاصية ونفس قوة الالتزام .

وبما أن جميع الاقسام الأخرى لللائحة على تمام الانساق مع المادة الأولى
وتؤيد التفسير السابق ذكره .

وبما أنه فى الواقع فور وعد الحكومة المصرية بتوريد العمال قرر العقد
الزام الشركة المقتابل بأن تؤدى اليهم أجور عملهم وتزودهم بالمواد
الغذائية الضرورية وباسكانهم فى مساكن مناسبة وبإنشاء مستشفى ووحدات

علاجية متتقلة وبالعلاج المرضى على حسابها وبأن تؤدى نفقات السفر من مكان الرحيل إلى محل العمل وكذلك باعطاء الحكومة المصرية بسعر المصنع القفف اللازمة لنقل الأتربة والمواد الناسفة المعدة لاستغلال المحاجر وهو ما كان يجب على الحكومة تقديمه .

وبما أن الالتزامات المختلفة الميمنة بتفصيل دقيق في اللائحة لم تكن بالنسبة للشركة إلا نظيرة لتلك التى تعهدت بها الحكومة المصرية ومن ثم تكون هذه الالتزامات فى مجموعها عناصر عقد حقيقية .

وبما أن دياجة العقد تنفق أبدأ مع الطبيعة الاتفاقية التى تضافى عليه بحكم الشروط التى يتضمنها ، فى الواقع صدرت اللائحة من الوالى وحده ولكن عقدى الامتياز صدرا بالشكل عينه ومع ذلك فطبيعتهما التعاقدية لم تكن ولن تكون محل خلاف جدى وأخيرا فان الوالى يقرر صراحة فى مقدمة العقد (l'acte) أنه بالاتفاق مع المصيرى لىسبس قد أنشأ أحكامه وهذا التعبير لايعنى فقط أنه طلب من مدير الشركة إبداء رأيه وإنعسا يعنى أنه كان من الضرورى « توافق إرادته » الذى تم الحصول عليه وواضح أنه بغير هذا التوافق كان مستحيلا إخضاع الشركة للالتزامات المتعددة التى فرضت عليها ونفذتها فيما بعد .

وبما أنه يبين مما تقدم أن لائحة ٢٠ يولى سنة ١٨٥٦ وخاصة فى حكم المادة الاولى لها خصائص العقد وقوته .

وبما أنه بالنسبة للمسألة الثانية إذا كانت الاتفاقات قد أبرمت برضاء حر من متعاقدين كاملى الأهلية فيتعين تنفيذها بأمانة ويقع على عاتق أى المتعاقدين التعويض عن الضرر الناتج عن إخلاله بالقانون الذى فرضه على نفسه طواعية وببوجه عام وبصرف النظر عن ظروف وبواعث المخالفة يشمل

التعويض ما لحق الطرف الآخر من الخسارة وما فاتته من الكسب . ومع عدم جحد هذه المبادئ وقوتها فقد قبل باسم الحكومة المصرية أن تحفظا صريحا ورد في كل من عقدى الامتياز عن بداية الأعمال بمعنى أن تنفيذ الاتفاقات كان مرهونا باذن الباب العالى وفى الواقع لم يمنح هذا الاذن أبداً فلا مسئولية على والى مصر فى عدم تنفيذ الاتفاقات ومن ثم فلا سند لطالب التعويض الموجه إليه .

وبما أنه لا جدال فى أن الشرط الموقوف فى الاتفاق كان ينتج أثره المبين باسم الوالى لو بقيت الأمور على حالها ولكن الوقائع التى حدثت منذ تاريخ العقدین والى ساهم فيها الوالى مع الشركة بنفس النشاط والإصرار على الأقل فقد عدت كثيرا من مركز كل من الطرفين .

وبما أن الشركة قامت بتنفيذ الأعمال لا بموافقة من الوالى فقط وإنما إنصاعت إليه لما دفعها إلى ذلك دفعا .

وبما أنه من الظلم المطلق تحميل أى الطرفين وزر النتائج السيئة لما قاما به باتفاقهما معا .

وبما أنه فوق ذلك فإن الشروط المنظمة للعلاقات بين الحكومة المصرية والشركة فى مجموعها تنشئ امتيازاً عن عمل ضخم للمنفعة العامة من أجله تم منح مزايا وإعانة لولاها لما وجد المشروع .

وبما أنه عند ما وقع حادث كان يتعين أن يتنبأ به الطرفان المتعاقدان وقد سبق لهما أن إرتضيا باتفاقهما المشترك تحمل نتائج إعتبرت الحكومة نفسها فى حل من أن توفر للشركة المزايا التى ضمنتها لها وبرغم ذلك إستمرت الشركة فى الأعمال الهامة التى تستفيد منها البلاد جميعها فمن العدل أن تقوم الحكومة المصرية بتعويض الشركة عن المزايا الالاصقة بالامتياز .

وبما أنه متى كان ذلك فيتعين لتحديد مقدار التعويض المستحق بسبب استبدال الآلات أو العمال الأوربيين بالعمال المصريين إجراء المقارنة بين تكاليف الأعمال لو قام بها عمال مصريون وفق الشروط الواردة في لائحة ٢٠ يولييه سنة ١٨٥٦ وبين تكاليف الأعمال التي يجب على الشركة تنفيذها بوسائل اضطرت لاستعمالها من الآن فصاعدا .

وبما أن تكعيب أنربة الحفر يمكن تحديده بصفة تقريبية جدا حسب هيئتها على الطبيعة كما هي مبينة على الخرائط وطبقا للاحجام المبلغة إلى الشركة .

وبما أنه بخمسم الأعمال التي نفذت فعلا يبقى ٢٣٧٠٠٠٠٠٠ مترا مكعبا ستحفر من الأرض الجافة و٣٢ مليوناً من الأمتار المكعبة ستحفر تحت الماء . وبما أنه من ناحية أخرى فإن تغيير وسائل التنفيذ سيؤدي إلى زيادة سعر المتر في الحفر في الأرض الجافة بمقدار فرنك واحد و ١٩ سنتيا وفي الحفر تحت الماء بمقدار ١٥ سنتيا .

وبضرب ٢٣٧٠٠٠٠٠٠ مترا في ١ فرنك و ١٩ سنتيا و ٣٢٠٠٠٠٠٠٠ في ١٥ سنتيا نجد أن الزيادة في التكاليف تبلغ ٢٨٢٠٠٠٠٠ فرنكا في الحفر على الجاف كما تبلغ ٤٨٠٠٠٠٠ فرنكا في الحفر تحت الماء وجملة المبالغين ٣٣٠٠٠٠٠٠ فرنكا على النحو الآتي :

الزيادة في التكاليف لأعمال الحفر على الجاف ٢٨٢٠٠٠٠

» » » » » تحت الماء ٤٨٠٠٠٠٠

المجموع ٣٣٠٠٠٠٠ فرنك

وبما أن حساب الزيادة في تكاليف الأعمال الفنية بطريقة مماثلة ينتج منه أن الشركة ستتحمل زيادة تبلغ ٥٠٠٠ فرنكا .

وبما أن المبلغ الاجمالي إذن هو ٣٨٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنكا عبارة عن قيمة هذا الجزء من التعويض .

وبما أنه أثناء المناقشة قيل بحق أن الشركة لا سند لها في الادعاء بالألتحدث في الأجور وفي أسعار المواد الغذائية أى زيادة خلال مدة العمل أو أنها على الأقل لن تتحمل نتائج الارتفاع التي قد تطرأ عملا بنص اللائحة .

وبما أنه لتبرير إدعاء مماثل كان يتعين وجود شرط صريح في اللائحة ولكنها خلت منه .

وبما أنه إذا أخذنا في الحسبان الزيادة التي حدثت فعلا وإذا قدرنا الاحتمالات المستقبلية نجد أن الأجر اليومي الذي كان ٨٦ سنتيما وفق نص اللائحة يجب أن يقدر بفرنك واحد وخمسة سنتيمات ولكن هذا الأجر اليومي كان أحد عناصر الحساب التي أنتجت الرقم ٣٨٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنكا ومن ثم يتعين إبقاء هذا الرقم على حاله .

وبما أنه في المحل الثاني قد إحتجت الحكومة المهرية بأنه منذ بداية الأعمال لم تدفع للعمال الأجور ولم يمنحوا مقررات التموين دائما بالفئات المحددة في اللائحة ولهذا يجب أن تخصم من التعويض المبالغ التي أفادتها الشركة نتيجة لعدم وفائها الجزئي باتفاقها حتى ولو كان ذلك نتيجة غلط على ما يبين من الظروف .

وبما أن هذا الطلب بني على أساس سليم وأن الشركة لا يمكن أن تطلب كتعويض سوى ما ستجمله فعلا من نفقات تجاوز ما قضت لائحة ٢٠ يولييه سنة ١٨٥٦ وأنه في صدد طلب تعويض الخسائر التي يمكن أن تترتب على

عدم تنفيذ العقد من جانب الوالى يجب أن تؤخذ فى الحسبان المزايا التى يمكن أن تنتج للشركة من مخالفتها الشخصية .

وبما أن مبلغ ٥٠٠.٠٠٠ فرنكا قد إنتقص من الأجور ومن توريد مقررات التموين ومن ثم يتعين خصمه من جملة التعويض فيصبح مخفضا إلى ٣٣٥.٠٠٠ فرنكا .

وبما أن الشركة طالبت بمبلغ ٩٠٠.٠٠٠ فرنكا باعتباره فوائد مدة سنة لرأس المال المستغل فى العملية وهى المدة التى سيستطيل اليها العمل .
وبما أن هذه المطالبة كان يتعين قبولها بحالتها إذا كانت استطالة المدة تسأل عنها الحكومة المصرية ولكن الواقع أن الشروط التى فرضها الباب العالى هى واقعة لا دخل لإرادة الوالى فيها وأن استطالة مدة العمل إلى أبعد من المدة المحددة سببها قوة القاهرة ومن ثم فإنها ، إما بسبب طبيعة الحادث وإما بسبب العلاقات التى ستستمر بين الوالى وبين الشركة . يكون عدلا تحمّلها مناصفة بمبلغ ٩ مليون أى ٥٠٠.٠٠٠ فرنكا لكل منهما وأنه باضافة مبلغ ٥٠٠.٠٠٠ فرنكا إلى ٣٣٥.٠٠٠ فرنكا تكون جملة التعويض فى خصوص الموضوع السابق بحثه ٣٨٠.٠٠٠ فرنك (ثمانية وثلاثون مليون فرنك) .

وبما أنه بالنسبة للمسألة الثالثة فإن عقدى الامتياز المؤرخين فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٨٥٤ و ٥ من يناير سنة ١٨٥٦ بمنحهما امتياز ترعة الماء العذب إلى الشركة قد أعطياها ميزات وضمانات إعتبرتها ضرورية حتما لنجاح المشروع .
وبما أنه فى الأصل وفى نصوص العقدين كان يجب حفر ترعة الماء العذب إلى جوار مدينة القاهرة بحيث تصل بين النيل وبين القنطرة البحرية وتنفرد

إلى فروع التغذية بالرى وحتى الملاحة فى إتجاهى بلوس (Péluse) والسويس
ولكن باتفاق مؤرخ فى ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ عدلت شروط الامتياز تعديلا
كثيرا وعلى الأخص تنازلات الشركة عن الحق الخول لها من تنفيذ جزء بين
القاهرة وقناة الوادى المفتوحة الملاحة من قبل .

وبما أنه فوق ذلك فقد إدعى الباب العالى أن رد ترعة الماء العذب كان
النتيجة اللازمة لرد الأراضى .

وبما أنه فى هذه الظروف ومع الاقرار بحقوق الطرفين يجدر البحث
للتوفيق بين مصالحهما .

وبما أن إمتياز ترعة الماء العذب فى وقت عمله جعل للشركة ميزات من
ثلاثة وجوه فهو يضمن لها حرية التصرف فى المياه اللازمة لحركة الآلات
المستعملة فى حفر القناة البحرية وفى تغذية العمال ويزودها بوسيلة الرى
للأراضى محل الامتياز كما أنه فى النهاية يوفر لها أرباحا ناتجة من الرسوم
التي تقرر على الملاحة ومن الضرائب ذات الطبيعة المماثلة .

وبما أن الاحتفاظ بالامتياز فى نطاقه وبكل آثاره لم يكن ليخول للشركة
إلا إذا وافق الباب العالى .

وبما أن الشركة فى المركز الذى وضعت فيه اليوم لها مصلحة كبرى
فى الانتهاء من القناة سريعا وفى ظروف تمكنها من أن توفر لها دائما كل
المياه اللازمة لتنفيذ الأعمال ولتغذية العمال .

وبما أنه للوصول إلى هذا الهدف ليس لازما إطلاقا الاحتفاظ بالامتياز
وفق النصوص والمدة المحددة فى عقدى الامتياز فيكفى أن يعهد للشركة
بإنجاز القناة وبأن يترك لها إستغلالها وصيانتها .

وبما أنه حسب طبيعة الأمور المستحدثة تكون على عاتق الحكومة

المصرية الأعمال التي قامت بها الشركة والتي ستنفذها فيما بعد لإنجاز القناة .
وبما أنه ترتيبا على ذلك يتعين على الحكومة المصرية أن تدفع قيمة هذه
الأعمال جميعها مضافة إليها نفقات الصيانة .

وبما أنه قد إنتهى البحث في هذه المصلحة الأولى فلا تبقى إلا تسوية
التعويضات المستحقة بسبب حرمان الشركة من المزايا الأخرى التي كان
يتمتعها الامتياز .

وبما أنه قبل البحث في هذا التحدد يحسن تحديد مبالغ الديون المستحقة
للشركة من اليوم عن الأعمال التي قامت بها والمبالغ التي ستطالب بها فيما بعد
عن الأعمال الباقية .

وبما أنه يبين من المستندات المقدمة من الطرفين ومن شرحهما الذي
أبدياه حضوريا أن تكاليف الأعمال التي نفذت فعلا بلغت ٢٥٠٠٠٠٠ فرنكا.
وبما أن هذا المبلغ يشمل ٣٧٥٠٠٠٠٠ فرنكا عبارة عن:
(١) حصة المصاريف العامة للمشروع التي يجب أن تتحملها ترعة
المساء العذب .

(٢) فائدة رأس المال المستغل في العملية عن المدة التي ستمتد إليها .
وبما أن هذين السببين مجتمعين يبرران مطالبة الشركة بمبلغ ٣٧٥٠٠٠٠٠
فرنكا السالف الذكر .

وبما أنه عن الأعمال التي لم تتم ستبلغ النفقات ٢٥٠٠٠٠٠ فرنكا
وبإضافتها إلى ٣٧٥٠٠٠٠ فرنكا تكون الجملة ١٠ مليون فرنك .
وبما أن رسوم الملاحاة ورسوم المرور على إختلاف طبيعتها التي كان
إستغلالها ممنوحا للشركة بعقدى الامتياز ثم حرمت منهما يتعين تقديرها
لإعطاء التعويض المستحق عنها .

وبما أنه بعد إستبعاد مصاريف الصيانة وهى على عاتق من يستغل القناة تكون قيمة هذا الاستغلال ستة ملايين فرنك .

وبما أنه بالنسبة للمسألة الرابعة فإنه يجب على الشركة كما سبق القول أن تبقى مكلفة بإنجاز ترعة الماء العذب وبمبانياتها وإن إنتهى إمتيازها فى صدد هذا ونتيجة لذلك يجب أن يحدد لترعة الماء للعذب كما للقناة البحرية نطاق الأراضى اللازمة للإنشاء والاستغلال ونصوص عقد التحكمين ذاتها تشير بوضوح إلى الروح التى يجب أن تعالج بها هذه المسألة .
وبما أنه قد نص فيه على أن نطاق الأراضى يجب تحديده « فى ظروف كفييلة بضمان نجاح المشروع »

وبما أنه يجب إذن ألا يقتصر هذا النطاق على المساحات التى ستشغل ماديا بالقنوات نفسها وضمها فها وطرق سحب السفن .

وبما أنه كى يمكن الوصول إلى جميع الحاجات اللازمة للاستغلال كاملة يتعين أن تتمكن الشركة من إنشاء مستودعات ومخازن وورش وموانئ إلى جوار القنوات فى الأماكن التى يلزم وجودها فيها وأخيرا مساكن مناسبة للحراس والمراقبين والعمال المكلفين بأعمال الصيانة وكل موظفى الإدارة .
وبما أنه من المناسب فوق ذلك منح أراضى ملحقة بالمساكن تستطيع زراعتها حدائق لتوفير بعض المواد الغذائية فى الأمكنة الخاصة التى من هذا النوع .

وبما أنه فى النهاية من الضرورى أن تتمكن الشركة من التصرف فى الأراضى الكافية للزراعة وللأعمال اللازمة لصيانة القنوات ولحمايتها من طغيان الرمال .

ولكن بما أنه يجب ألا يتجاوز ما يمنح للأغراض المشار إليها ما تقتضيه

الضرورة لتحقيقها كاملة وأنه لا حق للشركة في المطالبة بأية مساحة من الأراضي بنية المضاربة سواء بتخصيصها للزراعة أو باقامة منشآت عليها أو بيعها عند زيادة عدد السكان .

وبما أنه في داخل هذا النطاق يتعين تحديد الأراضي اللازمة لاستعمالها في إنشاء مجرى القنوات وإستغلالها وصيانتها خلال مدة الامتياز .

وبما أنه بالنسبة للمسألة الخامسة فإن رد الشركة للأراضي السابق منح إمتيازها لم يقبل إلا نظير غرض متبادل هو إقتضاء ومنح تعويض .

وبما أن الشركة لم تقبل التنازل عن مزايا الامتياز إلا إعتمادا منها على تعويضها عنها وأن الحكومة المصرية لم تفكر إلا في الاستفادة من قيمة الأراضي التي أخصبها الري دون الوفاء بالمقابل .

وبما أنه لا يغيب عن النظر أن إمتياز الأراضي كان أحدهم الشروط الجوهرية للمشروع وقسمها ما من الجزاء على الأعمال ،

وبما أنه ترتيبا على ذلك يكون للشركة الحق في تعويضها عن التنازل عن تلك الأراضي .

وبما أنه سواء رجعنا إلى نصوص عقدي الامتياز أو إلى مختلف المطبوعات الصادرة خلال مدة العمل فلا مناص من الاقرار بأن الحكومة المصرية لم تفكر في منح الشركة إمتيازاً عن مساحة غير محددة من الأراضي كما أنه لم يدر بخلد الشركة ذلك .

وبما أن النية المشتركة والمعلنة بوضوح هي تحديد نطاق الامتياز بالأراضي التي يستطاع ريهما من ترعة الماء العذب .

وبما أنه بناء على ذلك يصبح هذا التحديد ميسورا ودقيقا .

وبما أنه ، من جهة ، فكمية المياه التي يمكن إرعة توفيرها لري الأراضي

معروفة بالنسبة إلى حجم الغرعة وما تتطلبه من سد حاجات الملاحة .
وبما أنه من جهة أخرى فإن كمية المياه اللازمة لرى كل هكتار
معلومة كذلك .

وبما أنه تأسيسا على ذلك يجب أن يشمل الامتياز ٦٣.٠٠٠ هكتار
يتعين أن يخص منهم ٣.٠٠٠ هكتار هي مساحة الجزء المخصص للحاجات
إستغلال القناة البحرية .

وبما أن هذا التحقيق يتفق مع ماقرره ممثلوا الشركة والوالى فى الخرائط
المساحية التى عملت تنفيذاً المادة (٨) من عقد الامتياز المؤرخ فى ٣٠ نوفمبر
سنة ١٨٥٤ والمادة (١١) من عقد الامتياز المؤرخ فى ٥ يناير سنة ١٨٥٦ وإن
كانت هذه الخرائط ألغيت بالاتفاق المشترك فى ١٨٥٨ فإن الصعوبة التى
الحأت إلى هذا الالغاء لا تمس نطاق الأراضى التى كان يجب أن يشملها
الامتياز باعتبارها قابلة للرى .

وبما أن تقرير مايجب رده نهائيا إلى الحكومة المصرية بمساحة ٦٠.٠٠٠
هكتار يشير بلا شك صعوبات جديدة طالما أن التقدير ان يكون طبقا للحالة
الراهنة للأراضى وأن فى محاولة تقدير قيمتها فى المستقبل لمجربة لختلف
الخطوط ولاحتمالات عديدة ومع ذلك فتوجد بعض عناصر الحساب التى يمكن
الاعتماد عليها خاصة وأن ربط الضريبة على الأراضى المزروعة يمكن
إستخدامه لتحديد ريعها ومن ثم تقوم الأرض نة دأ مع مراعاة المركز
الاقتصادى والمالى لمصر .

وبما أنه بعمل الحساب على هذه الأسس يكون الهكتار بمبلغ ٥٠٠ فرانك .
وبما أنه وإن كان هذا التقدير مطعوننا عليه إلا أنه مع ذلك لا يبعد
كثيرا عن الحقيقة فى نظر الطرفين ذوى الشأن نفسيهما .

وبما أنه فضلا على ذلك لم يقرر إلا بعد الاعتداد جدليا من جهة بالمبالغ التي كان يجب صرفها لاستثمار الأرض ومن جهة أخرى بزيادة السعر التي ستحدث بفضل إستغلال القناة البحرية وكذلك بالزيادة التي يمكن أن تنتج من إدخال زراعات جديدة .

وبما أن قصارى القول أن التعويض المستحق قبل الحكومة المصرية عن رد الأراضي إليها يبلغ قدره ٣٠ مليوناً فرنكاً .

وبما أنه بعد تقدير مختلف العناصر المكونة للتعويض يتعين إعتبار أنه لا يمكن أن تكون متماثلة فيما يختص بمواعيد إستحقاقها .

وبما أن بعضها يمثل مبالغ صرفت فعلاً وبعضها سيدفع مقدماً في أوقات متقاربة كما أن بعض التعويضات الممنوحة عدلاً إلى الشركة هو في مقابل المزايا أو الأرباح التي لم تكن لتتحقق إلا بعد زمن بعيد عقب تنفيذ الأعمال الباهظة التكاليف .

وبما أنه على سبيل المثال يشمل النوع الاول مبلغ ٧٥٠٠٠٠٠ فرنك صرفت على الجزء الذي نفذ فعلاً من ترعة الماء العذب .

وبما أنه في النوع الأخير على العكس واضح أن الثلاثين مليوناً تمثل القيمة المستقبلية للأراضي التي سترد .

وبما أنه إعتداداً بهذه الفوارق حددت قيمة الاقساط ومواعيد إستحقاقها بحيث تكون في مجموعها تعويضاً إجمالياً قدره ٨٤ مليوناً من الفرنكات قبل الحكومة المصرية .

فلهذه الأسباب قررنا ونقرر ما يأتي :

عن المسألة الأولى

لأتمه ٢٠ يولييه سنة ١٨٥٦ لها خصائص العقد وتتضمن التزامات متبادلة

يجب على الوالى وعلى الشركة تنفيذها .

عن المسألة الثانية

إلغاء لأئحة ٢٠ يوليه سنة ١٨٥٦ يرتب تعويضاً قدره ٣٨ مليوناً من الفرنكات .

عن المسألة الثالثة

رد ترعة الماء العذب على أسس الشروط والضمانات الآتية :

١ - جزء التركة بين الوادى والتمساح والسويس يرد كجزء أول إلى الحكومة المصرية ولكن إستعماله يقتصر على الشركة وحدها حتى إنجاز القناة البحرية بحيث لا يمكن أخذ المياه منه بأية وسيلة بغير موافقة الشركة .
٢ - تحافظ الحكومة المصرية على تغذية هذه التركة من ترعة الزقازيق كما تنفذ الأعمال فى الجزء الذى رد إليها فعلاً طبقاً لاتفاق ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ وتصل الجزء الأول بالثانى عند وصوله الوادى لضمان التغذية فى أى وقت .

٣ - يجب على الشركة أن تنجز أعمالها الباقية لجعل التركة من الوادى إلى السويس معدة بالأحجام المتفق عليها .

٤ - فى خلال مدة إمتياز القناة البحرية جميعها يجب على الشركة صيانة ترعة الماء العذب على أتم وجه ومن الوادى حتى السويس ولكن تتحمل الحكومة المصرية نفقات الصيانة التى يجب أن تعوض الشركة بدفع مبلغ سنوى قدره ٣٠.٠٠٠ فرنك إن لم تر الأوفى دفع مصاريف الصيانة الفعلية المبينة بكشوف الحساب وعليها إخطار الشركة بما تختاره فى خلال السنة التى تبدأ من يوم تسليمها القناة والشركة ملزمة بأعداد الحواجز النباتية لدرء تعرب المياه وما يترتب على سهولة حركة الرمال وبمبلغ الاشتراك وقيمته ٣٠.٠٠٠ فرنك يطبق على التوالى بعد تقدم الأعمال وحسب مقررات

الأطوال الاجزاء التى تم العمل فيها وإراجع كل ست سنوات .

٥ - يحتفظ بارتفاع الماء فى القناة

عند إرتفاع مياه النيل إلى ٢٢٥٠ م

فى المنسوب المتوسط إلى ٢ م

فى المنسوب الأكثر إنخفاضاً بحد أدنى ١ م

٦ - تستولى الشركة مقدماً من مياه الترع على سبعين ألف متر مكعب فى اليوم لتغذية السكان على مجرى القنوات ولرى الحدائق ولتشغيل الآلات المخصصة لمياه القنوات وآلات المؤسسات الصناعية المتعلقة باستغلالها ولرى المزروعات على الكثبان الرملية والأراضي الأخرى التى لا تروى بطبيعتها والواقعة فى المناطق المحتفظ بها بطول القنوات ولتغذية السفن التى تعبر القناة البحرية .

وللشركة حق إرتفاق المرور على الأراضي التى تتخللها المساقى ومراوى المياه اللازمة لتوفير مقدار الـ ٧٠٠٠٠٠ م٣ .

٧ - ابتداء من تاريخ الانتهاء من إتمام القناة البحرية ليس للشركة على ترعة الماء العذب إلا حق الاستعمال المقرر للرعايا المصريين وبشرط ألا تفرض أبداً على سفنها ومنشأتها أى رسوم للملاحة وتغذية بورسعيد بالماء العذب بطريق مباشر تتولاها الشركة على نفقتها بالوسائل التى ترى ملائمتها .

٨ - تتوقف الشركة عن إقتضاء الرسوم على الماء والملاحة والارشاد والجر والوقوف وهى الممنوحة لها على ترعة الماء العذب بالمادتين ٨ و ١٧ من عقد الامتياز المؤرخ فى ٥ من يناير سنة ١٨٥٦ .

٩ - فيما عدا الأهوسة التى يجرى بناؤها بالإسماعيلية والسويس والثلاثة

الأهوسة الأخرى عند نحويلة السويس يحظر إقامة أى عمل ثابت أو متحرك على ترعة الماء العذب وملحقاتها إلا باتفاق مشترك بين الحكومة المصرية والشركة .

١٠ - تدفع الحكومة المصرية إلى الشركة مبلغ عشرة ملايين من الفرنكات عبارة عن :

سبعة ملايين ونصف مليون فرنك عن الأعمال المنفذة حصصة التكاليف العامة وفوائد المبالغ المدفوعة مقدما ومليونين ونصف مليون من الفرنكات عن الأعمال الباقية تحت التنفيذ .

١١ - تدفع الحكومة المصرية إلى الشركة مبلغ ستة ملايين من الفرنكات تعريضا عن رسوم الملاحة وغيرها من الإيرادات التي حرمت منها الشركة.

عن المسألة الرابعة

مساحة الأراضي اللازمة لإنشاء واستغلال وصيانة ترعة الماء العذب والقناة البحرية محددة بمقدار عشرة آلاف ومائتين وأربعة وستين هكتارا (١٠٢٦٤ هكتارا) للقناة البحرية ، وبمقدار تسعة آلاف وسمائة هكتار (٩٠٢٠٠ هكتار) لترعة الماء العذب حسب التقسيم الآتي :

القناة البحرية

آسيا	افريقيا	
هكتار	هكتار	
—	٤٠٠	١ بور سعيد
١٠١٥٢	١٠١٥٢	٢ من بور سعيد إلى الفردان
٠٣٠	٠٣٠	٣ رأس العش
١٠٠	١٠٠	٤ القنطرة
٢٧٠	١٠٣٥٠	٥ من الفردان إلى التمساح
—	٢٠٠	٦ قناة الانصال بترعة الماء العذب
—	٤٥٠	٧ مدينة الاسماعيلية
١٢٠	٤٥٠	٨ ميناء الاسماعيلية في بحيرة التمساح (قناة في آسيا)
٣٤٠	٨٥٠	٩ من بحيرة التمساح إلى البحيرات المرة
٧٠٠	٧٠٠	١٠ عبر البحيرات المرة
		١١ من البحيرات المرة إلى مستنقعات السويس
٤٠٠	١٠٠٠	المالحة القريبة من البحر
٠٦٠	٠٦٠	١٢ عبر مستنقعات السويس
٢٠٠	١٥٠	١٣ السمكة البحرية إلى ميناء السويس
<u>٣٣٣٧٢</u>	<u>٦٨٨٩٢</u>	الجملة

ترعة الماء العذب

شمالا	جنوبا	
هكتار	هكتار	
		١ من نهاية الترعة التي تنشأها الحكومة المصرية حتى رأس الوادى
٥٠٠	—	
٢٠٠	٣٠٠٠	٢ من رأس الوادى إلى نهاية بحيرة المحسمة
٤٢٠	٢١٠٠	٣ من بحيرة المحسمة إلى نفيسة
٣٠٠	—	٤ من نفيسة إلى الاسماعيلية
<u>١٤٢٠</u>	<u>٥١٠٠</u>	الجملة

بقية ترعة الماء العذب

شرقا	غربا	
هكتار	هكتار	
		٥ من نفيشه إلى البحيرات المرة
—	٢٥٠٠	
٣٠٠	٢٠٠	٦ و ٧ حدود البحيرات المرة
٠٣٠	٠٥٠	٨ محطة السويس
<u>٣٣٠</u>	<u>٢٧٥٠</u>	

عن المسألة الخامسة

تستحق الشركة من رد الأراضى تعويضا قدره ثلاثون (٣) مليوناً من الفرنكات .

السنوات	٣٨ مليون فرنك	٣٠ مليون فرنك	٦ مليون فرنك	١٠ مليون فرنك	٨٤ مليون فرنك
	تمويض استبدال الآلات والعمال الأوربيين بالعمال المصريين	تمويض رد الأراضي	تمويض الرسوم التي تحصل على ترعة الماء العذب	تسكليف صرفت في أعمال تمت تحت التنبيد لترعة الماء العذب	مواعيد الدفع
السنة الأولى	٦٥٠٠٠٠٠٠	—	—	—	أول نوفمبر ١٨٦٤
٢-	٦٥٠٠٠٠٠٠	—	—	—	وأول مايو ١٨٦٥
٣-	٦٥٠٠٠٠٠٠	—	—	—	أول نوفمبر ١٨٦٥
٤-	٦٥٠٠٠٠٠٠	—	—	—	وأول مايو ١٨٦٦
٥-	٦٥٠٠٠٠٠٠	—	—	—	أول نوفمبر ١٨٦٦
٦-	٦٥٠٠٠٠٠٠	—	—	—	وأول مايو ١٨٦٧
٧-	٦٥٠٠٠٠٠٠	—	—	—	أول نوفمبر ١٨٦٧
٨-	٦٥٠٠٠٠٠٠	—	—	—	وأول مايو ١٨٦٨
٩-	٦٥٠٠٠٠٠٠	—	—	—	أول نوفمبر ١٨٦٨
١٠-	٦٥٠٠٠٠٠٠	—	—	—	وأول مايو ١٨٦٩
١١-	٦٥٠٠٠٠٠٠	—	—	—	أول نوفمبر ١٨٦٩
١٢-	٦٥٠٠٠٠٠٠	—	—	—	وأول مايو ١٨٧٠
١٣-	—	٣٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠٠	—	أول نوفمبر ١٨٧٠
١٤-	—	٣٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠٠	—	» » ١٨٧١
١٥-	—	٣٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠٠	—	» » ١٨٧٢
١٦-	—	٣٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠٠	—	» » ١٨٧٣
	—	٣٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠٠	—	» » ١٨٧٤
	—	٣٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠٠	—	» » ١٨٧٥
	—	٣٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠٠	—	» » ١٨٧٦
	—	٣٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠٠	—	» » ١٨٧٧
	—	٣٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠٠	—	» » ١٨٧٨
	—	٣٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠٠	—	» » ١٨٧٩
	٣٨٠٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠	ترعة الماء العذب في سنة تسليم القناة
الجملة العامة ٨٤٠٠٠٠٠٠٠					

حدر في فونتبلو (Fontainebleau) يوم ٦ من يوليو ١٨٦٤
(توقيع) نابليون

(٧) إتفاقية ٣٠ من يناير ١٨٦٦

بين الحكومة المصرية ويمثلها نوبار باشا وبين شركة قناة السويس
ويمثلها فردينان دليسبس

فيما بين : دولة نوبار باشا وزير الخارجية بصفته نائبا ومفوضا عن
صاحب السمو والى مصر .

(طرف أول)

والسيد فردينان دليسبس رئيس ومؤسس شركة السويس بصفته ممثلا
ومفوضا من مجلس إدارة الشركة المذكورة .

(طرف ثانى)

تم الاتفاق على ما يأتى :

المادة الأولى

تحتل الحكومة المصرية فى دائرة الأراضى المخصصة للمحطات القناة البحرية
أى مركز أو نقطة عسكرية تعتبرها لازمة للدفاع عن البلاد ، على ألا يكون
هذا الاحتلال مانعا للملاحة ، وذلك مع المحافظة على حقوق إستخدام
الشواطىء الحرة فى القناة .

المادة الثانية

للحكومة المصرية أيضا وب بنفس التحفظات أن تشغل أى مكان خال
تراه مناسبا لمصالحها الإدارية (كالبريد والجمارك والمكائن وغيرها) على
أن تراعى إحتياجات إستغلال مرافق الشركة .

وتدفع الحكومة للشركة عند اللزوم المبالغ التى تكون قد صرفتها لإنشاء
أو تملك الاراضى التى تريد الحكومة الانتفاع بها .

المادة الثالثة

رعاية اصباح التجارة والصناعة ولرفاهية إستغلال القناة ، يكون لكل فرد الحق في الاقامة سواء بمحاذاة القناة البحرية أو في المدن القائمة على مجرى القناة فيما عدا أراضي الشواطئ وضيقات القناة وطرق جر المراكب التي يجب أن تظل حرة لسهولة المواصلات طبقا للوائح التي تحدد إستعمالها وذلك بعد الحصول على تصريح سابق من الحكومة مسبق الخضوع للوائح الادارية والبلدية الخاصة بالسلطة المحلية وكذلك للقوانين والعرف وضرائب الدولة .

على أن لا تقوم هذه المنشآت إلا على الاماكن التي يقر مهندسو الشركة عدم إحتياج مرافق الاستغلال إليها وعلى أنه على المنتفعين أن يسددوا للشركة المبالغ التي صرفتها في إنشاء أو تملك هذه الاماكن .

المادة الرابعة

تتسلم الحكومة المصرية ترعة المياه العذبة والاعمال الفنية والاراضى التابعة لها بمجرد أن ترى الشركة إمكان تسليم التركة طبقا للشروط السابق النص عليها .

ويكون هذا التسليم إقرارا من الحكومة المصرية بالاستلام ويتم بحضور مهندسى الحكومة ومهندسى الشركة ويثبت في محضر يبين فيه تفصيلا للمواقع التي تكون فيها حالة التركة مخالفة للشروط الواجب تحقيقها .
وتقوم الحكومة المصرية ابتداء من هذا الوقت بصيانة التركة المذكورة
أى أنها :

١ - تقوم في الوقت المناسب بالغرس والزرع والحماية اللازمة لمنع إنبهار الجسور وإحتياجها بالرمال .

٢ - تؤمن الملاحه في جميع فصول السنة بالاحتفاظ بمنسوب الماء في الترعة بقدر ٢٥ مترًا في أيام الفيضان و ٢ متر في النهر العاديه و يتم واحد على الاقل في أيام التجارىق .

٣ - تمد الشركة فوق ذلك بمقدار ٧٠.٠٠٠ سبعين ألف متر مكعب من الماء يوميا لتموين السكان المقيمين على طول القناة واسعى الحدائق وتشغيل الماكينات المخصصة لصيانة القناة والمنشآت الصناعيه اللازمة لاستغلالها ولرى المشاتل والمزروعات القائمة على كشتبان الشاطئ وغيرها من الاراضى التى لاتصلها مياه الرى ، والتى توجد ضمن ملحقات القناة ، أو لتموين البواخر المارة بهذه القناة .

٤ - وأخيرا تقوم بالتطهير والأعمال اللازمه للاحتفاظ بترعة الماء العذب وأعمالها الفنية في حالة جيدة .

وبذلك تحمل الحكومة المصريه محل الشركة في جميع الأعباء والالتزامات التى تترتب على كل نقص فى الصيانة ، بما أنها على علم بالحاله التى عليها الترعة عند تسلمها ومع مراعاة المدة اللازمه لانجاز الأعمال المطلوبه .

المادة الخامسة

تنتفع الحكومة المصريه بالترعة بمجرد تسليمها إليها ويكون لها حق إنشاء مأخذ المياه كما يكون للشركة حق إستعمال رفاصات وجراارات على الترعة ، طول مدة إنشاء القناة البحريه ولغاية آخر سنة ١٨٦٩ عند اللزوم ، لحاجات النقل الخاصه بها وبمقاوليها وحققها وحدها في إستعمال الترعة لمرور البضائع من بورسعيد إلى السويس وبالعكس .

وبعد سنة ١٨٦٩ تستعمل الشركة الترعة مثل باقى المنتفعين بها بالشروط السابق الاتفاق عليها .

وتتنازل الشركة للحكومة المصرية عن المباني التي أقامتها لمصالحها على طول الترعسة من الزقازيق إلى السويس بضمن التكلفة وتؤجر الحكومة للشركة من بين هذه المباني وملحقاتها ما يلزمها منها في الفترة المبينة أعلاه بفائدة ٥ ٪ في السنة من الثمن المدفوع .

المادة السادسة

تبيع الشركة للحكومة المصرية أملاك الوادي حسب حالتها الراهنة بمباينها وملحقاتها بضمن قدره ١٠ مليون فرنك .

المادة السابعة

إذا سلمت الشركة التركة إلى الحكومة المصرية في بحر هذه السنة تقوم الحكومة بسداد المبالغ الملزمة بم. ا. للشركة مقابل التركة وملكية الوادي ومجموعها ٢٠ مليون فرنك ابتداء من أول يولييه إلى أول ديسمبر ١٨٦٦
سنت فرنك

على ستة دفعات شهرية متساوية قدرها ٣٣٣٣٣٣٣ فرنك في أول كل شهر .

وفي حالة طالب الشركة باقى ثمن الأسهم في بحر هذه السنة فان مقدار المبالغ التي تلتزم بها الحكومة المصرية عن ذلك وهي حوالي ١٧٥٠٠٠٠ فرنك تحت تسوية الحساب، تدفع للشركة ابتداء من أول يناير لغاية أول ديسمبر ١٨٦٧ على ١٢ قسط متساوي شهريا بواقع ١٤٥٣٣٣٣ فرنك تقريبا في أول كل شهر .

أما المبالغ المكونة لباقي التعويض الذي أقرت به الحكومة لصالح الشركة ، والمستحق بعد أول نوفمبر سنة ١٨٦٦ وقدرها ٥٧٧٥٠٠٠ فرنك، فتدفع للشركة ابتداء من أول يناير سنة ١٨٦٧ لغاية أول ديسمبر سنة

١٨٦٩ على ٢٦ قسط متساوى شهريا بواقع ١٦٦ر١٦٠٤ فرانك أول كل شهر، ويكون الدفع للشركة بالفرنك نقدا .

تحرر من نسختين بالقاهرة في ٣٠ يناير سنة ١٨٦٦

(إمضاء) فردينان ديلبس

ن . نوبار

(٨) الاتفاق الصادر في ٢٢ من فبراير ١٨٦٦

فيما بين سمو اسماعيل باشا والى مصر من جانب

والشركة العالمية لقناة السويس البحرية ممثلا بمسيو فردينان ديلبس

«رئيسها المؤسس» المرخص له في هذا التعاقد بموجب قرارى الجمعية العمومية

للمساهمين الصادرين في أول مارس و ٦ أغسطس سنة ١٨٦٤ والقرار الخاص

الصادر من مجلس إدارة الشركة المذكورة بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٨٦٤

من جانب آخر .

قد بسط الفريقان واشترطا ما يأتى .

بموجب عقد الامتياز الاول الموقت الصادر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤

قد رخص المسيو فردينان ديلبس في إنشاء شركة مالية لحفر قناة

السويس البحرية .

وبتاريخ ٥ يناير سنة ١٨٥٦ صدر عقد امتياز ثان حدد شروط الامتياز

الخاصة بإنشاء الشركة المالية المكلفة بتنفيذ الأعمال المتعلقة بالقناة ورخص

في مباشرة الأعمال المتصلة بشق برزخ السويس عند الحصول على تصديق

الباب العالى . وقد الحق بالعقد المذكور النظام الاساسى للشركة العالمية ومبدأ

عليه من سمو الوالى .

وبتاريخ ٢٠ يوليو سنة ١٨٥٦ صدر ذكر يتو بشروط استخدام العمال

الفلاحين في أعمال قناة السويس .

وبتاريخ ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ ابرم إتفاق بين الوالى والشركة رد إلى الحكومة المصرية القسم الأول من قناة المياه العذبة بين القاهرة والوادي .
وابرم بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٨٦٣ اتفاق آخر نظم اشتراك الحكومة المصرية في المشروع من الوجهة المالية .

وأخيرا صدر اتفاق بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٨٨٦ نظم .

(١) الانتفاع بالأراضي المحتفظ بها للشركة كملحقات للقناة البحرية .
(٢) النزاع عن قناة المياه العذبة والأراضي والمنشآت الفنية والمباني الملحقة بها وقيام الحكومة بصيانة القناة المذكورة .

(٣) بيع نفطيش الوادي بمبلغ عشرة ملايين فرنكا .

(٤) المواعيد الخاصة باقساط المبالغ المستحقة للشركة .

وقد اتمس من الباب العالى التصديق على امتياز مشروع القناة تنفيذها
لعمد الامتياز الصادر في ٥ يناير سنة ١٨٥٦ فوضع الباب العالى بمذكرة مؤرخة
٩ ابريل سنة ١٨٦٣ الشروط التى علق التصديق المطلوب على تنفيذها .

فارضاء لرغبات الباب العالى فى هذا الصدد كل الارضاء تم بين سمو
الوالى والشركة تفاهم سجلاه فى الاتفاق المبينة شروطه واحكامه فى ما يلى :

المادة الأولى

يلغى جميع ما جاء باللائحة الصادرة فى ٢٠ يوليو سنة ١٨٥٦ الخاصة
باستخدام الفلاحين فى أعمال قناة السويس .

وبالتالى لايقام أى إعتبار لأحكام المادة الثانية من عقد الامتياز الصادر
فى ٥ يناير سنة ١٨٥٦ ونصها كالاتى « ويجب فى جميع الاحوال أن يكون
على الأقل أربعة أخماس العمال المستخدمين فى هذه الأعمال من المصريين » .

• تدفع الحكومة المصرية للشركة ٣٨ مليون فرنك تعويضاً عن الغاء
للائحة ٢٠ يوليو سنة ١٨٥٦ والمزايا التي تضمنتها .
ومن الآن فصاعداً تستخدم الشركة العمال اللازمين لأعمال المشروع وفقاً
لشروط القانون العام دون اختصاصها في ذلك لا بامتياز ولا بقيود .

المادة الثانية

تتنازل الشركة عن الانتفاع باحكام المادتين ٧ و ٨ من عقد الامتياز الصادر
في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٤٤ والمراد ١٠ و ١١ و ١٢ من العقد الصادر في ٥
يناير سنة ١٨٥٦ .

وقد تحددت باتفاق الطرفين مساحة الأراضي القابلة للرئ المتنازل عنها
لشركة بموجب العقدين المذكورين الصادرين في سنتي ١٨٥٤ و ١٨٥٦
والتي ردت للحكومة بمقدار ٩٣ ألف هكتار يستنزل منها ٣ آلاف هكتار تدخل
ضمن الاماكن المخصصة لمقتضيات استغلال القناة البحرية .

المادة الثالثة

بما أن المادتين ٧ و ٨ من عقد الامتياز الصادر في سنة ١٨٥٤ والمواد
١٠ و ١١ و ١٢ من العقد الصادر في سنة ١٨٥٦ قد الغيت وفقاً لما جاء بالمادة
٢ فإن التعويض المستحق للشركة قبل الحكومة عن رد هذه الأراضي يبلغ
٣ مليون فرنك باعتبار ثمن الهكتار ٥٠٠ فرنك .

المادة الرابعة

بما أنه يلزم تحديد مساحة الأراضي اللازمة لإنشاء القناة البحرية
واستغلالها بشروط تضمن نجاح المشروع . وبما أن هذه المساحة يجب الا
تقتصر على القدر الذي تشغله القناة فعلاً وعلى الطرق المخصصة لسحب السفن
وعلى الشقة المحتفظ بها فيما وراء هذه الطرق وبما أن الوفاء بحاجة الاستغلال

على أكمل وجه يستلزم تمكين الشركة من أن تنشئ على مقربة من القناة البحرية مستودعات ومخازن وورش وموانئ حيثما تتحقق فائدها وان تقيم أخيرا المساكن الملائمة للحراس والملاحظين والعمال المكلفين بأعمال الصيانة وجميع مستخدمي الإدارة .

وبما أنه من المناسب أيضا أن تلحق بالمساكن المذكورة أراض تنشأ فيها بساتين وتمون إلى حد ما أما كن محرومة تماما من المنتجات الزراعية . وأخيرا بما أنه لا مندوحة للشركة من أن تستطيع التصرف في أراض كافية لزراعتها وتنشئ فيها أعمالا كفيلا بصيانة القناة البحرية وحمايتها من تراكم الرمال دون أن تضح شيئا أكثر من القدر الوافي للالزم للقيام بمختلف الأعمال السابق بيانها وبما أنه لا يمتنع للشركة ان تدعى في الحصول على مساحات من الاراضى ايا كانت قصدا للمضمار به عليها سواء بتخصيصها للزراعة أو باقامة المباني عليها او بيعها للغير عند زيادة عدد السكان .

لذلك التزم الطرفان المتعاقدان هذه الاعتبارات في تحديد الاراضى الواقعة على مجرى القناة البحرية والى يكون الانتفاع بها طول مدة الامتياز لازما لانشاء القناة واستغلالها وصيانتها .

وقد إتفقا على تحديد مساحة الاراضى اللازمة لانشاء القناة وإستغلالها وصيانتها وفقا لما تم تحريره وتوقيعه وتقريره من الرسومات والكشوف المرفقة بهذا الاتفاق للغرض المتقدم .

المادة الخامسة

ترد الشركة للحكومة المصرية الجزء الثانى من قناة المياة العذبة الواقع بين الوادى والاسماعيلية والسويس كما ردت لها بموجب اتفاق ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ الجزء الاول من القناة المذكورة الواقع بين القاهرة وتفتيش الوادى .

ورد الجزء الثانى من هذه القناة مرهين بالشروط الاتى يانها :

(١) على الشركة إنجاز الاعمال الباقية لتكون قناة الوادى - الاسماعيلية -

السويس بالمقاييس المتفق عليها وصالحه لتسليمها .

(٢) وتسليم الحكومة المصرية قناة المياة العذبة والمنشآت الفنية والاراضى

التابعة لها حالما تقدر الشركة أن فى إمكانها تسليم القناة بالشروط المتقدم

ذكرها . ويترتب على هذا التسليم تسلم من جانب الحكومة المصرية ويتم فى

مواجهة مهندسى الحكومة والشركة ويثبت بحضور يوضح بالتفصيل المواضع

التي تخالف فيها حالة القنال ما كان يجب ان تستوفيه من الشروط .

(٣) تكلف الحكومة المصرية ابتداء من تاريخ التسليم صيانة القناة

المذكورة أى :

(أ) القيام فى الميعاد المناسب بكافة اعمال الغرس والزرع مع اعمال

التقوية للزمرة لحفظ الجسور من التلف ومنع تدفق الرمال وبقاء تموين

القناة من قناة الزقازيق الى أن يكتمل تمويلها مباشرة من ماخذ المياه فى القاهرة .

(ب) تنفيذ الاعمال الخاصة بالجزء الذى رد لها باتفاق ١٨ مارس سنة

١٨٦٣ وربط الجزء الاول المذكور بالجزء الثانى عند نقطة الاتصال بالوادى .

(ج) كفالة الملاحظة فى جميع الفصول بتوفير عمق لمياة القنال قدره ٢.٥٠

مترا فى أوقات إرتفاع منسوب النيل وتران فى فصل المنسوب المتوسط ومترا

واحد على الاقل فى أوقات التجارىق .

(د) تموين الشركة فوق ما تقدم بمقدار ٧٠ ألف متر مكعب من الماء

يومية سدا لحاجة الاهالى القاطنين على مجرى القناة البحرية ولرى البساتين

ولادارة الآلات المخصصة لصيانة القناة البحرية وآلات المنشآت الصناعية

المرتبطة باستغلال القناة ولرى الغرس والزرع على الكتيبان وغيرها من الاراضى

التابعة للقناة والتي لا يمكن رباها طبيعيا .

وأخيرا لتموين السفن التي تمر في القناة المذكورة .

(هـ) القيام بجميع ما يلزم من أعمال التطهير وغيرها لصيانة قناة المياه العذبة ومنشأتها الفنية وحفظها في حالة جيدة . لذلك تحل الحكومة المصرية محل الشركة في تحملها جميع المصاريف والالتزامات التي تقع عليها لسبب تعمير في الصيانة مع مراعاة الحالة التي ستكون عليها القناة عند تسليمها والمهلة اللازمة للقيام بالاعمال التي تكون هذه الحالة قد اقتضتها .

المادة السادسة

يكون لشركة حق إرتفاق المرور على الاراضى التي يجب أن تمر فيها الاغنية وأنايب المياه اللازمة لتوفير ٧٠ ألف متر مكعب من الماء على ما تقدم .

المادة السابعة

تنتفع الحكومة بقناة المياه العذبة حال تسليمها ويحق لها إقامة ماخذ المياه عليها ويكون للشركة من جانبها في ان تسيير على قناة المياه العذبة رفاصات أو قاطرات ذات مراوح لاعمال النقل الخاصة بها أو بمقاوليها كما يكون لها وحدها الحق في استغلال نقل بضائع من بور سعيد الى السويس وبالعكس وذلك طول المدة التي تستغرقها الاعمال الخاصة بانشاء القناة البحرية وعند الاقتضاء الى آخر سنة ١٨٦٩ .

وتتضح الشركة للقانون العام بعد سنة ١٨٦٩ فيما يتعلق بالانتفاع بقناة المياه العذبة فلا يكون لها على هذه القناة الا حق الانتفاع الذي يملكه جميع المصريين دون أن يفرض مع ذلك على المراكب والسفن التابعة لها أى رسم من رسوم الملاحة بحال من الاحوال .

تتولى الشركة تموين بور سعيد بالمياه العذبة تموينا مباشرا بالوسائل التي

ترى إستخدامها على أن تتحمل دائماً نفقاته .

يبطل حق الشركة في منح المياه وأخذ ما كما تبطل حقوقها في الملاحة وارشاد السفن وقطرها وسحبها ورسومها . وهى الحقوق المخولة لها على قناة المياه العذبة بموجب المادتين ١٧ و ١٨ من عقد الامتياز الصادر في ٥ يناير سنة ١٨٥٦ .

وتتنازل الشركة للحكومة عن المباني التى أقامتها لمرافقها على قناة المياه العذبة من الزقازيق إلى السويس وذلك بقيمة تكاليفها أما المباني والملحقات التى تحتاج اليها الشركة فى خلال المدة السابق ذكرها فتستأجرها من الحكومة بأجرة سنوية توازى ٥ ٪ من رأس المال المردود .

وبما أن قناة المياه العذبة قد ردت تماما إلى الحكومة المصرية على ما تقدم ولما كانت نفقات صيانتها تقع على تلك الحكومة فلمّا أن تقيم على القناة المذكورة وملحقاتها جميع ما ترى فائدة له من المنشآت النابتة أو المتحركة . ومن جانب آخر لم تعد ثمة جدوى من تحديد مساحة الأرض لصيانة هذه القناة والمحافظة عليها أسوة بالقناة البحرية .

المادة الثامنة

تدفع الحكومة المصرية إلى الشركة جملة التهربض المستحق لها والبالغ قدره أربعة وثمانين مليون فرنك مع الباقي من قيمة أسهم الحكومة إذا طلبت الشركة فى السنة الجارية وفاء المكتتب به كما تدفع الشركة ملايين من الفرنكات التى بيع بها تفتيش الوادى على الوجه المبين فى الكشف الذى وضع لهذا الغرض وقد وقع وارق بهذا الاتفاق .

المادة التاسعة

تبقى القناة البحرية وملحقاتها خاضعة لنظام البوليس المصرى وبإشراف سلطته

عليها مطلقاً من كل قيد مثلما يباشرها في أى مكان من الأراضى المصرية .
بحيث يحافظ على النظام والأمن العام ويكفل تنفيذ قوانين البلاد ولوائحها .
تنتفع الحكومة المصرية بحق المرور بعرض القناة البحرية حيثما ترى هذا
المرور ضرورياً لتضمن مواصلاتها أو تكفل الحرية للتعامل التجارى وانتقال
الجمهور دون أن يجوز للشركة بحجة ما أن تفرض أى رسم لهذا العبور
أو جعل آخر .

المادة العاشرة

للحكومة المصرية أن تشغل داخل حدود الأراضى المحتفظ بها كالمحطات
للقناة البحرية أى موقع أو نقطة بحرية تراها لازمة للدفاع عن البلاد على
ألا يعرقل هذا الاشغال الملاحة ولا يتعارض مع حقوق الارتفاق المرتبة
على الشقة المحتفظ بها الواقعة على ضفتى القناة .

المادة الحادية عشرة

يجوز للحكومة المصرية بالتحفظات نفسها وفاء الحاجة مرافقها الإدارية
(من بريد وجمارك وثكنات وغيرها) أن تشغل أى مكان يمكن التصرف
فيه تراه ملائماً لغرضها مع مراعاة ما يقتضيه استقلال الشركة لمرافقها .
وتدفع الحكومة للشركة إذا دعا الأمر ما تكون الشركة قد أنفقته لإنشاء
الأراضى التى ترغب الحكومة التصرف فيها أو لاعادها .

المادة الثانية عشرة

رعاية لصالح التجارة والصناعة وتحقيقاً لاستغلال القناة استفلالاً منتجا
يجوز للأفراد قاطبة الاستقرار فى الأراضى الممتدة طول القناة البحرية أو
فى المدن المؤسمة على جوانبها بشرط أن ينالوا ترخيصاً سابقاً من الحكومة
وأن يخضعوا للوائح الادارية أو البلدية التى تصدرها السلطة المحلية ولقوانين

البلاد وعرفها ونظام الضرائب المقررة فيها . مع استثناء الضفاف والحدائق المدة
لشعب السفن والشقة المحتفظ بها فيها وراء هذه المواقع فيجب أن تبقى هذه
الأراضي المستثناء مباحة للدور وفقا للوائح التي تحدد نظام استعمالها .
ولا يجوز هذه الإقامة إلا في الجهات التي يقرر مهندسو الشركة أنها غير
لازمة لاستغلال مرافقها وعلى المنتفعين أن يردوا للشركة المبالغ التي تكون
قد انفقتهما لإنشاء تلك الأماكن أو إعدامها .

المادة الثالثة عشرة

ومن المتفق عليه أن إنشاء الإدارات الجمركية لن يمس بأي حال ما يجب
أن تتمتع به من الإعفاء الجمركي سفن الدول جميعها إذ تمر في القناة وذلك
بدون تمييز أو منع أو تفضيل في الأشخاص أو الجنسيات .

المادة الرابعة عشرة

ضمان لتنفيذ الاتفاقات التي تمت بين الحكومة المصرية والشركة تنفيذها
دقيقا يكون للحكومة المصرية الحق في أن تعين على نفقتها مندوبا خاصا
لدى الشركة وفي مكان العمل .

المادة الخامسة عشرة

يقرر الطرفان على سبيل التفسير أن امتياز قناة السويس ينتهي بحكم
القانون بعد تسع وتسعين سنة من تاريخ منحه إذا لم يتم إنفاق جديد بشأنه
بين الحكومة المصرية والشركة .

المادة السادسة عشرة

بما أن الشركة العالمية لقناة السويس البحرية شركة مصرية فإنها تخضع
لقوانين البلاد وعرفها . على أنها فيما يتصل بتكوينها كشركة وبالعلاقات
الشركاء فيما بينهم تنظيمها وفقا لاتفاق خاص القوانين التي تخضع لها الشركات

المساهمة في فرنسا ومن الممنوع عليه أن جميع المنازعات التي تنشأ عن ذلك يتصل فيها محكمون بفرنسا ويجوز استئناف حكمهم أمام المحكمة الامبراطورية في باريس بوصفها محكما ثالثا .

أما المنازعات التي تنشأ في مصر بين الشركة والافراد من أى جنسية كانوا فننظرها المحاكم المحلية تبعا للاوضاع المقررة في قوانين البلاد وعرفها والمعاهدات .

كذلك تعرض المنازعات التي قد تنشأ بين الحكومة المصرية والشركة على المحاكم المحلية فتفصل فيها طبقا لقوانين البلاد .

يحكام المستخدمون والعمال وغيرهم من التابعين لإدارة الشركة أمام المحاكم المحلية وفقا لقوانين البلاد والمعاهدات فيما يتصل بجميع الجرائم والمنازعات التي يكون فيها احد الطرفين أو كلاهما وطنيا .

إذا كان جميع الاخصام من الأجانب إتبع فيما بينهم القواعد المقررة .
الاعلانات القضائية المصادرة للشركة من صاحب شأن بمصر أيا كان صحتها باعلانها في مركز إدارة الشركة بالاسكندرية .

المادة السابعة عشرة

جميع الأحكام الخاصة بالوثائق السابقة وعمود الامتياز والاتفاقات وقانون الشركة تبقى نافذة المفعول فيما لا يتعارض مع هذا الاتفاق .
تحرر في القاهرة من نسختين في ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٦ .

اسماعيل

إمضاء فردينان ديلسبس

(٩) فرمان سلطاني

بالتصديق على مشروع قناة السويس

صادر في ١٩ من مارس سنة ١٨٦٦ بالتصديق على العقد المبرم في ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ بين سمر والى مصر والمسيو ديلسبس فيما يتعلق بقناة السويس .
إلى وزيرى الخطير اسماعيل باشا والى مصر ، الحائز لمرتبة الوزير الأكبر صاحب الوسامين المرحومين العثماني والمجيدى من الطبقة الأولى .

لما كان تحقيق المشروع العظيم الذى يكمل تهيئة أسباب جديدة لتسهيل التجارة والملاحة بحفر قناة بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر عملا مرغوبا فيه كل الرغبة فى هذا العصر عصر العلوم والتقدم فقد جرت منذ حين مفاوضات مع الشركة التى تطلب تنفيذ هذا المشروع . وإنتهت من قريب بما يتفق فى الحاضر والمستقبل مع مالالباب العالى والحكومة المصرية من حقوق مقدسة .

ومرفق بهذا ترجمة لنصوص عقد أعدته ووقعته الحكومة المصرية مع ممثل الشركة وقد عرض علينا إبتغاء موافقتنا الشاهانية فطاعناه وصدقنا عليه .
[بلى ذلك النص الكامل للعقد الموقع بالقاهرة فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦]
(ينظر البنود ١٣١ - ١٥٥) .

وقد صدر هذا فرمان من ديواننا الشاهانى لمنح الشركة المذكورة ترخيصنا العالى فى تنفيذ مشروع القناة بالشروط المنصوص عليها فى هذا العقد وتسوية جميع المسائل الفرعية وفقا له والوثائق والاتفاقات المذكورة أو المشار إليها فيه . وتعتبر جزءا متما له .

صدر فى ٢ ذى القعدة ١٢٨٢ (١٩ مارس سنة ١٨٦٦) .

(١٥) الاتفاق الأول

المصادر في ٢٣ من أبريل سنة ١٨٦٩

بشأن تنازل الشركة عن بعض إمتيازاتها

فيما بين سمر خديو مصر والمسيو فردينان ديلسبس رئيس ومدير الشركة العالمية لقناة السويس البحرية متعاقدًا باسم الشركة المذكورة وحسابها بمقتضى التفويض العام المعطى له .
قد تم الاتفاق على ما يأتى .

المادة الأولى

إبتداء من أول أكتوبر سنة ١٨٦٩ تدفع الشركة عما تستورده وفاء بحاجتها أو بحاجة مقاوليها أو عمالها أو مستخدميها نفس الرسوم التى يؤدونها كل من الرعايا المصريين عن الواردات إلى مصر ، وبالتالى تتنازل الشركة عن حقها فى الاعفاء الجمرى المنصوص عليه فى المادة ١٣ من عقد الامتياز الصادر فى ٥ يناير سنة ١٨٥٦ كما فسره ونظمه القرار الصادر فى ٥ مارس الماضى من اللجنة التى اجتمعت فى القاهرة لهذا الغرض وعلى ذلك تخضع الشركة فيما يتعلق بالجمارك والدخوليات لجميع الضرائب والرسوم والأنظمة التى قررتها الحكومة المصرية أو تقررها مستقبلا ،

وببقى للشركة ما لجميع المصريين من الحق فى إستخراج الاحجار والجير والمصيص اللازمة للقيام بأعمال البناء والصيانة المنشآت من محاجر الأملاك العامة دون تادية أى رسم عن ذلك .

المادة الثانية

تعامل مراكب الشركة وسفنها التى تسير فى ترعه الماء العذب السابق

ردها إلى الحكومة كما تعامل جميع المراكب والسفن الأخرى في البلاد، فتخضع لكافة الرسوم والغوائد والضرائب والأنظمة المقررة أو التي ستقرر، ومن المتفق عليه أنه إن يكون للشركة أن تطالب بأي حق خاص يتعلق بقناة المياه العذبة هذه .

المادة الثالثة

قد اتفق الطرفان على أنه ليس للشركة غرض سوى استغلال القناة البحرية وصيانتها وتكبيرها ، فتبعا لذلك تخضع للقانون العام وتنزل عن كل معاملة إستثنائية أو حق إمتياز خاص .

وبالتالى تمنع الحكومة وحدها من الآن فصاعدا إدارات البريد والهبرق لصالح الشركة والجمهور على السواء على أن الشركة تحتفظ بحقها في أن يكون لها تلافيف خاص بها تستخدم في الشؤون المتعلقة بأعمالها وبمرور السفن في القناة البحرية .

وللحكومة وحدها حق الصيد في مياه القناة البحرية والبحيرات التي تجتازها ، وعلى مراكب الصيد أن تخضع لما تصدره الشركة من أنظمة الملاحة في القناة البحرية ليس الا . فلن يكون عليها أن تدفع للشركة أى رسم أو جمل في مقابل رسوها ولكن يتعين عليها الا تنقل ركابا ولا بضائع الا ما تصيده من السمك .

المادة الرابعة

ينظم إتفاق خاص الانتفاع بالأراضي التابعة للقناة البحرية (أى ١٠٢١٢ هكتارا المحددة في إتفاق فبراير ١٨٦٩ يضم اليه ٣٠٠ هكتارا تضاف إلى مساحة بور سعيد و ٣٠٠ هكتارا تضاف إلى مساحة الاسماعيلية) ، على أن الطرفين المتعاقدين يقرران ما يأتى :-

(١) الاراضى التى يتقرر بيعها تقسم إلى قطع بمكانب البيع فى مختلف المدن التابعة للقناة .

(٢) يقسم ثمن البيع بين الحكومة والشركة بنسبة خمسين فى المائة من صافى المتحصل .

(٣) لا يجوز للمشتريين تسلم القطع الخاصة بهم واعتبارهم مالكين لها إلا بعد حصولهم على حجة أو سند الملكية التى تعطى لهم فى المحكمة بعد دفع كامل الثمن المشتري به وتقديم المخالصة النهائية .

(٤) يعامل مشترى الاراضى بنفس ما يعامل به باقى سكان القطر المصرى تماما .

المادة الخامسة

تتنازل الشركة قبل الحكومة المصرية عن أى مطالبة أو تعويض من أى نوع كان سواء لها أو للمقاولين الذين تتعهد عنهم فيما يتعلق بأى حادث أو ضرر مزعوم سابق لتاريخ هذا الاتفاق .

المادة السادسة

اتفق الطرفان على تقدير الفوائد التى تعود على الحكومة من تطبيق المواد السابقة بمبلغ ٢٠ مليون فرنك .

المادة السابعة

تتنازل الشركة للحكومة فى مقابل ١٠ ملايين فرنكا :

- (١) عن جميع المستشفيات المقامة فى البرزخ بجميع أدوائها .
- (٢) عن جميع المنازل والمباني التى تملكها الشركة فى جهة رأس العش وعند الكيلو ٣٤ والقنطرة وبحيرة البلاح وفردان والجسر والورشة رقم ٦ وجبل مريم وطوسون ومرابيون وجنيفه وشولف والكيلو ٨٤ من سهل السويس .

(٣) عن محجر المكس ومينائها مع أدوات الاستغلال .

(٤) عن المخازن والمنشآت المقامة ببولاق ودمياط .

المادة الثامنة

تعهد الشركة بتسليم الحكومة العقارات التي يتناولها هذا التنازل خالية من كل نزاع أو إيجارة .

المادة التاسعة

يجوز للشركة أن تشغل من المنشآت التي تنازلت عنها للحكومة في منطقة القناة المساكن اللازمة لاستغلال مرافقها ويحرر وكيل الشركة العام محضر الجرد الخاص بها بالاتفاق مع الحكومة . وتدفع الشركة للحكومة سنويا مبلغ يوازي خمسة في المائة من قيمة المباني المذكورة بعد تقديرها باتفاق الطرفين اسوة بالمباني المقامة على قناة المياه العذبة فاذا زالت الحاجة التي دعت إلى شغل المساكن المذكورة تعين على الشركة ردها إلى الحكومة بالحالة التي كانت عليها عند تسليمها .

المادة العاشرة

تدفع الحكومة للشركة مبلغ الثلاثين مليوناً من الفرنكات المنصوص عليها في المادتين ٧٥٦ بتسليمها في الحال من كوبونات الفوائد الخاصة باسمهم الشركة المذكورة ما يكفي لدفع المبلغ المذكور وفوائده بواقع عشرة في المائة سنويا وتفصل هذه الكوبونات من اسمهم شركة قناة السويس التي تملكها الحكومة وقدرها ١٧٦٦٠٢ سهما .

والكوبونات التي تسلم للشركة هي التي يبدأ استحقاقها في أول يناير سنة ١٨٧٠ ومن اليوم يعطى رئيس الشركة ومديرها إلى الخديوى بالتنازل عنها مخالصة صحيحة نافذة عن مبلغ الثلاثين مليوناً من الفرنكات

المتقدم ذكرها فى مقابل التنازل عن السكوبات المذكورة على الوجه المبين فيما تقدم .

تحرر من نسختين بالقاهرة فى ٢٣ أبريل ١٨٦٩ .

اسماعيل

(امضاء) فردينان ديلسبس

(٩٩) الاتفاق الثانى

المصادر فى ٢٣ ابريل سنة ١٨٦٩

بشأن عرض أراضى الشركة للبيع .

فيا بين سمو اسماعيل باشا سخيديو مصر
والمسيو فردينان ديلسبس رئيس ومدير شركة قناة السويس البحرية
متعاقدًا باسم الشركة المذكورة ولحسابها بموجب التفويض الشامل الممنوع له .
قد تم الاتفاق على ما يأتى :

المادة الأولى

يجوز أن تعرض للبيع أراضى البناء المحتفظ بها للشركة العالمية على
طول القناة البحرية بموجب اتفاق فبراير ١٨٦٦ والصاحبة لإنشاء المدن
والمحطات والمبانى الخاصة غير التى يتقرر أنها لازمة لاستقلال القناة البحرية .
يضم إلى الاراضى المذكورة ٣٠٠ هكتار بجهة بور سعيد و ٢٠٠ بجهة
الاسماعيلية ، تحدها الحكومة بحيث لا يلىحق أى ضرر بمستلزمات الدفاع
والخدمة العسكرية .

ويرخص فى إجراء تلك البيوع حالما تنتهى المفاوضات العارية
مع الدول إلى تحديد نظام القضاء الذى سيقدر فى مصر بشأن العلاقات بين

الاجانب والوطنيين .

المادة الثانية

يتكون من مجرى هذه الاراضى مال مشترك ويجرى بعضها على التوالى ووفقا لطلبات الاهالى وحاجتهم .

المادة الثالثة

يوزع صافى الناتج من البيوع المذكورة بين سمو الخديو والشركة على التساوى بالشروط الموضحة فيما يلى .

المادة الرابعة

يجب عرض النظام الخاص بتوزيع الاراضى وتقسيمها تمهيدا للبيع على سمي الخديو ابتغاء موافقته على ذلك النظام مقدما .

المادة الخامسة

تشكل للعرض المتقدم لجنة قوامها عضوان يختارهما الخديو وعضوان تختارهما الشركة يهدها بتعيين وتقرير وتحديد القطع التى تعرض للبيع لفائده الطرفين فى الجهات الاكثر احتمالا لازدياد السكان فيها .
وتعرض أعمال اللجنة المذكورة على الخديو بغية اعتمادها .

المادة السادسة

كذلك يهدها إلى اللجنة المشار اليها بالمادة السابقة فى إدارة الاراضى وعرضها للبيع وارجاء المزايدات وتولى التحصيل وضبط الحسابات وبوجه عام كل ما يتعلق بالإشراف على شئون الاراضى المذكورة .
جميع قرارات اللجنة المذكورة يجب أن تصدر بموافقة عضوين على الأقل من إعضائها ، أحدهما من العضوين اللذين اختارهما الخديو والآخر من العضوين اللذين اختارتهما الشركة .

المادة السابعة

عملاً بأحكام الاتفاق المبرم في ٢٠ فبراير سنة ١٨٦٦ الذي يحظر إقامة منشآت استعمارية في البرزخ تابعة لأي جنسية كانت لا يجوز بيع الأراضي إلا للأفراد على أن تعد لمساكن خاصة دون سواها وتقدر الحد الأقصى للعائلة الواحدة بهكتار المبنائي وهكتار آخر لإنشاء بستان إذا دعا الأمر . أما في المدن فتقدر الحد الأقصى بهكتار لكلا الغرضين .

المادة الثامنة

تجرى البيوع إما بالممارسة وإما بالمزاد العلني ويدفع الثمن نقداً أو على أقساط يتفق عليها الشاري واللجنة . وكلما تقدم أكثر من طلب لقطعة واحدة تعين عرضها بطريق المزاد .

تبين شروط المزايدة في لائحة عامة يصدرها الخديو .

في حالة البيع بالتسيط تتخذ لجنة البيوع التحفظات اللازمة لتحفظ ما للحكومة والشركة من حق إعتياز البائع سواء على الأراضي أو المباني المقامة عليها إلى أن يسدد كل الثمن .

المادة التاسعة

تدفع الشركة جميع المصاريف والنفقات المترتبة على إنشاء اللجنة وإدارة أعمالها وتستنزله هذه المبالغ وتدفع إلى خزانة الشركة قبل إجراء أي توزيع .

المادة العاشرة

تعد اللجنة كل ستة أشهر بياناً عن حالة الصندوق والمبالغ المستحقة وحركة البيوع وترسله لكل من الحكومة والشركة .

المادة الحادية العشرة

بعد تصديق الحكومة والشركة على البيان المتقدم ذكره توزع المبالغ المتبقية مناصفة بين خزينتي الحكومة والشركة .

حرر من نسختين بالقاهرة يوم ١٣ أبريل سنة ١٨٦٩ .

إسماعيل
(إمضاء) فردينان ديلسبس

(١٢) بيع حصة مصر

في الأرباح السنوية لشركة قناة السويس ٧١ من مارس سنة ١٨٨٠
والمحددة بـ ١٥ ٪ من صافي الأرباح^(١)

وزارة المالية

قلم القضايا

عقد تحويل من الحكومة المصرية إلى البنك العقاري الفرنسي عن ١٥ ٪
من الأرباح الصافية لاستغلال قناة السويس البحرية فيما بين كل من :
حاضرة صاحب المعالي رياض باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية
بالنيابة والمقيم بالقاهرة وباسمه وبصفته ممثلاً للحكومة المصرية ويعمل
أصالحها ممولا من قبل صاحب السمو الخديوي ... (طرف أول)

والمسيو جول فيدو الحاصل على ليسانس الحقوق والمقيم بباريس شارع
نوف دي كابوسيه رقم ١٩ والمقيم حاليا بصفته وكيلاً للمسيو البير سيلاس
ميدريك شارل كريستوفل الوزير السابق وعضو مجلس النواب ومحافظ
البنك العقاري الفرنسي شركة مساهمة ومركزها بباريس شارع فوف دي
كابوسيه رقم ١٩ وهذا بموجب توكيل محرر أمام الاستاذ بورتنييه وزميله
موتقى ادمود بباريس بتاريخ ٢ مارس سنة ١٨٨٠ . (طرف ثان)

قد إتفق على ما يأتى :

بموجب هذا العقد قد تنازل وحول صاحب المعالي رياض باشا بصفته رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا المالية بالنيابة وممثلا للحكومة المصرية إلى « شركة البنك العقاري الفرنسى » التى يمثلها المسيو كريستوفل محافظ البنك وقبل التنازل - عن الأخير المصيو فيديو الوكيل بموجب العقد المذكور بعاليه - عن نسبة ١٥ ٪ من صافى الأرباح الخاصة باستغلال قناة السويس البحرية منذ السنة المالية ٨٧٩ : على أن تقدر الحصة بمعرفة الجمعية العمومية بتاريخ ١٨٨٠ حتى نهاية الامتياز بما أن نسبة الـ ١٥ ٪ تملكها الحكومة المصرية طبقا للامتياز المتفق عليه بموجب العقد بين المؤرخين ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ و ٥ يناير سنة ١٨٥٠ المعدلين بموجب العقود المؤرخة ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ و ٣٠ يناير و ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ وكما سبق تخفيضهما للحكومة المصرية حسب نظام وعقد تأسيس الشركة العالمية لقناة السويس البحرية المحرر أمام الأستاذ موكارو وزميله موثقى العقود فى باريس فى ٢ و ١٥ ديسمبر سنة ١٨٥٨ .

وتصبح بموجب هذا العقد - شركة البنك العقاري الفرنسى حرة التصرف فيما يتعلق بنسبة الـ ١٥ ٪ ولها أيضا الحق المطلق فى حصة الأرباح التى تعين سنويا وحتى نهاية المدة بما فى ذلك السنة المالية ١٨٧٩ .
وتم هذا التنازل بالمقطوعية بمبلغ ٧٢ مليون فرنك الذى دفعته شركة البنك العقاري الفرنسى إلى النقابة المعروفة باسم « المبالغ المقدمة عن قيمة الـ ١٠٥ مليون » .

بناء على طلب الحكومة المصرية نظير مخالصة كما سيذكر بعد . ويقر صاحب المعالي رياض باشا باسم الحكومة المصرية أنه بالنسبة لـ ١٥ ٪ من

الأربا موضوع هذا التنازل لا يوجد أى حجر أو معاوضة وأنه لم يسبق
أى تنازل عنها لصالح أى شخص كان .

وانها كانت موضوع الرهن الذى تم لصالح « النقابة » عن مبلغ ١٠٥
مليون « لضمان المبالغ المدفوعة مقدما منها وأن رفع هذا الرهن سيوافق عليه
المسيو هنتش رئيس هذه النقابة ووكيلها المتدخل فى هذا العقد وحق الحكومة
المصرية فى نسبة الـ ١٥ ٪ واضح فى نفس عقد الشركة العالمية للقناة السويس
البحرية ولم تحرر صورة تنفيذية منه لأنه المتنازل إليه يحل محل الحكومة
لمصرية فى حقوقها وبدون ضمان منها ليطالب العقود اللازمة لانشاء الدين .
ويعلن هذا العقد لصالح شركة البنك العقارى الفرنسى إلى شركة
السويس اتى يقع مقرها الاجتماعى بالاسكندرية . وقد اشترك فى تحرير هذا
العقد الاستاذ سينار أدا المحامى لدى محكمة الاستئناف والمقيم بالقاهرة وبصفته
وكيلا مفوضا - بموجب العقد المحرر أمام الاستاذ بورتفان وزميله موثى
العقود بباريس فى ٢ مارس الحالى والمسيو ازاك ادوار هنتش المقيم بباريس
بشارع ليليه رقم ١٢٠ المتصرف بصفته رئيس للنقابة الكبرى باسم
« المبالغ المدفوعة مقدما عن الـ ١٠٥ » وبصفته أوكيله الذى قرر موكله
قد استلم لحساب النقابة الكبرى من شركة البنك العقارى الفرنسى مبلغ ٢٢ مليون
فرنك قيمه هذا التنازل أن هذا المبلغ يخصهم من حساب المبالغ المدفوعة مقدما
من النقابة الكبرى إلى الحكومة المصرية .

وكذلك قرر الاستاذ سينار أدا بصفته المذكورة أنه قبل صراحة شطب
الرهن وإعلانه شطبا كاملا نهائيا ليضمن دين النقابة على الـ ١٥ ٪ المذكورة
وعلى الأخص عقود الرهن المحررة فى ٨ فبراير سنة ١٨٧٦ و ٧ مايو سنة
١٨٧٦ و ٩ نوفمبر سنة ١٨٧٨ وأصبحت نسبة الـ ١٥ ٪ المذكورة
حرة ومتحررة من أى دين بين أيدي البنك العقارى الفرنسى بما فى

ذلك السنة المالية ١٨٧٩ الذى يقبض حسابها فى شهر مايو سنة ١٨٨٠ بعد أن تقوم الجمعية العمومية لمساهمة الشركة العالمية لقناة السويس البحرية بتحديد حصتها .

تحرر فى القاهرة من ثلاثة نسخ فى ٢٠ مارس سنة ١٨٨٠ .
إمضاء رياض - فيديو - سيزار أدا

(١٣) منشور لورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانية

المؤرخ فى ٣ من يناير ١٨٨٣ إلى الدول الأوربية الكبرى

« كان من إحدى نتائج الأحداث القريبة أن اتجه إهتمام خاص إلى قناة السويس ، أولاً ، بسبب الخطر الذى كان مهدداً لها خلال النجاح القصير المدى الذى ظفرت به الثورة ، وثانياً ، كنتيجة لاحتلال القوات البريطانية للقناة باسم الخديو ، واستخدام هذه القوات للقناة كقاعدة للمعاملات التى اتخذت نيابة عن سمرة وقائماً لسلطته ، وثالثاً ، بسبب الموقف الذى اتخذته إدارة شركة قناة السويس وضباطها فى فترة حرجة أثناء الحملة .

« وبالنسبة للنقطتين الأوليين تعتقد حكومة حضرة صاحبة الجلالة أن حرية الملاحة فى القناة فى كل الأوقات وعدم عرقلتها ومنع سدها والحيلولة دون الاضرار بها مسائل تهم جميع الشعوب . ومن المعترف به عموماً أن الإجراءات التى إتخذتها حكومة حضرة صاحبة الجلالة الملائكة لحماية الملاحة واستخدام القناة نيابة عن حاكم الاقليم بقصد إستعادة سلطته لا تتعارض بأية حال من الأحوال مع هذا المبدأ العام .

« ولتقرير مركز القناة فى المستقبل على أساس أكثر وضوحاً ، وللحيلولة دون ما قد يقع من أخطار محتملة ، ترى حكومة حضرة صاحبة الجلالة أنه

من المفيد الوصول إلى إتفاقية بين الدول الكبرى تحقق هذه الأغراض على الأساس الآتى ، وتدعى الشعوب الأخرى للانضمام إليها فيما بعد : -

- ١ - تكون القناة حرة لمرور جميع السفن فى كل الأحوال .
- ٢ - فى وقت الحرب يحدد فترة من الزمن ترابط خلالها فى القناة السفن الحربية التابعة لدولة متحاربة ، ولا يجوز نزول قوات أو تفريغ ذخائر حربية فى القناة .
- ٣ - لا يجوز ارتكاب أعمال عدائية فى القناة أو فى تخومها أو فى أى مكان آخر يدخل فى نطاق المياه الإقليمية لمصر ، حتى ولو كانت تركيا إحدى الدول المتحاربة .
- ٤ - لا يطبق الشرطان الأخيران السابقان على الاجراءات التى قد تكون ضرورية للدفاع عن مصر .
- ٥ - أية دولة تسبب سفنها الحربية أى ضرر للقناة تلزم بتحمل نفقات الإصلاح الذى يجب أن يتم فوراً .
- ٦ - يجب على مصر أن تتخذ جميع التدابير التى فى سلطتها لتنفيذ الشروط المفروضة على مرور سفن المتحاربين فى القناة فى وقت الحرب .
- ٧ - لا تجوز إقامة تحصينات على القناة أو فى الجهات المجاور لها .
- ٨ - لا يوضع فى الاتفاق أى شرط يستهدف الانتقاص أو التأثير على الحقوق الإقليمية الخاصة بالحكومة المصرية أكثر مما ينص عليه صراحة .

(٩٤) بريطانيا تستغل إحتلالها لمصر في تدعيم نفوذها
في شركة القناة

الاتفاق المبرم في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٨٣ بين شركة
قناة السويس وشركات الملاحة البريطانية

البند الأول :- تتعهد الشركة بتوسيع القناة الحالية أو بإنشاء قناة أخرى
وذلك حسب ما تراه لجنة تؤلف لهذا الغرض وتشكل من مهندسين فنيين ،
وأصحاب شركات بريطانية للملاحة - وبشرط ألا يقل عدد الأعضاء
البريطانيين عن النصف . وذلك حتى لا تتعطل الملاحة بين البحر المتوسط
والبحر الأحمر وبالعكس وحتى تتمكن التجارة الدولية من التوسع .

البند الثاني :- يعين فوراً ضمن أعضاء مجلس الإدارة سبعة أعضاء يختارون
من بين أصحاب شركات الملاحة البريطانية والتجار الإنجليز . وذلك علاوة
على الثلاثة أعضاء المعيّنين من الحكومة البريطانية في المجلس - هذا وتتعهد
الشركة بتعديل قانونها والعودة بعدد الأعضاء إلى اثنين وثلاثين عضواً
وذلك حتى يتمكن هؤلاء الأعضاء السبعة من التصويت بالجلسات وفي
القرارات التي يتخذها المجلس . وإلى أن يتم هذا التعديل ستدعو إدارة الشركة
هؤلاء السبعة الأعضاء بمجرد إختيارهم لحضور جلسات مجلس الإدارة من الآن .

البند الثالث :- تشكيل لجنة في « لندن » من الأعضاء الإنجليز بمجلس
إدارة الشركة باسم « اللجنة الاستشارية » ثم يكون للشركة مكتب في
لندن حيث تتخذ الإجراءات اللازمة لدفع رسوم المرور بمدينة لندن .

البند الرابع :- تزيد الشركة مستقبلاً وعلى نطاق واسع من تعيين
الموظفين الذين يتقنون اللغة الإنجليزية في قسم الحركة .

البند الخامس :- إزالة الرسم الاضافى الباقي وقدره نصف فرنك نهائيا اعتبارا من أول يناير سنة ١٨٨٤ وفقا لما هو متفق عليه .

البند السادس :- تتحمل الشركة مستقبلا كافة النفقات المترتبة على الحوادث - أو جنوح البواخر - التى تقع بالقناة وتستثنى من ذلك حوادث تهديم السفن التى تعبر القناة . كما يستثنى أيضا ما يصيب مهمات ومعدات القناة من البواخر المارة بشرط إثبات مسؤوليتها عن وقوع الحادث .

البند السابع :- تلغى الشركة بصفة نهائية رسوم الارشاد اعتبارا من أول يوليو سنة ١٨٨١ .

البند الثامن :- اعتبارا من أول يناير سنة ١٨٨٥ تخفيض الشركة رسوم المرور بما يعادل نصف فرنك، أى تخفيض من عشرة فرنكات إلى ٩/٢ فرنك . كما يعمل تخفيض آخر - بالاضافة إلى السابق ذكره - إذا ما تجاوزت أرباح الشركة سنة ١٨٨٥ نسبة قدرها ١٨ ٪ . ويكون هذا التخفيض بما يعادل نصف الأرباح التى تتجاوز هذه النسبة (١٨ ٪) .

أى أن شركات السفن تقسم مناصفة مع الشركة - اعتبارا من أول يناير من كل سنة تالية - أرباحها بقيمة النصف أيا كانت قيمة هذه الأرباح طالما أنها تتجاوز النسبة السابقة المقتسمة مع شركات السفن ويخصص هذا النصف من الأرباح لتخفيض رسوم المرور فى القناة عن السنة التى تحقق فيها الربح . ولتوضيح ذلك نقول بأنه إذا حققت حسابات سنة ١٨٨٤ أرباحا تعادل ٢ ٪ . فيكون من حق شركات السفن الملاحة تخفيض رسوم المرور بما يعادل ١ ٪ . وذلك عن السنة التى تبدأ فى أول يناير سنة ١٨٨١ . (نصف الفرق بين ٢٠ ٪ ونسبة الأرباح المقررة للشركة ١٨ ٪ . ويساوى ١ ٪) هذا بالاضافة إلى التخفيض السابق ذكره فى أول هذا البند . وكذلك إذا

حققت حسابات سنة ١٨٨٥ أرباحاً قدرها ٢١ ٪ فيكون من حق شركات
سفن الملاحة تخفيض رسوم المرور بما يعادل نصف في المائة إعتباراً من أول
يناير سنة ١٨٨٢ . (نصف الفرق بين ٢١ ٪ الربح في سنة ١٨٨٢ و ٢ ٪
الربح في السنة السابقة سنة ١٨٨٣ ويساوى ١/٣ ٪) . هذا علاوة على
التخفيضين السابقين .

وتستمر هذه المشاركة بحق النصف إلى أن تصل أرباح الشركة إلى
٢٥ ٪ وكل زيادة في أرباح الشركة عن هذا القدر (٢٥ ٪) تخصص
بأكملها لتخفيض رسوم المرور إلى أن تبلغ هذه الأخيرة خمسة فرنكات .
البند التاسع : - من المتفق عليه أن الربح المشار إليه في البنود السابقة
والذي سيتم حسابه على أساسه خفض الرسوم يشمل النسبة ٥ ٪ المدفوعة
أولاً للمساهمين .

البند العاشر : - يبقى سارياً التخفيض السابق تقريره للمنف الخالية
من الجمولة .

البند الحادى عشر : - تقرر شركة قناة السويس بأن المال الاحتياطى
المنصوص عليه فى قانونها والذي يخصهم له الآن ٥ ٪ من الأرباح الصافية
أن يتجاوز ما يخصهم له بأى حال حداً أقصى قدره ٣ ٪ من الأرباح الصافية
عندما يبلغ رصيد هذا المال الاحتياطى خمسة ملايين فرنك .

البند الثانى عشر : - من المتفق عليه أن أساس احتساب تخفيض
التعريفات حسبما سبق ذكره هو باعتبار أن رأس المال يقدر بمبلغ ٢٠٠
مليون فرنك .

فاذا طرأ أى تغيير فى رأس المال المسهم المذكور تعين أن يحدد من جديد
أساس التخفيض بصورة لا تؤثر بالضرر على تخفيض التعريفات .

(الموقعسون)

جيمس لانج : الرئيس،

نو. سذرلاند . (رئيس) شركة بنسويلار أورينتال لبواخر الملاحة

Peninsular & Oriental

وايم ماكينون : (رئيس) شركة بريتش انديا لبواخر الملاحة

British India

ج.ج.س. اندرسون : شركة أورينت لبواخر الملاحة... Orient

ج.ب. وستران (السكرتير الفخري لجمعية أصحاب بواخر الملاحة التي

تجتمع للشرق) ستي لاين ، هول لاين ، جلان لاين ، شاير لاين ، هاريسون

لاين ، دو كال لاين .

جون جلوفر .

ر.س. دوندين .

شارك ايمى دى ليسبس .

(١٥) تصريح لندن الدولي

المؤرخ في ١٧ من مارس ١٨٨٥^(١)

البند الثالث : لما كانت جميع الدول مجمعة على الاعتراف بالحاجة الماسة

إلى إجراء مفاوضات يكون الهدف منها أن تقرر في صك إتفاقي إنشاء نظام

(١) اجتمعت كلمة حكومات الدول الأوروبية الكبرى في تصريح لندن الدولي المؤرخ

في ١٧ من مارس ١٨٨٥ وقد تضمن مسألتين : كانت المسألة الأولى خاصة بالناحية المالية .

وقد أورد لها البندان الأول والثاني ، وفيهما تقرر أن تعقد الحكومة المصرية ، بمصادقة

سلطان تركيا ، وضماني بريطانيا وفرنسا والمانيا والنمسا والمجر وإيطاليا وروسيا ، قرضا =

نراى بأكمل ضمان هجرية إستخدام قناة السويس في كل وقت ولجميع الدول،
فقد إتفقت الحكومات السبع المتقدم ذكرها على أن تجتمع في باريس يوم
٣٠ من مارس ١٨٨٥ لجنة تتكون من مندوبين تعينهم الحكومات المذكورة
كي تقوم باعداد وصياغة هذا الصك على أن تتخذ أساسا له منشور حكومة
حضرة صاحبة الجلالة البريطانية والمؤرخ في ٣ من يناير ١٨٨٣ .
ويحضر إجتماعات اللجنة مندوب بصوت إستشارى من قبل حضرة
صاحب السمو الخديو .

ويعرض المشروع الذى تضعه اللجنة على الحكومات المذكورة التى
تستخدم حينئذ جهودها للحصول على موافقة الدول الأخرى عليه .
والموقعون على هذا المندوبون عن المانيا ، والنمسا والمجر ، وفرنسا ،
وبريطانيا العظمى ، وإيطاليا ، وروسيا ، وتركيا ، والمزودون بالسلطات
اللازمة ، يصرحون أن حكوماتهم تتعهد كل منها قبل الأخرى بالتعهدات
المذكورة أعلاه وإبانتا لما تقدم قد وقع على التصريح الحالى الموقعون
ووضعوا عليه أختام شعاراتهم .

== لا يتجاوز تسعة ملايين جنيه ولا تزيد فائده عن ثلاثة ونصف فى المائة ، على أن يدفع من
حصيلة هذا القرض تعويضات الاسكندرية وما يتبقى بعد ذلك يخص لتسوية العجز المالى فى
ميزانية الحكومة وسداد بعض النفقات الاستثنائية ، كما تقر ادخال تعديلات على قانون
التصفية من شأنها اخضاع الأجانب فى مصر لبعض أنواع من الضرائب ، وهى عوائد الاملاك
المنية وضريبة الدمغة وضريبة الباطنطة droit de patentes أما المسألة الثانية فكانت
خاصة بقناة السويس . وقد أفرد لها البند الثالث من تصريح لندن .

(١٦) مشروع معاهدة خاصة بحرية المرور في قناة السويس

مقدم إلى لجنة باريس الدولية

من مندوبي فرنسا في جاسنة ٣٠ من مارس ١٨٨٥

إن رئيس الجمهورية الفرنسية ، رغبوا في أن يؤكّدوا بصك
إتفاق النظام الذي خضعت له الملاحة في قناة السويس من أول الأمر بمقتضى
الامتيازات الصادرة من حضرة صاحب السمو الخديو والفرمانات الصادرة
من حضرة صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان . .

المادة الأولى

يلتزم الأطراف السامون المتعاقدون بعدم المساس بأى شكل بحرية المرور
في قناة السويس ، في وقت الحرب كما في وقت السلم ، وأن يعملوا من جانبهم
على ما يكفل إحترام ذلك .
ويمتد الضمان نفسه إلى ترعة الماء المذهب التي يجب المحافظة عليها من أية
محاولة لتعطيلها .

المادة الثانية

يلتزم الأطراف السامون المتعاقدون بعدم إتامة أية تحصينات على القناة
أو في المنطقة المجاورة لها أو إحتلال أية نقطة تشرف على مدخلها إحتلالا
عسكريا أو السعى للحصول على أية منفعة إقليمية أو تجارية أو إمتياز في
الترتيبات التي قد تتم مستقبلا فيما يتصل بموضوع قناة السويس .

المادة الثالثة

لا يبيى الاطراف السامون المتعاقدون أية سفينة حربية في مياه القناة ،
ويجوز فقط أن يرابطوا في مصبها بسفن حربية خفيفة يجب ألا يتجاوز عددها
إثنين لكل دولة .

ومن المفهوم كذلك أن هذا النص لا يعرف مرور السفن الحربية ، وهو المرور الذى يتم ، شأن مرور كل السفن الاخرى ، طبقا للوائح المعمول بها بخصوص ملاحاة القناة .

المادة الرابعة

يهدد بمهمة حماية القناة إلى لجنة تشكل من مندوبين عن الدول الموقعة على نصيريج لندن المؤرخ في ١٧ مارس ١٨٨٥ ، يساعدها قواد السفن الحربية المراقبة والتي تتبع نفس هذه الدول ، وينضم اليهم مندوب عن الحكومة العثمانية ، ومندوب عن الحكومة المصرية ، وتتفق مع شركة السويس لضمان ملاحاة لوائح الملاحاة والشرطة ، وتراقب بصفة عامة تطبيق نصوص المعاهدة الحالية ، وتخطر الدول بالاقتراحات التي ترى أنها مناسبة لضمان تنفيذها .

المادة الخامسة

تظل القناة في وقت الحرب مفتوحة للسفن الحربية التابعة للمتجارين ويأتم الأطراف السامون المتعاقدون بالا يباشروا أى عمل عدائى داخل القناة وداخل المياه الاقليمية لمصر ، حتى ولو كان الباب العالى أحد الدول المتحاربة . ولا يجوز للسفن الحربية التابعة للمتجارين أن تشحن أو تفرغ في هذه الاماكن قوات أو ذخائر ، ويجب عليها فضلا عن ذلك أن تلتزم بكل الأوامر التي تصدرها اللجنة الدولية .

المادة السادسة

لا تكون أحكام المادتين الثالثة والخامسة عقبة أمام التدابير التي ترى الحكومة المصرية ، في حدود الحقوق الممنوحة من حضرة صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان ، أنها ضرورية لضمان الدفاع عن الاقليم والعمل على احترام نصوص المعاهدة الحالية . وفي حالة ما إذا كانت الحكومة المصرية لا تدبر الوسائل الكافية

فيجب عليهما أن تطالب بمساعدة الباب العالي والدول الموقعة على تصريح لندن المؤرخ في ١٧ مارس ١٨٨٥ ،

وعلى الأطراف الساميين المتعاقدين أن يتشاوروا فوراً ليحددوا باتفاق مشترك الاجراءات التي تتخذ بقصد إجابة طلبها .

المادة السابعة

كل دولة تسبب سفنها الحربية ضرراً ما للقناة تلزم بتحمل مصاريف إصلاح هذا الضرر فوراً .

المادة الثامنة

ليس هناك أى مساس بحقوق السيادة التي لحضرة صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان وبالحدود الإقليمية التي لحضرة صاحب السمو الخديو فيما عدا الالتزامات الناجمة صراحة من نصوص المعاهدة الحالية .

المادة التاسعة

يلتزم الاطراف السامون المتعاقدون بان يبلغوا الاتفاق الحالي إلى علم الدول التي لم توقعه ويدعوونها إلى الانضمام إليه [والموافقة عليه] ولهذا يظل البروتوكول مفتوحاً .

(١٧) مشروع معاهدة تقرر أن قناة السويس ممر محايد

مقدم إلى لجنة باريس الدولية من مندوبي بريطانيا في جلسة

٣٠ من مارس سنة ١٨٨٥ .

المادة لأولى

تكون قناة السويس البحرية حرة ومفتوحة على الدوام ، في وقت الحرب وفي وقت السلم على السواء ، كممر محايد لكل سفينة، سواء تجارية

أو حرية، تحتازها من بحر إلى آخر دون أى تمييز للجنسية ، وذلك بشرط دفع الرسوم وتنفيذ اللوائح المقررة .
وتبعا لذلك لا تخضع القناة إطلاقا لمباشرة حق الحصر ، ولا يجوز بأية حال إعاقه عبورها ، من بحر إلى آخر ، مهما كانت الظروف ، باعتبارها ممرا محايدا .

المادة الثانية

ممنوع إنزال قوات أو ذخائر حربية داخل القناة .

المادة الثالثة

ممنوع على السفن الحربية التابعة لدول متحاربة أن ترتكب أى عمل عدائى داخل القناة ، أو أن تدخل غنائمها بها ، أو أن ت رابط بداخلها مدة تزيد على أربع وعشرين ساعة، فيما عدا حالة الرسو الاضطرابى، وفى مثل هذه الحالة يجب على السفينة أن تبحر فى أقرب وقت ممكن .
تكون أيضا تخوم القناة ، والموانى التابعة لها، والمياه الإقليمية المصرية، بما من من كل عمل حربى .

المادة الرابعة

يحرم تحريما باتا تجهيز السفن الحربية التابعة لدولة متحاربة، داخل القناة والموانى التابعة لها .
ويحرم أيضا تموينها وتزودها إلا فى نطاق « إحتياجاتها الضرورية للوصول إلى أقرب ميناء » .

المادة الخامسة

لا تطبق إطلاقا أحكام المواد الثانية والثالثة والرابعة على العمليات الحربية أو تدابير القمع التى تكون ضرورية للدفاع عن مصر أو إقرار النظام العام.

المادة السادسة

لا نظام أية تحصينات على مسافة تزيد عن ... كيلومترا من شاطئ القناة (١).

المادة السابعة

تتخذ اصلاحيات كل طرف تحركاته أو تعبئته للقنصاة سفينة حربية تتجهلها الحكومة التي تزعمها هذه السفينة ، وتدفع هذه النفقات في أقرب وقت مستطاع .

المادة الثامنة

يتخذ حضرة صاحب السمو خديو مصر ، في نطاق موارده ، كل الاجراءات الضرورية ، إذا استدعى الحال ذلك ، لجعل السفن الحربية التي تستخدم القنصاة تراعى الشروط التي يفرضها الميثاق الحالي .

المادة التاسعة

لا يمس الميثاق الحالي بأى وجه حقوق حضرة صاحب السمو الخديو فيما عدا النصوص الخاصة المذكورة سابقا .

المادة العاشرة

تلتزم الدول الموقعة أن تحيط الدول الأخرى علما بالميثاق الحالي وتعمل على انضمامها إليه : [موافقتها عليه] .

(١) ترك المشروع للجنة باريس تقدير هذه المسافة ، (المؤلف) .

(١٨) مشروع المعاهدة

الخاصة ببحرية المرور في قناة السويس

وقد فرغت من إعدادها لجنة باريس الدولية بجاستها انبأمة المنعقدة

في ١٣ من يونيو ١٨٨٥ روافقت عليه جميع الدول الأعضاء

ما عدا بريطانيا وإيطاليا

إن حكومات [... ...] رغبة منها في أن تقرر بصك إنفاق إنشاء
نظام نهائي يستهدف ضمان حرية استخدام قناة السويس البحرية في كل
الأوقات ولجميع الدول ، وأن تستكمل بذلك النظام الذي خضعت له الملاحة
في هذه القناة بمقتضى فرمان «حضرة صاحب الجلالة السلطان والمؤرخ في
٢٢ من فبراير سنة ١٨٦٦ (٢ من ذي القعدة سنة ١٢٨٢) والمصدق على
الامتيازات الصادرة من «حضرة صاحب السمو الخديو ، قد عينت مندوبيها
المفوضين ، وهم :

[... ...] وهؤلاء ، بعد أن تبادلوا وثائق تفويضهم التام
ووجودها صحيحة ومطابقة للأصول المرعية ، إنفقوا على المواد التالية :

المادة الأولى

تكون قناة السويس البحرية على الدوام حرة ومنوحة ، في زمن الحرب
كما في وقت السلم ، لكل سفينة تجارية أو حربية ، دون تمييز للجنسية .
وتبعا لذلك إنفق الأطراف السامون المتعاقدون على عدم المساس بأي
شكل بحرية استخدام القناة ، في زمن الحرب ووقت السلم .

ولا تخضع القناة أبدا لمباشرة حق الحصر .

المادة الثانية

يسجل الأطراف السامون المتعاقدون ، إقرارا منهم بأن ترعة الماء العذب

لا غنى عنها للقناة البحرية ، التزامات حضرة صاحب السمو الخديو تجاه الشركة العالمية لقناة السويس فيما يتعلق بترعة الماء العذب .
ويلتزمون بعدم المساس بأى شكل بإسلامة هذه التركة وفروعها ، التى لا تكون وظيفتهما محلا لأية محاولة لتعطيلها .

المادة الثالثة

كذلك يلتزم الأطراف السامون المتعاقدون باحترام مواد ومؤسسات ومنشآت وأعمال القناة البحرية وترعة الماء العذب .

المادة الرابعة

لأنقام أية تحصينات يمكن أن تستخدم فى عملية هجومية ضد القناة البحرية على نقطة تشرف عليها أو تهددها .
ولا يجوز أن تحتل عسكريا أية نقطة تشرف على ، أو تهدد ، ممرها أو مداخنها .

المادة الخامسة

لما كانت القناة البحرية تظل مفتوحة فى وقت الحرب ، كمر حر ، حتى للسفن الحربية التابعة للمتحاربين ، طبقا لنصوص المادة الأولى من المعاهدة الحالية ، فقد إتفق الأطراف السامون المتعاقدون على أن أى حق حربى أو أى عمل عدائى أو أى عمل يكون الغرض منه التحضير مباشرة لعملية حربية لا يجوز مباشرته داخل القناة أو فى تخومها ، وكذلك داخل موانئ مدخلها وداخل المياه الإقليمية التابعة لمصر ، حتى لو كان الباب العالمى أحسد الدول المتحاربة .

ولا يجوز للسفن الحربية التابعة للمتحاربين أو تتجهز أو تتمون ، داخل القناة وموانئ مدخلها ، إلا للاتحد الضرورى جسدا . ويتم مرور السفن

المذكورة في القناة في أقصر مدة طبقا للوائح المعمول بها ودون توقف آخر إلا ما ينتج عن ضرورات العمل. ولا يجوز أن تزيد مرابطتها بميناء بورسعيد وداخل مرفأ السويس عن أربع وعشرين ساعة ، إلا في حالة الرسو الاضطرارى . وفي مثل هذه الحالة تلتزم بالسفر في أقرب وقت ممكن . ويجب دائما أن تمر فترة أربع وعشرين ساعة بين خروج سفينة محاربة من أحد موانئ المدخاين وسفر سفينة تابعة للدولة المعادية .

المادة السادسة

لا تنزل السفن أو تشجن داخل القناة وموانئ مدخلها قوات أو ذخائر أو مواد حربية .

المادة السابعة

تخضع الغنائم ، في جميع الأحوال ، لنفس النظام الذى يطبق على السفن الحربية التابعة للمتحاربين .

المادة الثامنة

لا تبقى الدول أية سفينة حربية داخل مياه القناة (بما فيها بحيرة الزمساح والبحيرات المرة) ومع ذلك ، يجوز لها أن ترابط ، في موانئ المدخاين في بورسعيد والسويس ، بسفن حربية يجب ألا يتجاوز عددها اثنتين لكل دولة . وهذا الحق لا يجوز أن يباشره المتحاربون .

المادة التاسعة

تجمع برئاسة مندوب خاص عن تركيا لجنة مكونة من ممثلى [. . .] المعتمدين في مصر ، وينضم إليهم مندوب عن الحكومة المصرية ، يكون صوته استشاريا . ولكي تدبر مهمة حماية القناة تتفق اللجنة مع الجهات المختصة لضمان حرية استخدام القناة ، وتراقب ، في نطاق اختصاصاتها ، تطبيق نصوص

المعاهدة الحالية ، وتحيط الدول علما بالإجراءات التي تراها مناسبة لضمان تنفيذها .

ومن المفهوم أن وظيفة اللجنة المذكورة لا تمس إطلاقا حقوق السيادة التي لحضرة صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان ، أو حقوق وامتيازات حضرة صاحب السمو الخديو .

المادة العاشرة

تتخذ الحكومة المصرية ، في نطاق سلطاتها ، كما هي ناجمة عن الفرمانات ، وبالشروط المنصوص عليها في المعاهدة الحالية ، الإجراءات الضرورية التي تحمل على احترام تنفيذ المعاهدة المذكورة .

وفي حالة ما إذا كانت الحكومة المصرية لا تدبر الوسائل الكافية فعليها الالتجاء إلى الباب العالي الذي يتشاور مع الدول الأخرى الموقعة على تصريح لندن المؤرخ في ١٧ من مارس ١٨٨٥ لتحديد باتفاق مشترك الإجراءات التي تتخذ لإجابة هذا الطلب .

ولا تكون أحكام المواد ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٨ عقبة أمام الإجراءات التي تتخذ تطبيقا للمادة الحالية .

المادة الحادية عشرة

وكذلك لا تقف أحكام المواد ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٨ عقبة أمام الإجراءات التي يضطر حضرة صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان وحضرة صاحب السمو الخديو ، باسم حضرة صاحب الجلالة الامبراطورية وفي حدود الفرمانات الممنوحة ، إلى اتخاذها ، بقواتها الخاصة ، لتأمين الدفاع عن مصر وإقرار النظام العام . وفي حالة ما إذا اضطرت حضرة صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان أو حضرة صاحب السمو الخديو إلى الاستفادة من الاستثناءات المنصوص عليها

في المادة الحالية فان الدول الموقعة على تصريح لندن تخطر بذلك .

المادة الثانية عشرة

الإجراءات التي تتخذ في الحالات المنصوص عليها في المادتين ١٠ ، ١١ من المعاهدة الحالية يجب ألا تعوق حرية استخدام القناة .
وفي نفس هذه الحالات يحرم إنشاء تحصينات دائمة .

المادة الثالثة عشرة

يتفق الأطراف السامون المتعاقدون تطبيقا لمبدأ المساواة فيما يخص بحرية استخدام القناة ، وهذا المبدأ الذي يشكل أحد أسس المعاهدة الحالية ، على ألا يسعى أى واحد منهم للحصول لنفسه ، فيما يتعلق بالقناة ، على فوائد إقليمية أو تجارية أو امتيازات في الترتيبات الدولية التي قد تتم مستقبلا .
وفضلا عن ذلك تصان حقوق تركيا باعتبارها الدولة صاحبة الإقليم .

المادة الرابعة عشرة

فيما عدا الالتزامات المنصوص عليها صراحة في نصوص المعاهدة الحالية ليس هناك أى مساس بحقوق السيادة التي لحضرة صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان وبحقوق وامتيازات حضرة صاحب السمو الخديو كما هي ناجمة عن القرامانات .

المادة الخامسة عشرة

يتفق الأطراف السامون المتعاقدون على أن الالتزامات الناتجة عن المعاهدة الحالية لا تحدد بمدة صكوك امتياز الشركة العالمية لقناة السويس .

المادة السادسة عشرة

لا تعوق شروط المعاهدة الحالية الإجراءات الصحية المعمول بها في مصر .

المادة السابعة - شرة

يلتزم الأطراف السامون المتعاقدون بأن يباثوا المعاهدة الحالية إلى علم الدول التي توقعها ويدعونها إلى الانضمام إليها .

(١٩) إتفاقية الآستانة المقررة لحرية المرور

في قناة السويس

أبرمت في الآستانة في ١٩ من أكتوبر ١٨٨٨

وتم تبادل وثائق التصديق عليها في الآستانة في ٢٨ من ديسمبر ١٨٨٨
» باسم الله القدير .

إن رئيس الجمهورية الفرنسية ، وجلالة امبراطور المانيا وملك بروسيا ، وجلالة امبراطور النمسا وملك بوهيميا وملك المجر الرسولى ، وملك اسبانيا النائبة عنه الملكة الوصية على العرش ، وجلالة ملكة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا وامبراطورة الهند ، وجلالة ملك ايطاليا ، وجلالة ملك الأراضى المنخفضة ودوق لوكسمبرج ، وجلالة امبراطور سائر الروسيين ، وجلالة امبراطور العثمانيين .

رغبة منهم في أن يقرروا ، بصك اتفاقى ، انشاء نظام نهائى يستهدف ضمان حرية استخدام قناة السويس البحرية ، في كل الأوقات ولجميع الدول وأن يستكملوا بذلك النظام الذى خضعت له الملاحة بمقتضى فرمان حضرة صاحب الجلالة السلطان ، المؤرخ في ٢٢ فبراير ١٨٦٦ (٢ من ذى الحجة ١٢٨٢) ، والمصدق على الامتيازات الصادرة من حضرة صاحب السمو الخديو ، قد عينوا مندوبيهم المفوضين وهم : [.....] وهؤلاء ، بعد أن تبادلوا وثائق تفويضهم التام ووجدوها صحيحة ومطابقة للاصول المرعية ، انفقوا على المواد الآتية : -

المادة الاولى

تكون قناة السويس البحرية على الدوام حرة ومفتوحة ، سواء في وقت الحرب أو في وقت السلم ، ولكل سفينة تجارية أو حربية دون تميز للجنسية .
وتبعا لذلك ، اتفق الأطراف السامون المتعاقدون على عدم المساس بأي شكل بحرية استخدام القناة سواء في وقت الحرب أو في وقت السلم .
ولا تخضع القناة أبدا لمباشرة حق الحصر .

المادة الثانية

إن الأطراف السامون المتعاقدون ، اعترافا منهم بأن ترعة الماء العذب لاغنى عنها للقناة البحرية ، يسجلون التزامات حضرة صاحب السمو الخديو تجاه الشركة العالمية لقناة السويس فيما يخص بترعة الماء العذب، وهى الالتزامات المنصوص عليها فى الاتفاق المؤرخ فى ١٨ من مارس ١٨٩٣ ، والذي يشمل بياننا وأربع مواد .

ويلتزمون بعدم المساس بأي شكل بسلامة هذه التركة وفروعها ، التى لا يجوز أن تكون مهمتها محلا لأية محاولة لتعطيلها .

المادة الثالثة

كذلك يلتزم الأطراف السامون المتعاقدون باحترام مواد ومؤسسات ومنشآت وأشغال القناة البحرية وترعة الماء العذب .

المادة الرابعة

لما كانت القناة البحرية تظل مفتوحة فى وقت الحرب ، كمر حر ، حتى للسفن الحربية التابعة للمتحاربين ، طبقا لنصوص المادة الأولى من المعاهدة الحالية ، فقد اتفق الأطراف السامون المتعاقدون على أن أى حق حربى أو أى عمل عدائى أو أى عمل يكرن الغرض منه تعطيل حربية الملاحة فى القناة

لا يجوز مباشرته داخل القناة وموانئ مدخلها وكذلك داخل مسافة ثلاثة أميال بحرية من هذه الموانئ ، حتى لو كانت الامبراطورية العثمانية إحدى الدول المتحاربة .

ولا يجوز للسفن الحربية التابعة للمتحاربين أن تزود أو تتمون ، داخل القناة وموانئ مدخلها ، إلا للحد الضروري جدا . ويتم عبور هذه السفن في القناة في أقصر مدة طبقا للوائح السارية ، ودون توقف آخر غير ما ينتج عن ضروريات العمل . ولا يجوز أن تتجاوز مرابطتها في بورسعيد وفي مرفأ السويس أربعاً وعشرين ساعة إلا في حالة الرسو الاضطرابي . وفي مثل هذه الحالة تلتزم بالسفر في أقرب وقت ممكن .

ويجب دائماً أن تمر فترة أربع وعشرين ساعة بين خروج سفينة محاربة من أحد موانئ المدخلين وسفر سفينة تابعة للدولة المعادية .

المادة الخامسة

في زمن الحرب لا يجوز للدول المتحاربة أن تنزل أو تأخذ ، داخل القناة وموانئ مدخلها ، قوات أو ذخائر أو مواد حربية ، ولكن ، في حالة المانع العرضي داخل القناة ، يجوز ، داخل موانئ مدخلها ، أخذ أو إنزال قوات مقسمة إلى جماعات لا تتجاوز الواحدة منها ألف رجل مع المهمات الحربية التي تناسبهم .

المادة السادسة

تخضع الغنائم ، في جميع الأحوال ، لنفس النظام الذي يطبق على السفن الحربية التابعة للمتحاربين .

المادة السابعة

لا تبقى الدول أية سفينة حربية داخل مياه القناة (بما فيها بحيرة التمساح والبحيرات المرة) .

ومع ذلك ، يجوز لها أن ترابط ، في موانئ المدخلين في بور سعيد والسويس ، بسفن حربية يجب ألا يتجاوز عددها اثنتين لكل دولة . وهذا الحق لا يجوز أن يباشره المتحاربون .

المادة الثامنة

يكلف بمراقبة تنفيذ المعاهدة الحالية ركلاء الدول الموقعة عليها المعتمدون بمصر . ويجمعون عند كل ظرف يهدد سلامة القناة أو حرية المرور بها ، بناء على دعوة ثلاثة من بينهم ونحت رئاسة عميدهم ، لإجراء التحقيقات اللازمة . ويحيطون الحكومة الخديوية بالخطر الذي يتيمنونه حتى تتخذ هذه الحكومة التدابير التي تكفل حماية القناة وحرية استخدامها .

وعلى أية حال ، يجمعون مرة في السنة للتحقق من سلامة تنفيذ المعاهدة . وتعد هذه الاجتماعات الأخيرة برئاسة مندوب خاص تعيينه لهذا الغرض الحكومة الامبراطورية العثمانية . ويجوز لمندوب خديوى أن يشترك أيضا في الاجتماع ويرأسه في حالة غياب المندوب العثماني .

وعليهم بصفة خاصة أن يطلبوا إلغاء كل عمل أو تفريق كل حشد ، على أحد جانبي القناة ، يمكن أن يكون الغرض منه أن يؤدي للمساس بحرية الملاحة وسلامتها التامة .

المادة التاسعة

تتخذ الحكومة المصرية ، في نطاق سلطاتها ، كما هي ناجمة عن الفرمانات ، وبالشروط المنصوص عليها في المعاهدة الحالية ، الاجراءات اللازمة التي تحمل على احترام تنفيذ المعاهدة المذكورة .

وفي حالة ما إذا كانت الحكومة المصرية لا تدبر الوسائل الكافية ، فعليها اللجوء إلى الحكومة الامبراطورية العثمانية ، وهذه تتخذ الاجراءات الضرورية لإجابة هذا الطلب ، وتبلغ ذلك إلى علم الدول الأخرى الموقعة على تصريح لندن المؤرخ في ١٧ من مارس ١٨٨٥ ، وتتفاهم معها عند اللزوم ، في

هـ هذا الموضوع . ولا تكون أحكام المواد ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٨ عقبة أمام الإجراءات التي تتخذ تطبيقا للمادة الحالية .
المادة العاشرة .

وكذلك لا تكون أحكام المواد ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٨ عقبة أمام الإجراءات التي يضطر حضرة صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان وحضرة صاحب السمو الخديو ، باسم حضرة صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان ، وفي حدود الفرمانات الممنوحة لاسمهم ، إلى اتخاذها ، بقواتها الخاصة ، لتأمين الدفاع عن مصر وإقرار النظام العام .

وفي حاله ما إذا اضطر حضرة صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان أو حضرة صاحب السمو الخديو إلى الاستفادة من الاستثناءات المذكورة في المادة الحالية ، فإنه يجب على الحكومة الامبراطورية العثمانية أن تحيط الدول الموقعة على تصريح لندن علما بذلك .

ومن المتفق عليه أيضا أن أحكام المواد الأربع المذكورة لا تعوق ، بأي حال ، الإجراءات التي ترى الحكومة الامبراطورية العثمانية ضرورة اتخاذها ، بقواتها الخاصة لضمان الدفاع عن ممتلكاتها الأخرى الواقعة على الشاطئ الشرقي للبحر الأحمر .

المادة الحادية عشرة

إن الإجراءات التي تتخذ في الحالات المذكورة في المادتين ٩ ، ١٠ من المعاهدة الحالية يجب ألا تعوق حرية استخدام القناة .

وفي نفس هذه الحالات ، يحرم إنشاء تحصينات دائمة تقام خلافا لأحكام المادة ٨ .

المادة الثانية عشرة

يتفق الأطراف السامون المتعاقدون ، تطبيقا لمبدأ المساواة فيما يتعلق بحرية استخدام القناة ، وهو المبدأ الذي يشكل أحد أسس المعاهدة الحالية ، على

ألا يسمى أى واحد منهم، للحصول على فوائد إقليمية أو تجارية أو امتيازات في الترتيبات الدولية التي قد تتم مستقبلا فيما يتعلق بالقناة .
ومع هذا تصان حقوق تركيا باعتبارها الدولة صاحبة الإقليم .

المادة الثالثة عشرة

فما عدا الالتزامات المنصوص عليها صراحة في نصوص المعاهدة الحالية ،
ليس هناك أى مساس بحقوق السيادة التي خضرة صاحب الجلالة الامبراطورية
السلطان وبحقوق وامتيازات حضرة صاحب السمو الخديوي كما هي ناجمة عن الفرمانات .

المادة الرابعة عشرة

يتمنى الأطراف السامون المتعاقدون على أن الالتزامات الناتجة عن المعاهدة
الحالية لا تحدد بمدة صكوك امتياز الشركة العالمية لقناة السويس .

المادة الخامسة عشرة

لا تعوق شروط المعاهدة الحالية الاجراءات الصحية المعمول بها في مصر .

المادة السادسة عشرة

يتعهد الأطراف السامون المتعاقدون بأن يبلغوا المعاهدة الحالية للدول التي
لم توقعها ويدعوها للانضمام إليها .

المادة السابعة عشرة

يصديق على المعاهدة الحالية ويتم تبادل وثائق التصديق عليها في مدة شهر
أو أقل إن أمكن .

وإثباتا لما تقدم وقع المفوضون هذه المعاهدة ووضعوا عليها أختتامهم .
تم بالآستانة في اليوم التاسع والعشرين من شهر أكتوبر سنة ألف وثمانمائة
وثمانية وثمانين .

توقيعات المندوبين .

تنفيذ الجملة الاخيرة من الفقرة الأولى وكذلك الفقرة الثانية من المادة الثامنة من المعاهدة المذكورة «^(١).

(٢٢) قناة السويس

في معاهدة التحالف بين مصر

وبريطانيا ٢٦ من أغسطس ١٩٣٦

مادة ٨ - بما أن قنال السويس الذى هو جزء لا يتجزأ من مصر هو في نفس الوقت طريق عالمي للمواصلات كما هو أيضا طريق أساسى للمواصلات للأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية ، فالى أن يمين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح في حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الإمبراطور بأن يضع بحوار القنال بالمنطقة المحددة في ملحق هذه المادة قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القنال . ويشمل ملحق هذه المادة تفاصيل الترتيبات الخاصة بتنفيذها .

(١) في أثناء المفاوضات التى دارت بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية لتصفية الخلافات بين الدولتين طلبت الحكومة الفرنسية أن تتنازل الحكومة البريطانية عن التحفظ على اتفاقية الاستانة سنة ١٨٨٨ فأبدت أنها مع استعدادها للتنازل عنه لا تسلم بما قرره المادة الثامنة من عقد اجتماعات دورية سنوية يحضرها ممثلو الدول في مصر برئاسة مندوب خاص من تركيا للمظر في سلامة تنفيذ المعاهدة وحتى لا يكون هذا المندوب سببا في وضع العراقيل الحفية امام سياسة الاحتلال في مصر .

وبهذا التنازل زال ما كان يعترض التنفيذ الحقيقى للاتفاقية ويرى بعض رجال القانون الدولى العام ان ٨ من ابريل ١٩٠٤ ، وهو تاريخ الوفاق الودى ، هو التاريخ الرسمى لوضع اتفاقية سنة ١٨٨٨ موضع التنفيذ .

ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال فأى حال من الأحوال ، كما أنه لا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .
ومن المتفق عليه أنه إذا اختلف الطرفان المتعاقدان عند نهاية مدة العشرين سنة المحددة فى المادة السادسة عشرة على مسألة ما إذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضروريا ، لأن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على الفئال وسلامتها التامة فان هذا الخلاف يجوز عرضه على مجلس عصبة الأمم للفصل فيه طبقا لأحكام عهد العصبة المنافذة وقت توقيع هذه المعاهدة أو على أى شخص أو هيئة للفصل فيها طبقا للإجراءات التى قد يتفق عليها الطرفان المتعاقدان .

(٢٣) قناة السويس

فى إتفاقية الجلاء بين مصر والمملكة المتحدة

فى ١٩ من أكتوبر ١٩٥٤

مادة ٨ : تقر الحكومتان المتعاقدتان أن قناة السويس البحرية التى هى جزء لا يتجزأ من مصر طريق مائى له أهميته الدولية من النواحي الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية ، وتعربان عن تصميميهما على إحترام الاتفاقية التى تكفل حرية الملاحة فى القناة الموقع عليها فى القسطنطينية فى التاسع والعشرين من أكتوبر سنة ١٨٨٨ .

(٢٤) قرار جمهورى رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦

بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفرمانين الصادرين فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ و ٥ يناير سنة ١٨٥٦ بشأن الامتياز الخاص بإدارة مرفق المرور بقناة السويس وتأسيس شركة مساهمة مصرية للقيام عليه .

وعلى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بشأن التزام المرافق العامة ،
وعلى القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ فى شأن عقد العمل الفردى ،
وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن شركات المساهمة وشركات
التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

أصدر القانون الآتى

مادة « ١ »

تؤمم الشركة العالمية لقناة السويس (شركة مساهمة مصرية) وينقل إلى الدولة جميع ماله من أموال وحقوق وما عليها من التزامات وتحمل جميع الهيئات واللجان القائمة حالياً على إدارتها وبعبء المساهمون وحمله حصص التأسيس عما يملكونه من أسهم وحصص بقيمتها مقدرة بحسب سعر الاقبال السابق على تاريخ العمل بهذا القانون فى بورصة الأوراق المالية بباريس .
ويتم دفع هذا التعويض بعد إتمام استلام الدولة لجميع أموال وممتلكات الشركة المؤممة .

مادة « ٢ »

يتولى إدارة مرفق المرور بقناة السويس هيئة مستقلة تكون لها الشخصية الاعتبارية وتلحق بوزارة التجارة . ويصدر بتشكيل هذه الهيئة وتحديد مكافآت أعضائها قرار من رئيس الجمهورية ويكون لها في سبيل إدارة المرفق جميع السلطات اللازمة لهذا الغرض دون التقيد بالنظم والأوضاع الحكومية . ومع عدم الإخلال برقابة ديوان المحاسبة على الحساب الختامى تكون للهيئة ميزانية مستقلة يتبع في وضعها القواعد المعمول بها في المشروعات التجارية . وتبدأ السنة المالية في أول يولية وتنتهى في آخر يونية من كل عام . وتعتمد الميزانية والحساب الختامى بقرار من رئيس الجمهورية . وتبدأ السنة المالية الأولى من تاريخ العمل بهذا القانون وتنتهى في آخر يونية سنة ١٩٥٧ . ويجوز للهيئة أن تذب من بين أعضائها واحدا أو أكثر لتنفيذ قراراتها أو للقيام بما تعهد إليه من أعمال .

كما يجوز لها أن تؤلف من بين أعضائها أو من غيرهم لجانا فنية للاستعانة بها في البحوث والدراسات .

ويمثل الهيئة رئيسها أمام الجهات القضائية والحكومية وغيرها وينوب عنها في معاملاتها مع الغير .

مادة « ٣ »

تجمد أموال الشركة المؤممة وحقوقها في جمهورية مصر وفي الخارج ويحظر على البنوك والهيئات والأفراد التصرف في تلك الأموال بأى وجه من الوجوة أو صرف أى مبالغ أو أداء أية مطالب أو مستحقات عليها إلا بقرار من الهيئة المنصوص عليها في المادة الثانية .

مادة « ٤ »

تحتفظ الهيئة بجميع موظفي الشركة المؤممة ومستخدميها وعمالها الحاليين وعليهم الاستمرار في أداء أعمالهم ولا يجوز لأى منهم ترك عمله أو التخلي عنه بأى وجه من الوجوه أو لأى سبب من الأسباب إلا باذن من الهيئة المنصوص عليها في المادة الثانية .

مادة « ٥ »

كل مخالفة لأحكام المادة الثالثة يعاقب مرتكبها بالسجن وبغرامة توازى ثلاثة أمثال قيمة المال موضوع المخالفة وكل مخالفة لأحكام المادة الرابعة يعاقب مرتكبها بالسجن فضلا عن حرمانه من أى حق فى المكافأة أو المعاش أو التعويض .

مادة « ٦ »

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره ولوزير التجارة اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .
يبصم هذا القرار بخاتم الدولة . وينفذ كقانون من قوانينها .

(٢٥) التنظيم الاقليمي المصري الانفرادى

لقناة السويس

أولا - رسالة من وزير خارجية مصر إلى سيادة داج همرشلد

السكرتير العام للأمم المتحدة

(٢٤ أبريل ١٩٥٧)

يا صاحب السيادة

يسر الحكومة المصرية أن تعان أن قناة السويس أصبحت الآن مفتوحة للملاحة المعتادة ، وبهذا تصبح مرة ثانية حلقة الاتصال بين شعوب العالم في خدمة قضية السلام والرفاهية . وتود الحكومة المصرية أن تعرب عن تقديرها وامتنانها للجهود التي بذلتها دول العالم وشعوبه التي ساهمت في إعادة فتح القناة الملاحة المعتادة ، وكذلك الأمم المتحدة التي أمكن بفضل جهودها تطهير القناة بسلام وفي وقت قصير .

وقد حددت الحكومة المصرية في مذكرة لها بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٥٧ القواعد الأساسية بشأن قناة السويس والترتيبات الخاصة بتشغيلها . ونصت المذكرة على إصدار بيان مفصل آخر عن هذا الموضوع .

ونحقيقا لما سلف أنشرف بأن أرفق مع هذا صورة من البيان الذي أصدرته الحكومة المصرية اليوم بمقتضى اشتراكها في اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ وفيها لقرار مجلس الأمن الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٦ وما يتفق مع البيانات التي ألقيتها في هذا الشأن أمام المجلس .

وأشرف بأن استرعى انتباه سيادتكم إلى الفقرة الأخيرة من البيان التي تنص على إيداعه وتسجيله لدى سكرتارية الأمم المتحدة . وإن البيان

بما يتضمنه من التزامات يؤلف وثيقة دولية والحكومة المصرية ترجو أن
تتسلموه وتسجلوه بهذا الوضع .

وأنتى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسيادتكم فائق التقدير .

المخلص لكم - محمود فوزى

وزير خارجيه مصر

ثانيا - بيان بالتنظيم الإقليمى المصرى الانفرادى

لقناة السويس

تعلم الحكومة المصرية أيضا احا للمبادئ التى ضمنتها مذكرتها بتاريخ

١٨ مارس سنة ١٩٥٧ وحسب اتفاقية القسطنطينية عام ١٨٦٨ وميثاق الأمم

المتحدة البيان التالى حول قناة السويس ونظام ادارتها .

(١) تأكيد الاتفاقية : -

تظل سياسة حكومة مصر الثابتة وهدفها الأكيد احترام نص وروح

اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ وما ينشأ عن هذا من حقوق والتزامات .

وستواصل الحكومة المصرية احترامها ومراعاتها وتنفيذها .

(٢) مراعاة الاتفاقية وميثاق الأمم المتحدة : -

الحكومة المصرية إذ تؤكد عزمها على احترام نص وروح اتفاقية

القسطنطينية لعام ١٨٨٨ والتزامها بميثاق ومبادئ الأهداف الأمم المتحدة لمؤونة

بأن بقية الموقعين على الإتفاقية المذكورة وجميع الآخرين المعنيين بالأمر

ستحدوهم نفس الروح .

(٣) حرية الملاحة ، الرسوم تخمين القناة : -

والحكومة المصرية مصممة بوجه خاص على : -

أ - إيجاد ملاحه حرة مستمرة والاحتفاظ بها لجميع الأمم في حدود إتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ ووفقا لأحكامها .

ب - أن يظل دفع رسوم المرور طبقا لآخر إتفاقية . وهى التى أبرمت فى ٢٨ أبريل ١٩٣٦ بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس البحرية ، وإذا حدثت زيادة فى الرسوم خلال إثنى عشر شهرا فلن تتجاوز هذه الزيادة ١ ٪ ، أما أية زيادة أكثر من هذا الحد فتتم بطريق المفاوضات ، وإذا تعذر الوصول إلى إتفاق بهذه الطريقة فيأجأ إلى التحكيم كما هو موضح فى الفقرة السابعة (ب) .

ج - أن تصان القناة وتتطور طبقا لمقتضيات الملاحة الحديثة ، وسيتم ضمن برنامج صيانة القناة وتطورها البرنامج الثامن والتاسع لشركة قناة السويس البحرية وما يدخل عليهما من تحسينات يرى ضرورتها .

(٤) التشغيل والادارة :

ستقوم الهيئة المستقلة لقناة السويس التى أنشأتها الحكومة المصرية فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ بادارة وتشغيل القناة . وتنظر الحكومة المصرية فى ثقة إلى مزيد من تعاون دول العالم لجعل قناة السويس أكثر فائدة . ولتحقيق هذا الغرض ترحب الحكومة المصرية وتشجع التعاون بين هيئة قناة السويس وممثلى الملاحة والتجارة .

(٥) النظام المالى :

أ - تدفع الرسوم مقدما لحساب هيئة قناة السويس فى أى بنك تختاره الهيئة لهذا الغرض وقد فوضت الهيئة البنك الأهلى المصرى للقيام بهذه المهمة ، وتجرى الآن مباحثات بين الهيئة وبنك التسويات الدولية بشأن قبوله الرسوم لحسابها .

ب - تقوم هيئة قناة السويس بدفع ٥ ٪ من جملة الإيرادات للحكومة المصرية كرسم امتياز .

ج - تقوم هيئة قناة السويس بإنشاء صندوق يسمى بصندوق رأس مال القناة وتحسينها يدفع فيه ٢٥ ٪ من جملة الإيرادات. وسيضمن هذا الصندوق أن يكون تحت تصرف هيئة قناة السويس موارد كافية لمواجهة حاجات التحسين والمصروفات التي تحتاج إليها الهيئة للاضطلاع بالمسؤوليات التي أخذتها على عاتقها وامتزمت القيام بها على أحسن وجه .

(٦) لائحة القناة :

إن القواعد التي تعمل القناة وفقا لها جمعت كلها في لائحة القناة التي هي في الواقع قانون القناة . وستخطر الجهات المعنية بأي تغيير يحدث في هذه اللائحة وسيعالج أى تغيير يؤثر بأي شكل في المبادئ أو الالتزامات التي يتضمنها هذا البيان ويكون موضوع اعتراض أو شكوى لهذا السبب، حسب الاجراء المنصوص عليه في الفقرة السابقة (ب) .

(٧) التفرقة في المعاملة والشكاوى المتعلقة بلائحة القناة :

أ - عملا بالمبادئ التي نصت عليها إتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ لا يستطيع هيئة قناة السويس بأية حال أن تمنح لأية سفينة أو شركة أو طرف من الاطراف أى امتياز أو رعاية لا تمنح للسفن أو الشركات أو الاطراف الأخرى في ظروف مشابهة .

ب - في حالة وجود شكوى حول التفرقة في المعاملة أو خرق للائحة القناة يرجع الطرف المتقدم بالشكوى إلى هيئة قناة السويس التي تنظر فيها وتعمل على حلها . وفي حالة عدم الوصول إلى حل للشكوى باتباع هذه الطريقة يمكن عرض المسألة حسب رغبة الطرف المتقدم بالشكوى إلى هيئة

قنال السويس إلى محكمة تحكيم تكون من عضوي رشحه الطرف الشاكي وعضو ترشحه الهيئة وعضو ثالث يختاره الاثنان . وفي حالة عدم الاتفاق على العضو الثالث يقوم رئيس محكمة العدل الدولية باختيار هذا العضو بطلب من أحد الطرفين المذكورين .

ج - تصدر قرارات محكمة التحكيم حسب رأى أغلبية أعضائها وتكون القرارات ملزمة للأطراف عند ما تصدر ويجب تنفيذها بحسن نية.
د - تدرس الحكومة المصرية ما يتبع من إجراءات مناسبة لمعرفة الوقائع وللتشاور وكذلك للتحكيم في الشكاوى الخاصة بالأئحة القناة.

(٨) التعويضات والمطالب :-

إن مسألة التعويضات والمطالب المتصلة بتأميم شركة قناة السويس البحرية سوف تعرض للتحكيم طبقا للمران الدولي القائم .

(٩) المنازعات . الخلافات . الناشئة عن الاتفاقية وهذا البيان :

أ - ستسوى المنازعات والخلافات الناشئة عن اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ أ وهذا البيان طبقا لميثاق الأمم المتحدة.

ب - ستحال الخلافات الناشئة بين الأطراف حول تفسير أو تطبيق نصوص اتفاقية سنة ١٨٨٨ إلى محكمة العدل الدولية إذا لم تحل . وسوف تتخذ الحكومة المصرية الخطوات اللازمة لقبول حكم محكمة العدل الدولية الملزم طبقا لأحكام المادة ٣٦ من لائحة هذه المحكمة.

(١٠) الوضع القانوني لهذا البيان :-

تصدر الحكومة المصرية هذا البيان الذي يؤكد من جديد اتفاقية القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ كما يطابقها نصها وروحها ، كتعبير عن رغبتها وعزمها.

على أن تجعل من قناة السويس ممرا مائيا صالحا ووافيا يربط شعوب العالم
ويخدم قضية السلام والرفاهية .
وهذا البيان بما يحوى من التزامات يكون وثيقة دولية ، وسوف يودع
ويسجل لدى سكرتارية الأمم المتحدة .

(٢٦) تصريح صادر من مصر

مصر تقبل الولاية الجبرية لمحكمة العدل الدولية
في جميع المنازعات التي تنشأ عن تطبيق الفقرة ٩ (ب) من التنظيم الاقليمي
المصري الاتقرادى لقناة السويس
(١٨ من يوليو سنة ١٩٥٧)

حضرة صاحب السعادة السكرتير العام للأمم المتحدة .
بالاشارة إلى خطابى المرسل لكم فى ٢٤ من ابريل ١٩٥٧ الخاص بالتصريح
الذى أعلنته فى نفس اليوم حكومة جمهورية مصر عن قناة السويس والترتيبات
لتشغيلها ، وتمشيا مع أهداف الفقرة ٩ (ب) من التصريح ، أتشف بأن أرفق
تصريحا عن الولاية الجبرية لمحكمة العدل الدولية طبقا للمادة ٣٦ فقرة ب من
القانون الاساسى للمحكمة .

ولى الشرف فى أن أجدد لسعادتكم أسمى عبارات تقديرى العميق .
وزير خارجية جمهورية مصر
محمود فوزى
١٨ من يوليو ١٩٥٧

تصريح

أنا - محمود فوزى وزير خارجية جمهورية مصر - أعلن بالنيابة عن حكومة
جمهورية مصر أنه طبقا للمادة ٣٦ فقرة ٢ من القانون الأساسى لمحكمة العدل

الدولة ، وتمشيا وتحقيقا لأهداف الفقرة ٩ (ب) من تصريح حكومة جمهورية مصر المؤرخ في ٢٤ من ابريل ١٩٥٧ عن «قناة السويس والترتيبات لتشغيلها» أعلن أن حكومة جمهورية مصر تقبل - بشرط المعاملة بالمثل وبدون حاجة إلى إتفاقية خاصة - الولاية الجبرية بالنسبة لجميع المنازعات القانونية التي قد تنشأ عن تطبيق الفقرة ٩ (ب) من التصريح أعلاه والمؤرخ في ٢٤ من ابريل ١٩٥٧ على أن يسرى هذا القبول من ذلك التاريخ .

المجموعة الخامسة

مصر والاحتلال والحماية

(١) المذكرة المشتركة في ٧ يناير ١٨٨٢^(١) .

في ٨ يناير سنة ١٨٨٢ توجه سير إدوار مالت معتمد إنجلترا . ومسيو سنكفكس المعتمد الفرنسي مجتمعين إلى سراى عابدين وقدا إلى الخديو مذكرة مشتركة من الدولتين مؤرخة ٧ يناير سنة ١٨٨٢ مكتوبة بصيغة رسالة برقية من وزارة خارجية كل منها إلى معتمدها في مصر ، وأبلغها أيضا إلى شريف باشا ، وهذا نصها :

« كلفتم غير مرة بأن تنهوا إلى علم الخديو وحكومته إرادة فرنسا وإنجلترا وعزمها على تأييده للتغلب على الصعوبات المختلفة التي قد تعترض إن نظام الشئون العامة في مصر .

إن الحكومتين على تمام الاتفاق في هذا الصدد ، وأن الحوادث الأخيرة ، وبخاصة الأمر الصادر من الخديو بإجتماع مجلس النواب ، قد هيأت الفرصة لتبادلها الآراء مرة أخرى في هذا الشأن ، فالمرجو أن تبلغوا توفيق باشا بالإشتراك مع سير إدوار مالت الذي كلف بمثل ماكلفتم به ، بأن الحكومتين الفرنسية والإنجليزية تعتبران أن تثبيت سمو الخديو على العرش طبقا لأحكام فرمانات التي قبلتها الدولتان رسميا هو الضمان الوحيد في الحال والإستقبال لاستتباب النظام ، ولتقدم سعادة مصر ورفاهيتها التي يهتم فرنسا وإنجلترا أمرها ، والحكومتان متفقتان تمام الاتفاق على بذل جهودهما المشتركة لمقاومة كل أسباب المشاكل الداخلية والخارجية التي قد تهدد النظام القائم في مصر ، ولا يخامرهما

شك في أن الجهر بعزمها في هذا الصدد سيكون له أثره في انتقاء الأخطار التي يمكن أن تستهدف لها حكومة الخديو ، ومن المحقق أن هذه الأخطار ستأتي من فرنسا وإنجلترا اتحادا وثيقا للتغلب عليها ، وتعتقد الحكومتان أن سمو الخديو يبعد من هذه التأكيدات الثقة والطمأنينة والقوة التي هوفى حاجة إليها لإدارة شؤون الشعب المصري والبلاد المصرية .

(٢) المذكرة المشتركة (١)

في ٦ فبراير سنة ١٨٨٢

استقبلت الدوائر السياسية الإنجليزية والفرنسية إعلان دستور سنة ١٨٨٢ بالسخط والاستياء ، وأرسل الرقيبان الأوربيان كولفن ودي بلنير مذكرة مشتركة بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٨٨٢ أي عقب تأليف وزارة البارودي بيومين وقبيل إعلان الدستور بيوم واحد اعترضوا فيها على هذا الانقلاب ، وتجلت في مذكرتهما روح التبرم بالنظام الدستوري بأكمله والنقمة من تخويل مجلس النواب حق تقرير الميزانية ، وتخريض حكومتيهما على محاربة هذا النظام ، وهذا نصه : —

« عندما صدرت الدكرات المنظمة لاختصاصات الرقابة الثنائية ، كانت السلطة الحقيقية في يد الخديو ، وفي يد الوزراء بطريق النيابة عنه ، فأمكن الاكتفاء باعطاء الرقيبين العموميين الحق في إصدار آراء وملاحظات ، وكان مفروضاً أن يعمل بارائهما ، وقد تحقق ذلك وتقدمت حالة البلاد المالية بعد أن كانت منذ سنتين في غاية الخطورة ، أما الآن فقد تغير ميزان السلطة إذ تحوالت إلى مجلس النواب وإلى بعض الرؤساء العسكريين الذين يخضع المجلس

لنفوذهم ، وقد أدى هذا الانقلاب إلى تغيير خطير في نظم الدولة ، فان سلطة الخديو والوزارة التي تزعزعت بتأثير ثورة الجيش في أول فبراير سنة ١٨٨٢ قد استمرت في الضعف يوما بعد يوم ، ووصلت الأمور في هذا الصدد إلى أن مجلس النواب الذي كان في عهد الخديو السابق (اسماعيل باشا) أداة مطواعة في يده ، وكان يقر ما يعرض عليه من النظم المالية على ما فيها من الجور وما تؤدي إليه من فادح الأضرار ، أصبح لا يتردد اليوم في التمسك بمحقوق ومطالب تناقض حالة البلاد الاجتماعية ، حتى وصل به الأمر إلى أن اضطر الخديو إلى تغيير الوزارة التي كانت حائزة لثقتهم ، وتمت ضغط بعض الضباط لإضطر أن يعهد برئاسة الوزارة إلى وزير الحرية وأصبحت سلطة الخديو لا وجود لها .

وفي هذه الظروف المالية لا فائدة من التصريح من جانب الحكومة المصرية بأنها لا تنوى المساس بسلطة الرقيين ، فان هذه السلطة ستسير في طريق الزوال لا محالة إذا أصبحت وجها لوجه أمام مجلس نواب وجيش ، لا أمام الخديو ووزرائه الذين يعينهم باختياره ، ذلك أن الخديو ووزرائه لم يكونوا يستطيعون أن يتصموا أمام الدوائر والحكومات الأجنبية مسئولية أعمال يعترض عليها الرقيين ، وكان هذا هو الضمان الوحيد لسلطاننا ، وكان ضمنا كافيا حتى اليوم ، ولكنه أصبح الآن خياليا أمام وزراء المجلس النيابي والجيش ، إذ ليس عليهم من سلطان سوى نفوذ الرؤساء العسكريين والنواب الذين يستمدون منهم السلطة ، وهذا ما وقع الآن ، لأن الوزارة التي تألفت حديثا قد استقر عزمها على تحويل مجلس النواب حق تقرير الميزانية رغم المعارضة الصريحة في ذلك من الرقيين ، ولا يغيب عن الذهن أن وزارة شريف باشا لم تسقط إلا لأنها لم تشأ إغفال المعارضة التي بدت من الحكومتين الإنجليزية والفرنسية في

هذا الصدد ، فقبول الحالة الحاضرة هو تسليم بالبعث الخطير الذى يصيب نفوذ إنجلترا وفرنسا ، وبعبارة أخرى هو إلغاء نفوذ الرقيبين اللذين ليس لهما من السلطة إلا ما يستمدانه من حكومتيهما ، ومن خطر الرأى والاسترسال وراء الأوهام ألا نلمح فى هذا التغيير مقدمات محتومة لسلسلة من التصرفات لا تبقى على شىء من الإصلاحات المالية التى تمت خلال السنوات الأخيرة ، ومن الجلى من الآن أن نتنبأ بقرب وقوع الارتباكات المالية من جديد ، تلك الارتباكات التى عالجتها لجنة التحقيق العليا ولجنة التصفية .

القاهرة فى ٦ فبراير سنة ١٨٨٢

توقيع الرقيبين

بلنير - كولفن

(٣) المذكرة المشتركة (١)

فى ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢

« إن قنصلى فرنسا وبريطانيا العظمى الموقعين على هذا يمحيطان علم عطفو فتكم بأنه من حيث إن عاطفة الوطنية حملت سلطان باشا رئيس مجلس النواب ، وكذا رغبته فى تأييد سلم مصر ورفاهيتها على عرض الشروط الآتية على عطفو فتلو محمود سامى باشا البارودى رئيس مجلس النظار ، إذ رأى أنها الوسيلة الوحيدة لوضع حد لحالة الاضطراب فى مصر وهذه الشروط هى :

(١) إبعاد سعادة عرابى باشا مؤقتا من مصر مع بقاء رتبته ومرتبته .

(٢) إرسال كل من على باشا فهمى وعبد العال باشا إلى داخل مصر مع

بقاء رتبتهما ومرتبتهما .

(١) الكتاب الأصغر سنة ١٨٨٢ وثيقة وتم ١٣٩ .

(٣) إستقالة الوزارة الحالية .

وقد رأينا أن هذه الشروط لما فيها من روح الاعتدال تمنع المصائب التي تستهدف لها مصر ، فهما باسم حكومتيهما وبتفويض منهما ينصحبان حضرة رئيس مجلس النظار وزملاءه بقبولها ، وعند الاقتضاء يشترطان تنفيذها ، وليس للحكومة فرنسا وإنجلترا غاية من التدخل في شئون مصر سوى حفظ الحالة الحاضرة المقررة Status-Quo وبالتالي أن يعيدا للخديو الساطة المختصة به ، إذ بدونها ينحشى على هذه الحالة المقررة ، وبما أن توسط الدولتين ليس مبنيا على حب الانتقام والتشفى ، فسيبذلان الجهد في صدور عفو عمومي من الحضرة الخديوية وسيسهرا على تنفيذ هذا العفو .

(الإضاء) سنكفكس - مالت

(٤) رد الوزارة المصرية (١)

في ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢

قررت الوزارة رفض مطالب الدولتين ، وأرسلت الرد الآتي إلى القنصلين

في ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ :

« يتشرف ناظر خارجية الجناب الخديو بأن يعرض ما يأتي جوابا على اللائحة التي قدمها قنصلا جنرال فرنسا وبريطانيا العظمى في ٢٥ مايو لرئيس مجلس النظار فيقول : « إن سعادة سلطان باشا صرح أمس أمام الوزراء عند إنعقاد مجلسهم بأنه أعاد على رئيس مجلس الوزراء ذكر محادثة جرت بينه وبين قنصل جنرال فرنسا ، وأنه لم يبدأ بذكر مقترحات أو إشارات لا يعنيه أن يقدمها ولا يبدئها باسمه الشخصي ، ولا بضقة كونه رئيس مجلس النواب ، فان هذا المجلس غير ملتئم الآن ، أما الطلبات المدونة في اللائحة التي قدمها قنصلا إنجلترا وفرنسا فتتعلق بمسائل داخلية تختص بالأمور الإدارية التي إعترفت

(١) السكاتب الأصفر سنة ١٨٨٢ . وثيقة رقم ١٤٣ .

الدول الكبرى دائما بان حرية العمل فيها من خصائص الحكومة المصرية، ولا يمكن للحكومة الجنب الخديو أن تدخل في باب المناظرات والمباحثات في هذه القضايا بدون التعدي على فرمانات السلطانية والمعاهدات الدولية التي حددت مقام مصر الخصوصي، وبدون نقض القوانين الشورية لهذه البلاد التي هي أعظم كفالة تتكفل بقاء الحال على ما هي عليه، نعم إن حكومة الجنب الخديو تعد نفسها سعيدة باتباع المشورات الحسنة التي يشير بها وكيلا فرنسا وبريطانيا العظمى، ولكنها تأسف لعدم إمكانها في هذه الحالة الحاضرة أن تبادر كعادتها بتلبية المطالب المذكورة في اللائحة المقدمة، وإذا كانت ترى حكومتا فرنسا وإنجلترا أن هذه المسألة الموضحة في لائحة وكيليهما السياسيين في القاهرة لا تمس الإدارة الداخلية، ولكنها تختص بالسياسة العمومية وجب أن تعرض هذه المسألة على الدولة العظمى التي جعلت مصر تحت سيادتها أعني تركيا .

(٥) إستقالة محمود فهمي البارودي

في ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢

قبل الخديو توفيق مطالب الدولتين فقدم البارودي كتاب استقالته في ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ :

« بلغنا أن جنابكم العالي عند وصول الدونميتين الانكليزية والفرنساوية بأنكم حررتكم إلى الآستانة بطلب التعليمات، ولما كنا منتظرين ورود جواب من الباب العالي وإذا بقنصلي فرنسا وبريطانيا قدما لحضرة رئيس مجلس نظاركم لاجتماعهم بتاريخ ٢٥ مايو، وبناء على أوامر جنابكم العالي اجتمعنا والتأم مجلسنا وقرر الجواب المرفق مع هذا، وعندما توجهنا إلى جنابكم العالي لاستشارتكم أخبرتمونا بأنكم قبلتم لائحة وكيلي فرنسا وبريطانيا العظمى، وهذا القبول مبين لما أجمع عليه رأى كل النظار إجماعا كلياً، فان قبول تدخل الدول

الأجنبية في هذه القضية يمس بحقوق الحضرة السلطانية ، وبناء على ذلك نتشرف بأن نقدم لجنابكم استعفاءنا جميعاً .

الامضاءات : (محمود سامي) (مصطفى فهمي) (أحمد عرابي)
(محمود فهمي) (عبد الله فكرى) (حسن شريعى) (على صادق)

(٦) منشور الخديو توفيق

ثقب إسقالة البارودى

« بما أن هيئة النظار الحاضرة إستعفت وصار قبول إستعفائها ، فليكن معلوماً ذلك لديكم لتصرفوا جهدهم واقنتداركم فى المحافظة التامة منكم ومن مأمورى المديرية الموكلة لإدارتهم ، والدقة والإنتباه لحسن سير الأشغال والمصالح المتعلقة بكم ، كما أنه من حيث إن المراكب الحربية الأجنبية التى حضرت إلى الإسكندرية لم يكن حضورها إلا بوجه سلمى فقط ، ولم يكن هناك شئ آخر خلاف ذلك فليس هناك لزوم لإرسال أحد من عساكر الإمدادية الذين صار طلبهم أخيراً بمعرفة الجهادية ، بل إن الموجود منهم تحت الحضور لهذا الطرف يصير إعادته لبلده ، والذى تحت الحضور من البلاد يتنبه بصرف النظر عن حضوره ، وإعلان المراكز والأقسام بالتذية على مشايخ وعمد البلاد بهذا المضمون للعلم بعدم الاقتضاء لجمع عساكر ، وإنتباه كل لأشغاله وزراعته بدون إشتغال فى غير ذلك ، وهذا وإن الأمور المهمة التى كان قد جرى العرض عنها لنظاره الداخلية يجب أن تعرض من الآن على معيتنا إلى أن تشكل هيئة نظارة جديدة كما هو مطلوبنا » .

(إيمضاء) محمد توفيق

(٧) إنذار الأميرال سيمور^(١)

في ٦ يوليو سنة ١٨٨٢

البارجة انفنسيل في ٦ يوليو سنة ١٨٨٢

صاحب السعادة - أتشرف بأخباركم أنى علمت من طريق رسمى أنه قد صار البارجة تركيب مدفعين جديدين أو أكثر في خطوط الدفاع القائمة على البحر، وأن بعض إستعدادات حربية قد عملت في واجهة الإسكندرية الشمالية تحديا للأسطول الذى تحت قيادتى، فيجب على والحالة هذه أن أنبه عليكم بوقف هذه الأعمال، فإن لم تقف وتجددت يكون واجبا على تدمير المعدات الجارى العمل فيها.

(٨) رد طلبه باشا عصمت محافظ الإسكندرية^(٢)

على الأميرال سيمور

عزيزى الأميرال الإنجليزى

أتشرف بأن أنبئكم بوصول خطابكم المؤرخ في ٦ يوليو الذى تخبرونى فيه أنه اتصل بعلمكم تركيب مدفعين، وأن أعمالا أخرى جارية على شاطئ البحر، فردا على ذلك أود أن أؤكد لكم أن الأخبار المذكورة لا حقيقة لها، وأن هذه الأخبار مثل خبر التهديد بسد مدخل البوغاز الذى اتصل بكم وتحققتم كذبه.

هذا وإنى لمعتمد على عواطفكم المتشعبة بروح الإنسانية وأرجو قبول احترامى.

(١) الكتاب الأزرق سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ وثيقة رقم ١٧٦ ص ١٠٣

(٢) الكتاب الأزرق سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ وثيقة رقم ١٧٦ ص ١٠٣

(٩) برقية الأميرال سيمور^(١)

في ٩ يوليه سنة ١٨٨٢ بطلب تسليم الحصون

إشارة إلى برقيتي المؤرخة في ٤ يولية سنة ١٨٨٢، أقول إنه ليس هنالك،
أى شك في الاستعدادات الحربية، وقد ركبت مدافع جديدة في طابية السلسلة،
وسأرسل في صبيحة الغد إخطارا إلى قناصل الدول الأجنبية ، وأبدأ في
الضرب بعد أربع وعشرين ساعة مالم تسلم إلى الحصون القائمة في شبه جزيرة
رأس التين والحصون المشرفة على مدخل الميناء .

(١٠) إنذار الأميرال سيمور النهائي^(٢)

في ١٠ يوليه سنة ١٨٨٢

انصرف باخبار سعادتكم أنه نظرا لأن الاستعدادات العدائية الموجهة ضد
الأسطول الذى أتولى قيادته آخذة في الازدياد طول يوم أمس في طوابى
صالح وقايتباى والسلسلة ، فقد عقدت العزم على أن أنفذ غداً (١١ الجارى)
عند شروق الشمس، العمل الذى أعربت لكم عنه في خطابى المؤرخ ٦ الجارى
إن لم تسلموا إلى حالا قبل هذه الساعة ، البطاريات المنصوبة في شبه جزيرة
رأس التين وعلى شاطئ ميناء الاسكندرية الجنوبي لتجريدها من السلاح.

(١) الكتاب الأزرق سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ وثيقة رقم ١٨٢ ص ١٠٥

(٢) الكتاب الأزرق سنة ١٨٨٢ جزء ٢ وثيقة رقم ٦٥٥

(١١) كتاب نائب القنصل البريطاني^(١)

إلى رئيس مجلس الوزراء بقطع العلاقات بين مصر وبريطانيا
وبعد أن أرسل الأميرال سيمور إنذاره النهائي إلى طلبة باشا، أرسل مستر
كارترائت نائب القنصل البريطاني العام إلى إسماعيل راغب باشا رئيس مجلس
الوزراء خطابا ينبئه فيه بقطع علاقاته مع الحكومة المصرية ، هذا نصه .
«سيدى الوزير: بناء على البلاغ الذى قدمه الأميرال سير بوشان سيمور
فى هذا الصباح إلى القائد الحربى بالإسكندرية أرانى مضطرا إلى أن أخلى
قنصلية صاحبة الجلالة ، وان أقطع فى الوقت الحاضر العلاقات التى كانت
بين سعادتك وبين شخصى بصفتى وكيل وقنصل عام بالنيابة عن جلالتهما
فى مصر .

(١٢) رد مجلس الوزراء^(٢)

على الإنذار النهائى طبقا لقرار المجلس

لم تعمل مصر شيئا يقضى بإرسال هذه الأساطيل المتجمعة ، ولم تعمل
السلطة المدنية ولا السلطة العسكرية أى عمل يسوغ مطالب الأميرال إلا بعض
إصطلاحات إضطرارية فى أبنية قديمة ، والطوابى الآن على الحالة التى كانت
عليها عند وصول الأساطيل ، ونحن هنا فى وطننا وبيننا ، فمن حقنا بل من
الواجب علينا أن نتخذ عدتنا ضد كل عدو مباغت يقدم على قطع أسباب الصلات
السلامية التى تقول الحكومة الإنجليزية انها باقية بيننا ، ومصر الحريصة على
حقوقها الساهرة على تلك الحقوق وعلى شرفها ، لا تستطيع أن تسلم أى مدفع
ولا أية طاية دون أن تكره على ذلك بحكم السلاح ، فهى لذلك تحتاج على

(١) الكتاب الأزرق سنة ١٨٨٢ بمجموعة ١٧ وثيقة رقم ٣٣٢ من ١٧٢٠

(٢) مذكرات مرايى المخطوط ، .

بلاغكم الذى وجهتموه اليوم وتوقع مسئوليات جميع النتائج المباشرة وغير المباشرة التى تنجم إما عن هجوم الأساطيل أو عن إطلاق المدافع على الأمة التى تقذف فى وسط السلام القنبلة الأولى على الإسكندرية المدينة الهادئة مخالفة بذلك لأحكام حقوق الإنسان ولقوانين الحرب .

(١٣) برقية الخديو توفيق إلى عرابى (١)

فى ١٧ يولييه سنة ١٨٨٢ يأمره بالكف عن الاستعدادات الحربية بكثرة الدوار ويحمله تبعة ضرب الإسكندرية ويدافع عن حسن مقاصد الإنجليز إعلموا أن ما حصل من ضرب المدافع من الدونمة الإنجليزية على طوابى الإسكندرية وتخريبها إنما كان السبب فيه استمرار الأعمال التى كانت جارية بالطوابى وتركيب المدافع التى كلما يصير الاستفهام عنها كان يصير إخفاؤها وإنكارها ، والآن قد حصلت المكالمه مع الأيرال ، فأفاد أنه ليس للدولة الإنجليزية مع الحكومة الخديوية أدنى خصومة ولا عداوة ، وإن ما حصل إنما هو فى مقابلة ما كان من التهديد والتحقيق للدونمة ، وأنه إذا كان بيد الحكومة الخديوية جيش منظم وممثل ومؤتمن فهو مستعد لتسليم مدينة الإسكندرية إليها ، ولذلك إذا حضرت عساكر شاهانية فالحكومة الإنجليزية تحترمهم وتسلم إليهم المدينة ، فقد تحقق من هذا أن الدولة الإنجليزية ليست محاربة مع الحكومة الخديوية وأنه تقرر من كافة الدول المعظمة (المؤتمر) بأنه لا يصير من امتيازات الحكومة المصرية ولا حريتها ، ولا من حقوق الدولة العلية بل هى تبقى ثابتة لها كما كانت ، وإن يصير إرسال عساكر شاهانية لأجل استتباب الراحة بمصر ، فلذلك يلزم أن تصرفوا النظر عن جمع العساكر وعن كافة التجهيزات الحربية التى تجرونها بوصول أمرنا هذا ، وتحضر واحدا إلى

سراى رأس التين لأجل إعطاء التنبيهات المقضية الشفاهية على حسب أمرنا هذا وما استقر عليه رأى مجلس النظار .

(١٤) رد عرابى (١)

على برقية الخديو توفيق

مولاي : فى شريف علم مولاي المعظم أن المحاربة التى وقعت بيننا وبين الإنجليز إنما تسببت عن طلبات من الأميرال الإنجليزى ، وبلغت مسامع عظمتكم ، وعرضت على مجلس نظاركم المنعقد تحت رئاسة سموكم بحضور كثير من ذوات البلاد المتسخين ودولتو درويش باشا نائب الحضرة السلطانية ، ولما تحقق عند جميعهم أن هذه الطلبات مضرّة بالحكومة الخديوية ، ومخلة بشأن البلاد قر رأيهم على معارضة طلب الأميرال ولو أدى ذلك إلى الحرب ، وبناء على ذلك ، قرر المجلس المذكور لزوم زيادة خمسة وعشرين ألف عسكرى ، وضدّرت الأوامر إلى المديرىات بطلبهم ، وقرر المجلس أيضا أنه لا تطلق المدافع من جهتنا إلا بعد إطلاق خمسة مدافع من السفن الإنجليزية ، ولما ابتدأت السفن بضرب النيران على مدينة الإسكندرية لم نقابلها إلا بعد عشرين طلقة ، ولم يكن عندنا قبل وقت الضرب أدنى استعداد لاستمرار الأوامر بعدم الاستعداد ، ثم بعد ذلك أعلن حضرة رئيس مجلس النظار وناظر خارجية حكومتكم إلى جميع جهات الإدارة بصيرورة البلاد حربا مع الإنجليز ، وأنها صارت تحت الأحكام العسكرية ، كما هو حكم القانون زمن الحرب ، فبهذه الأسباب يا مولاي تكون حكومتكم الخديوية المصرية محاربة لدولة الانجايير بوجه الحق واشرع ، ولم يحصل من الحكومة ولا من عساكرها أدنى تخيير

ولا إزدراء بالدونمة كما هو معلوم لدى عظمتكم ، وإنما كانت الحرب عدوانا من الإنجليز على الحكومة التي لم يبد منها أدنى شيء . يستوجب الحرب ، فإن كان الأميرال في مخابرتة مع سموكم أظهر أنه عدل عن المحاربة إلى المسالمة ، فذلك بعد وقوع الحرب يعد طلبا للصالح وسعيا في تجديد العلاقات ، ولا يجوز أن يكون إنكاراً للحرب بالمرة وتبرؤا من العدوان بعد وقوعها ، ولا شك في أنى أطابق أفكار سموكم في الميل إلى الصالح مع حفظ شرف البلاد ، والحكومة ، وإن كان الأميرال يريد تسليم المدينة لجيش حكومتكم المنظم بعد أن تخربت بمدافع السفن الإنجليزية هدماء وحرقا ، فها هو جيشها المنظم الذى لم يقع منه أدنى أمر يخل بنظامه ، يستعد لأن يستلمها بعد براح المراكب عن مياه الإسكندرية ، وللمحافظة على شرف حكومتكم الوطنية ينبغى الاستمرار على الاستعداد العسكرى ، كما وافق رأى سموكم أولا حتى تفارق المراكب السواحل المصرية خوفا مما عسى أن يحدث من قبيل ما سبق ، فقد صارت الحادثة الماضية برهاننا جليا على أن الوعد بالمسالمة من الإنجليز لا يمكن كمال الثقة به ، وإنما هو لأجل شغلنا عن الاستعداد واقتراح مطالب مضررة بمصالح البلاد ، وإننى كنت أتمنى أن أتمثل بين يدي عظمتكم لإبداء هذه الملحوظات ، لكن مع الأسف أنه تحقق عندي من الاكتشافات الحقيقية أن مدينة الإسكندرية مشغولة الآن بعساكر الإنجليز ، فمن المعلوم عند مولاي أنه لا يمكننى الحضور بتلك المدينة لهذا السبب ، فإذا حسن لدى مولاي ، فليصدر أمره السامى بحضور حضرات النظار أو سعادة رئيس مجالس النظار إلى مركز الجيش للمداولة في هذا الأمر لتكون على بينة من الحقيقة حتى يمكننا بعد ذلك صرف العساكر وترك التجهيزات الحربية والحضور إلى المدينة ، والأمر لمن له الأمر .

(١٥) قرار الجمعية العمومية بالإجماع^(١)

على وجوب مداومة الاستعدادات الحربية

في مساء يوم الاثنين ١٧ يوليه سنة ١٨٨٢ ، اجتمع المدعوون إلى حضور الجمعية العمومية بوزارة الداخلية وبلغ عددهم أربعائة عضو ، وعرضت عليهم الرسائل التي تبودلت بين الخديو وعراقي ، وتداولوا في الموقف ، فاجمعوا على وجوب مداومة الاستعدادات الحربية مادامت البوارج الإنجليزية في السواحل وجنودهم في الإسكندرية ، وعلى استدعاء الوزراء من الإسكندرية ، وهذا نص القرار :

في بداية الحرب بيننا وبين الإنجليز كتب حضرة عطوفتورئيس مجلس النظر وناظر الخارجية إلى سائر جهات الإدارة بأن الحرب انتشبت بيننا وبين الإنجليز وصارت البلاد تحت الأحكام العسكرية ، ومن اللازم الاستعداد للمقاومة ، ثم وردت منه إفادة تلغرافية بعد ذلك بأيام مقتضاها حصول الصلح والتنبيه على المصالح أن تسير سيرا مدنيا وأنها خرجت من الأحكام العسكرية ، وبعد ذلك صدرت إفادة من ناظر الجهادية إلى جهات الحكومة بصرح ببقاء البلاد تحت الأحكام العسكرية ، وبأن الحرب لم تزل قائمة بيننا وبين الإنجليز في مدينة الإسكندرية ومراكبهم في مياهها ، وصدرت إرادة سنوية من الجانب الخديو لناظر الجهادية ، مقتضاها أن لا حرب بيننا وبين الإنجليز ، وأن السبب في الحرب هو المداومة على الاستعداد في الطوابي الذي يعد تحقيرا لمراكب الإنجليز ، فضرب المراكب لاستحكاماتها ولمدينة الإسكندرية ليس حربا للحكومة وإنما هو من قبيل رد الشرف ، وليس هناك حرب حقيقية الخ ماذكر بالإرادة ، فاجاب ناظر الجهادية بأن الحرب بين

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٠ يوليه سنة ١٨٨٢ .

الحكومة والانجليز كانت بقرار من مجلس عام منعقد تحت رئاسة الحضرة الخديوية ، وأيد ذلك إعلان رئيس مجلس النظار الخ ماذكر في الجواب ، ثم قدم عرض حال من مخزن نجى مخزن القبارى بالاسكندرية لسعادة ناظر الجهادية يشكو من بعض أمور تضاد الصالح ، وورد للنظر المسمى إليه معلومات عن أعمال عساكر الانجليز فى الاسكندرية تدل على معاداتهم لرعية الحكومة الخديوية ، وأنهم فى حرب معها كما يعلم من إفادته ، ثم إن ناظر الجهادية المشار إليه طلب فى إحدى إفاداته لوكيل الجهادية أن يشكل مجلس من علماء البلاد وأمرائها وأعيانها للنظر فى هذه الأمور المهمة ، فبناء على ذلك انعقد فى نظارة الجهادية ليلة غرة رمضان سنة ١٢٩٩ مجلس مؤلف من سعادة وكيل الداخلية وسعادات كل من وكيل الجهادية وعلى باشا فهمى ووكيل الحقانية وناظر الدائرة السنية ودانش باشا ومحمود سامى باشا البارودى ومحمد رضا باشا السوارى وحضرات باشكاتب المالية وأحمد بك رفعت مدير المطبوعات ومأمور ضبطية مصر (إبراهيم بك فوزى) وعلى بك يوسف وأحمد بك فرج وحسن بك جاد ، وبعد المداولة قرر المجلس لزوم انعقاد مجلس عام يشكل من مشاهير العلماء والرؤساء الروحانيين ومن الطوائف المختلفة ومأمورى الحكومة الحائزين للرتبة الثانية فما فوق وأكابر الذوات المتقاعدين وأعيان التجار ، وأن يكون لانعقاده فى نظارة الداخلية يوم الإثنين غرة رمضان سنة ١٢٩٩ ، وفى الميعاد المذكور انعقد المجلس تحت رئاسة سعادة وكيل الداخلية من عدد كثير من كل طبقة من الطبقات المذكورة ، وتليت على مسامع الحاضرين جميعا الأوراق المتعلقة بهذه المسائل المتقدمة ، وطلب منهم النظر فيها من جهة كونهم أعيان البلاد وأصحاب الصالح المهم فيها ، فاتفق رأى الجميع بعد المداولة :

(أولا) على لزوم الاستمرار في الاستعدادات الحربية مادامت عساكر الانجليز في مدينة الاسكندرية ومراكبهم في مياهها :

(ثانيا) على أنه يلزم طالب حضرات النظر إلى العاصمة للاستعلام منهم عن حقيقة ما حصل قبل الحرب وبعده ليتمكن المجلس من إعطاء قراره فيما بعد.

(ثالثا) على أن تعين لجنة مركبة من ستة مندوبين من طرف المجلس ليتوجهوا إلى الاسكندرية ، ويبلغوا حضرات النظر قرار المجلس ثم يدعواهم للحضور إلى العاصمة للسبب المتقدم ، وقد انتخب المجلس أعضاء لهذه اللجنة سعادة على مبارك باشا وسعادة محمد رؤوف باشا من الذوات ، وحضرة أحمد بك السيوفى والشيخ سعيد بك الشماخى من أعيان التجار ، والشيخ على نایل والشيخ أحمد كيوة من العلماء ، وبعد ذلك انفضت الجلسة .

(١٦) قرار الخديو توفيق في ٢٠ يولييه سنة ١٨٨٢

بعزل عرابي من وزارة الحربية (١)

على إثر إطلاع الخديو على قرارات الجمعية للعمومية أصدر أمرا في ٢٠ يولييه سنة ١٨٨٢ بعزل عرابي من وزارة الحربية .

نص الامر :

إن ذهابكم إلى كفر الدوار مستصحبا العساكر وإخلاء ثغر الاسكندرية من غير أن يصدر لكم أمر بذلك وتوقيف حركة السكة الحديد وقطع جميع المخابرات التلغرافية عنا ومنع ورود البوستان إلينا ومنع حضور المهاجرين إلى وطنهم بالاسكندرية ، واستمراركم في التجهيزات الحربية ، وإرتكابكم عدم الحضور بطرفنا بعد صدور أمرنا بطلبكم كل ذلك يوجب عزاكم . فقد عز لناكم من نظارة الجهادية والبحرية وأصدرنا أمرا هذا لكم بما ذكر ليكون معلوما .

(١) الوة ثم المصرية عدد ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢ .

(١٧) قرار الجمعية العمومية في ٢٢ يولية سنة ١٨٨٢

بوقف أوامر الخديو توفيق ونظاره وعدم تنفيذها (٢)

كان عرابي مرابطا في معسكره بكفر الدوار حين أصدر الخديو أمره بعزله من منصبه، فلم يأبه له واستمر بعد عدة الدفاع ليصعد تقدم الإنجليز، وأرسل إلى يعقوب سامي باشا يطلب منه عقد الجمعية العمومية ثانية للنظر في أمر العزل، فقرر المجلس العرفي دعوة الجمعية العمومية إلى الانعقاد، واجتمعت بوزارة الداخلية يوم السبت ٢٢ يولية سنة ١٨٨٢، وأصدرت قرارها بوقف أوامر الخديو ونظاره وعدم تنفيذها، وهذا نص القرار :

بعد تلاوة الأوامر الصادرة من الخديو أولا وآخرا وفيها الأمر الصادر بعزل أحمد باشا عرابي وتلاوة مشورات عرابي باشا، وبعد سماعنا ما عرضه وكيل الجهادية بصفة هذه الوظيفة وكونه رئيس المجلس المشكل لإدارة اشغال الحكومة على المجلس، وهو هل وجود الخديو في الإسكندرية هو ونظاره تحت محافظة عساكر الإنجليز يقتضى عدم تنفيذ أوامره أم لا، وإذا صدرت له أوامر من الخديو هل يعمل بها أم لا، رأينا أن وجود العساكر في الإسكندرية والمراكب الإنجليزية في السواحل المصرية ووقوف عرابي باشا بمدافعة العدو يقتضى وجوب بقاء الباشا المشار اليه في نظارة الجهادية والبحرية مداوما على قيادة العساكر، ومتبع في أوامره المتعلقة بالعسكرية وعدم انفصاله من تلك الوظيفة، ورأينا وجوب توقيف أوامر الخديو وما يصدر من نظارة الموجودين معه في الإسكندرية كائنة ما كانت لأي جهة من الجهات، وعدم تنفيذها حيث ان الخديو خرج عن قواعد الشرع الشريف والقانون المتيقن، ويلزم عرض قرارنا هذا على الاعتبار العالية الشاهانية بواسطة وكلاء النظارات.

(١٨) عهد إنجلترا باحترام استقلال مصر

وبعض وعودها بالجلاء

١ - تصريح السير هنرى اليوت (Henry Elliott) سفير إنجلترا في
الآستانة للسلطان سنة ١٨٧٣ :

« ليس في إنجلترا حزب له أقل رغبة في الاستيلاء على مصر » .

٢ - تصريح سير إدوار مالت (Edward Malel) قنصل إنجلترا العام
في مصر للسلطان في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨١ :

« إن حكومة جلالة الملكة لا ترمى إلا للاحتفاظ بسيادة الباب العالي
وبحقوق الخديو ، وهي لا ترغب في احتلال مصر ولا ضمها » .

٣ - برقية اللورد جرانفيل (Granville) وزير خارجية إنجلترا إلى سير
إدوار مالت في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ :

« ليس لحكومة جلالة الملكة غرض سوى سعادة مصر وتمتعها بكمال حريتها
التي نالها الخديو بموجب فرمانات العبيدة وباستقلالها الإداري الذي ضمنه
السلطان لها ، وإن إنجلترا لتناقض أعز تقاليد تاريخها القومي إذا هي رغبت
في انتقاص هذه الحرية ، وإن العلاقة التي تربط مصر بالباب العالي تعد ضماناً
كبرى ضد كل تدخل أجنبي ، فإذا قطعت هذه العلاقة أصبحت مصر في مستقبل
قريب معرضة لخطر أطاع المتنافسين » .

٤ - تصريح اللورد جرانفيل (Granville) إلى موزوروس باشا سفير
تركيا في لندن في ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ :

« بالرغم من جميع الإشاعات والشكوك ليس لنا أية رغبة في أن نعمل
لاحتلال مصر أو ضمها وإنما نحن نرغب في الاحتفاظ بالحالة الحاضرة
وبحقوق السلطان » .

٥ - تصريح اللورد جرانفيل (Granville) لسفير روسيا في لندن في ١٩ أكتوبر سنة ١٨٨١ :

« ليس لحكومة جلالة الملكة مطمع شخصي وإنما غرضها الاحتفاظ بالحالة الحاضرة » .

٦ - تصريح اللورد دفرين Dufferin سفير إنجلترا في الأستانة للسلطان في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ :

« لقد صرحت للسلطان أن إنجلترا بعيدة عن أن يكون لها مطامع في مصر ، فان غرضها الوحيد هو الاحتفاظ فيها بالحالة الحاضرة ، والرأي العام في إنجلترا يجمع على هذه السياسة ، وقد أضفت إلى ذلك أنني لا أجهل أن السلطان يرتاب في نيائنا ، وإن من الأسف العظيم أن يتولاه مثل هذا الخوف الخيالي » .

٧ - برقية اللورد جرانفيل Granville إلى اللورد ليونس Lyons سفير إنجلترا في باريس في ٣ يناير سنة ١٨٨٢ :

« إن لدى الحكومة البريطانية اعتراضات قوية ضد احتلال إنجلترا مصر لأنه يثير مقاومة مصر وتركيا ، وإن التدخل التركي أو تدخل الدول هو خير الوسائل لتسوية المسألة » .

٨ - تصريح اللورد ليونس Lyons إلى مسيودي فرسينيه رئيس الوزارة الفرنسية في ٢ فبراير سنة ١٨٨٢ .

« إن حكومة جلالة الملكة تمقت كل تدخل حربي في مصر » .

٩ - تصريح الملكة فيكتوريا في خطبة العرش يوم ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ :
« سأبذل كل مالدي من نفوذ للاحتفاظ بالحقوق التي قررتها فرمانات والاتفاقات الدولية بما يكفل إدارة البلاد (مصر) إدارة حسنة مع ترقية نظمها » .

١٠ - تصريح اللورد جرانفيل Granville إلى مسيو تيسو في ٢٠ مارس سنة ١٨٨٢ :

« إن الحكومة الإنجليزية متفقة مع الحكومة الفرنسية على اجتناب التدخل الفعلي في مصر أو إحتلالها حريا . »

١١ - منشور اللورد جرانفيل Granville إلى الدول في ١٠ يولييه سنة ١٨٨٢ :

« إن عمل الأميرال سيمور سيقصر على الدفاع الشرعى دون أن يكون للحكومة الإنجليزية غرض مستتر . »

١٢ - برقية اللورد جرانفيل Granville إلى اللورد دفرين سفير إنجلترا في الآستانة في ١١ يولييه سنة ١٨٨٢ :

« إن إنجلترا لا تسعى في مصر وراء غرض شخصى لا يتفق مع مصالح أوروبا ولا وراء غرض يتنافى مصالح الشعب المصرى . »

١٣ - تصريح سيرشارلس ديلك Charles Dilke وكيل وزارة الخارجية البريطانية إلى مسيو تيسو Tissot في ١٨ يولييه سنة ١٨٨٢ :

« إن الجنود التى نزلت إلى البر تكون مهمتها الوحيدة الإحتفاظ بالأمن فى الإسكندرية . »

١٤ - تصريح مستر جلاستون Gladstone رئيس الوزارة البريطانية فى مجلس العموم يوم ٢٤ يولييه سنة ١٨٨٢ :

« ليس لبريطانيا العظمى مطامع فى مصر ، وهى لم ترسل الجنود إليها إلا لإعادة الأمن فيها ، ولكى ترجع للخديو سلطته التى فقدتها ، وهى تنوى بكل تحقيق أن تعرض على الاتفاق الأوروبى تسوية المسألة المصرية تسوية نهائية . »

١٥ - تصريح سسير شارلس ديلك في مجلس العموم يوم ٢٥ يوليه سنة ١٨٨٢ :

« إن رغبة حكومة جلالة الملكة هي أن تترك المصريين وشأنهم بعد تحرير مصر من الطغيان العسكري ، ونحن على يقين أنه خير لإنجلترا ومصر أن تقوم في مصر حكومة حرة لاجكومة مستبدة ، نحن لانريد أن نلزم مصر بنظم تختارها لها ، بل نريد أن ندعها تختار ماتشاء ، وأن الشرف ليقضى علينا أن نحترم النظم الحرة التي تفخر بها » .

١٦ - خطاب الأميرال سيمور إلى الخديو توفيق في ٢٦ يوليه سنة ١٨٨٢ :
« أنا أميرال الأسطول البريطاني أرى الفرصة سانحة لأسارع إلى التأكيد لسموكم بأن حكومة بريطانيا العظمى لاتنوى مطلقا فتح مصر ولا التعرض لدين المصريين ولا لحريتهم بحال ، وإن غرضها الوحيد أن تحمي سموكم والمصريين من العصابة » .

١٧ - تصريح مستر جلاستون في مجلس العموم يوم ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٢ .

« ليس في نيتنا مطلقا أن نحمل مصر ، وإذا كان هناك شيء لا تقدم عليه فهو ذلك الاحتلال لأن فيه مناقضة تامة للمبادئ التي أعلنتها حكومة جلالة الملكة ، وللوعود التي وعدتها لأوروبا واسياسة أوروبا نفسها » .

١٨ - منشور اللورد جرانفيل وزير الخارجية للسفراء في أغسطس سنة ١٨٨٢ :

« يجب على سفراء الملكة في الخارج أن يؤكدوا لجميع الحكومات عدم وجود مطامع شخصية لإنجلترا ، وأن الحكومة الإنجليزية مصممة على ألا تسوى مسألة مصر وقناة السويس بدون إشراك الدول » .

١٩- تصريح اللورد جرانفيل وزير الخارجية للجنرال مينابري في سبتمبر سنة ١٨٨٢ :
« إن إنجلترا لا ترمى إلى بسط حمايتها على مصر أو إرغام أحد على الخضوع لإرادتها » .

٢٠- تصريح مستر دودسون Dodson في خطابه بسكربرد يوم ١١ أكتوبر سنة ١٨٨٣ :

« ليس لإنجلترا البقاء في مصر يوما واحدا أكثر مما تقتضيه الضرورة ،
وهي تؤمل أن تعود الحكومة الأهلية بعد قريب ، ولا حاجة لإنجلترا في بسط
سيادتها على مصر ولا في ضمها ، وإنما هي ترغب في أن تعيد مصر للمصريين » .
٢١- تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٢ :
« أنقص عدد الجنود البريطانية إلى إثنتي عشر ألفا منذ ٤ نوفمبر وليس
الإحتلال إلا وقتيا ، وستضع الحكومة الإنجليزية شروطه عن قريب بالاتفاق
مع الحكومة المصرية » .

٢٢ - خطبة مستر تشمبرلين في ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٢ :

« إنني لا أضيع وقتي في تكذيب ما ينسبونه للحكومة من أنها تنوى بسط
حمايتها الدائمة على مصر لأن مثل هذا العمل يسبب الأسف الشديد لخلفائنا ،
إذ به نكون قد أوجدنا أيرلندا جديدة في الشرق ، ولا ريب في أننا سنجدوا
عن مصر متى استتب النظام فيها ، وإننا لا نرغب سوى أن نضمن لمصر الأمن
والسعادة والاستقلال » .

٢٣- تصريح الملكة فيكتوريا في خطاب العرش يوم ١٥ فبراير سنة ١٨٨٣ :

« سنحترم كل الالتزامات الدولية في مصر » .

٢٤- تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ٥ مارس سنة ١٨٨٣ :

« إننا لا نطيل أجل إحتلال مصر إلى ما بعد الوقت الذي تقضى به الضرورة
لوجود الجنود بها ، ولا ريب أن هناك أما أخرى لها من الحقوق والمصالح
ما لإنجلترا في مصر ، والحكومة الإنجليزية لا تعترف بمصالح إنجليزية منفصلة
عن المصالح العامة التي للأمم المتحضرة » .

٢٥ - تصريح جلادستون في مجلس العموم يوم ٦ أغسطس سنة ١٨٨٣ :
« لم تنس حكومة جلالة الملكة وعودها ، ولن تبقى الجنود البريطانية بوادي
النيل يوما واحدا أكثر مما تقتضيه الضرورة . »

٢٦ - تصريح جلادستون في خطبته بولاية محافظ لندن يوم ٨ أغسطس
سنة ١٨٨٣ : « لم نذهب إلى مصر لأغراض أنانية ، وإن رغبتنا الوحيدة هي
تجديد الإصلاح في مصر وعند تمام هذا الإصلاح سنرحل عنها . »

٢٧ - تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ٩
أغسطس سنة ١٨٨٣ :

« إن الحكومة الإنجليزية لم تفكر في ضم مصر لأن هذا العمل يمس
شرف إنجلترا . »

٢٨ - تصريح سير شارلس ديلك وكيل وزارة الخارجية في مجلس العموم
يوم ٩ أغسطس سنة ١٨٨٣ :

« إن حكومة جلالة الملكة معارضة في ضم مصر وفي كل ما يشبه هذا
الضم احتفاظا بعهودها وصيانة لمصالح إنجلترا . »

٢٩ - تصريح سير وليم هور كور William Harcourt في ١٥ أبريل
سنة ١٨٨٤ :

« إن إنجلترا لا تنوي ضم مصر مطلقا ، ولا تعترف لنفسها بأى حق في
هذا العمل الذي يعد وسيلة غير سياسية ، لقد كان ضم قبرص مما يؤسف له ،
فلا ضم ولا حماية ، بل إننا سنجاول عن مصر متى إستتب الأمن والهدوء فيها . »
٣٠ - تصريح اللورد جرانفيل وزير الخارجية للمسيو وادنجتون في ١٦

يونيه سنة ١٨٨٤ .

« تعهد حكومة جلالة الملكة بأن تسحب جنودها في يونيو سنة ١٨٨٨ . »

بشروط أن ترى الدول وقتئذ أن الجلاء يمكن أن يتم بدون تعكير السلام والأمن في مصر .

٣١ - تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ٢٣ يونيه سنة ١٨٨٤ :

« نتعهد أن لا نطيل احتلالنا الحربى لمصر إلى ما بعد أول يناير سنة ١٨٨٨ إذا كانت الدول يومئذ تصرح أن حالة البلاد تسمح برحيلنا بدون تعكير الأمن في مصر ، ولا جرم أننا إذا كنا ننوى عرقلة عمل الدول بمقاومتنا عندما يحين وقت تنفيذ ما تعهدنا به. فلن يصبح لبلادنا شرف يتكلم به أحد . »
٣٢ - تصريح اللورد جرانفيل وزير الخارجية لحسن فهمى باشا في ٨ فبراير سنة ١٨٨٥ :

« تنوى الحكومة الإنجليزية نية صريحة أن تنسحب من مصر لأسباب سياسية ومالية . »

٣٣ - تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ١٥ فبراير سنة ١٨٨٥ :

« الحكومة مصممة على أن لا تبقى في السودان يوما واحدا ، أكثر مما تقضى به الضرورة . »

٣٤ - تصريح اللورد كمبرلى Kimberly وزير الهند في مجلس اللوردات يوم ٢٧ فبراير سنة ١٨٨٥ :

« سرحل عن مصر يوم أن تتألف فيها حكومة مستقرة ، ولا يمكن لأى حكومة بريطانية أن تواجه أوروبا بسياسة أخرى : »

٣٥ - تصريح سير ميخائيل بيش Michael Beach وزير المالية في مجلس العموم يوم ٥ أغسطس سنة ١٨٨٧ :

« ليس في نية إنجلترا أن تبقى على الدوام في مصر ، وإن الغرض الوحيد للحكومة جلالة الملكة هو إعداد هذه البلاد للاستقلال » .

٣٦ - تصريح جلادستون رئيس الوزارة في منشور انتخابي يوم ١٨ سبتمبر سنة ١٨٨٥ :

« يجب على إنجلترا أن تنسحب من مصر متى سمح بذلك الشرف البريطاني ، ونحن لا نقبل ضما ولا حماية ولا إطالة غير محدودة للاحتلال ، كما أننا نرفض كل فكرة تعريض مهما كان نوعه في مقابل المجهودات والتضحيات التي بذلناها لليوم ، إن السياسة الانجليزية قائمة على خطأ ، وإن أحسن ما يعمل في مثل هذه الحالة هو أن نضع بسرعة حدا لمثل هذا التدخل » .

٣٧ - تصريح اللورد سالسبري رئيس الوزارة للمسيو وادنجتون في ٣ نوفمبر سنة ١٨٨٦ :

« إذا ظننتم أننا نريد البقاء في مصر تكونون مخدوعين ، لأننا لا نبحث إلا عن الخروج منها بشرف ونحن مصممون على الجلاء » .

٣٨ - تصريح اللورد سالسبري رئيس الوزارة في خطاب ألقاه في الوليمة التي أقامها محافظ لندن يوم ٩ نوفمبر سنة ١٨٨٦ :

« لقد اعترف جميع الوزراء الذين تعاقبوا منذ أربع سنوات أن الاحتلال سينتهي ، وأن أقوال أوروبا في هذا الصدد من شأنها أن تمنع تملك مصر بمضى المدة » .

٣٩ - تصريح اللورد سالسبري رئيس الوزارة في مجلس اللوردات في ١٠ يونيو سنة ١٨٨٧ :

« لا تستطيع الحكومة الانجليزية وضع مصر تحت حمايتها ، وذلك بناء على تعهداتها السابقة واحتراما لقواعد القانون الدولي ، وإن مهمتها يجب أن تقف

عند الاتفاق مع الباب العالي على الدفاع عن الخديو ضد الفتن السياسية ولا تتعدى الاحتفاظ بالحالة الحاضرة في وادي النيل ، ولقد عقدت إتفاقية في هذا الصدد مع تركيا ، وهي تقضى بأن الاحتلال الإنجليزي ينتهى بعد ثلاث سنوات .

٤٠ - تصريح سِر هنرى درومند ولف إلى المصدر الأعظم في سنة ١٨٨٧ :
« كذبت الحكومة الإنجليزية كل نية في ضم مصر أو بسط الحماية عليها ، ولقد نسبوا لإنجلترا فكرة أنها تريد احتلال مصر احتلالا أبديا ، ولكن هذا يعد خرقا لتقاليد إنجلترا السياسية ونقضا لتعهداتها نحو السلطان ، وانتهكا لحرمة القانون الدولي » .

٤١ - تصريح و. ه. سميث W.H.Smith وزير الخزانة في مجلس العموم في أول ديسمبر سنة ١٨٨٨ :

« يمكننا أن نتوقع في مستقبل قريب جدا الجلاء عن وادي النيل كله » .
٤٢ - تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة في مجلس اللوردات يوم ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٩ :

« لانستطيع إعلان حمايتنا على مصر ، ولا إعلان نيتنا بأننا نريد أن نحتلها احتلالا فعليا أبديا لأن هذا يعد نقضا لتعهدات إنجلترا الدولية » .

٤٣ - تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة في وليمة محافظ لندن يوم ٩ نوفمبر سنة ١٨٩١ :

« ليس غرضنا الأساسى قطع العلاقة التي تربط مصر بالدولة العلية ، وإنما نحن نرغب في أن نحافظ على مركز مصر الشرعى الحالى ومركزها حيال الامبراطورية العثمانية المبين في المعاهدات والقرارات ، وإننا نتقدم في هذا السبيل ، ونؤمل من صميم أفئدتنا أن ندرك ذلك الغرض قريبا » .

٤٤ - تصريح سير شارلس ديلك وكيل وزارة الخارجية البريطانية سابقا
في خطابه بمدينة سدن في ١١ يناير سنة ١٨٩٢ :
« تعهدت إنجلترا بالجلء عن مصر متى قامت فيها حكومة غير مزعزعة ،
ولقد حل اليوم وقت الجلاء ، وليس هذا لأننا وعدنا به فقط ، بل لأن مصلحتنا
أيضا تتطلب القيام به ، فان احتلال مصر هو الذى جر الحكومة إلى التنازل
عن هالجولند والتخلي عن الموفاس في مدغشقر ، وتضحية حقوق المستعمرين
في ترنييف . »

٤٥ - تصريح اللورد دفرين سفير إنجلترا في باريس المسيو دفيل في ٢٥
يناير سنة ١٨٩٣ :
« إن زيادة الحماية الانجليزية في مصر لا تدعو إلى أى تعديل في التأكيدات
التي قدمتها حكومة جلالة الملكة في عدة مواقف بخصوص الجلاء عن مصر ،
كما أنها لا تدعو لأى تغيير سياسى . »

٤٦ - تصريح سير هنرى كمبل بانرمان Sir Henry Cambel Bannerman
وزير الحربية لجريدة نيوز ويتز في ٩ أكتوبر سنة ١٨٩٤ :
« ليس احتلال مصر إلا وقتيا ، وإننا لا يمكننا البقاء إلى الأبد في مصر
إلا إذا نقضنا تعهداتنا الرسمية وجعلنا أنفسنا محتقرين في نظر أوروبا . »
٤٧ - تصريح سير شارلس ديلك وكيل وزارة الخارجية السابق في محاضرة
له ألقاها يوم ١٤ أكتوبر سنة ١٨٩٥ :

« الاحتلال الانجليزى لمصر مصدر ضعف لانجلترا وحيث إننا لا نرى
أية مصلحة في البقاء بمصر فلا يوجد سبب يمنع جلاءنا عن هذا البلد . »

٤٨ - تصريح مستر جلادستون في خطابه الذى أرسله إلى مصطفى
كامل في ١٤ يناير سنة ١٨٩٦ :

« إن زمن الجلاء على ما أعلم قد وافي منذ سنين » .

٤٩ - تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة للمسيو دى كورسيل فى

١٢ أكتوبر سنة ١٨٩٨ :

« كان وادى النيل ولا يزال دائماً ملكاً لمصر » .

١٩) مذكرة بها من شريف باشا مؤرخة فى ٢١ من ديسمبر ١٨٧٣ إلى سير

أفلين بارنج (لورد كرومر) يرفض فيها طلب الحكومة البريطانية سحب الجيش المصرى من السودان وإخلائه :

أن التفكير فى احتمال ترك مصر للسودان ليشير اعتراضاً مبدئياً مرده إلى فرمان الذى يحظر على الخديو حظراً باتاً أن يتصرف فى الأقاليم المسندة ولايتها إليه، على أنه إذا فرض جدلاً جواز إقدام مصر على التنازل عن ممتلكاتها السودانية فإنه يتعين تقدير الآثار التى تترتب على ذلك فإن الحكومة المصرية تبسط سلطانها على السودان جميعه فيها عدا مقاطعة كردفان وبعض الأقاليم المجاورة اسواكن فاذا قررت ترك السودان كان معنى هذا القرار تمكين الثوار من السودان الشرقى برمته ومن مديرتى بربر ودنقلة وكذلك من مجرى نهر النيل من منابعه إلى نقطة تعتبر حداً جتوبيا لمصر فينفرد (المهدي) بالسلطان فى هذه الأقاليم الشاسعة وتضطر القبائل التى مازالت على ولائها لمصر وكذلك القبائل المترددة مثل الكبابيش إلى الانضواء تحت لواء الثورة.

فان أقدمت مصر على ذلك إتسع نفوذ (المهدي) وضاعت رقعة أراضى مصر وصار لزاماً عليها أن تواجه قوات الثوار المتعصبين، يضاف إلى ذلك وجوب التحوط للقبائل البدوية العديدة التى تحيط بحدودها جميعاً وهل قبائل معروفة بميلها للنهب لن تتردد فى إتباع المهدي إذا هو أغراها بمصر ومناها بثرائها .

وبعض هذه القبائل مثل العبابدة والبشاريين التى لا تزال إلى الآن على ولائها

لمصر تمتد من بربر إلى إسنا وقنا ، فان هى انضمت إلى حركة المهدي سببت للحكومة المصرية متاعب عديدة مستمرة .

ويترتب على حرمان مصر من حدودها الطبيعية أن تصبح مكشوفة من كل الجهات فيتعين عليها للمحافظة على كيانها أن تحتفظ بجيش عظيم تزيد نفقاته عن حدود طاقتها ، أما الاحتفاظ بالسودان تحت إدارة حسنة فانه على العكس يتيح لمصر فضلا عن تجنيد عدد كبير من السودانيين بنفقات قليلة أن تحمل هذه الأقاليم جزءا من النفقات اللازمة للاحتفاظ بجيش تكون مهمته المحافظة على الأمن في السودان والدفاع من مصر ذاتها .

ثم إن مصر قد اضطرت منذ أقدم العصور وإلى عهد محمد على أن تجرد الحملات متجهة إلى الجنوب لتجمل نفسها من تسرب الشعوب التي تقطن مناطق أعالى النيل فكانت خطة مصر الدفاعية المسعرة تقوم على إبعاد هذه الشعوب وصدهم عن حدود مصر ذاتها .

لذلك لا تستطيع حكومة سمو الخديو إقرار ترك هذه الاقاليم التي تراها لازمة لضمان سلامة مصر ولا غنى عنها .

ومن جهة أخرى ومهما يكن رأى فيما يوجه من نقد إلى الإدارة المصرية في السودان فان فضل مصر في تعريف العالم المتمدنين بهذه المناطق التي تمتد إلى البحيرات فضل لا ينكر وإليها وحدها كذلك يعود الفضل في إقامة مصارف ومتاجر أوربية في السودان وفي تمكين البعث العلمية من إرتياده والإرساليات الدينية من الإقامة فيه .

ويصعب كذلك على المنصف أن ينكر على مصر جهودها الموفقة في القضاء على الاتجار بالرقيق وقد تبين أن أنصار المهدي البارزين هم من الرجال الذين كانت الإدارة المصرية قد قضت على تجارتهم المخزية .

ولكن الحكومة الخديوية في حاجة إلى معاونة قوة حربية قوامها نحو عشرة آلاف رجل معاونة موقوته لتمكينها من الإستمرار في أداء رسالتها في السودان وإعادة نفوذها إليه مما يترتب عليه حماية مصر ذاتها. وتكون مهمة هذه القوة أن تفتح بادية ذى بده الطريق بين بربر وسواكن وأن تعسكر لمدة محدودة حتى تستطيع الحكومة الخديوية أن تجهز وتركز القوات اللازمة لتحل محلها.

وغنى عن البيان أن الحكومة الخديوية لا تنوى إعداد حملة جديدة توجه لكردفان بل هى نكتفى باتخاذ الوسائل اللازمة للاحتفاظ بالخرطوم كى تطمئن إلى السودان الشرقى وتسيطر على مجرى النيل.

ولما كانت الثورة ذات طابع دينى غير منكور فان الحكومة الخديوية ترى أن خير تدخل تقتضيه الظروف هو التدخل التركى، وهى موقنة أن الباب العالى لن يتردد فى تقديم هذه المعاونة إذا هو قدر معاونته به مصر فى القرم وكريت وسربيا وبلغاريا وان يخفى على الباب العالى أهمية الإسراع فى تقديم هذه المعاونة كى لا تمتد الثورة إلى طرابلس وإلى الجزيرة العربية. على أن الحكومة الخديوية تود بصفة خاصة أن يضمن أى تعهد خاص فى هذا الشأن إتفاقا مع بريطانيا العظمى وسواء لديه فى ذلك أن تتولى حكومة جلالة الملكة (بريطانيا) المفاوضة نيابة عن مصر أم أن تتولى مصر ذاتها مفاوضة الباب العالى.

إمضاء شريف

(٢٠) برقية لورد جرانفيل وزير خارجية بريطانيا إلى لورد كرومر

بضرورة اتباع النصائح البريطانية (٤ يناير ١٨٨٤).

أصرت الحكومة البريطانية على ضرورة إخلاء السودان ووجهت إلى الحكومة المصرية صورة برقية مرسله من لورد جرانفيل وزير خارجية بريطانيا إلى المعتمد البريطانى فى مصر :

« لا أرى حاجة إلى أن أوضح لكم أنه من الواجب ، مادام الاحتلال البريطاني المؤقت قائما في مصر ، أن تتأكد حكومة جلالة الملكة من ضرورة اتباع النصائح التي ترى اسدهاها للخديو في المسائل الهامة التي تستهدف فيها إدارة مصر وسلامتها للخطر .

ويجب على الوزراء والمديرين المصريين أن يكونوا على بينة من أن المسؤولية الملقاة على عاتق الحكومة البريطانية تضطرها إلى أن تصر على إتباع السياسة التي تراها .

ومن الضروري أن يتخلى عن منصبه كل وزير أو مدير لا يسير وفقا لهذه السياسة . وإن حكومة جلالة الملكة لواقعة من أنه إذا اقتضت الحال استبدال أحد الوزراء فهناك من المصريين سواء من شغلوا منصب الوزارة أو شغلوا مناصب أقل درجة ، من هم على استعداد لتنفيذ الأوامر التي قد يصدرها إليهم الخديو بناء على نصائح حكومة جلالة الملكة .

(٢١) خطاب استقالة وزارة شريف باشا احتجاجا على إصرار

الحكومة البريطانية على اخلاء السودان .

تتعجل الحكومة البريطانية اخلاء السودان ، ولكننا لانملك حق الموافقة على اتخاذ مثل هذه الخطوة ، لأن تلك المديرية التابعة للبواب العالي قد وضعها أمانة في أيدينا لتديرها ، فإذا أصرت بريطانيا على أن تكون توصياتها نافذة بغير معارضة منا كان هذا العمل متناقضا مع أحكام الدكرتين الخديوي الصادر في ١٣ أغسطس سنة ١٨٧٨ الذي يشترط أن يحكم الخديو بواسطة وزرائه وبالإشتراك معهم ، لذلك نقدم استقالتنا لأنه قد حيل بيننا وبين أداء مهمتنا وفقا للدستور .

(٢٢) مذكرة بريطانية بترير رفع العلم البريطاني بجانب العلم المصرى

فى الخرطوم ٤ سبتمبر سنة ١٨٩٨

أنه بالنظر إلى المساعدات المادية التى قدمتها الحكومة البريطانية إلى الحكومة المصرية من الناحيتين الحربية والمادية فقد قررت حكومة جلاله الملكة رفع العلم البريطانى بجانب العلم المصرى فى الخرطوم وإن هذا الاجراء لا يقصد به تحديد كيفية إدارة الأراضى المحتلة فى المستقبل وإنما يرمى إلى التأكيد بأن حكومة جلاله الملكة تعتبر أن لصوتها الغلبة فى جميع المسائل المتعلقة بالسودان ، وأنها ، تبعاً لذلك ، تتنظر أن تلزم الحكومة المصرية كل نصيحة تقدمها إليها الحكومة البريطانية فى شأن المسائل السودانية .

إمضاء (رنيل رود)

القاهرة فى ٤ سبتمبر ١٨٩٨

(٢٣) اتفاقية الحكم الثنائى فى السودان ١٩ يناير ١٨٩٩

حيث أن بعض أقاليم السودان التى خرجت عن طاعة الحضرة الفخمية الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التى بذلتها بالاتحاد حكومتا جلالة ملكة الانكليز والجناب العالى الخديوى ،

وحيث قد أصبح من الضرورى وضع نظام مخصوص لأجل إدارة الاقاليم المفتوحة المذكورة وسن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه الجانب العظيم من تلك الأقاليم من التأخر وعدم الاستقرار على حال إلى الآن وما تستلزمه حالة كل جهة من الإحتياجات المتنوعة ،

وحيث أنه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة على مالها من حق الفتح ، وذلك بأن تشترك فى وضع النظام الإدارى والقانونى الآنف ذكره وفى إجراء تنفيذ مفعولة وتوسيع نطاقه فى المستقبل ،

وحيث أنه تراءى من جملة وجوه أصوية الحاق وادى حلغا وسواكن
إداريا بالأقاليم المفتحة المجاورة لهما،
فلذلك قد صار الاتفاق والاقرار فيما بين الموقعين على هذا بما لهما من
التفويض اللازم بهذا الشأن على ما تأتى وهو :

(المادة الأولى)

تطلق لفظة السودان فى هذا الوفاق على جميع الاراضى الكائنة إلى جنوبي
الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض وهى :
أولا - الأراضى التى لم تحملها قط الجنود المصرية منذ سنة ١٨٨٢ . أو ،
ثانيا - الأراضى التى كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان
الأخيرة وفقدت منها وقتيا ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة ،
المصرية بالإتحاد . أو ،
ثالثا - الأراضى التى قد نفتتحتها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من
الآن فصاعدا .

(المادة الثانية)

يستعمل العلم البريطانى والعلم المصرى معا فى البر والبحر بجميع أنحاء
السودان ماعدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها إلا العلم المصرى فقط .

(المادة الثالثة)

تقوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية فى السودان إلى موظف واحد
يلقب (حاكم عموم السودان) ويكون تعيينه بأمر عال خديوى بناء على طلب
حكومة جلالة الملكة ولا يفصل عن وظيفته إلا بأمر عال خديوى يصدر برضاء
الحكومة البريطانية .

(المادة الرابعة)

القوانين وكافة الأوامر واللوائح التي يكون لها قوة القانون المعمول به والتي بين شأنها تحسين حكومة السودان أو تقرير إدارة حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها وكيفية أيلولتها والتصرف فيها يجوز سنها أو تحريرها أو نسخها من وقت لآخر بمنشور من الحاكم العام وهذه القوانين والأوامر واللوائح يجوز أن يسرى مفعولها على جميع أنحاء السودان أو على جزء معلوم منه ويجوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمنا تحوير أو نسخ أى قانون أو أية لائحة من القوانين واللوائح الموجودة .

وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التي يصدرها من هذا القبيل إلى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة وإلى رئيس مجلس نظار الجناب العالي الخديوى .

(المادة الخامسة)

لايسرى على السودان أو على جزء منه شىء ما من القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية التي تصدر من الآن فصاعدا الا ما يصدر باجرائة منشور من الحاكم العام بالكيفية السالف بيانها .

(المادة السادسة)

المنشور الذى يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التي بموجبها يصرح للاوربيين من أية جنسية كانت بحرية المتاجرة أو السكنى بالسودان أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لايشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أو دول

(المادة السابعة)

لاندفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضي المصرية حين

دخولها إلى السودان ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الأراضي المصرية ، إلا أنه في حالة ما إذا كانت تلك البضائع آتية إلى السودان عن طريق سواكن أو أية ميناء أخرى من موانئ ساحل البحر الأحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التي تحصل عليها عن القيمة التجارية تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع الواردة إلى البلاد المصرية من الخارج . ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التي تخرج من السودان بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت إلى آخر بالمشورات التي يصدرها بهذا الشأن .

(المادة الثامنة)

أيما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة الحاكم المختاطة على أية جهة من جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه .

(المادة التاسعة)

يعتبر السودان بأجمعه ماعدا مدينة سواكن تحت الاحكام العرفية ويبقى كذلك الى يتقرر خلاف ذلك بمشور من الحاكم العام .

(المادة العاشرة)

لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأموري قنصليات بالسودان ولا يصرح لهم بالإقامة فيه قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية .

(المادة الحادية عشرة)

منوع منعاً مطلقاً إدخال الرقيق إلى السودان أو تصديره منه وسيصدر منشور بالاجراءات اللازمة إتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن .

(المادة الثانية عشرة)

قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة متبهما على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ يولييه سنة ١٨٩٠ فيما يتعلق بإدخال

الأسلحة النارية والذخائر الحربية والأشربة المقطرة الروحية وبيعها أو تشغيلها.

تحريراً بالقاهرة في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩

الامضاءات

(كرومر) (بطرس غالى)

(٢٤) اتفاقية الحكم الثنائى فى السودان

١٠ يوليه سنة ١٨٩٩

حيث قد تقرر فى المادة الثامنة من الوفاق المعقود بيننا فى ١٩ يناير ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان فى المستقبل أن سلطة الحاكم المختلطة لا تمتد على أى قسم من أقسامه ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه ماعدا مدينة سواكن ، وحيث أنه لم تشكل محكمة مختلطة بسواكن فى أى وقت من الأوقات وقد تراءى عدم مناسبة ذلك التشكيل الآن وخصوصا لما يترتب عليه من النفقات. وحيث أن عدم وجود محكمة أهلية بسواكن لفصل ما يحدث من المنازعات بين أهليها قد ألحق بهم ضررا جسيما فيكون حينئذ من الصواب اجراء المساواة بين تلك المدينة وبين باقى السودان، وحيث أنه بناء على ما ذكر قد تراءى لنا تعديل الوفاق المشار إليه ،

فما لنا نحن الموقعين على هذا من التفويض التام فى ذلك قد حصل التراضى والاتفاق بينها على ما هو آتى :

(المادة الأولى)

تعتبر ملغاة من الآن النصوص الواردة فى وفاقنا الرقيم ١٩ يناير ١٨٩٩ التى كانت بموجبها مدينة سواكن مستثناة من أحكام النظام الذى تقرر فى ذلك الوفاق لإدارة السودان فى المستقبل ،

تحريرا بمصر فى ١٠ يولية ١٨٩٩ امضاء
(بطرس غالى) (كرومر)

(٢٥) إعلان الحماية في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤

إن وزير خارجية جلالة ملك بريطانيا يعان أنه نظرا لحالة الحرب الناشئة عن عمل تركيا فقد وضعت مصر تحت حماية صاحب الجلالة ، وسوف تصبح من الآن فصاعدا تحت الحماية البريطانية .

وبذلك انتهت سيادة تركيا على مصر ، وسوف تتخذ حكومة جلالة الملك جميع الإجراءات الضرورية للدفاع عن مصر وحماية سكانها ومصالحها .

وعندما نشبت الحرب ، عهد بحماية مصر إلى جيش الاحتلال البريطاني ، بينما اضطلع الجيش المصري متعاوناً مع الحماية البريطانية الصغيرة في الظروف بمسئولية الأمن في السودان . ولقد قامت جنود السودان بمساعدة فعالة في أثناء الحرب . ووضعت مخازن الجيش ، ومستشفياته وإدارات ذخائره تحت تصرف الحاميات المصرية .

(٢٦) برقية ملك إنجلترا

إلى السلطان حسين

« في اليوم الذي ترتقي فيه عظمتكم السلطانية منصبها السامي أرغب أن أقدم إلى عظمتكم السلطانية عواطف الوداد المنبعثة عن أكمل إخلاص مع تأكيدى لكم بأننى لا أنفك عن تأييدكم في المحافظة على مصر وضمان رفاهيتها في المستقبل وسعادتها ، ولقد دعيتم عظمتكم السلطانية إلى تحمل مسئولية منصبكم السامي إبان أزمة خطيرة في الحياة الأهلية بمصر ، وإننى على يقين أنه بمعاونة وزرائكم وبحماية بريطانيا العظمى يتسنى لكم التغلب على كل المؤثرات التي يراد العبث باستقلال مصر وبرفاهية أهلها وسعادتهم » .

(٢٧) احتجاج الأمة المصرية

على اعتراف مؤتمر الصلح بالحماية على مصر

أرسل سعد زغلول رئيس الوفد المصرى فى ١٢ مايو سنة ١٩١٩ عندما
اعترف مؤتمر الصلح بالحماية على مصر ، الكتاب التالى :

باريس فى ١٢ مايو سنة ١٩١٩

جناب مسيو جورج كليمنصو رئيس مؤتمر السلام بباريس .

لم يشأ مؤتمر الدول المتحالفة المشتركة أن يطبق على مصر مبادئ الحق
والعدل مع أنها جديرة بأن تعامل بمقتضى هذه المبادئ نظرا لما قامت به من
المساعدة التى أدت إلى النصر - لم يشأ أن يسمع صوت مصر مع أنها كانت فى
مقدمة الدول التى أعلنت أنها فى حالة حرب مع أعداء الدول المتحالفة وعانت
أعظم الضحايا فى سبيل قضية الحلفاء - لم يشأ أن يسمعها مع أنها بلاد غيرت
الحرب مركزها السياسى ، وقد اعترف المؤتمر بالحماية البريطانية بدون أقل
مراعاة لرأى الأمة المصرية وبغير أن يعبر أدنى التفات لقيام هذه الأمة بأجمعها
فى وجه هذه الحماية وإظهارها معارضتها لها بأجلى المعانى .

إن العقل ليا بى إسناد مثل هذا القرار إلى المبادئ التى من أجلها خاضت
الولايات المتحدة غمار الحرب والتى قررها الرئيس ولسن بعد ذلك لتكون
أساسا للهدنة ثم للصلح ، ولا إلى المبادئ التى أعلنت بريطانيا العظمى نفسها
أنها تحارب انتصارا لها ، كذلك لا يجد العقل ما يرتاح إليه إذا صرف النظر
عن هذه المبادئ واعتمد على تحكيم العوائد السياسية التى كان معمولاً بها
قبل الحرب ، لأنه كيف يستطيع العقل البشرى أن يفسر نيل الحجاز استقلالها
وهى ولاية صغيرة وعدد سكانها لا يذكر ، ومواردها ضيقة ، لم تتحمل شيئا
من أعباء الحرب . ومصر التى قامت بنصيب وافر منها ، وعانت ما عانت فى

سبيل الفوز النهائي يكون نصيبها الرفض البات إذا طالبت أن يسمع صوتها ،
ثم يعقب هذا الرفض ضياع حقوقها المقدسة التي كسبتها بدماء أبنائها في
ميادين القتال .

لا يمكن التسليم بأن مصر التي اشتركت من أوائل القرن الماضي في إقامة
صروح المدنية وساعدت تركيا في انتصارها الذي أدى إلى استتباب النظام في
الحجاز بل وفي بلاد اليونان والتي قهرت تركيا نفسها في ميدان الحرب ،
يكون حظها أن تعامل بأقل مما عرملت به شعوب إفريقيا الوسطى وقد
أصبحو اليوم محلا لرعاية ما كانوا ليحلموا بها .

ليس في العالم قاض نزيه يستطيع الاهتداء إلى سبب واحد مقبول
الموقف الذي اتخذته المؤتمر إزاء القضية المصرية أو اتخذته بريطانيا العظمى
نفسها ، وهي التي استشهدت العالم أكثر من ستين مرة على أنها لا تفكر مطلقا
في ضم مصر أو في إعلان الحماية عليها كرها ، وإنما هي ترمى في سياستها إلى
استقلال هذه البلاد .

ونهاية القول أن العقل لا يمكن أن يرتاح لقرار المؤتمر كينما قلبه ، ومهما
كانت العلة التي تتخذ أساسا لتبريره حتى إذا سلم بأنه بنى على حق القوى
على الضعيف ، لأن حق القوة معناه الحرب والفتح ، ولا شك في أن مصر لم
تكن في حالة حرب مع إنجلترا ، بل كانت تحارب بجانبها ، ولم تفتح إنجلترا
مصر بل إن الأمر على العكس من ذلك ، فإن مصر هي التي ساعدت إنجلترا
على فتح ما فتحت من بلاد العدو .

نعم إن بعض الصحف قد أيدت تلك النظرية القائلة بأن الشعوب الشرقية
لا يمكن معاملتها بما تعامل به الشعوب الغربية ، وأن المبادئ التي أعلنت في
هذا الشأن قد نشأت عنها وعود لم تحسب عواقبها ، فهل يريدون التمسك

بمثل هذه النظرية ليهدموا في زمن السلم تلك المبادئ السامية التي أقامت الحرب بناءها ، وليسحبوا بعد نوال النصر تلك الوعود بها ممن اشترك معهم في تشييد صرحها ، إذا كان الأمر كذلك فكيف يمكن أن يفسروا كيفية عدم تطبيق هذه النظرية في جميع الأحوال بلا استثناء ، فأننا نرى بعض الأمم الشرقية التي آمنت بما صدر لها من الوعود قد تحققت آمالها فعلا .

لم يبق إلا فرض واحد لا مفر من التسليم به ، وهو أن الشعب المصري اعتبر سلعة من السلع التي يتجر فيها . وهذا التصرف هو الذي كان ينقده الدكتور ولسن بشدة في خطاباته التي كان يتكلم فيها عن حق القوة وعن وجوب انقضاء عصره . لأنه تصرف جائر لا يتفق مع روح العصر الحاضر . إنه ليسبق علينا أن نفكر في أن المؤتمر قد عاملنا هذه المعاملة ، غير أننا لسوء الحظ مضطرون لتقرير الواقع ، ومهما يكن من واثع الاحترام الواجب لهذه المحكمة العليا ، فإنه لا يسعنا إلا إثبات الواقع كما هو لأن من الأوقات والظروف ما يكون فيه خطر على الإنسان إذا هو لم يضع كل شيء في سبيل تقرير الحقيقة ، لقد كان للشعوب المهضومة الحق أن تجد فيما مضى في ذلك المثل الحكيم الذي وضعه الفيلسوف روسو وهو : « إن القوى مهما بلغت قوته لا يضمن أن تكون له الغلبة على الدوام » - مايساعدها على التذرع بالصبر . أما الآن وقد أثبت الرئيس ولسن بأجلى بيان أن من الأمور الممقوتة التي تنفر منها الطباع أن تسود أمة على أمة ، فقد بلغ كره السيادة من نفوس الأمم المظلومة أنها أضحت تفضل الفناء على البقاء في قيود الذل ، ولاشك أنه ما كان لتلك المبادئ الجديدة إلا أن تصادف في مصر وسطا مستعدا لقبولها ، لأن مصر بلد من سلالة كريمة المحدث نشيطة المزاج ، إذا تولد فيها الأمل أثار غضبها على الذين يناوئونها في استقلالها .

إن الأمة المصرية لا تقبل أبدا أن تكون تلك الساعة القديمة التي تتداولها أبدى الأقوياء، ولا أشك أنها اليوم بعد التصريحات التي فاه بها ذلك الرسول الجديد في عالم السياسة الذي تشف كلماته عن أسمى معاني الأدب وأرقاها ، أبعدها منها في أى زمن مضى عن الرضى بمثل هذا المصير ، فان مجرد خوفها من عدم تطبيق مبادئ الدكتور ولسن على قضيتها قد رفعها إلى تعريض صدور أبنائها وهم عزل من السلاح لنيران الرصاص القتالة ، ومن غريب الاتفاق أن تكون تلك الساعة هي التي تجتمع فيها عشرون دولة لتقرر موافقتها على الحماية البريطانية .

إن مثل هذا الحل المحزن لا يكون من ورائه إلا إلقاء بذور اليأس وعوامل الغضب في قلب الشعب المصرى . وقد قال الرئيس ولسن :

« إن الصالح لا يمكن أن يكون صاحبا وطيدا الأركان إلا إذا اندثر به كل أثر من آثار الحق في قلوب الشعوب سواء كانوا أقوياء أو ضعفاء وكان العدل موزعا عليهم جميعا بدرجة واحدة بغير أقل تمييز بين قلوبهم وضعيفهم . » فهل وقع الاختيار على الشعب المصرى ليكون ضحية وتقدم فدية لحسن اتفاق الدول العظمى ؟ إذا صبح ذلك فكيف يمكن التسليم بأن نكون نحن تلك الضحية ونحن أمة ذات تاريخ وماض مجيد ، وما الذى كان يصيبنا لو كنا انضممنا لأعداء الحلفاء عوضا عن أن نشاطرهم متاعب القال .

إن الواجب المفروض علينا بصفقتنا نوابا عن الشعب المصرى يقضى علينا بأن نسمع المؤتمر صوت ذلك الشعب السيء الحظ الذى حرم دون غيره من التمتع بالعدل الذى عمت ظلاله جميع أقطار المسكونة . وقد بات يرى نفسه أنه إنما كان يعمل للاضرار بمعاملة المشتركة في العمل مع الحلفاء . نعم إن صوته يرتفع عاليا للاحتجاج . لأنه هو وحده الذى حرم من نعم الصالح ومزاياه مع أنه كان عاملا آمينا في الحرب . ولكن الأمة التي لها أمنية خاصة

تضعها فوق كل احترام والتي تشعر بشخصيتها وتحس بحقوقها لا تمكن الغير من أن يتصرف في أمرها، وهي دون غيرها صاحبة الحق في البيت في مصرها.
عن الوفد المصرى - سعد زغلول - رئيس الوفد

(٢٨) انجلترا ترفع الحماية عن مصر

أولا - تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

بما أن حكومة جلالة الملك، عملا بنواياها التي جاهرت بها، ترغب في الحال في الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة،

وبما أن للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر، أهمية جوهرية للإمبراطورية البريطانية، فبموجب هذا تعلن المبادئ الآتية :

١ - إنتهت الحماية البريطانية على مصر. وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة.

٢ - حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات (إقرار لإجراءات

التي اتخذت باسم السلطة العسكرية) نافذ الفعل على جميع ساكنى مصر تلغى الأحكام العرفية التي أعلنت في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ .

٣ - إلى أن يحين الوقت الذى يتسنى فيه ابرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك، وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمور الآتية بيانها، وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين، تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولى هذه الأمور وهي :

(أ) تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر .

(ب) الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تداخل أجنبي بالذات أو بالواسطة.

(ج) حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأفليات . (د) السودان .

وحتى تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور على ما هي

عليه الآن .

ثانياً - تبليغ من المندوب السامي
إلى سلطان مصر

دار الحماية

القاهرة في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

يا صاحب العظمة

١ - أشرف بأن أعرض لمقام عظمتكم أن الناس قد ذهبوا في تأويل بعض عبارات المذكرة التفسيرية التي قدمتها إلى عظمتكم في الثالث من شهر ديسمبر، مذاهب تخالف أفكار الحكومة البريطانية وسياستها، وهو ما آسف له أشد الأسف .

٢ - ولقد يخال المرء مما نشر عن هذه المذكرة من التعليقات العديدة أن كثيراً من المصريين ألقى في روعهم أن بريطانيا العظمى توشك أن ترجع في نواياها القائمة على التسامح والعطف على الأمانى المصرية، وأنها تنوى الانتفاع بمركزها الخاص بمصر لاستبقاء نظام سيامي إداري لا يتفق والحريات التي وعدت بها .

٣ - غير أنه ليس شيء أبعد عن خاطر الحكومة البريطانية من هذه الفكرة . بل إن الأساس الذي بنيت عليه المذكرة التفسيرية هو أن الغاية من الضمانات التي تطلبها بريطانيا العظمى ليست إبقاء الحماية حقيقة أو حكماً . وقد نصت المذكرة على أن بريطانيا العظمى صادقة الرغبة في أن ترى مصر متمتعة بما تتمتع به البلاد المستقلة من ميزات أهلية ومن مركز دولي .

٤ - وإذا كان المصريون قد رأوا في هذه الضمانات أنها تجاوزت الحد الذي يلتزم مع حالة البلاد الحرة . فقد غاب عنهم أن انجارتها إنما ألجأها إلى ذلك حرصها على سلامة نفسها تلقاء حالة تتطلب منها أشد الحذر خصوصاً فيما يتعلق بتوزيع القوات العسكرية ، على أن الأحوال التي يمر بها العالم الآن

لن تدوم ، ولا يلبث كذلك أن يزول الاضطراب السائد في مصر منذ الهدنة ، والأمل وطيد في أن الأحوال العالمية صائرة إلى التحسن ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر ، فكما قيل في المذكرة سيحىء وقت تكون فيه حالة مصر مدعاة إلى الثقة بما تقدمه هي من الضمانات المصرية لصيانة المصالح الأجنبية .

٥ - أما أن تكون إنجلترا راغبة في التدخل في إدارة مصر الداخلية . فذلك ما قالت فيه الحكومة البريطانية ولا تزال تقول إن أصدق رغباتها وأخلصها هو أن تترك للمصريين إدارة شئونهم ، ولم يكن يخرج مشروع الاتفاق الذى عرضته بريطانيا العظمى عن هذا المعنى . وإذا كان قد ورد فيه ذكر موظفين بريطانيين لوزارتى المالية والحقانية فان الحكومة البريطانية لم ترم بذلك إلى استخدامهما للتدخل في شئون مصر . وكل ما قصده هو أن تستبقى أداة اتصال تستدعيها حماية المصالح الأجنبية .

٦ - هذا هو كل مرمى الضمانات البريطانية . ولم تصدر هذه الضمانات قط عن رغبة في الحيولة بين مصر وبين التمتع بحقوقها الكاملة في حكومة أهلية .

٧ - فإذا كانت هذه هي نوايا إنجلترا ، فلا يمكن لأحد أن ينكر أن إنجلترا يعز عليها أن ترى المصريين يؤخرون بعملهم حلول الأجل الذى يبلغون فيه مطمعا ترغب فيه إنجلترا كما تتوق إليه مصر . أو أن ينكر أنها تكره أن ترى نفسها مضطرة إلى التدخل لرد الأمن إلى نصابه كلما أدركه اختلال يثير مخاوف الأجانب ويجعل مصالح الدول في خطر . وإنه ليكون مما يؤسف له أن يرى المصريون في التدابير الاستثنائية التى اتخذت أخيرا أى مساس بمطمعهم الأسمى ، أو أية دلالة على تغير القاعدة السياسية التى سبق بيانها فان الحكومة البريطانية لم يعد غرضها إلا أن تضع حدا لتهييج ضار قد يكون لتوجيهه إلى أهواء العامة نتائج تذهب بثمره الجهود القومية المصرية ، ولذلك

كان الذى روعى بوجه خاص فيما اتخذ من التدابير مصالحة القضية المصرية التى تستفيد من أن البحث فيها يجرى فى جو قائم على هدوء والمناقشة باخلاص .

٨ — والآن وقد بدأت تعود السكينة إلى ما كانت عليه بفضل الحكمة

التي هي قوام الخلق المصرى ، والتي تغلب فى الساعات الحاسمة فانى اسعيد أن أنهى إلى عظمتكم أن حكومة جلالة الملك تنوى أن تشير على البرلمان باقرار التصريح المالحق بهذا ، وإننى لعلى يقين بأن هذا التصريح يوجد حالة تسود فيها الثقة المتبادلة ، ويضع الأساس لحل المسألة المصرية حلانهايا مرضيا .

٩ — وليس ثمة ما يمنع منذ الآن من إعادة منصب وزير الخارجية، والعمل لتحقيق التمثيل السياسى والقنصلى لمصر .

١٠ — أما إنشاء برلمان يتمتع بحق الإشراف والرقابة على السياسة والادارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية فالأمر فيه يرجع إلى عظمتكم وإلى الشعب المصرى .

وإذا أبطأ لأى سبب من الأسباب إنفاذ قانون التضمينات (إقرار الاجراءات التى اتخذت باسم السلطة العسكرية) السارى على جميع ساكنى مصر ، والذى أشير إليه فى التصريح المالحق بهذا فانى أود أن أحيط عظمهتكم علما بأننى — إلى أن يتم الغاء الاعلان الصادر فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ سأكون على استعداد لايقاف تطبيق الأحكام العرفية فى جميع الأمور المتعلقة بحرية المصريين فى التمتع بحقوقهم السياسية .

١١ — فالكلمة الآن لمصر . وأنه ليرجى أنها وقد عرفت مبلغ حسن استعداد الحكومة البريطانية ونواياها ، تسترشد فى أمرها بالعقل والرواية لا بمعامل الأهواء .

ولى مزيد الشرف الخ .
أللبنى (فيلد مارشال)

٢٩ — النصوص الخاصة بمصر في معاهدة لوزان

المعقودة بين تركيا وانجلترا وحلفائها في ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٣.

المادة ١٧ — يسرى مفعول تنازل تركيا عن كل حقوقها على مصر والسودان في ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ .

المادة — ١٨ صارت تركيا محررة من كل تعهداتها الخاصة بالقروض العثمانية المضمونة بالجزية المصرية ، وهى القروض المعقودة فى سنوات ١٨٥٥ ، ١٨٩١ ، ١٨٩٤ وصارت المدفوعات السنوية التى تدفعها مصر لوفاء هذه القروض الثلاثة جزءاً من مدفوعات الدين المصرى العام ، وصارت مصر محررة من كافة التعهدات الأخرى المتعلقة بالديون العثمانية .

المادة ١٩ — إن المسائل الناتجة عن الاعتراف بالدولة المصرية التى لا تسرى عليها الأحكام الخاصة بالأموال المنسلخة من تركيا بمقتضى هذه المعاهدة ستسوى فيما بعد باتفاقات بين الدول صاحبات الشأن فى الظروف التى تعينها .

المادة ٢٠ .. ابتداء من نفاذ هذه المعاهدة وبدون مساس بالنصوص الواردة فيها تنفذ من جديد المعاهدات والاتفاقات التى لها صبغة اقتصادية أو فنية المبنية فيما يلى بين تركيا والدول المتعاقده فيها :

[... ...]

(٦) معاهدة الآستانة المعقودة فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٢ الخاصة بوضع نظام لحرية الملاحة فى قناة السويس مع التخفيض الوارد فى المادة ١٩ من المعاهدة الحالية .

(٣٠) مفاوضات سنة ١٩٢٤

(سعد زغلول — ماكدونالد)

وصل سعد إلى لندن فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٤ ليمفاوض ماكدونالد . ولم تستغرق المفاوضات أكثر من ثلاث جلسات . فقد طلب سعد سحب جميع

القوات البريطانية من الأراضي المصرية ، وعدول الحكومة البريطانية عن
دعواها الاشتراك بأية طريقة كانت في حماية قناة السويس . ثم طلب إلى جانب
ذلك زوال كل سيطرة بريطانية على الحكومة المصرية ، ولاسيما في العلاقات
الخارجية التي أرسلتها الحكومة البريطانية إلى الدول الأجنبية في ١٥ مارس
سنة ١٩٢٢ ، قائلة إن الحكومة البريطانية تعد كل محاولة من جانب إحدى
الدول للتدخل في شئون مصر عملاً غير ودي .

فلم يقبل ماكدونالد هذه الطلبات . وانتهت المحادثات على أثر ذلك .

(٣١) المذكرات المتبادلة بين المندوب السامي البريطاني

والحكومة المصرية إثر مقتل سير لي ستالك

المذكرة الأولى

دار المندوب السامي

القاهرة في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤

إلى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء .

صاحب الدولة

أقدم لدولتكم من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية البلاغ التالي:
إن الحاكم العام للسودان وسردار الجيش المصري الذي كان أيضاً ضابطاً
ممتازاً في الجيش البريطاني قد قتل قتلاً فظيماً في القاهرة .

فحكومة حضرة صاحب الجلالة تعد هذا القتل ، الذي يعرض مصر كما
هي حكومة الآن لازدراء الشعوب المتمدينة ، نتيجة طبيعية عداوية ضد حقوق
بريطانيا العظمى وضد الرعايا البريطانيين في مصر والسودان . وهذه الحملة
القائمة على إنكار الجليل إنكاراً مقروناً بعدم الاكتراث للإيادي التي أسديتها
بريطانيا العظمى . لم تعمل حكومة دولتكم على تثبيطها بل أثارتمها هيئات على

اتصال وثيق بهذه الحكومة .

ولقد نهت دولتك حكومة حضرة صاحب الجلالة ، منذ أكثر من شهر الى العواقب التي تترتب حتما على العجز عن وقف هذه الحملة ، ولا سيما فيما يتعلق بالسودان ، ولكن هذه الحملة لم توقف والآن لم تستطع الحكومة المصرية أن تمنع اغتيال حاكم السودان العام وأثبتت أنها عاجزة عن حماية أرواح الأجانب أو أنها قليلة الاهتمام بهذه الحماية .

فبناء على ذلك تطالب حكومة حضرة صاحب الجلالة من الحكومة المصرية :

- (١) أن تقدم اعتذارا كافيا وافيا عن الجناية .
- (٢) أن تتابع بأعظم نشاط ، وبدون مراعاة للاشخاص البحث عن الجناة وأن تنزل بالمجرمين ، أيا كانوا ومهما تكن سنهم ، أشد العقوبات .
- (٣) أن تمنع من الآن فصاعدا وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية .
- (٤) أن تدفع في الحال إلى حكومة حضرة صاحب الجلالة غرامة قدرها نصف مليون جنيه .

(٥) أن تصدر في خلال أربع وعشرين ساعة الأوامر بارجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصري البحتة من السودان مع ما ينشأ عن ذلك من التعديلات التي ستعين فيما بعد .

(٦) أن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحه الأطنان التي تزرع في الجزيرة من ٣٠.٠٠٠ فدان إلى مقدار غير محدود تبعاً لما تقتضيه الحاجة .

(٧) أن تعدل عن كل معارضة لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة

في الشؤون المبينة بعد ، المتعلقة بحماية المصالح الأجنبية في مصر .

وإذا لم تلب هذه المطالب في الحال تتخذ حكومة حضرة صاحب الجلالة

على الفور التدابير المناسبة لصيانة مصالحها في مصر والسودان .
وإني أغتم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامى .
الإمضاء : أألنبى (فيلد مرشال) المندوب السامى

المذكرة الثانية

دار المندوب السامى

القاهرة فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤

يا صاحب الدولة

إلحاقا ببلاغى السابق أتشرف باحاطة دولتكم علما من قبل حكومة حضرة
صاحب الجلالة البريطانية أن مطالبها الخاصة المتعلقة بالجيش فى السودان وحماية
مصالح الأجانب فى مصر هى الآتية :

(١) بعد أن يسحب الضباط المصريون والوحدات المصرية البحتة للجيش
المصرى ، تحول الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى إلى قوة مساهمة
سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها وتحت قيادة
الحاكم العام العليا وباسمه تصدر العرائض (البراءات للضباط) .

(٢) إن القواعد والشروط الخاصة بخدمة الموظفين الأجانب الذين
لا يزالون فى خدمة الحكومة المصرية وتأديبهم واعتزالهم الخدمة ، وكذلك
الشروط المالية لتسوية معاشات الموظفين الأجانب الذين اعتزلوا الخدمة يجب
أن يعاد النظر فيها طبقا لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة .

(٣) من الآن إلى أن يتم اتفاق بين الحكومتين بشأن حماية المصالح
الأجنبية فى مصر ، تبقى الحكومة المصرية منصبى المستشار المالى والمستشار
القضائى وتحترم سلطتهما وامتيازاتهما ، كما نص عليها عند إلغاء الحماية ، وتحترم

أيضا نظام القسم الأوربي في وزارة الداخلية واختصاصاته الحالية كما سبق
تحديدتها بقرار وزاري، وتنتظر بعين الاعتبار الوافي إلى ما قد يبدیه مديره العام
من المشورة فيما يتعلق بالشؤون الداخلية في اختصاصه .

وإني أغتنم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احتراي .

الإلهضاء : ألدنبي (فيلد مارشال)
المندوب السامي

فأجاب حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا على هاتين المذكرتين
بالمذكرة التالية :

رئاسة مجلس الوزراء

القاهرة في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤

إلى حضرة صاحب الفخامة المندوب السامي البريطاني

يا صاحب الفخامة

ردا على المذكرتين اللتين سلمتا إلى نهار أمس من فخامتكم باسم حكومة
حضرة صاحب الجلالة البريطانية ، أتشرف بأن أرجو فخامتكم أولا أن
تكرموا فتعربوا لحكومتم مرة أخرى من قبل الحكومة المصرية عما خالج
هذه الحكومة والأمة باجمعها من شعور الألم والاستفطاع بسبب الاعتداء الشنيع
الذي وقع على حياة المأسوف عليه السير لي ستاك باشا سردار الجيش المصري
وحاكم السودان العام .

على أنه لا يمكن اعتبار الحكومة المصرية مسؤولة بوجه من الوجوه عن
هذه الجريمة المنكرة التي ارتكبها مجرمون تمتهم الأمة بالإجماع . ذلك لأنها
حدثت في ظروف لم يكن في الاستطاعة معها توقع ارتكابها أو منعها .

ومن جهة أخرى ، فإن هذه الحكومة لا يمكنها أن تقبل التأكيد الذي
تضمنته المذكرة الأولى من أن هذه الجريمة هي نتيجة طبيعية لحملة سياسية لم

تعمل الحكومة المصرية على تثبيطها . بل أثارته هيئات على اتصال وثيق بها ، لأن هذه الحكومة كانت تلجأ وتدعو دائماً إلى استعمال الطرق السلمية المشروعة في المطالبة بحقوق البلاد ولم تكن على اتصال من أى نوع كان بهيئات تشير باستعمال العنف .

إن المسؤولية الوحيدة التي تعترف بها الحكومة وتأخذها على عاتقها ، إنما هي اقتفاء أثر المجرمين، وقد اتخذت اجراءات سريعة وفعالة لهذا الغرض . وإن النتيجة المرضية التي أدت إليها هذه الإجراءات تجعلنا واثقين تمام الثقة من أن الجناة ان يفلتوا من القصاص العادل .

على أنه لإثبات ما أثارته هذه الجناية في البلاد من الأسف البالغ ، وارضاء الحكومة صاحب الجلالة البريطانية ، أنشرف بأن أصرح لفخامتكم بأن الحكومة المصرية تقبل أن تقدم اعتذارها كما أنها تقبل أن تدفع مبلغ خمسمائة ألف جنيه .

وتصرح الحكومة أيضا بأنها قد اعترفت أن تمنع ، بجميع ما لديها من الطرق القانونية ، كل مظاهرة شعبية يكون من شأنها الإخلال بالنظام العام ، وبأنها سترجع عند الحاجة إلى البرلمان للحصول على سلطة أوسع مما لها الآن .

أما فيما يتعلق بالطلب للوارد في الفقرة الخامسة من المذكرة الأولى والمفصل في المذكرة الثانية فأتشرف بأن ألاحظ لفخامتكم أن ما اقترح من ترتيب جديد للجيش المصرى بالسودان لا يعد فقط تعديلا للحالة الحاضرة التي سبق للحكومة الإنجليزية أن صرحت برغبتها في المحافظة عليها بل هو مناقض تماما لنص المادة (٤٦) من الدستور المصرى التي تنص على أن الملك هو القائد الأعلى للجيش وهو الذى يولى ويعزل الضباط .

وأما فيما يتعلق بالطلب الوارد في الفقرة السادسة فاني ألاحظ لفخامتكم

أن مسألة إدخال تعديل منذ الآن على المقدار المحدد لمساحة الأراضي التي تروى بالجزيرة على الأمل سابقة لأوانها ، ويجب ، طبقا للتصريحات المتكررة التي أبدتها الحكومة البريطانية ، أن تحل باتفاق الطرفين مع مراعاة المصالح الحيوية للزراعة المصرية .

وأخيرا فيما يتعلق بالطالب الوارد في الفقرة السابعة أتشرف بأن ألاحظ لفخامتكم أن حالة الموظفين الأجانب في مصر خاضعة الآن لأحكام قانون واتفاق سياسي لا يمكن تعديلها من غير اشتراك البرلمان . وعلى أى حال فإن مذكرة الحكومة البريطانية لم تبين قط التعديلات التي يراد إدخالها على النظام الحالي . ولذلك لانرى في وسعنا الرد على هذه المسألة . وأما فيما يتعلق بحماية المصالح الأجنبية بوجه عام فإن الحكومة المصرية اتخذت على الدوام أكثر الخطط تسامحا بالقدر الذي يتفق مع حرمة مبدأ الاستقلال . ومع ذلك فإن الدول الأجنبية لم تقدم أى اعتراض في هذا الشأن .

وإني لو اتق كل الثقة من أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية ستجد هذا الجواب مرضيا تماما . وعلى أى حال فقد أملت أنه علينا روح الرغبة الخالصة في ابقاء وتوطيد أحسن العلاقات مع الحكومة البريطانية ، بما يتفق مع حقوق مصر .

وانتهز هذه الفرصة لأكرر لفخامتكم الإعراب عن عظيم احترامي
رئيس مجلس الوزراء
الإمضاء : سعد زغلول

وفي مساء ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ أرسل حضرة صاحب الفخامة المندوب السامي البريطاني إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء المذكورة الآتية :

دار المندوب السامى

القاهرة فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤

إلى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء .

يا صاحب الدولة

إيماء الى رسالة دولتكم بتاريخ اليوم ، أشرف بأن أبلغكم أنه نظرا إلى رفض الحكومة المصرية تلبية مطالب حكومة حضرة صاحب الجلالة الواردة فى الفقرتين الخامسة والسادسة من بلاغى المقدم أمس أرسلت التعليمات إلى حكومة السودان بما يلى :

أولا - أن تخرج من السودان جميع الضباط المصريين والوحدات البحتة فى الجيش المصرى مع التغييرات المعينة التى تترتب على ذلك .

ثانيا - أنها مطلقة الحرية فى زيادة المساحة التى تروى فى الجزيره من ٣٠٠.٠٠٠ فدان إلى مقدار غير محدود تبعالما تقضى به الحاجة .

وستعلمون دولتكم ، فى الوقت المناسب ، العمل الذى ستبخذة حكومة حضرة صاحب الجلالة نظرا إلى رفض دولتكم قبول المطلب السابع الخاص بحماية مصالح الأجانب فى مصر .

وإنى أثبت أن الحكومة المصرية قد قبلت فيما قبلته من المطالب ، المطلب الرابع . فحكومة حضرة صاحب الجلالة تنتظر أن يدفع لى مبلغ نصف مليون جنيه قبل ظهر الغد .

وإنى أنتهز هذه الفرصه لأجدد لدولتكم وافر احترامى ،

الإمضاء : أللنبى (فيلد مارشال)

المندوب السامى

فأجاب حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا فى صباح اليوم التالى (٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤) بالكتاب الآتى ، وقد أرفق به تحويلا بمبلغ خمسمائة الف

جنيه انجليزى :

رياسة مجلس الوزراء .

القاهرة في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤

إلى حضرة صاحب الفخامة المندوب السامي البريطاني .

يا صاحب الفخامة :

ردا على مذكرة تكم المؤرخة أمس، وإلحاقاً بمذكرة المؤرخة ٢٢ الجاري،
أتشرف بأن أرسل إليكم طي هذا تحويلاً على البنك الأهلي المصري بمبلغ خمسمائة
ألف جنيه .

أما فيما يتعلق بالإجراءات المبينة في الفقرتين الأولى والثانية من مذكرة
نظامتكم فإن الحكومة المصرية تتمسك بجميع ما أبدته من التصريحات في
مذكرة المؤرخة ٢٢ الجاري وتمتدح احتجاجاً صريحاً على ما اتخذته حكومة
صاحب الجلالة البريطانية من القرارات . وهي ترى أن لا مسوغ لها وتعتبرها
مناقضة لما لمصر من الحقوق المعترف بها .
وتفضلوا بخاتمكم بقبول عظيم احترامي .

رئيس مجلس الوزراء

سعد زغلول

وقد أجاب حضرة صاحب الفخامة اللورد ألباني باستلامه التحويل بالكتاب
الآتى المؤرخ في اليوم نفسه .

دار المندوب السامي .

القاهرة في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤

إلى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء .

يا صاحب الدولة .

أتشرف باحاطة دولتكم علماً بأنى استلمت تحويلاً على البنك الأهلي المصري
اليوم الساعة ١١ ونصف أفرنكي وقد سلمه إلى دار المندوب السامي حضرة

صاحب السعادة وكيل وزارة المالية .

وأنى أغتنم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامى .

الإمضاء : أَللنبى (فيلد مارشال)

المندوب السامى

وقد أرسل حضرة صاحب القنخامة المندوب السامى فى صباح اليوم نفسه

الكتاب التالى إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء :

دار المندوب السامى :

القاهرة فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤

إلى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء .

يا صاحب الدولة :

إلحاقا بكتابى أوس . أشرف بأن أخبر دولتكم بأن أول تدبير اتخذ

هو أنه صدرت التعليمات إلى جنود حضرة صاحب الجلالة البريطانية باحتلال

جمارك الإسكندرية .

وأنى أغتنم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامى .

الإمضاء : أَللنبى (فيلد مارشال)

المندوب السامى

وفى ذات اليوم تفضل حضرة صاحب الجلالة الملك بقبول الاستقالة

المرفوعة من حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا بالنيابة عن هيئة الوزارة،

وبتوجيه الأمر الكريم رقم ٧٧ لسنة ٩٢٤ (المنشور فى الجريدة الرسمية

عدد ١٠٤ الصادر فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤) إلى حضرة صاحب الدولة

أحمد زيور باشا بآليف الوزارة .

فقبل دولته هذه المهمة ، وصدر مرسوم بتعيين هيئة الوزارة الجديدة نشر

فى العدد نفسه من الجريدة الرسمية .

فدارت حينئذ مخابرات شبه رسمية بين رئاسة مجلس الوزراء ودار المندوب السامى لأجل الوصول إلى انتهاء احتلال جمر ك الإسكندرية من القوات العسكرية البريطانية والبحث فى مدى وفى تفسير المطالب الواردة فى البندين الثانى والثالث من المذكرة الثانية لفخامة المندوب السامى المؤرخة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ . وكانت هذه المطالب قد تركت معلقة لأنه لم يرد عليها لا بالفرض ولا بالقبول فى جواب حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا المؤرخ ٢٣ من الشهر المذكور . وبعد مناقشات طويلة ، أدت تلك المخابرات إلى تبادل المذكرتين والكتابين الآتى بيانها :

دار المندوب السامى

القاهرة فى ٣٠ نولمبر سنة ١٩٢٤

إلى حضرة صاحب الدولة أحمد زيور باشا رئيس مجلس الوزراء .

يا صاحب الدولة

ردا على سؤالكم أتشرف بإحاطتكم علما بأن الطلبات التى يصح لى معها أن أشير على حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بالجللاء عن جمر ك الاسكندرية فيما لو قبلتها الحكومة المصرية هى :

(١) تقبل الحكومة المصرية إحالة الموظفين الأجانب الذين تسرى عليهم أحكام المواد ٤ و ٧ و ٨ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ ، فى التواريخ التى ستحدد طبقا للاختيار الذى سيخول لهم الحق فى إبدائه قبل ١٥ يناير سنة ١٩٢٥ .

ولا يجوز أن تكون هذه التواريخ سابقة لأول أبريل سنة ١٩٢٥ ، ولا لاحقة للتاريخ السابق تقريره لخروج أولى الشأن . أو لتاريخ أول إبريل سنة ١٩٢٧ .

(٢) تتمتع الحكومة المصرية في استعمال كل نفوذها لدى بلدية الاسكندرية وبذل كل مساعدة ممكنة لها بقصد مساواة موظفي البلدية الأجانب بموظفي الحكومة المصرية ومجالس المديريات ومجالس البلدية والمحلية فيما يتعلق بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ والبندين الأول والثالث من هذه المذكرة .

(٣) في حالة استعمال هؤلاء الموظفين لحق الاختيار المنصوص عليه في البند الاول، يمنح الموظفون منهم الذين لم يكن لهم بعد الحق في المعاش ولكنهم قد يكتسبون هذا الحق إذا ظلوا في الخدمة الغاية أول ابريل سنة ١٩٢٧ معاشا يقوم مقام المكافأة المنصوص عليها في قانون المعاشات ويحسب هذا المعاش طبقا للقواعد المقررة في المادة السادسة عشرة من ذلك القانون كما عدلت فيما نعد ، ولكن بدون مراعاة لأحكام المادة العشرين التي تشترط خدمة خمسة عشرة سنة يحسب منها المعاش .

وفي هذه الحالة يخفض في الملحق رقم ٢ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ حامل مدة الخدمة إلى ٦ .

(٤) يسرى حكم المادة ٢٠ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢٣ على كل موظف أجنبي من موظفي الحكومة يكون في المعاش أو يحال في المستقبل على المعاش ويقرر لذلك مدة معقولة للاختيار .

(٥) يوضع قلم الموظفين الأجانب وموظفوه كما هو منظم الآن ، تحت المراقبة الإدارية للجنة تؤلف من المستشار المالي رئيسا ، ومن عضوين أحدهما أجنبي .

(٦) تراعى الحكومة المصرية مراعاة تامة رأى المستشار المالي فيما يطرأ حتى أول ابريل سنة ١٩٢٧ من الخلاف الجوهرى بشأن شروط خدمة الموظفين الأجانب أو شروط إحالتهم على المعاش .

(٧) يعترف باستقلال (القوميسرين) المستشارين المالي والقضائي ، فيما يتعلق بمكتبتيها ضمن حدود القوانين واللوائح .

(٨) تقبل الحكومة المصرية نص البند الثالث من المذكرة الثانية التي أرسلت إلى سلف دولتكم بتاريخ ٢٢ نوفمبر الماضي .

وانى أغتنم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم فائق الاحترام

الإمضاء ، ألفتي (فيلدمارشال) المندوب السامي

دار المندوب السامي

القاهرة في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤

إلى حضرة صاحب الدولة أحمد زيور باشا رئيس مجلس الوزراء .

عزيزى الرئيس

رغبة فى اجتتاب كل تفسير يؤدى إلى تجاوز الغرض الذى اترمى اليه الفقرتان ٦ و ٧ من مذكرة حضرة صاحب الفخامة المندوب السامي المؤرخة فى هذا اليوم بشأن سلطة المستشارين المالى والقضائي أنشرف بأن أعطى لدولتكم الإيضاحات الآتية :

تأمل حكومة حضرة صاحب الجلالة أن تراعى الحكومة المصرية بتمام الاعتبار ، وبروح المودة فى علاقاتها ذات الصفة شبه السياسية مع هذين المستشارين كل رأى يديه أحد هذين الموظفين ضمن حدود اختصاصاته ، على أنه من المفهوم أن لا يكون اسلطتها أى مساس بما على الوزارة من المسؤولية الدستورية .

ومن البدهى أنه لا يجوز أن يترتب على هذه الايضاحات ما يضر بالتحفظات ذات الصبغة السياسية والصبغة العامة ، التى سبق أن أبدتها حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية .

وتفضلوا يا عزيزى الرئيس بقبول مزيد التحيات

الإمضاء : كلارك كار

رئاسة مجلس الوزراء

القاهرة في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤

إلى حضرة صاحب الفخامة المندوب السامي البريطاني

يا صاحب الفخامة

أتشرف باحاطة فخامتكم علما بأنني تسلمت المذكرة التي تكرمتم بإرسالها إلى في هذا اليوم وذكرتم فيها المطالب الثمانية التي علقت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية لإخلاء جسر ك الاسكندرية على قبول الحكومة المصرية لها .

وأتشرف بأن أخبر فخامتكم بأن مجلس الوزراء قد فوضني في ابلاغ فخامتكم بأن الحكومة المصرية قبلت هذه الشروط بأكملها بدون قيد، مذعنة في ذلك إلى حكم الضرورة ومدفوعة بالرغبة الأكيدة في المسالمة وحسن التفاهم. وتفضلوا يا صاحب الفخامة بقبول فائق إحترامي .

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء : أحمد زبور

رئاسة مجلس الوزراء

القاهرة في أول ديسمبر سنة ١٩٢٤

إلى جناب المستر كلارك كار المستشار بدار المندوب السامي

عزيزي المستر كار

تسلمت كتابكم المؤرخ في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤ الذي تكرمتم بأن أعطيتموني فيه التصريحات الآتية اجتنابا لكل تفسير يؤدي إلى تجاوز الغرض الذي ترمى إليه الفقرتان ٦ و ٧ من مذكرة حضرة صاحب الفخامة المندوب السامي المؤرخة في ذات اليوم فيما يتعلق بسلطة المستشارين المالي والقضائي .

تأمل حكومة حضرة صاحب الجلالة أن تراعى الحكومة المصرية بتمام الاعتبار ، وبروح المودة فى علاقاتها ذات الصفة شبه السياسية مع هذين المستشارين ، كل رأى يبديه أحد هذين الموظفين ضمن حدود اختصاصاته على أنه من المفهوم أن لا يكون لسلطتهما أى مساس بما على الوزراء من المسؤولية الدستورية .

ومن البدهى أنه لا يجوز أن يترتب على هذه الإيضاحات ما يضر بالتحفظات ذات الصبغة السياسية والصبغة العامة التى سبق أن أبدتها حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية .

وقد أحطت علما بهذه الإيضاحات وأثبتتها .
وتفضلوا يا عزيزى المستر كار بقبول مزيد التحيات .

رئيس مجلس الوزراء
الامضاء : أحمد زيور

وإن هذه المذكرة وهذا الكتاب قد أرسلهما حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء بعد أن اطلع عليهما مجلس الوزراء وأقرهما بالاجماع فى جلسته خاصة عقدت يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤ بحضور أعضاء المجلس جميعا .

المجموعة السادسة

المفاوضات والاستقلال

(١) كتاب الجبهة الوطنية إلى المندوب السامي

حضرة صاحب السعادة المندوب السامي لدولة بريطانيا العظمى

١ - حرص المصريون دائماً منذ نهضت مصر مطالبة باستقلالها خلال السنوات الخمسة عشر الأخيرة على أن يتم الاتفاق بين مصر وانجلترا بتحديد علاقاتهما ، وحل المسائل المعلقة بينهما وقد قوى أملهم في إتمام الاتفاق حين انتهت مفاوضات الربيع من سنة ١٩٣٠ إلى نصوص رضيها الطرفان وأوشكا أن يوقعها لولا خلاف حصل في اللحظة الأخيرة أدى إلى عدم توقيعها .

٢ - ويرجع حرص المصريين على إتمام الاتفاق إلى أسباب حيوية بالنسبة لبلادهم . فان عدم إتمامه يثير الاحتكاك بين مصر وانجلترا من حين إلى حين ، ولاشئ أحب إلى مصر من أن تتجنب كل سبب يدعو إلى هذا الاحتكاك الذي يفسدجو العلاقات بين الدولتين وعدم إتمامه يعرق تقدم مصر ويضع العقبات في سبيل رقيها . ومن الأمثلة على ذلك :

(أ) بقاء الامتيازات الأجنبية ماسة بسيادة مصر حائلة بينها وبين حق التشريع المالى الذى يسرى على المقيمين بمصر جميعا ، مع أن حريتها فى هذا التشريع هى التى تمكنها من وضع ميزانيتها على قواعد مالية صالحة وتكفل توزيع الضرائب توزيعا عادلا .

(ب) وجود إدارة أوربية إلى جانب إدارة الأمن العام المصرية .

(ج) حرمان البلاد من أن تكون لها قوة دفاع مصرية صالحة للذود عنها

ولمعاونة حليفاتها .

(د) حرمان مصر من الاشتراك في الحلبة الدولية . ومن دخولها عضوا في عصبة الأمم لتساهم بنصيبها مع دول العالم في خدمة التقدم والسلام أسوة بغيرها من الدول المستقلة .

وليست هذه إلا بعض الآثار الناشئة من عدم إبرام المعاهدة والداعية إلى حرص المصريين على المسارعة إلى إبرامها .

٣ - وفضلا عن هذه العقبات التي تقف في سبيل تقدم مصر وتحد من استقلالها وحريتها فإن بقاء المسائل المتعلقة بغير حل قد كان من الأسباب التي أدت إلى عدم استقرار الحكم والطمأنينة في البلاد ، وأدى ذلك في كثير من الأحيان إلى اضطراب المرافق العامة اضطرابا شملت آثاره المصريين والأجانب المقيمين في مصر على السواء .

٤ - ومنذ بدأت الأزمة الدولية التي نشأت عن نزاع إيطاليا والحبشة في هذا العام ازداد المصريون يقينا بضرورة المسارعة إلى عقد المعاهدة . فقد رأوا أن تطور هذه الأزمة قد ينتهي بهم إلى الاشتراك فيها وقد يجعل بلادهم ميدان حرب بسببها . وقد إشتكت مصر في هذه الأزمة بالفعل منذ لبثت الحكومة المصرية دعوة عصبة الأمم لتوقيع الجزاءات على إيطاليا ، كما اتخذت إنجلترا أراضى مصر ميدانا لاستعداداتها الحربية اتقاء للطوارئ . وقامت الحكومة المصرية من جانبها بتمهيد كل ما تستطيع من أسباب الدفاع بمد المواصلات وتهئية الجيش ونقل وحداته إلى الجهات التي تقتضيها الظروف . ه - وقد ظل الشعب المصرى يرقب ذلك كله واثقا بأن التعاون الصادق مع إنجلترا في هذه الأزمة يتيح أنسب الفرص لعقد المعاهدة التي انتهت بمفاوضات سنة ١٩٣٠ إلى تقرير نصوصها . وليس في عقد هذه المعاهدة ما يشغل إنجلترا لعدم الحاجة إلى مفاوضات جديدة تحتاج إلى مجهود ذي بال .

٦ - ولو كان في إبرام المعاهدة بعض ما يشغل إنجلترا في الظروف الحاضرة التي كثرت فيها مشاغلها بسبب الأزمة الدولية فلن يبرر ذلك عدم إبرامها، فإن إبرامها هو المسألة الحيوية الجوهرية بالنسبة لمصر، وما بذلته مصر من معاونة صادقة يجعل من حقها عدلا أن تطلب من إنجلترا إبرام معاهدة رضيتها وصرحت بلسان وزرائها أنها لا تعدل عنها .

٧ - لاشك إذن في أن حرص المصريين على إبرام المعاهدة واعتبارهم فرصة التعاون الصادق مع إنجلترا في الأزمة الدولية الحاضرة من أنسب الفرص لهذا الغرض، يرجعان إلى أن الاتفاق بين الدولتين حيوى بالنسبة لبلادهما مزيل لما يقوم من العقبات في سبيل حريتها ورخائها وتقدمها . ومادامت نصوص المعاهدة التي إنتهت إليها مفاوضات سنة ١٩٣٠ مقبولة من الحكومة البريطانية حسب نصير يحايتها الرسمية ومقبولة كذلك من المصريين على اختلاف هيئاتهم وأحزابهم ، فإن عدم إبرامها ليس من شأنه أن يؤثر استمرار التعاون الصادق الذي بذلته مصر من جانبها حتى اليوم بكل أمانة وإخلاص .

٨ - ولو أن هذا الاتفاق أبرم ونفذ منذ سنة ١٩٣٠ لكان المصريون اليوم أكثر اقبالا على التعاون مع إنجلترا بدافع من مصلحة وطنهم وتحقيقا لمخالفاتهم ولكانت مصر في موقف يجعل تعاونها مع إنجلترا أقوى أثرا مما هو الآن لاسيما ونصوص المعاهدة تكفل لإنجلترا في حالة الحرب أو خطر الحرب أن تقدم مصر من جانبها كل ما في وسعها من التسهيلات والمساعدات في الأراضي المصرية ويدخل في ذلك استخدام موانئها ومطاراتها كما تنص على تعاون مصر وإنجلترا تعاون حليفتين (راجع نص المادة الخامسة من مشروع الاتفاق)

٩ - لهذا يرجوا الموقعون من سعادتكم ، باعتبارهم ممثلي الشعب المصري على إختلاف هيئاته وأحزابه السياسية ، أن تتفضل فتبلغ الحكومة البريطانية

طلبنا أن تصرح بقبولها إبرام معاهدة بينها وبين حكومة مصر الدستورية
بالنصوص التي انتهت إليها مفاوضات هندرسن - النحاس في سنة ١٩٣٠ وأن
تحل المسائل التي لم يكن قد تناولها الحل في المفاوضات المذكورة بالروح الطيبة
التي سادت تلك المفاوضات .

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام
مصطفى النحاس محمد محمود اسماعيل صدقي حمد الباسل
يحيى ابراهيم عبد الفتاح يحيى حافظ عفيفي
(٢) مذكرة الحكومة البريطانية على خطاب الجبهة الوطنية .
دار المندوب السامي

تحريرا في القاهرة في ٧ فبراير سنة ١٩٣٦

رقم ٣٦/٥٩/٧

١ - أعرب ممثلو الهيئات والأحزاب المختلفة في الكتاب الذي بعثوا به إلى
معادة المندوب السامي في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ عن رغبتهم في أن تصرح
بحكومتها بحاجب الجلالة في المملكة المتحدة بقبولها إبرام معاهدة بينها وبين حكومة
مصر الدستورية بنفس الشروط التي وضعت وقبلت على أثر مفاوضات هندرسن
- النحاس في سنة ١٩٣٠ وتسوية المسائل التي لم يتم الاتفاق عليها بالروح الودية
التي سادت تلك المفاوضات .

٢ - فلسكى يتمتع أى سوء تفاهم محتمل في المستقبل ترى حكومة صاحب
الجلالة في المملكة المتحدة أنه من المرغوب فيه أن تشير إلى المبدأ الأساسي
الذي يقضى بأن الحكومات لا تنقيد بنصوص معينة جرى البحث فيها في
مفاوضات لم تفض إلى اتفاق نهائى ، وأن تصرح بأنها في الوقت الذي تريد
فيه أن تصل إلى إبرام معاهدة برمتها ، ليس في وسعها قبول التنقيذ بنصوص

مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ نفسها ، أو أى مفاوضة أخرى لم تنته إلى اتفاق .
٣ - نرجو أن يكون مفهوما بجلاء أن هذا التصريح لا ينطوى على بواعث سياسية خفية ، وإنما الغرض الوحيد منه هو تجنب أى سوء تفاهم قد ينشأ عن العبارات المقتبسة من الكتاب الذى وجهته الجبهة المتحدة إلى سعادة المندوب السامى .

(٣) تبليغ شفوى

إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة على استعداد تام لأن تدخل فى الحال مع الحكومة المصرية فى محادثات بقصد الوصول إلى اتفاق على عقد معاهدة بين بريطانيا العظمى ومصر . ولكن بالنظر لما للنصوص العسكرية فى هذه المعاهدة من الأهمية الكبرى ، تقترح حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، تمهيدا للمفاوضات ، أن تتباحث الحكومتان ، بمساعدة مستشاريهما العسكريين بصيغة سرية وبروح التحالف المنشود ، فى تطبيق الأحكام العسكرية الواردة فى مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ على الحالة التى تغيرت عما كانت عليه من قبل .

وفى ١٣ فبراير سنة ١٩٣٦ فى عهد وزارة صاحب الدولة على ماهر باشا صدر المرسوم الخاص بتعيين الهيئة الرسمية لإبرام معاهدة صداقة ومودة ومخالفة مع بريطانيا العظمى .

(٤) معاهدة تحالف

بين حضرة صاحب الجلالة ملك مصر وحضرة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة .

لندن فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ .

إن حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ،

وحضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلندا والأملاك

البريطانية وراء البحار وإمبراطور الهند ،
 بما أنهما يرغبان في توطيد الصداقة وعلاقات حسن التفاهم بينهما والتعاون
 على القيام بالتزاماتهما الدولية لحفظ سلام العالم ،
 وبما أن هذه الأغراض تتحقق على الوجه الأكمل بعقد معاهدة صداقة
 وتحالف تنص لمصالحتهما المشتركة على التعاون الفعال لحفظ السلام وضمان
 الدفاع عن أراضييهما وتنظيم علاقاتهما المتبادلة في المستقبل ،
 قد اتفقا على عقد معاهدة لهذه الغاية وأنا باعنيهما المفوضين الآتية أسماءهم:
 حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ،
 قد أناب عن مصر :

حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء ،
 » » السعادة الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب ،
 » » الدولة محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء سابقا .
 » » » إسماعيل صدقي باشا رئيس مجلس الوزراء سابقا .
 » » » عبد الفتاح يحيى باشا » » »
 » » المعالي واصف بطرس غالى باشا وزير الخارجية .
 » » » عثمان محرم باشا وزير الأشغال العمومية .
 » » » مكرم عبيد باشا وزير المالية .
 » » » محمود فهمى النقراشى باشا وزير المواصلات .
 » » » أحمد حمدي سيف النصر باشا وزير الزراعة .
 » » السعادة على الشمسي باشا وزير سابق .
 » » المعالي محمد حاسي عيسى باشا وزير سابق .
 » » السعادة حافظ عفيفي باشا وزير سابق .

وحضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلندا والأملاك
البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند) الذى سيشار اليه فى نصوص هذه
المعاهدة بعبارة « صاحب الجلالة الملك والامبراطور » .

قد أناب عن بريطانيا العظمى وشمال أيرلندا:

سعادة الرايت أونورابل أنتونى إيدن حامل وسام الصليب الحربى ،
وعضو مجلس العموم ووزير جلالته للخارجية .

سعادة الرايت أونورابل جيمس رامزى ماكدونالد عضو مجلس العموم ،
ورئيس المجلس الخاص .

سعادة الرايت أونورابل السير جون سيمون حامل وسام كوكب الهند
من طبقة جراند كوماندر ووسام فيكتوريا من طبقة نايت كوماندر ووسام
الامبراطورية البريطانية - مستشار ملكى وعضو مجلس العموم ووزير
جلالته للداخلية .

سعادة الرايت أونورابل فيكونت هالينماكس حامل وسام ربطة الساق ،
ووسام كوكب الهند من طبقة جراند كوماندر ، ووسام امبراطورية الهند من
طبقة جراند كوماندر - وحامل أختام جلالة الملك .

سعادة السير مايلز ويدريين لامبسون حامل وسام القديسين ميخائيل
وجورج من طبقة نايت كوماندر ، ووسام الحمام من طبقة رفيق ووسام
فيكتوريا من طبقة عضو - المندوب السامى لجلالته فى مصر والسودان .

الذين بعد تبادل وثائق تفويضهم التى تخولهم سلطة كاملة والتى وجدت

صحيحة ومستوفية الشكل قد اتفقوا على ما يأتى :

(المادة الأولى)

انتهى احتلال مصر عسكريا بواسطة قوات صاحب الجلالة الملك والامبراطور

(المادة الثانية)

يقوم من الآن فصاعدا بتمثيل صاحب الجلالة والامبراطور لدى بلاط جلالة ملك مصر و بتمثيل صاحب الجلالة ملك مصر لدى بلاط سان جيمس سفراء معتمدون بالطرق المرعية .

(المادة الثالثة)

تنوى مصر أن تطلب الانضمام إلى عضوية عصبة الأمم . وبما أن حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة تعترف بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة فانها ستؤيد أى طلب تقدمه الحكومة المصرية لدخول عصبة الأمم بالشروط المنصوص عليها في المادة الأولى من عهد العصبة

(المادة الرابعة)

تعتقد مخالفة بين الطرفين المتعاقدين الغرض منها توطيد الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات بينهما.

(المادة الخامسة)

يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بأن لا يتخذ في علاقاته مع البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المخالفة وأن لا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية .

(المادة السادسة)

إذا أفضى خلاف بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة أخرى إلى حالة تنطوى على خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة تبادل الطرفان المتعاقدان الرأى لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقا لأحكام عهد عصبة الأمم أو لأي تعهدات دولية أخرى تكون منطبقة على تلك الحالة .

(المادة السابعة)

إذا اشتبك أحد الطرفين في حرب بالرغم من أحكام المادة السادسة المتقدم ذكرها فإن الطرف الآخر يقوم في الحال بانجاده بصفتة حليفاً، وذلك مع مراعاة أحكام المادة العاشرة الآتى ذكرها .

وتتخصر معاونة صاحب الجلالة ملك مصر ، في حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها ، في أن يقدم إلى صاحب الجلالة الملك والإمبراطور ، داخل حدود الأراضي المصرية ومع مراعاة النظام المصرى للإدارة والتشريع ، جميع التسهيلات والمساعدة التى في وسعه بما في ذلك استخدام موانئه ومطاراته وطرق المواصلات .

وبناء على هذا فإن الحكومة المصرية هى التى لها أن تتخذ جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية بما في ذلك إعلان الأحكام العرفية وإقامة رقابة وافية على الأنباء لجعل هذه التسهيلات والمساعدة فعالة ؛

(المادة الثامنة)

بما أن قنال السويس الذى هو جزء لا يتجزأ من مصر ، هو في نفس الوقت طريق عالمى للمواصلات ، كما هو أيضا طريق أساسى للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية ، فالى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح في حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة ، يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والإمبراطور بأن يضع فى الأراضي المصرية بجوار القنال بالمنطقة المحددة فى ملحق هذه المادة قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القنال ويشمل ملحق هذه المادة تفاصيل الترتيبات الخاصة بتنفيذها . ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال باى حال من الأحوال .

كما أنه لا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .
ومن المتفق عليه أنه إذا اختلف الطرفان المتعاقدان عند نهاية مدة العشرين
سنة المحددة في المادة السادسة عشرة على مسألة ما إذا كان وجود القوات
البريطانية لم يعد ضروريا لأن الجيش المصرى أصبح في حالة يستطيع معها أن
يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة، فإن هذا الخلاف يجوز
عرضه على مجلس عصبة الأمم للفصل فيه طبقا لأحكام عهد العصبة النافذة وقت
توقيع هذه المعاهدة أو على أى شخص أو هيئة للفصل فيه طبقا للإجراءات
التي قد يتفق عليها الطرفان المتعاقدان .

ملحق للمادة الثامنة

١ - من غير إخلال بأحكام المادة السابعة يجب ألا يزيد عدد قوات
صاحب الجلالة الملك والامبراطور التي توجد بقرب القنال على عشرة آلاف
من القوات البرية وأربعمائة طيار من القوات الجوية ومعهم العدد الضروري من
المستخدمين الملحقين بهم للإدارة والأعمال الفنية . ولا يشمل هذا العدد
الموظفين المدنيين كالكتبة والصناع والعمال .

٢ - توزع القوات البريطانية التي توجد بقرب القنال كما يأتي :

(أ) فيما يتعلق بالقوات البرية ، في المعسكر ومنطقة جنيشة على الجانب
الجنوبى الغربى للبحيرة المرة الكبرى .

(ب) وفيما يتعلق بالقوات الجوية ، على مسافة خمسة أميال من سكة حديد
بور سعيد - السويس من القنطرة شمالا إلى ملتقى سكة حديد السويس -
القاهرة ، والسويس - الإسماعيلية جنوبا مع امتداد على خط سكة حديد
الإسماعيلية - القاهرة بحيث يشمل محطة القوات الملكية للطيران بأبى صوير
وما يتبعها من الأرض المعدة لنزول الطائرات والميادين الصالحة التي قد يقتضى الأمر

إنشاءها شرقى القنال لإطلاق النار وإلقاء القنابل من الطائرات .

٣ - يعد في الإمكان المحددة أننا للقوات البريطانية البرية والجوية التي حدد عددها في الفقرة الأولى سألقة الذكر بما في ذلك أربعة آلاف من الموظفين المدنيين (مع خصم ألفين من رجال القوات البرية وسبعمئة من رجال القوات الجوية وأربعمئة وخمسين موظفا مدنيا وهم الذين توجد لهم الآن معدات السكن) ما تحتاج إليه من الأراضي والشكات الثابتة والمستلزمات الفنية بما فيها توفير الماء الذي قد تستلزمه الطوارئ . وتكون الأراضي والمساكن وموارد المياه مطابقة للنظم الحديثة . وفضلا عن ذلك تقدم للجنود وسائل الراحة المعقولة مع مراعاة طبيعة هذه الجهات وذلك بغرس الأشجار وإنشاء الحدائق وميادين الألعاب الخ . وبعد موقع لإقامة مخيم للنقاهاة على ساحل البحر الأبيض المتوسط .

٤ - تقدم الحكومة المصرية الأراضي ، وتنشئ المساكن وموارد المياه ووسائل الراحة ومخيم النقاهاة المشار إليها في الفقرة السابقة باعتبارها ضرورية علاوة على ما هو موجود منها الآن في تلك الجهات وذلك على نفقتها الخاصة ، على أن تساهم حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة بدفع ما يأتي :

(١) المبلغ الذي أنفقته الحكومة المصرية فعلا قبل سنة ١٩١٤ في إقامة ثكنات جديدة أنشئت لتحل محل ثكنات قصر النيل في القاهرة .

(٢) تكاليف ربح الثكنات والمستلزمات الفنية للقوات البرية .

على أن يدفع أول هذين المبلغين في الوقت المحدد بالفقرة الثامنة الآتى ذكرها لانسحاب القوات البريطانية من القاهرة . ويدفع المبلغ الآخر في الوقت المعين لانسحاب القوات البريطانية من الاسكندرية طبقا للفقرة الثامنة عشرة الآتى ذكرها . وللحكومة المصرية أن تتقاضى إيجارا مناسباً نظير استعمال

المساكن المعدة لإقامة المستخدمين المدنيين ويتفق على قيمة الإيجار بين حكومة صاحب الجلالة والحكومة المصرية .

٥ - بمجرد نفاذ هذه المعاهدة تعين كل من الحكومتين فوراً شخصين أو أكثر تتألف منهم لجنة يعهد إليها بجميع المسائل المرتبطة بتنفيذ هذه الأعمال من وقت البدء فيها إلى حين تمامها وتقبل مشروعات التصميمات ورسومها التخطيطية (الكروكية) والمواصفات التي يقدمها ممثلو حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بشرط أن تكون معقولة وأن لا تتجاوز مدى التزامات الحكومة المصرية الواردة في الفقرة الرابعة. ويجب أن يقر ممثلو كل من الحكومتين في هذه اللجنة التصميمات والمواصفات الخاصة بكل عمل تقوم به الحكومة المصرية قبل البدء فيه. ويكون اكل عضو في هذه اللجنة وكذلك لقواد القوات البريطانية أو ممثلهم حق فحص الأعمال في جميع أدوار إنشائها، كما يجوز لممثل المملكة المتحدة من أعضاء اللجنة تقديم مقترحات بشأن طريقة تنفيذ العمل ، ولهم أيضاً حق اقتراح تعديل التصميمات والمواصفات أو تغييرها في أى وقت أثناء سير العمل . وتنفذ المقترحات والمشروعات التي يقدمها ممثلو المملكة المتحدة في اللجنة بشرط أن تكون معقولة وأن لا تتجاوز مدى التزامات الحكومة المصرية الواردة في الفقرة الرابعة. وفيما يتعلق بالآلات وغيرها من المهمات، حيث يكون لوحدة الطراز أهميتها، قد اتفق على أن تكون المهمات التي تشتري وتركب من الطراز المقرر والمستعمل عادة في الجيش البريطاني. ومن المفهوم طبعاً أنه يجوز لحكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة أن تقوم على نفقتها الخاصة ، بعد استعمال القوات البريطانية لهذه الشكاكات والمساكن ، بإدخال التحسينات والتغيرات وإنشاء مبان جديدة في المنطقة المحددة في الفقرة الثانية السالف ذكرها .

٦ - تحقيقاً لبرنامج الحكومة المصرية في تحسين الطرق ومواصلات السكك الحديدية في القطر المصري وإبلاغ وسائل المواصلات فيها مستوى حاجات الفنون الحربية الحديثة مستولى الحكومة المصرية إنشاء الطرق والكبارى والسكك الحديدية المينة بعد وصيانتها :

(١) الطرق :

(١) بين الاسماعيلية والإسكندرية عن طريق التل الكبير والزقازيق وزفتى وطنطا وكفر الزيات ودمهور .

(٢) بين الإسماعيلية والقاهرة عن طريق التل الكبير ومنه يستمر على ترعة المياه الحلوة إلى هليوبوليس .

(٣) بين بور سعيد والإسماعيلية فالسويس .

(٤) مواصلة بين الطرف الجنوبي للبحيرة المرة الكبرى والطريق الممتد من القاهرة إلى السويس على مسافة خمسة عشر ميلاً تقريباً غربى السويس .
ولإبلاغ هذه الطرق المستوى العام للطرق الجيدة الصالحة لحركة المرور العامة سيكون عرضها عشرين قدماً ويكون لها تحويلات حول القرى الخ .
وتنشأ من واد من شأنها أن تجعلها صالحة دائماً للانتفاع بها في الأغراض الحربية . وأن تنشأ بحسب ترتيب أهميتها سالف الذكر . وأن تطابق المواصفات الفنية المينة بعد وهي المواصفات المعتادة للطرق الجيدة الصالحة لحركة المرور العام .

وتكون الكبارى والطرق صالحة لتحمل صفيين كاملين من سيارات النقل الميكانيكى الثقيلة ذات الأربع عجلات ، أو ذات الست عجلات أو من الدبابات المتوسطة الحجم . فقيماً يتعلق بالسيارات ذات العجلات الأربع يكون البعد بين الدنجل الأمامي لأية سيارة ، وبين الدنجل الخلفى للسيارة التى أمامها

عشرين قدما ويكون الثقل على كل دنجل خلفي أربعة عشر طنا وعلى كل دنجل أمامي ستة أطنان وتكون المسافة بين الدنجلين ثمانى عشر قدما، وفيما يتعلق بالسيارات ذات العجلات الست، تكون المسافة بين الدنجل الأمامي لكل سيارة منها وبين الدنجل الخلفي للسيارة التي أمامها عشرين قدما والمسافة بين الدنجل الخلفي والدنجل الأوسط أربع أقدام، وبين الدنجل الأوسط والدنجل الأمامي ثلاثة عشر قدما ويكون الثقل على كل من الدنجلين الخلفي والأوسط ٨١ طنًا وعلى كل دنجل أمامي أربعة أطنان أما الدبابات فتقدر باعتبار أن وزنها ١٩٢٥ طنًا وطولها الكلى خمس وعشرون قدما والبعد بين مقدم إحداها ومؤخر السابقة لها رأسا ثلاث أقدام ويكون ثقل الـ ١٩٢٥ طنًا محملا على شريطين يرتكزان على مسطح قدرة ثلاثة عشر قدما من الطريق أو الكوبرى .

(ب) السكك الحديدية :

(١) تزداد تسهيلات السكك الحديدية في منطقة القنال وتحسن لاسد حاجة القوات بعد زيادتها في تلك المنطقة ولتسهيل سرعة نقل الرجال والمدافع والعجلات والمهمات بالقطارات وفقا لما تقتضيه حاجة الجيوش الحديثة . ويرخص بموجب هذا الحكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بأن تنشىء على نفقتها الخاصة ماقد تقتضيه حاجات القوات البريطانية في المستقبل من الإضافات والتعديلات على السكك الحديدية . فإذا مست هذه الإضافات أو التعديلات الخطوط الحديدية المستعملة للنقل العام وجب الحصول على إذن بذلك من الحكومة المصرية .

(٢) يجعل الخط بين الزقازيق وطنطا مزدوجا .

(٣) يحسن الخط بين الإسكندرية ومرسى مطروح ويجعل دائما .

٧ - فضلا عن الطرق المبنية في الفقرة السادسة (١) السالف ذكرها ،
وللاغراض ذاتها ستشبه الحكومة المصرية الطرق المبنية بعد وتقوم بصيانتها .
(١) الطريق من القاهرة بمحاذاة النيل جنوبا إلى قنا وقوص .

(٢) من قوص إلى القصير .

(٣) من قنا إلى الغردقة .

وستنشأ هذه الطرق والكبارى التي تقام عليها وفق المستوى المبين في الفقرة
السادسة السالف ذكرها .

وقد لا يتيسر إنشاء الطرق المشار إليها في هذه الفقرة والطرق المبنية في
الفقرة السادسة في وقت واحد ، ولكنها ستنشأ في أقرب وقت مستطاع .

٨ - وحينما تتم الأماكن المشار إليها في الفقرة الرابعة على ما يرضى الطرفين
المتعاقدين (ولا تدخل في ذلك المساكن الخاصة بالقوات التي ستبقى مؤقتا
بالإسكندرية طبقا للفقرة الثامنة عشرة الآتى ذكرها) ويتم الأعمال المشار إليها
في الفقرة السادسة السالف ذكرها (عدد السكك الحديدية المبنية في الشطرين
٢ و ٣ من الجزء « ب » من تلك الفقرة) تنسحب القوات البريطانية الموجودة
في أنحاء القطر المصرى ، غير الجهات الواقعة في منطقة القنال والمبينة في الفقرة
الثانية السالف ذكرها ، مع استثناء القوات الباقية مؤقتا بالإسكندرية ، وتبقى
الأراضي والثكنات ومنازل الطائرات البرية ومراسى الطائرات البحرية
والأبنية التي تشغلها القوات وتسلم إلى الحكومة المصرية إلا ما قد يكون منها
ملكا للأفراد .

٩ - أى خلاف في الرأى بين الحكومتين في تنفيذ الفقرات (٣ و ٤ و ٥
و ٦ و ٧ و ٨) السالف ذكرها يعرض للفصل فيه على لجنة تحكيم مؤلفة من
ثلاثة أعضاء تعين كل من الحكومتين عضوا منهم ويعين الثالث بالاتفاق بين
الحكومتين ، ويكون قرار اللجنة نهائيا .

١٠ - تحقيقا لحسن تدريب الجنود البريطانية قد اتفق على إعداد المناطق المحددة بعد لتدريبها . ويجرى التدريب في المنطقتين (١) و (ب) طول السنة ، وتكون المنطقة (ج) للمناورات السنوية خلال شهرى فبراير ومارس :

(١) غربى القنال من القنطرة شمالا إلى خط سكة حديد السويس — القاهرة جنوبا (بما فى ذلك الخط المذكور) وإلى خط طول ٣٠° ٣١' شرقا بحيث تستبعد كل الأراضى المنزرعة .
(ب) شرقى القنال ، حسب الحاجة .

(ج) امتداد المنطقة (١) جنوبا إلى خط العرض الشمالى ٢٩° ٤٢' ومن ثم الجنوب الشرقى إلى ملتقى خط العرض الشمالى ٢٩° ٣٠' بخط الطول الشرقى ٣١° ٤٤' ومن هذه المنطقة شرقا على إمتداد خط العرض الشمالى ٣٠° ٢٩' ومساحات المناطق المسار إليها فياسبق مينة على الخريطة الملحقة بالمعاهدة .
(مقياس رسم ١ : ٥٠٠.٠٠٠) .

١١ - تمنع الحكومة المصرية الطيران فوق الأراضى الواقعة على جانبي قنال السويس وعلى مسافة عشرين كيلو مترا منه إلا ما كان بقصد العبور من الشرق إلى الغرب وبالعكس فى ممر عرضه عشرة كيلو مترات عند القنطرة ما لم تتفق الحكومتان على غير ذلك ، على أن هذا المنع لا يسرى على قوات الطرفين المتعاقدين ولا على هيئات الطيران المصرية الصميمة ولا على هيئات الطيران التى تتبع تبعية حقيقية أى جزء من أجزاء مجموعة الأمم التى تتكون منها الدول البريطانية وتعمل تحت ساطة الحكومة المصرية .

١٢ - تقدم الحكومة المصرية عند الضرورة وسائل المواصلات المعقولة للوصول من وإلى الجهات التى توجد فيها القوات البريطانية . كما أنها تقدم ببور سعيد والسويس التسهيلات الضرورية لتفريغ المهمات الحربية والمؤن

اللازمة للقوات البريطانية وخزنها، ومن هذه التسهيلات إبقاء ثلة صغيرة بريطانية في هاتين الميناءين لتسلم وحراسة هذه المهمات والمؤن عند مرورها .

١٣ - نظرا لأن سرعة الطيران الحديث وسعة مداه تقتضيان استخدام مساحات واسعة لحسن تدريب القوات الجوية فإن الحكومة المصرية تأذن للقوات الجوية البريطانية في الطيران حيثما ترى ضرورة لذلك من أجل التدريب ويكون لقوات الطيران المصرية مثل هذه المعاملة في الأراضي البريطانية.

١٤ - نظرا لأن سلامة الطيران تتوقف على إعداد كثير من الأماكن لنزول الطائرات فإن الحكومة المصرية ستبني وتيسر على الدوام المنازل والمراسي الصالحة لنزول الطائرات البرية والبحرية في الأراضي والمياه المصرية. وستحقق الحكومة المصرية أى طلب يقدم من القوات البريطانية لإعداد المنازل والمراسي الإضافية التي تدل التجربة على ضرورتها لجعل العدد كافيا لحاجات الحليفيين .

١٥ - تأذن الحكومة المصرية للقوات الجوية البريطانية في استخدام منازل الطائرات البرية ومراسي الطائرات البحرية السالفة الذكر وفي إرسال مقادير من الوقود والمهمات إلى البعض منها لخبزها في سقائف تقام عليها لهذا الغرض وفي القيام في أحوال الاستعجال بأى عمل قد تقتضيه سلامة الطائرات .

١٦ - تمنح الحكومة المصرية جميع التسهيلات اللازمة لمرور مستخدمي القوات البريطانية والطائرات والمهمات من وإلى منازل الطائرات البرية ومراسي الطائرات البحرية السالفة الذكر وتمنح مثل هذه التسهيلات لموظفي القوات المصرية ، وطائراتها ومهمات في القواعد الجوية للقوات البريطانية .

١٧ - تكون للسلطات الحربية البريطانية حرية استئذان الحكومة المصرية في إرسال جماعات من الضباط يرتدون الملابس الملكية إلى الصحراء الغربية لدراسة الأرض ورسم الخطط الحربية، ولا يرفض هذا الاذن دون مبرر معقول .

٨ - يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والامبراطور في إبقاء وحدات من قواته في الاسكندرية ، أو على مقربة منها ، لمدة لا تتجاوز ثمانى سنوات من تاريخ نفاذ هذه المعاهدة وهى المدة التقريبية التى اعتبرها الطرفان المتعاقدان ضرورية لما يأتى :

(ا) لآتمام بناء الشكنات فى منطقة القنال نهائيا .

(ب) لتحسين الطرق الآتية :

١ - الطريق بين القاهرة والسويس .

٢ - بين القاهرة والاسكندرية عن طريق الجيزة والصحراء .

٣ - بين الاسكندرية ومرسى مطروح .

وذلك للوصول بها إلى المستوى المبين فى جزء (ا) من الفقرة السادسة .

(ج) تحسين السكك الحديدية بين الإسماعيلية والاسكندرية وبين الاسكندرية ومرسى مطروح كما أشير إلى ذلك فى الشطرين ٢ و ٣ من الجزء (ب) من الفقرة السادسة .

وتتم الحكومة المصرية العمل المبين فى الشطرات (ا) و (ب) و (ج) السالفة الذكر قبل انقضاء مدة الثانى سنوات المذكورة آنفا وستتولى الحكومة المصرية طبعا صيانة الطرق ووسائل المواصلات المذكورة فيما تقدم .

١٩ - تظل القوات البريطانية الموجودة فى القاهرة أو بجوارها إلى وقت إنسحابها طبقا لنص الفقرة الثامنة السالف ذكرها كما تظل القوات البريطانية الموجودة فى الاسكندرية أو بجوارها إلى نهاية الوقت المحدد فى الفقرة الثامنة عشرة السالف ذكرها متمتعة بالتسهيلات التى لها الآن .

(المادة التاسعة)

يحدد باتفاق خاص يبرم بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ما تتمتع به ، من إعفاء وميزات في المسائل القضائية والمالية ، قوات صاحب الجلالة الملك والامبراطور التي تكون موجودة في مصر طبقا لأحكام هذه المعاهدة .

(المادة العاشرة)

ليس في أحكام هذه المعاهدة ما يمس ، أو ما يقصد به أن يمس بأي حال من الأحوال ، الحقوق والالتزامات المترتبة أو التي قد تترتب لأحد الطرفين المتعاقدين أو عليه بمقتضى عهد عصبة الأمم أو ميثاق منع الحرب الموقع عليه بباريس في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨ .

(المادة الحادية عشرة)

١ - مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يوليه سنة ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن إدارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين ويواصل الحاكم العام ، بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين ، مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين .

والطرفان المتعاقدان متفقان على أن الغاية الأولى لادرائهما في السودان يجب أن تكون رفاهية السودانيين .

وليس في نصوص هذه المادة أى مساس بمسألة السيادة على السودان .

٢ - وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين في السودان وترقيتهم مخولة للحاكم العام الذى يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين في الوظائف الجديدة التى لا يتوفر لها سودانيون أكفاء .

٣ - يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلا عن الجنود السودانيين .

٤ - تكون هجرة المصريين إلى السودان خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام .

٥ - لا يكون هناك تمييز في السودان بين الرعايا البريطانيين وبين الرعايا المصريين في شئون التجارة والمهاجرة أو في الملكية .

٦ - اتفق الطرفان المتعاقدان على الأحكام الواردة في ملحق هذه المادة فيما يتعلق بالطريقة التي تصبح بها الاتفاقات الدولية سارية في السودان .
(ملحق للمادة الحادية عشرة)

مالم ، وإلى أن يتفق الطرفان المتعاقدان على غير ما يأتى ، تطبقا للفقرة الأولى من هذه المادة ، يتعين أن يكون المبدأ العام الذى يراعيانه فى المستقبل بالنسبة للاتفاقات الدولية ، هو أنه لا تنطبق على السودان إلا بعمل مشترك تقوم به حكومة المملكة المتحدة وحكومة مصر وأن مثل هذا العمل المشترك يكون لازما كذلك إذا أريد إنهاء اشتراك السودان فى اتفاق دولى منطبق عليه .

والاتفاقات التى يراد سريانها فى السودان تكون على العموم اتفاقات ذات صفة فنية أو إنسانية . ومثل هذه الاتفاقات تكا . تشمل على الدوام حكما خاصا بالانضمام إليها فيما بعد ، وفى مثل هذه الأحوال تتبع هذه الطريقة لجعل الاتفاق ساريا فى السودان ويجرى الانضمام بوثيقة مشتركة يوقعها عن مصر وعن المملكة المتحدة ، كل فيما يخصه ، شخصان مفوضان فى ذلك تفويضا صحيحا . وتكون طريقة إيداع وثيقة الانضمام فى كل حالة موضع اتفاق بين الحكومتين .

وفي حالة ما إذا أُريد أن يطبق على السودان اتفاق لا يحتوى على نص خاص بالانضمام تكون طريقة تحقيق ذلك موضع تشاور واتفاق بين الحكومتين . وإذا كان السودان بالفعل طرفا في اتفاق ، وأريد إنهاء اشتراكه فيه ، فتشترك المملكة المتحدة ومصر في إصدار الاعلان اللازم لهذا الإنهاء . ومن المتفق عليه أن اشتراك السودان في اتفاق ما ، أو إنهاء ذلك الاشتراك ، لا يكونان إلا بعمل مشترك يجرى خصيصا بالنسبة للسودان ، ولا يترتبان على مجرد كون المملكة المتحدة ومصر طرفان في الاتفاق ، ولا على نقضهما لهذا الاتفاق .

وفي المؤتمرات الدولية التي تجرى فيها المفاوضات في مثل هذه الاتفاقات يكون المندوبان المصري والبريطاني بطبيعة الحال على اتصال دائم بالنسبة لأى إجراء قد يتفقان على أنه مرغوب فيه لصالح السودان .

(المادة الثانية عشرة)

يعترف صاحب الجلالة الملك والإمبراطور بأن المسؤولية عن أرواح الأجانب وأموالهم في مصر هي من خصائص الحكومة المصرية دون سواها وهي التي تتولى تنفيذ واجباتها في هذا الصدد .

(المادة الثالثة عشرة)

يعترف صاحب الجلالة الملك والإمبراطور بأن نظام الإمتيازات القائم بمصر الآن لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة . ويرغب صاحب الجلالة ملك مصر في إلغاء هذا النظام دون إبطاء . وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على الترتيبات الواردة بهذا الشأن في ملحق هذه المادة .

(ملحق للمادة الثالثة عشرة)

١ - إن الأغراض التي ترمى إليها التدابير الواردة في هذا الملحق هي :
(أ) الوصول على وجه السرعة إلى إلغاء الامتيازات في مصر وما يتبع ذلك
حتمًا من إلغاء الفيود الحالية التي تقيد السيادة المصرية في مسألة سريان التشريع
المصري (بما في ذلك التشريع المالي) على الأجانب .
(ب) إقامة نظام انتقال لمدة معقولة تحدد ولا تطول بغير مبرر . وفي حدود
تلك المدة تبقى المحاكم المختلطة وتباشر الاختصاصات المخولة الآن للمحاكم القنصلية
فضلاً عن اختصاصها الحالي .
وفي نهاية فترة الانتقال هذه تكون الحكومة المصرية حرة في الاستغناء
المحاكم المختلطة .

٢ - تحصل الحكومة المصرية كخطوة أولى في أقرب وقت مستطاع بالدول
ذات الامتيازات بقصد (أ) إلغاء كل قيد يقيد التشريع المصري على الأجانب
و (ب) إقامة نظام انتقال للمحاكم المختلطة كما هو وارد في الشطر (ب) من
الفقرة الأولى سالفة الذكر .

٣ - إن حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بصفتها دولة من ذوات
الامتيازات وبصفتها حليفة لمصر ، لا تعارض بتاتا في التدابير المشار إليها في الفقرة
السابقة وستعاون ! تعاوناً فعلياً مع الحكومة المصرية في تحقيق هذه التدابير
باستعمال كامل نفوذها لدى الدول ذوات الامتيازات في مصر .

٤ - من المتفق عليه أنه في حالة ما إذا وجد أنه من المستحيل تحقيق التدابير
المشار إليها في الفقرة الثانية فإن الحكومة المصرية تحتفظ بحقوقها كاملة غير
منقوصة إزاء نطاء الامتيازات بما فيه المحاكم المختلطة .

٥ - من المتفق عليه أن الشطرة (١) من الفقرة الثانية لا تعنى فقط أن موافقة الدول ذوات الامتيازات لن تكون ضرورية لسريان التشريع المصرى على رعاياها ، ولكنها تعنى أيضا انتهاء الاختصاص التشريعى الحالى الذى تبأه المحاكم المختلطة بالنسبة لتطبيق التشريع المصرى على الأجانب . ويتبع ذلك أن لا يكون للمحاكم المختلطة فى سلطتها القضائية أن تقضى فى صلاحية سريان قانون أو مرسوم مصرى طبقه البرلمان المصرى أو الحكومة المصرية على الأجانب .

٦ - يصرح صاحب الجلالة ملك مصر بمقتضى هذا أن أى تشريع مصرى يطبق على الأجانب لن يتنافى مع المبادئ المعمول بها على وجه العموم فى التشريع الحديث ، وأنه فيما يتعلق بالتشريع المالى على الخصوص فإن هذا التشريع لن يتضمن تمييزا مجحفا بالأجانب بما فى ذلك الشركات الأجنبية .

٧ - لما كان من المعمول به فى أكثر البلاد أن يطبق على الأجانب قانون جنسيتهم فى مسائل الأحوال الشخصية ، فسينظر بعين الاعتبار إلى أنه من المرغوب فيه أن يستثنى من نقل الاختصاص — على الأقل فى البداية — مسائل الأحوال الشخصية الخاصة برعايا الدول الممتازة التى ترغب فى أن تستمر محاكمها القنصلية فى مباشرة هذا الاختصاص .

٨ .. سيقضى نظام الانتقال الذى يوضع للمحاكم المختلطة ونقل الاختصاص الحالى للمحاكم القنصلية إليها (الأمر الذى سيكون بطبيعة الحال خاضعا لأحكام الاتفاق الخاص المشار إليه فى المادة التاسعة) إعادة النظر فى القوانين الحالية الخاصة بتكوين المحاكم المختلطة واختصاصها بما فى ذلك إعداد وإصدار قانون جديد لتحقيق الجنايات .

ومن المفهوم أن إعادة النظر هذه ، ستتضمن في ذاتها المسائل الآتية :
(١) تعريف كلمة « أجنبي » بصدد الاختصاص المقبل للمحاكم المختلطة.
(٢) زيادة عدد موظفي المحاكم والنيابات المختلطة بما يقتضيه التوسيع المقترح لاختصاصها .

(٣) الإجراءات المتعلقة بمسائل العنف أو تخفيف عقوبة الأحكام الصادرة على الأجانب والإجراءات المتعلقة بتنفيذ عقوبة الإعدام الصادرة عليهم .

(المادة الرابعة عشرة)

تلقى المعاهدة الحالية جميع الاتفاقات أو الوثائق القائمة التي يكون استمرار بقائها منافيا لأحكام هذه المعاهدة . ويجب أن يعد ، باتفاق الطرفين المتعاقدين ، إذا طلب أحدهما ذلك ، بيان بالاتفاقات والوثائق الملغاة ، وذلك في مدى ستة أشهر من نفاذ هذه المعاهدة .

(المادة الخامسة عشرة)

اتفق الطرفان المتعاقدان على أن أي خلاف ينشأ بينهما بصدد تطبيق أحكام المعاهدة الحالية أو تفسيرها ، ولا يتسنى لهما تسويته بالمفاوضات بينهما مباشرة ، يعالج بمقتضى أحكام عهد عصبة الأمم .

(المادة السادسة عشرة)

يدخل الطرفان المتعاقدان في مفاوضات ، بناء على طلب أي منهما في أي وقت بعد انقضاء مدة عشرين سنة على تنفيذ هذه المعاهدة ، وذلك بقصد إعادة النظر بالاتفاق بينهما في نصوص المعاهدة بما يلائم الظروف السائدة حينذاك . فإذا لم يستطع الطرفان المتعاقدان الاتفاق على نصوص المعاهدة التي أعيد نظرها ، يحال الخلاف إلى مجلس عصبة الأمم للفصل فيه طبقاً لأحكام عهد العصبة النافذ وقت توقيع هذه المعاهدة أو إلى أي شخص أو

هيئة للفصل فيه طبقا للإجراءات التى يتفق عليها الطرفان المتعاقدان .
ومن المتفق عليه أن أى تغيير فى المعاهدة عند إعادة نظرها يكفل استمرار
التحالف بين الطرفين المتعاقدين طبقا للمبادئ التى تنطوى عليها المواد
(٤ و ٥ و ٦ و ٧) .

ومع ذلك ، وفى أى وقت بعد انقضاء مدة عشر سنوات على تنفيذ
المعاهدة يمكن الدخول فى مفاوضات برضا الطرفين المتعاقدين بقصد إعادة
النظر فيها كما سبق بيانه .

(المادة السابعة عشرة)

يصدق على المعاهدة الحالية . ويتبادل التصديق عليها فى القاهرة فى أقرب
وقت ممكن . ويبدأ تنفيذها من تاريخ تبادل التصديق عليها وعندئذ تسجل
لدى السكرتير العام لعصبة الأمم .

وإقرارا بما تقدم وقع المفوضون السابق ذكرهم هذه المعاهدة ووضعوا
أختامهم عليها .

وتحررت فى لندن من صورتين فى اليوم السادس والعشرين من شهر
أغسطس سنة ١٩٣٦ .

(توقيعات)

محضر متفق عليه

يرغب وفد المملكة المتحدة والوفد المصرى ، أن يسجلا عند توقيع
المعاهدة فى محضر ما اتفقا عليه من تفسير لبعض نصوص معاهدة التحالف
وفى ما يلى بيان هذه التفسيرات :

١ - من المفهوم طبعاً أن التسهيلات المنصوص عليها فى المادة السابعة
التي تقدم إلى صاحب الجلالة الملك والإمبراطور تشمل إرسال قوات أو
إمدادات بريطانية فى الحالات المعينة بتلك المادة .

٢ - من المفهوم أنه كنتيجة لأحكام المادة السادسة تتبادل الحكومتان المشورة في حالة خطر قطع العلاقات .

وعليه في حالة قيام ضرورة دولية مفاجئة يخشى خطرها يعمل بمبدأ التشاور المتبادل نفسه .

٣ - تشمل « طرق المواصلات » المشار إليها في الجملة الثانية من المادة السابعة المواصلات الإخبارية (الأسلاك البحرية والتلغرافات والتليفونات واللاسلكي) .

٤ - تشمل الإجراءات الحربية والإدارية والتشريعية الوارد ذكرها في الجملة الثالثة من المادة السابعة الإجراءات التي بموجبها تراعى الحكومة المصرية في استعمال حقها بالنسبة لمواصلات الراديو الكهربائي مستلزمات محطات التلغراف اللاسلكي التابعة للقوات البريطانية في مصر، وتواصل العمل مع السلطات البريطانية لمنع أى تدخل بين موجات محطات التلغراف اللاسلكي البريطانية وبين موجات المحطات المصرية كما تشمل الإجراءات التي تكفل الرقابة الفعالة على جميع وسائل المواصلات المشار إليها في تلك المادة .

٥ - يراد بكلمتي « منطقة جنيفة » الواردتين في الفقرة الثانية (١) من ملحق المادة الثامنة امتداد شاطئ البحيرة المرة الكبرى من نقطة تبعد ثلاثة كيلومترات شمال محطة جنيفة إلى نقطة تبعد ثلاثة كيلو مترات جنوب شرق محطة فايد بعرض ثلاثة كيلو مترات من شاطئ البحيرة .

٦ - من المتفق عليه بالنسبة إلى الشطرة (ب) من الفقرة الثانية من ملحق المادة الثامنة أن تحدد بالضبط وفي أقرب وقت مستطاع الأماكن التي ستحل بها القوات الجوية بالمنطقة المشار إليها هناك .

وينقل كذلك إلى هذه المنطقة مستودع قوات الطيران الملكية الموجودة الآن بأبي قير على ألا يتأخر ذلك عن تاريخ انسحاب القوات البريطانية من القاهرة طبقا للفقرة الثامنة .

٧ - من المتفق عليه بالنسبة للفقرة الثالثة من ملحق المادة الثامنة :

(أ) أن تشمل أبنية الشكنات البريطانية أماكن للمتزوجين من الضباط ولنسبة معينة من الرتب الأخرى .

(ب) أنه وإن كان لا يمكن الآن تحديد موقع مخيم النقاهاة تحديدا نهائيا إلا أن العريش قد تصلح لهذا الغرض .

(ج) أن الحكومة المصرية جريا على الخطة التي سلكتها فلا لمصلحة سكان تلك المناطق ستتخذ جميع التدابير الصحية الممكنة لمكافحة المalarيا في الجهات المجاورة للمناطق التي توجد بها القوات البريطانية .

٨ - من المتفق عليه بالنسبة للفقرة السادسة من ملحق المادة الثامنة أنه فيما يتعلق بالطريق رقم (٣) إذا لم تستطع الحكومة المصرية الاتفاق مع شركة قناة السويس على استخدام القوات البريطانية والمصرية لهذا الطريق وإصلاح الأجزاء التي لم تصل بعد إلى مستوى الأجزاء الأخرى إلى أن تفي بالشروط المبينة في الفقرة السادسة ، فإن الحكومة المصرية ستنشئ طريقا جديدا يصل بين هذه الأماكن .

٩ - من المتفق عليه بالنسبة للفقرة الثانية عشرة من ملحق المادة الثامنة أن يقتصر عدد أفراد الة المشار إليها على الحد الأدنى بالضبط لاستلام هذه المهات وحراستها .

١٠ - من المتفق عليه بالنسبة للفقرة الثالثة عشرة من ملحق المادة الثامنة أن الطيران سيكون لأغراض التدريب على أن يكون في الغالب فوق

المناطق الصحراوية ولا يكون فوق المناطق المسكونة إلا حين تقتضى الضرورة ذلك .

١١ - من المتفق عليه طبعاً فيما يتعلق بالفقرة الثانية من المذكرة المصرية الخاصة بالمسائل العسكرية ، أن الحكومة المصرية هي التي تدفع نفقات البعثة العسكرية ، وأن كلمتي « التدريب الصحيح » الواردتين في هذه الفقرة تشملان التدريب في الكليات والمعاهد الحربية البريطانية .

١٢ - لا تنطبق الفقرة الثانية من المذكرة الخاصة بالمسائل العسكرية إلا على الأشخاص الذين يكرنون بالفعل في ذلك الوقت من أفراد القوات المصرية المسلحة .

١٣ - يراد بكلمة « المعدات » الواردة بالفقرة الثالثة من المذكرة المصرية الخاصة بالمسائل العسكرية كل المهمات التي يحسن بالقوات التي تعمل معها أن تتخذها من صنف واحد . ولا تشمل الملابس ولا المنتجات المحلية .

١٤ - من المتفق عليه بالإشارة إلى الفقرة الأولى من المادة الحادية عشرة أن يقدم الحاكم العام إلى حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة وإلى الحكومة المصرية تقريراً سنوياً عن إدارة السوادن ، وأن يبلغ التشريع السوداني إلى رئيس مجلس الوزراء المصري مباشرة .

١٥ - من المتفق عليه ، بالإشارة إلى الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة و أنه بينما يكون تعيين الرعايا المصريين في وظائف السودان الرسمية خاضعاً بالضرورة لعدد ، الوظائف المناسبة الخالية ووقت خلوها ومؤهلات المرشحين المتقدمين لها ، فإن أحكام تلك الفقرة تسرى فوراً بمجرد نفاذ المعاهدة وتكون ترقية الموظفين في حكومة السودان إلى أية درجة كانت بدون مراعاة للجنسية ، وذلك بالاختيار تبعاً للجدارة الشخصية .

ومن المفهوم أيضاً أن هذه النصوص لا تمنع الحاكم العام من أن يعين أحياناً في بعض الوظائف الخاصة اشخاصاً من جنسيات أخرى ، إذ لم يتسبر وجود

ذرى المؤهلات من الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين أو من السودانيين .
١٦ .. من المتفق عليه فيما يتعلق بالفقرة الثالثة من المادة الحادية عشرة أنه
نظراً لأن الحكومة المصرية ترغب فى إرسال جنود إلى السودان فإن الحاكم
العام سيبادر بالنظر فى أمر عدد الجنود المصرية اللازمة للخدمة فى السودان
والأماكن التى يقيمون فيها والشركات اللازمة لهم ، وسترسل الحكومة المصرية
فوراً بمجرد نفاذ المعاهدة ضابطاً مصر با عظماً يستطيع الحاكم العام استشارته
فى هذه الأمور .

١٧ - بما أنه قد تم الاتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة صاحب الجلالة
فى المملكة المتحدة على أن مسألة الدين المستحق لمصر على السودان ، والمسائل المالية
الأخرى المتعلقة بها تبحث بين وزارة المالية المصرية ووزارة المالية بالمملكة المتحدة ،
وبما أن هذا البحث قد ابتدأ بالفعل ، فقد رؤى أنه ليس من الضروري أى تنضم من
المعاهدة أى نص خاص بهذه المسألة .

١٨ - من المتفق عليه بالنسبة للفقرة السادسة من ملحق المادة الثالثة عشرة
أن المسائل التى ينطوى عليها هذا التصريح لا تخضع لقضاء أى محكمة فى مصر .
وقع هذا المحضر من نسختين فى لندن فى اليوم السادس والعشرين من
أغسطس سنة ١٩٣٦ .

(توقيع) أنتونى ايدن
(توقيع) مصطفى النحاس

(٥) مذكرات لندن

فى ١٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

المذكوره الأولى

من حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا إلى سعادة المستر ايدن

تحريراً فى لندن ٢٦ أغسطس ١٩٣٦

سيدى

بالإشارة إلى المادة الثانية من المعاهدة التى وقعناها اليوم أتشرف بأبلاغكم أنه نظراً لأن حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا والأملاك البريطانية وراء البحار وإمبراطور الهند سيكون أول ملك أجنبي يمثل في مصر سفير فإن السفراء البريطانيين سيعتبرون ذوى أقدمية على باقى الممثلين السياسيين المعتمدين لدى بلاط صاحب الجلالة ملك مصر .

وتكون محتويات هذه المذكرة خاضعة لإعادة النظر فى الوقت وبالشروط المنصوص عليها فى المادة السادسة عشرة من المعاهدة . وتفضلوا الخ .
(توقيع) مصطفى النحاس

المذكرة الثانية

من حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا إلى سعادة المستر إيدن
تحريراً فى لندن ٢٦ أغسطس سنة ١٩٠٦

سيدى

بالإشارة إلى المادة الثانية عشرة من المعاهدة التى وقعناها اليوم ، أتشرف بأبلاغكم أن الحكومة المصرية تنوى إلغاء إداره الأمن العام الأوربية فوراً ، ولكنها ستستبقى لمدة خمس سنوات من نفاذ المعاهدة عنصراً أورياً معيناً فى بوليس المدن ويبقى هذا البوليس فى المدة المذكورة تحت إمرة ضباط بريطانيين . وتسهيلاً لإحلال موظفين مصريين بالتدريب محل العنصر الأوربى المذكور مما يضمن انسجام العمل فى هيئة البوليس ، تنوى الحكومة المصرية أن تستغنى كل عام عن خدمة خمس موظفى البوليس الأوربى .

وستفضل الحكومة المصرية على العموم بالنظر لمعاهدة الصداقة والتحالف التى وقعناها اليوم الرعايا البريطانيين الخائزين للمؤهلات المطلوبة عندما تستخدم خبراء من الأجانب . وتفضلوا الخ

(توقيع) مصطفى النحاس

المذكرة الثالثة

من حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا إلى سعادة المستر إيدن

تحريرا في لندن في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

سيدى

أريد أن أسجل هنا مسائل معينة أخرى تم التناهم عايمها وتتصل بالشؤون العسكرية في معاهدة التحالف التي وقعناها اليوم :

١ - يسحب الموظفون البريطانيون من الجيش المصرى وتلقى وظائف المفتش العام والموظفين التابعين له .

٢ - نظرا لأن الحكومة المصرية ترغب فى استكمال تدريب الجيش المصرى بما فيه سلاح الطيران ، وتنوى مصلحة المحالفة التى تم عقدها أن تختار المدرسين الاجانب الذين قد ترى حاجة إليهم من بين الرعايا البريطانيين وخدم فأنها قد اعترمت أن تنتفع بمشورة بعثة عسكرية بريطانية للمدة التى تراها ضرورية للغرض المذكور .

وتتعهد حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة بأن تقدم البعثة العسكرية التى تطالبها الحكومة المصرية ، كما تتعهد بأن تقبل من ترى الحكومة المصرية إيفاده من رجال جيشها للتعلم بالمملكة المتحدة وأن تكفل لهم التدريب الملائم . ونظرا للظروف التى هيأتها هذه المعاهدة سوف لا ترغب الحكومة المصرية بطبيعة الحال فى إيفاد أحد من أفراد قواتها المسماحة ليتلقى دراسته فى أى معهد أو وحدة من معاهدة التدريب أو وحداته فى غير المملكة المتحدة على أن لا يمنع ذلك الحكومة المصرية من أن توفد إلى أى بلد آخر رجال الجيش الذين لا يتيسر قبولهم فى معاهد المملكة المتحدة ووحداتها .

٣ - يتعين مصالح المحالفة ونظرا لاحتمال ضرورة التعاون فى العمل بين

القوات البريطانية والمصرية أن لا يختلف طراز أسلحة القوات المصرية من برية وجوية ومعداتها عن الطراز الذى تستعمله القوات البريطانية . وتعهد حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة بأن تبذل وساطتها لتسهيل توريد تلك الأسلحة والمعدات من المملكة المتحدة بمثل الايمان التى تدفعها حكومة صاحب الجلالة كلما رغبت الحكومة المصرية فى ذلك .
وتفضلوا ائح .

(توقيع) مصطفى النحاس
رئيس مجلس الوزراء

٦ - إعادة النظر فى معاهدة سنة ١٩٣٦

نص المذكرة التى سلمها سفير مصر بلندن

إلى وزارة الخارجية البريطانية فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥

ترى الحكومة المصرية ، وهى فى ذلك موقنة من أنها تعبر عن شعور الامة قاطبة ، أن المصاحبة البينة للصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا تقتضى أن تقوم الحكومتان باعادة النظر فى الاحكام التى تنظم علاقتهما فى الوقت الحاضر على ضوء الحوادث الاخيرة والتجارب المكتسبة .

فمن المحقق أن معاهدة سنة ١٩٣٦ أبرمت فى وقت كانت فيه العلاقات الدبلوماسية فى أشد الإضطراب ، وكان شبح الحرب باديا . وقد كان لهذه الظروف أثرها البين فى إخراج المعاهدة على الوجه الذى صيغت به فلم تقبلها مصر إلا تحت ضغط الضرورة وإظهارا لما تكلمه نحو حليفتهما من الود الخالص والرغبة الصادقة فى التعاون . فجاءت المعاهدة حلقة فى سلسلة من التدابير التى اتخذت فى ذلك الوقت ، ومن الاتفاقات التى قصدها تجنب الحرب التى كانت تهدد العالم . أو دفع العيوان إذا لم يمكن تجنبها . وإذا كانت مصر قد قبلت

المعاهدة بكل ما انطوت عليه من قيود تحد من إستقلالها فلانها كانت تعرف أنها قيود أملت ظروف وأحداث وقتية تزول بزوال هذه الظروف والأحداث التي قضت بقبولها .

والواقع أن الحرب قد استنفدت أهم أغراض المعاهدة . وفتحت الطريق للوصول إلى نظام جديد يحل الوسائل التي لم تقرر إلا تحت تأثير سوء الظن الذي لم يكن قد زال كل الزوال سنة ١٩٣٦ ؛ وأطبقا لضرورات حرية غيرتها الحوادث الجديدة تغييرا جوهريا .

ومما لاشك فيه أن الأحداث الدولية التي قلبت الأوضاع في العالم وما انتهت إليه الحرب الأخيرة من إنتصار الحلفاء وإبرام الموائيق لصون السلم والأمن في العالم ، كل ذلك من شأنه أن يجعل الكثير من أحكام تلك المعاهدة نافذة لا مبرر لها لاسيما أن نصوص الموائيق لم تكن في يوم من الأيام هي الكفيلة بنفاذها ، بل العبرة في ذلك إنما تكون بقبول الشعوب عن رضا وطيب خاطر هذه النصوص وبالروح التي تهيمن على تطبيقها .

وليس أدل على الروح الطيبة التي تقوم بها مصر في الوفاء بتعهداتها من المعاونة الصادقة التي قدمتها لحليفاتها طوال سنى الحرب ، وقد قدمت مصر أثناءها الأدلة الملموسة على وفائها للحلف وعلى إخلاصها في الصداقة .

إن الحكومة البريطانية - إبان الشدائد - قد جنت من إتفاقها مع مصر من الفوائد أكثر مما فرضته نصوص المعاهدة وجاوزت إلى حدود بعيدة ما كان يأمله حقا أكثر المفاوضين البريطانيين تفاؤلا .

لذلك كان لزاما أن يعاد النظر في معاهدة سنة ١٩٣٦ بعد أن تغيرت الظروف التي فرضت عليها طابعها خاصا . لكي تكون متمشية مع الحياة

الدولية الجديدة ، فان أحكامها التي تمس إستقلال مصر وكرامتها لم تعد تسابر الوضع الحالي .

فوجود قوات أجنبية زمن السلم في بلادنا حتى لو انحصرت هذه القوات في مناطق نائية يجرح الكرامة الوطنية على الدوام . ولا يستطيع الرأي العام المصرى إلا أن يفسره بأنه الدليل المحسوس على ريبة نعتقد أن الحكومة البريطانية نفسها لا تجد مبررا لها وأن من الخير للبلدين أن تقوم العلاقات بينهما على التناهم والثقة المتبادلين .

وإن مصر لتعرف ما يستلزمه واجب الدفاع عن أراضيها، وتترك التبعات الناشئة عن اشتراكها في هيئة الأمم المتحدة ، فهي لم تحجم عن أية تضحية تتيح لقواتها العسكرية أن تبلغ عاجلا مبلغا يجعلها قادرة على صد عدوان المعتدى حتى تصل إليها إمدادات حلفائها وإمدادات الأمم المتحدة .

فلهذه الأسباب ، وأمام حبة الشعب المصرى عن بكرة أبيه ورغبته الحارة في أن يرى علاقاته ببريطانيا العظمى مستقرة على أساس من التحالف ومن الصداقة الخالصة من شوائب ريب الماضي ، والطليقة من أسر مبادئ قد انقضت زمنها ، تعرب الحكومة المصرية عن ثقتها بأن حليفها ستشاركها في هذا الرأي ، وأن الحكومة البريطانية ستعنى بتحديد موعد قريب لكى يشخص وفد مصرى إلى لندن للمفاوضة معها في إعادة النظر في معاهدة سنة ١٩٣٦ .

وغنى عن البيان أن هذه المفاوضات ستتناول مسألة السودان المستوحية في ذلك مصالح السودانيين وأمازيهم .

(٧) مشروع صدقي - ييفن

اتفق على أن الوثائق المرافقة قد أعدت فقط قيد النظر فيها فيما بعد ، على أنه إذا قدمت رسميا من الحكومة المصرية دون أى تغيير فان سيتر ييفن سيزكيها لدى حكومة صاحب الجلالة البريطانية .

٢٦ أكتوبر سنة ١٩٤٦

المرفقات :

(١) مشروع معاهدة بين مصر وإنجلترا .

(٢) مشروع بروتوكول خاص بالسودان .

(٣) مشروع بروتوكول خاص بالجلالة .

معاهدة بين مصر وإنجلترا

حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلندا والممتلكات البريطانية
وراء البحار وإمبراطور الهند .

وحضرة صاحب الجلالة ملك مصر .

نظرا لما يحدوهم من صادق الرغبة لدعم الصداقة والعلاقات الطيبة التي
أوجدت بينهما ، وللتقوية المساهمة التي يستطيع كل منهما القيام بها للتعاون
والمساعدة المتبادلين لحفظ السلم والأمن الدوليين طبقا لأحكام ومبادئ ميثاق
الأمم المتحدة ،

قد أنايا عنهما لذلك المفوضين الآتية أسماءهم :

[... ...]

(المادة الأولى)

ينتهي العمل بمعاهدة التحالف الموقع عليها في لندن في ٢٦ أغسطس سنة
١٩٣٦ وكذلك المحضر المتفق عليه ، والمذكرات والاتفاق الموقع عليه في ٢٦
أغسطس سنة ١٩٣٦ بشأن الإعفاءات والميزات المرفقة بها . وذلك بمجرد سريان
المعاهدة الحالية .

(المادة الثانية)

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أنه في حالة ما إذا أصبحت مصر
محلا لاعتداء مسلح ، أو في حالة ما إذا أصبحت المملكة المتحدة مشتبكة في

حرب نتيجة اعتداء مسلح على الدول المتاخمة لمصر ، يتخذان بالتعاون الوثيق فيما بينهما و كنتيجة لتشااورهما ، العمل الذى قد يعترف بضرورته وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لإعادة السلم إلى نصابه .

(المادة الثالثة)

رغبة فى كفالة التعاون والمساعدة المتبادلين بين الطرفين الساميين المتعاقدين ، ولكى يتاح إحكام تنسيق التدابير الواجب اتخاذها للدفاع المشترك عنها ، اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على انشاء لجنة مشتركة للدفاع مؤلفة من السلطات العسكرية المختصة فى الحكومتين يساعدها الممثلون الآخرون الذين تعينهم الحكومتان .

وهذه اللجنة هى هيئة استشارية اختصاصاتها أن تدرس - بقصد أن تقترح على الحكومتين التدابير الواجب اتخاذها - المسائل الخاصة بالدفاع المتبادل للطرفين الساميين المتعاقدين فى البر والبحر والجو ، بما فى ذلك مسائل العتاد والمستخدمين المتصلة بها ، وبصفة خاصة المقتضيات الوثيقة للتعاونها والمخططات الواجب اتخاذها لتمكين القوات المسلحة للطرفين الساميين المتعاقدين من أن تكون قادرة على أن تقاوم الاعتداء بطريقة فعالة .

وتجتمع اللجنة كلما دعت الضرورة للقيام بهذه المهام . وإذا ما دعت الحاجة ، تدرس اللجنة أيضا ، بناء على دعوة الحكومتين وعلى ضوء المعلومات المقدمة منهما ، الآثار العسكرية التى تنجم عن الموقف الدولى وبخاصة تلك التى تنجم عن كل الأحداث التى قد تهدد أمن الشرق الأوسط ، وتقدم للحكومتين فى هذا الشأن التوصيات المناسبة ، وفى حالة وقوع أحداث مهددة لأمن أى دولة من الدول المجاورة لمصر تتشااور الحكومتان بقصد أن يتخذتا بالاتفاق بينهما التدابير التى قد يعترف بضرورتها .

(المادة الرابعة)

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بان لا يبرما تحالفا أو يشتركا في أى حلف موجه ضد أحدهما .

(المادة الخامسة)

ليس فى أحكام هذه المعاهدة ما يمكن أن يمس بأى حال من الأحوال الحقوق والإلتزامات المترتبة ، أوالتى تترتب لأحد الطرفين الساميين المتعاقدين أو عليه بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة .

(المادة السادسة)

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن أى خلاف ينشأ بينهما بسبب تطبيق أحكام المعاهدة الحالية أو تفسيرها ، ولا يتسنى لهما حله بمفاوضات مباشرة ، يسوى طبقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة مع مراعاة التصريحات التى أعلنتها كل من الطرفين الساميين المتعاقدين بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من نظام المحكمة الدولية ،

(المادة السابعة)

يصدق على المعاهدة الحالية ويتبادل التصديق عليها فى القاهرة فى أقرب وقت . ويبدأ تنفيذها من تاريخ تبادل التصديق عليها . وتبقى المعاهدة الحالية سارية لمدة ٢٠ عاما من تاريخ بدء سريانها ، وتظل بعد ذلك سارية إلى أن ينقضى عام على إعلان أحد الطرفين الساميين المتعاقدين الآخر بانتهاءها بالطرق الدبلوماسية .

بروتوكول السودان

إن السياسة التى يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان باتباعها فى السودان فى نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك . ستكون أهدامها

الاساسية لتحقيق رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم وإعدادهم إعداداً فعلياً للحكم الذاتي ، وتبعاً لذلك ممارسة حق إختيار النظام المستقبلي للسودان ، وإلى أن يتسنى للطرفين السامين المتعاقدين ، بالاتفاق التام المشترك بينهما ، تحقيق هذا الهدف الاخير بعد التشاور مع السودانيين ، تظل إتفاقية سنة ١٨٩٩ سارية ، وكذلك المادة (١١) من معاهدة سنة ١٩٣٦ مع ملحقاتها والفقرات من ١٤ إلى ١٦ من المحضر المتفق عليه المرافق للمعاهدة المذكورة تبقى نافذة استثناءاً من حكم المادة الاولى من المعاهدة الحالية .

بروتوكول الجلاء

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أنه بحلول أول سبتمبر سنة ١٩٤٩ يكون قد تم جلاء القوات البريطانية عن الاراضى المصرية (مصر) جلاء تاماً ، ويتم الجلاء عن مدينتي القاهرة والإسكندرية وكذلك عن الدلتا بحلول ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ ، ويترك الجلاء بصفته مستمرة عن بقية الاراضى المصرية خلال المدة التى تنتهى في التاريخ المحدد في الفقرة الاولى من هذا البروتوكول . ويستمر تطبيق أحكام إتفاق ٢٤ أغسطس سنة ١٩٣٦ الخاص بالإعفاءات والميزات بصفته مؤقتة على القوات البريطانية في خلال مدة إنسحابها من مصر ، وأى تعديل في هذا الإتفاق قد تدعو إليه الضرورة - نظراً لأنه في يوم ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ ستكون الجيوش البريطانية قد انسحبت من الدلتا والمدينتين الآنف ذكرهما - سيسرى باتفاق لاحق بين الحكومتين تجرى المفاوضات بشأنه قبل حلول هذا التاريخ .

(٨) قطع المفاوضات

قرار مجلس الوزراء في ٢٥ يناير سنة ١٩٤٧

لقد ذهبت الحكومة المصرية في سبيل الإتفاق مع الحكومة البريطانية إلى

أبعد حد ممكن ، وبرغم ذلك لم تجد فى الإقتراحات والعروض التى جاء بها الجانب البريطانى ما يرضى حقوقنا الوطنية .

لذلك قرر مجلس الوزراء عرض قضية البلاد على مجلس الأمن .

(٩) قرار مجلس الأمن

فى جلسة ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧ قرر مجلس الأمن ، فى النزاع المصرى الإنجليزى ، الإحتفاظ بالنزاع فى جدول أعمال المجلس .

(١٠) مفاوضات ١٩٥٠ - ١٩٥١

أولا : رسالة وزير الخارجية المصرية

إلى مستر بيفن وزير خارجية بريطانيا

١ - يسمو وزير الخارجية المصرية أن يبعث إلى معادة المستر أرنست بيفن بأطيب تحياته وأجمل أمنياته ،

٢ - ويقدّر الوزير الموقف البرلماني الصعب الذى أصبح المستر بيفن يواجهه ، ولكنه يعتقد ، ويرجو أن يشاطره المستر بيفن هذا الاعتقاد ، أنه لا ينبغى لهذا الموقف تعطيل العمل على تصفية الجو السيامى فى الشرق الأوسط عامة وبين مصر وبريطانيا بوجه خاص ، لان تداعى الاحداث الدولية لا ينتظر تسوية المواقف البرلمانية .

٣ - عاجلت الحكومة المصرية الحاضرة القضية الوطنية فى خطاب العرش الاخير بالعبارات الآتية :

« لقد أجمعت الأمة إجماعا ، لا يشذ أحد من أبنائها عنه ، على وجوب تحرير وادينا ، مصره وسودانه ، من كل قيد على حريته وإستقلاله ليسترد مجده القديم ويتبوأ المكان الكريم اللائق به فى ميدان الحياة العالمية .

وان تفتر حكومتى فى بذل أصدق الجهود وأمضاها ليم الجلاء عن أرض

الوادي بشطريه وتصبان وحدته تحت التاج المصرى من كل عبث أو إعتداء .
وإن حكومتى لتحرص على أن تتوطد بينها وبين الدول جميعا علاقات الود
والتفاهم على قدم المساواة التامة، وفي حدود المصلحة والكرامة ، وميثاق هيئة
الامم المتحدة . وإن تدخرو سعا فى المعاونة على تحقيق ما يهدف إليه الميثاق ،
وتصبوا اليه قلوب الناس جميعا من إستتباب الأمن الدولى ونشر السلام فى
الارض وإحترام حقوق الناس» .

ومن الخير ولا ريب أن تكون هذه العبارات الواضحة الصريحة نصب
أعين الطرفين فى كل جهد يبذل لمواجهة الموقف .

٤ - ومن الخير كذلك أن تؤخذ فى الاعتبار حالة رأى العام المصرى
وتطور وعيه القومى وللرأى العام المصرى أهميته الكبرى فى الشرق الاوسط .
وقد أصبح يعتقد بعد تجارب قاسية متوالية أنه لا فائدة من المناوضة إلا
أساس جلاء القوات البريطانية بجلاء ناجزا وصيانة وحدة مصر والسودان
تحت التاج المصرى ، وإن مصر لا تستطيع أن تنهض بنصيدها كاملا فى خدمة
السلام العام قبل أن تصان حقوقها الوطنية صيانة كاملة .

٥ - إذا بادرت الحكومة البريطانية بالموافقة على هذه الأسس فإن
الحكومة المصرية ترحب بالدخول معها فى محادثات للتفاهم على ما يجب عمله
لمواجهة الأخطار التى تهدد الأمن الدولى وإستقلال الشعوب وبقصد الوصول
إلى تسوية عملية تجمع بين الاستقلال التام لمصر والسودان باعتبارهما وطن
واحدا وبين المساهمة الجديدة فى الجهود المبذولة لدفع الخطر الشيوعى الدولى .

٦ - يذكر سعادة المستر بيفن فى هذا الصدد بأنه (أى المستر بيفن) قال
له عندما تحدثا فى ٢٨ يناير الماضى « ليس مهمما أن يكون بيننا معاهدة مكتوبة .
والكن المهم تبادل الثقة وتوافر الاطمئنان » .

٧ - ينتظر الوزير ردا سريعا . لأن الرأي العام المصرى شديد القلق على قضيته الوطنية وعلى مصائر السلام فى الشرق الأوسط .
مارس سنة ١٩٥٠

ثانيا - رسالة من مستر بيفن وزير خارجية انجلترا

إلى وزير الخارجية المصرية

١ - يود مستر بيفن أن يحاط وزير الخارجية المصرية بأن مسألة العلاقات المصرية الإنجليزية كانت أخيرا محل بحث بالغ الدقة من جانب حكومة جلالة الملك . وقد أولى مستر بيفن نفسه هذه المسألة عنايته الشخصية الفائقة . ولكن لسوء الحظ حال تغيبه الأخير عن وزارة الخارجية الذى اقتضاه إجراء جراحة له دون إرسال رسالة إلى الحكومة المصرية بالسرعة التى كان يرجوها .

٢ - ويقدر مستر بيفن رغبة الحكومة المصرية فى تصفية الجو السياسى فى الشرق الأوسط عامة ، وبين مصر والمملكة المتحدة بوجه خاص ، وهو يشارك الحكومة المصرية الرغبة التى أعربت عنها لتوطيد علاقات الود والتفاهم بينهما وبين الدول جميعا على قدم المساواة التامة . وفى حدود المصلحة والكرامة وميثاق هيئة الأمم المتحدة . ويشعر بأنه من المرغوب فيه جدا لتحقيق هذا الغرض أن تصل مصر والمملكة المتحدة إلى تفاهم على أساس الثقة المتبادلة . ويرى أن أكبر عون يمكن أن تقدمه حكومة جلالة الملك لتحقيق هذا الغرض فى هذه المرحلة هو أن يجرى بين رئيس أركان حرب الإمبراطورية فيلد مارشال سيرويليام سليم ، وبين الحكومة المصرية ، بحث صريح غير رسمى للنواحي العسكرية للمسألة التى تواجهها فى الشرق الأوسط .

ومع أن حكومة جلالة الملك تقرر بأن ثمة نواح أخرى لهذه المسألة غير النواحي العسكرية إلا أنها تشعر بأن مثل هذا البحث يساعد على توضيح

الأمر وبيان السبل التي يستطيع بها الوصول إلى حل. ومن المنتظر أن يستطيع
الفيلد مارشال قضاء بضعة أيام في مصر حتى أوائل يونيو .

وللحكومة جلالة الملك وطيد الأمل في أن تكون الحكومة المصرية على
إستعداد للمباحثة معه حينئذ وهي ترجو كذلك أن تجرى هذه المباحثات
باقبل ما يمكن من العلانية .

٣ - وإننا نأمل أن تمهد هذه المباحثات السبيل لمباحثات أخرى مع سير رالف
ستيفينسون الذي سيتولى مهام منصبه بوصفه سفيراً لجلالة الملك في القاهرة
بعد مدة وجيزة، وسيتلقى التعليمات بإجراء هذه المباحثات مع الحكومة المصرية.
١٧ مايو سنة ١٩٥٠

ثالثاً رسالة من وزير الخارجية المصرية

إلى مستر بيغن وزير خارجية بريطانيا

١ - يسر الحكومة المصرية أن تسجل أن الحكومة البريطانية تشاركها
الرغبة التي أعربت عنها لتوطيد العلاقات الود والتفاهم بينها وبين الدول جميعاً على
قدم المساواة التامة، وفي حدود المصلحة والكرامة وميثاق هيئة الأمم المتحدة .
٢ - وتطلب الحكومة المصرية من الحكومة البريطانية الموافقة على مبدأ
جلاء القوات البريطانية ووحدة مصر والسودان تحت التاج المصري كأساس
لمفاوضات تجرى بين البلدين وهي بذلك تعمل طبقاً للحق الطبيعي والمبادئ،
هيئة الأمم المتحدة وقراراتها . وتنفيذاً لأحكام الميثاق .

٣ - وفي سبيل إقرار هذين المبدأين، وسرعة تنفيذهما، ترحب الحكومة
المصرية بالاتصال بأي شخص تندبه الحكومة البريطانية، سواء كان مدنياً أو
عسكرياً . ولذلك فإن الحكومة المصرية ترحب بزيارة الفيلد مارشال سير وليام

سليم ، فى أول شهر يونيو لتبحث معه المسائل العسكرية وفى مقدمتها جلاء القوات البريطانية جلاء تاما ناجزا .

٤ - وكذلك يسر الحكومة المصرية أن تتصل فى نطاق ماتقدم بسعادة السفير البريطانى الجديد بمجرد وصوله للمباحثة فى المسائل السياسية .

٥ - وتأمل الحكومة المصرية أن تفضى هذه المحادثات فى أقرب وقت إلى مفاوضات بين الحكومتين لتحقيق غرضهما المشترك وهو تصفية الجو السياسى فى الشرق الأوسط عامة وبين مصر وبريطانيا بوجه خاص .

١٠٣٠ ب - سنة ١٩٥٠

(١١) بيان الدكتور محمد صلاح الدين (باشا) وزير الخارجية

فى مجلس البرلمان (يوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥١)

فى هذه المرحلة الدقيقة التى تحتازها العلاقات المصرية البريطانية جاء بيان المستر موريسون فى مجلس العموم ناطقا بعمق الهوة التى تفصل وجمعى النظر المتباينتين فى أهم مسائل الخلاف بين مصر والمملكة المتحدة وهى الجلاء والسودان وفلسطين . فقد حدد وزير الخارجية البريطانية سياسة حكومته بالنسبة إلى هذه المسائل الثلاث فى شىء غير قليل من التفصيل والصرامة ، وحل البرق حديثة إلى جميع أرجاء المعمورة . فمن حقكم علينا ، بل من حقنا على أنفسنا أن نبين من جهتنا بنفس التفصيل والصرامة سياسة الحكومة المصرية فى كل هذه الأمور .

أولا - عن الجلاء

منذ أن منيت مصر بالاحتلال البريطانى فى ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ ، وهى تطالب بالجلاء والإنجليز يتذرعون بشتى العلل لإطالة أجل الاحتلال . فحماية الحديد ، وحماية الأجانب ، وحماية ذوى الجلايب الزرقاء ، وحماية الأغليات ، وحماية أصحاب المصالح الحقيقية - كل هذه العلل المختلفة المتناقضة فى بعض

الأحيان تذرعوا بها ، الواحدة بعد الأخرى . فلما نهضت مصر نهضتها الكبرى وتجلّى إجماعها على المطالبة بحقها ، وقضى هذا الإجماع على كل علة تتمسح بالغير ، وترمى إلى إظهار الإنجليز بمظهر الساعين إلى الخير . أفصحوا في النهاية عن العلة الحقيقية فجابهوا الوطنية المصرية بحماية المواصلات البريطانية . فلما فقدت هذه العلة أكثر قوتها باستقلال الهند والباكستان . وقد كانت الهند في يوم ما أكبر جوهرة في تاج الإمبراطورية . لم تفرغ جعبة الإنجليز من العمل والحجج فهم اليوم يتذرعون بما سماه سعادة المستر موريسون «مسئوليات بريطانيا العظمى في الشرق الأوسط بالنيابة عن باقي دول الكومنولث وعن حلفاء الغرب بوجه عام » .

وإلى جانب هذه العلة لإطالة أجل الاحتلال بدأت السياسة البريطانية بكل سخاء عددا هائلا من وعود الجلاء لتخدير المصريين حتى زادت هذه الوعود على السنين . آخرها وعدهم الصريح في سنة ١٩٤٦ بأن يتم الجلاء برا وبحرا وجوا في أجل أقصاه شهر سبتمبر سنة ١٩٤٩ .

أما أثر الاحتلال الهدام في تفرقنا وتأخيرنا وإفساد أمورنا وتعطيل مرافقنا فذلك مالا أحسبني في حاجة إلى التنويه عنه في هذا المكان . ولكني لا أجد بدا من إشارة واحدة على سبيل التمثيل إلى حالة الجيش المصري بعد تسعة وستين عاما من الاحتلال ، وبعد خمسة عشر عاما من إبرام معاهدة سنة ١٩٣٦ التي أخذ الإنجليز فيها على عاتقهم تدريب الجيش المصري وتزويده بالأسلحة والمهمات . ولو أنهم كانوا مخلصين فيما زعموه من أنهم احتلوا مصر لخير المصريين أو في القيام بالمهمة التي أخذوها على عاتقهم في معاهدة ١٩٣٦ لأصبح جيشنا اليوم من القوة والتدريب والتجهيز بحيث يعتمد عليه أكبر اعتماد في الدفاع عن مصر وجاراتها الدول العربية ، وبحيث يستطيع أن يحمل في نطاق ميثاق الأمم المتحدة

جانبا منها من مسئولية استتباب السلام واستقرار الأمن الدولي في الشرق الأوسط. ولكن كيف يعمل الانجليز على تقوية الجيش المصري فتسقط حجتهم في احتلال مصر فيما يزعمونه لأنفسهم من مسئوليات في الشرق الأوسط ؟ لا بد إذن من أن يبقى الجيش المصري الباسل مجردا عن السلاح والعتاد فلا تغنى مصر بسالة الجنود .

وهذا ما عمل عليه الانجليز في كل وقت ، وما ضاعفوا المهمة في العمل عليه الآن . فهم لا يكتفون بأن يمتنعوا عن توريد الاسلحة التي تعاقدنا معهم عليها ودفعنا بالفعل أكثر أثمانها ، ولا بالضجة التي يثيرونها بين الحين والحين في مجلس العموم ومجلس اللوردات لتأكبد عزمهم على حرمان مصر من كل سلاح . بل يتعقبوننا إلى كل مصدر من مصادر الحصول على الاسلحة ليسدوا دوننا كل سبيل .

وهكذا يستطيعون أن يواصلوا مزاعمهم التي يحتجون بها في تثبيت قدم الاحتلال .

حلقة مفزعة لا مخرج منها إذا جازنا علل الإنجليز ، وغضبنا الطرف عن حقائق الماضي المؤلمة مقتصرين على النظر كما يدعوننا إلى حقائق الموقف الحالي ، أى إلى خطر الحرب الذي يقولون إنه يهدد الشرق الأوسط كما يهدد العالم كله . ومتى خاض العالم من خطر الحرب ؟

قبل الحرب العالمية الأولى ، قيل لنا إن هذا الخطر يهب من ناحية ألمانيا وحليفاتها دول التحالف الثلاثي .

وقبل الحرب العالمية الثانية قيل لنا إنه يأتي من ناحية دول المحور (برلين - روما - طوكيو) .

وبعد الحرب العالمية الثانية يقال إن مصدره الاتحاد السوفيتي وتوابعه من دول الكومنمورم .

وسيكون هناك على الدوام خلاف دولى يلبس ثوب خطر الحرب ويجوز القول بأنه يهدد السلام، فهل يمكن أن يطالبنا منصف بأن نقبل على سيادتنا واستقلالنا عار الإحتلال إلى الأبدين لأن العالم يخلو يوما من خطر يهدد أمن الدول ؟

لا يا حضرات الشيوخ والنواب المحترمين .

لقد عقدت مصر العزم وطيدا على أن ترفض بكل قوة أى أثر للإحتلال مهما كان الخطر الذى يقال إنه يتهدها .

إن الإحتلال الجائى على صدر مصر حقيقة قائمة تنتهك استقلالنا وتجرح عزتنا الوطنية ، وأثر باق من آثار الاستعمار البريطانى ذى التاريخ المشؤوم الطويل . فلا بد لنا أن نمحوه . أما خطر الحرب الذى يلوح به ، ونحذر منه فانه لا يعدو أن يكون احتمالا نرجو الله أن لا يتحقق . ولن يتحقق باذن الله إذا عمت المساواة فى السيادة بين الدول ، واحترمت كل دولة قوية سيادة الدول الصغيرة الضعيفة ووحدة أراضيها ، بادئة بنفسها ضاربة المثل الطيب فى حسن السلوك الدولى ، بصرف النظر عن تصرفات غيرها .

وهذا فى الواقع ما يدعو إليه ميثاق الأمم المتحدة الذى أكد مبدأ المساواة فى السيادة ، وحرى على كل دولة من الأعضاء أن تنتهك سيادة غيرها من الدول أو وحدة أراضيها . وهذا ما قضت به الجمعية العمومية للأمم المتحدة إذ أوصت فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ بأنه لا يجوز لأية دولة أن تحتفظ بقوات فى أراضى غيرها من الدول المستقلة بدون رضاها . وما أحسننى فى حاجة إلى التاكيد بأن مصر ترفض رفضا باتا بقاء القوات البريطانية فى أرضها .

ومن جهة أخرى فقد نص الميثاق على مختلف الاجراءات والوسائل التى تكفل فض الخلاف بين الدول ، وضمان السلم العالمى . وليس منها فيما أعلم أن تحتل بريطانيا أرض مصر رغم أنفها .

فإذا قيل ان هذه الاجراءات والوسائل لم تستوف بعد كامل تفصيلاتها ، ولم تتهيأ لها كل العوامل المواتية ، أجبنا بأن الجمعية العمومية قد رسمت في دورتها الماضية وسيلة العمل المشترك لتوطيد السلام . فكان أساس هذه الوسيلة الاعتماد على الجيوش الوطنية للدول في مهمة حفظ الأمن الدولي بها ، وفي المناطق المجاورة لها . وقد أبدت مصر من أول لحظة تمام استعدادها للاشتراك في هذه المهمة الدولية الجليلة الشأن ، إذا قدم لها ولدول الشرق الأوسط ذات الموقع الإستراتيجي الحساس مائدة صها من السلاح والعناد المساهمة في صيانة الأمن الدولي في هذه المنطقة .

نعم يا حضرات الشيوخ والنواب المحترمين . إنني أعلن من هذا المنبر العالي إخلاصنا الأكيد المبادئ السامية والأهداف العظيمة التي قام عليها ميثاق الأمم المتحدة وللقرارات التي تصدرها هذه الهيئة وفقا له . ومن تمام هذا الإخلاص أن نرفض الاحتلال ، ونصر على الجلاء ، وأن نبادر إلى دحض هذه البدعة الأخيرة من بدع السياسة البريطانية ، وأعني بها المسؤولية التي يقول الانجليز الآن بأنهم يحملونها في الشرق الأوسط بالنيابة عن دول الكومنولث وعن حلفاء الغرب بوجه عام ، فليس مهما بأن يدعى الانجليز لأنفسهم في الشرق الأوسط من المسؤوليات ما يشاءون إذا كانت دول الشرق الأوسط نفسها لا تقرهم على ما يدعون .

يا حضرات الشيوخ والنواب المحترمين . هذه هي وجوه الخلاف بين الحكومتين المصرية والبريطانية في مسائل الجلاء والسودان . ويستتبع هذا الخلاف بالطبع خلافا حتميا آخر على معاهدة سنة ١٩٣٦ فالإنجليز يتمسكون بها ، ويدعون أننا لانستطيع إلغائها من جانبنا وحدنا ، لأنها تمكن لإحتلالهم ومناوراتهم في السودان . أما مصر فان سيادتها واستقلالها ووحدةها مع السودان أعز عليها من أن تقف في سبيلها معاهدة بيته ١٩٣٦ .

ويعتمد الانجليز في موقفهم من هذه المعاهدة على قداسة المعاهدات، وينسبون أو يتناسون أن قرار مجلس الأمن الدولي الصادر في ١٤ ابريل سنة ١٩٤٦ في شأن النزاع السوفيتي الايراني صريح في أن وجود القوات الأجنبية في أرض دولة من الدول يسلبها حرية الاختيار في المفاوضات .

ومن جهة أخرى فإن معاهدة سنة ١٩٣٦ تنتهك قداسة معاهدين دوليتين عظيمتي الشأن كبيرتي الخطر ، هما من غير شك أولى منها بالتقديس والاحترام ، وأعني بهما معاهدة القسطنطينية المعقودة في ٢١ أكتوبر سنة ١٨٨٨ ، وميثاق الأمم المتحدة الموقع عليه في ٢٦ يونيو سنة ١٩٤٥ .

الأولى سابقة في التاريخ على معاهدة سنة ١٩٣٦ . والثاني لاحق لها . والمعاهدة المذكورة تقف بينها كما يقف الكافر في محراب الصالحين . فهي في جملتها وتفصيلاتها إخلال صارخ بمعاهدة القسطنطينية المتعددة الأطراف التي كان هدفها والدافع على عقدها المساواة التامة بين جميع الدول باستثناء الدولة صاحبة الإقليم فيما يتعلق بحق المرور في قناة السويس وما يستتبعه من التدابير والاحتياجات . وهي إخلال صارخ بميثاق الأمم المتحدة كما سبق البيان .

فأي قداسة ترجى لمعاهدة عقدت تحت ضغط الاحتلال ، وهي في حد ذاتها إنتهاك قائم لقداسة المعاهدات والمواثيق .

لقد كانت الحكومة المصرية يا حضرات الشيوخ والنواب المحترمين في حدود حقها الدولي حينما وعدتكم في خطاب العرش الأخير بإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ولن يلقى خطاب العرش المقبل حتى تكون الحكومة باذن الله قد أوفت بمعاهدتكم عليه من إلغاء هذه المعاهدة ، إن العهد كان مسئولاً .

يا حضرات الشيوخ والنواب المحترمين . تلك سيرة الإنجليز مع مصر في أمور الاحتلال . ومع ذلك يؤكد المستر موريسون أن الشعب المصري سيقف إلى

جانبيهم كما عمل في الماضي إذا نشبت نار الحرب من جديد . إلا أنها أضغاث أحلام وأوهام في أوهام .

لقد أكدنا للحكومة البريطانية في المحادثات وبمناسبة الدعوة التي وجهوها إلينا الاشتراك في مؤتمر نيروبي ، أن مصر لن تساهم معهم في أى مجهود حربي وهم ينتهكون أقدس حقوقها باحتلال أرضها والمماراة في وحدتها مع السودان . وإنني لعلى يقين من أننا لا نقف هذا الموقف وحدنا ، بل نقفه أيضا معنا سائر الشعوب العربية التي ينتهك الانجليز إستقلالها أو التي جرحوها في المسألة الفلسطينية جرحا لا يريدون له أن يتدخل .

والآن ماهي خلاصة الموقف بين مصر والانجليز ؟ إنني أجملها لكم في كلمات : لقد أغلق وزير الخارجية البريطانية بتصريحاته الاخيرة في مجلس العموم باب المحادثات التي كانت تجرى بين الحكومتين . أما الخطوات التالية فستنتهي اللجنة السياسية الوزارية التي برأسها رئيس مجلس الوزراء من تقريرها في الايام القليلة المقبلة ، ثم يعرض الامر على مجلس الوزراء لإقرار هذه الخطوات بصورة نهائية . ثم نعود اليكم في البرلمان قبل فض هذه الدورة لنطلعكم على الحقائق كاملة ، ونحدثكم في جميع ما نتوييه لتحقيق الأهداف الوطنية التي أجمع عليها شعب مصر والسودان ، وللوفاء بالعهد الحاسم الذي قطعته حكومتكم على نفسها في خطاب العرش الأخير .

(١٢) - مصر تقرر إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦

قانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥١

بانهاء العمل بأحكام معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ وملحقاتها

وبأحكام إتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه :

(المادة الأولى)

يلغى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦، بالموافقة على معاهدة الصداقة والتجفاف بين مصر وبريطانيا العظمى الموقعة بلندن في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ . ومن ثم ينتهى العمل بأحكام تلك المعاهدة والاتفاق المرافق لها ، الخاص بالإعفاءات والميزات التى تتمتع بها القوات البريطانية الموجودة فى المملكة المصرية . وينتهى العمل كذلك بأحكام إتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ ، بشأن إدارة السودان .

(المادة الثانية)

يلغى القانون رقم ١٣ والقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٤١ ، الخاصان بالإعفاءات والميزات المشار إليها فى المادة السابقة .

(المادة الثالثة)

على وزرائنا تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، واتخاذ ما يلزم لذلك من التدابير . ويعمل به من تاريخ نشرة فى الجريدة الرسمية .
نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

١٤ المحرم سنة ١٣٧١ (١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١) .

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

(١٣) نشوب الثورة

بيان إعلان الثورة فى مصر (٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢)

أنظر النص رقم ٤ صفحة ٥٧

(١٤) خلع فاروق

٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢

صيغة الإنذار

أنظر النص رقم ٥ في صفحة ٤٠٨

(١٥) وثيقة التنازل عن العرش

أمر ملكي رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢

أنظر النص رقم ٦ في صفحة ٤٠٩ .

(١٦) إعلان الجمهورية

ملفوظ أسرة محمد علي - (١٨ يونيو سنة ١٩٥٣)

أنظر النص رقم ٧ في صفحة ٤١٠ .

(١٧) إتفاق بين الحكومة المصرية

وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال إيرلندا

بشان الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان

لما كانت الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى

وشمال إيرلندا (المسماة فيما بعد بحكومة المملكة المتحدة) تؤمنان إيمانا ثابتا بحقوق

الشعب السوداني في تقرير مصيره وفي ممارسته له ممارسة فعلية في الوقت

المناسب وبالضمانات اللازمة ، فقد اتفقنا على ما يأتي :-

(المادة الأولى)

رغبة في تمكين الشعب السوداني من ممارسة تقرير المصير في جو حر محايد

تبدأ في اليوم المعين بالمادة التاسعة الواردة فيما بعد فترة انتقال يتوفر للسودانيين

فيها الحكم الذاتي الكامل .

(المادة الثانية)

لما كانت فترة الانتقال تمهيداً لإنهاء الإدارة الثنائية إنهاء فعلياً فإنها تعتبر تصفية لهذه الإدارة ، ويحتفظ إبان فترة الانتقال بسيادة السودان للسودانيين حتى يتم لهم تقرير المصير .

(المادة الثالثة)

يكون الحاكم العام ، إبان فترة الانتقال ، السلطة الدستورية العليا داخل السودان ويمارس سلطاته وفقاً لقانون الحكم الذاتي بمعاونة لجنة خماسية تسمى لجنة الحاكم العام ويتضمن الملحق الأول لهذا الاتفاق بيان وسلطات هذه اللجنة .

(المادة الرابعة)

تشكل هذه اللجنة من اثنين من السودانيين ترشيحهما الحكومتان المتعاقدتان بالاتفاق بينهما ، وعضو مصري وعضو من المملكة المتحدة وعضو باكستاني ترشح كلا منهم حكومته على أن يتم تعيين العضوين السودانيين بموافقة البرلمان السوداني عند إنتخابه ، ويكون للبرلمان في حالة عدم موافقته حق تعيين مرشحين آخرين ، ويتم رسمياً تعيين هذه اللجنة بمرسوم من الحكومة المصرية .

(المادة الخامسة)

لما كان الاحتفاظ بوحدة السودان بوصفه إقليمياً واحداً مبدأ أساسياً للسياسة المشتركة للحكومتين المتعاقدتين ، فقد إتفقتا على ألا يمارس الحاكم العام السلطات المخولة له بمقتضى المادة ١٠٠ من قانون الحكم الذاتي على أية صورة تتعارض مع هذه السياسة .

(المادة السادسة)

يظل الحاكم العام للسودان مسؤولاً مباشرة أمام الحكومتين المتعاقدتين فيما يتعلق بما يلي : —

(١) الشؤون الخارجية .

(ب) أى تغيير يطلبه البرلمان السودانى بمقتضى المادة ١٠١ (١) من قانون الحكم الذاتى فيما يتعلق بأى جزء من هذا القانون .

(ج) أى قرار تتخذه اللجنة يرى فيه الحاكم العام تعارضاً مع مسؤولياته ، وفى هذه الحالة يرفع الأمر إلى الحكومتين المتعاقبتين ، وعلى كل من الحكومتين أن تبلغ ردها فى خلال شهر واحد من تاريخ الاخطار الرسمى ، ويكون قرار اللجنة نافذاً إلا إذا إتفقت الحكومتان على خلاف ذلك .

(المادة السابعة)

تشكل لجنة مختلطة للانتخابات من سبعة أعضاء ، ثلاثة منهم من السودانيين يهيئهم الحاكم العام بموافقة اللجنة ، وعضو مصرى وعضو من المملكة المتحدة وعضو من الولايات المتحدة الأمريكية وعضو هندى ، ويكون تعيين الأعضاء غير السودانين بمعرفة حكومة كل منهم ، وتكون رئاسة اللجنة للعضو الهندى ، ويعين الحاكم العام هذه اللجنة بناء على تعليمات الحكومتين المتعاقبتين ، ويتضمن المخلق الثانى لهذا الاتفاق بيان وظائف وسلطات هذه اللجنة .

(المادة الثامنة)

رغبة فى تهيئة الجو الحار المحايد اللازم لتقرير المصير ، تشكل لجنة للسودانية تتألف من :

(١) عضو مصرى وعضو من المملكة المتحدة ترشح كلا منهما بحكومته ثم يعينها الحاكم العام ، وثلاثة أعضاء سودانيين يختارون من قائمة تتضمن خمسة أسماء يقدمها إليه رئيس وزراء السودان ، ويكون إختيار هؤلاء الأعضاء السودانين وتعيينهم بموافقة سابقة من لجنة الحاكم العام .

(ب) عضواً أو أكثر من لجنة الخدمة العامة السودانية للعمل بصفة استشارية بحجة دون أن يكون له حق التصويت .

ويتضمن الملحق الثالث لهذا الاتفاق بيان عمل هذه اللجنة ووظائفها وسلطاتها.

(المادة التاسعة)

تبدأ فترة الانتقال في اليوم المسمى « اليوم المعين » بالمادة الثانية من قانون الحكم الذاتي ، ومع مراعاة إتمام السودان على الوجه المبين بالملحق الثالث لهذا الاتفاق تتعهد الحكومتان المتعاقدتان بانتهاء فترة الانتقال بأسرع ما يمكن ، وينبغي على أية حال ألا تتعدى هذه الفترة ثلاثة أعوام ، وتنتهى هذه الفترة على الوجه الآتى :

يصدر البرلمان السوداني قرارا يعرب فيه عن رغبته في اتخاذ التدابير للشروع في تقرير المصير ، ويخطر الحاكم العام الحكومتين المتعاقدتين بهذا القرار .

(المادة العاشرة)

عند إعلان الحكومتين المتعاقدتين رسميا بهذا القرار ، تضع الحكومة السودانية القائمة آنذاك مشروعا بقانون لانتخاب جمعية تأسيسية تقدمه إلى البرلمان لإقراره ، ويوافق الحاكم العام على القانون بالاتفاق مع لجنته ، وتخضع التدابير التفصيلية لعملية تقرير المصير بما في ذلك الضمانات التي تكفل حييدة الانتخابات وأية تدابير أخرى تهدف إلى تهيئة الجو الحر المحايد لمراقبة دولية . وتقبل الحكومتان المتعاقدتان توصيات أية هيئة دولية تشكل لهذا الغرض .

(المادة الحادية عشرة)

تنسحب القوات العسكرية المصرية والبريطانية من السودان فور إصدار قرار البرلمان السوداني برغبته في الشروع في إتخاذ التدابير لتقرير المصير ، وتعهد الحكومتان المتعاقدتان باتمام سحب قواتهما من السودان في مدى فترة لا تتعدى ثلاثة شهور .

(المادة الثانية عشرة)

تقوم الجمعية التأسيسية بأداء واجبين : -

الأول - أن تقرر مصير السودان كوحدة لا تتجزء .

والثاني - أن تعد دستورا للسودان يتواءم مع القرار الذى يتخذ فى هذا الصدد ، كما تضع قانونا لانتخاب برلمان سودانى دائم .

ويتقرر مصير السودان :

(أ) إما بأن تختار الجمعية التأسيسية ارتباط السودان بمصر على أية صورة .

(ب) وإما بأن تختار الجمعية التأسيسية الاستقلال التام .

(المادة الثالثة عشرة)

ثم عهد الحكومتان المتعاقدتان باحترام قرار الجمعية التأسيسية فيما يتعلق بمستقبل السودان وتقوم كل منهما باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار .

(المادة الرابعة عشرة)

اتفقت الحكومتان المتعاقدتان على تعديل قانون الحكم الذاتى وفقا للملحق الرابع لهذا الاتفاق .

(المادة الخامسة عشرة)

تصبح أحكام هذا الاتفاق وملحقاته نافذة بمجرد التوقيع .
وإقرارا بما تقدم وقع المفوضون المرخص لهم بذلك من حكومتيهما هذا الاتفاق ووضعوا أختامهم عليه .
حرر بالقاهرة فى اليوم الثانى عشر من شهر فبراير سنة ١٩٥٣ .

(١٨) نص اتفاق الجلاء

في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤

قرار

باصدار الاتفاق وملحقه والخطابات المتبادلة الملاحقة به والمحضر المتفق عليه
المعقود بين حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وشمال أيرلندا والموقع عليه بالقاهرة في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ .

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛
وعلى القانون رقم ٦٣٧ لسنة ١٩٥٤ بالموافقة على الاتفاق وملحقه
والخطابات المتبادلة الملاحقة به والمحضر المتفق عليه ، المعقود بين حكومة جمهورية
مصر وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا والموقع عليه
بالقاهرة في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ ؛

وبناء على ما عرضه وزير الخارجية ؛

قرر :

مادة ١ - يعمل اعتبارا من ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ بالاتفاق وملحقه
والخطابات المتبادلة الملاحقة به والمحضر المتفق عليه ، المعقود بين حكومة جمهورية
مصر وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا والموقع عليه
بالقاهرة في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ والمرافق نصه لهذا القرار .

مادة ٢ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار .

رئيس مجلس الوزراء

جمال عبد الناصر حسين

بكباشي (١٠ ح.)

نص اتفاق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤

إن حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وشمال أيرلندا، إذ ترغبان في إقامة العلاقات المصرية - الإنجليزية على أساس
جديد من التفاهم المتبادل والصداقة الوطيدة ؛
قد اتفقتا على ما يأتى :

(المادة ١)

تجوز قوات صاحبة الجلالة جلاء تاما عن الأراضى المصرية وفقا للجدول
المبين فى الجزء (١) من الملحق رقم (١) خلال فترة عشرين شهراً من تاريخ
التوقيع على الاتفاق الحالى ،

(المصادة ٢)

تعلم حكومة المملكة المتحدة انقضاء معاهدة التحالف الموقع عليها فى
لندن فى السادس والعشرين من شهر أغسطس سنة ١٩٣٦ ، وكذلك المحضر
المتفق عليه ، والمذكرات المتبادلة ، والاتفاق الخاص بالاعفاءات والميزات التى
تتمتع بها القوات البريطانية فى مصر وجميع ما تفرع عنها من اتفاقات أخرى .

(المادة ٣)

تبقى أجزاء من قاعدة قناة السويس الحالية ، وهى المبنية فى المرفق
(١) بالملحق رقم (٢) فى حالة صالحة للاستعمال ومعدة للاستخدام فوراً وفق
أحكام المادة الرابعة من الاتفاق الحالى . وتحقيقاً لهذا الغرض يتم تنظيمها وفق
أحكام الملحق رقم (٢) .

(المادة ٤)

فى حالة وقوع هجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون عند
توقيع هذا الاتفاق طرفاً فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية
الموقع عليها فى القاهرة فى الثالث عشر من شهر أبريل سنة ١٩٥٠ ، أو على

تركيا ، تقدم مصر للمملكة المتحدة من التسهيلات ما قد يكون لازما لتهيئة القاعدة للحرب وإدارتها وإدارة فعاله . وتتضمن هذه التسهيلات إستخدام الموانئ المصرية في حدود ما تقتضيه الضرورة القصوى للاغراض سالفة الذكر .

(المادة ٥)

في حالة عودة القوات البريطانية إلى منطقة قاعدة قناة السويس وفقا لأحكام المادة (٤) ، تجلو هذه القوات فورا بمجرد وقف القتال المشار إليه في تلك المادة .

(المادة ٦)

في حالة حدوث تهديد بهجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفا في معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية ، أو على تركيا يجرى التشاور فورا بين مصر والمملكة المتحدة .

(المادة ٧)

تقدم حكومة جمهورية مصر تسهيلات مرور الطائرات وكذا تسهيلات النزول وخدمات الطيران المتعلقة برحلات الطائرات التابعة لسلح الطيران الملاكى التى يتم الإخطار عنها . وتعادل حكومة جمهورية مصر هذه الطائرات فيما يتعلق بالإذن بأية رحلة لها ، معاملة لا تقل عن معاملتها لطائرات أية دولة أجنبية أخرى مع استثناء الدول الأطراف في معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية . ويكون منح التسهيلات الخاصة بالنزول وخدمات الطيران المشار إليها آنفا في المطارات المصرية في منطقة قاعدة قناة السويس .

(المادة ٨)

تقر الحكومتان المتعاقدتان أن قناة السويس البحرية - التى هى جزء لا يتجزأ من مصر - طريق مائى له أهميته الدولية من النواحي الاقتصادية

والتجارية والاستراتيجية ، وتعربان عن تصميمهما على احترام الاتفاقية التي تكفل حرية الملاحة في القناة الموقع عليها في القسطنطينية في التاسع والعشرين من شهر أكتوبر سنة ١٨٨٨.

(المادة ٩)

(١) لحكومة المملكة المتحدة أن تنقل أية مهمات بريطانية من القاعدة أو إليها حسب تقديرها .
(ب) لا يجوز أن تتجاوز المهمات القدر المتفق عليه في الجزء (ج) من الملحق رقم (٢) إلا بموافقة حكومة جمهورية مصر .

(المادة ١٠)

لا يمس الاتفاق الحالي ، ولا يجوز تفسيره على أنه يمس ، بأية حال حقوق الطرفين والتزاماتهما بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة .

(المادة ١١)

تعتبر ملاحق هذا الاتفاق ومرفقاته جزءا لا يتجزأ منه .

(المادة ١٢)

(١) يظل هذا الاتفاق نافذا مدة سبع سنوات من تاريخ توقيعه .
(ب) تتشاور الحكومتان خلال الإثني عشر شهرا الأخيرة من تلك المدة، لتقرير ما قد يلزم من تدابير عند إنتهاء الاتفاق .
ينتهي العمل بهذا الاتفاق بعد سبع سنوات من تاريخ التوقيع عليه ، وعلى حكومة المملكة المتحدة أن تنقل ، أو تنصرف ، فيما قد يتبقى لها وقتئذ من ممتلكات في القاعدة، مالم تنفق الحكومتان المتعاقدتان على مد هذا الاتفاق .

(المادة ١٣)

يعمل بالاتفاق الحالي على اعتبار أنه نافذا من تاريخ توقيعه وتبادل

وثائق التصديق عليه في القاهرة في أقرب وقت ممكن .
وإقرارا بما تقدم وقع المفوضون المرخص لهم بذلك هذا الاتفاق ووضعوا
أختامهم عليه .

تحرر في القاهرة في اليوم التاسع عشر من أكتوبر سنة ١٩٥٤ من صورتين
باللغتين العربية والإنجليزية ويعتبر كلا النصين متساويين في الرسمية

جمال عبد الناصر	ه . أ . نتيج
عبد الحكيم عامر	ر . س . ستيفنسون
عبد اللطيف البغدادى	ر . بنسون
صلاح سالم	
محمود فوزى	

(١٩) - قرار جمهورى رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦
بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية .

أنظر النص رقم ٢٤ في صفحة ٦٦٠

(٢٠) - إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة
في أول فبراير سنة ١٩٥٨ .

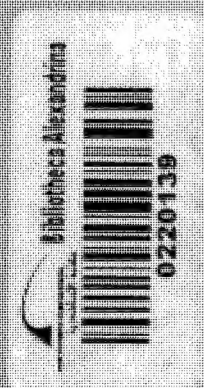
أنظر النص رقم ١٥ في صفحة ٤٣٥ .

(٢١) - ميثاق الاتحاد العربى .

أنظر النص رقم ١٦ في صفحة ٤٣٧ .

(٢٢) - قوانين يوليو الاشتراكية .

مطبعة م. ك. الاسكندرية
محمد محمود محمد مسعد
هـ شارع أديب اسحاق (عمارة البصير)
تلفون } ٣٠٨٤٧
 } ٣٠٩١٠



١٠٠٦٩٤

٢ ١٢٥٠

مركز الطب والنشر دار المارك - ١١١٩ كورنيش النيل
لرغ الاسكندرية ٢ شارع سعد زهلول - ٢ ميدان التحرير (النشبة)